

الدكتور محمد عمر الحبشي

اليمن الجنوبي

سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا

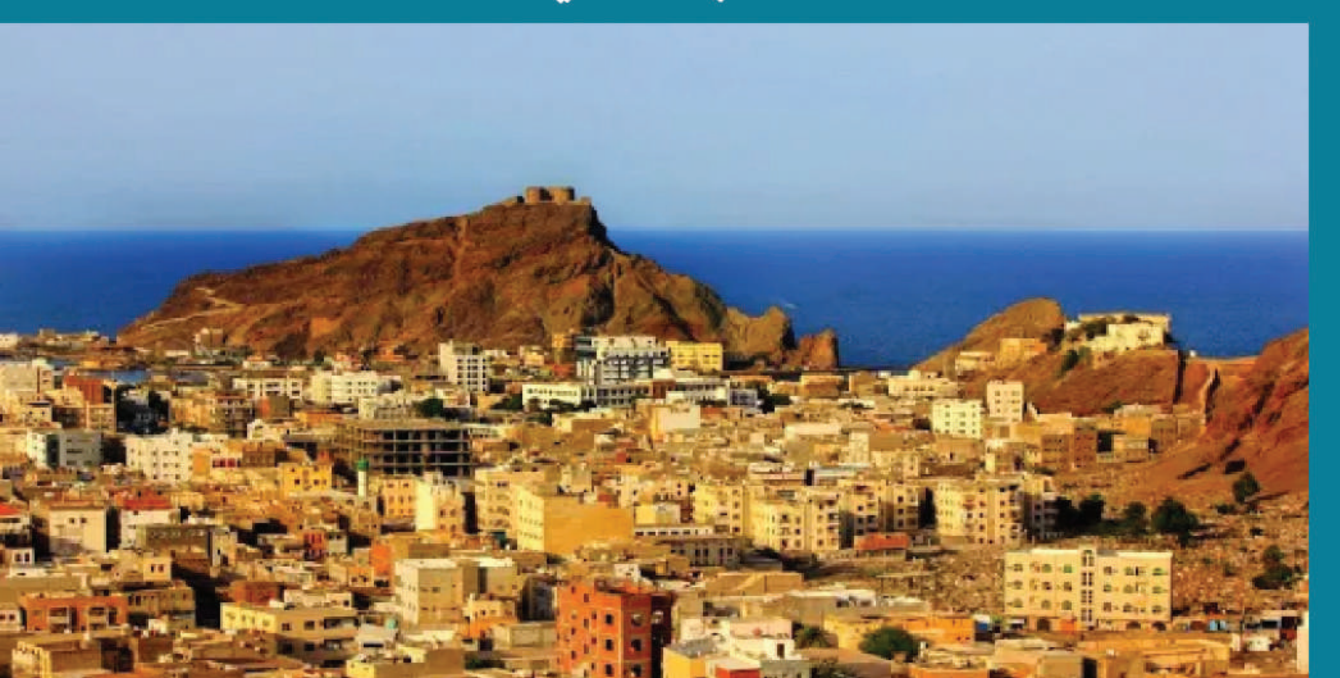
منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

ترجمة

الدكتور إلياس فرج

الدكتور خليل أحمد خليل

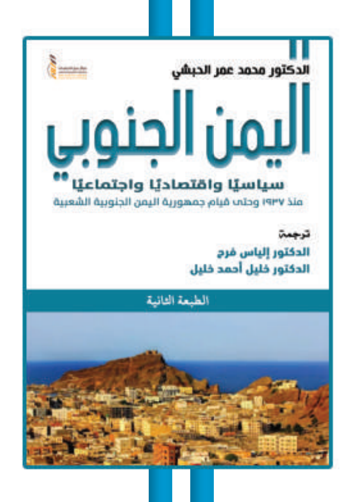
الطبعة الثانية





ترجمة
الدكتور إلياس فرج
الدكتور خليل أحمد خليل





يتناول هذا الكتاب تطور البنية السياسية في اليمن الجنوبي منذ عام 1937، وتطور النظام التشريعي منذ إصدار القانون الأساسي سنة 1937 ومؤسسات "اتحاد الجنوب العربي" ويلقي الضوء على سياسة المملكة المتحدة في اليمن الجنوبي، كما يتناول حركة التحرير الوطني، والأحزاب السياسية الفاعلة في تلك الفترة المهمة من القرن العشرين. كما يتناول القضايا الخارجية لـ "اتحاد الجنوب العربي"، ويطرح الظروف الاقتصادية والمسألة الزراعية والتخلف الزراعي ويعرض المنتجات الزراعية التقليدية، كما يتناول صيد الأسماك وموارد باطن الأرض والتطور التركيبي للتجارة مع الخارج. ويعرض الكتاب التحويلات الاجتماعية والصراعات الاجتماعية في عدن. كما يتناول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن الجنوبي، ويلقي الضوء على الأحداث السياسية السائدة في الفترة من 1965-1967.



توزيع: دار الوفاق للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية-الرياض
هاتف:00966114041561

اليمن الجنوبي

سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا

منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية



رقم الإيداع بالمكتبة الوطنية بعدن: (١١٠١) لعام ٢٠١٩م

الطبعة الثانية: ٢٠١٩



توزيع: دار الوفاق للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية-الرياض
هاتف:00966535307788
بريد إلكتروني: dar@wefaq.net

الدكتور محمد عمر الحبشي

اليمن الجنوبي

سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا

منذ ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

ترجمة

الدكتور إلياس فرح

الدكتور خليل أحمد خليل

الطبعة الثانية: ٢٠١٩

مقدمة

لمحة تاريخية موجزة

منذ الاكتشافات البحرية الكبرى

لقد كان الموقع التجاري الممتاز لليمن الجنوبي معروفا منذ عهد مبكر فسير البحارة اليونانيين تتحدث عنه. والرومان بدورهم يعرفون المنطقة ويطلقون عليها اسم "العربية السعيدة". وقد كان هذا الموقع على الطريق التجارية للبهارات والعطور، مصدر رخاء للممالك الأسطورية لليمن الجنوبي، التي سطعت طيلة القرون العشرين التي سبقت العصر المسيحي، كمملكة المعينيين والسبئيين وحضرموت وحمير، التي سددت عوامل عدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية (تصدع سد مأرب عام ٤٤٧ قبل الميلاد[١])، والغزوات، ضربة قاصمة لحضارتها الساطعة. وقد كان لغزوات الأحباش بوجه خاص نتائج سلبية خطيرة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. فمنذ ذلك الحين لم تنهض تلك البلاد من عثارها. وعندما جاءها الفتح الإسلامي في القرن السابع، كانت ما تزال تعيش في ظلام الانحطاط. وقد بدل الإسلام الوضع السياسي بقضائه- ولو بشكل مؤقت- على التجزئة الداخلية لمصلحة السلطة المركزية. إلا أن انتشار الإسلام لم يحدث أي تغيير من شأنه أن يبدل الشروط الاقتصادية السلبية التي كان عليها اليمن الجنوبي.

وقد استمر هذا الوضع حتى القرن الثاني عشر. فمنذ القرن الحادي عشر نلحظ بعض الانتعاش في التجارة يستمر حتى الاكتشافات البحرية الكبرى.

فعندما مر ماركو بولو بعدن عام ١٢٨٥، لاحظ النشاط الكبير لمرفئها، وقد

(١) سعيد باوزير "معالم تاريخ الجزيرة العربية". القاهرة ١٩٥٤ص٥٠.

كانت تعد في ذلك العصر / ٨٠/ ألفًا من السكان[1].

أ - من الاكتشافات الكبرى حتى الاحتلال البريطاني

بعد ظهور الإسلام وانتشاره الواسع، أصبحت أسواق البهارات تحت أشراف العرب ثم الأتراك. كان تجار البحر في الغرب بعيدين عن الاتصال المباشر بمصادر هذه السوق. وكان عليهم أن يدفعوا أسعارًا مرتفعة للحصول عليها من المراكز الكبرى للتوزيع في آسيا الصغرى، حيث كانت تحط البضائع الواردة من الشرق الأقصى. وكان الجنوب العربي المنقسم إلى عدة ولايات مستقلة، والخاضع للسيطرة الاسمية لممثلي الخليفة، يشارك في تلك المبادلات إلا أنه لم يكن يحتكرها كما كان الأمر في القديم.

فمن أجل التخلص من هذه الوطأة، راح رجال الأعمال البرتغال والإسبان يفتشون عن طريق جديدة للوصول إلى الشرق. فكان بدء عصر الاكتشافات البحرية الكبرى (الطريق إلى البهارات)، ومن ثم بدء الغزوات الاستعمارية.

١ـ اكتشاف طريق الهند:

كان لرحلة الجوالة الإيطالي ماركوبولو إلى الشرق مفعول سحري في إثارة اهتمام الأمراء والبحارة الأوروبيين. ولم يعد تجار لشبونة وبورتو، الذين كانوا منذ زمن بعيد يقومون بدور الوساطة بين المسلمين وبين الأوربيين، وبتوزيع المحاصيل الخارجية في أوربا، راغبين في الاكتفاء بهذا الدور الثانوي. وهم بعزمهم على المغامرة سوف يفتتحون عصر المشاريع الاستعمارية. فقد وضعوا نصب أعينهم كهدف أساسي الحصول على مصادر الثروات وامتلاكها. وكان اهتمامهم بأصناف العالم العربي عن طريق انتزاع طريق البهارات منه وتحويلها

(١) الموسوعة الإسلامية. الجزء الأول. ليدن ١٩٣٦. ص١٨٦.

عنه بواسطة البحر الأحمر والمحيط الهندي، عاملًا يضاف إلى الدوافع الأخرى. الأمر الذي سوف يعطي للاكتشافات طابعًا "صليبيًا" جديدًا.[١]

إن اكتشاف البرتغاليين للطريق البحرية للهند بالطواف حول رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر، قد سمح لهم بالسيطرة على مياه المحيط الهندي. وسريعًا ما عززوا احتكارهم لتجارة الشرق إلى الغرب، عن طريق الاعتماد على سلسلة من الأسواق المحصنة، استولوا عليها على امتداد شواطئ أفريقيا وآسيا. ومنذ ذلك الحين، تمت لهم السيطرة على مخرج البحر الأحمر، وعلى الخليج العربي، لكن دون أن ينجحوا في النزول على شاطئ اليمن الجنوبي. فقد كانوا يصطدمون حتى ذلك الحين بعداء الأتراك.

٢ـ المشاحنات بين الأتراك والأوربيين:

حاول البرتغاليين بقيادة "الفونس البوكرك" احتلال عدن تحت إمارة بني طاهر، فهاجموها مرتين: عام ١٥١٣ وعام ١٥١٦، إلا أنهم ردوا عنها تباعًا[٢]. أخيرًا احتلها الأتراك ١٥٣٨، وكانت تحت سيطرة سليمان الملقب "البديع". وكانت في ذلك الوقت تضم (٦٠) ألف نسمة. وكانت قد بدأت مرحلة الانحطاط.

كانت السلطة العثمانية طيلة الاحتلال التركي لشاطئ اليمن الجنوبي الذي دام نحوًا من قرن، في حالة نزاع مع الأوروبيين الذين كانوا يرغبون في الاتّجار مع المنطقة. ورغم ذلك فقد استطاع الأتراك أن يصمدوا ولو بصورة متأرجحة، ولم يتمكن الغربيون من توطيد أقدامهم بصورة نهائية. صحيح أن البرتغاليين قد وضعوا قدمًا في جزيرة سوقطرة (في المحيط الهندي- خليج عمان)، إلا أنهم لم

(١) جاك أرنول "ملف دعوى الاستعمار" دراسات اجتماعية. باريس ١٩٥٨. ص٢٩-٣٠.
(٢) س.ا. باوزير "معالم تاريخ الجزيرة العربية "ص، ٢٠٦، القاهرة ١٩٥٦.

يمكثوا طويلًا. وعلى الرغم من فشلهم في التمركز في اليمن الجنوبي، فإن التجار الأوروبيين كانوا يؤمون موانئه حيث كانوا يقومون بمزاحمة كبرى للآخرين وهكذا فإن أسطولًا صغيرًا عائدًا إلى شركة جزر الهند الشرقية (البريطانية)، قد قام لأول مرة بزيارة قصيرة إلى عدن عام ١٦٠٩. وبعد ثلاث سنوات رست بعض قطع البحرية التابعة للشركة الشرقية (الهولندية) فيها، وحاول قبطانها أن يعقد معاهدة تجارية مع السلطات التركية فلم يفلح. ويجدر أن نذكر أن الهولنديين كانوا يتعاطون التجارة مع المنطقة منذ خمسين سنة. لذلك فإن الإنكليز لم يتمكنوا في البداية من إجلائهم عن المنطقة. كل ما هنالك أنهم نجحوا عام ١٦١٨في إقامة مركز تجاري لهم في (مخا). ويجدر أن نشير أيضًا إلى أن إنكلترا -البلد التجاري- لم تكن تشكل وقتذاك سوى قوة صغيرة، وأن المنطقة لم تكن بعد قد دخلت في إطار اهتماماتها الأساسية.

خلال هذه الفترة، كان الأتراك قد هجروا الساحل، وكان اليمن قد أعاد سيطرته على عدن عام ١٦٤٠. وتحت ظل هذه السيطرة قام وفد فرنسي برئاسة شخص يدعى لاروك بزيارة عدن ١٧٠٩ محاولًا إجراء مفاوضات لعقد اتفاق تجاري مع سادة الميناء الجدد. بيد أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل.

لقد شهدت عدن في ظل السياسة اليمنية نهضة تجارية جديدة بفضل تجارة القهوة. وقد دامت هذه السيطرة حتى عام ١٧٢٩، وهو تاريخ ثورة حاكم لحج على سيده في صنعاء، وضمه لها، ثم إعلان نفسه سلطانًا على لحج وعدن (تأسيس سلطنة العبادل).

والخلاصة، فإن رحيل الأتراك من جهة وتلاشي سيطرة اليمن على المنطقة من جهة أخرى، جعل أمر الدفاع عن المنطقة متعذرًا إلى حد بعيد. وما لبث

السياسة المتعارضة مع المصالح التجارية التي انتهجها السلطان، وكذلك الإدارة السيئة للميناء، أن أدت إلى انهيار عدن.

ب- البريطانيون يحتلون عدن

من قبيل الصدفة، كانت تلك الظروف ترافق موجة النشاط التجاري الذي بلغ الأوج بين أوروبا وبين الشرق الأقصى. فإنكلترا غدت الاحتلال تلك الفترة قوة بحرية كبرى، ودعمت مركزها في الهند بإقامة مستعمرة وقاعدة حربية.

وبمقدار ما كان الاستعمار يزيد في كمية الثروات التي كان يحملها إلى المرافئ الإنجليزية، بمقدار ما كانت التجارة تتطور بقوة وتزدهر، وبكل ما يتضمنه مثل هذا الازدهار من نمو في الرساميل، وتذوق للمنتجات الشرقية وانتشار المشروعات... الأمر الذي أتاح لإنجلترا ليس حماية مصالحها فحسب، بل وبسط سيطرتها أيضًا. وهكذا بدأت تعطي أهمية للقواعد الممتدة على الطرق المحيطات[١].

وبصورة أدق، فإن شركة الهند الشرقية التي كانت تفتش عن قاعدة لتجارة الفحم، لم يكن يهمها شيء أكثر من اهتبال الفرصة الملائمة للاستيلاء على عدن التي كانت تبدي اهتمامًا بها منذ زمن طويل. وقد سجلت بعثة نابليون إلى مصر المنعطف الحاسم.

١ـ بعثة نابليون إلى مصر ونتائجها على الصعيد المحلي:

لقد أدخلت هذه الحملة التي كانت تستهدف الهند[٢] الذعر في القيادة البحرية البريطانية، وفي شركة الهند الشرقية؛ لأنها نظرت إليها على أنها تهديد جدي

(١) جاك كروكارت "تاريخ الإمبراطورية البريطانية "، منشورات فلامريو. باريز ١٩٤٧. ص١٥٣.

(٢) جاك كولان "يقظة العالم العربي ". دراسات اجتماعية. باوزير ١٩٦٤، ص١٨.

للإمبراطورية السعيدة. **والخلاصة**، فإنها صممت على أن تعمل بسرعة على قطع طريق الجيوش الفرنسية نحو البحر الأحمر، حيث كانت تتجمع قواها البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. وفي طريقهم، احتل الإنجليز جزيرة (البريم) عام ١٧٩٩، وحصلوا من اليمن على إذن بإنشاء مستشفى في مخا لإسعاف بحارتهم.

وقد شجع هذا النجاح، بالإضافة إلى وجود الأسطول في عرض الشاطئ، حكومة الهند على الاقتناع بطلب الإمام تعيين مقيم بريطاني عام ١٨٠١، الذي أصبح بعد فترة وجيزة أول سفير لإنجلترا في اليمن. وبناء على التعليمات الملحة "للجنة السرية" التابعة للشركة، اقترح السفير على عاهل اليمن عقد معاهدة تجارية، بيد أن هذا الأخير رفض هذا المسعى. بيد أنه وعد بتحريم استخدام المرافئ اليمنية من قبل السفن الفرنسية.

إن استياء الممثل البريطاني من رفض اقتراحه، دفعه إلى التفكير بالاتجاه إلى سلطان لحج للحصول على موافقته. بيد أن هذا الأخير رفض بادئ الأمر العرض الإنجليزي إلا أنه ما لبث أن انتهى إلى القبول تحت الضغط والوعيد. وهكذا وجد نفسه مرغمًا على توقيع معاهدة عام ١٨٠٢ التي أعلنت مرفأ عدن "ميناء حرًا "لدخول البضائع ذات المصدر البريطاني. يضاف إلى ذلك أن الاتفاق ينص على توفر حماية خاصة لرعايا صاحبة الجلالة وضمان مصالحهم. كما يسمح لشركة الهند الشرقية بأن تقيم فيها سوقًا، ويمنح لها امتيازات كانت بمثابة الخطوة الأولى نحو الاحتلال.

٢ـ الاستيلاء بالقوة على عدن:

في مطلع القرن التاسع عشر، غزا الوهابيون القادمون من أواسط الجزيرة العربية اليمن، ولم يرحلوا عنها إلا في عام ١٨١٨، عندما احتلتها الحملة

المصرية بقيادة إبراهيم باشا (ابن محمد علي)، فأعيدت الإمامة الزيدية، إلا أن السلطة بقيت بين أيدي ممثلي السلطان العثماني. وكانت قطعات من الجيش المصري متمركزة في المرافئ اليمنية الرئيسية، خاصة في الحديدة ومخا.

وإلى ذلك العهد يرجع تاريخ رغبة إنجلترا وتطلعها إلى الاستيلاء على شاطئ اليمن الجنوبي بغية إيقاف تقدم الجيوش المصرية، والحد من سلطة الباب العالي[١].

وفي عصر الملكة فيكتوريا انتهجت إنجلترا سياسة تهدف إلى احتلال الشاطئ. وفي عام ١٨٢٩ أنشأ الإنجليز في المكلا (تبعد تسعين ميلًا إلى الشرق من عدن) مستودعًا للفحم. وفي عام ١٩٣٤ احتلوا جزيرة (سوقطرة) إلا أن هاتين الخطوتين لم تشبعا رغبة الإنجليز، فقد كان موقع عدن الملائم جدًا للملاحة يستأثر بانتباههم. فالمنطقة كانت تعتبر محطة هامة للفحم على طريق الهند، كما تعتبر مركزًا تجاريًا ومرفأ رائعًا من حيث وضعه الطبيعي ومركزه الدفاعي.

لذلك حاولت حكومة الهند أن تشتري هذا المرفأ من السلطان العثماني، فلما رفض السلطان هذا العرض لم يبق إلا العمل المباشر. فوجهت إنذارًا إلى السلطان بأن المرفأ سوف يهاجم إذا لم يقبل. ولكن السلطان رفض الإنذار، فاتخذ الرفض ذريعة لاستقلال حادثة غرق الباخرة الهندية (ديريا دولار) لاتهام السلطان بأنه المحرض، وأن جماعته هم سبب الحادث. وعلى إثر ذلك نظمت حملة بحرية استولت على عدن في ١٦ كانون الثاني عام ١٨٣٩. وقد تم الاحتلال دون إطلاق رصاصة، لأن حرس الشواطئ لم يكونوا يشكلون قوة ذات شأن للمقاومة. وفي سبيل إسباغ مسحة من المشروعية على عدوانها قدمت

---

(١) مجلة الشرق الأوسط "الدليل السياسي والاقتصادي "لندن، ١٩٥٨.

حكومة الهند مجموعة غريبة من الوثائق، قبل السلطان على إثرها التخلي عن عدن لقاء تعويض سنوي قدره ٦٥٠٠ ريال marie therese (Thalers). وقد توقف دفع هذا المبلغ سنة+١٨٥٧.

إن كاتبًا بريطانيًا معاصرا يدعى (سورنسن) يصف تلك الوثائق بأنها "سابقة وحيدة " في نظر الحقوق والعلاقات الدولية[١].

وبكلمة واحدة، فإن الإنجليز كانوا يهدفون من وراء هذه العلمية، أن يصبحوا سادة غير منازعين على باب المندب (باب الدموع). فعززوا جزيرة البريم (التي استعادوها عام ١٨٥٧) التي تسيطر على مدخل البحر الأحمر، وأصبحت كل سفينة أجنبية عدوة تحت رحمة نيرانهم.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى التنافس الذي كان قائمًا بين إنجلترا وفرنسا خلال ذلك العصر من أجل التمركز في هذه المنطقة، ومن أجل تعزيز المواقع التي تم احتلالها. ففرنسا التي كانت على أهبة استباق الإنجليز لاحتلال جزيرة بريم، كانت قد أصبحت مالكة لأبوك (معاهدة باريس تاريخ ٤ آذار ١٨٦٢) لقاء عشرة آلاف (ريال)، ثم قررت الاستيلاء إلى شيخ سعيد التي يسيطر موقعها على جزيرة بريم.

وبفضل تلك المرافئ المنيعة أصبحت السلطتان الاستعماريتان تسيطران عمليًا على حركة المواصلات عبر البحر الأحمر. خاصة الإنجليز الذين انصرفوا بعد استقرارهم في عدن إلى تأمين الحماية للمرفأ ضد الغزوات القبلية الواردة من الداخل. الأمر الذي أدى بهم إلى توسيع نفوذهم.

---

(١) ريجنالد سورنسن. "عدن، المحمية واليمن ". لندن، ١٩٦١، ص٤.

جـ- التغلغل الإنجليزي في الداخل

تستمد عدن أهميتها من وجود مرفئها الذي شهد خلال فترة من الزمن مرحلة تقهقر؛ بسبب التقديم الذي طرأ على التجارة البحرية عن طريق رأس الرجاء الصالح. وقد رافق الاحتلال الإنجليزي قيام ظاهرتين: إعادة فتح البحر الأحمر للرحلات المتجهة إلى الهند وأستراليا من جهة، ومرحلة ازدهار التجارة الدولية من جهة ثانية.

وقد ازدادت أهمية الميناء مع استخدام السفن التجارية ومع فتح قناة السويس عام ١٨٦٩. وكان موضوع حماية أمن الميناء يتقدم في نظر الإنجليز على كل شيء، لذلك انصرفوا إلى تقوية منشآته وتزويد جزيرة البريم بالمدفعية. وبعد ذلك اتخذوا من عدن نقطة انطلاق للتغلغل في الداخل لبسط نفوذهم على ما تبقى من البلاد. وكانت الظروف السياسية والاجتماعية لتلك البقعة خلال منتصف القرن التاسع عشر، تسهّل لهم تحقيق مخططاتهم. لذلك تم لهم التغلغل في الداخل دون مواجهة صعوبات كبيرة.

١ـ الشروط التي ساعدت على التغلغل:

لم يصرف المحتلون البريطانيون وقتًا طويلًا حتى يلموا بالحالة الفوضوية التي تسيطر على الأوضاع الداخلية. فقد وجدوا أمامهم بالفعل بلدًا يفتقد إلى الوحدة السياسية مجزأ إلى عدد كبير من المناطق المستقلة بعضها عن بعض، وكان على رأس بعض هذه المناطق سلاطين أو مشايخ، إلا أنهم لم يكونوا يملكون سوى سلطة شكلية. فسلطة أحدهم لم تكن تتجاوز غالبًا حدود الحصن المتمركز فيه. وكانت العشائر مشغولة بصورة دائمة بحروب فيما بينها، حول قضايا المراعي والثأر وسرقة المواشي، وكانت لتلك الحروب نتائج محزنة فيما

يتعلق بالحياة الاقتصادية والاستقرار السياسي. وكانت تلك المناطق تستعصي على كل مراقبة. فالقادة المحليون كانوا من جهة عاجزين على فرض سيطرتهم، وكانوا من جهة ثانية لا يخضعون لسيطرة أحد. والذي كان يزيد الطين بلة، هو أن هؤلاء القادة كانوا أنفسهم المحرضين على الصراعات القبلية. فكان القوي يخضع الضعيف ويلحقه بنفوذه. فكانت الفوضى تعم البلاد، وكانت الزراعة مهملة والطرق التجارية مقطوعة، والبطالة مستفحلة وحركة الهجرة قوية.

وهكذا فإن المنطقة كانت تفتقر إلى سلطة مركزية قادرة على فرض النظام والأمن. وكان التبعثر يحول دون تشكيل مقاومة جدية تقف في وجه الإنجليز. ولم تكن الأطر الاجتماعية والسياسية العشائرية والإقطاعية قادرة على قيام مؤسسات تنقذ الشعب من الخوف والجوع والاضطهاد.

وسوف نرى كيف أنه على خلاف ما يقال، وما يزعم الإنجليز غالبًا، فإن الوجود البريطاني لم يخلص المنطقة مما كانت تشكو منه.

وعلى الرغم من تلك الظروف المواتية إلى أقصى حد، فإن السلطات الإنجليزية في عدن لم تعتمد على القوة في بسط نفوذها؛ لأنها وجدت في شخص بعض السلاطين الراغبين في تعزيز سلطتهم تجاه القبائل المنافسة والمتمردة، حلفاء طبيعيين. فأنشأت معهم علاقات جوار وصداقة تمهيدًا لفرض معاهدات حماية عليهم.

٢- معاهدات الحماية:

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اخترعت السلطات الاستعمارية شكلًا جديدًا من أشكال السيطرة الاستعمارية: الحماية، التي تأخذ بموجبها سلطة كبيرة على عاتقها "حماية" دولة صغرى من الأطماع الأجنبية ومساعدتها

على الوصول إلى أعلى درجات الحضارة[١].

أما بالنسبة لليمن الجنوبي، فقد تطورت اتفاقيات عام ١٨٣٩ إلى معاهدات حماية، بصورة تدريجية. فكلما توسعت مصالح بريطانيا العظمى في آسيا الغربية وأفريقيا الشرقية (شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس عام ١٨٧٥) وكلما امتدت إمبراطوريتها (احتلال مصر والسودان)، كلما زادت قبضتها تمسكا بعدن. وعلى هذا الأساس أقامت على طول الشاطئ منطقة حماية شرق عدن وغربها.

المقاطعات التسع:

وهي تشكل القسم الغربي الذي كان الاستيلاء عليه أقل سهولة من القسم الشرقي المعروف (بحضرموت). لأن الإنجليز اصطدموا منذ البدء باليمن الذي يعتبر المنطقة منطقته. وكان هذا الوضع يقرب السلطات الإنجليزية من زعماء القبائل في القسم الشرقي.

إن كون اليمن دولة مركزية وغنية كان يجعل منه عقبة في وجه المخططات البريطانية، وكانت الإمارات الصغيرة التي انسلخت عنه خلال القرن الماضي تشكل حليفات طبيعية للسلطات البريطانية، لذلك فإن التغلغل كان فعليًا، نظرًا لموقف اليمن من جهة، ولوجود الجيش التركي الذي كان قد عاد إلى احتلال اليمن عام ١٨٧٢.

إن دعم السلطات البريطانية للأمراء جعلهم يبسطون نفوذهم على القبائل التي كانت تتجه إلى التقرب من اليمن. وقد استطاعت السلطات العدنية أن تحملهم على توقيع معاهدات الحماية عن طريق تزويدهم بالسلاح وبالمؤن وبالإكراميات السنوية. وهذه السياسة نفسها سوف تتبعها مع قليل من التعديل في حضرموت وفي بلاد مهره.

---

(١) جان أرنولد "دعوى الاستعمار"، ص١٥٢، باريس ١٩٥٨.

حضرموت ومهره:

ما عدا القبائل، لم يكن ثمة عقبات جدية تقف في وجه تدخل الإنجليز عمليًا. لذلك كانت تكتفي بعرض مظاهر القوة وتنظيم عمليات تأديبية تجاه خصوم زعماء القبائل الذين أصبحوا موالين لهم.

وهكذا فإن حكومة الهند دعمت عسكريًا عام ١٨٨١[١] القعيطي ضد خصومه من الكسادي Kassadis الذين نزحوا نهائيًا عن المكلا لقاء تعويض مالي. وعندئذ قبل زعيم القبيلة الظافرة بتوقيع معاهدة ١٨٨٨ التي بموجبها أصبحت حضرموت محمية. ومكافأة لزعيم القبيلة على ولائه لقب سلطانًا عام ١٩٠٢.

وفي حالات أخرى كان التدخل يقوم على حسم النزاع حول الحدود. فمثلًا عندما قام الخلاف بين الكثيري والقعيطي، تدخلت السلطات البريطانية لصالح القعيطيين في التحكيم، وقد توج الاتفاق عام١٩١٨ بتوقيع المعاهدة الثلاثية الإنجليزية -الكثيرية- القعيطية التي أعلن عنها بموجبها السلطانان "حليفين للإمبراطورية "، التي اعترفت للسلطان القعيطي بميزة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع حكومة الهند، وضمنت في الوقت نفسه الاستقلال الذاتي لدولة الكثيريين.

أما فيما يتعلق ببلاد المهرة وسوقطرة، فقد وضعت تحت حماية "صاحبة الجلالة" بموجب معاهدة ١٨٨٦.

والخلاصة، فإن حكومة الهند البريطانية استطاعت أن تتوصل دون صعوبات كبيرة، ودون احتلال فعلي للأراضي إلى أن تخضع بواسطة أسلوب الاتفاقيات والأحلاف التي امتدت بين ١٨٣٩و١٩١٤، اليمن الجنوبي للسيطرة البريطانية.

---

(١) دورين انجرام، "الدليل الاجتماعي والاقتصادي لمحمية عدن وايرتريا". ١٩٤٩، ص٢٠-٢١.

فعلى هذا النحو أخضعت صغار الأمراء المحليين لسلطتها. وقد ضمنت لهم المحافظة على الاستقلال الذاتي التقليدي ضمن حقوق السيادة لسلطات الحماية. وقد ترك لحكومة الهند أمر السهر على تلك القوى حيث الرقابة غير المباشرة والغامضة كانت تتم عن طريق سلطات عدن. إن هذه السلطات الأخيرة لم تسمح ولم تعمل على السيطرة على النزاعات القبلية. بل أكثر من ذلك ذهبت إلى حد إعطاء زعماء القبائل صفة الإمارة والسلطنة والمشيخة، ووضعهم على رأس دول مصطنعة. لذلك قامت في ظل السيطرة البريطانية مجموعة كبرى من المحميات تتوالد وتتكاثر كلما عقدت معاهدات جديدة للحماية، تم توقيعها من قبل زعماء آخرين. ومنذ ذلك الحين تحولت الصراعات القبلية إلى صراعات بين ذات تكوين إقطاعي.

وعندما بسطت إنجلترا حمايتها على مجموع البلاد، اكتفت بإعلان ذلك، وتركت البلاد لمصيرها المحزن. وشيدت على أساس من الحكم المطلق قوى سياسية ليس لها مثيل في رجعيتها. ولم تشهد البلاد أي تحسن في أوضاعها سواء على الصعيد الإداري أو الاقتصادي أو الثقافي[١]. وبقيت التركيبات السياسية والاجتماعية البدائية على حالها لم تمس.

د- مرحلة الارتباط الإداري بحكومة عموم الهند

منذ سيطرت بريطانيا على عدن عام ١٨٣٩، أصبحت إدارة بريطانية ملحقة مباشرة بالهند تمامًا كسنغافورة أو مالاقا.

١- حكومة عدن:

منذ البدء أخذت الحكومة شكل إدارة مباشرة تقوم على أساس مركزي ذي طابع استعماري. وقد عهد بها إلى رجال "الإدارة السياسية للهند" التي كانت

---

(١) السر توم هيكنبوتام "عدن "، لندن ١٩٥٨، ص١٥٣.

تضم بصورة خاصة أوربيين معظمهم عسكريون، إلى جانب عدد قليل من الموظفين الثانويين من أصل هندي.

ويجدر أن نميز بين مرحلتين كبيرتين: مرحلة رئاسة بومبي، ومرحلة النيابة عن المملكة.

مرحلة الخضوع لرئاسة بومبي ١٨٩٣-١٩٣٢

خلال هذه المرحلة، كانت الإدارة تابعة لحكومة بومبي التي كانت ممثلة في عدن "بالمقيم البريطاني" الذي كان يتمتع بامتيازات واسعة. فقد كان في الوقت نفسه حاكمًا مدنيًا وقائدًا أعلى للقطعات المتمركزة. وكان يساعده ثلاثة أو أربعة من كبار موظفي مصلحة (الإدارة السياسية للهند) و(مصلحة المستعمرات)[1]. وكان يضاف إلى هذا العدد المحدود قاض وقائد للشرطة ورئيس لإدارة المرفأ.

إن هذا النمط من الإدارة استعمر نحوًا من نصف قرن تقريبًا، ولم يتغير إلا بعد أن طرأت تحولات سياسية على الهند بعد الحرب العالمية الأولى.

مرحلة "نائب الملك" ١٩٣٢-١٩٣٧

في أول نيسان عام ١٩٣٢، قررت لندن نزع إشراف بومبي عن عدن دون أن تفصلها نهائيًا عن فلك الهند. فأصبحت عدن إدارة متميزة وضعت تحت إشراف مباشر لنائب الملك. وكان نائب الملك هو الذي يسمي رئيس البعثة الذي يحتفظ بصلاحيات المقيم البريطاني مضافًا إليها الشؤون المتعلقة بداخل المنطقة. وكان مسؤولًا أمام نيابة المملكة وأمام مكتب المستعمرات للعلاقة مع الدول المحمية، في آن واحد.

في الحالة الأولى كان يساعده موظف مدني كبير تعينه الدائرة السياسية

(١) نفس المصدر، ص١٦- ١٧.

للشؤون الخارجية في حكومة دلهي، وإلى جانبه مجموعة من الموظفين المدنيين والعسكريين.

وفي الحالة الثانية، كان مكتب المستعمرات يعين سكرتيرًا سياسيًا ومجموعة من الضباط، كانت توكل إليهم مهمة العلاقات بين الإمارات. وقد كانت جزر بريم وقمران (في البحر الأحمر) التي تشكل جزءًا من إدارة عدن، تدار من قبل "وكيل" ومن قبل "مدير مدني" ينتدبهم رئيس الإدارة ويكونون مسؤولين أمامه.

أما بالنسبة لجزر كوريا موريا (في خليج عمان) التي كانت منذ عام ١٨٥٤ تابعة لعدن، فإنها كانت تدار من قبل "المقيم البريطاني، في الخليج العربي بدءًا من عام ١٩٣١.

إن حكومة أعمال الهند عام ١٩٣٥ التي بشرت بقرب حصول الهند على الاستقلال (الفقرة: ٢٨٨)، هي التي أنهت هذا الوضع، وكرست انفصال عدن عن الهند. والواقع أنه تحت ضغط الطلبات الملحاحة للزعماء العرب[١] الذين أكدوا أمنيتهم في عدم إبقاء المنطقة تحت إشراف الهند، انتقلت عدن في أول نيسان ١٩٣٧ من مرتبة المقاطعة "القاصرة" إلى مرتبة المقاطعة "الراشدة" ومنذ ذلك الحين أصبح حاكمها يعين مباشرة من قبل لندن، وأصبح لها دستور، وأصبحت مستعمرة مرتبطة بمصلحة المستعمرات.

٢- إدارة المحميات في المناطق الخلفية:

أما المحميات في المناطق الخلفية فقد بقيت على العكس حتى عام ١٩٣٧ خاضعة لتنظيم إداري بدائي تعسفي. فقد كان عدد الإدارات بعدد السلطات، لذلك تعددت المتناقضات وفقد عنصر الترابط والتجانس فيما بين الأنظمة.

(١) توم هيكنبوتام، "عدن"، لندن ١٩٥٨، ص٢٤.

كانت القوانين القبلية والشريعة الإسلامية تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات في تلك المناطق. وغالبًا ما كان رؤساء القبائل يحتكرون وحدهم السلطة، إذ لم تكن ثمة هيئة تمثيلية.

على المستوى العالي كان هناك المؤسسات الإقطاعية والدينية كمجالس السلاطين ومجالس القبائل ومحاكم الشريعة. ولم يكن هناك وزراء ولا ميزانية ولا دوائر اقتصادية أو اجتماعية. كان الحاكم يتمتع بسلطات مطلقة، وكانت قوته أو ضعفه مرتبطين بدرجة دعم القبائل التي ينتسب إليها وولائها له.

أما على المستوى الأدنى فقد كان هناك الفراغ الكامل تقريبًا.

خلال قرن لم تتدخل حكومة الهند في الشؤون الداخلية للإمارات. لذلك لم يطرأ على الإدارة المحلية أي تغيير. في عام ١٩٢٧ بدأت لندن تهتم قليلًا بتحسين هذا النظام الإداري للمحميات. فبدأت بسحب إشراف يومي، ثم بتغيير النظام الإداري عام ١٩٣٧. فأصبحت موزعة على وحدتين إداريتين:

- المحمية الغربية
- المحمية الشرقية

ومن ذلك الحين، يطلق على المستعمرة وعلى المناطق الداخلية الخلفية فقط اسم: "عدن ومحميتها" بانتظار إدخالها ضمن إطار كيان موحد يدعى "اتحاد الجنوب العربي".

القسم الأول

تطور البنية السياسية

في اليمن الجنوبي منذ ١٩٣٧

التنظيم السياسي منذ ١٩٣٧

يمكن أن نميز في هذا المجال المراحل الرئيسية التالية:

١- مراحل تطور الوضع التشريعي.

٢- مراحل الفدرالية.

٣- مؤسسات اتحاد الجنوب العربي.

وسنتناولها تباعًا بالبحث في الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول
تطور النظام التشريعي
منذ إصدار القانون الأساسي ١٩٣٧

منذ عام ١٩٢٧، وجدت إنجلترا نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في سياستها في اليمن الجنوبي. وقد ساهمت مجموعة من الاعتبارات المختلفة في إملاء الحاجة إلى هذه الخطوة، أهمها:

- ♦ ازدياد أهمية الدور الذي تلعبه عدن في المبادلات التجارية للإمبراطورية.
- ♦ ازدياد كثافة الاستثمارات البريطانية للبترول في إيران والعراق.
- ♦ قرب حصول الهند على استقلالها.
- ♦ الأهمية العسكرية والاستراتيجية للمنطقة.
- ♦ الاهتمام الذي توليه إيطاليا الفاشستية لليمن (معاهدة ١٩٢٦).
- ♦ وأخيرًا، رغبة بريطانيا العظمى في مجابهة مطالبة اليمن بأراضيها.

وقد كان لهذه العوامل تأثير حاسم في دفع بريطانيا إلى تدعيم سيطرتها، وإلى إصدار القانون الأساسي كخطوة في هذا السبيل. فقد قررت "بريطانيا العظمى" في الواقع أن تعمد إلى تغلغل فعلي وواسع في المنطقة دون أن تأبه لنصوص معاهدة السلام والصداقة الإنجليزية - اليمنية عام ١٩٣٤. وهكذا وضعت أساس تنظيم سياسي وإداري جديد في عدن.

١ - التشريع الخاص بعدن

لم يخل تطور الوضع السياسي في جنوب شرق آسيا وفي الهند وفي الشرق الأوسط بين الحربين العالميتين، من تأثير على الوضع الحقوقي لعدن. فقد

تحولت عدن إلى مستعمرة للتاج بموجب الأمر الصادر في ٢٨ أيلول ١٩٣٦ الذي بدأ تطبيقه في أول نيسان من عام ١٩٣٧[1]. ومنحت عندئذ النظام العادي والتشريع المعمول به في المستعمرات البريطانية. ومنذ ذلك الحين أصبحت حكومتها من النمط الاستعماري المباشر المقصور على الموظفين من أصل إنجليزي. وقد أنشأت السلطات الاستعمارية خلال الفترة القادمة الواقعة بين عام ١٩٣٧ و عام ١٩٤٧ من أجل تطبيق الشكل التشريعي الجديد، مجلسين: مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي.

١ـ المجلس التنفيذي:

وهو يعتبر أول حكومة في ظل الوضع التشريعي الجديد. وكان يتألف:

من حاكم يسميه التاج البريطاني بناء على اقتراح وزير المستعمرات يتولى الرئاسة، ومدته خمس سنوات.

من ثلاثة موظفين كبار تسميهم دائرة المستعمرات، ويشتملون على أمين عام للحكومة، ومدعي عان وسكرتيرًا للمالية.

ومن موظفين أو خبراء يعينهم الحاكم حسب توجيهات لندن، يتراوح عددهم بين اثنين أو ثلاثة.

ومعظم أعضاء المجلس التنفيذي كانوا بريطانيين. أما أبناء البلاد فلم يكن لهم بعد سوى مشاركة ضعيفة في المسؤوليات الحكومية. كان هناك عدنيان فقط ليس لهما إلا دور ثانوي.

ومنذ بدء عهد المجلس بمهمة استشارية بحت. فجميع السلطات كانت مركزة في أيدي الحاكم الذي كان يمارسها بما يصدر عنه من قرارات. وكان

---

(١) شارل روسو "الكومنولث في العلاقات الدولية " محاضرات في معهد الدراسات السياسية. باريس، ١٩٥٧-١٩٥٨، ص٩.

بوصفه ممثلًا للتاج وقائدًا أعلى للقوى البريطانية المتمركزة، مسؤولًا في الوقت نفسه أمام دائرة المستعمرات وأمام البرلمان وستمنستر.

وكان الحاكم يتمتع بامتيازات واسعة جدًا. ولم تتحدد هذه الامتيازات ذات الطابع المطلق، إلا بعد حوالي عشرين سنة. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نلاحظ انتهاج سياسة ليبرالية أطلق عليها الإنجليز اسم "التطور الدستوري". وقد بدأت هذه السياسة عندما أصبحت عدن مستعمرة مستقلة استقلالًا ذاتيًا، بموجب الأمر الملكي الصادر في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٤٤ والذي وضع موضع التطبيق في ٢٤ تشرين أول ١٩٤٦. ويتضمن هذا الأمر إنشاء مجلس تشريعي مؤلف من ١٦ عضوًا[١].

٢ـ المجلس التشريعي:

مع إنشاء المجلس التشريعي تبدأ الخطوة الأولى في "التقديم الدستوري". وقد جرى تدشينه في أول كانون الثاني ١٩٤٧، أما فيما يتعلق "بتكوين المجلس" فهو في الأصل لا يشتمل إلا على أعضاء يسميهم الحاكم. وهم موزعون ثلاثة زمر.

- أربعة أعضاء بريطانيين من دائرة المستعمرات.
- أربعة أعضاء رسميين، يختارون من الموظفين الذي يستخدمهم التاج.
- ثمانية أعضاء خصوصيين، يختارهم الحاكم من بين ممثلي مختلف فئات الشعب في المستعمرة، وخاصة البريطانيين والعرب والهنود واليهود[٢].

وفي هذا المجال لا بد من التوقف على ملاحظتين:

أولًا، يلاحظ أن جميع أعضاء المجلس التنفيذي تقريبًا هم أعضاء المجلس التشريعي. فالحكومة بفضل أعضاء المجلس التنفيذي تكون في حالات التصويت

(١) نفس المصدر.

(٢) كان عدد اليهود عام ١٩٤٧ سبعة آلاف، هاجر ٩٠٪ منهم إلى إسرائيل عام ١٩٤٩-١٩٥٠.

مطمئنة سلفًا إلى النتيجة. هذا إلى جانب كون الأعضاء الأربعة الرسميين في المجلس التشريعي يكونون دومًا منتقين من رجال الأعمال والتقنيين البريطانيين، وخاصة مدير المرفأ. إذن لم يكن هناك ثمة خوف من ناحية التصويت.

ثانيًا، أن مبدأ الانتخابات لم يكن قد أدخل بعد. وكان تشكيل هيئة تشريعية يعني في أذهان الإنجليز بداية الإدارة غير المباشرة.

أما عن "مهام المجلس التشريعي"

إن مهمة المجلس التشريعي من حيث المبدأ هي إعداد التشريع المطبق في عدن. وأعضاؤه يملكون الحق في المبادهة في اقتراح القوانين ما خلا الأمور المتعلقة بالضرائب وبإلغاء القرارات الواردة من التاج.

بيد أن جميع ما يصدر عن المجلس يمكن أن يعطله (فيتو) الحاكم. وهكذا فإن إمكانية اللجوء إلى استعمال حق الفيتو يقلص دور المجلس، ويجعل مهمته استشارية مجردة. فالحاكم هو الذي يملك السلطات الفعلية جميعها.

وبموجب القرار الصادر في٣ آذار ١٩٣٧ لم يعد الحاكم مسؤولًا أمام المجلس التشريعي.

وبقي الأمر على هذا الحال حتى عام ١٩٥٦ حيث أصبح قسم من الأعضاء يصلون إلى المجلس عن طريق الانتخاب.

٢- التطورات الدستورية المستحدثة في المستعمرة

منذ عام ١٩٥٠ تشكل تجمع سياسي معتدل تحت اسم "الرابطة العدنية" يطالب بالنظام الانتخابي وبتوسيع نطاق المشاركة في الشؤون العامة. ولم تظهر السلطات البريطانية أي عداء لهذا التجمع. بل على العكس، شجعته ووعدته بأن تحقق قسمًا من مطاليبه على الأقل.

لقد قامت الرابطة العدنية على عدنيين كانوا يعملون وفق توجيهات السلطات البريطانية. وكان هدفها الحصول على الاستقلال الذاتي ضمن إطار الكومنولث، ومن هنا كان تعاطف البريطانيين القائمين عليها.

بيد أن الأمر لم يبق بين السلطات من جهة وبين الرابطة العدنية وحدهما، إذ لم تمض مدة طويلة حتى نشأت في السنة ذاتها تجمعات سياسية أخرى. ولكن التجمعات الجديدة كانت على خلاف الرابطة العدنية، لم تكن تخفي كراهيتها للاستعمار. وكانت تطالب بالتحرر المباشر من النظام الاستعماري، وكانت تقوم على المثقفين الوطنيين

١ـ الانتخاب الجزئي:

تحت ضغط المعارضة، قدم الحاكم في مطلع عام ١٩٥٥ اقتراحًا إلى دائرة المستعمرات ينص على أن يكون أربعة أعضاء من أصل ثمانية من الأعضاء "الخصوصيين" في المجلس التشريعي، منتخبين. وقد أعطت لندن موافقتها من دون تردد، واعتبرت ذلك "إصلاحًا "يسمح تدريجيًا بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي، ووافقت على رفع عدد أعضاء المجلس من ١٦ إلى ١٨.

لقد دخل مبدأ الانتخاب الجزئي حيز التطبيق في نهاية عام ١٩٥٥. على أن واحدًا من الأعضاء الأربعة المنتخبين، كان يجب أن يختار من بين الأعضاء مجلس منطقة كريتر في عدن[1]. وتبعًا لهذا التغيير في ملامح التشريع، دعي تسعة من أعضاء هذا المجلس في تموز ١٩٥٦ لإدارة عدد هام من الدوائر.

وفي عام ١٩٥٨، ارتأت حكومة صاحبة الجلالة أن تدخل إصلاحًا مجدداً على المجلس التشريعي يجعله منتخبًا في غالبيته، كما قبلت بأن تسير بالمستعمرة على

(١) كانت المستعمرة تضم ثلاثة مجالس بلدية مستقلة: مجلس منطقة كريتر- مجلس بريخا (عدن الصغرى)- مجلس قرية الشيخ عثمان.

مراحل نحو الاستقلال الذاتي الداخلي دون أن تمس سيادتها. وأعطت للعدنيين مراكز أكثر أهمية من ذي قبل في المراكز الإدارية.

٢ـ السير نحو الحاكم الذاتي:

في عام ١٩٥٨ صدر قرار بسن دستور جديد. وبموجب هذا الدستور الجديد، ارتفع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى (٢٣) (بعد أن كان ١٦ في عام ١٩٤٧، و١٨ في عام ١٩٥٥-١٩٥٦). وأصبح التمثيل قائمًا على الانتخاب للرجال.

في كانون الثاني عام ١٩٥٩، طرأ أول تعديل على نص الدستور، رفع بموجبه عدد الأعضاء المنتخبين من ٤ إلى ١٢، من أصل ٢٣ عضوًا يشكلون مجموع المجلس التشريعي. وانسحب الحاكم من المجلس، تاركًا الرئاسة لرئيس حيادي لا صوت له، احتفظ هو بحق تعيينه لمدة أربع سنوات، أي طيلة الدورة التشريعية.

وقد أجريت الانتخابات العامة الأولى في جو يسوده التوتر الشديد. وقد انتخب الأعضاء الاثني عشر في خمس مناطق: منطقتان انتخبت كل منهما ثلاثة أعضاء. والمناطق الثلاثة الباقية انتخبت كل واحدة منها عضوين.

مهزلة الانتخابات:

إن الانتخابات العامة التي أجريت في ٤ كانون الثاني عام ١٩٥٩ تتميز بخطين رئيسيين:

- طابعها اللاوطني.
- فشلها الذريع.

فقانون الانتخابات يستند إلى صفة المواطنة العدنية. ويعتبر عدنيًا مؤهلًا للترشيح والانتخاب كل شخص[١]:

(١) الكتاب الأزرق في ٢٠ آب ١٩٦٢. "تقرير راماج" دائرة المستعمرات، لندن ١٩٦٢، ص١٩٧.

- بريطاني ولد في عدن أو المحمية أو خارجها، مهما كان منشؤه ومعتقده.
- كل شخص حي مقيم منذ أكثر من عشر سنوات ويلم بعض الإلمام باللغة العربية.

ويتضمن القانون المذكور قيودًا شديدة على الجالية اليمنية التي تشكل عددًا كبيرًا، ويحجب عنهم حق التصويت حتى ولو كانوا مقيمين في عدن. في حين أنه لا يستبعد من حق الانتخاب الأشخاص الذين ينتسبون إلى دول الكومنولث (الهند والباكستان والصومال).

وإذا وضعنا جانبًا هذه الاعتبارات ذات الغرض السياسي، وجدنا أن القانون من الناحية التكنيكية يحد من المشاركة في الانتخابات، ويقيد الاقتراع بشروط الثروة. فالأفراد الذين يحق لهم حق الانتخاب هم، أولًا الذكور الذين تجاوزت أعمارهم الواحدة والعشرين أو الذين يملكون أموالًا غير منقولة بقيمة (٧٥) جنيهًا، أو يشغلون عقارات تجارية أو سكنية تبلغ أجورها (١٢) جنيهًا خلال السنتين السابقتين والذي يحصلون على دخل أسبوعي يقدر بسبع جنيهات وعشر شلنات طيلة الاثني عشر شهرًا السابقة.

وهكذا فإن حق الانتخاب ينحصر في دائرة الملاكين والمتمولين، ويحجب عن المرأة وعن باقي أبناء الشعب.

لذلك فقد أثارت تلك القيود عاصفة من الاحتجاجات، وأدت إلى مقاطعة جماعية للانتخابات من قبل الأوساط الوطنية. فقد دعت الجبهة القومية المتحدة التي تضم عدة منظمات قومية إلى جانب نقابات العمال إلى تفشيل الانتخابات. وكان للانضباط الرائع والاحترام الكلي لتعليمات الجبهة من قبل أعضائها وأنصارها، الفضل في النجاح الكلي لعملية تفشيل الانتخابات. فمن

أصل ٢١٥٥٤ناخب، لم ينتخب سوى ٥٦٠٠، أي ٢٦٪ من المجموع فقط[١].

وقد كانت المشاركة في الانتخابات في المنطقة الصناعية في عدن الصغرى (المصفاة) أضعف، فالنسبة لم تتجاوز ١٥٪[٢] فقط، وعلى الرغم من أن السلطات البريطانية قد أخذت على عاتقها حماية المرشحين، فإن سبعة منهم قد سحبوا ترشيحهم في اللحظة الأخيرة. وقد اعترفت أقرب الصحف إلى السلطات بهذا الفشل. فجريدة الكفاح تقول معلقة على نتائج الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٩ ما يلي.

"نعم، لقد نجحت المقاطعة، نجاحًا لا مثيل له، وتجاوزت في نجاحها تقديرات الذين أشرفوا على تنظيمها، فلولا الناخبين الأجانب لكانت الصناديق خاوية".

لقد كانت نتيجة الانتخابات كما يلي:

(٩) عرب، (٢) صوماليين، (١) هندي.

وبعد إعلان النتائج، طلبت الجبهة القومية الموحدة إلغاء الانتخابات وحل المجلس التشريعي، وإجراء انتخابات عامة جديدة لا تمييز فيها. إلا أن السلطات البريطانية قمعت الحركة الوطنية بالقوة. وقد أصبح تشكيل المجلس بعد الانتخابات على النحو التالي:

(٥) أعضاء من كبار مساعدي الحاكم سمتهم دائرة المستعمرات.

(٦) أعضاء سماهم الحاكم.

(١٢) عضوًا منتخبًا لا يختلفون عن الفئتين السابقتين في نظر الرأي العام.

---

(١) سورنسن "عدن المحميات واليمن "ص١٣، لندن١٩٦١.

(٢) نفس المصدر.

المجلس التنفيذي:

أما المجلس التنفيذي، فقد أصبح منذ عام ١٩٥٩ يضم عشرة أعضاء يسميهم الحاكم، خمسة منهم موظفون، وخمسة لهم صفة تمثيلية. وعلى الرغم من أن توزيع المهمات داخل الحكومة يجب أن يتم على قدم المساواة من حيث المبدأ، إلا أن المراكز الرئيسية كانت في الواقع وقفًا على فئة الموظفين فهم لشؤون الدفاع والداخلية والمالية والعدلية وأمانة سر الحكومة. أما دوائر التربية والصحة والعمل والشؤون البلدية والمواصلات والأشغال العامة، فقد كان يتولاها عدنيون إلى جانب المستشارين الإنجليز.

في شباط ١٩٦١ أطلق على الفئة الأولى اسم وزراء. وقد عهد إليهم برسم سياسة وزاراتهم ودوائرهم وتصديقها من المجلس التشريعي. واعتبروا مسؤولين مسؤولية جماعية أمامه، ومسؤولين فرديًا عن الإجابة على أسئلة أعضاء المجلس، كل حسب دائرته.

وعلى الرغم من هذا التطور، بقي الدستور يخص الحاكم بصلاحيات تشريعية وتنفيذية كبيرة جدًا. وبقيت صلاحيات المجلس التنفيذي استشارية، مهمته الرئيسية مساعدة الحاكم في ممارسة أعماله.

أما فيما يتعلق بإدارة الجزر التابعة للمستعمرة، فقد كان الحاكم هو صاحب الصلاحية المطلقة فيها.

والخلاصة، فإن مشاركة عناصر عدنية في الحكومة، لم يكن يجد أبدًا من سلطات الحاكم المطلقة. في الوقت الذي كانت السلطات الاستعمارية تعتبر تلك المشاركة تعبيرًا عن تنازلات كبيرة من جانبها. وكانت تعتبر ذلك خطوة أولى "نحو الحكم الذاتي" الذي سوف يؤول إلى تعميم الصفة العدنية على المجلسين.

٣- تدعيم "الحماية"

كان لا بد لنظام الحماية الذي بدأ عائمًا أن يتحدد أكثر، كلما ازدادت أهمية عدن، وكلما اشتدت مطالبة اليمن بأراضيها.

في عام ١٩٣٧ تطورت معاهدات الصداقة والحماية (٣١ معاهدة تقريبًا) وأخذت شكل "معاهدات استشارة" تمنح الحكومة البريطانية حق وضع مندوبين عنها إلى جانب السلطات المحلية بغية مساعدتها. وحل محل الحماية غير المحددة في الماضي نظام للحماية من النمط الاستعماري (نظام الحكم نصف المباشر).

وقد كان لهذه السياسة الجديدة أهداف محددة. فقد كانت ترمي إلى تدعيم سلطة الأمراء ونظام الحماية في آن. وكانت تلبي من جانب آخر، رغبة إنجلترا في خنق المبادرات اليمنية والسعودية، وذلك بالحيلولة دونها ودون الوصول إلى شاطئ المحيط الهندي[١]. ولم يكن مستقبل البلاد المتعلق بالنفط ببعيد عن هذا الاتجاه الجديد. كما أن إنجلترا كانت بالإضافة إلى ذلك مهتمة بالدفاع عن مصالحها في أفريقيا الشرقية، وفي المناطق الغنية بالبترول في الشرق الأوسط.

١- مضمون معاهدات الحماية ومعاهدات التشاور:

كانت العلاقات بين بريطانيا العظمى وبين الأمراء حتى عام ١٩٣٧، تقوم على أساس "معاهدات أزلية ". وقد بدأ عهد جديد مع عقد أول "معاهدة للتشاور" عام ١٩٣٨. وكان أول من وقع هذا النوع من الاتفاقيات، السلطان القعيطي، وآخر من وقعها سلطان لحج عام ١٩٥١.

---

(١) محمد عبد الحميد (عقيد)، "الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية " القاهرة.

"المعاهدات الأزلية":

كانت المعاهدات التي عقدت مع الزعماء المحليين خلال القرن الماضي تتوزع بشكل عام على الأنماط الثلاثة التالية[1]:

١- معاهدات حماية يلتزم بموجبها الأمراء المحليون بعدم التفاوض وعدم إقامة اتفاقيات مع أية سلطة أجنبية.

٢- معاهدات سلام وصداقة تتضمن التعهدات الموجودة في السابقة وتزيد عليها حماية الطرق التجارية مقابل دفع المساعدات المالية.

٣- اتفاقيات خاصة بحماية الطرق التجارية فقط.

وتتلخص الخصائص الرئيسية لهذه الاتفاقيات في الأمور التالية:

فهي أولًا غير جدية، لأن أكثر الموقعين عليها أميون. ثم إنها لا تختلف عن بعضها إلا من حيث اسم الموقع عليها؛ لأنها على اختلافها لا تعدو كونها نموذجًا واحدًا.

وهي ثانيًا معاهدات (غير متكافئة) باعتبارها تربط ما بين طرفين أو سلطتين غير متكافئتين في القوة. وهي تتم تحت ضغط الإغراء أو القسر.

وهي ثالثًا ذات طابع مفتوح أزلي غير محدد بزمان. والمتعاقد يلتزم باسمه الشخصي وباسم ورثته ومن يأتي بعده إلى آخر الدهر، الأمر الذي يشكل خرقًا فاضحًا للأعراف الدولية.

وهي أخيرًا تنطوي على ربط حقوق السيادة بالسلطات البريطانية ونزعها من يد الزعماء المحليين إلى درجة يصبح معها من المستحيل على الأمراء التصرف بأي جزء من الأرض بدون موافقة سلطات الحماية.

---

(١) الوثائق الفرنسية "ملاحظات ودراسات وثائقية" رقم ٢١٨٦، باريس ١٩٥٦.

أما "معاهدات التشاور" فإنها لا تلغي المعاهدات القديمة بل تكملها وتؤكدها. فالأمراء يتعهدون باحترام الاتفاقيات المعقودة بينهم أو بين من يخلفهم وبين حكومة صاحبة الجلالة. وشؤون الدفاع والخارجية والاستثمارات تبقى في يد السلطات البريطانية، والمقابل تضمن الحكومة البريطانية للأمراء (السيادة الإقليمية) أي وحدة أراضيهم، وتمنحهم مساعدات سنوية وفنية.

غير أن العنصر الجديد في هذه المعاهدات هو دون شك تسمية "المقيمين البريطانيين "لدى الإمارات فبموجب هذه المعاهدات ينبغي على الأمراء وفقًا لمصلحة دويلاتهم أن يسمحوا للمقيمين بإبداء آرائهم حول جميع القضايا، ماعدا القضايا المتعلقة بالدين الإسلامي والتقاليد الإسلامية.

عمليا كانت صلاحيات المقيمين تتجاوز حدود التشاور والمجالس الاستشارية، وتجعل منهم القيمين الحقيقيين على السلطة. كما كانت توجيهاتهم بمثابة الأوامر التي تملك مباشرة قوة إجرائية.

صحيح أن شخصية الزعيم المحلي تستطيع أحيانًا أن تضع حدًا لتدخلهم، إلا أنه حتى في هذه الحالة تكون الأرجحية لآراء المقيمين، لاسيما إذا كانوا ممن يتمتعون بثقة لدى الجهات العليا، وخاصة لدى حاكم عدن.

لقد استطاعت إنجلترا بواسطة معاهدات التشاور هذه أن تتوصل إلى السيطرة الكاملة على الدويلات المسماة إمارات. وتجدر الإشارة إلى أن بوادر التطور قد بدأت تظهر على يد هؤلاء المقيمين الذين كانوا مكلفين بإقامة تنظيمات إدارية يمكن من خلالها إحكام السيطرة البريطانية، وكان يعمل إلى جانبهم خبراء موزعون على فئتين: الضباط السياسيين والضباط المساعدين من السكان المحليين.

وكان لهم دوران رئيسيان: دور تنظيمي، ودور توفيقي.

الدور التنظيمي:

وهو يعني بالقطاع الإداري وبالقوى المحلية، ولم يشمل تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية إلا مؤخرًا.

فيما يخص القطاع الإداري، لم تكن إحدى الإمارات قبل ربع قرن تستطيع أن تدعي بأنها تملك جهازًا إداريًا. ولم تكن سلطة الأمراء غالبًا سوى سلطة شكلية؛ لأنهم لم يكونوا قادرين على فرض هذه السلطة بالقوة، لأنه لم يكن ثمة جيوش نظامية إلى جانبهم.

منذ ذلك الحين بدأت في الإمارات تتشكل إدارات متلائمة مع الحاجات المحلية. إلا أنها بقيت في شكلها البسيط أشبه بنوى في الحالة الجنينية، ما لبث المقيمون أن أجروا مع مساعديهم تحسينات عليها، وأنشأوا إدارات جديدة (الشرطة، والجمارك، والتربية، والزراعة). وكان أهم إنجازاتهم تحديد أثمان الأراضي في مناطق حضرموت ولحج وأبين. وكان من جراء إدخال التحسينات على الجهاز الإداري أن تدعمت سلطة الزعماء المحليين. وفي سبيل زيادة وسائل التدخل والضغط عمد الإنجليز إلى مساعدتهم في تنظيم القوى المسلحة المحلية.

إن هذه القوى المسلحة المحلية تتوزع على ثلاث فئات:

١ - **الفئة الأولى** التي تتحدد مهمتها كحرس للحدود مع اليمن، أنشئت عام ١٩٢٨، وكانت تضم حوالي ثلاثة آلاف رجل موزعين على ثلاثة كتائب.

وهو جيش نظامي مؤلف من رجال القبائل الموالية للزعماء المحليين. وكان إشراف الحكومة البريطانية على هذا الجيش إشرافًا مباشرًا حيث كان تابعًا لإشراف القيادة العليا البريطانية في عدن. وكانت مفرزات من السلاح الجوي

الملكي تساعدنا هذا الجيش عندما يقضي الأمر. وكان الضباط العرب يحلون في القيادة تدريجيًا محل الضباط البريطانيين. وفي تشرين الثاني عام ١٩٦١ تحول هذا الجيش إلى "جيش اتحادي" يضم أربعة آلاف رجل موزعين على أربعة كتائب سوف تصبح خمسًا؛ لأن كتيبة أخرى هي قيد التكوين. أما تعريب قيادة هذا الجيش فكان حسب البرنامج البريطاني سيتم عام ١٩٦٨.

٢- **الفئة الثانية**[1]، وهي بدورها ملحقة بحاكم عدن، ومهمتها توطيد الأمن الداخلي في الإمارات، ويطلق عليها اسم "الحرس الحكومي". وكانت المحمية الغربية هي مسرح عمل هذا الحرس الذي يسانده حرس البادية الحضرمي المكلف بحراسة حدود حضرموت مع العربية السعودية.

وتضم هذه الفئة ألفي رجل[2] من الحرس الحكومي، وألفي رجل من حرس البادية الحضرمي الذي أنشئ على غرار الفيلق العربي الذي أنشأه كلوب باشا في الأردن. وقد تحول الحرسان بعد قيام الاتحاد إلى ما أسمي "الحرس الاتحادي"، والحكومة البريطانية هي التي تقدم المعدات والرواتب التي تبلغ أربعة ملايين إسترليني في العام. وكان يشرف على هذا الحرس ضباط إنجليز وأردنيون.

٣- **أما الفئة الثالثة** فتتألف من حرس القبائل الذي بدأ الأمراء المحليون بإنشائه عام ١٩٣٧. وكانت السلطات البريطانية تزود هذه الجيوش المحلية بمساعدات مالية وفنية (أسلحة وألبسة ورواتب). وكانت تقدم في جميع دول المحمية الغربية عدا سلطنة لحج. لأن سلطنة لحج كانت تملك منذ مدة طويلة جيشًا نظاميًا مؤلفًا من (٣٠٠) إلى (٥٠٠) رجل. وكذلك السلطنة القعيطية

---

(١) السر برنار ريللي "عدن واليمن" لندن ١٩٦٠، ص١٣.

(٢) جيليان كنج "عدن "، أوكسفورد١٩٦٤، ص٦٣.

التي كانت على غرارها تملك جيشًا مؤلفًا من البدو ومن العبيد الذين تحرروا. وفي عام ١٩٥٩، اندمج حرس القبائل مع الحرس الحكومي ليتشكل منهما الحرس الفدرالي.

وكانت الفئات الثلاث تستخدم في قمع المظاهرات والثورات القبائلية في الصراع على الحدود اليمنية والسعودية، لفرض السياسة "السليمة " التي تقوم على إخضاع القبائل عن طريق الخوف من الإجراءات القمعية.

الدور التوفيقي:

إن تقسيم الجنوب العربي على الطريقة البلقانية إلى العديد من الدويلات والجزر، هو مصدر الصراعات والاضطرابات التي كان يمثل فيها المقيمون دور الوسطاء. فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى الخلاف القعيطي – الكثيري، وإلى تدخل المقيم عام ١٩٣٩ في التحكيم الذي أدى إلى تعديل الاتفاق الثلاثي لعام ١٩١٨. وكذلك تدخله حديثًا من أجل العائدات البترولية وتوزيعها في المستقبل، وهو الذي اقترح توحيد الدولتين دون أن يكتب له النجاح.

وفي المحمية الغربية كان على المقيم أن يتدخل عدة مرات لمواجهة الخلافات حول بعض القضايا التي كانت تجدّ بين الفترة والفترة بين الأمراء. وفي الفترة الأخيرة حاول أن يجري مصالحة بين سلاطين يافع السفلى والفضلي الذين كانوا يتنازعون حول منطقة أبين الزراعية الخصبة، وإن لم تنته وساطته إلى حل مقبول من جميع الأطراف المتنازعة؛ إلا أن عمل المقيم على وجه العموم، لم يكن يخلوا من الصعوبات. فقد كان يحدث أن يصطدم بالزعماء المحليين لأسباب شخصية أو لأسباب قومية، فلا تقبل محاولته أو ترفض وجهة نظره، وفي هذه الحالة كان في وسع الأمير أن يطلب إلى حاكم عدن أن يصرف المقيم المشاور وأن يحسم الخلاف.

إلا أن سلسلة من المضايقات ستكون في انتظار الزعيم المحلي لحمله على التراجع عندما يتخذ الحاكم قراراته.

فهناك دومًا وسيلتان للضغط على الأمير في حالة نشوء خلاف بين السلطة المحلية وبين المقيم:

١- التهديد بقطع المساعدات المالية وإعطاء الأسلحة، ثم تطويق مكان إقامة الأمير بأمر من المقيم. فإذا استمر عصيانه للأوامر يعمد إلى تعيين خلف مكانه فينتهي الأمر بامتثال الأمير، بعد أن يجد نفسه في موقف لا مجال للاختيار فيه، وبإعلان ولائه لصاحبة الجلالة.

٢- التهديد بسحب الاعتراف به كرئيس الدولة، وذلك في الحالات الخطيرة التي تستوجب تدخل وزارة المستعمرات. وعندئذ يتبع التهديد عملية الخلع. وقد استخدمت هذه الوسيلة عام ١٩٥٨ ضد سلطان لحج، وكذلك عام ١٩٦٤ ضد السلطان الفضلي.

بيد أن الأمراء يمتثلون غالبًا لتوجيهات المشاورين الموجهين، ويتلقون بالمقابل ثمن طاعتهم مالًا وهدايًا وتكريمًا. وهم بحكم مصالحهم متضامنون؛ لأن هذا التضامن هو دعامة وجودهم في السلطة.

والخلاصة، فإن تركيز دعائم المحمية قد تم على مرحلتين:

١- مرحلة معاهدات حسن الجوار والصداقة والحماية.

٢- معاهدات التشاور.

وقد انضاف إليها عام ١٩٥٩ نموذج جديد من المعاهدات، هي "معاهدات التعاون". وعلى أساس هذه المعاهدات، قام الجهاز الإداري والتركيب السياسي لدويلات الأمراء.

٤- التقسيمات "السياسية- الإدارية" الكبرى

إن المعاهدات التي قامت عليها محمية عدن لم تستند إلى الحقوق الدولية كما كانت الحال بالنسبة إلى تونس ومراكش، أو إمارات الخليج العربي[1]، بل استندت إلى الحقوق الداخلية. فقد أعطى الأمر الصادر في ١٨ آذار ١٩٣٧، التاج البريطاني حق إصدار القوانين الهادفة إلى توطيد السلام والنظام والحكم العادل. واعتبر حاكم مستعمرة عدن هو في الوقت نفسه حاكم المحمية. لذلك اعتبرت محمية عدن "محمية مستعمرة"[2] مؤلفة من قسمين لها طابع إداري متميز:

١- المحمية الغربية التي تضم تسع مقاطعات مضافًا إليها المناطق الملحقة بها خلال فترة ما بين الحربين العالمتين.

٢- المحمية الشرقية التي تجمع حضرموت وبلاد المهرة وجزيرة سوقطرة.

ويتمثل حاكم عدن بواسطة وكيل عنه في إحداهما، كما يتمثل بمقيم في الأخرى.

ويتألف كل قسم من القسمين الإداريين المذكورين من عدد من المقاطعات يتراوح بين خمس مقاطعات وعشرين مقاطعة. وقد ظهر منذ بضع سنوات اتجاه نحو دمج هذه المقاطعات. ورغم ذلك فإنها تبلغ حدًا كبيرًا من التعدد ومن دويلات كثيرة وخاصة في المحمية الغربية. أما في المحمية الشرقية فقد كان الاتجاه نحو المركزية هو السائد منذ البدء. لذلك لا نجد فيها إلا عددًا محدودًا من الإمارات.

(١) ترتبط هذه الإمارات بوزارة الخارجية لا بوزارة المستعمرات.

(٢) الوثائق الفرنسية، فقرات ووثائق رقم٣١٩.

١ - **المحمية الغربية:**

لقد قسمت هذه المحمية إلى خمس مناطق رئيسية:

◆ **المنقطة الشمالية الشرقية وهي تضم:**

- إمارة بيحان
- سلطنة العوالق العليا
- مشيخات العوالق العليا

◆ **المنطقة الجنوبية الشرقية وتشتمل على:**

- سلطة العوذلي
- سلطنة العوالق السفلى
- اتحاد دثينة ويطلق عليه أيضًا اسم "جمهورية دثينة لأن رئيسها ينتخب كل سنة.

◆ **المنطقة الوسطى وتضم:**

- سلطنة الفضلي
- سلطنة يافع السفلى
- سلطنة يافع العليا

◆ **المنطقة الجنوبية الغربية، وهي تضم دولة واحدة وثلاث مشيخات:**

- سلطنة لحج
- مشيخة العقربي
- مشيخة العلوي
- مشيخة الحوشبي

ولقد كانت هذه المشيخات خاضعة لسلطنة لحج عمليا ولم يكن لها من الاستقلال الذاتي سوى الاسم.

◆ **المنطقة الشمالية الغربية، وهي تضم:**

- إمارة الضالع
- مشيخة شعيب
- مشيخة ردفان

وهنا أيضًا تبقى سلطة إمارة الضالع المسيطرة.

وقد بقيت المحمية الغربية حتى عام ١٩٥٥ مؤلفة من (١٧) وحدة سياسية- إدارية. وفي السنة التي تلت أصبحت (١٨) وحدة، وفي عام ١٩٦٠، أصبحت المحمية الغربية مؤلفة من (١٩) وحدة، وقد استمرت هذه الزيادة حتى إلى عهد قريب. وتفسير ذلك راجع إلى عملية تجميع الوحدات الصغيرة التي تعقد معها أية اتفاقية في الماضي، في وحدات كبيرة تجعل منها دولة جديدة، والتي كانت تلحق عادة بالوحدات القائمة منها. فعلى سبيل المثال ألحقت منطقة الصبيحي بسلطنة العبدلي.

إن الطابع العام لهذا الجزء من اليمن الجنوبي هو التجزئة المفرطة. وقد شجع الزعماء المحليون خلال فترة طويلة حالة الانقسام هذه لحماية امتيازاتهم.

وقد استغلت سلطات الحماية هذا الوضع؛ لأنها وجدت في التجزئة الوسيلة الأكيدة لاستمرار هيمنتها، كما أنها تشكل عائقًا في وجه التحاقها باليمن، وتجعل سيطرة الإنجليز على الوضع غاية في السهولة.

إلا أن السلطات البريطانية ما لبثت تحت تأثير التطورات السياسية المتسارعة في المنطقة، وتحت تأثير حقد الشعب العربي المتزايد على السياسة البريطانية،

أن عملت على التعجيل في تجميع تلك الإمارات الصغيرة التي يغلب عليها الجمود وغياب كل أثر لحياة سياسية.

٢- المحمية الشرقية:

وهي من حيث المساحة أوسع من المحمية الغربية. أما من حيث السكان فهي أقل كثافة بسبب استفحال الهجرة. وهي لا تضم رسميًا إلا خمس سلطنات:

- سلطنة القعيطي في شحر والمكلا،
- سلطنة الكثيري في سيئون،
- سلطنة الواحدي في بلحاف،
- سلطنة الواحدي في بير علي،
- سلطنة ماهرا في قشن وسوقطرة.

وعلى الرغم من أن التجزئة هنا أقل إذا قورنت بالمحمية الغربية، فإن ما من شيء يبرر هذه التجزئة المصطنعة لحضرموت. ذلك أنه على خلاف المحمية الغربية حيث مبادرات الدمج أتت من فوق، نجد سكان المحمية الشرقية قد عبروا مرارًا عن رغبتهم في الاتحاد الذي لا يقف في سبيل تحقيقه إلا عقبات قومية. فالكثيري يخشى أن تذوب سلطنته في حالة الاتحاد مع خصمه القعيطي. والسلطات المسؤولة لا تفعل شيئًا لتذليل العقبات، فكأنها تنتظر أن يهبط حل سعيد للخلافات حول الحدود وحول الأراضي قبل أن يتم دمج هذه السلطنات. أما سلطنات الواحدي فقد اندمجت أخيرًا لتلحق بالدول الاتحادية للمحمية الغربية. أما سلطنة المهرة فقد فرضت حالة التخلف المريع فيها نوعًا من العزلة جعلها في منأى عن تيارات التحرر والوحدة.

إن التيارات المذكورة أخذت شكل حركة وطنية معادية لبريطانيا، لأن السلطات البريطانية كانت تعتبر أن الوقت لم يحن بعد لتوحيد حضرموت.

التنظيم السياسي الداخلي للدول المحمية

إن التنظيم الداخلي للدول المحمية يقوم على أساس إدارتها من قبل زعمائها بمساعدة وكلاء الحاكم والضباط السياسيين، وبعض هؤلاء الزعماء يملك إلى جانبه مجالس إقليمية. وقد انصرفت جهود المشاورين إلى تطوير الجهاز الإداري القائم بدلًا من أن تنصرف إلى استبداله بمؤسسات على الطراز الغربي. ويقول أحد رجال القانون الأمريكي Liebseny بهذا الصدد، "لقد ترك لهذه البلاد جهازها الإداري لم يمس، بالمقدار الذي يتفق مع حاجات وأهداف بريطانيا العظمى فيما يتعلق بالأمن والنظام"(١).

إن معظم السلاطنة والأمراء والشيوخ ما عدا سلطنات القعيطي والعبدلي، قد جرى تعيينهم عن طريق الانتخاب لا في أشكال الديموقراطية المباشرة أو غير المباشرة، بل في أشكاله الخاصة بالنظام القبلي وبطرق التعيين الموغلة في القدم. فالزعيم ينتخب من قبل مجموعة من كبار الناخبين الذين يمثلون القبائل، أي من مجلس إقطاعي ينتخب زعيمًا لمدى الحياة من أسرة يعترف لها بالسيادة. وقد يقع الاختيار على قاصر لما يبلغ سن الرشد بعد، فيعين المجلس وصيًا أو مجلس وصاية كما حدث في بيحان وفي سلطنة العولقي السفلى. وتنقل نتيجة الانتخاب إلى حاكم عدن بواسطة وكيله. وهذا الاختيار يتم بصورة عامة بموافقة الحاكم الذي يكون ممثلًا بالمقيم أثناء الانتخاب. وهكذا فإن عملية طلب الاعتراف بالزعيم المنتخب تبقى عملية شكلية لأنها تكون مسبوقة بمشاورات على ضوئها يتم تعيين وتسمية المرشح، كما يتم أحيانا توسيع المجلس الذي ينتخبه عن طريق إدخال أعضاء موالين للحاكم أو لممثله.

---

(١) الوثائق الفرنسية، الفقرة والوثيقة رقم ٣١٩.

أما في سلطنتي القعيطي والعبدلي، فتختلف طرق التعيين. ذلك أن الزعامة في الأولى وراثية. فالزعيم هو الذي يعين خلفه وهو ابنه البكر بعد موافقة مسبقة من السلطات الاستعمارية. أما في السلطنة الثانية فقد توقف العمل بمبدأ الوراثة منذ أصبح لها دستور. فدستور عام ١٩٥١ يعطي حق اختيار زعيم جديد للسلطنة، للمجلس التشريعي المؤلف من الوجهاء. إلا أن ذلك لا يتم أيضًا إلا بعد الموافقة الضمنية من قبل السلطات البريطانية. وهذا ما كان يسبب بعض اللغط، لأن الأمراء العبدلين في لحج كانوا يظهرون روحًا استقلالية لم يكن الإنجليز يحتملونها كثيرًا. (احتلال الإمارة عام ١٩٥٢ بعد أزمة الخلافة).

والخلاصة، فإن الزعامة هي قمة الجهاز السياسي. والأمير هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة والزعيم الأكبر للمقاطعة. وهو يرأس مجلس الدولة إذا وجد مثل هذا المجلس. وهو المتحدث الوحيد باسم المقاطعة الذي يتوجه إليه مباشرة حاكم عدن أو ممثله.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات، فإن المحمية الغربية لم تحقق تقدمًا ملحوظًا اللهم إلا في لحج وفي الفضلي إلى حد ما. في حين أن المحمية الشرقية وخاصة في القعيطي والكثيري، وصلت إلى وضع أكثر تقدما، وأصبح فيها المؤسسات تتجاوز في تطورها كل ما عرفه اليمن الجنوبي[١].

فالسلطة التشريعية تتمثل بمجلس الدولة الذي يُختار أعضاؤه من الأسر المهيمنة ومن القبائل ومن كبار رجال الدولة. وجميعهم تجري تسميتهم من قبل الأمير ما عدا لحج والفضلي. ففي لحج ينص الدستور على استبدال نظام التسمية بنظام انتخابي عندما يصبح هذا الاستبدال شيئًا ملائمًا. أما في الفضلي

(١) السر توم هيكنبوتام، ص١٥٩.

فمنذ عام ١٩٦٣ تحول مجلس السلطنة إلى مجلس تشريعي منتخب ضمن إطار الاقتراع المحدد إلى السلطة التشريعية هي من حيث المبدأ تابعة لزعيم الدولة وللمجلس المحلي. وزعيم الدولة هو الذي يملي عمليًا نصوص القانون الذي يصوت عليه أعضاء المجلس جملة. وتسن التشريعات في مراسيم. أما النصوص المعقدة فينشئها جهاز المشاور البريطاني.

أما السلطة التنفيذية، فتتمثل بالمجلس التنفيذي الذي يضم إلى جانب الأمير مدراء مختلف الدوائر فهم في معظمهم أقارب الأمير. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا محدودًا من الدويلات تملك حكومة بالمعنى الدقيق للكلمة وأجهزة إدارية حقيقية. ففي الدويلات التي لا حكومة فيها، يتولى الزعيم جميع المسؤوليات التنفيذية. ويختلف مستوى التنظيم والإشراف باختلاف المناطق. وبصورة عامة ينص النظام المتبع على تقسيم المنطقة إلى محافظات يديرها نواب للزعيم. والألوية أو المحافظات تقسم بدورها إلى دوائر يقوم على رأسها "قائم مقام"، وتوجد في بعض الدويلات تنظيمات بلدية في المدن ومجالس للقرى. وتتفاوت مهمات هذه المنظمات البلدية. ففي مراكز المدن تتلخص المهمات الرئيسية للمجالس البلدية فيما يلي:

- مراقبة الأسواق.
- مراقبة الدوائر الصحية.
- الخدمات العامة: التموين.

أما في المناطق الريفية فمجالس القرى تهتم بالدرجة الأولى بالقضايا الزراعية مثل:

- توزيع المياه.
- تنظيم الرعي.
- التوسط في الخلافات.

فإذا قورنت هذه التنظيمات المعمول بها في المحمية بالتنظيم الإداري في المستعمرة ظهر الفرق الكبير سواء من حيث التركيب أو من حيث تطور هذه التنظيمات. ففي عدن لم تبق الأشكال التقليدية، بل أعطي للتنظيمات الإدارية والتشريعية طابع غربي. في حين أن السلطنات والإمارات والمشيخات بقيت على طابعها الإداري البسيط البدائي. لذلك فإن مهمة المشاور البريطاني في دول المحمية الغربية كما يقول ليبسني Liebseny(١): "تكاد تصبح مهمة رجل إداري بدلًا من مهمة المشاور، بسبب انخفاض مستوى التطور الإداري، في حين أن سلطنات القعيطي والكثيري في المحمية الشرقية تملك تنظيمات إدارية كاملة بحيث أن المشاورين يلعبون دورًا إداريًا غير مباشر ويغلب على مهمتهم طابع التوجيه والعناية".

ومهما يكن من أمر التطور الذي بلغته المقاطعات، فإن نظمها تتفق دون استثناء بطابع مسيطر ثابت هو الأوتوقراطية. فهي حكومات من النمط المغرق في الطابع الشخصي. وبدلًا من أن يؤدي تطور جهاز الدولة إلى تحرير المناطق من هذا الطابع الأوتوقراطي تدريجيًا، حصل العكس وأصبح أكثر رسوخًا. والتنازلات النادرة التي قام بها الزعماء تجاه المطالب الشعبية التي كانت تزداد إلحاحًا تقف عند حدود تشكيل المجالس المحلية التي تتألف من أعضاء موالين للحكام. فالنظام التمثيلي ما يزال غير معروف، والانتخابات التي جرت في سلطنة الفضلي حديثًا لم تؤد إلى تغييرات هامة. وفي معظم أنحاء المحمية يمنع الانتساب إلى الأحزاب والنقابات أو إلى أية جمعية. والسلطة الشخصية للنظام لا تكتفي برفض هذا الحق المشروع للشعب، بل إنها لا تتحمل أي نقد

(١) الوثائق الفرنسية "الفقرات والوثائق" رقم ٣١٩.

أيضًا، والسلطة الحامية لا تتدخل في هذا كله؛ بحجة أن المعاهدات المعقودة مع دول الأمراء لا تجيز لها التدخل في شؤونها الداخلية. هذا، والكل يعلم أن هذه الدول ليست مستقلة إلا في ظاهر الأمر، وأنها عمليا تابعة لسلطة المقيمين الذين يصوغون نصائحهم على شكل أوامر.

إن المقيم يتصرف بصورة عامة باعتباره الرجل الثاني في الإمارة بعد الأمير. فيراقب الشؤون العامة مباشرة ولا يصدر أي قرار هام دون موافقة مسبقة منه.

إن حصيلة ربع قرن من الإدارة غير المباشرة كانت مع ترك الأمور على هذا النحو، حصيلة ضئيلة. ذلك أن الاحتفاظ بالتجزئة وبالعادات القبلية القديمة، كانت قاعدة ثابتة للسياسة البريطانية.

وبعد أن أنجزت تطبيق المثل الروماني: "فرق تسد"؛ لجأت في السنوات الأخيرة إلى تطبيق فكرة "الفدرالية" القديمة لمواجهة "الخطر" اليمني من جهة، ولإبعاد دول الأمراء عن الحركات الاستقلالية التي تشكل البلدان المستعمرة مسرحًا طبيعيًا لها.

الفصل الثاني

مراحل الفدرالية

إن اليمن الجنوبي الذي يشكل بالنسبة لبريطانيا مركزًا هامًا، "مهدد" بدوره بموضوع القومية العربية. فلكي تستبق الحوادث وتبعد عنها هذا الشبح تبنت اقتراحًا قدمه عام ١٩٤٥ السيد هارولد إنكرمت[١] المقيم السابق في حضرموت.

وينص هذا الاقتراح على دمج الإمارات جمعيها في اتحاد أو اتحادين فدراليين على صلة وثيقة بالمملكة المتحدة.

إن الحجة التي اعتمدت عليها فكرة التوحيد، قامت على التأكيد بأنه من المستحيل أن تقوم إصلاحات سياسية واجتماعية خارج إطار الاتحاد. كذلك الأمر بالنسبة للتطور الاقتصادي، الأمر الذي دعا حاكم عدن السابق السر توم هيكنج بوتام، محرك الفدرالية، إلى القول: "لن تملك دول المحمية قوة كافية لكي تلعب دورها في العالم الحديث، من دون الوحدة".

ولكن الشيء الأساسي الذي عجل في تحقيق هذا الاتحاد هو ما تمليه المصالح البريطانية بالدرجة الأولى. لأن بريطانيا كانت تنوي بالفعل جمع الإمارات حول المصفاة التي أنشأتها شركة البترول البريطانية خلال عامي ١٩٥٢-٥٤، حتى تضع تحت إشرافها حقول البترول الممتدة من الكويت إلى كينيا.

كما كانت تنوي أن تجعل من البترول نقطة ارتكاز لها في الشرق الأوسط، ومفتاح نفوذها الحربي في هذه المنقطة من العالم.

---

(١) صلاح البكري "حضرموت وعدن"، القاهرة ١٩٦٠ص١٨٢.

مراحل توحيد الإمارات

إن الشعور الإقليمي، كان إلى وقت قريب، سائدًا في اليمن الجنوبي. وكان يعبر عنه بالانفصالية والانعزالية. كما أن الاستعمار شجع التجزئة المفرطة للبلاد. ولم تصح السلطات الاستعمارية على آثار تلك التجزئة إلا مؤخرًا.

وعندئذ فكرت في أن تبدأ عملية جمع الوحدات المشتتة. ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت تجس النبض لعرض فكرتها هذه على الزعماء المحليين. فبعضهم قبل على الفور المبدأ. والبعض الآخر أعربوا عن تمسكهم بالوضع الراهن.

إلا أن حكومة صاحبة الجلالة تركت الأمور تنضج حتى تتبلور وتأخذ مجراها الطبيعي. وقامت خلال ذلك بحملة لإقناع الأمراء بضرورة الاتحاد.

وفي عام ١٩٥٢ توصل حاكم عدن إلى انتزاع موافقة غالبيتهم على المبدأ. وبعد ذلك دارت المحادثات بين الطرفين، وكانت بأشراف حاكم عدن والمقيم المشاور في المكلا. وقد قدم هذان الرجلان إلى محدثهم مشروع قرار يتضمن النقاط التالية:

- تجميع الإمارات في اتحادين فدراليين بموجب التقسيم الإداري القائم.
- توحيد الاتحادين ضمن دولة واحدة هي دولة الجنوب العربي الاتحادية.

أما بالنسبة لمستعمرة عدن، فكان من المفروض أن تبقى خارج هذا الاتحاد، إلا أنها مع الزمن لم يكن دخولها مستبعدًا. وقد اصطدم هذا المشروع منذ البدء بمقاومة اليمن ومعظم الدول العربية. كما أن العناصر القومية كانت تأخذ عليه طابع الوصاية. ولهذا السبب اصطدم تطبيقه بصعوبات ليست هينة.

وحدة حضرموت:

لقد طرحت البورجوازية الحضرمية والمغتربون فكرة وحدة حضرموت قبل أن تطرحها المبادرة البريطانية. وحاولوا التقريب ما بين سلطنات القعيطي

والكثيري لإقامة رابطة وثيقة ما بين هاتين الدولتين الشقيقتين. غير أن هذه المحاولة فشلت بسبب تحفظ كل طرف على الآخر. ولم يتمكن البريطانيون بدورهم من تذليل هذه الصعوبة رغم وسائلهم الخاصة في الضغط. وهكذا وصلوا إلى طريق مسدود.

أما المغتربون فقد قاموا بدورهم بنشاط منذ القديم من أجل توحيد حضرموت. فقد أسست الجالية الحضرمية في جاوة وفي ماليزيا بعد الحرب العالمية الأولى حركة وطنية إصلاحية قوية. وانعقد المؤتمر الأول في المكلا عام ١٩٢٧ (صدر عنه ميثاق Chihr) والمؤتمر الثاني في سنغافورة (في نيسان ١٩٢٨) حيث اتخذ المؤتمرون قرارات تطلب إلى إمارتي القعيطي والكثيري دعوة مجلس وطني للإشراف على تحقيق الوحدة في البلاد[١]. لكن هذه المساعي لم تجد أذنًا صاغية. ثم تبعتها محاولة جديدة عام ١٩٣٩ توجهت مباشرة إلى السلطات الإنجليزية في عدن. فقد قدمت "لجنة الإصلاح" التي تمثل المغتربين الحضارمة، مذكرة إلى الحاكم تطالب فيها بتوحيد حضرموت وبإعلان استقلالها. إلا إن مصير هذه المحاولة لم يكن أحسن من سابقاتها.

في هذا الوقت بالذات كانت الأوضاع القومية في أندونيسيا قد بدأت تؤثر على المهاجرين الذين اضطروا إلى عودة جماعية إلى الوطن، بعد أن فقد معظمهم العمل والثروة والحماس. وقد أثر ذلك تأثيرًا سلبيًا على الوطن الأم من الناحية الاقتصادية، وظهرت المجاعة في أكثر المناطق. إلا أن هذه الأزمة أدت بالمقابل إلى تقوية الحركة الوطنية المتمكنة في حضرموت والتي لم تعد تحتمل التراجع والنكوص. ومن البلاد الجديدة التي هاجروا إليها من جديد، أسس هؤلاء

(١) لويس ماسينيون، "حولية العالم الإسلامي"، باريس ١٩٥٦.

المغتربون حركة معادية للاستعمار تعمل على ثلاث جبهات:

- جبهة المطالبة باستبدال الموظفين الأجانب بموظفين وطنيين.
- جبهة العمل على تقوية الوضع الاقتصادي.
- جبهة تقوية حركة الصراع مع الاستعمار للإسراع في الحصول على الاستقلال وتحقيق وحدة البلاد.

ولم تتحقق هذه الأهداف إلا بصورة جزئية بسبب عدم وجود جهاز سياسي قادر على تحريك الجماهير وجمعها حول برنامج محدد.

ضمن هذه الظروف قدمت سلطة الحماية المشروع البريطاني الذي فوجئ الجميع بموافقة السلاطين عليه.

المشروع البريطاني:

ينص هذا المشروع على تبني النظام المطبق في ماليزيا، وعلى الاستئناس بنظام الاتحاد الماليزي الذي فرض عام ١٩٤٦. وهو يستبعد، لأسباب غامضة، سلطنة المهرة من الاتحاد.

ويتلخص هذا المشروع فيما يلي:

يتخلى سلاطين (القعيطي والكثيري والواحدي) عن امتيازاتهم لبريطانيا (دون استشارة الشعب)، ويكون لهذا الاتحاد كل خصائص الدولة المركزية ذات المؤسسات الاتحادية.

ولم يكن هذا المشروع بشكله المذكور مقبولًا من الأمراء لأنه يجردهم من امتيازاتهم الداخلية والخارجية، ويلغي دورهم ويوكل مهماتهم إلى حاكم عدن أو المقيم المشاور، لذلك عارضوه خفية. وقد استهدفت هذه المعارضة شكل المشروع وليس فكرته بحد ذاتها. ثم إن المشروع يقدم مصالح القعيطي على

حسابه بقية السلطنات الداخلة في الاتحاد. لذلك كانت سلطنة الكثيري أول من رفض فكرة الاتحاد لأنه يسلبها استقلالها المحلي. كما أن سلطنة الواحدي رفضته للسبب نفسه.

تجاه هذه المعارضة، اضطرت وزارة المستعمرات أن تصرف النظر عن المشروع مؤقتًا وأن تركز جهودها في منطقة المحمية الغربية، فقد كان مشروعها يملك نصيبًا أوفر من النجاح هناك بدعوى التهديدات اليمنية (حقيقية كانت أم وهمية).

اتحاد إمارات المحمية الغربية:

كانت الشروط السياسية تختلف اختلافًا بينًا بين المحمية الشرقية والمحمية الغربية. فالتجزئة بلغت حدًا مفرطًا في المحمية الغربية حتى بلغ عدد الإمارات المعترف بها رسميًا حوالي (٢٠) إمارة. هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى كثرة حوادث الحدود مع اليمن. ثم منذ قيام ثورة مصر عام ١٩٥٢، تطور الخلاف اليمني - البريطاني، وأخذ يتعدى حدود الإقليمية. فاليمن كان قد خرج من قوقعته وانضم إلى الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وإلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وأخذ يقوم باتصالات دبلوماسية لدى الأوساط الدولية للحصول على دعم بلدان العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي والبلدان الأخرى المعادية لبريطانيا.

وقد أقلق تدويل الصراع الإنجليز، لذلك سارعت المملكة المتحدة في إقامة دولة اتحادية تمحو المظهر الاستعماري السابق بغية تفشيل المساعي اليمنية وكسب عطف الأمم الإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية.

ففي عام ١٩٤٥ قام سلطان لحج على رأس حركة تطالب بتوحيد اليمن الجنوبي.

وكان يطمح في أن يكون على رأس الدولة الاتحادية. إلا أن طموحه اصطدم بباقي الأمراء وبالسلطة الحامية التي اعتبرت هذا الموضوع سابقًا لأوانه.

بيد أن حاكم المستعمرة تقدم في الوقت نفسه الذي طرح فيه مشروع توحيد حضرموت، بمشروع مشابه لتوحيد إمارات المحمية الغربية. وقد كان فشل المشروع الأول درسًا كافيًا للسلطات البريطانية التي أخذت تظهر كثيرًا من الدبلوماسية والحيطة لكي نتجنب غضب اليمن وتكسب ثقة الأمراء.

لقد كان المشروع ينص على إقامة نظام فيدرالي يضمن الاستقلال الذاتي للأطراف المعنية، ويكون تحت إشراف مفوض سامي مسؤول عن السياسة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي.. إلخ، كما كان ينص على أن الإمارات التي عقدت معاهدات تشاور هي وحدها مخولة بدخول الاتحاد.

وقد وافق الرؤساء المحليون على هذا المشروع. إلا أن هذا الانصياع للسياسة البريطانية قد أثار عليهم عاصفة شديدة من النقمة في الخارج وخاصة في اليمن. وقد كان رد فعل الإمام سريعًا إذ صرح بأن مخطط هذا الاتحاد يتنافى مع مبادئ معاهدة عام ١٩٣٤. ثم ما لبثت الجامعة العربية أن شجبت هذا المشروع ووصفته بأنه نوع من الاستعمار الجديد. وهكذا رفعت القضية إلى مجلس الأمن.

ولم يقتصر النزاع على تبادل الاحتجاجات، بل أخذ شكل سلسلة من الحوادث والاصطدامات على طول الحدود اليمنية، وإلى تبادل التهم بالتسلل والغزو والتهديد بالحرب.

وبعد تدهور الوضع تراجع الأمراء وانسحبوا باستثناء شريف بيحان، الذي أعلن ولاءه للمخطط البريطاني. عندئذ أعادت حكومة المحافظين النظر في

سياستها مؤقتًا، وصرح موظف كبير في وزارة المستعمرات أمام مجلس العموم في نيسان عام ١٩٥٥، بأن هذه المشاريع الاتحادية ليست إلا مجرد اقتراحات لا يفرض الانصياع إليها على أحد[١]. إلا أنها تمسكت بالمبدأ، ورغم ذلك فقد هدأ هذا التصريح النفوس الثائرة. إلا أن ذلك لم يدم طويلًا بسبب التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط. فقد كانت إنجلترا طيلة عام ١٩٥٥ تحاول إدخال أكبر عدد ممكن من البلاد العربية في "حلف بغداد" المشهور، وكانت ترمي من وراء ذلك إلى خلق مجموعة عربية تخضع لإشرافها(١). غير أن القوى القومية العربية تضافرت لإجهاض المخطط البريطاني. وعندئذ لجأت إنجلترا من قبيل التعويض عن هذا الفشل الجزئي إلى تنفيذ مخططها بالنسبة لليمن الجنوبي في أسرع وقت ممكن.

فقد أدى الجلاء عن المنطقة قنال السويس إلى ضرورة نقل مركز القوات البريطانية في الشرق الأوسط إلى عدن. وأصبح إنشاء دولة اتحادية تضم اليمن الجنوبي تربطها بحكومة صاحبة الجلالة معاهدات تضامن ودفاع، أكبر ضامن للمحافظة على مركز استعماري قوي ذي موقع هام، خاصة بعد أن قضي تدريجيًا على النفوذ البريطاني في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي.

وقد أثارت هذه الخطوة كراهية وغضب معظم البلاد العربية التي وجدت فيها تهديدًا جديدًا لاستقلالها. فراحت توجه نقمتها للقضاء على ما تبقى لإنجلترا من مغانم في الأرض العربية. وظهرت موجة من الدعاية المعادية لبريطانيا حرضت شعب اليمن الجنوبي على إحباط المؤامرات التي دبرها له الاستعمار.

ولكن الشيء الهام كان التوقيع الميثاق اليمني -المصري- السعودي عام ١٩٥٦ الذي يدخل عدن ومحميتها ضمن ميثاق الدفاع العربي وهكذا رأت

(١) فرتان لويليه "الشرق الأوسط المعاصر"، باريس ١٩٥٨، ص١٩٤.

بريطانيا نفسها مهددة جديًا وأرادت أن تنقذ موقفها رغم كل الظروف. وفي هذا الجو المتوتر دعا حاكم عدن الأمراء عام ١٩٥٦ ليطلعهم على المشروع النهائي للاتحاد. وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة البريطانية في مجلس العموم في ١٣ حزيران ١٩٥٦ "بأن قيام الدولة الاتحادية ونجاحها يتوقفان على مدى الرغبة والتجاوب الذي يلقاه من الشعب ومن الزعماء".

وفي نهاية المحادثات أصدر الأمراء بيانًا يقولون فيه: "إن تطور بلادنا وتقدمها يتوقف في المستقبل على التعاون الوثيق والوحدة قيما بين أجزائها".

غير أن هذه الخطورة لم تؤد إلى قيام الاتحاد؛ بسبب نشوب العدوان الثلاثي على قناة السويس الذي بدل في المسلمات السابقة. فقد تدهورت العلاقات بين البلاد العربية والغرب إلى درجة لم تعد معها بريطانيا ولا الأمراء المحليون، يجرؤون على إعلان قيام دولة الاتحاد. وكان عليهم أن ينتظروا حتى عام ١٩٥٨ حتى يستأنفوا المفاوضات. وقد تصلبت بريطانيا كثيرًا في موقفها بالنسبة لليمن بعد أن أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة تأثيرًا عميقًا في مجرى الأحداث. كما ضغطت على الأمراء للموافقة على الدستور الفدرالي الذي وضعته وزارة المستعمرات. وأخيرًا أعلن رسميًا في ١١ شباط ١٩٥٩، قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي، أي بعد مرور ٢٥ عامًا على توقيع معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤. وبعد الانتهاء من حفلة تدشين، وقع وزير المستعمرات على اتفاق مع الأمراء تتعهد بموجبه بريطانيا بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة حتى توصلها إلى الاستقلال الذاتي. وبالمقابل لا يحق للدولة الاتحادية بموجب هذا الاتفاق أن تعقد معاهدات أو تدخل باتصالات مع دول أو حكومات أو

منظمات دون موافقة بريطانيا، وبالإضافة إلى ذلك تنص المادة الخامسة من هذا الاتفاق على أنه لا يجوز للاتحاد أن يرفض أي رأي تبديه حكومة صاحبة الجلالة حول تحسين سير الحكم.

دول الاتحاد:

في البدء قام الاتحاد بين الإمارات الست: إمارة بيحان، الضالع، سلطنة الفضلي، يافع السفلى، والعوالق العليا. وكان الدستور ينص على تأسيس مجلس أعلى من ستة أعضاء يملكون السلطة التنفيذية ومجلس اتحادي مؤلف من ٣٦ عضوًا يتولى السلطة التشريعية، وقد اقتصر الاتحاد على هذا العدد بسبب تحفظ غالبية الزعماء المحليين. أما سلطان لحج فقد جاهر بعدائه ومعارضته للاتحاد معتمدًا على دعم رابطة الجنوب العربي، وهاجم المشروع البريطاني. وقد أثار هذا الموقف نقمة لندن عليه، واتهمته بالتعامل مع الأجنبي وبعزمه على الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة التي أنشئت حديثًا، وأن هذا الموقف يتنافى مع أحكام المعاهدات السابقة المعقودة مع حكومة صاحبة الجلالة. وقامت باحتلال سلطنة لحج وأقامت فيها حالة الطوارئ، وخلعت السلطان وعينت مكانه سلطانًا آخر انضم إلى الاتحاد في أكتوبر ١٩٥٩. وفي شهر شباط ١٩٦٠، كان قد سبقه في الالتحاق بالاتحاد: العوالق السفلى، العقربي، ودثينة. وفي شهر آذار ١٩٦٢، التحقت إمارة الواحدي من المحمية الشرقية، وأصبح عدد الدول الاتحادية إحدى عشرة دولة. وفي شهر نيسان ١٩٦٢ بدل (اتحاد إمارات الجنوب العربي) اسمه وأصبح: (اتحاد الجنوب العربي) وذلك بسبب قرب دخول مستعمرة عدن في الدولة الاتحادية.

إن مقدمة دستور ١٩٥٩ تشير إلى الخصائص الرئيسية الأربع التي تميز هذا الاتحاد:

١- فهو عبارة عن نظام ملكي من نوع خاص من حيث أن سلطاته التنفيذية والتشريعية وجميع الصلاحيات تقريبًا هي في أيدي الأمراء.

٢- وهو يشكل وحدة اقتصادية قائمة على التعاون المتبادل بين الأعضاء وعلى إلغاء الحواجز الجمركية[1] لضمان تطور عام للبلاد.

٣- وهو يشكل وحدة عسكرية دفاعية، مهمتها الدفاع عن الاستقلال وعن الحريات الجماعية لأعضاء الاتحاد.

٤- وهو أخيرًا يعتبر نفسه مفتوحًا أمام دول شبه الجزيرة العربية الساحلية، غايته تشكيل (اتحاد إسلامي عربي) ويقصد بذلك انضمام اليمن الملكية آنذاك. إلا أن الإطاحة بالملكية أدى إلى الحد من هذا الطموح والاكتفاء بالدول المحمية وربما بعدن. حتى بالنسبة إلى ضم عدن كان ثمة حاجة إلى المفاوضات ومحادثات عديدة، لأن العدنيين كانوا يخشون النتائج السياسية والمالية لهذا الانضمام. كما أن الأمراء من طرف آخر كانوا يوجسون خيفة من الاضطرابات التي كانت تقوم بصورة دائمة بين الفترة والأخرى في عدن.

انضمام عدن ٣ إلى الاتحاد

تشكل عدن مرفأ دوليًا وقاعدة كبيرة الأهمية. ولهذا السبب فصلتها بريطانيا وجعلت منها مستعمرة للعرش عام ١٩٣٧.

ومنذ قيام الاتحاد بدأت بريطانيا تعيد النظر في عملية الفصل السابقة وتنظر في توحيد المستعمرة مع الإمارات المحمية. غير أن المستعمرة على ما هي عليه

(١) راجع القسم الثاني الذي يبحث مفصلاً في النواحي الاقتصادية.

من أحزاب سياسية ونقابات ومظاهرات واضطرابات وتجمعات شعبية، كانت تثير الخوف والقلق في نفوس مؤسسي الاتحاد. إلا أن شعور السلطات البريطانية بضرورة ضم المستعمرة إلى الاتحاد، انتهى بفرض هذا الانضمام. وكان لهذا الحدث أهمية سياسية كبرى لأنه يسجل نهاية لعصر ولسياسة كانت فيه عدن مجرد مستعمرة وانتقلت بعده فأصبحت "دولة مستقلة" وعضوًا في مجموعة على وشك أن تستكمل سيادتها. فاتحاد الجنوب العربي هو على وشك أن يصبح الدولة العربية الوحيدة المستقلة داخل الكومنولث. وكان هذا التحول في نظر بريطانيا الوسيلة الناجعة لجعل الأمراء يقاومون ضغط اليمن وضغط القومية العربية. لذلك عمدت إلى تطوير العلاقة مع الدولة الاتحادية فأخذت شكل معاهدات صداقة ومواثيق تمنحها سلطة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في المستقبل. وفي ٢٠ (أغسطس) آب ١٩٦٢ أذيع في لندن كتاب أبيض يتضمن قرار ضم المستعمرة إلى الاتحاد، وهو عبارة عن ملحق إضافي لمعاهدة ١٩٥٩. ويتضمن الميثاق عددًا من النصوص أهمها: منح عدن الحق بأن يكون لها حكومة مسؤولة دون أن يمس ذلك مجال من الأحوال بالسيادة البريطانية، والاحتفاظ بالمنشآت العسكرية وبامتيازات الحاكم.

الحكم الذاتي:

إن ضم المستعمرة إلى الاتحاد لم يأخذ مفعوله إلا بعد إعادة النظر في دساتير المستعمرة والاتحاد. وبموجب هذا الإصلاح التشريعي أصبحت الدورة التشريعية خمس سنوات بدلًا من أربع. وأصبح حاكم عدن مفوضًا ساميًا لدى السلطة المركزية. كما أن الإصلاح أجرى تعديلًا على المؤسسات الفدرالية بحيث تتكيف مع ضم المستعمرة. إلا أن التبديل الأهم كان في الحقيقة حصول المستعمرة على الاستقلال الذاتي.

إن إقامة حكم ذي طابع يتمتع بالاستقلال الذاتي وبمجلس منتخب وبوزارة مسؤولة.. أصبحت مراحل تقليدية لتحرر المستعمرات التابعة للعرش البريطاني. وهي أعلى مرحلة من مراحل الطريق إلى الاستقلال الكامل.

إلا أن نظام (الحكم الذاتي) الذي أدخل على عدن في مطلع عام ١٩٦٣ لم يتقيد بتلك الصيغة وذلك لسببين رئيسيين:

- **الأول** يتعلق بالمجلس التشريعي. فالإصلاح الدستوري الأخير لم يبدل شيئًا في تركيب المجلس: ٢٣ عضوًا منهم ١٢ عضو منتخب فقط. وقد استبدل الموظفون البريطانيون المستقلون بعدنيين معينين تعينًا. وهكذا فإن العناصر المنتخبة لا تشكل إلا أقلية ضعيفة. وكان يقال بأن السلطات البريطانية تفكر في رفع عدد الأعضاء المنتخبين إلى ١٦، وعندئذ يصبحون أكثرية.

- **والثاني** يتعلق بالناحية التنفيذية. فالوزارة المسؤولة ليس لها طابع تمثيلي. والتطور الذي حصل في هذا المجال، اقتصر على استبدال المجلس التنفيذي بمجلس وزراء مؤلف من عدنيين بالدرجة الأولى باستثناء النائب العام. وتتألف الوزراء من رئيس وزراء ووزير عدل (إنجليزي) وستة وزراء آخرين نصفهم يختار من بين المنتخبين.

والحاكم هو الذي يملك صلاحية تسمية رئيس الوزراء بانتقائه من بين أعضاء المجلس التشريعي، والذي يبدو له أوفر الأعضاء حظًا بالحصول على ثقة الأغلبية.

ورئيس الوزراء هو الذي يختار معاونيه من بين زملائه، ويقدم أسماء وزرائه إلى الحاكم الذي يتولى تسميتهم، ويكون الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام المجلس التشريعي. لقد أتاحت استقالة الموظفين البريطانيين المجال أم

العدنيين ليشغلوا الأماكن التي كانوا يحتلونها، وخاصة وزارة المالية. إلا أن انسحاب الموظفين البريطانيين بقي شكليًا؛ لأنهم احتفظوا بأماكنهم بصفة خبراء. ومن هذه الزاوية بقي لهم دورهم في التدخل في الشؤون العامة، وبكلمة واحدة بقيت للإنجليز امتيازاتهم لم تمس، وبقي مجال عمل وتأثير الحكومة المسؤولة لدولة عدن محدودًا في الميادين الرئيسية. وهكذا اقترن منح عدن الاستقلال الذاتي بنوعين من التقييدات: أحدهما يتعلق بممارسة المهام التنفيذية، والآخر بممارسة المهمة التشريعية.

فوجود ممثل للعرش البريطاني حدّ من ممارسة المهمة التنفيذية. فالحاكم أو المفوض السامي يلعب دور الوسيط بين حكومة المستعمرة وبين وزارة المستعمرات والحكومة البريطانية. وهو يملك حق تسمية الوزراء وعزلهم، وكذلك حق حل المجلس التشريعي. وهو يستطيع أن يعترض على رأي الوزارة، وعندئذ لا يبقى أمامها سوى الاستقالة. وعندما يلجأ إلى تشكيل وزارة أخرى.

ومن الخطأ الظن بأن الحاكم لم يبق له سوى مهمات بروتوكولية، فالحقيقة هي أنه كان لا يزال يحتفظ بمجموعة من السلطات (العلاقات الخارجية، حق تعليق الدستور، وفصل جزء من المستعمرة، الدفاع، النقد، القواعد العسكرية) وهو يشرف على قوات الأمن وعلى القضاء، ويملك حق التدخل للمحافظة على الأمن والاستعانة بالقوات المرابطة إذا اقتضى الأمر. وسلطته تتجاوز في هذه القضايا السلطة الاتحادية؛ لأنها من اختصاص المجلس التنفيذي الفدرالي.

أما ممارسة المهنة التشريعية فقد خضعت لنوعين من التقييدات[١]:

أولًا، أن القوانين المحلية ليس لها مفعول خارج حدود الممتلكات وينتهي مفعولها عند حدودها.

(١) شارل روسو، ص٢٦.

ثانيًا، في حالة اصطدم قانون بريطاني بقانون من قوانين المستعمرة، تكون الأفضلية للقانون البريطاني.

وهكذا فإن اتساع نطاق امتيازات المفوض السامي من جهة، وتقديم التشريع البريطاني من جهة ثانية؛ تجعلنا نتأكد من أن دولة عدن حسب الصيغة السابقة ما تزال بعيدة عن الاستقلال الداخلي الكامل الذي اعتدنا أن نشاهده منذ قرن في المستعمرات وفي دول الكومنولث البريطانية. فهنا نلاحظ أن مراحل الحكم الذاتي بطيئة وتخضع لاعتبارات مختلفة تدفعه أحيانًا إلى الأمام، وترجع به أحيانًا أخرى خطوات إلى الوراء.

صحيح أن حكومة مؤلفة من العدنيين أنشئت في كانون الثاني ١٩٦٣ من قبل السلطات المستعمرة الإدارية، لتدريبها على إدارة الشؤون المحلية، إلا أن الطريقة التي جرى بواسطتها تعيين أعضاء الوزارة جعلت من الوزارة ممثلة للسلطات الاستعمارية أكثر منها ممثلة حقيقية لمجموع الشعب أو لقسم يمثل الغالبية منه.

فالواقع أن مجلس الوزراء هو أشبه بمجلس تنفيذي للمفوض السامي لا بحكومة برلمانية. وسبب ذلك يعود بلا شك إلى عدم وجود حزب وطني له سمعة شعبية داخل المجلس التشريعي. والذي كان يعيق وجود مثل هذا الحزب هو السياسة المعادية لكل نزعة وطنية انتهجتها السلطات الاستعمارية. الأمر الذي أدى إلى أن المعارضين التقليديين للنظام الاستعماري لم يكونوا يجرؤون على المشاركة في السلطة ولا حتى مشاركة ظاهرية. ففي المجلس التشريعي نجد أنفسنا أمام منظمات هزيلة يسيطر عليها زعماء ممالئون للسلطة البريطانية.

تصديق اتفاق لندن:

منذ ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ أصبحت عدن عمليًا داخل الاتحاد. وأصبح من المفروض أن تصبح دولة من دول الاتحاد منذ أول آذار ١٩٦٣، بعد موافقة مجلس العموم البريطاني، والمجلس التشريعي العدني، والمجلس التشريعي الاتحاد.

وقد جرى تصديق اتفاق لندن من المجالس الثلاثة على التوالي خلال خريف عام ١٩٦٢:

١- **المجلس التشريعي العدني:**

حيث جرى التصديق على الاتفاق ضمن ظروف مضطربة، فبعد ثلاثة أيام من المظاهرات الشعبية ضد الاتحاد ومن المعارك الصاخبة، جرى التصديق على الاتفاق بأغلبية ١٥ صوتًا ضد ٨ أصوات، وإذ أخذنا بعين الاعتبار التفاصيل وجدنا أن التصويت كان عملية صورية، فالحقيقة أن المجموعة التي صوتت لصالح الاتفاق تنطوي على الفئات التالية:

- أصوات الأعضاء البريطانيين الخمسة،
- أصوات أعضاء الحكومة الممالئين للسلطة (خمسة)،
- أصوات الأعضاء المعينين.

فالاقتراع لم يكن يعكس إرادة الناخبين. وقد ذكرت صحيفة (لوموند) في عددها بتاريخ ٢٨-٣-٦٢: "أنه لأمر مشكوك فيه أن يكون تبني البرلمان للمشروع سوف يجلب الهدوء على المستعمرة، فالمجلس التشريعي لم ينتخب أصلا إلا من ٢٤٪ من السكان، وثلث نواب المجلس صوتوا ضد المشروع".

٢- **المجلس الاتحادي:**

ولم يكن تصديق الاتفاق من المجلس الاتحادي أقل تعرضًا للنقد؛ لأن أعضاء هذا المجلي كانوا جميعًا معينين تعيينًا من قبل الأمراء. وكان ذلك يصدم

الأوساط اللبرالية في المملكة المتحدة، لأن مثل هذا التصديق خال من الصفة الديموقراطية وليس له صفة نظامية.

٣- **مجلس العموم البريطاني**:

لقد صدق مجلس العموم على اتفاق دمج عدن بالاتحاد بأكثرية ٢٥٣ صوتًا ضد ١٨١ صوتًا، بعدما سبق أن رفض بأكثرية ٢٥٩ صوتًا ضد ١٨٥ صوتًا، اقتراحًا من المعارضة يطلب إجراء انتخابات قبل ضم عدن إلى الاتحاد. وقد جمعت هذه المعارضة نوابًا من أحزاب متعددة: ليبراليون بالدرجة الأولى، ثم محافظون، ثم اشتراكيون من حزب العمال.

وتجدر الإشارة إلى أن حزب العمال رغم منشئه وطابعه البروليتاري، فإنه يؤيد الأساس الذي انطلقت منه سياسة حكومة المحافظين. وليس في ذلك مفاجأة لأنه كما يقول بيير روسي"[١]: "لقد ظن المحافظون بأن في وسعهم أن ينقذوا الإمبراطورية بالعصا. أما العمال فأرادوا أن ينقذوها بالأكف".

وقد أكد ذلك تصريح رئيس حزب العمال الذي نشرته صحيفة (لوموند)[٢]: "يجب الاحتفاظ بعدن باعتبارها قاعدة هامة سواء من ناحية المواصلات أو من ناحية كونها أيضًا مركزا لعلميات الأمن".

استمرار السيادة البريطانية على عدن:

نتيجة للمؤتمر الذي انعقد في لندن في الفترة ما بين ٢٣ تموز و١٦ آب ١٩٦٢ جرى تبادل الرسائل بين سكرتير الكومنولث والمستعمرات، وبين وفد وزراء الاتحاد وعدن. وقد جاء في كتاب الوفد الأخير ما يلي[٣]: "لقد أوضحت لنا

---

(١) بيير روسي (عراق الثورات)، باريس ١٩٦٢، ص٢٤٣.
(٢) لومند، تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٦٤.
(٣) الكتاب الأبيض، وثيقة رقم ١٨١٤، لندن ١٩٦٢.

الحكومة البريطانية بدقة أن الاقتراحات والمشاريع التي نستطيع أن نضعها موضع التنفيذ لا يجوز أن تنال من سيادتها على عدن أو من السلطات الموكلة للحاكم. ونحن نقدر تبعًا لأهمية الوضع الاستراتيجي لعدن، ضرورة احتفاظ بريطانيا احتفاظًا كاملًا بهذه السيادة حتى تستطيع منشآتها العسكرية التي تلعب دورًا رئيسيًا في ممارسة مسؤولياتها العالمية، وفي حماية سكان هذه المنطقة، أن تتابع عملها دون خوف ما".

وهكذا احتفظت بريطانيا بحق سحب كل منطقة من مناطق عدن من الاتحاد في أية لحظة تعتبر ذلك ضروريًا لشؤون الدفاع. كما أنها عزلت جزر البريم وكوريا موريا عن الاتحاد ووضعتها مباشرة تحت إشراف السلطات العسكرية؛ كذلك فإن المملكة المتحدة تستطيع أن تسحب عدن من الاتحاد إذا اعتبر سكانها بعد ست سنوات من الدمج أنهم لم يعاملوا معاملة عادلة، أو إذا قرر مجلسها التشريعي الانفصال بأكثرية الثلثين. وفيما عدا ذلك تتعهد بريطانيا بأن لا تستعمل حقها في سحب عدن من الاتحاد[١].

وقد كتب سكرتير الكومنولث بدوره قائلًا: "إن بريطانيا العظمى سوف تستمر في مد الاتحاد بالمساعدات المالية والتكنيكية، وفي قيادة شعبه نحو الاستقلال في أسرع وقت ممكن". بالإضافة إلى ذلك يؤكد بأن أي بند من بنود الاتفاقية الجديدة لا يجوز أن يمس سيادة حكومة صاحبة الجلالة على عدن.

إن إنشاء الاتحاد كان على وجه الإجمال، كما كان ضم المستعمرة، عملية مفروضة لم تبذل السلطات البريطانية فيها أقل جهد لاستشارة السكان، ولم تهتم المملكة المتحدة أدنى اهتمام في حمل الأمراء على إعطاء نظمهم والمؤسسات

(١) الوثائق الفرنسية، وثيقة رقم ٣٦١-٣٦٢.

الاتحادية طابعًا ديمقراطيًا، فقد كانت بريطانيا دون شك تتوخى من اعتمادها على الزعماء المحليين ضرب النزعة القومية، وقد ساهمت تعليقات الصحافة البريطانية في توضيح هذه الناحية.

فصحيفة الغارديان تذكر في عددها بتاريخ ٢٣-٨-١٩٦٢: "لقد كانت الفرصة مواتية لبريطانيا من أجل أن تلح على ضرورة إدخال بعض المفاهيم الديموقراطية على الاتحاد قبل ضم عدن، وأن تستمر في مساعدتها المالية التي بدونها لا تستطيع الإمارات أن تستمر في البقاء. إلا أننا بدلًا من ذلك نجد أنفسنا أمام اتفاق مرتجل فيه عودة إلى الوراء".

وفي خط مقابل تحاول صحيفة التايمس أن تبرر في عددها بتاريخ ٢٠-٩-٦٢ سياسة حكومة المحافظين في اليمن الجنوبي بقولها: "إذا أردنا للاتحاد أن يستمر ويبقى ويتطور سياسيًا ويصل في الوقت المناسب إلى الاستقلال كما يريد له موجهوه، فلا بد أن يستوعب عدن. وإذا أردنا أن لا تخضع عدن بتأثير بروليتاريا غير مسؤولة إلى حد بعيد تشرف القاهرة على تنظيمها، فيجب حماية الداخل الذي تشكل هي مرفأه وعاصمته التجارية وقاعدته الحربية".

هكذا يمكن أن نلاحظ من خلال التعليقين السابقين أن البريطانيين بإقامتهم اتحادًا مؤلفًا من دول إقطاعية، إنما كانوا يأملون بأن يعتمد طويلًا على سلطات الحماية القديمة، وأن يؤمن الاستقرار الذي تسعى إليه بريطانيا في هذه المنطقة، والذي يشكل قاعدة سياسية لأحلام القيادة البريطانية يجعل عدن جبل طارق جديد وعلى مستوى أعلى من ذاك.

الفصل الثالث

مؤسسات "اتحاد الجنوب العربي"

إن اتحـاد الجنـوب العربي يشـكل من الناحية السياسـية نوعًا مـن التبعية لبريطانيا الممثلة بالمفوض السامي. وداخل هذا الاتحاد تحتفظ كل دولة بوضعها الحقوقي الأصلي. فعدن رغم أنها أصبحت دولة فإن وضعها الحقوقي لم يتغير كمستعمرة تابعة للعرش البريطاني.

أما مؤسسات هذا الاتحاد فتتجلى على النحو التالي، كما يتبين من أحكام الدستور الفدرالي الذي خضع لعملية مراجعة خلال الصيف عام ١٩٦٢، وكذلك من خلال دستور عام ١٩٥٩:

١- التركيب الفدرالي:

في معظم الدول ذات التركيب الفدرالي، يكون (نظام المجلسين) شيئًا مألوفًا. فأحد المجلسين يمثل المواطنين، والآخر يمثل الدول الأعضاء. ومن المألوف أيضًا أن يوجد فيها جهاز تنفيذي مركزي قوي قادر على مقاومة القوى الانشقاقية التي تهدد مصير الاتحاد وتماسكه. أما فيما يتعلق "بالجنوب العربي" فنجد أنفسنا أمام إطار فدرالي بسيط، يتألف من مجلس واحد؛ لأن الأمراء المؤسسين قاوموا منذ البدء فكرة إنشاء مجلس تمثيلي. أما المجلس التنفيذي فيتميز بطابعه المغرق في الشخصية وفي التسلط. ويختلف تنظيم السلطات فيه عن الصيغة التقليدية للدول الاتحادية القائمة حاليًا؛ لأن هذا التنظيم هو في مستوى أدنى بكثير، ويبدو ذلك جليًا من خلال طريقة التوظيف وطريقة عمل الهيئتين الرئيستين للاتحاد وهما: المجلس الاتحادي والمجلس الأعلى.

فقد أصر الأمراء المؤسسون أثناء قيام الاتحاد عام ١٩٥٩ على التساوي في

التمثيل، وجرى تحديد ستة مقاعد لكل إمارة. ولم تكن ثمة مشكلة طيلة الفترة التي كان الاتحاد مؤلفًا من إمارات. بيد أن المشكلة بدأت منذ أصبح موضوع انضمام عدن مطروحًا، فكان لا بد أن يكون من الضروري خرق القاعدة بسبب مستوى تطور عدن وسكانها؛ لأن عدن وحدها تضم ثلث سكان الاتحاد؛ لذلك أعطي للمستعمرة نصيب كبير من التمثيل ارتفع إلى (٢٤) مستشارًا اتحاديًا.

أما فيما يتعلق بالمجلس الأعلى الذي تتشكل منه الحكومة الاتحادية؛ فإن اختيار أعضائه من داخل المجلس الاتحادي يتم وفقًا لاعتبارات التمثيل الإقليمي، فبموجب الدستور تستطيع كل دولة في الاتحاد أن تحصل إذا رغبت على ممثل في الحكومة. وقد جرت العادة على أن يكون إسناد الوزارات الاتحادية بنسبة حقيبة وزارية لكل ستة مستشارين اتحاديين. وتطبيقًا لهذه القاعدة، كانت عدن تشغل أربع حقائب وزارية، في حين أن باقي الدول الاتحادية لم يكن لها الحق إلا بحقيبة واحدة يشغلها بالطبع أمير. وهكذا فإن المجلس الأعلى يصل إلى الرقم (١٧).

ويشغل الوزراء وزاراتهم مدة خمس سنوات، وعندما تنتهي مدتهم يمكن أن يعاد انتخابهم.

أما بالنسبة إلى عدن، فإن المجلس التشريعي للمستعمرة هو الذي يجب أن يسمي أربعة من أعضائه وزراء اتحاديين في المجلس الأعلى، وهذا الاستثناء خاص بعدن. أخيرًا يجدر أن نلاحظ بأننا نلاحظ وجود نفس الشخصيات في الهيئتين، فإذا وضعنا جانبًا ممثلي عدن، نجد أن زعماء الدول الأخرى بأشخاصهم ممثلين في المجلس الأعلى، الأمر الذي يعطي الاتحاد مظهر تجمع مغلق لا يكاد يفصل بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية فيه سوى خيط

ضعيف. ثم إن احتكار المقاعد الوزارية من قبل بعض الشخصيات لا بد أن يؤدي إلى نوع من الجمود.

إن قيام الدولة الاتحادية كان بدعوى وضع حد للتجزئة، ومن أجل إقامة سلطة مركزية. إلا أن توزع الحقائب الوزارية يكذب هذا الادعاء بشكل قاطع، فمن السهل جدًا أن نلاحظ أن توزيع الوظائف ليس في الحقيقة سوى انعكاس دقيق لتعدد السلطات. ففي بلد كاليمن الجنوبي ذي الإمكانيات المالية والإدارية البسيطة جدًا، يشكل التعدد نوعًا من الترف الفاضح، وعاملًا من عوامل شل الفعالية.

توزيع الصلاحيات:

إن توزيع السلطات يتم على النحو التالي:

١ - إن الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، والقروض الاتحادية، والطيران، والبريد، والتربية، والصحة، والأشغال العامة، والنقد، والمصارف، والجمارك، والصيرفة، والجنسية.. إلخ، وهي عبارة عن ٢٧ مهمة، هي من صلاحية الاتحاد.

٢- أما الشؤون التي تدخل في نطاق الصلاحيات المشتركة بين الدولة المركزية وبين الدول الأخرى المعنية، فتشمل ٢٤ مهمة تتضمن: الحقوق الجزائية، والسجون، والعمل، والهجرة (من الداخل وإلى الداخل)، والشركات، والإفلاس، والمكاييل، والموازين، والتعاونيات، وتسويق المحاصيل الزراعية، والأسماك، وحق التعاقد، والمواصلات المائية، ومراقبة التجارة الخارجية، وضريبة الدخل، والتأمين، والزراعة، وصيد الأسماك.. إلخ.

وفي ظاهر الأمر يبدو أن هذا التوزيع قد جرى بروح من التفاهم والتعاون.

إلا أنه في حقيقة الأمر هناك ترجيح واضح للسلطة المركزية. فالسلطة المركزية تملك سلطات تشريعية وتنفيذية حول ٢٧ مهمة، وهي تملك رجحانًا واسعًا في مجالات الأمن والنظام والاقتصاد، وحسن سير الحكم. والقوانين الاتحادية لها أولوية على القوانين المحلية، ويجب أن تعدل في حالة عدم اتفاقها مع التشريع العام.

أما السلطات المحلية فإن صلاحيتها في إصدار التشريعات محددة بالاشتراك مع السلطة المركزية، إلا أنه من الناحية العملية نجد أن سلطات الدول واسعة إلى درجة تضطر الحكومة المركزية إلى أن تعالج معها شؤونًا تتعلق بصلاحياتها الخاصة كحكومة مركزية.

ومع ذلك فإن المركز يملك وسائل كثيرة للضغط وللحد من السلطات المطلقة للأمراء أعضاء الاتحاد، وأبرز هذه الوسائل هي الناحية المالية، فمنذ إلغاء الحواجز الجمركية أصبح للحكومة المركزية الحق في منح تعويضات للأمراء، بعد أن أصبحت الحقوق الجمركية من صلاحيتها، وأصبح في يدها هذا السلاح لوضع حد للتبذير وسوء الاستعمال والتحكم الاعتباطي.

العلاقات المالية:

إن نظام الضرائب لا يخلو من التناقض. فمن جهة، أعطيت للسلطة الاتحادية الأولوية فيما يخص الضرائب غير المباشرة. ومن جهة ثانية اعتبرت الضرائب المباشرة حقلًا مشتركًا بين السلطتين. وقد أقيم اتحاد جمركي ووضعت تعرفة موحدة. وكل الموارد التي تأتي عن الضريبة الجمركية سواء فيما يتعلق بالواردات أم الصادرات، تذهب إلى الميزانية الفدرالية وتشكل الدخل الأساسي الداخلي. غير أن الحكومة الفدرالية بالمقابل تدفع تعويضًا لدول الاتحاد، وتترك

لهم حرية فرض الضرائب المحلية. إلا أنها دورها مطالبة بدفع ضرائب سنوية للخزينة الاتحادية.

وعلى صعيد الضريبة المباشرة وخاصة ضريبة الدخل، جرى تطبيق الضريبة ضمن صيغتين تفترق كل منهما عن الأخرى:

١- ففي عدن، احتفظت المستعمرة بنظام التكليف السابق المستمد من التشريع الإنجليزي، والذي كان عليه المعول الرئيسي في الميزانية.

٢- أما في الإمارات التي ما تزال بعيدة عن هذا النظام الحديث، فتعمل الحكومة الاتحادية على إدخاله وتعميمه على مراحل على الإمارات. وهذا النظام يطبق على جهاز الموظفين التابعين للاتحاد.

وقد حددت مهلة ثلاث سنوات لتوحيد ضريبة الدخل في جميع أنحاء الاتحاد بما فيها عدن.

أما فيما يتعلق بالقروض فهي بدورها حقل مشترك بين السلطتين، فالدولة المركزية تستطيع أن تقترض لحاجاتها الخاصة. وكذلك الدول الاتحادية تملك بدورها هذا الحق شريطة أن تطلع المركز على خطواتها ومساعيها بهذا الصدد. وهذا الشرط يتضمن هدفين.

١- الحد (بصورة غير مباشرة) من اتجاه الدول الاتحادية إلى القروض الخارجية.

٢- الاعتراف الضمني بالمسؤولية الفدرالية عن ديون الدول الاتحادية.

وهكذا يتبين أن نظام الضريبة المعمول به يتحمل التباسات ويوشك أن يكون مصدر خلاف دائم بين السلطتين. وكانت عدن ترفض أن يكون التكليف على الضرائب المباشرة المتعلقة بالدخل من اختصاص الاتحاد؛ نظرًا لفقر معظم الإمارات وعدم رغبتها في تمويل الاتحاد.

٢- التركيب الإداري:

يبدو التركيب الإداري على شكل خليط إداري من النموذج الاستعماري ومن النموذج التقليدي القديم. وقد سبق أن تبين لنا أن المستعمرة كانت خلال فترة طويلة تدار بشكل مباشر، في حين أن محميتها كانت تدار بطريقة غير مباشرة. وقد انعكس ذلك كله على الجهاز الإداري الاتحادي، فهو خليط مدعوم بنظام بوليسي شديد، ومهمة هذا الجهاز القمعي هي بالدرجة الأولى ضمانة استمرار سيطرة الشخصيات الموالية لبريطانيا، فهم في السلطة طالما دام ولاؤهم وأمنت بريطانيا عن طريق هذا الولاء مصالحها.

الإدارة الاتحادية

تتألف الإدارة الاتحادية من وزارات تتألق من دوائر يتولى المجلس الأعلى تسمية المسؤولين عنها، كما يتولى مسؤولية إصدار القرارات الخاصة بالأمور التالية:

- الانضباط الإداري،
- نظم الرواتب،
- التعويضات والمكافآت،
- الأمن وشروط العمل في الوظائف العامة.

ويتولى أمين سر المجلس الأعلى ربط فعاليات مختلف الدوائر، كما يتولى السلاطين والأمراء والمشايخ والوجهاء السيطرة على الإدارات العليا، وهم بحكم استلامهم للوزارات وللدوائر الكبرى، يشكلون الإطارات الكبرى للاتحاد، ومعظمهم لا يتمتعون بكفاءات ومؤهلات في مستوى مهماتهم. فهناك قسم من الأمراء لا يكاد يعرف القراءة والكتابة، فهم يتولون المناصب بحكم

حقهم في المجلس الأعلى، لا بحكم كفاءاتهم والأمراء الوزراء هم بصورة عامة مزودون بخبراء بريطانيين وبإطارات شابة من أبناء البلاد، يقومون عمليًا بتسيير أمور الإدارة، ودورهم يقتصر على توقيع وثائق لا يملكون عنها أية فكرة واضحة، وعلى قراءة خطاب معد مسبقًا من قبل الاختصاصين في الحفلات الرسمية.

إن مسألة الإطارات العليا مسألة خطيرة جدًا، فإذا لم يوضع لها حل، ولم توكل السلطة إلى القادة الوطنيين، فإن الاستقلال سوف يكون شكليًا، وسوف يبقى البريطانيون سادة البلاد كما كانوا قبل الاستقلال. فالبلاد لا تخلو من وجود أشخاص أكفاء قادرين على حمل أكبر المسؤوليات في الدولة، بيد أنهم منذ أخذوا موقفًا وطنيًا معاديًا للاستعمار وللاتحاد بالشكل الذي فرضه الإنجليز، أبعدوا وخضعوا للملاحقة. وفضلت السلطات الاستعاضة عنهم بأشخاص موالين غير أكفاء.

إلى جانب هذا الخلل الكبير يجب أن نضيف خللًا آخر يتعلق بأزمة الجهاز الإداري في باقي المستويات. إن هذه الأزمة تشكل خاصة عامة لعدد كبير من البلاد النامية، فنقص الجهاز يشكل صعوبة كبرى وخاصة فيما يتعلق بتأهيل الموظفين الذين يستطيعون أن يحلوا محل الأجانب.

الجهاز الإداري:

إن الجهاز الإداري في عدن ومحميتها الذي يفتقر إلى التجانس، يشتمل بصورة عامة على أربع فئات[١]:

١- الأوروبيون الذي يساعدهم بعض الآسيويين، وهم يشغلون الدوائر العامة في المستعمرة، وبموجب معاهدات التشاور ألحق بعضهم بدوائر المحمية، وقدر عددهم عام ١٩٦٢، ب(٣٢٤) شخصًا، ولهم رابطة خاصة بهم.

---

(١) الكتاب الأزرق في ٢٠ آب ١٩٦٢، تقرير راماج، ص١٦٨.

٢- موظفو المستعمرة وهم بالدرجة الأولى عدنيون بالمعنى الواسع للكلمة، أي من العرب والهنود والباكستانيين والصوماليين من مواليد عدن، ولا يعلم عددهم بالضبط رغم أن قسمًا كبيرًا منهم أصبح منتسبًا إلى النقابات وتجمعهم عدة روابط.

٣- الموظفون المحليون ومعظمهم من العرب، وهم يعملون في الدوائر التي تشرف عليها مباشرة الحكومة البريطانية بما فيها القواعد، ولهم عدة نقابات، وعددهم كبير، ونشاطهم واضح وقوي.٤- أخيرًا جهاز الاتحاد والدول التي لم تنضم إلى الاتحاد، وهو يتألف بصورة خاصة من سكان المحمية من العرب ويكون إلى جانبهم خبراء وموجهون بريطانيون أو عدنيون أو باكستانيون أو صوماليون أو أردنيون. وهذا الجهاز هو في الحالة الجنينية.

إن الفئة الأولى والثانية والثالثة، تضم حوالي (٩٠٠٠) شخصًا[١]، وهي ترتبط في مجموعها بلجنة الخدمة العامة التي تنحصر مهمتها في تقديم الاقتراحات الخاصة بالإدارة إلى الحاكم. أما الفئة الرابعة، فهي ترتبط بالمجلس الأعلى الاتحادي ماعدا جهاز الإمارات غير الاتحادية، والحكومة الفدرالية بدورها تستأنس بنصائح لجنة الخدمة العامة أيضًا.

ورغم ذلك التصنيف فإن جميع الموظفين يمكن أن يتنقلوا بين الوظائف في مختلف الدوائر سواء في عدن أو في الاتحاد أو فيما تبقى من المحمية. وبموجب اتفاق لندن عام ١٩٦٢، أصبح فئة الموظفين الأوروبيين خاضعة لإشراف الحاكم إشرافًا مباشرًا. وتقرير راماج يوصي بشأنهم بإنشاء (اتحاد لجهاز موظفي صاحبة الجلالة) يرتبط بوزارة المستعمرات، وتتولى الحكومة البريطانية أمر صرف رواتبهم.

ويوصي التقرير أيضًا بتشكيل (لجنة استشارية) مهمتها مساعدة المفوض

(١) الأمم المتحدة، تقرير ١٩٦٣، ص٢.

السامي والحكومة الاتحادية في كل ما يتعلق بباقي الفئات الإدارية، وذلك بهدف التقريب بين الخدمات العامة في كل من المراكز والدول. ويلعب الحاكم في تعيين الفئتين المتوسطة والعليا من الموظفين دورًا حاسمًا، فله الكلمة الأخيرة في هذا المجال، وهو الذي ينتقي المرشحين ويستبعد من يشاء من غير المرغوب فيهم.

أما فيما يتعلق بالفئة السفلى فقد أنشأت عدة لجان استشارية لمساعدة السلطات الاتحادية، كما تقرر إنشاء لجنة مختلطة تتألف من ممثلين عن عدن وعن الاتحاد لرسم سياسة إدارية مشتركة. ثم إن هناك نقطة أخيرة تستحق الإشارة إليها وهي التي تتعلق بقوات الأمن. فمنذ نشوء الدولة الاتحادية، وعدد هذه القوات في تزايد، وتكاليفها أيضًا تصعد تصاعدًا عموديًا، فكلما ازداد النشاط المعادي لبريطانيا كلما ازدادت كثافة النظام البوليسي القمعي.

أما ما يتعلق بتعريب الوظائف العامة، فتحت ضغط الرأي العام أصبح التوظيف يتجه نحو التعريب التدريجي، وقد نص قانون ١٩٥٩ فيما يتعلق بجهاز المستعمرة على إعطاء الأولوية في التعيين للعدنيين، أما فيما يتعلق بالاتحاد فقد أعطيت الأولوية للعرب، على أساس أن ضم المستعمرة إلى الاتحاد سيضع الوظائف العامة في خدمة العرب. ومن هنا تأتي مخاوف العدنيين من أصل أجنبي الذين يمثلون في نظر العرب ركائز النظام الاستعماري. وقد أدى تمسك السلطة الاستعمارية بالعدنيين من أصل أجنبي إلى قيام شكوك بين الجالية الآسيوية والصومالية وبين العرب.

وعلى وجه الإجمال، هناك عمل دائب لاستبدال المستشارين الأجانب بأبناء البلاد كلما بدا ذلك ممكنا، إلا أن هذه السياسة تصطدم بمعارضة الموظفين الإنجليز، وقد اتخذت مجموعة من التدابير لتطمينهم والتخفيف من روعهم، كزيادة الرواتب والتعويضات ومنح الضمانات.

إلا أن عملية تكامل الدوائر الإدارية الاتحادية والإقليمية واتحادها ما تزال بعيدة عن التحقيق، والمشكلة الرئيسية هي مشكلة الجهاز الذي يبقى مشتتًا وبعيدًا عن التجانس، والاتجاه الحالي يقوم على التعجيل في تحقيق هذا التجانس في أقرب وقت ممكن. وقد استدعي الخبراء الأوروبيون للمساعدة على تسهيل اجتياز هذه المرحلة الانتقالية. فالشيء الأساسي هو أن تقوم إدارة شاملة موحدة بعيدة عن التعقيد وذات مردود وفعالية جديدة، وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بشكل كامل في جهاز الدولة الموروث عن النظام الاستعماري الذي كان ملجأ لجميع العناصر المعادية لوصول هذه المنطقة إلى المستوى المطلوب من التقدم. فلا بد إذن للوصول إلى هذه النتيجة من مغالبة تيار التخريب والإسراع في تشكيل الإطارات الوطنية، وذلك بإنشاء معاهد مختصة يأتلف تعليمها مع حاجات المنطقة. وكذلك بإرسال البعثات إلى الخارج من الطلاب والموظفين سواء للحصول على اختصاص أم لتحسين الاختصاص.

الفصل الرابع

سياسة المملكة المتحدة في اليمن الجنوبي

يمكن حصر العوامل المهيمنة على الحياة السياسية في اليمن الجنوبي في الأربعة التالية:

١- سياسة المملكة المتحدة،

٢- حركة التحرر القومية،

٣- الأحزاب السياسية،

٤- المسائل الخارجية لاتحاد الجنوب العربي.

وسوف نتناول في هذا الفصل دراسة العامل الأول. فقد منح الموقع الجغرافي أهمية كبرى لليمن الجنوبي في الاستراتيجية الغربية بوجه عام. ففي النظام الدفاعي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أنيطت بالأسطولين السادس والسابع الأمريكيين مهمة مراقبة الشرقين الأدنى والأقصى. أما الشرق الأوسط فقد أنيطت مهمة مراقبته ببريطانيا[1] التي تشكل قاعدة عدن ورقتها الكبرى.

لذلك فإن الإبقاء أطول مدة ممكنة، على هذه القاعدة يشكل هدفًا رئيسيًا للسياسة البريطانية. فهي في نظرها ذات أهمية دفاعية كبرى بالنسبة للعالم "الحر "على حد تعبيرهم، وكذلك من أجل المحافظة على الاستثمارات البترولية التي تبلغ مئات الملايين من الليرات الإسترلينية. وهي تعتمد على معاهدة ١٦ آب ١٩٦٢ التي تضمن لها استخدام المنشآت العسكرية لأجل غير محدد.

(١) لوموند الدبلوماسية، أيار ١٩٦٢.

دور القواعد العسكرية:

لقد لعبت عدن خلال الحرب العالمية الثانية دورًا كبيرًا في الحملة التي قام بها الحلفاء عام ١٩٤١ ضد إيطاليا، فقد كان الطليان قبل سنة قد قاموا باحتلال الصومال واضطروا الإدارة الإنجليزية على الانحسار مؤقتًا، وعندما انهارت قوات المحور، وخاصة بعد الأزمة الإنجليزية - الإيرانية، أصبحت عدن مركزًا رئيسيًا من مراكز العمليات الحربية البريطانية، وقد ازدادت أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا فيما بعد، وخاصة للقيام بالتزاماتها تجاه شركائها في حلف السنتو (حلف بغداد سابقًا)، وكذلك في حلف جنوب شرقي آسيا. والكتاب الأبيض الذي صدر في نيسان١٩٦٢ لا يكتم سرًا حول هذا الموضوع.

وبعد جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس، وبعد معارضة الزعيم الإفريقي جومو كينياتا في إقامة قاعدة عسكرية كبيرة في موباسا، قررت الحكومة البريطانية أن توزع قواتها المسلحة على ثلاث مناطق استراتيجية:

١- أوروبا (في إنجلترا وفي ألمانيا الغربية)،

٢- سنغافورة،

٣- عدن.

وأهمية عدن تأتي من كونها في مركز وسط بين الكويت من جهة وبين اتحاد أفريقيا الوسطى، حيث تقوم المشكلة الاستعمارية الكبرى للمملكة المتحدة[١].

وعندما جلا الإنجليز عن مصر وعن العراق، حولوا القسم الأعظم من معداتهم ومن رجالهم إلى قبرص وإلى عدن. وقد تحولت عدن في السنوات الأخيرة من مجرد قاعدة بحرية إلى قاعدة استراتيجية فيها مستودعات للقنابل

---

(١) لوموند ٣٠-٧-١٩٦٢.

الذرية وللهيدروجينية[١]. وانتقلت من مستوى مركز للقوات البحرية البريطانية عام ١٩٥٥، إلى مرتبة قيادة عليا بشبة الجزيرة العربية عام ١٩٥٧-١٩٥٨[٢] تغطي منطقة كبرى تمتد من ليبيا إلى الهند ومن بحر كامسبير إلى مدغشقر. ثم أصبحت مركز القيادة البريطانية في الشرق الأوسط. وقد أسهمت مركزية القيادة بهذا الشكل في الاقتصاد في الرجال وفي المسافات.

لهذه الأسباب جميعها كانت عدن ذات أهمية خاصة لأنها تؤمن لبريطانيا وجودها لا على الشواطئ العربية في الجنوب فقط، بل وجودها في الشرق الأوسط وفي شرقي أفريقيا أيضًا. وكذلك تحتفظ بإمكانية إرسال حملات عسكرية حيث تكون المصالح الغربية مهددة. كما حصل في الكويت عام١٩٦١، وفي كينيا وطنجنيقا وأوغندا عام ١٩٦٤، وعلى الرغم من المنافسة بين بترول الدولار وبترول الإسترليني، فإن الإمبريالية الأنجلو- أمريكية تعمل بانسجام من أجل حماية البترول والثروات المعدنية الأخرى.

يضاف إلى ذلك أن عدن تمثل بالنسبة للإنجليز الموقع الأفضل، لأنهم يستخدمونها لأغراض ثلاثة:

١- إن قافلات البترول التي تحمل العلم البريطاني أو تلك التي تنقل في خزاناتها البترول- الإسترليني، تؤمن بواسطة عدن الصلة بين آبار الخليج العربي وبين المصافي الأوروبية، فبواسطة عدن تضع إنجلترا يدها على حركة المواصلات الآتية من آسيا وتستطيع أن تكسف السويس، ومن هنا كانت كراهية مصر للوجود الإنجليزي في المنطقة.

---

(١) بييرفونتين "رجال وعوالم " مجلة فرنسية عدد أكتوبر ١٩٥٥.
(٢) جان جاك بربي "شبه الجزيرة العربية " باريس، ١٩٥٨، ص١٦٠.

٢- إن جزءًا من منشآت مصافي عبدان قد نقلتها شركة النفط البريطانية إلى عدن بعد تأميم البترول الإيراني الذي قام به الدكتور مصدق.

٣- إلى جانب كونها مركزًا للتموين وكونها وحدة للإنتاج، تشكل عدن مركزًا للنفوذ والسيادة على الأراضي الغنية بالبترول التي تحيط بالقاعدة على امتداد قرن شبه الجزيرة البحري. فهي مستعمرة "قلعة" تمامًا كمالطة وسنغافورة. وقد وضعت مخططات سرية لحماية المنشآت العسكرية الحديثة جدًا والباهظة التكاليف[١].

ويبدو أن هذه المهمة الأخيرة لعدن هي التي تكسبها تلك الأهمية القصوى في نظر وزارة المستعمرات، فهي عامل مساعد على خلق التوازن السياسي في المنطقة، ولم يكن إنشاء اتحاد الجنوب العربي سوى مناورة لضمان استمرار وضع يد بريطانيا على المنطقة ووضع حد للتدخل الخارجي في المنطقة؛ لأن هذا الاتحاد لم يكن سوى نوع من (الحزام الصحي) الذي يشتمل على سلسلة من الإمارات التي أنشئت لحماية المستعمرة. وبهذا الصدد يقول مندوب (لوموند)- الدبلوماسية في لندن[٢]:

"في نظر العسكريين، ما من شيء يمكن أن يحل محل هذه السلسلة من القواعد التي تربط المملكة المتحدة بالشرق الأقصى، لمدى بعيد، وعدن تشكل مع سنغافورة أكثر حلقات السلسلة أهمية وتزداد أهميتها كلما ازدادت الصعوبات في وجه بريطانيا. فالحكومة الليبية على سبيل المثال بدأت تطالب بإعادة النظر في المعاهدة البريطانية التي ينتهي مفعولها عام ١٩٧٣".

---

(١) الأوبزرفر، ١٥-١٢-١٩٦٣.

(٢) عدد حزيران ١٩٦٤.

استقلال اليمن الجنوبي:

لقد تطور الوضع السياسي تطورًا سريعًا خلال السنوات الأخيرة. فالثورة اليمنية بصورة خاصة، كانت مفاجأة كبرى للإنجليز، وأصبح وجودهم بسببها مهددًا أكثر من أي وقت مضى؛ لأنهم وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام نظام أكثر تقدمية وأكثر جاذبية من نظام الأئمة. ومن جهة ثانية فإن اتساع الحركة المحلية المعادية للإنجليز وشمولها قد أثر في الرأي العام الدولي الذي أخذ يشدد في طلب تحرير اليمن الجنوبي من الاحتلال الاستعماري البريطاني.

وهكذا وجدت السلطة الاستعمارية نفسها مسوقة نتيجة لذلك، إلى البدء بتحضير الاتحاد للحصول على الاستقلال، ثم إن الأمراء بدورهم حاولوا الضغط على السلطة الاستعمارية من أجل التعجيل في خطوات التحرير، ظنًا منهم أن استقلال الاتحاد سيجعل منهم ورثة السلطة البريطانية وسيجعل من الدولة الاتحادية وجودًا مستقلًا كما كان الأمر بالنسبة إلى الكويت، ناسين أن الكويت اشترى بما يملك من أموال اعتراف الآخرين به. وقد اختلفت وجهتا نظر وزارة الخارجية البريطانية، ووزارة المستعمرات حول هذه النقطة.

فوزارة المستعمرات تعتبر اليمن الجنوبي مركزًا استراتيجيًا هامًا، لذلك فهي ترفض الإسراع في عملية إنهاء الاستعمار، وبقيت تدعي حتى وقت قريب بأن شعب اليمن الجنوبي لم يصل بشكل كاف إلى درجة النضج السياسي اللازمة حتى يتمكن من أن يحكم نفسه بنفسه. إلا أن هذه الحجة فقدت كل مبرراتها بعد تحرر السودان والصومال، البلدين المجاورين اللذين يتشابه تركيبهما الاجتماعي مع محمية عدن إلى أبعد الحدود. أما وزارة الخارجية فقد كانت تفضل التخلي عن النظام الاستعماري لقاء قاعدة أو عدة قواعد وامتيازات اقتصادية متعددة.

وقد تغلبت وجهة النظر الثانية، لأن مبدأ إزالة الطابع الاستعماري بشكل سريع ما لبث أن أصبح منطلقًا رسميًا للسياسة البريطانية التي نظرت حتى في احتمال انضمام دولة اليمن الجنوبي المستقلة في المستقبل إلى الكومنولث.

وقد علقت صحيفة الغارديان في عدد ١٧-٨-١٩٦٢ على هذا الاحتمال بقولها: "إن فكرة وجود دولة عربية مستقلة داخل الكومنولث هي فكرة أخاذة، إلا أننا يجب أن نجعلها كذلك في نظر سكانها هي". والحقيقة أن مثل هذا القرار لا بد أن يزيد في توتر الوضع الذي كان قد وصل إلى حدود خطرة. لذلك تحولت الأنظار عنه إلى حل على الطراز الكويتي أو السوداني، يتضمن الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية. إلا أن هذا الحل لم يكن بدوره قابلًا للتحقيق طالما أن اليمن تعلن معارضتها له. لذلك فكر البريطانيون وقادة الاتحاد، بأن اعتراف غالبية أعضاء الأمم المتحدة بالاتحاد دولة مستقلة، سوف ينتهي بالدول العربية نفسها إلى اقتراح إدخالها في جامعة الدول العربية. لذلك بدأت المساعي تتجه إلى المنظمة الدولية. وبدأت المفاوضات من أجل إنهاء النظام الاستعماري وتحديد تاريخ الاستقلال.

والخلاصة، فإن بلوغ الاستقلال أصبح أمرًا لا مفر منه بسبب كراهية اليمن والجمهورية العربية للوجود الإنجليزي في هذه المنطقة من الوطن العربي.

وقد كان عام ١٩٦٩، العام الذي يتم فيه مخطط دمج عدن نهائيًا في الدولة الاتحادية، هو الموعد المقترح للاستقلال. إلا أن تسارع الأحداث في المنطقة، وتدخل الأمم المتحدة، ورغبة بريطانيا نفسها بتوقيع اتفاقيات جديدة بشأن استثمار البترول الذي اكتشف مؤخرًا في المحمية الشرقية.. كل ذلك ساهم في تعجيل الموعد، وفي دفع بريطانيا إلى الالتزام بإعلان الاستقلال في نهاية عام ١٩٦٧.

إن اتفاقيات عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٢ تضع مسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والتمثيل الخارجي، وحق التدخل لتوطيد الأمن في بعض الحالات.. إلخ، على عاتق بريطانيا. وكذلك أبقت على امتيازات واسعة للمفوض السامي. إلا أن جميع هذه الامتيازات سوف تتحول إلى حكومة الاتحاد بعد الاستقلال باستثناء القواعد، فقاعدة عدن ستؤجر للمملكة المتحدة بحوالي ٢٠ إلى ٢٥ مليون ليرة إسترلينية في السنة.

أما فيما يتعلق بالدفاع، فقد تم عقد اتفاق مساعدة متبادلة يقضي بأنشاء مجلس دفاع تابع للمفوض السامي، ويخول الجيوش البريطانية حق المرابطة في الأراضي التابعة للاتحاد، ويعطي إنجلترا حق استخدام سلطتها في شن عمل عسكري منطلق من قواعدها في اليمن الجنوبي، ولم يوضع حد زمني للاتفاق الذي لا يقتصر مفعوله على الاتحاد، بل يشمل كل المحمية.

وفي مقابل ذلك تمنح المملكة المتحدة الاتحاد مساعدة اقتصادية، وتساهم في تنظيم الجيش والحرس الاتحادي اللذين يكونان تحت تصرف إنكلترا عندما تدعو الحاجة، تستخدمهما داخل البلاد أو خارجها.

والخلاصة، يتبين من ذلك كله أن السلطة الاستعمارية تبقى محتفظة باليد العليا على الدولة الاتحادية، وهي من أجل حجب هذه الحقيقة تعمد إلى التمويه وتبذل جهودًا كبيرة في الداخل والخارج تزين بواسطتها لهذا الاتفاق وتظهره بمظهر الخطوة الأخيرة في إزالة الطابع الاستعماري والدخول في مرحلة الاستقلال، فهي تمنح البلاد دستورًا وتقيم فيها مؤسسات ظاهرة الولاء، كما أن الطابع (الأوليغارشي) أي طابع حكم الأقلية الممتازة، يلفت النظر. فهناك تحالف من إمارات عشائرية بحيث أن المجلس الأعلى والمجلس الاتحادي،

يبدوان وكأنهما مجرد مناصب وضعت من أجل جلوس الأمراء وتربعهم على أرائك الحكم، هؤلاء الأمراء المتمسكون بالسلطة الذين لا يأبهون للمطالب الشعبية التي تزداد شدة وحِدّة، ولا يبدون أية بادرة استعداد لأية تنازلات تجاهها. فالاتحاد يبدو وكأنه الفرصة الوحيدة لاحتفاظهم بامتيازاتهم، وباسمه يقامون التيار الوطني الذي يجسد مطالب الجماهير والذي يعلن عداءه للتركيبات الجديدة التي اصطنعتها إنجلترا، والتي تهدف إلى تطويق اليمن، وللحكومة الموالية للسلطة الاستعمارية، ولكل تدبير يهدف إلى المحافظة على الأوضاع المتخلفة وعلى نظام الزعامات.

غير أن إنجلترا التي ترى في الأمراء أضمن وسائل المحافظة على مصالحها، أخذت على عاتقها تشجيعهم في موقفهم العنيف من التيار الوطني، وذلك عن طريق المزيد من الدعم المالي والعسكري؛ لأنها تدرك ما تملكه النزعة القومية من قوة حقيقية قادرة على تهديم الصرح الاستعماري، وتدرك بأن الأمراء هم أعمدة هذا الصرح. وقد جاء تصريح مساعد الحاكم مؤكدًا لهذا الموقف حيث يقول: "إن وجودنا في الاتحاد وفي المحمية يشكل بالنسبة لزعماء البلاد الضمانة الرئيسية لاستمرار بقاء دولهم دولًا مستقلة، فرغبتهم العميقة هي في أن نبقي وأن تبقى القاعدة ".

وعلى وجه الإجمال يبدو من البديهي أن تلجأ المملكة المتحدة إلى دعم النظام الجديد الذي اصطنعته لتأمين مصالحها، لأن هذا النظام لا يمكن أن يقوم بدون هذا الدعم. فهو مرفوض من قبل الشعب، ثم آجلًا أم عاجلًا، سوف يترك البريطانيون خلفهم اتحادًا مشبوهًا لا يمكن أن تضمن له الحماية وقتًا طويلًا. فالاتحاد بالشكل الذي أقامه الإنجليز لا بد أن يسقط وأن ينهار أمام أول أزمة

غير مأسوف عليه، وعندئذ سيكون اتحاديو هذا الاتحاد هم أولى ضحاياه. ولن يحدث ذلك طبعًا دون عنفوان وإراقة دماء، خاصة إذا تذكرنا قبرص وزنجبار. والوسيلة الوحيدة لتفادي تكرار مثل هذه التجارب في اليمن الجنوبي هي في الانصياع إلى الإرادة الشعبية التي تتطلع إلى استقلال حقيقي غير مشروط، وإلى تعاون وثيق مع الدول العربية الشقيقة.

إن سمعة الاتحاد تتدهور، والصعوبات الداخلية والخارجية تتسع في طريق استمراره. ووجود الجيوش الإنجليزية على أرض الوطن سلاح في يد العناصر الوطنية التي تشكل معارضة ذات بأس وقوة. وبدلًا من أن تفهم بريطانيا هذا الوضع، تزيد في دعمها للأمراء.

الفصل الخامس
حركة التحرر الوطني

إن النضال المعادي للاستعمار، لم يأخذ شكله المنظم في اليمن الجنوبي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد اشتعلت الحركة الوطنية بعد الحرب في أنحاء مختلفة وما تزال تحت السيطرة الاستعمارية.

وهذه الفترة تقابل الفترة التي قامت فيها جامعة الدول العربية وظهرت فيها ملامح اليقظة القومية في الوطن العربي، وأصبحت فيها قوى المعسكر الاشتراكي في إزدياد.

فعلى الصعيد المحلي، رافق نهضة عدن من الناحية الاقتصادية، اشتداد النشاط السياسي والثقافي. وبدأت الأفكار الجديدة تغزو البلاد بسرعة كبيرة.

وقد كان لهذه العوامل المختلفة أثر هائل على الوضع الاجتماعي والسياسي في اليمن الجنوبي وفي اليمن. وقد كانت محاولة الانقلاب ضد الحكم المطلق الذي يتصدره الإمام يحيى في اليمن عام ١٩٤٨ أول صدى لانعكاس الحوادث الخارجية على الوضع الداخلي في المنطقة. وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة، فإنها اعتبرت أول مواجهة جدية بين الرجعية المسيطرة وبين النزعة القومية، وكان من نتائجها المباشرة تنبه الطليعة المثقفة في المستعمرة وشعورها بانتمائها إلى العائلة اليمنية الكبرى وإلى القومية العربية. وقد أكد هذا الشعور استقرار المحرض الأول على الانقلاب الفاشل "حزب اليمن الحرة" في عدن.

وقد كانت السلطات البريطانية تأمل في أن تتخذ من هذه الحركة وسيلة لمحاربة الإمام الجديد والضغط عليه. إلا أن هذه المنظمة خيبت أملها ولعبت

على العكس دورًا رائدًا في حركة تحرير اليمن الجنوبي، وساهمت في تشكيل الخميرة الأولى للنزعة الوطنية المعادية للاستعمار.

نشأة الحركة الوطنية:

كانت ثورة الأمير الكثيري المسلحة ابن عبدات[١] ضد السلطات المحلية والبريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية إعلانًا عن ولادة أول حركة وطنية في حضرموت.

إلا أنه على الرغم من كونه قد نجح في إثارة قسم من القبائل عام ١٩٤٥، فقد أخذت حركته منذ البدء شكل تيار معزول ومحدود النطاق. فقد كان للتكوين العشائري للمجتمع ولتخلف السكان أثرهما في خنق آثار هذه الحركة وعدم شمول تأثيرها باقي أنحاء البلاد. يضاف إلى ذلك عدم وجود وسائل مواصلات واتصال في ذلك الحين من شأنها أن تشجع انتشار الشعور الوطني بدلًا من العزلة والتقوقع والتجزئة. لذلك لم يحتاج الإنجليز في مثل هذه الشروط إلى بذل عناء كبير في سبيل خنق هذه الاندفاعية الوطنية في مهدها.

وكان لا بد أن يأتي عام ١٩٤٨ حتى تشتعل جذوة الوطنية من جديد، وفي عدن هذه المرة. والحقيقة أنه ما من شيء قبل ثورة اليمن، كان يدعو إلى التنبؤ بأن عدن سوف تصبح مركز الاندفاعات الوطنية، فمنذ تلك الحادثة الرئيسية التي هزت الجزيرة العربية، بدأت عدن تلعب دور قيادة الصراع المعادي للاستعمار والمعادي للإقطاع، وعندئذ ولدت حركة وطنية بكل ما في هذه الكلمة من معنى في المنطقة، واستفادت من الانحسار الخجول للنظام الاستعماري بدءًا من عام ١٩٤٧ وإنشاء المجلس التشريعي وسن القانون الذي اعترف بحرية التجمع. ولعدة أسباب، منها سياسية ومنها اقتصادية، انقسمت الحركة الوطنية منذ البدء إلى عدة اتجاهات تنتمي جميعها إلى القومية العربية.

---

(١) البكري "حضرموت والمدن" ص١٦٨.

وقد لعب المثقفون دور المحرك الرئيسي للحركة الوطنية، وكانوا من وراء ذلك يهدفون إلى غايتين أساسيتين:

١- تربية المواطنين العرب تربية سياسية واجتماعية،

٢- تحرير البلاد.

وكانوا في غالبيتهم صحفيين وأساتذة وخريجي جامعات، تلقوا تعليمهم في الخارج، وكانت الصحافة والنوادي والجمعيات والرابطات بمثابة منابر لهم. وعنها انبثقت الأحزاب والنقابات العمالية فيما بعد.

لقد ركزت الصحافة المحلية على العامل الاقتصادي بسبب النهضة التجارية في المنطقة. وقد مارست الصحف المتطرفة أمثال صحيفة النهضة وصحيفة الفضول، عملية تربية اجتماعية عن طريق نشر الموضوعات الخاصة بالعمال وبأرباب العمل. وما لبثت الصحف المعتدلة الموالية للإنجليز أن سلكت نفس المسلك أمثال صحف فتاة الجزيرة، والقلم، والعدني. وقد استخدمت السلطات هذه الزمرة الأخيرة من الصحافة من أجل إجهاض الحركة الوطنية والحيلولة دونها ودون التزام خط تقدمي. إلا أن خط الحركة الوطنية الصاعد لمن يكن يقبل التراجع أو النكوص، وبفضل هذه الحركة الوطنية بدأ الوعي الاجتماعي والسياسي والحس المدني والحضاري ينمو بين سكان المدن. وقد بدأت حملة التوعية بقسم من المثقفين لتشكيل طليعة تتولى هي نفسها نشر الأفكار والشعارات بين جماهير العمال الأميين بوجه عام. أما ما يتعلق بالعمل العمالي الصرف فقد كانت نوادي المثقفين والمغتربين العائدين إلى البلاد هي مراكز الانطلاق الرئيسية[١].

---

(١) مجلة أفريقيا وآسيا، العدد ٤٤، باريس ١٩٥٨.

إن ظهور النوادي والجمعيات وازدهارها، قد أعطى للحياة السياسية طعما جديدًا. فالطبقة المثقفة كانت تلتقي داخل المنظمات الرياضية والثقافية والفنية وفي العديد من جمعيات الإحسان، لتناقش قضايا المنطقة ومصيرها في المستقبل. وكانت هذه المراكز تجمع بين أشخاص أتوا من شتى آفاق المعمورة ومن مختلف الأوساط، تشغلهم جميعًا دراسة القضايا القومية والمسألة الوطنية. وأهم هذه المؤسسات في المستعمرة كانت:

النادي العدني، الجمعية الإسلامية، الجمعية العدنية، الاتحاد اليمني.

أما في المحمية، فقد كانت:

جمعية الإحسان الحضرمية، النادي الشعبي في لحج.. إلخ.

وكان المغتربون يترددون بدورهم على هذه النوادي والجمعيات، وكانوا يتحدثون عن الأحداث التي عاشوها خلال اغترابهم، وكان بعضهم ممن أتوا من الشرق الأقصى قد شاركوا في الحركات الوطنية والحركات الثورية في إندونيسيا وماليزيا. وعلى سبيل المثال لعب المغتربون الحضرميون في جاوا دورًا سياسيًا ذا طابع إصلاحي وحدوي(١).

وقد كان ثمة مركزان من مراكز الاغتراب قد لعبا دورًا هامًا في تكوين الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي هما: إندونيسيا وإنجلترا.

ففي إندونيسيا كانت الجالية الحضرمية على احتكاك بالحزب الوطني الإندونيسي كما كانت على اتصال بالأحزاب اليسارية وبمختلف الأحزاب ذات الطابع الإسلامي، وكانت هذه الجالية تملك أفكارًا نيرة متقدمة. إلا أنها ما لبثت أن كانت أولى ضحايا الحركة الوطنية في إندونيسيا، فاضطر قسم كبير منهم إلى

---

(١) فانسان مونتيل "العرب"، باريس، ١٩٥٩، ص١٨.

العودة إلى اليمن الجنوبي حيث شكلوا مجموعة نشيطة لها تأثير في الحركة الوطنية، ثم انضم إليهم المثقفون الذي تلقوا علومهم في جامعات البلاد العربية.

أما في إنجلترا، فالمهاجرون كانوا يتمركزون بأعداد وفيرة في منطقة كارديف حيث كانوا يعملون بحارة أو عمالًا. وتبعًا لذلك نشأ احتكاك دائم بينهم وبين الأوساط العمالية الإنجليزية، أي مع حزب العمال ومع أفكاره السياسية ذات الطابع المعتدل والليبرالي، ومع الحركة النقابية. وقد ساهم العائدون من هذا المركز مع العائدين من الشاطئ الفرنسي الصومالي (جيبوتي)، في تكوين الحركة النقابية في اليمن الجنوبي التي بدأت تتبلور منذ عام ١٩٤٦. وقد استمر تطورها على الصعيدين الاجتماعي والسياسي دون أن تصطدم بعقبة جديدة حتى عام ١٩٥٢. فقد مرت بالوطن العربي حادثة رئيسية، هي قيام الثورة المصرية.

وقد ترك نجاح هذه الثورة وانتشار تأثيرها في الخارج أثرًا كبيرًا على مجرى الأمور، فكان من النتائج المباشرة لهذا كله أن دخلت الحركة النقابية في منعطف حاد، فقد أخذ الوضع السياسي شكله الواضح في اليمن الجنوبي، وشهدت الموجة الوطنية تصدعًا حاسمًا بين المحافظين وبين التقدميين، ومنذ ذلك الحين أخذ كل تيار طريقه المعاكس للآخر.

فعلى النقيض مما حصل في عدد كبير من المستعمرات في القديم، حيث كانت وحدة القوى الوطنية مسيطرة طيلة مرحلة التحرير، نجد أن اختلاف الاتجاهات حال دون شعور التيارات المختلفة بالرابطة التي تجمعها على صعيد واحد وهي: وحدة الصراع ضد الاستعمار.

لذلك اتصفت الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي بالانقسام والتشتت في الزمان وفي المكان، وكان ذلك سببًا من أسباب ضعفها. ويبدو في الظاهر أن تفسير هذه

الظاهرة يمكن أن يتم بالرجوع إلى نقص الوعي السياسي لدى الجماهير ولدى القادة، أو بالخصومات الشخصية. إلا أن المسألة في الحقيقة هي أعقد من ذلك، فاختلاف الأصول الاجتماعية لرواد الحركة الوطنية وعناصرها هو العامل الرئيسي، فالاختلافات من جهة، كانت تدور حول مفهوم الصراع ووسائله، ومن جهة أخرى كانت تدور حول الأهداف النهائية التي تسعى إليها كل فريق.

فالبعض كانوا يقبلون بالتعاون مع السلطة الاستعمارية، والبعض الآخر يلتزم موقف الرفض الحاسم للتعاون، وموقف النضال الدائم من أجل تحرير البلاد في أقصر فترة ممكنة. وبقي هذان الاتجاهان المتعارضان متلازمين في عدن، أما بالنسبة للمحمية، فقد بقي التياران بعيدين عنها بحكم عدم وجود ارتباط بين المستعمرة والمحمية يسهل عملية الانتشار تلك.

وهكذا يبدو أنه من المنطق أن نتكلم عن تيارات بدلًا من الكلام عن حركة واحدة منسجمة. ومنذ عام ١٩٥٢-١٩٥٣، يمكن أن نميز من خلال ما كان يطرح من تعليقات في الصحافة العدنية، وجود تيارين للرأي العام: أحدهما يطالب بالحكم الذاتي، والآخر يطالب بالتحرر الكامل.

إن التيار الأول، أي تيار المعتدل الذي يعمل من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي، هو في الواقع تيار الأقلية، لأنه يتشكل من الأجانب مواليد عدن، أي من خليط من الأجناس، يشكل العنصر العربي الغالبية فيه، وتدعمه الجاليتان الهندية والصومالية التي تتألف من حوالي عشرين ألف شخص.

وكانت الرابطة العدنية التي أنشئت عام ١٩٥٠ هي الوجه السياسي لهذا التيار، وكانت مطالبها تقتصر على الإصلاحات الاجتماعية، وعلى إنشاء مجلس تشريعي منتخب، وكانت تعتبر الاستقلال الذاتي مطلبًا يجب أن يتم

تحقيقه في عدن على مراحل، وضمن إطار الكومنولث. أما فيما يتعلق بالإطار العام للبلاد، فقد كانت تنادي بتعزيز الأواصر بين عدن والمحمية، إلا أنها كانت ترى بأن المحمية يجب أن تحتفظ بنظام الحماية.

إن وجهات النظر الانفصالية التي كانت تبشر بها الرابطة العدنية، كانت تأتلف تمامًا مع وجهة نظر الإدارة البريطانية خلال أعوام ١٩٥٠-١٩٥٤. لذلك كانت تلقى منها تأييدًا ومساعدة مالية.

إلا أن هذا المفهوم الممالئ للإنجليز كان يشجب ويقاوم مقاومة عنيفة من قبل التيار المعاكس الذي كان يرفض مبدأ التطور البطيء؛ لأنه يعتبر منطلقًا رجعيا ووسيلة لتثبيت النظام الاستعماري، كما كان يرى فيه عاملًا يهدد استمرار حركة التحرر الوطني وحيويتها.

إن هذا التيار الوطني التقدمي كان هو التيار المهيمن في أوساط الشعب العربي الذي يمثل ثلثي سكان المستعمرة. وكانت مطالبه عام ١٩٥٢ تتلخص فيما يلي:

١- إلغاء الوضع الخاص بعدن كمستعمرة تابعة للعرش، وجعلها عاصمة للمحمية.
٢- توحيد دول الأمراء.
٣- إنشاء مجالس محلية منتخبة ومجلس اتحادي في عدن.
٤- الاستقلال الذاتي ودستور جديد للدولة الاتحادية الجديدة.
٥- الإصلاحات الاجتماعية.

وعناصر هذا التيار تتألف من أعضاء الروابط والمنظمات القومية. وكان له صحيفتان تعبران عن مواقفه هما: النهضة والفضول، وكان أنصار هذا التيار يتهمون من قبل الإنجليز بالمشاغبين والمتطرفين، وكانت هذه الاتهامات مبررًا لملاحقتهم، وكان اعتقالهم يبرر رسميًا بصيغة تقليدية: الإخلال بالأمن الداخلي

للمحمية، عن طريق نشر مقالات تمس الأمراء المناهضين لفكرة الاتحاد التي يطرحها الوطنيون. والحقيقة هي أن السلطات الاستعمارية كانت تحاول أن تمنع فكرة دمج عدن بالمحمية من الانتشار، وتقوم باعتقال كل من يبشر بها في تلك الفترة.

فحتى عام ١٩٥٣ لم تكن سلطة الحماية تفكر بأكثر من توحيد الإمارات في ظل اتحاد فدرالي يستبعد عدن ويبقي عليها كمستعمرة. وكانت تأمل بطرح فكرة الاتحاد الفدرالي بالنسبة للإمارات، أن تستميل بعض العناصر الوطنية من جهة، وأن تؤمن مستقبل الزعماء المحليين من جهة ثانية.

ومع ذلك فقد فشل مخطط التجميع الذي رسمته لندن؛ لأنه لم يكن يلبي شروط التيار التقدمي، وعندئذ أخذت السياسة الإنجليزية منحى مكشوفًا في تأييد التيار المعتدل مع تصميم على تحطيم مقاومة خصومه. ومنذ عام ١٩٥٤ تأسست صحيفة جديدة سميت (صحيفة الفجر)، وبدأت المرحلة الأولى من مخطط التيار التقدمي في مقاومة الاستعمار.

الصراع المعادي للاستعمار:

لقد اشتد الصراع المعادي للاستعمار مع ظهور طبقات اجتماعية جديدة تتطلع إلى المزيد من الحرية ومن المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية. فمقابل البورجوازية التجارية، قامت فئة المثقفين المطبوعة بالأفكار التقدمية. وعلى الرغم من قلة عددهم فقد أرسوا دعائم التنظيمات السياسية في البلاد، وقد تلقوا دعم الطبقة العامة الناشئة التي بدأت نواتها الأولى تتكون خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٤، مع إنشاء مصفاة شركة البترول البريطانية في عدن الصغرى.

إن هـذه الطبقـة الجديـدة التي كان عددها ما يزال محدودًا، استطاعت أن تفرض نفسـها بسـرعة، وأن تغدو خلال بضع سـنوات قوة سياسية طليعية.

وكانـت تعـرف سياسـيًا باسـم (مؤتمر نقابـات عمـال عـدن). وبفضـل هـذه المسـاندة التي لعبت دورًا حاسـمًا في السـنوات التاليـة تعززت قوى التيـار الوطني، وتحـول إلـى حركـة تحريـر وطني بكل معنـى الكلمـة. وقد انضافـت إلى قـوة التيار الوطنية قوى أخرى تتمثل في القومية العربية التي تحرك بعمق كل طبقات الشـعب.

إن الفـترة بيـن ١٩٥٢- ١٩٥٤، تشـكل مرحلـة الانطـلاق في هـذا الصـراع لسببين رئيسيين:

١- فهي الفترة التي شهدت نشوء طلائع التنظيمات السياسية والنقابية.

٢- وهـي التـي تتفق وقيـام حوادث الاصطدامـات الكبرى بين الحركـة الوطنية، وبيـن الاسـتعمار البريطاني وحلفائه.

والواقـع أن عـدة تجمعـات سياسـية وأيدولوجيـة ولـدت خلال هذه الفـترة. وقد بقيـت مشـتتة مبعثرة طيلـة مرحلـة الانتقـال مـن الإدارة المباشـرة إلـى الاسـتقلال الـذاتي الداخلـي.

وقد عرفت السلطات الاستعمارية كيف تبقي على الانقسام بين القوى، وكيف توسع رقعة الخلاف والشقة فيما بينها. وبتأثير تدخلها من جهة، وتضافر الحوادث في الشرق الأوسط عام ١٩٥٦ (السويس) وعام ١٩٥٨ (اتحاد سورية ومصر، وثورة العراق)، فقد عرف التياران على السواء تطورات عميقة في داخلهما، فكلاهما أخذ يعمل على التكيف مع الظروف الجديدة، حتى يكسب الشعب إلى جانبه، إلا أن هذا السباق الذي كان مصحوبًا بالمزايدات والديماغوجية، قد عرّض التيار المعتدل لنكسات قاسية، رغم دعم السلطات له.

وقد اندفع قسم من القادة الشبان إلى الانفصال عن الرابطة الإسلامية بعدما لاحظوه من جمودها وعدم فعاليتها، وأنشأوا عام ١٩٥٠ رابطة أبناء الجنوب العربي[١]، التي أصبحت تشكل مع الرابطة العدنية المنظمة الكبيرة الثانية في عدن. وأصبحت الرابطة على رأس الحركة الوطنية المعادية للاستعمار، وكانت تحظى بتأييد حزب اليمن الحرة، وعدة منظمات اجتماعية وثقافية، وتحت إلحاحها وتحريضها، تشكلت عام ١٩٥٣ أولى النقابات العمالية ونقابات المستخدمين. ولهذا السبب أخذت الحركة النقابية منذ البدء طابعًا سياسيًا.

وكلما ازدادت وطأة المطاليب الوطنية وضوحًا ودقة، كلما أدرك الإنجليز أن اهتمامهم بتنفيذ مطاليب التيار المعتدل يضع بين أيديهم كفة معادلة في وجه المتطرفين. وعلى هذا الأساس أيدوا (الاتحاد العدني)، وكانوا يطمحون من وراء ذلك إلى إنشاء قاعدة ثابتة للتيار المعتدل، وتحويل أنظار الشبيبة العدنية عن التيار التقدمي الذي أصبح قوة ذات شأن وخطر.

أما القوى الوطنية فقد كانت تجمع النوادي والروابط والنقابات. وهي عبارة عن مجموعات منظمة نشيطة تضيق ذرعًا بالنظام الاستعماري، وتقف كتلة واحدة في وجهه. وتجدر الإشارة إلى أن برنامجها قد خضع لتبدلات عميقة، كما يبدو من خلال الصحف التقدمية (الفجر، البعث، الجنوب، العربي).

ويتلخص هذا البرنامج على الشكل التالي:

١- الدعوة الملحة إلى وحدة النوادي والتجمعات الوطنية.

٢- الدعاية لاتحاد اليمن الجنوبي كما تتصوره الحركة الوطنية، لدى زعماء القبائل.

---

(١) محمد الجفري "حقائق عن جنوب الجزيرة العربية" القاهرة ١٩٥٦، ص٥٢.

٣- الدعوة إلى الوطنية، وإلى القومية العربية، وإلى التخلي عن الروح العشائرية.

٤- خلق حركات تعبئ الرأي العام للضغط على الإدارة البريطانية من أجل تطوير تعليم العربية، ومن أجل فرضها كلغة رسمية محل اللغة الإنجليزية (على سبيل المثال: في عام ١٩٥٥ هدد سائقو التاكسي بالإضراب؛ إذا لم يصبح استعمال الحروف والأرقام العربية إلزامًا على لوحات السيارات).

٥- تمجيد القومية العربية في جميع أشكالها وخاصة مصر رائدة القومية العربية.

إن إحدى المظاهر البارزة لهذه الدعاية التي لفتت نظر (ت. برنيي)[١] هي عدم وجود مكان بارز للدين فيها، وإنها تحمل اسم القومية العربية. إن التطور الذي حصل على الصعيد الفكري بين هذا البرنامج وبين برنامج عام ١٩٥٢، تطور واضح وكبير؛ فقد أصبح التركيز على الوحدة، وعلى النزعة الوطنية المعادية للقبلية وللاستعمار، وعلى القومية العربية، وتجاوزت الحركة الوطنية الصراعات الحزبية والمحلية، وارتفعت الأصوات المطالبة بالقضايا السياسية والاجتماعية، وأصبحت الإدارة الاستعمارية تصطدم بضغط الجماهير وتجد نفسها أمام "جبهة وطنية موحدة" تجمع القوى الوطنية، لا أمام حزب معارض واحد. وقد كان تحالف تلك القرى وعدم توحيدها، عاملًا في ازدياد قوتها وبأسها، إلا أنه في الوقت نفسه كان يشكل عامل ضعف بالنسبة إليها.

الجبهة الوطنية الموحدة:

لقد قامت هذه الجبهة في تشرين الثاني ١٩٥٥ قبيل الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٥ كانون الأول. وقد نجحت هذه الجبهة في كسب التأييد المعنوي لقسم من التجار العرب في عدن، بالإضافة إلى الدعم المادي للتجمعات

---

(١) مجلة أفريقيا وآسيا، العدد٤٤.

التقليدية؛ إلا أن العنصر الجديد حقًا هو دخول بعض الأمراء بشكل جزئي وخجول؛ وذلك بفضل مشاركة بعض قادة "رابطة أبناء الجنوب العربي" التي كانت تتمتع بسمعة عالية في الجبهة الوطنية الموحدة.

وقد وضع هذا التحالف بين القوى الوطنية لنفسه برنامجًا مؤلفًا من النقاط الثلاث التالية:

١- تفشيل انتخابات ١٩٥٥ ومشروع الاتحادات.

٢- تشجيع المطالب العمالية.

٣- انتهاج خط سياسي موحد.

والواقع أن الجبهة وقفت حائلًا دون نجاح سياسة (السير نحو الحكم الذاتي)، وذلك عن طريق تنظيم حملة لمقاطعة الانتخابات، ولم يبق في المعركة الانتخابية سوى الإدارة البريطانية والمرشحين الذين ينتسبون إلى الاتحاد العدني. وهكذا باءت الانتخابات بفشل ذريع.

أما المشروع الاتحادي الذي طرح من جديد عام ١٩٥٦، فلم يكن حظه في النجاح أوفر من حظ مشروع ١٩٥٤، وذلك بسبب وعي ويقظة القوى الوطنية.

وعلى صعيد المطاليب العمالية، كانت النقابات تطالب بحق الإضراب وبضمان العمل وبصندوق للبطالة، وبالتقاعد وبرفع الأجور، وتحديد حد أدنى مكفول للأجور. وكانوا يحتجون ضد التشريع الذي يشجع الهجرة إلى عدن في البلدان التابعة للكومنولث. وكانت السلطات البريطانية تدعي من جهتها بأن تدفق الشغيلة اليمنيين يشكل تهديدًا للعدنيين الذين يسعون وراء العمل، ناسية باقي الفئات من المهاجرين المتدفقين على عدن من بلاد تحت إشراف الإدارة البريطانية. وقد دعمت الجبهة النقابات دعمًا كليًا ضد إدخال

الأيدي العاملة الأجنبية. وقد نظمت الجبهة بالاشتراك مع النقابات سلسلة من الإضرابات ذات طابع مهني وسياسي عام ١٩٥٦، كانت الأولى من نوعها في تاريخ اليمن الجنوبي، وقد وجدت السلطات البريطانية نفسها تجاه شمول حركة الاحتجاجات مدفوعة إلى معالجة شكوى الطبقة العاملة بتفهم. وهكذا حصل عمال ومستخدمو الطيران المدني على زيادة في مرتباتهم، واتخذت تدابير لحماية العمال العرب من تدفق العمال المهاجرين، ومنع استيراد اليد العاملة الأجنبية، وسويت أجور المؤسسات الخاصة، وعلى وجه الإجمال فقد كانت حصيلة تجربة القوة جيدة وخصبة.

وقد وضعت الجبهة الوطنية الموحدة لنفسها هدفًا نهائيًا إنشاء جمهورية للساحل اليمني ذات نظام مركزي تتألف من المحميتين ومن اليمن، وتكون عدن هي العاصمة مؤقتًا بانتظار سقوط الحكم الملكي في صنعاء.

وكانت الجبهة تعتبر الطريق الموصلة لهذا الهدف تمر بمراحل ثلاث:

١- توحيد السلطنات في دولة واحدة تحكم من عدن من قبل مجلس منتخب بواسطة الاقتراع العام.

٢- تخلي الإنجليز عن المستعمرة.

٣- ضم اليمن فيما بعد وإعلان الجمهورية.

غير أن الجبهة ما لبثت مع الأسف أن تصدعت بتأثير التنافس الشخصي والخصومات قبل أن تحقق برنامجها. والحقيقة هي أن الجبهة لم تتمكن من امتصاص التجمعات التي وحدتها في وقت ما. ومع ذلك استطاعت رغم كيانها المهدد أن تحقق انتصارات هامة جدًا لمجرد كونها تحالفًا للقوى التقدمية. فقد كانت منظمة كفاح، وقد وصل تأثيرها حتى للمعتدلين الذين وجدوا أنفسهم

مرغمين على إعادة النظر في مواقفهم حتى لا يتهموا بالتخاذل وبالتخلي عن الشعب. كما كان من نتائج عملها اضطرار الإنجليز وإجبارهم على إعادة النظر في سياستهم.

القوى المحافظة:

يمكن اعتبار "الرابطة العدنية" و"الاتحاد العدني" لسان حال القوى المحافظة. وبقدر ما كانت الجبهة الوطنية المتحدة تجمعًا هجوميًا غير متبلور التنظيم والكيان، كانت الرابطة العدنية تجمعًا دفاعيًا يمثل:

١- البورجوازية العدنية الطبقة التجارية الهامة المؤلفة بالدرجة الأولى من الآسيويين والأوربيين وبعض التجار العرب.

٢- قسمًا كبيرًا من جهاز موظفي الدولة، ومن الموظفين في المؤسسات الأجنبية.

ودعم هاتين الفئتين للرابطة يعود إلى دوافع سياسية واقتصادية، فعلى الصعيد السياسي لم يكن العدنيون غير العرب بوجه خاص، بمستعدين لوضع شؤون المستعمرة بين أيدي رجال الحركة الوطنية، وكانوا يتطلعون إلى نوع من الاستقلال الذاتي الداخلي القريب داخل إطار العائلة البريطانية.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وهو العامل الأشد تأثيرًا، فقد كانت الطبقة التجارية مذعورة من اتساع نطاق المطالب العمالية والإضرابات.

فقد شل الإضراب العام الذي قاده اتحاد نقابات عمال عدن ١٩٥٦ الحياة الاقتصادية في عدن خلال ستة أشهر. وكان عبئًا تحملت نتائجه البيوتات التجارية الكبرى. وأكثر من ذلك فقد كانت أوساط الأعمال تربط مصير الاقتصاد بالوجود البريطاني.. وبالتالي كانت ترغب في بقائه أطول مدة ممكنة؛ لأن ذلك يتفق مع مصالحهم.

ومن جهة ثانية، كان الموظفون والمستخدمون في البيوتات الهندية والأوروبية، ومعظمهم من الأجانب، يخشون من فقدان وظائفهم إذا ما انتقلت السلطة إلى أيدي العناصر العربية.

إن هذه المواقف النابعة من المصلحة الخاصة الأنانية التي لا تحسب حسابًا لشيء آخر، كانت تخص الأوساط التي تهتم برفاهها لا بتطور البلاد وتقدمها.

وكان لا بد بطبيعة الأمر أن ينشأ تقارب بين الإدارة البريطانية وبين هؤلاء المعتدلين. وعندما شعر هؤلاء المعتدلون بأن الأحداث قد تجاوزتهم، حاولوا أن يدخلوا في برنامجهم الإصلاحات الاجتماعية، ومشروع الاتحاد مع الاستقلال الذاتي الداخلي الذي ينادي به خصومهم، ولكن في حين أن خصومهم كانوا يعتبرون الاستقلال الذاتي خطوة أولى نحو الاستقلال الكامل، كانوا هم يعتبرونه الغاية النهائية. كما كان المحافظون يطالبون بالأمور التالية بصورة مستقلة بعضها عن بعض:

- الحكم الذاتي بالنسبة لعدن،
- وحدة المحمية،
- جمع المستعمرة المستقلة ذاتيًا مع المحميات داخل اتحاد،
- إدخال الاتحاد ضمن الكومنولث.

تلك هي الوحدة الممكنة في نظر هؤلاء وبتعبير آخر، يمكن أن نقول بأن التقدميين كانوا يريدون وحدة مركزية، أما المعتدلون فكانوا يرغبون باتحاد فيدرالي فقط، وكانت إنجلترا تشاطر المعتدلين وجهة نظرهم، فقد تأثرت بما للجبهة الوطنية المتحدة من جماهيرية، أي من صوت مسموع لدى الجماهير، لذلك لم تتردد في تبني البرنامج الإصلاحي والفدرالي للرابطة العدنية.

على أن ثمة خلافًا هامًا كان يقوم بين السلطات الإنجليزية وبين المحافظين المعتدلين، يتعلق بالأسباب العسكرية. فالسلطات البريطانية كانت تتمسك بالاحتفاظ بعدن نهائيًا خارج الدولة الجديدة، الأمر الذي ما كان في وسع المحافظين الموافقة عليه خوفًا من الاتهام بالتخلي عن جزء من أرض الوطن.

فقد استمر الإنجليز بالتمسك بوجهة نظرهم، رغم أنها تضعف من جانب حلفائهم. وقد عوض الإنجليز على هؤلاء الحلفاء بالمزيد من الدعم المعنوي والدعم المالي. وقد دفع اضطراب الأمور بسبب هذا التعنت إلى مجموعة التدابير القمعية: كإعلان حالة الطوارئ وإصدار مجموعة من القوانين.

وكان إعلان حالة الطوارئ بمثابة إعلان عن عزم السلطات الاستعمارية على القضاء على الجبهة الوطنية. وقد عبرت السياسة التي طبقتها عن هذا الإصرار، أي سياسة إبعاد العناصر الوطنية وتعزيز جهاز المراقبة في سلطات البوليس.

أما القوانين التي تم إصدارها نتيجة لإعلان حالة الطوارئ فتتعلق بمراقبة الصحافة، وبتخويل السلطة صلاحية مصادرة وتوقيف كل صحيفة. كما يتعلق بعضها الآخر بحرمان الجالية اليمنية من حق التصويت، بالإضافة إلى قوانين تحرم تقديم أية مساعدة للجبهة الوطنية.

وإلى جانب هذه السياسة العنيفة، عملت السلطات على دعم الرابطة العدنية دعمًا متزايدًا، كما أنها ضغطت على أرباب العمل لدفعهم إلى تلبية مطالب العمل قدر الإمكان.

إلا أن النقطة الأهم في هذه المواجهة، هو طرح السلطات البريطانية لاحتمال انضمام اليمن إلى الدولة الاتحادية التي سيكون على رأسها ملك اليمن. وقد كانت السلطات البريطانية تهدف من وراء ذلك إلى إحداث انقسام داخل الجبهة

الوطنية، لأن القسم الأعظم من الجبهة كان ضد هذا الاحتمال، ويرفض أن تكون أسرة حميد الدين والسلالة الزيدية ولو على رأس دولة اتحادية تضم اليمن.

هذا علما بأن السلطات الإنجليزية لم تكن بشكل من الأشكال تقف موقفًا مشجعًا لمثل هذه الاحتمالات.

والخلاصة، فإن الأمر انتهى بحدوث الانقسام داخل الجبهة بين الجناح اليساري الذي تدعمه النقابات، والذي استولى على قيادة الجبهة، وبين الجناح اليميني الذي أصبح ممثلًا برابطة أبناء الجنوب العربي، والذي انسحب من الجبهة. بهذا الانقسام دخلت الحركة الوطنية في أخطر أزمة عرفتها. وإذا كانت الحركة الوطنية قد احتفظت رغم ذلك بحيويتها ونشاطها، إلا أنها أخفقت في إعادة الالتحام إلى صفوفها، وكان ذلك طبعًا مبعث سرور لخصومها.

أزمة الحركة الوطنية:

لم يعمر تحالف الجهات المعادية للاستعمار سوى أقل من ستة أشهر، أي تمامًا الوقت اللازم لمجابهة الاستفتاء الذي نظمته السلطات الاستعمارية. فمنذ شهر آذار ١٩٥٦، بدأت انقسامات خطيرة تظهر داخل الجبهة الوطنية الموحدة. فقد اتهمت النقابات ذات التابعية اليمنية، رابطة أبناء الجنوب العربي، بأنها تعمل على وضع النقابات تحت إشرافها المباشر والمطلق. كما اتهمت من قبل تجمعات يمنية أخرى بالعمل من أجل فصل عدن ومحميتها عن الوطن الأم في الشمال، وإنشاء جمهورية انفصالية في اليمن الجنوبي.

واتهمت الرابطة بدورها هؤلاء وأولئك بأنهم يريدون أن يقسموا الحركة الوطنية وأن يدفعوا بها ضمن اتجاه موال لليمن.

وقد كانت لهذه الاختلافات نتائج ثقيلة الوطأة. وأخذ الخلاف طابعًا سياسيًا عندما شكلت النقابات بتاريخ. آذار ١٩٥٦ اتحاد نقابات العمال العدني، وأعطت

لهذا الاتحاد النقابي الكبير طابعًا اجتماعيًا وسياسيًا. وعندما صدر بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٥٦ عن رابطة أبناء الجنوب العربي تصريح مطول يشدد على شخصية الجنوب وعلى حقه في الاستقلال.

وكان ذلك بمثابة الطلاق بين القوتين الوطنيتين، هذا الطلاق الذي انتهى فيما بعد إلى حل الرابطة بعد أن يئس كل فريق من امتصاص الفريق الآخر.

وقد استطاع اتحاد النقابات بفضل تنظيمه وتماسكه أن يسيطر بسرعة على المسرح السياسي في المستعمرة. وأن تجتمع من حوله معظم القوى الوطنية عدا رابطة أبناء الجنوب العربي. وقد كان الاضطراب العام الذي بدأ في آذار وانتهى في تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ وللنجاح الكبير الذي انتهى إليه، فضل في اتساع شهرته وازديادها. وكان من الطبيعي نظرًا لفشل التشكيلات السياسية التقليدية وإفلاسها، أن تصبح الحركة النقابية محور النضال السياسي ضد الاستعمار.

لقد كان انغمار الطبقة العاملة في العمل السياسي شيئًا نابعًا من طبيعة الأمور، وليس فيه ما يدعو إلى الدهشة. فالنقابات العمالية في كثير من البلاد المتخلفة تبدو وكأنها القوى الوحيدة التي تتمتع بسند شعبي ملحوظ وبتنظيم قوي فعال.

وهذا الواقع ينطبق على عدن أكثر من أي بلد آخر. فالحركة العمالية كان لها النصيب الأكبر في الكفاح ضد الاستعمار.

وفي الوقت الذي كان فيه اتحاد النقابات يشق طريق الصعود، كانت رابطة أبناء الجنوب العربي تعاني أزمتها الحادة بسبب انسحاب قسم من إطاراتها العليا وتفكك قيادتها. وهكذا بعد أن كانت رابطة أبناء الجنوب العربي المحرك الرئيسي للحركة الوطنية، والعنصر البارز في الجبهة الوطنية المتحدة، غرقت في تعقيدات ظروف التجزئة الإقليمية، ودفعتها شكوكها بشأن اليمن إلى تبني

مواقف أعطيت صفة الانفصالية من قبل عدد كبير من قادتها أنفسهم، وبعض هؤلاء القادة استنكروا علنا ذلك، ولجأوا إلى المنظمة المقابلة. وفي عام ١٩٥٨ لجأ رئيسها وأمينها العام إلى القاهرة تاركين وراءهما في عدن منظمة هزيلة إلى درجة لم يعد الإنجليز يحسبون لها أي حساب. أما في الخارج فقد تحولت (رابطة أبناء الجنوب العربي) إلى مجرد (رابطة الجنوب العربي). وعند إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، ثم (الدول العربية المتحدة)، حاولت الرابطة أن تعدل ميثاقها وأن تدخل في فقرات خاصة بالوحدة العربية وبالعلاقة بين جنوب وشمال الساحل اليمني، وأن ترفض القومية اليمنية.

وعندما تقرر ضم عدن إلى الاتحاد، حاول الإنجليز جس نبض قادة الرابطة في المنفى للعودة وتشكيل الحكومة الاتحادية، إلا أنهم رفضوا هذا العرض وفضلوا الالتحاق بالمعارضة مع الإبقاء على مسافة ما بينها وبينهم.

وبعد ثورة اليمن الجمهورية، حاولوا أيضًا تعديل برنامجهم وموقفهم الغامض، إلا أن المحاولة جاءت متأخرة. فالرابطة على الرغم من أنها استعادت بعض نشاطها، إلا أنه كان يلزمها وقت طويل وبذل جهد أكبر حتى تنهض من كبوتها، وتحول الوضع إلى مصلحتها.

الحركة النقابية:

لقد قام اتحاد نقابة عمال عدن عام ١٩٥٦ بعمل مزدوج: فمن جهة اهتم بالمسائل الاجتماعية التي تشغل العمال، ونجح في الحصول على اعتراف شرعي بالنقابات وبحقوقها. ومن جهة ثانية أخذ الاتحاد اتجاهًا سياسيًا مرنًا. وأصبحت الجبهة الوطنية الموحدة قاعدته الناطقة باسمه. وبعد فشل العدوان الثلاثي على السويس شددا مواقفهما وكسبا الجو على حساب الرابطة العدنية التي تواطأت مع الإنجليز.

ومنذ عام ١٩٥٧ أصبح الاتحاد أكبر منظمة شعبية في عدن، وأصبح له صحيفة ناطقة باسمه (العامل)، كانت تنشر أسبوعيًا مقالات مطولة حول النقابات والحركة النقابية، وحول شروط حياة العامل، وحول وضع المرأة، وحول الوضع الداخلي في الجنوب والشمال. وقام الاتحاد بحملة عنيفة ضد الهجرة وضد غلاء المعيشة عام ١٩٥٨. وعندما قررت السلطات في آب ١٩٦٠ أن تسن تشريعًا جديدًا يمنع الإضراب ويفرض التحكيم في خصومات العمل، شجبت صحيفة العامل بجرأة الترتيبات الجديدة. وعلى أثر الاصطدامات الدامية بين المضربين المتظاهرين وبين الشرطة، أغلقت الصحيفة ولوحق جهاز التحرير المؤلف في غالبيته من النقابيين، بتهمة التحريض على مخالفة النظام. وبفضل انتساب المنظمة إلى اتحاد نقابات العمال العرب والاتحاد الدولي، استفادت من تضامن المنظمات العمالية في آسيا وأفريقيا وأمريكا. وعلقت الصحيفة الأسبوعية الفرنسية (النوفيل أوبسرفاتور) على تلك الحوادث في عددها بتاريخ ٧ أيلول ١٩٦٠ بقولها:

"في عدن، ينظم العمال إضرابًا عامًا للاحتجاج على التعديات على الحرية النقابية، مطالبين إنهاء الإدارة البريطانية، وتنظم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة".

وعلى الصعيد السياسي، ركز الاتحاد مع الجبهة جهودها على إزالة الاستعمار في عدن، وعلى تحرير اليمن من النظام الملكي. وكانت دعايتهم تطالب بدمج الجنوب مع الشمال، وبقدر ما كانت تلك الدعاية تحقر الإنجليز، بقدر ما كانت تسبب القلق للسلالة الزيدية التي كانت تريد أن تجنب البلاد موجة الاضطرابات التي أثارها الوطنيون في المستعمرة.

مع نهاية المعركة الانتخابية عام ١٩٥٩، تصدع التحالف الواهي الذي كان يجمع القوى التقدمية. وأخذت الجبهة موقفًا يختلف عن موقف الاتحاد الذي انعطف انعطافًا واضحًا نحو اليسار عام ١٩٦٠. وأصبح الاتحاد المركزي للنقابات في نظر الكثيرين من أبناء الجنوب المجسد الحقيقي (للقومية اليمنية).

ومن هذه الزاوية بدأ يتعرض للنقد الشديد.

إلا أن الذي يجب أن يقال، هو أن الاتحاد حاول عدة مرات أن يذيب مختلف الأحزاب الوطنية في بوتقة واحدة تحت رعايته، إلا أنه لم يصادف إلا نجاحًا جزئيًا، وخاصة لدى الروابط التي تهيمن عليها العناصر ذات الأصل اليمني. وضمن هذا الاتجاه قاد عملية تشكيل الاتحاد الشعبي عام ١٩٥٨، والاتحاد الوطني اليمني عام ١٩٦١، وساهم مساهمة فعالة في مؤتمر القاهرة الذي اجتمع عام ١٩٦١ و١٩٦٢ وضم ممثلين عن[١]:

- النقابات العدنية،
- حركة القوميين العرب،
- الاتحاد اليمني،
- حزب البعث العربي الاشتراكي (فرع اليمن والجنوب).

وقد حاول المؤتمرون أن يخلقوا جبهة وطنية جديدة، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك؛ لذلك قرر الاتحاد المركزي للنقابات عشية مؤتمر لندن في تموز ١٩٦٢ تأسيس حزب جماهيري. وهكذا تم نشوء (حزب الشعب الاشتراكي)، وخلال ذلك كانت الجبهة الوطنية الموحدة قد زالت ولم يبق لها وجود، وقد قام

---

(١) قحطان الشعبي "الاستعمار البريطاني ومعركتنا في الجنوب اليمني" القاهرة ١٩٦٢، ص٢٤٨.

(حزب الشعب الاشتراكي) بحملة عنيفة ضد المشروع الاتحادي الذي طرحته السلطات. وعلى الرغم من التدابير القمعية، نجح في تعبئة الرأي العام الداخلي والخارجي ضد السياسة الإنجليزية، إلا أنه فشل في تجميع قوى المعارضة من حوله، بل وزاد في خصومتها له.

الاتجاهات الراهنة:

الخلاصة، أننا نستطيع أن نميز على ضوء الاختلافات التي رافقت الكفاح الخصب الذي امتد على عشر سنوات، الاتجاهات الخمسة التالية:

١- **الإقليمية الضيقة**: التي يحرض عليها العدنيون المحافظون وغالبية الأمراء، وهي تقوم على المحافظة على التجزئة المحلية. وقد كانت السلطات الاستعمارية في البدء تشاطرهم وجهة نظرهم، إلا أن هذه السلطات بدأت تدرك مع تطور الوضع العربي خطر النزعة الانفصالية والتشتت، فأعادت النظر في سياستها وبدأت بتشجيع تجميع الإمارات داخل اتحاد فدرالي، ثم بتشجيع ضم عدن إلى الاتحاد من أجل إجهاض الاتجاهات الفكرية، وتزوير الاندفاعات الوطنية.

٢- **الإقليمية الواسعة**: وقد كانت خلال فترة من العمل الوطني تتمتع بتأييد جميع القوى التقدمية. وهذه الإقليمية الواسعة تتجاوز حدود عدن ومحميتها لتضم الساحل العربي بما في ذلك اليمن، وهي تعتمد في نظرتها على منطلقات جغرافية وتاريخية وبشرية عرقية.

٣- **النزعة الوطنية اليمنية**: التي تجعل من اليمن محور العمل الوطني وتعترف له بالأولوية وبالقيادة. وكانت هذه النزعة تلقى تأييدًا من قسم من العمال ومن صغار التجار ومن الطليعة المثقفة الذين ينحدرون غالبًا من أصول يمنية.

كما كان (حزب الشعب الاشتراكي) رائد هذه النزعة؛ الأمر الذي أثار شكوك العناصر الجنوبية التي كانت تمثلها رابطة الجنوب العربي، والتي كانت ترفض رفضًا قاطعًا إلحاق الجنوب باليمن، وتقول بالتقارب بينهما شرط رفع فكرة الإلحاق. وقد أعطت هذه العناصر المجال لنشوء حركة وطنية خاصة بالجنوب.

٤- **النزعة الوطنية الجنوبية**: وهي تعمل على جعل عدن ومحميتها كيانًا مستقلًا ذا سيادة. وقد كانت هذه النزعة تجد في رابطة الجنوب العربي حليفًا لها، كما كانت تعتمد على تأييد البورجوازية الوطنية الناشئة وعلى قسم من المثقفين وعلى السلاطنة، وكانت إنجلترا تدعم هذه النزعة سرا، وكانت تستعد لوضع السلطة في يدها يومًا ما، لأنها كانت تتخذ منها وسيلة لمقاومة القومية اليمنية والقومية العربية.

٥- **القومية العربية**: إن شعب اليمن الجنوبي شديد الحساسية للقومية العربية، وباستثناء أصحاب النظرة الإقليمية الضيقة، تشكل قاسم المشترك لجميع الاتجاهات الأخرى بدرجات ونسب متفاوتة تتراوح بين رفع الشعار وبين الالتحام الكلي بحركة القومية العربية.

إن لكل اتجاه من الاتجاهات السابقة أشياعه وجهاز دعايته الذي تتولاه الأحزاب السياسية. وهذه الأحزاب السياسية تنتشر بين الجماهير دون أن تعلن عن برامج محددة، وتطغى عليها اللفظية أي لغة الشعارات، وهي حسب التعبير الماركسي "أحزاب البورجوازية الصغيرة ".

الفصل السادس
الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية في الغرب تقوم بوجه عام بشكل رئيسي على المصالح المحدودة تحديدًا واضحًا للزمر الاجتماعية. وفي معظم بلدان العالم الثالث، وفي الوطن العربي بوجه خاص، توجد مثل هذه الأحزاب، إلا أنها تبدو دونها تبلورًا. فالسياق التاريخي لهذه البلاد يجعل مفهوم الحزب القائم على أساس الطبقات الاجتماعية المتميزة شيئًا لا يتفق مع الواقع الداخلي لهذه البلاد، لاسيما في اليمن الجنوبي.

فقد لاحظنا من خلال الفصول السابقة أن الرأي العام في اليمن الجنوبي ينقسم إلى اتجاهات وزمر غير مستقرة وغير ثابتة؛ لأن الشعب في غالبيته ما يزال يعيش ضمن وسط عشائري تتشكل على هامشه الطبقات الاجتماعية الجديدة التي لم تأخذ بعد طابعًا محددًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشعب تنقصه التربية السياسية والمدنية، فالفئات الهامشية المتمركزة في المدن وخاصة في مستعمرة عدن وحدها تملك ثقافة أولية من هذا النوع بفضل تعميم التعليم وبفضل الصحافة والمذياع والدعاية الوطنية.

فلا مجال إذن إلى القول بأن هناك وعيًا طبقيًا أو حسًا سياسًا متطورًا لدى الشعب وخاصة في المحمية. صحيح أننا نعثر في عدن على منظمة عمالية نشيطة كانت مصدر نشوء تنظيم سياسي على صورة قاعدته الاجتماعية التي لا شك في أنها بروليتارية وفلاحية، إلا أنها دومًا ذات أصول قبلية عشائرية. كما كان لظروف الكفاح المعادي للاستعمار أكثر مما كان لوجود وعي طبقي حقيقي الفضل في حدوث تلك التغيرات المفاجئة.

وهذه الملاحظة تصح أيضًا على باقي التنظيمات التي تهيمن على المسرح السياسي، فداخل الأحزاب السياسية لا نعثر على عنصر اجتماعي خاص، بل نجد أنفسنا أمام عدة فئات اجتماعية داخل الحزب الواحد، فالنضال من أجل الاستقلال لا يمكن أن يكون من صنع طبقة اجتماعية واحدة، بل هو من صنع شعب بأكمله.

وهكذا يمكن أن نتساءل فيما إذا كانت توجد أحزاب بالمعنى الصحيح في اليمن الجنوبي؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار المقياس الأوروبي، أي الصيغة التقليدية للأحزاب في البلاد الديموقراطية الرأسمالية، وجدنا أن اليمن الجنوبي يعيش مرحلة ما قبل نشوء الأحزاب. أما إذا نظرنا إلى الوسط الاجتماعي الخاص باليمن الجنوبي ونظرنا نظرة أشمل إلى الواقع العربي بشكل عام، كان جوابًا إيجابيًا. وهذا لا يمنع من القول بأن عدن ومحميتها ما تزال في المرحلة الأولى من مراحل التطور، وأن الخط الفاصل بين المجموعات المنظمة والأحزاب السياسية بالمعنى الدقيق للكلمة، ما يزال فيها سابقًا لأوانه، فالمعيار الرئيسي الذي يميز بينهما هو وجود "المنظمة". فالحقيقة أن أي تشكيل مزود بجهاز سياسي منظم وببرنامج، يستطيع أن يعتبر نفسه قائمًا كحزب. وفي اليمن الجنوبي توجد عدة تجمعات تطالب بهذا الحق، وهي تطلق على نفسها صفة الحزبية وتعمل على أساس أنها أحزاب.

وسنقف من هذه الأحزاب على أربعة تعتبر أهمها، لأن ما تبقى هي في الحقيقة تجمعات صغيرة. أما فيما يتعلق بالبرنامج، فهناك خطوط عامة وليس هناك برامج محددة ومتناسقة. أما فيما يتعلق بالتركيبات الاجتماعية، فهناك

إلى جانب البورجوازية الوطنية والأجنبية، الموظفون، والوطنيون، والمثقفون، والعمال، والقبائل.

حزب المؤتمر الشعبي:

لقد نشأ هذا الحزب عن الرابطة العدنية، وهو يعتبر نفسه الوريث الطبيعي لها. وهو يتميز بطابعه "العائلي" بحكم سيطرة عائلة (لقمان) عليه. وهذه الأسرة (التي تعتبر مؤسسة لهذا الحزب)، تملك صحفًا ثلاثًا: "فتاة الجزيرة"، و"القلم العدني"، و"يوميات عدنية". وقد حمل هذا الحزب لواء الدفاع عن "الكيان العدني". أما برنامجه، فقد عرض عرضًا غامضًا في نشرة للدعاية تحت عنوان: "أهذا كتاب أبيض". وكاتب هذه النشرة[1]، وهو أحد قادة الحزب، يعتبر نفسه ناطقًا باسم شعب عدن، ويتحدث عن التقدم الذي حصل في المستعمرة وعن تأخير محميتها، وعن التمييز السياسي بين شطري البلاد، وعن عدم التكافؤ في التطور الاقتصادي فيما بينهما، ثم يشجب باسم الوحدة الإقليمية لعدن، عملية انتزاع جزر البريم وكوريا موريا، وينتقد الطريقة التحكمية التي تمت بواسطتها عملية إدخال عدن في اتحاد الجنوب العربي. ولا يمنعه ذلك من استخلاص نتيجة تؤكد على ضرورة مساعدة عدن الفنية لمحميتها الفقيرة.

وهكذا فإن برنامج حزب المؤتمر الشعبي يعارض الحل الفدرالي لأنه في زعمه ينتزع من العدنيين حقوقهم ويعيق سيرهم نحو الديموقراطية، ولأنه يخشى أن يعطل الحل الفدرالي إلى فرص حصول عدن على استقلالها. لذلك فإن حزب المؤتمر الشعبي يطالب بما يلي:

١ - بانتخابات تشريعية عامة تقتصر على المستعمرة.

---

(١) عبدو العضال: "أهذا كتاب أبيض"، القاهرة ١٩٦٢، ص١٧.

٢- تشكل حكومة وطنية عدنية مسؤولة أمام المجلس التشريعي المنتخب.

٣- بحصر مهمة هذه الحكومة في نقطتين رئيسيتين: تطبيق حق تقرير المصير، وإعلان الاستقلال.

وبكلمة أخرى، يطالب الحزب بدولة عدنية تتمتع بالسيادة الكاملة تصبح عضوًا في الكومنولث. وشعاره المألوف: "عدن للعدنيين"، أما موضوع الاتحاد فلا يأتي إلا بعد أن يتحقق هذا الهدف، وعندئذ تفاوض عدن المستقلة الاتحاد الذي يكون بدوره قد استكمل سيادته من أجل الاندماج ضمن صيغة مرنة كونفدرالية. إن حزب المؤتمر الشعبي ينطلق من إطار التجزئة، لذلك فهو يلقى دعمًا من عناصر الأقلية العدنية ذات الأصول الأجنبية التي تخشى طغيان العناصر العربية، والتي تتجمع في عدة منظمات وجمعيات لتأمين حماية مصالحها. وهي مدعومة من البيوتات التجارية الأوروبية والهندية التي تمول نشاطها من أجل إعاقة نشاط البورجوازية الوطنية التي تحاول استبعاد الرأسمال الأجنبي.

وقد بقيت السلطات الإنجليزية تساند نشاط الأقلية حتى عام ١٩٦١، حيث تبين لها أن التجزئة التي تعمل الأقلية على تثبيتها، لم تعد شعارًا واقعيًا. ثم جاءت الضرورات الاستراتيجية ومقتضيات السياسة العليا الخارجية، لتحدث تحولًا في موقف هذه السلطات. وكان الحزب الوطني الاتحادي الوليد الثاني للرابطة العدنية المستفيد الأكبر من هذا التحول.

الحزب الوطني الاتحادي:

أمام اللغط الذي كان يصدر عن العناصر العدنية المعادية لدمج عدن، لم تتردد السلطات البريطانية في خلق حزب جديد مؤيد للسياسة البريطانية. وقد كانت ولادة الحزب الوطني الاتحادي في الحقيقة تعبيرًا عن رغبة الإنجليز في

إسباغ مظهر شرعي على الدمج. وقد كان زعماء هذا الحزب هم الذين وقعوا اتفاقيات لندن، وشكلوا أول حكومة مستقلة في دولة عدن.

كان برنامج الحزب الوطني الاتحادي يتطابق تمامًا مع برنامج وزارة المستعمرات، فقد نادى بتعاون وثيق مع الأمراء، وبالمحافظة على المصالح الاقتصادية والحربية لبريطانيا العظمى. إلا أنه كان خلال المفاوضات مركز على التفاوت الاقتصادي بين عدن والمحمية، ويعتبر التفاوت نتيجة لتمايز التطور الدستوري بينهما. وهكذا استطاع أن يحمل الأمراء على قبول مبدأ اعتبار عدن كيانًا خاصًا داخل إطار اليمن الجنوبي السياسي والاقتصادي الذي يشكل مجالًا حيويًا أكثر اتساعًا. كما أنه طالب بتطمين العدنيين الأجانب بحيث أن يكون الدمج مصحوبًا بشروط تضمن لهم حقوقهم. وحصل لعدن على تمثيل قوي داخل المؤسسات الفدرالية. وعلى عكس حزب المؤتمر رفض الحزب الوطني الاتحادي أن يتبنى فكرة حصول المستعمرة على الاستقلال. وكان يرد على أصحاب هذه الفكرة بأن عدن ما تزال دون مستوى القدرة على تشكيل دولة ذات سيادة. ويضيف إلى ذلك قوله بأن هذا الدولة لن تصمد طويلًا أمام هجمات القوى الوطنية، وأن اتحاد الجنوب العربي بدون عدن، لا بد أن يتفكك سريعًا، فلإنقاذ عدن والاتحاد معًا من الوطنية المتطرفة لا بد من دمجهما، وهنا تظهر المطابقة بين دعوى الحزب وبين المخطط البريطاني.

إن الحزب الوطني الاتحادي منظمة مماثلة للإدارة الاستعمارية، وهو إلى جانب الدعم المالي الضخم الذي يأتيه من قبل السلطات يحظى بدعم رجال الأعمال الطامحين إلى الحصول على عقود تجارية مع الحكومة الاتحادية ومع الزعماء المحلين، وكذلك بتأييد قسم من جهاز الموظفين الرسميين وقسم من العدنيين العرب.

وبصورة عامة، يمكن تصنيف الحزب الوطني الاتحادي مع حزب المؤتمر الشعبي، كممثلين للقطاع المؤيد للمملكة المتحدة رغم اختلاف موقفها نسبيًا.

فالحقيقة أن تخلي السلطة عن حزب المؤتمر ليس إلا ظاهريًا. فالعالم كله يعرف بأن السلطة تدعمه بصورة خفية، وبأن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم له مساعدة كبيرة. فالانجلوساكسون يريدون أن يجعلوا من هذا الحزب أداة للضغط على الوطنيين لإرغامهم على التسليم بموضوع القواعد.

وبما أن الأحزاب التقدمية لا مقاعد لها في المجلس، فإن حزبي المؤتمر والوطني الاتحادي كانا يمنيان النفس بأن يلعبا دور حزب السلطة وحزب المعارضة. وكان البريطانيون يغتبطون ويعتزون برؤية صورة مصغرة لمجلس العموم تتجسد في المجلس التشريعي، ويعتبرون ذلك دليلًا على نجاح سياستهم في إنهاء الاستعمار.

والغريب في الأمر، أن قسمًا كبيرًا من الرأي العام الإنجليزي كان يعتقد على ما يبدو بهذه الأسطورة - المهزلة - وأقل ما يمكن أن يقال بهذا الشأن: إن هذا الجانب من الرأي العام كان ضحية دعاية فارغة موغلة في الادعاء. ويكفي للدلالة على ذلك التذكير بأن المجلس التشريعي قد تم انتخابه من قبل ٢٦٪ فقط من مجموع الناخبين، وأنه ليس من المنطق في شيء أن يعترف له بأية صفة تمثيلية، طالما أن ٧٤٪ من الناخبين قد امتنعوا عن التصويت من أجل شجب هذه الصفة التمثيلية. وهنا تمكن قوة الأحزاب الوطنية "رابطة الجنوب العربي وحزب الشعب الاشتراكي" التي حاول الإنجليز أن يكتموا أصواتها بواسطة التدابير القمعية البوليسية القاسية. ولكن على الرغم من ذلك نجحت الأحزاب الوطنية في أن تشل القوة المماثلة للإنجليز، وهذا هو السر الذي جعل بريطانيا

تعتمد على الأمراء المحليين الرجعيين الذي جعلتهم يشكلون جبهة في محاولتها تحطيم المقاومة الوطنية أكثر من اعتمادها على منظمات قيد التلاشي السريع كحزب المؤتمر والحزب الوطني الاتحادي.

رابطة الجنوب العربي:

لقد عارضت رابطة الجنوب العربي المشروع الاتحادي البريطاني والكيان العدني منذ البدء، وحرضت عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ سلطان لحج ونقيب يافع السفلى على رفض المخطط الذي رسمته وزارة المستعمرات لتجميع الإمارات، وكان من نتائج ذلك إبعاد قيادة الرابطة وإزاحة الأمراء المتصلبين في موقفهم عن مناصبهم. وقد حاولت الرابطة في تشرين الثاني ١٩٥٨ أن تنشئ حكومة في المنفى لمساعدة البلاد الشقيقة، إلا أن المحاولة باءت بالفشل؛ نظرًا لمعارضة اليمن[١].

لقد أخذت رابطة الجنوب العربي على اتحاد الجنوب العربي طابعه المعادي للقومية العربية، وكونه لم يأت نتيجة استشارات، فهو في نظر الرابطة مناورة هدفها الإبقاء على السيطرة البريطانية، وعلى حالة التجزئة المصطنعة في البلاد، وهي تعتبر مؤسسي الدولة الاتحادية مجرد موظفين مأجورين للسلطات البريطانية، وبالتالي فإنها لا تعترف لهم بأية أهلية حقوقية تخولهم صلاحية عقد معاهدات تحدد مصير البلاد.

والخلاصة، فإن الاتفاقيات ١٩٥٩ و١٩٦٢ ليست لها صفة شرعية في مقر الرابطة؛ لأن المفوضين لم يكونوا ممثلين، ولأن تكافؤ القوى كان مفقودًا.

أما برنامج الرابطة فينص على اعتبار عدن ومحميتها يشكلان كيانًا واحدًا غير قابل للقسمة. كما ينص مقابل الدولة الاتحادية التي لا تقوم على أسس

(١) السر برنار ريللي، ص٦١.

صحيحة، على إنشاء دولة مركزية موحدة، وقد أوضحت وجهة نظرها في مذكرة قدمها إلى هيئة الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٦٢، حيث تقترح:

١- بوضع اليمن الجنوبي لمدة سنتين تحت وصاية لجنة دولية مؤلفة من ممثلين عن البلاد غير المنحازة.

٢- بتحويل الإدارة إلى الوطنيين تحت إشراف لجنة دولية.

٣- بالاعتراف بحق شعب اليمن الجنوبي في تقرير مصيره وبضمان تطبيقه على كل أنحاء البلاد.

٤- وأخيرًا بإنشاء مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام المباشر تكون مهمته الأساسية وضع دستور للبلاد وإعلان استقلالها.

إلا أن هذا الحل لم يكن يملك أسباب النجاح. فالهيئة الدولية نظرًا للصعوبات الكبرى التي تواجهها في مناطق أخرى حساسة أيضًا، لم تكن تميل إلى تحمل مثل هذا العبء الجديد. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة البريطانية والحكومة اليمنية وحزب الشعب الاشتراكي، وهي الهيئات التي لا يمكن حل المشكلة بدون اتفاقها، لم تكن موافقة على هذا التدخل الدولي.

وكانت رابطة الجنوب العربي ترفض كل مطلب وكل ما يسمى لإلحاق اليمن الجنوبي باليمن. إلا أنها لم تكن ترفض فكرة التقارب مع اليمن عندما يحصل اليمن الجنوبي على سيادته كاملة. وكانت تتطلع إلى اتحاد حر بين الدولتين يتم نتيجة مفاوضات متبادلة. أما المهمة العاجلة فهي في رأيها التحرر من السيطرة البريطانية، وعندما يتم الحصول على الاستقلال، يمكن توثيق الارتباط ما بين الشمال والجنوب على ثلاث مراحل:

١- تدعيم الدولة الوطنية في اليمن الجنوبي.

٢- توحيد الساحل العربي ضمن إطار اتحاد واسع.

٣- تشجيع دمج وتوحيد الشمال والجنوب ضمن مجموع أكبر على غرار الجمهورية العربية المتحدة.

وفي حالة استمرار اليمن في معارضة انبثاق دولة متحررة في الجنوب، فإن رابطة الجنوب العربي تطالب باستفتاء الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة.

ثمة ملاحظتان تجدر الإشارة إليهما بصدد موقف رابطة الجنوب العربي، سواء بالنسبة إلى الاستعمار أو بالنسبة للحركة الوطنية في اليمن.

الملاحظة الأولى، تتلخص في أن برنامج الرابطة يتفق في عدة نقاط مع مخطط وزارة المستعمرات. فقد تبين لنا أن المملكة المتحدة قد سبق أن باشرت عملية تجميع دول الأمراء وعدن من أجل إنشاء دولة اتحادية تمنحها الاستقلال. فالفرق بين وجهة نظر الرابطة ووجهة النظر البريطانية يتلخص في أن بريطانيا ترفض:

١- فكرة انتخابات مسبقة،

٢- الاعتراف بحق تقرير المصير،

٣- المعاهدات والاتفاقيات التي تؤدي إلى إزالة القواعد وجلاء القوات البريطانية.

وما عدا ذلك فإن وجهتي نظر الرابطة والسلطة الاستعمارية تتفقان في الهدف النهائي الذي هو حصول البلاد على سيادتها الدولية.

أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بموقف الرابطة من اليمن، ذاك الموقف الذي يعتمد على التمنيات. فهي لا تتصور وحدة الجنوب والشمال إلا بعد الاستقلال. وتعتبر كل محاولة قبل ذلك أمرًا لا يجوز التفكير به، فهناك مرحلة انتقالية طويلة الأمد لا بد منها في رأيها، تتم خلالها عملية القضاء على عقبات الوحدة قبل الوصول إليها.

إن هذا الموقف قد جعل رابطة الجنوب العربي تتعرض لتهجمات عنيفة من قبل الحكومة اليمنية، وخاصة من قبل حزب الشعب الاشتراكي، واتهمت بأنها تلعب لعبة الاستعمار والتجزئة.

إن رابطة الجنوب العربي هي أقدم منظمة في عدن ومحميتها. وقد شهدت في البدء ازدهارًا كبيرًا. إلا أنها تعرضت منذ عام ١٩٥٦ إلى هزات وأزمات متلاحقة أدت إلى عدة انقسامات ذات طابع يساري في قيادتها. وقد نالت الانسحابات التي شملت قسمًا من جهاز الرابطة القيادي، من قوة الرابطة. وقد انضاف إلى هذا الخلل الذي لحق بتكوين الرابطة، تهديم السلطات لما تبقى من جهازها، ومصادرة صحيفتها الناطقة باسمها بعد إبعاد قادتها الرئيسيين:

وعلى الرغم من هذه النكسة، فإن الرابطة ما تزال تتمتع بشعبية لدى الأوساط الوطنية التقليدية، ولدى بعض القبائل، وكذلك لدى سكان الريف في المحمية، وخاصة لدى البورجوازية الوطنية الناشئة، فقد اقتربت هذه الطبقة من الرابطة لأنها وجدت الأفكار الاشتراكية لدى حزب الشعب الاشتراكي فعالية في الثورية، وتثير القلق.

حزب الشعب الاشتراكي:

إن حزب الشعب الاشتراكي هو دون شك أهم المنظمات، لا في عدن فحسب، بل في الجزيرة العربية بوجه عام. فهو الوريث الشرعي للجبهة الوطنية الموحدة. وقد تأسس عام ١٩٦٢ من أجل مقاومة المشاريع البريطانية. أما مؤسس هذا الحزب فهو اتحاد نقابات عمال عدن، الذي حاول أن يتجنب أخطاء الحركات الأخرى بشكل جعله مركزًا حزبيًا لجميع الذين انشقوا عن المنظمات المتنافسة.

إن حزب الشعب الاشتراكي يدين الوجود البريطاني في اليمن الجنوبي، ويدين الاتحاد الذي يجد فيه محاولة موجهة لفصل الجنوب نهائيًا عن الشمال.

ويطالب بإرجاعه إلى الوطن الأم. وكل حركة تحاول بشكل أو بآخر أن تقف عقبة في وجه هذه العودة، تعتبر حركة انفصالية. وهذا ما حصل بالنسبة لحزب المؤتمر الشعبي وللحزب الوطني الاتحادي، وإلى حد ما لرابطة الجنوب العربي. إلا أن هذه الأحزاب ترد التهمة وخاصة الرابطة التي تحمل حزب الشعب الاشتراكي مسؤولية شطر الحركة الوطنية.

أما برنامج الحزب فيدعو إلى أفكار وحدوية متقدمة كثيرًا، إلا أنها مطبوعة بطابع يمني واضح وصريح يتهمه خصومه بأنه طابع توسعي. ويتضمن برنامج الحزب النقاط الأساسية الثلاث التالية:

١- زوال الاستعمار بشكل كلي وفوري، وكذلك القواعد المرتكزة على المعاهدات غير المتكافئة.

٢- رفض تكوين كيان خاص باليمن الجنوبي.

٣- التعجيل في إعادة ربط الجنوب المحتل بالشمال المتحرر.

إن هذا البرنامج يقلل من أهمية الصفة الوطنية لليمن الجنوبي، ويصطدم تحقيقه من جهة أخرى بعدة عقبات أهمها:

١- عداء الأمراء، والأحزاب العدنية المدعومة من السلطة الاستعمارية.

٢- معارضة رابطة الجنوب العربي.

٣- تأرجح الموقف الشعبي.

والحقيقة أنه، لا الأمراء، ولا حلفاؤهم الإنجليز، عازمون على تقديم عدن ومحميتها إلى اليمن على طبق. أما العدنيون، فعواطفهم الانفصالية معروفة منذ زمن طويل. كذلك فإن رابطة الجنوب العربي ترتاب في موقف حزب الشعب الاشتراكي وتخشى أن يجعل من القومية اليمنية شعارًا للمزايدة يفرضه على شعب اليمن الجنوبي رغم أنفه، وأن يتجاهل التطلعات الحقيقية لهذا الشعب.

كما أنها تعتبر تصلب حزب الشعب الاشتراكي عاملًا في تقوية النزعات الانفصالية على حساب الوحدة الوطنية.

وهذه الحجج صحيحة إلى حد بعيد؛ ذلك لأن الإقليمية هي دوما مغروسة في أذهان الناس، ولأن الناس ما يزالون غير مالكين لصورة المستقبل بشكل محدد، لسبب بسيط وهو أنهم لم يسألوا رأيهم بعد حول مستقبل البلاد. لذلك كان مجال عمل الحركة المؤيدة للدمج العضوي مع اليمن التي يبعثها حزب الشعب الاشتراكي، مقتصرًا على عدن. فلا يكفي أن يقال بأن شعب اليمن الجنوبي في أكثريته الساحقة يرغب الدمج، بل يجب أن تعطى له الفرصة ليعبر بوضوح عن رأيه، وعندئذ يعرف رأيه، وليس غير اللجوء إلى الاستفتاء يمكن أن يقرر شيئًا حاسمًا بالنسبة إلى المستقبل.

إلى جانب الحركة المؤيدة لليمن، توجد في حضرموت حركة موالية لوحدة المنطقة الشرقية واستقلالها، ومناهضة لمبدأ الالتحاق باليمن.

والحقيقة أنه منذ اكتشاف البترول في المنطقة الشرقية، أصبحت فكرة المناداة بحضرموت دولة مستقلة، ذات إغراء كبير بالنسبة إلى السلاطين، يؤيدهم في ذلك معظم سكان المنطقة، كما يلقون تشجيعًا على هذه الفكرة من الإنجليز بشكل خفي. ويكفي أن تأتيهم الفرصة السانحة حتى يعلنوا استقلالهم.

وهكذا فإن خصوم حزب الشعب الاشتراكي ومعارضيه يملكون أسلحة متعددة لمحاربة مشروعاته، ويطمحون إلى قلب الوضع لمصلحة اليمن الجنوبي.

وعندئذ ينتصر المخطط البريطاني الذي يسعى قبل أن تنسحب إنجلترا من المنطقة، إلى تكريس الانفصال النهائي بين الشمال والجنوب.

ويبدو أن حزب الشعب الاشتراكي قد أدرك ذلك، لذلك تحول عن موقفه الأول، وأعلن استعداده للموافقة على استقلال عدن والمحمية. ويطالب

بحق تقرير المصير. ويبدو من خلال ما كتبته صحيفة أسبوعية في الكويت[١]، أن الحزب قد عقد اتفاقًا مبدئيًا مع حزب العمال البريطاني بموجبه يلتزم هذا الأخير بالاعتراف بحق شعب اليمن الجنوبي بتقرير مصيره بنفسه عندما يصبح في السلطة. وبالمقابل يقبل حزب الشعب الاشتراكي بمبدأ تأجير قاعدة عدن للبريطانيين لمدة محددة.

ويعتبر ذلك تراجعًا هامًا بالنسبة لمواقف الحزب السابقة. إلا أن حزب الشعب الاشتراكي كي لا يتوقف رغم ذلك عن متابعة حملته من أجل الرجوع إلى الوطن الأم. وهو يعتمد من أجل كسب الرأي العام في الداخل بوجهة نظره، على جهاز دعايته الذي نجح في كسب الرأي العام في عدن، وهو يظهر واقعية سياسية كانت أول نتائجها الطبيعية، التقارب بينه وبين رابطة الجنوب العربي، فقد قرر الطرفان[٢] إنشاء جبهة موحدة ضد السلطتين الاستعمارية والاتحادية. وعندما تقوى هذه الجبهة لا بد أن يكون لها تأثير إيجابي على ازدهار الحركة الوطنية.

إن حزب الشعب الاشتراكي يملك في عدن قاعدة شعبية ضخمة، وتتألف جماهير الحزب من طبقة العمال ومن فئات المستخدمين وصغار الموظفين والتجار والشبيبة المثقفة. إلا أن دعامته الأساسية تبقى دومًا في اتحاد نقابات عدن، كما أن لحزب الشعب الاشتراكي تأثيرًا كبيرًا في أوساط المهاجرين اليمنيين الذين يعيشون في عدن، وهو يشكل مع رابطة الجنوب العربي المعارضة الوطنية التي عبرت عن نفسها من خلال الانفجارات الشعبية، ومن خلال الثورة المسلحة. وفي عدن نفسها عمت الاضطرابات والمظاهرات الجماهيرية

(١) الطليعة، العدد٧٢، تاريخ ١١ آذار ١٩٦٤.
(٢) لوموند، ٢٨ كانون أول ١٩٦٣.

والعصيان المدني، وأعلن اتحاد العمال عن عزمه على مقاومة السياسة البريطانية لحكومة المحافظين بكل الوسائل الممكنة، بما فيها الاغتيالات التي تعددت واشتدت. وقد تسربت الاضطرابات إلي الداخل بسرعة، حيث نجحت جبهة التحرير القومية[١] في إثارة القبائل ضد الإنجليز والأمراء في (ردفان) (إمارة الضالع) وفي يافع. وقد تصدت السلطات بعنف لموجه الهجوم هذه، وبذلت جهدًا كبيرًا من أجل القضاء على المعارضة، وتحطيم أداتها. واشتركت القوات الاتحادية والإنجليزية في إخماد ثورة القبائل، وأصبح استخدام الطائرات المطاردة وقاذفات القنابل شيئًا مألوفًا، وقد جرى قذف وتدمير عدد كبير من القرى. وكان الطيران الملكي يطارد الثوار اللاجئين إلى الجبال أو في المناطق المتاخمة لليمن. وبحجة تدخل اليمن في الشؤون الداخلية للاتحاد، قامت وحدات الطيران بغارات على الجبهة اليمنية في حريب، وتوجهت تعزيزات من إنجلترا ومن ألمانيا إلى إمارة الضالع لدعم الجيش الاتحادي. ورغم ذلك فإنها لم تتمكن من القضاء على الثورة.

وعلى وجه الإجمال، فإن العمل المركز الذي قام به الوطنيون الذين حققوا فيما بينهم مصالحة جزئية في المستعمرة، والثورة في الداخل، قد هزت بعنف ركائز الدولة الاتحادية وأزعجت الإنجليز كثيرًا. وأصبح موضوع تعميم العمل المسلح على جميع أنحاء البلاد هو مركز الاهتمام. إلا أن جدوى هذه الخطوة الشاملة بدت رهنًا باتفاق المنظمتين الرئيسيتين سلفًا من أجل تنظيم ودعم مشترك لهذه الحملة. لأنه على الرغم من أن حزب الشعب الاشتراكي ورابطة الجنوب العربي هما هيئتان معاديتان للاستعمار ووطنيتان، إلا أنهما تصدران

(١) عند كتابة هذه الصفحات، لم يكن المؤلف يملك معلومة مفصلة عن هذه المنظمة التي أنشئت حديثًا بمؤازرة حركة القوميين العرب.

على صعيد المبادئ عن وجهتي نظر متقابلتين ومتباعدتين. علمًا بأنهما على صعيد الموقف العملي يجمعهما هدف توحيد الشمال والجنوب. وبكلمة واحدة فإن خلافاتهما سطحية وتتنازل الوسائل لا الغايات.

وعلى الرغم من اختلاف مواقف الأحزاب، فهي بوجه عام تتفق في إدانة الاستعمار وفي هدف تحرير البلاد. فالأحزاب الليبرالية (حزب المؤتمر الشعبي والحزب الوطني الموحد) كانت تفهم الاستقلال من خلال مفهوم التعاون المتبادل مع الإنجليز، ولا ترى ضرورة لأن يكون الاستقلال مصحوبًا بقطيعة مع بريطانيا. فهو يمكن أن يكون المحطة الأخيرة في مراحل انحسار الاستعمار.

وقد كان الأمراء يؤيدون وجهة النظر هذه. أما الأحزاب الوطنية فقد كانت تتطلع حسب تعبيرها إلى تخليص المنطقة من النفوذ الإنجليزي مرة واحدة بواسطة العنف.

إن مفهوم التحرير بالنسبة "للجنوبيين" يعني تحررًا كاملًا يؤكد شخصية الجنوب دون أن يؤدي ذلك إلى استبعاد إقامة علاقة وثيقة مع اليمن بعد الحصول على الاستقلال. وهم يعتبرون مفهومهم هذا نموذجًا صالحًا للتطبيق في نطاق الوحدة العربية. فالوحدة تتوقف على حصول كل بلد عربي على استقلاله السياسي والاقتصادي.

أما "الشماليون" فيعتبرون التحرير مرحلة ضرورية وكافية لتحقيق الوحدة غير المشروطة مع اليمن. ويعتبر حزب الشعب الاشتراكي لسانهم الناطق باسمهم.

وهكذا فإن نشاط الأحزاب السياسية لا ينصرف إلى الكفاح ضد الاستعمار فحسب، بل إن قسمًا هامًا من هذا الكفاح يتركز على الهدف المباشر بعد الاستقلال. لذلك فإن نهاية مرحلة النضال ضد الاستعمار ترافق بداية مرحلة الصراع الأيديولوجي بين الأحزاب السياسية.

الخصائص الرئيسية للأحزاب

يتميز الوضع الحزبي في اليمن الجنوبي بالملامح الأساسية الثلاثة الآتية:

١- التمركز في المدينة.

٢- وعدم وجود حزب يجسد الصفة الوطنية.

٣- غياب الأيديولوجية.

هناك خصائص أخرى دون شك إلا أنها ذات قيمة ثانوية، وأبرزها كون قيادات الأحزاب تمثل قيادة النخبة المحدودة العدد، فالقيادات هي بالفعل أشبه بعصبة من القادة. حتى حزب الشعب الاشتراكي الذي هو من منظمة جماهيرية، لم تأخذ القيادة فيه طابعا آخر مختلفًا عن هذا الطابع العصبوي (الأولغاركي).

التمركز في المدينة:

ما يزال الانتظام داخل الأحزاب محدودًا في المكان، فالأحزاب الوطنية ليس لها وجود خارج مراكز المدن في عدن وفي الداخل، والتجمعات السياسية الموالية للإنجليز يقتصر وجودها على المستعمرة. وجميع الأحزاب تتخذ من عدن مركزًا لقيادتها، وفيها يتجمع القسم الأكبر من مؤيديها، وقلما يساهم سكان الريف ورجال البدو في النشاط الحزبي، لذلك لا يوجد حزب يجسد الصفة الوطنية؛ وسبب ذلك يرجع إلى زمرتين من الصعوبات:

١- **الأولى تتعلق بالتكوين الاجتماعي**: ففي المحمية، تبدو ظاهرة الحزبية غريبة عن الوسط التقليدي؛ لأنها تصطدم بنوع من العطالة في التركيب الاجتماعي الذي تشكل القبيلة الخلية الحرة فيه. ففي الحالة الراهنة للاقتصاد يبدو المجتمع القبلي من جميع الوجوه حالة من التوازن الطبقي توصل إليها مجتمع لا يعرف تقدمًا أو تقهقرًا اقتصاديًا إلا في حالات استثنائية. إذن لا بد من

تغيير العامل الاقتصادي لحالة التوازن الساكن حتى يتوفر المجال لتطور العامل الاجتماعي أو لحدوث طفرة فيه[١].

ضمن هذه الشروط لم تجد ظاهرة الحزبية سوى المدينة مستقرًا لها. وقد دفع الشعور بأهمية هذه المشكلة قادة رابطة الجنوب العربي وقادة الجبهة الوطنية الموحدة ثم حزب الشعب الاشتراكي، إلى التصدي لها، وإلى محاولة التسرب إلى داخل القبائل. بيد أن حالة الانقسام والتجزئة التي تعم البلاد جعلت مصير كل تدخل مباشر خارجي الفشل نظرًا للروح السلبية التي تقابل بها القبائل كل محاولة صادرة عن مراكز المدن. وذلك يفسر السبب الذي دفع الأحزاب لأن تتخذ خلال فترة من الزمن من المدن التي تعبر فيها القبائل (المكلا وسيئون) أو من المراكز التجارية المشتركة لمجموعة من القبائل (تريم) أو من المناطق القريبة من عدن (لحج وجعار وزنجبار)، مراكز لدعايتها.

إن طابع الانتشار في المدن لم يكن نتيجة لطبيعة التركيب الاجتماعي فحسب، بل كان أيضًا نتيجة لوجود عوائق تتعلق بمجمل الأوضاع والظروف.

٢- **الزمرة الثانية من الصعوبات**: إذا كان وجود الأحزاب أمرًا تحتمله السلطات في المستعمرة، إلا أنها تحظره في المحمية. وقد تم إغلاق مراكز الدعاية منذ عدة سنوات من قبل السلطات المحلية التي اعتبرتها أداة للاضطرابات.

وهكذا فإننا لا نعثر داخل البلاد على أي أثر لحياة حزبية. والحياة السياسية تجري على منوال واحد، فهي عبارة عن حوار بين الأمراء وبين المقيمين البريطانيين. ولم يكن في وسع أحد الطرفين أن يتصور أن طرفًا ثالثًا يمكن أن يتدخل في هذه العلاقة الثقافية المحاطة بمنتهى السرية في معظم الأحيان.

---

(١) مجلة أفريقيا وآسيا، العدد ٤٤.

لذلك فإن منع الحياة الحزبية يدفع بالأحزاب إلى التزام السرية في نشاطها. وعلى سبيل المثال نجد (الحزب الوطني القعيطي) يتأسس عام ١٩٤٨ في المكلا (حضرموت)، وبعد قيام الاضطرابات عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠، يجري حله، ويحال قادته الرئيسيون أمام محكمة خاصة. ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة جدية لتأسيس حزب آخر بصورة رسمية، إلا أننا نلاحظ خلال الفترة التي شهدت منع الأحزاب ١٩٥٠-١٩٥٤، نشوء نواد وجمعيات على غرار عدن عرفت ازدهارًا كبيرًا، ولعبت عمليًا دور التوعية السياسية، وقد تركز نشاطها الذي ترددت أصداؤه في الصحف المحلية على تحرير الإمارات من النظم ذات الطابع الفردي.

وعلى وجه العموم، نلاحظ أنه فيما عدا الاهتمام الذي يبديه سكان حضرموت (الرابطة الحضرمية) ولحج بالشؤون العامة، فإن ما تبقى من الشعب في المحمية يظهر إعراضًا عن الاهتمام بالأمور السياسية.

ولا شك في أن الانغلاق والجهل هما السبب في هذا التخلف. إلا أن الأحزاب نفسها تتحمل بعض المسؤولية أيضًا من حيث أن جهودها تفتقر إلى عنصر الترابط. فطالما أن المنظمات ذات الصفة التمثيلية الحقيقية، والتي تملك سمعة لدى الشعب، لا توحد نشاطها وتجمع جهودها ضمن تيار مشترك من شأنه أن يقوم بعملية التوعية الجماهيرية والتربية السياسية؛ فإنها ستبقى بعيدة عن القدرة على التغلب على النزعة القبلية بسهولة. والبلاد ما تزال تحتاج إلى تشكيل سياسي يملك تنظيمًا يمكنه:

١- من الوصول إلى أبسط قرية،

٢- المساهمة في إيقاظ وعي قوي حقيقي،

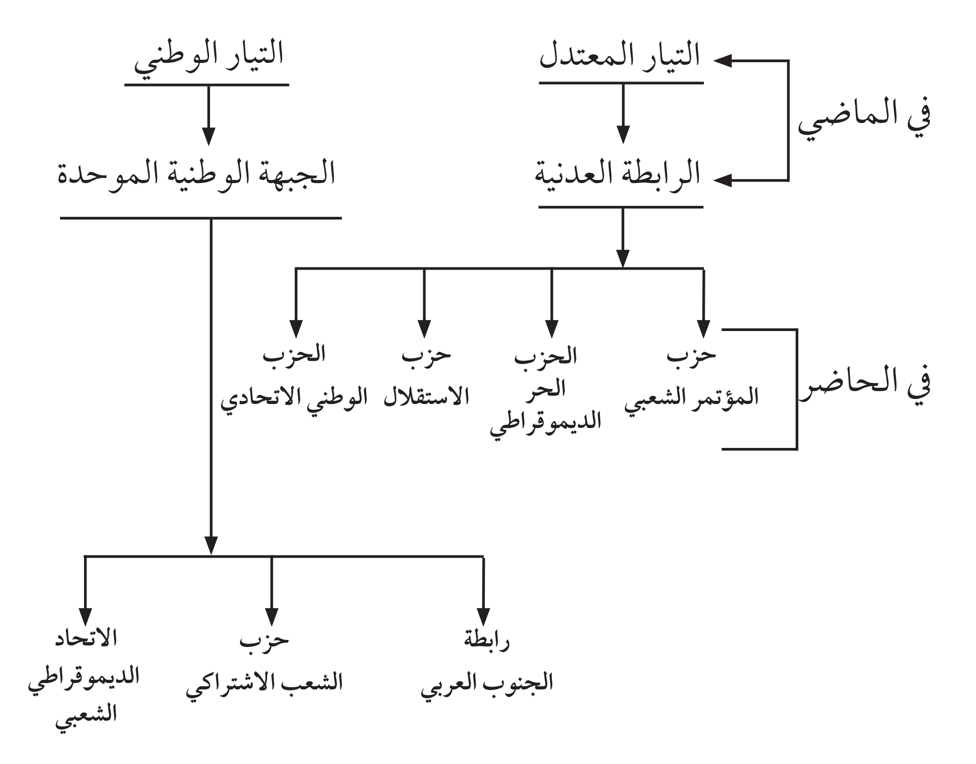
٣- من إقامة نظام مركزي قوي يستطيع أن يضع حلولًا سريعة وحاسمة لمختلف مشاكل البلاد.

عدم وجود حزب يجسد الصفة الوطنية:

يوجد في عدن حوالي عشرة أحزاب، في داخل كل منها يمكن أن نلاحظ اتجاهات مختلفة. إن تعدد التيارات الذي كان شائعًا في الماضي، قد أفسح المجال أمام الانقسامات والتجزئة، التي ولدت بدورها تيارات مركزية ومتطرفة.

إلا أن هذا التعدد في الأحزاب لم ينتج عنه أي تجمع سياسي قادر على تمثيل دور المفاوض مع المملكة المتحدة.

إن السيماء العامة لتنظيم الأحزاب الرئيسية، تتجلى جملة على النحو التالي:



أما عن الصيغة العامة للتطور التاريخي للحياة الحزبية، فيمكن أن نشير إلى أن تطور القوى السياسية في عدن قد تميز خلال السنوات العشر السابقة بسيطرة عاملين:

العامل الأول يتعلق بتصدع الأحزاب القديمة التي كانت تفتقر إلى التمايز، وحلول أحزاب متميزة ومستقلة محلها. وقد مس هذا التصدع الأحزاب المعتدلة، فانقسمت الرابطة العدنية إلى عدة تيارات محافظة كما يظهر من خلال الصورة السابقة، ويرجع هذا التفكك إلى التغير الذي طرأ على اتجاه السياسة الإنجليزية منذ عام ١٩٦١.

أما العامل الثاني فيتعلق بالاستقرار النسبي في وضع الأحزاب التقدمية. صحيح أنها شهدت بدورها انقسامات، إلا أنها بقيت ضمن حدود غير منظورة، لذلك نجد التجمعات الأولية السابقة نفسها سواء بتسمياتها الأصلية (رابطة الجنوب العربي) أو بأسمائها الجديدة (حزب الشعب الاشتراكي).

فالتحول في رمزة الأحزاب التقدمية كان على صعيد الأفكار، فقد قامت في وجه التقدمية الليبرالية، تقدمية إصلاحية، بل اشتراكية ثورية (الاتحاد الديموقراطي الشعبي). أما عن درجة التمثيل للشعب التي تتوفر في أحزاب الجنوب العربي، فهي حسب تقدير مجلة الرائد العربية في نهاية ١٩٦٢، كما يلي[1]:

- ٩٠٪ من العرب في المستعرة يؤيدون الأحزاب التقدمية،
- ٧٪ من السكان يؤيدون الحزب الوطني الاتحادي،
- ٣٪ فقط يناصرون حزب المؤتمر الشعبي.

إلا أن الوضع قد تبدل بعد ذلك التاريخ. فقد نجح الشعب الاشتراكي في

(١) الرائد (المكلا)، العدد٩٦، أيلول ١٩٦٢.

تدمير مواقع الحزب الوطني الاتحادي وحزب المؤتمر الشعبي، وهو يتمتع بتأييد مجموع السكان العرب في المستعمرة تقريبًا، وهم يشكلون ثلاثة أرباع مجموع السكان. وقد كشفت الأحداث عن صحة ذلك، كما كشفت عن العزلة الصارخة التي يعيش فيها المعتدلون.

فقد تفجرت أزمة داخلية خطيرة بين صفوف الأحزاب المعتدلة عقب ثورة اليمن (٢٦ أيلول ١٩٦٢). فقد قدم عدد من الوزراء، وهم أعضاء في الحزب الوطني الاتحادي الحاكم، استقالته احتجاجًا على رفض الحكومة البريطانية تأجيل تنفيذ مشروع دمج المستعمرة في اتحاد الجنوب العربي. وقد كان هذا الانسحاب ضربة قاصمة للحزب الوطني الاتحادي.

ورغم كل ما قيل، فإن درجة تمثيل الأحزاب على مستوى مجموع، ما تزال ضعيفة مهما حملت من شعارات، والسبب يعود إلى أن الهوة السياسية ما تزال متمركزة في عدن، كما يرجع أيضًا إلى التعدد غير المعقول في عدد الأحزاب.

وعلى كل حال، فإنه ليس من المغالاة في شيء القول بأنه ليس من المتوقع ضمن خط السير الذي تسير فيه حاليًا حركة التحرير، أن يظهر حزب يمثل في أعين الشعب ضمانة للمصير الوطني. فالحقيقة هي أن الظروف التي سوف تحيط بالاستقلال قد لا تسمح لأية منظمة سياسية مهما كانت تفوق المنظمات الأخرى في شعبيتها، بأن تكتسب حق التفاوض مع المستعمر، وبأن تنتزع أمام أعين الجماهير نعمة الاستقلال والسيادة. فالقوى السياسية هي على حال من الضعف والتشتت بشكل لا تستطيع واحدة منها أن تتوصل إلى إزاحة الآخرين المنافسين وأن تفرض نفسها. والإنجليز أنفسهم لم يعملوا على تشجيع حزب للاستقلال يقوده الأمراء، كما فعلت في ماليزيا حيث لعب حزب الاتحاد هذا الدور.

في مثل هذه الشروط التي لا أمل فيها بظهور حزب موحد، يشكل تعدد الأحزاب نقطة ضعف خطيرة في جدار الوحدة السياسية للبلاد. كما يشكل عاملًا في الافتقار إلى برامج هادفة تتطلع إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وفي جهل الشروط الموضوعية الداخلية. فالأحزاب لم تلجأ بعد إلى تحليل معمق أو حتى إلى تحليل جزئي لتلك الشروط. ومرد ذلك إلى عدم وجود الأيديولوجية المحددة. فجميع أحزاب الجنوب العربي هي في الواقع بدون أيديولوجية تقريبًا. ومن هنا كان الخطر في أن تصبح الديماغوجية هي القاعدة العامة.

غياب الأيديولوجية السياسية المحددة:

هناك خطان أيديولوجيان كبيرًان يتقاسمان العالم اليوم، كل منهما يناقض الآخر في جميع المجالات. إن هذا التعارض بين النظرية الماركسية وبين الفلسفة الليبرالية يضم بصورة خاصة بلاد العالم الثالث التي تفتش عن الطريق الذي يسمح لها بالتغلب على التخلف بصورة عامة. ومعظم هذه البلاد يستبعد النظرية الرأسمالية لسببين رئيسيين:

١- لأنها تبدو ملازمة للنزعة الاستعمارية وللإمبريالية،

٢- لأنها لا تعرف إمكانيات تحقيق تطور منسجم وسريع.

إن هذا الرفض للديموقراطية الليبرالية من شأنه أن يوجه الأنظار باتجاه المفهوم الماركسي للتطور الاجتماعي الجدلي، لأنه يستجيب استجابة أفضل لمتطلبات النضال ضد التخلف. إن مثال بلدان أوروبا الوسطى وآسيا، قد برهن برهانًا قاطعًا على نجوع الطريق الاشتراكي العلمي الأصيل. فقد أتاح لهم هذا الطريق المجال لتلافي التخلف الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة قصيرة.

إلا أن عددًا كبيرًا من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد استبعدا

طريق الماركسية كما استبعدت طريق الديموقراطية الليبرالية. وخاصة بعض العالم العربي الذي يبدو بأنه اختار طريقًا وسطًا بين الأيديولوجيتين، هو طريق الاشتراكية العربية الذي ينكر وجود طبقات اجتماعية متصارعة، ويطمح في تنظيم الجماهير داخل حزب واحد ليس له محتوى بروليتاري. أما بالنسبة لليمن الجنوبي، فقد كان العامل الحاسم هو التطور الفكري الذي حصل في مصر خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٥٨-١٩٦١. فقد كان لاختيار الجمهورية العربية طريق الاشتراكية العربية وقع كبير لدى القادة الوطنيين في اليمن الجنوبي. وقد انضاف إلى هذا التأثير، تأثيران آخران يتمثل أحدهما في حزب البعث العربي الاشتراكي، والآخر في حزب العمال البريطاني.

ويمكن حصر العوامل التي دفعت الماركسية باسم نزعة مثالية طوباوية واشتراكية ذات طابع إصلاحي يكتنفه الغموض؛ في عاملين رئيسيين: الوسط الاجتماعي، والدين. أما العامل الاقتصادي فيشكل عضوًا ثانويًا ولا يتدخل مع الأسف إلا بصفته عاملًا ثانويًا.

الوسط الاجتماعي:

إن غالبية الموجهين والقادة يفكرون بأن مجتمع اليمن الجنوبي هو مجتمع لا توجد فيه طبقات مختلفة محددة. إنهم يسلمون بوجود عدة فئات اجتماعية كالقبائل والفلاحين والتجار والعمال والمستخدمين.. إلخ، إلا أنهم سريعًا ما يقولون بأن هذه الفئات الاجتماعية المختلفة ليست بالضرورة في حالة صراع دائم؛ لأنها كما يقولون ليست منتظمة على شكل طبقات مسيطرة وطبقات واقعة تحت السيطرة. وهم يستندون إلى القول بأن البلاد ما تزال غير مصنعة. وبأن مستوى التكنيك لم يخلق بعض نظام الطبقات. وأخيرًا يؤكدون وعلى

أن التمايز الاجتماعي هو في أدنى مستوياته ويتخذون من ذلك كله حجة نظرية لدحض المبدأ الماركسي الذي يعتبر الخصومات السياسية محصلة للتركيبات الاجتماعية والاقتصادية.

وبكلمة واحدة، فإن الصراع الطبقي ظاهرة غير معترف بها ومجهولة. ويعارضه مفهوم جمع الشعب ضمن حركة اتحاد قومي. وهذا التحالف يشكل في نظر بعض القادة والمثقفين الوسيلة الوحيدة للتغلب على الفردية البورجوازية ولتعزيز الاندفاعة الجماعية. وهم على غرار الكثيرين من القادة الأفريقيين والآسيويين يعلنون تفضيلهم للطرق التي تمت بموجبها التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي في البلدان ذات النظم الاشتراكية، دون انتساب إلى نظرية ماركس. وبتعبير آخر يستبعدون إقامة دكتاتورية انتقالية للبروليتاريا، مع تأكيدهم على اتجاههم في تشجيع تملك الدولة للوسائل الرئيسية للإنتاج والتبادل، وفي تعميم الطابع الجماعي بشكل طوعي على الحياة الزراعية.

إن هذا المفهوم الجديد للاشتراكية هو السائد حاليًا في اليمن الجنوبي، كما هو في كل مكان، حيث يجتاز المجتمع مرحلة الانتقال بين اضمحلال النظام الاستعماري وبزوغ فجر الاستقلال. فالقادة التقدميون يعتبرون أنفسهم ممثلين لا للطبقة العاملة في طورها الجنيني أو للطبقات المتوسطة فحسب، بل لجميع المواطنين مهما كان انتماؤهم الاجتماعي، فهم يؤالفون بين الاشتراكية وبين القومية، في حين أن القومية في اليمن الجنوبي مطبوعة بطابع العقائد الدينية.

الدين:

يلعب الدين في اليمن الجنوبي وفي العالم العربي بوجه عام دورًا كبيرًا. فالإسلام يملك في هذه البقعة طابعًا قوميًا عميقًا. فهو يشكل جزءًا لا يتجزأ من

حركة الكفاح ضد الاستعمار في اليمن الجنوبي، ويمتزج بأهدافه في المقاومة والتحرير. والتعلق بالإسلام هو في الوقت نفسه تعلق بالقضية القومية[١].

وهذا ما يفسر السبب الذي يدفع قسمًا كبيرًا من القادة العرب، باستثناء الشيوعيين طبعًا، إلى التأكيد على أهمية الدين في كل منحى أيديولوجي، لأن الإسلام يمثل قوة مسيطرة، وهو الذي يشكل عاملًا قويًا في مقاومة الماركسية الملحدة.

إلا أن الإسلام يأخذ في أذهان رجال السياسة، وبصورة خاصة المثقفين، شكلًا متجددًا؛ فهم يرون أن الدين الإسلامي هو في جوهرة بسيط واضح وعادل، وهو يأتلف مع جميع أنماط المجتمعات، أكثرها تقدمًا (مصر، تونس) حتى أكثرها تخلفًا (الجزيرة العربية). فهم بتعبير آخر، يحاولون أن يسترجعوا للإسلام وجهه الحقيقي، وجهه التقدمي (مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائرية). أي أن يستشفوا طابع الحياة المشتركة الجماعية الكامن فيه، وأن يلائموا بين تعاليمه وبين متطلبات القرن العشرين.

ضمن هذه الشروط، وتحت تأثير العاملين السابقين، قامت نزعة إسلامية إصلاحية، ونزعة اشتراكية اختبارية، اعتبرها قادتها وقدموها على أنها تتلاءم مع أوضاع اليمن الجنوبي على أفضل شكل.

النزعة الإصلاحية والنزعة الاشتراكية:

إن الأحزاب الوطنية هي التي أبدت اهتمامًا بالمسألة الأيديولوجية، لأن المحافظين لم يكونوا يشغلون أنفسهم بذلك، فاختيارهم كان قد استقر منذ زمن طويل على الليبرالية الغربية: الاقتصاد الحر والنظام البرلماني. ففضلاً عن أن كل

(١) أرنولت، ص٢٤٣.

تصنيف للاتجاهات العقائدية يبدو تعسفيًا واهيًا، فإن كل منظمة قومية تقدمية تحتفظ بطابع خاص متفرد، ورغم ذلك يمكن أن نميز تيارين عقائديين:

تيار إصلاحي، تمثله رابطة الجنوب العربي.

تيار يميل إلى الاشتراكية، يمثله حزب الشعب الاشتراكي، إلا أن هذا التصنيف يبقى نظريًا طالما أن كلا التيارين لم يوضعا بعد موضع التطبيق.

النزعة الإصلاحية الإسلامية:

إن هذا التيار يستمد منابعه إلى حد بعيد من التجربة المصرية في الفترة ١٩٥٢-١٩٦١، أي المرحلة التي تقابل الفترة الانتقالية الاختبارية في تلك التجربة.

فقد احتاجت مصر (الناصرية) إلى عشر سنوات تقريبًا قبل أن تقف إلى صف الاشتراكية، وكانت خلال تلك الفترة تركز على بناء نظام سياسي قوي، واقتصاد مختلط، وكان العسكريون يكرسون جهودهم للتوفيق بين التعاليم الدينية وبين أيديولوجيتهم. ومن هنا كانت إقامة الإسلام كدين للدولة.

وقد أعجب قادة رابطة الجنوب العربي الذين عاشوا التجربة المصرية بهذا الموقف الفكري، وأصبح موقفهم بالتبني. فهم يطمحون إلى بناء دولة إسلامية ديموقراطية قائمة على أساس العدالة الاجتماعية، وعلى أساس الإسلام والعروبة[1] وهم يقصدون بالعدالة الاجتماعية رفع مستوى معيشة الشعب، وتحسين الشروط الاجتماعية والثقافية، لذلك فإن حدود وجهة النظر هذه واضحة: فهي لا تتطلع إلى إحداث تحول جذري في العلاقات الاجتماعية، ولا إلى تغيير التركيب الاقتصادي. ومهما ادعى قادة هذا التيار أنهم اشتراكيون، فإنهم يبقون في الواقع ضمن إطار مفهوم الاقتصاد المختلط. وهم يلوذون

(١) وثيقة نشرت في القاهرة أيار ١٩٥٩.

بالقومية العربية لأنهم يعرفون بأن الوحدة هي أعز هدف لدى الجماهير، وأن مصير اليمن الجنوبي مرتبط بمصير الأمة العربية. وينسون بأن الوحدة هدف بعيد يتطلب تحقيقه فكرًا ناضجًا.

والخلاصة، فإننا نجد أنفسنا تجاه نزعة إصلاحية من النوع التقليدي، تجد مشقة في الانحياز إلى الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة القائمة على امتلاك الدولة وإداراتها للاقتصاد الوطني.

ورابطة الجنوب العربي ترغب في أن تجمع كل فئات الشعب في عملية بناء الدولة الإسلامية التي تشكل البورجوازية الوطنية عمودها الفقري.

الاشتراكية الاختبارية:

إن حزب الشعب الاشتراكي يشايع هذه النزعة وهو يقدم نفسه كممثل للجناح اليساري في حركة التحرير الوطني. إلا أنه لا يأخذ بالماركسية، ويدفع عن نفسه تهمة مشاركة الشيوعيين وجهات نظرهم. هؤلاء الشيوعيون الذين يشكلون من عام ١٩٦١ (كانون الأول) (الاتحاد الديموقراطي الشعبي) الذي يدعو للاشتراكية العلمية التي ما يزال الوسط الاجتماعي والنخبة على حد سواء بعيدين عن التأثر بها.

إن اتحاد نقابات العمال ثم حزب الشعب الاشتراكي، قد تأثر كل منهما بحزب العمال البريطاني، وبالجمهورية العربية المتحدة، وبحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية. وهذا هو السبب في وجود تناقضات داخلية في كل منهما.

إن قيام حزب العمال البريطاني بتأهيل الإطارات النقابية وبإرسال المختصين بالتنظيم وبالعمل النقابي إلى عدن، والدعم السياسي الذي كان يشد به أزر اتحاد النقابات في عدن؛ قد ترك تأثيره المعتدل على قاعدة حزب الشعب الاشتراكي

الجماهيرية. كما نجح حزب العمال فترة من الزمن في توجيه النقابات وجهة المطالبة بالقضايا العمالية وتحديد نشاطها ضمن هذا الإطار، وإبقاءها داخل فلك الغرب (الانضمام إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة). إلا أن اتحاد النقابات والجبهة الوطنية المتحدة بادئ ذي بدء، ثم حزب الشعب الاشتراكي بعدهما، بدأت منذ عام ١٩٥٨ تتحرر من هذه الوصاية دون أن تقطع صلاتها مع حزب العمال البريطاني أو تترك الاتحاد الدولي للنقابات الحرة؛ لأن الحركة الاشتراكية بدأت تقوى في العراق وسورية والجمهورية العربية المتحدة. وفي عام ١٩٦٠ يصرح اتحاد النقابات في عدن، بأنه سوف يعمل بعد الآن من أجل تحقيق مجتمع عربي اشتراكي[١]. وحددت أهدافها بتحرير البلاد من الاستعمار، وإعادة وحدة الشمال واليمن الجنوبي، والنضال الدائم ضد الاستغلال من جميع وجوهه. ومنذ ذلك الحين لم يعد اتحاد نقابات عمال عدن يفصل بين المطالب الاجتماعية وبين النضال السياسي ضد السلطة الاستعمارية والإقطاعية. وفي ميثاق حزب الشعب الاشتراكي، نجد أنه يعلن عزمه على بناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي تسوده العدالة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه يعلن ولاءه للقومية العربية.

وهو فيما يتعلق بالنقطة الأولى يميل إلى الإنجازات الاشتراكية التي تحققت في مصر منذ عام ١٩٦١ على شكل تأميمات سريعة للقطاعات الرئيسية وتدعيم للقطاع العام. أما على صعيد إدارة الاقتصاد، فهو يريد أن يشجع منذ البدء المشاركة الواسعة للعمال في قرارات الدولة، عكس ما جرى في الجمهورية العربية المتحدة في الأصل. وإذا كان حزب الشعب الاشتراكي قد رفض حتى الآن صيغة الاتحاد القومي ذات الطابع البورجوازي، فهو لا يستبعد التعاون مع البورجوازية

(١) مجلة الشرق الأوسط (و ت)، الجزء ١٦، نيويورك ١٩٦٢.

الوطنية، شريطة أن لا يحول ذلك دون متابعته للنضال من أجل أهدافه الثورية. وهو من جهة ثانية لا يكتم آراءه في الكفاح ضد الإقطاعية والإقطاعيين.

إن نقطة الضعف في هذا كله تتلخص في أمرين:

١ - أن التعاون بين حزب الشعب الاشتراكي الذي انبثق عن النقابات، وبين البورجوازية، هو ضرب من النظرة الطوباوية، على الأقل على المدى البعيد، بحكم تناقض مصالحهما.

٢ - أن النضال ضد الإقطاعية يتضمن تحديدًا لموقف أو لسياسة تجاه طبقة الفلاحين لم يعلن عنها حزب الشعب الاشتراكي بعد، نظرًا لعدم وجود ركائز له في أوساط الريف، ولأنه يجهل كل شيء عن قضاياه.

يبقى موضوع القومية العربية. فحزب الشعب الاشتراكي شأن رابطة الجنوب العربي، اتجهت نظرته إلى أوساط المدينة وحدها. ومع ذلك فهو يريد أن يكون أول من يحمل شعار القومية العربية؛ لأن هذا الشعار قد أصبح مركز الحزب في الضواحي.

والخلاصة فإن المسافة بين نزعة رابطة الجنوب العربي الإصلاحية وبين اتجاه حزب الشعب الاشتراكي، ليست كبيرة. على كل حال هناك فرق ملحوظ في مفهومهما فيما يخص الشكل الذي يجب أن تأخذه دولة اليمن الجنوبي في المستقبل.

فرابطة الجنوب العربي تريدها دولة إسلامية، وحزب الشعب الاشتراكي يريدها دولة اشتراكية، ونحن لا نعرف بعد شيئًا عن موقف هذا الأخير من المسألة الدينية. والمؤكد على كل حال، هو أنه لن يجرؤ على التصدي إليها بشكل مكشوف.

وثمة فرق آخر يتعلق بتحرر المرأة لا يمكن تجاهله. ففي حين أن رابطة الجنوب العربي تلتزم الصمت حول هذه النقطة مداراة لرجل الدين، يجعل حزب الشعب الاشتراكي من تحرر المرأة مسألة سياسية من الدرجة الأولى.

وأخيرًا نقطة مشتركة بينهما، وهي التزام مبدأ الحياد وعدم الانحياز، المبدأ الذي يتعارض مع رغبة الأوساط المعتدلة التي تريد أن تسلك سياسة خارجية قائمة على محاربة الشيوعية بصورة عمياء.

وبصورة عامة فإن الأحزاب السياسية بدون استثناء، تتجنب القضايا التي سوف تطرحها المرحلة اللاحقة بالمرحلة الاستعمارية، والبلاد على أهبة الحصول على الاستقلال. وأشد خطورة من ذلك هو الغياب الكلي تقريبًا للاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية الجدية. أما السبب فيجب التماسه في القادة أنفسهم الذين لا يملكون معرفة جيدة بسياق الأوضاع في اليمن الجنوبي، ولا رؤيا واضحة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف يواجهونها في القريب العاجل. فهم يركزون جهودهم كلها على تغيير الأوضاع وعلى استلام السلطة، وبرامجهم لا تتعدى النطاق السياسي، وتطغى على تفكيرهم الاهتمامات المباشرة والانتهازية، وهم يدورون حول بعض الشعارات:

- طرد الإمبريالية.
- القضاء على عملاء الاستعمار وعلى الإقطاعيين.
- الاستقلال والديموقراطية.
- الوحدة العربية والاشتراكية.

إن الأحزاب السياسية تردد هذه الشعارات دون أن تبذل أي جهد بتحديد محتواها، أو الإشارة إلى الوسائل التي بواسطتها ستحول تلك الشعارات إلى

أفعال، أو التحليل المعمق للوضع، لسبب بسيط هو عدم وجود مناضلين محترفين وإطارات مؤهلة.

وبالنتيجة، فإن التقدميين قد تبنوا كل ما ورد في بنود الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القوى الشعبية عام ١٩٦٢. هذا الميثاق الذي يربط الوحدة العربية بتطور الاشتراكية العربية داخل كل بلد، ويدعو الشعب لبناء هذه الاشتراكية. ويشدد على وحدة الهدف (الحرية والاشتراكية والوحدة). ويجعل من مصر نموذجًا للتطور الاشتراكي "الاشتراكية الديموقراطية التعاونية". أما الإدارة السياسية لهذه الاشتراكية فهي الحزب الواحد "الاتحاد الاشتراكي العربي"[١].

إن قادة حزب الشعب الاشتراكي يرغبون في احتذاء مثال الجمهورية العربية المتحدة، ويتبنون دون مناقشة الأفكار السابقة، ودون أن يتساءلوا فيما إذا كانت تنطبق فعلًا على التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد. فهمهم الأكبر هو مع الأسف التفتيش عن الدعم الجماهيري عن طريق استخدام شعارات ديماغوجية بصورة لا واعية.

إن الوحدة العربية على أساس اشتراكي هي غاية المنى. إلا أن تحقيق وحدة صلبة راسخة يتطلب قبل كل شيء أخذ الأوضاع الخاصة بعين الاعتبار وإدراك أهمية العوامل الاقتصادية.

---

(١) كولان، ص١٧٤.

الفصل السابع
القضايا الخارجية
لـ"اتحاد الجنوب العربي"

تعود المشكلات التي واجهها الاتحاد بعد نشوئه، إلى زمن بعيد سابق لنشوئه. فهي ملازمة للتركيب الاجتماعي والاقتصادي. والإنجليز يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية في خلق هذه المشكلات، لأن سياستهم بدلًا من أن تشجع على إصلاح البنية الاجتماعية والاقتصادية لليمن الجنوبي في مجموعه، وتعمل على تهدئة الخواطر، عمدت على العكس، إلى إغراق البلاد في أوضاع في غاية التأزم.

وتتركز تلك المشكلات حول استمرار الصراع الإنجليزي- اليمني، وحول وجود الدولة الاتحادية نفسها واتساعها. فالاتحاد الذي لم يفعل أكثر من شحذ العواطف المعادية للإنجليز لدى الشعب، اعتبره الشعب صنيعة الإمبريالية البريطانية. فتواطؤ القائمين على هذا الاتحاد مع الإنجليز، وعجزهم عن انتهاج سياسة اقتصادية تقدمية وسياسة مفتوحة على العالم الخارجي وعلى الوطن العربي بوجه خاص.. كل ذلك شجع على تغذية الدعاية المعادية للاتحاد، ودعم حجج خصومه. وهذا ما يفسر اتساع حركة التحرير الوطنية المعادية بالأصل للمشروع البريطاني. فقد قامت هذه الحركة بتنظيم الإضرابات والمظاهرات ثم عمدت إلى النضال المسلح مستهدفة إرغام إنجلترا على إعادة النظر في سياستها، وجذب انتباه الرأي العام الدولي. وبفضل هذا النضال وهذا النشاط، وجدت مشكلة اليمن الجنوبي طريقها إلى المؤسسات العربية والدولية.

الصراع الإنجليزي - اليمني

تمتد أصول النزاع الإنجليزي- اليمني إلى مطلع هذا القرن. وكان استمراره طيلة هذه الفترة عاملًا في إثارة القلاقل في المنطقة، وكذلك في تعكير العلاقة بين بريطانيا واليمن. ومن الطبيعي أن يرث اتحاد الجنوب العربي هذه المشكلة التي هي في الأصل مشكلة خلاف على "الكيان". إلا أن تجاهل اليمن لوجود الدولة الاتحادية وشجبها لإنشائها، قد زاد المشكلة تعقيدًا، وأصبح من الصعوبة بمكان تطويق هذه المشكلة التي أصبحت أيضًا مشكلة خلاف على "السيادة".

فصنعاء تعتبر عدن ومحميتها جزءًا لا يتجزأ من التراب اليمني وتطالب بعودتها. ولندن ترفض بدورها هذا المطلب كليًا. وما كان للأمر أن يأخذ كل هذه الأهمية، لولا اعتبارات سياسية ودينية واقتصادية تتدخل فيه. ففي عهد الإمامة اعترض الإمام الشيعي (الزيدي) على توحيد الإمارات في ظل إمام (شافعي)؛ لأنه يخشى قيام حركة انفصالية لصالح الاتحاد[1]، لوجود عناصر شافعية ذات شأن في اليمن. ومن جهة أخرى، فإن اكتشاف البترول على مقربة من اليمن، أثار أطماع الإمام، كما أثار شهية الشركات الإنجليزية والأمريكية.

وكان من نتيجة ذلك كله تأزمًا خطيرًا على طول الحدود. لقد نجحت حكومة صنعاء أكثر من مرة في إعاقة السياسة الإنجليزية في القسم الغربي من المحمية بفضل الدعم المالي والمادي الذي كانت تقدمه للعناصر المتمردة ضد السلطات المحلية. إلا أنها لم تتوصل إلى حد إشعال ثورة شاملة. لذلك فإن مصير الاتحاد، هذا المولود البريطاني الجديد، يتوقف على الحل الذي يمكن أن يوضع لإنهاء الخلاف اليمني - الإنجليزي.

(١) السر توم هيكينبوتام. ص١٧٦.

ولكي ندرك طبيعة هذا الخلاف نعود إلى عام ١٩١٨ م. ففي هذا العام استقلت اليمن. ومنذ ذلك الحين وهي تطالب بحق التصرف الكامل بما تعتبره جزءًا من ترابها الوطني. فالوحدة الجغرافية والبشرية تتطلب وحدة الانتماء السياسي. ومنذ خمسين عامًا، وهذا المطلب يصطدم بمعارضة بريطانيا التي تحتل اليمن الجنوبي. والتي ترفض أن تتخلى عن هذا الجزء، والتي تعتبر اليمن المستقل الوريث الطبيعي للإمبراطورية العثمانية، وبالتالي تعتبره مرتبطًا بالمعاهدة التركية ـ البريطانية لعام ١٩١٤ م، ويمكن تلخيص الوضع الحقوقي لكلا الطرفين على النحو التالي:

- **اليمن**: تركز مطاليبها على حقوقها المكتسبة قبل الاحتلال البريطاني.
- **المملكة المتحدة**: تستند على معاهدات الحماية المعقودة مع زعماء المنطقة المتنازع عليها، التي توكل إليها مهمة الدفاع عن الدويلات الصغيرة وتضيف إلى ذلك قولها بأن اليمن لم تكن له أية سلطة على هذه المنطقة منذ قرنين.

والخلاصة، فإن الأراضي المتاخمة للمحمية تعتبر بالنسبة إلى اليمن "منطقة حدود" خاضعة للسيادة اليمنية. والإنجليز بدورهم يعتبرون حدود الإمارات أو القبائل المرتبطة باتفاقات مع التاج البريطاني "حدودًا" فاصلة بين المحمية وبين اليمن[١].

من الناحية التاريخية، بقيت اليمن حتى أوائل القرن الثامن عشر تمارس نوعًا من الإشراف على هذه المنطقة، باستثناء حضرموت التي انفصلت منذ زمن طويل، وكانت تحكمها السلالة "الكثيرية". وفي عام ١٧٢٨م استولى السلطان العبدلي على لحج وعدن، وأعلن الاستقلال الذاتي والانفصال عن

(١) "دفاتر الجمهورية" رقم ٨ تموز- آب، باريس ١٩٥٧.

السلطة المركزية في صنعاء. وهكذا فقد تلاشت سيطرة صنعاء تدريجيًا على هذه المنطقة، حتى كادت تزول تمامًا قبل أن تقوم شركة الهند الشرقية في عدن ١٨٣٩. وقد كان وصول المحتلين الإنجليز إليها بمثابة حكم قطعي على زوال تلك السيطرة.

وعلى الرغم من تلاشي السلطة اليمنية، فإن سكان المنطقة بقوا تحت ظل السيطرة الروحية للإمام. وخلال فترة من الزمن، كان الإنجليز أنفسهم يعترفون بالسلطة الدينية للإمام على القبائل في الإمارات التسع. وأكثر من ذلك، فإن خضوع اليمن الجنوبي للسيطرة لم يمنع اليمن من التأثير على الحياة السياسية الداخلية فيه.

إن بريطانيا تتسلح بمعاهدات الحماية كلما أصبح وجودها في المنطقة موضوع بحث. إلا أن الموقف البريطاني لا يستند إلى حجج ذات قيمة جدية من الناحية الحقوقية؛ لأن تلك المعاهدات قد تم توقيعها في ظل التهديد والتزوير، ولأنها بالإضافة إلى ذلك ذات مظهر مخادع ومزاجي. وهذا النوع من الاتفاقيات لا يمكن أن يكون مقبولًا في عصرنا؛ لأنه مخالف لطبيعة الأشياء. لذلك فإن العودة إلى هذه المعاهدات لا تجدي كثيرًا.

لقد حاولت لندن، في خلافها مع صنعاء أن تعمد منذ البدء إلى تصوير الخلاف في شكله البدائي، أي على شكل "مسألة نزاع على الحدود"، حتى تبرر الاحتلال، وتقلص أهمية النزاع. في حين أن اليمن كان يتهم إنجلترا باحتلال جزء من التراب الوطني، أطلقت عليه اسم "الجنوب المحتل".

وقد حاولت إنجلترا أن تستغل الصعوبات الداخلية لحكم الإمامة في اليمن (الغزو التركي، الحرب الأهلية، أزمة خلافة الأئمة) من أجل فرض حل لهذا الخلاف. إلا أن محاولاتها باءت بالفشل.

محاولات التسوية

من وجهة نظر الحقوق الدولية، يمكن أن نميز الخطوات الثلاث التالية:

- اتفاقية عام ١٩١٤.
- معاهدة عام ١٩٣٤
- اتفاق عام ١٩٥١

اتفاقية ١٩١٤:

طالب الأتراك بعد احتلالهم الجديد لليمن عام ١٨٧٢، بالمقاطعات التسع التي أصبحت تحت الحماية البريطانية. وقد كانت هذه المطالبة خيالية؛ لأن الأتراك كانوا قد وافقوا بصورة ضمنية من حيث المبدأ على المعاهدات التي وقعها الأمراء المحليون. وتحت ضغط الجيوش الإنجليزية والهندية التي أرسلت إلى اليمن الجنوبي لوضع حد لخلافات الحدود، قبلت تركيا الدخول في مفاوضات من أجل تحديد الخط الفاصل بين السيطرة التركية والسيطرة البريطانية.

وقد أنشئت لجنة إنجليزية- تركية من أجل هذا الغرض عام ١٩٠٢[١]، انتهت إلى وضع معاهدة لندن عام ١٩١٤. إلا أن خط الحدود بقي غير محدد تحديدًا دقيقًا. وهكذا فإن الاتفاقية لم تحل المشكلة.

خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ قام الأتراك بغزو المحمية من عدة جهات، وهددوا عدن. ثم انسحبوا عند نهاية الحرب بعد توقيع اتفاقية وقف القتال في مودروس بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨.

(١) السر توم هيكينبوتام، ص٥٥.

وهكذا استعاد اليمن استقلاله، وكان أول بلد عربي يتمتع بسيادته. ولم يلبث الإمام يحي الذي لم يعترف أبدًا بالاتفاقية الإنجليزية ـ التركية عام ١٩١٤، أن طرح مجددًا مسألة الوجود البريطاني في اليمن الجنوبي. وأعلن "بأن اليمن لا تعترف بشرعية الوجود البريطاني، وبأن الأرض التي يطلق عليها اسم محمية عدن هي القسم البحري لليمن في حدوده التاريخية"[(١)]. وعبثًا حاول إعادة بسط نفوذه وسيطرته على هذه المنطقة خلال عامي ١٩٢٠ و١٩٢٨؛ لأن ميزان القوى لم يكن لصالحه. وقد حاولت حكومة صاحبة الجلالة أن تقدم له خلال هذه الفترة عرضًا هامًا. ففي عام ١٩٢٣ تقدمت بعرض تعترف بموجبة للإمام بسيادته على سلطنة لحج، وكذلك على حضرموت لقاء ميثاق صداقة يعترف لإنجلترا بمركز ممتاز من ناحية العقود والمشاريع التجارية [(٢)]. وقد اندفع الإمام إلى رفض هذا العرض. وفي عام ١٩٢٦م عقد معاهدة تجارة وصداقة مع إيطاليا تحت حكم موسيليني، بغية تحطيم العزلة الدبلوماسية والحصول على السلاح، إلا أن الإنجليز الذين اعتبروا تلك الخطوة بمثابة إنذار بتسرب النفوذ الفاشيستي إلى المنطقة، جردوا حملة واسعة ضد قوات الإمام. وقد استطاعت القوات البريطانية بما تملكه من تجهيزات ومن دعم سلاح الجو الملكي الذي اتخذ من المنطقة قاعدة له، أن تجلي قوات الإمام عن إمارة العوذلي عام ١٩٢٨، وأن تضع يدها على مناطق جديدة.

وعلى أثر ذلك عقد الإمام اتفاقًا تجاريًا مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٩.

وكان هذا الانفتاح الخارجي مصدر قلق جديد للإنجليز، فحاولوا من جديد التفاهم معه. وقد قدمت لهم أحداث السنوات الثلاث التي تلت خدمات جلى.

---

(١) دفاتر الجمهورية، العدد ٨ تموز– آب ١٩٥٧، باريس.

(٢) الوثائق الفرنسية: ملاحظات ودراسات وثائقية، رقم٢١٨٦، باريس ١٩٥٦.

فقد ظهر خلاف جديد في شمال اليمن، وقد قاد هذا الخلاف اليمني- السعودي إلى إعلان الحرب بين البلدين خلال أعوام١٩٣٣- ١٩٣٤، وانتهى بفقدان اليمن لإمارة عسير لمصلحة العربية السعودية. فقد استغلت بريطانيا هذا الحادث من أجل عقد معاهدة عام ١٩٣٤ مع الإمام.

معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤:

في الحادي عشر من شباط ١٩٣٤ وقعت في صنعاء معاهدة صداقة وتعاون مشترك بين المملكة المتحدة واليمن. وبموجب نصوص هذا الاتفاق تتعهد الأطراف المتعاقدة بالحفاظ على الوضع الراهن لمدة أربعين سنة. أي حتى نهاية ١٩٧٤. فاليمن لا تستطيع قبل هذا التاريخ أن تطلب فتح مفاوضات جديدة مع بريطانيا بشأن اليمن الجنوبي. وبمقابل هذه التنازلات الكبيرة، تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالإمام ملكا على اليمن، وتعترف بالاستقلال الكامل والمطلق لبلاده.

وكان ذلك نصرًا دبلوماسيًا هامًا جدًا بالنسبة لبريطانيا؛ لأنها نجحت بذلك في حملها الإمام بصورة غير مباشرة على القبول بالأمر الواقع. فهذا اعتراف "بالأمر الواقع" باليمن الجنوبي تحت الإدارة البريطانية.

إن معاهدة صنعاء ١٩٣٤، كانت بالنسبة إلى الإنجليز مفتاحًا لتحقيق خطة سياسية طويلة الأمد. فهم كانوا يهدفون إلى جعل اليمن الجنوبي دولة مستقلة قبل انتهاء المعاهدة، يمكن أن يختار بين الدمج مع الشمال وبين البقاء ضمن إطار الكومنولث. وما كادت تمضي خمس وعشرون سنة حتى تحقق هذا الحساب الدقيق في خطوطه الكبرى.

وقد ظلت المعاهدة محترمة من الطرفين إلى حد ما، حتى انقلاب ١٩٤٨ الذي أطاح بالإمام يحيى. فقد اتهم حلف الإمام يحيى الإنجليز بمحاولة عرقلة

الانقلاب، وأظهر جفاءه لهم. وقد زاد في هذا الجفاء سبب آخر، هو قرار فرع شركة البترول العراقية عام ١٩٤٩ بإرسال فريق من الخبراء للتنقيب في منطقة شبوة[١] التي كانت تطالب بها اليمن. إلا أن الإمام أحمد ما لبث بعد فترة قصيرة من توليه عرش اليمن أن عقد مع الإنجليز اتفاق عام ١٩٥١.

اتفاق لندن عام ١٩٥١:

وهو عبارة عن رسائل متبادلة، تشكل بمجموعها مصدرًا إضافيًا ومرجعًا يعتمد على المعاهدة السابقة. إن نص هذا الاتفاق ينطوي على كل حال على عنصرين جديدين:

١- **الأول** يتعلق بإقامة الروابط الدبلوماسية بين المملكتين.

٢- **والثاني** يختص بتعيين لجنة تحكيم بين الجهتين مهمتها تحديد وضع كل من الطرفين، وإيجاد الحلول للقضايا المعلقة. وحتى تبدأ هذه اللجنة عملها ينبغي في حالة تجدد النزاع أن يلجأ الطرفان إلى الأمم المتحدة طبقًا للمادة ٣٣ من ميثاق سان فرانسيسكو.

وقد بقيت هذه الالتزامات حبرًا على ورق لأنها لم تنتقل إلى حيز التطبيق. يمكن إذن القول بأنها لم تحل شيئًا، لا معاهدة ١٩٣٤ ولا اتفاق الطاولة المستديرة عام ١٩٥١. وأنها اقتصرت على إقرار واقع راهن مؤقت، وعلى رسم طريقة لحل النزاعات لم تستخدم عمليا[٢].

وهكذا بقيت المشكلة برمتها. إلا أن الظرف الدولي بدا أكثر ملاءمة لليمن منه قبل الحرب؛ لأن العلاقة بين الاستعمار والشعوب المستعمرة تعرضت لتحولات غير قابلة للنكوص. كما أن صنعاء بدأت تحس بأنها أقل عزلة على

---

(١) السر برنار ريللي "عدن اليمن"، ص٣٠.

(٢) مجلة الأوريان العدد ٧ باريس ١٩٥٨.

الصعيد الدبلوماسي منها في الماضي، وأنها أصبحت أقدر على المطالبة بحقوقها المشروعة في "الجنوب المحتل". وقد بدا لها أن التطور الذي دخلت فيه القضية العربية منذ عام ١٩٥٢ هو في صالح دعم مطلبها. وقد تأيد ذلك خاصة بعد مؤتمر باندونغ. إلا أن السلالة الزيدية لم تعرف أن تستغل هذا الوضع، نظرًا لعجز نظامها الأوتوقراطي عن جذب عطف الشعب اليمني، ودعم الرأي العام الدولي. وقد أدرك الإنجليز بسرعة هذا الخلل، فقرروا أن يستغلوا ذلك عن طريق تطوير قاعدتهم في عدن؛ وذلك بإنشاء مصفاة ضخمة للبترول وزيادة احتياطيها العسكري.

تطور الخلاف حتى سقوط الملكية:

يعتبر سورنسن في كتابه[1]، أن الإمام كان على وشك الاستعداد عام ١٩٥٧ لإجراء مفاوضات مع بريطانيا من أجل حل الخلاف، وذلك خلال زيارة ولي العهد للندن. أما صيغة الحل فهي تستند إلى واحد من الاحتمالين الآتيين:

١- تعترف المملكة المتحدة بمشروعية المطالب اليمنية فيما يتعلق بعدن والمحمية، وتقبل بأن تردها إلى اليمن في موعد يتفق عليه. وبالمقابل تقبل اليمن بتأجير قاعدة عدن أو بإبقاء الوضع الراهن ريثما تسوى قضية القاعدة.

٢- تشترك اليمن وبريطانيا في إدارة المحمية، ويتفقان على تسوية خاصة تحدد مستقبل المستعمرة.

ويقدر المؤلف الكتاب بأن لندن ما كانت لتقبل بأحد هذين الحلين، وبأنها على العكس كانت ستأخذ موقف الدفاع عن الأمراء حسب المنطق الآتي:

١- إن الزعماء المحليين لا يرغبون بأي حال من الأحوال في أن يروا مناطقهم ملحقة باليمن، ويرفضون الخضوع لسيطرة الإمام.

---

(١) "عدن والمحمية واليمن"، ص٢٣-٢٤، لندن ١٩٦١.

٢- إن حكومة صاحبة الجلالة تلتزم من جهتها بالالتزامات التي تنص عليها معاهدات الحماية والتشاور.

٣- إنها لا تنوي أبدًا أن تتخلى عن المنطقة قبل أن تأخذ بعين الاعتبار رغبة السكان والمصالح البريطانية.

٤- إنها لا تنوي متابعة سياسة التخلي عن استعمار المنطقة بنفس الشروط المطبقة في معظم الممتلكات البريطانية.

وعلى أثر رفض الإنجليز للمقترحات التي كانت حكومة اليمن على وشك عرضها، تأزم الوضع على الحدود، وزاد الوضع تدهورًا عندما أعلنت لندن عن رغبتها في وضع حد لتشتت الإمارات. وعلى خلاف بعض المعلومات التي نشرتها الصحف، فإن اليمن عملت ما في وسعها لتجنب التأزيم وكانت تدرك مخاطر استفحال الخلاف، ولم تسلك سياسة عدوانية دائمة[١]. فقد احتجت على مشروع تجميع الإمارات، وأشارت إلى أن هذا المشروع لا يتفق وأحكام معاهدة عام ١٩٣٤. إلا أن الوزير المفوض البريطاني في القاهرة أعلن في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٧، بأن "معاهدات ١٩٣٤ و١٩٥١ يجب أن تعتبر ملغاة".

في ربيع ١٩٥٨ بلغت الأزمة الأوج، على أثر إعلان "اتحاد إمارات الجنوب العربي". ويعتبر هذا التاريخ هامًا لسببين:

١- فهو يتفق مع بدء مرحلة جديدة من السياسة الاستعمارية تتميز بعزم الحكومة البريطانية على تعزيز وضعها على شاطئ البحر الأحمر.

٢- ثم هو يرافق انضمام اليمن إلى الدول العربية المتحدة الذي كانت له على الصعيد الداخلي نتائج لم تكن في الحسبان. فحتى ذلك الوقت، لم يكن شعب

---

(١) مجلة الأوريان، العدد ٧.

عدن والمحمية الغربية في الواقع، لتغريه فكرة الوحدة مع النظام الرجعي في صنعاء. إلا أنه منذ بدأ اليمن يساهم في توحيد الأمة العربية، خفت حدة الخصومة التي كان محاطًا بها. كما اشتد ساعد حركة التحرر الوطنية.

عادت الأزمة بين اليمن والسلطات البريطانية بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٢ إلى التوتر. وقد قامت محاولة نهائية لتسوية الأزمة في تموز ١٩٥٨ خلال اللقاء الإنجليزي- اليمني الذي تم في أثيوبيا (ديريداوا)[١]. إلا أن المحاولة لم تنجح. وقد أثار توسيع الاتحاد لغطًا كثيرًا في الداخل وفي الخارج. فوجه النظام الملكي في آخر مرحلة من احتضاره مذكرة إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ١٧ آب١٩٦٢ يحتج على اتفاق إدخال عدن في الدولة الاتحادية، ويؤكد من جديد بأن هذا العمل مخالف لمعاهدة صنعاء. وقد أجابت إنجلترا على المذكرة بعبارة جافة تقول فيها: "إن هذا الانضمام لا يلغي المعاهدة المذكورة التي تبقى سارية المفعول". وقد استمر حوار الطرشان حتى انقلاب أيلول الذي أطاح بأسرة حميد الدين. ومنذ ذلك الحين أخذت الأحداث مجرىً جديدًا. فقد كان خوف المملكة المتحدة على قاعدتها البحرية- الجوية، وحرصها على حماية الاتحاد، يدفعها إلى بذل جهودها للحيلولة دون اشتعال الثورة.

<u>في ظل النظام الجمهوري</u>:

إن ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢التي لم تكن على غرار المحاولات الانقلابية السابقة التي كان يغذيها الإنجليز، والتي تمت هذه المرة دون علمهم.. إن هذه الثورة تشكل مرحلة حاسمة في تاريخ شبه الجزيرة العربية. فقد أحدثت تبدلًا أساسيًا في الخارطة السياسية للمنطقة، حيث انبثق من قلب الحكم المطلق الذي كان يهيمن على المنطقة منذ ألوف السنين، نظام تقدمي يهدف إلى تحويل اليمن من بلد يعيش في ظل عقلية وحياة القرون الوسطى، إلى بلد حديث.

---

(١) السر برنار ريللي، ص٥٧.

إن هذه الثورة تعني بالنسبة لأمراء اليمن الجنوبي وللإقطاعية العربية بصورة عامة، نهاية لدولتهم. فإذا وطدت الجمهورية أقدامها، فإنها لن تلبث أن تحدث تأثيرًا كبيرًا على سكان المناطق المجاورة، وتصبح مركز جذب لهم، وبالتالي دافعًا لهم للقضاء على الأنظمة الرجعية.

كما أن بريطانيا والولايات المتحدة تخشى أن تمتد آثارها إلى امتيازاتها ومصالحها البترولية (شركة النفط العراقية والآرامكو)، لذلك عملت بريطانيا والسعودية وما تزالان تعملان على القضاء على هذا النظام الجديد حتى يتخلصا من نتائجه المهددة لمصالحهما. أما الجمهوريون فإنهم لم يسارعوا عشية استلامهم للسلطة في طرح مطالبهم باسترجاع المناطق التي يدور حولها الخلاف اليمني- البريطاني. وكان ذلك من قبيل الحذر، ونوعًا من الخطة الرامية إلى إظهار الرغبة في التعايش مع الجوار ولو مؤقتًا. إلا أن حرب الإذاعات (ضد المحتل الأجنبي) ما لبثت أن احتدمت وأخذت تشتد كلما زادت السلطات الإنجليزية مساعدتها للقوات الملكية المعادية للجمهوريين الثوريين. إلا أنهم من جهة ثانية بذلوا كل ما في وسعهم حتى لا يكون في موقف اليمن تجاه اليمن الجنوبي ما يثير مخاوف الوطنيين الذين لا يرغبون في إلحاق الجنوب بالشمال، أو ما يصدم الرأي العام العالمي. كما أن عدم سيطرتهم على الوضع الداخلي كانت تملي بدورها هذه المواقف المرنة.

فالحكومة الجمهورية لا تطالب بعودة الجنوب بدون قيد أو شرط. وهي تحرص على استشارة السكان، كما يستنتج من تصريح مندوبها أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها عام ١٩٦٣. فقد صرح ممثلها بأن "حكومته تطالب بإعطاء شعب اليمن الجنوبي حقه في تقرير المصير، وفي الاستقلال، وفي انتخابات حرة". أما مندوب الحكومة البريطانية فقد أجاب في خطابه: "إن

اتحاد الجنوب العربي يلبي رغبة سكانه، وهؤلاء لا يملكون أية رغبة في الاتحاد مع اليمن".

ثمة ملاحظتان تستدعيهما هذه المواقف:

١- التحول الهام من جانب حكومة صنعاء التي يبدو أنها تخلت عن المطالبة بالمناطق المتنازع عليها. وقبلت بأن تترك المسألة للرأي العام الشعبي.

٢- التراجع الواضح من جانب الحكومة البريطانية التي كانت تطالب بالاستفتاء الشعبي أيام الحكم الملكي، والتي لم تعد تقبل به في ظل الحكم الجمهوري في اليمن.

وعلى الرغم من توصيات لجنة مكافحة الاستعمار في الأمم المتحدة المتكررة، التي كانت تؤيد الاستفتاء الشعبي حتى تسمح للسكان بتقرير مصير بلادهم، فإن إنجلترا انفردت بإعلان استقلال "الاتحاد".

وجهة النظر البريطانية:

لقد بقيت إنجلترا خلال فترة طويلة تسوق حجتين لتبرير معارضتها لفكرة توحيد المناطق التي تسيطر عليها اليمن. فهي أولًا كانت تدعي بأن اليمن الجنوبي متطور سياسيًا أكثر من الشمال الخاضع للحكم الاستبدادي اللاإنساني. وهي من جهة ثانية كانت تلح على التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه الجنوب بالنسبة للتخلف الشامل في الشمال. وفي مثل هذه الشروط، كانت تعتبر توحيد الشمال والجنوب عملًا فيه غبن لشعب اليمن الجنوبي المشمول بحمايتها.

وإذا وضعنا عدن جانبًا، بدت لنا المزاعم البريطانية منافية للحقائق التاريخية ويمكن دحضها بسهولة. فمن الخطأ القول بأن الإمارات تتمتع بأجهزة سياسية وإدارية متقدمة على اليمن الملكية، بل العكس هو الصحيح في غالبية

الحالات. فقد لاحظنا في الفصلين الأول والثاني، بأن الإمارات في مجملها لم تشهد تبدلات كبيرة، وأن السلطة تتجسد فيها دومًا في شخص زعيم إقطاعي، وأن معظمها لا يستحق فعلًا اسم "دولة"؛ لأنها لا تعدو كونها في الواقع وحدات صغيرة لا شأن لها. أما الدولة اليمنية فتتميز عن ملحقاتها القديمة بطابعها المركزي القوي الموحد، وهي تملك جيشًا وحكومة وجهازًا دبلوماسيًا. وعلى الرغم من طابعها الرجعي، فقد كانت كاملة السيادة، في حين أن جاراتها لا تعدو كونها إمارات صغيرة خاضعة عمليًا لحكم المستشارين البريطانيين الذين كانوا يمسكون بأيديهم زمام السلطة.

أما فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي المزعوم، فإذا ما استثنينا بعض الإنجازات الزراعية في عبيان ولحج، فإن التخلف عام في الإمارات. وأحد المراقبين الإنجليز يقول هو نفسه[١]: "إن التناقض بين المحمية والمستعمرة أمر يدعو إلى الحيرة. فالحياة في القسم الأعظم من دول المحمية تبدو وكأنها لم تلمس لا من قريب ولا من بعيد التقدم الحضاري في الغرب". فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لا مجال للتمييز في المستوى بين المحمية وبين اليمن، فكلاهما مختلف عن العصر بما يعادل قرنًا من الزمن.

وحتى لو سلمنا بأن ثمة تطورًا سياسيًا واقتصاديًا قد تحقق في اليمن الجنوبي، وأن تخلف اليمن في ظل الملكية تخلف كامل، فلا بد من التسليم بأن هذا الوضع قد شهد تبدلًا عنيفًا بعد حلول النظام الجمهوري محل أكثر الأنظمة مدعاة إلى الكراهية في العالم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها عدن ولم تحل، رغم أهميتها، بين السكان وبين تطلعهم إلى الاستقلال والوحدة. إلا أن بريطانيا لا تريد أن تأخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

---

(١) صحيفة التايمس تاريخ ٩-١٠-١٩٦١.

وقد بذل الإنجليز جهدهم بعد قيام الثورة لمساومة الزعماء الجمهوريين في السر أولًا ثم العلن، من أجل القبول باتحاد الجنوب العربي لقاء الاعتراف بنظامهم الجمهوري. إلا أن سياسة الأمر الواقع هذه لم يكتب لها النجاح. بل عادت على أعداء الثورة بالنفع. فقد تعهد الملكيون بالاعتراف بالدولة الاتحادية بمجرد عودة الملكية، وذلك لقاء الحصول على مساعدات مالية وعسكرية ضخمة؛ الأمر الذي يكشف عن الدور الذي تلعبه السلطات الاستعمارية في الحملة ضد النظام الجمهوري في اليمن. إن لندن لم تغفر للنظام الجديد استعانته بالرئيس عبد الناصر، لأن دخول الجمهورية العربية المتحدة إلى مسرح المنطقة التي تعتبرها إنجلترا منطقة نفوذ غربي، عمل يثير مخاوف الإنجليز. وهذا هو السبب الذي دفع بريطانيا إلى مساندة الملكيين من أجل حماية مصالحها الستراتيجية والبترولية.

إن صحيفة (لوموند) في عددها (٧-٥-٩٦٤) تذكر بهذا الصدد بأن اليمن "بحكم كونه بلدًا ذا تكوين قبلي، فإن من السهل في نظر وزارة المستعمرات، أن تعبأ مقاومة جدية للسلطة المركزية. وهكذا فإن أموالًا وأسلحة ومؤونة، قد أدخلت سرًا إلى اليمن بمساعدة شريف بيحان الزعيم القبلي المؤيد تأييد كاملًا لوجهة النظر الإنجليزية في اليمن الجنوبي. وقد حققت هذه العملية نجاحًا جزئيًا لأنها عززت قوى الملكيين، إلا أنها من جهة ثانية أشعلت المقاومة المسلحة المدعومة من الجمهوريين في قلب الاتحاد نفسه.

وهكذا ظهرت الغرب أمام الرأي العام العربي بمظهر الدفاع عن الأنظمة البالية، وأصبحت الإمبريالية مدانة على ألسنة القادة العرب. فالبيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الأول الذي انعقد في القاهرة في كانون الثاني عام ١٩٦٤ يؤكد بقوة "إيمان الملوك والرؤساء العرب بمشروعية النضال العربي وبضرورة دعم هذا النضال ضد الإمبريالية في المنطقة المحتلة من اليمن الجنوبي وعمان".

والخلاصة، فإن كل شيء ينبئ بأن الأمور سائرة نحو أزمة دولية جدية إذا لم تتحقق تسوية سريعة للخلاف الإنجليزي- اليمني.

إن وجهة النظر البريطانية تتجه نحو طلب تعيين لجنة تحكيم من قبل الأمم المتحدة، مكلفة بتحديد الحدود والمنطقة المجردة من السلاح، ووضع مراقبين دوليين في هذه المنطقة إذا اقتضى الأمر. كما أن إنجلترا تتطلع إلى تحكيم محكمة العدل الدولية في لاهاي في القضية.

إلا أن الأمل ضعيف في أن يحظى أحد هذين الحلين بموافقة اليمن التي تدين الوضع الراهن نفسه ولا تقف عند مشكلة الحدود، كما أنه ما من شرير يسمح بالقول بأن الأطراف المتنازعة يمكن أن تقبل فعلًا حكمًا غير متحيز؛ لأن المصالح والحساسيات التي تداخل هذه المشكلة، تجعل الوساطة أمرًا مستحيلًا. والتحكيم أمر في غاية الصعوبة.

ويمكن أن نستنتج من ذلك صعوبة المسألة. فإنجلترا تبدو واثقة من نجاح سياستها، وهي تعتمد على ولاء الأمراء وعلى وجود قواتها، لقطع دابر المحاولات الانقلابية والاضطرابات. إلا أن موجة التحرر في المنطقة، واستقطاب الجمهورية اليمنية لأنظار الجماهير العمالية والمثقفين في المستعمرة، باتا يهددان مستقبل الأمراء ومستقبل الوجود البريطاني نفسه تهديدًا جديًا.

وهكذا فإن الخلاف اليمني - البريطاني القديم هو في طريقه لأن يأخذ شكل حركة شاملة تطالب بالوحدة وبالنضال ضد الإمبريالية البريطانية والزعامة القبلية.

<u>قضية اليمن الجنوبي أمام الهيئات الدولية:</u>

منذ مؤتمر باندونغ بدأت تطرح قضية الممتلكات البريطانية في جنوب شبه الجزيرة العربية بشكل منتظم، في العديد من المؤتمرات التي نظمتها بلدان آسيوية وإفريقية، أو على صعيد المؤتمرات العربية بوجه خاص. وقد اتخذت مقررات

عديدة حول هذه القضية، أعطت الحق تارة لليمن وتارة لإشباع فكرة "الكيان الخاص بالجنوب العربي". وجريًا على العادة، فقد بقيت هذه المقترحات أفلاطونية إلى حد بعيد ودون نتائج عملية. وإنجلترا لم تعط ذلك أية أهمية طالما أن الأطراف المعنية لم تسو خلافاتها ولم تتقدم بوجهة نظر موحدة. وقد استمدت السياسة البريطانية قوتها من الانقسام القائم فيما بينها.

بيد أن انتباه العالم ما لبث أن انجذب إلى الموجة العارمة من النضال المعادي للاستعمار، وإلى الأحداث التي بدأت تجتاح المنطقة من جراء اتساع حملات القمع للمعارضة الوطنية. فقد كتبت صحيفة الاوبزرفر بهذا الصدد قائلة(١):

"إن القوة لا يمكن أن تعزل إلى الأبد هذه المناطق (عدن والمحمية) عن التيارات العربية العامة. فإذا تصرفنا على هذا الأساس كان عملنا غبيًا فضلًا عن كونه لا أخلاقيًا ومخالف للديموقراطية. إن الزمن لا يسمح حتى في الشرق الأوسط بتصريف الأمور ومعالجتها بحد السيف".

(١) الاوبزرفر في ٢٧ نيسان ١٩٥٨.

تدخل الجامعة العربية:

بقيت عدن ومحميتها ١٢٥ عامًا تحت السيطرة البريطانية معزولة عن كل تدخل خارجي آخر. لقد حاولت الدول العربية دومًا أن تفتتح قنصليات في المستعمرة وفي الإمارات الهامة على الأقل. إلا أن السلطات البريطانية كانت ترفض السماح بإنشاء مثل تلك المراكز، بحجة أن نشاطها من شأنه أن يشجع الحركة المعادية للإنجليز. وكانت تبرر موقفها بالقول إن المنطقة يجب أن تصل قريبًا إلى مرحلة الاستقلال، وبأنها لا ينبغي أن تتخذ منذ الآن مواقف خاصة بالعلاقات الخارجية من شأنها أن تقيد نشاطها الديبلوماسي في المستقبل(١).

وأقل ما يمكن أن يقال بهذا الصدد هو أن هذا العذر غير مقنع؛ لأن سلطات غربية عديدة (الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا)، وإفريقية (أثيوبيا والصومال)، وآسيوية (الهند، والباكستان)؛ كان لها دوائر قنصلية وتجارية في عدن.

وقد كان لرفض السلطات البريطانية مفعول عكسي؛ فقد اشتدت الحملات الإذاعية المعادية لبريطانيا، كما قد استغلت اليمن الفرصة من أجل التشدد والإلحاح في مطالبها.

ومنذ عام ١٩٥٤ لجأت اليمن إلى الجامعة العربية طالبة دعمها، وخاصة فيما يتعلق بالصراعات الدائرة حول قضية شبوة وحول قضية تغيير الوضع الراهن بشكل عام. فاليمن تؤكد بأن منطقة شبوة حيث اكتشف البترول حديثًا تشكل من الناحيتين التاريخية والجغرافية جزءًا لا يتجزأ من أرض اليمن.

أما بريطانيا فتدعي على العكس بأن تلك المنطقة تشكل جزءًا من حضرموت. وقد أصبحت بموجب اتفاق عام ١٩٥١ منطقة مجردة من السلاح، بعد سلسلة

---

(١) لوموند في ١٧-١-١٩٦١.

طويلة من الاشتباكات العنيفة بين القوى اليمنية والقوى المحلية الخاضعة للنفوذ البريطاني.

إن اهتمام السلطات البريطانية في عدن بالبترول، دفعها إلى احتلال المنطقة المتنازع عليها من جديد بغية استثمارها. وقد احتجت صنعاء وطرحت المسألة لدى الجامعة العربية، ولفتت أنظارها إلى النوايا التي تبيتها وزارة المستعمرات حول تجميع الإمارات في دولة اتحادية تعتبرها اليمن بمثابة تهديد مباشر لسيادتها.

ولم تتأخر الجامعة العربية طبعًا عن تأييد وجهة النظر اليمنية. وقد صرح الأمين العام في شباط ١٩٥٩ بأن "جميع الدول والأعضاء سوف يتعاونون على تفشيل المخطط البريطاني الرامي إلى إنشاء اتحاد لدويلات جنوب الجزيرة العربية". ثم أردف في النهاية قائلًا: "إن بريطانيا سوف لن تتمكن من تدعيم أوضاعها في هذا الجزء من العالم".

وقد وعدت المنظمة العربية من ناحية أخرى ببذل قصارى جهدها لدى الدول الصديقة من أجل أن تمارس ضغطًا قويًا على إنجلترا من أجل حملها على إعادة النظر في قرارها. كما أنها قامت بحملة دعائية وإعلامية بهذا الصدد. إلا أنها تجنبت أن تتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة؛ لأنها كانت تدرك سلفًا بأن مثل هذا المسعى سوف يبوء بالفشل. فلم يكن بالإمكان أن تدعم الكتلة الأفريقية - الآسيوية مطالب النظام الملكي؛ لأن جل استعدادها ينحصر في دعم المساعي الهادفة إلى تحرير اليمن الجنوبي من ربقة الاستعمار. وهذا هو السبب الذي جعل الجامعة العربية توكل هذه المبادرة إلى اليمن وإلى البلاد الشقيقة.

إن اليمن كانت تدرك ما يدور في خلد البلدان الأفريقية- الآسيوية، لذلك فهي لم تجرؤ على طرح القضية بشكل مكشوف. أما البلدان الشقيقة فإن عواطفها

كانت تتجه إلى رجال الحركة الوطنية، وبصورة خاصة مصر التي تبنت سياسة التوازن، وشهدت بحكم تبدل الأوضاع تحولات متعددة. فقد بقيت مصر حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة تتبنى تجاه القضية اليمنية موقفًا متأرجحًا. تارة تدعم رابطة الجنوب العربي ضد إنجلترا وضد النظام الملكي المتخلف، وتارة تتقرب من الأخير ضد إنجلترا. وقد كان هذا التأرجح طابع العلاقات فيما بين الدول العربية نفسها التي كانت تتراوح صعودًا وهبوطًا، تبعًا لتطور الأوضاع في الشرق الأوسط.

إلا أن دخول اليمن في إطار (الدول العربية المتحدة) بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة واتحاد سوريا ومصر، قد جعل الجمهورية العربية المتحدة تتبنى القضية اليمنية نهائيًا. إلا أن هذا الارتباط قد حُلّ بعد انفصال سورية عن مصر. وبعد حل (الدول العربية المتحدة) في كانون أول ١٩٦١. وعندئذ عادت مصر إلى سياستها التقليدية. ومع وصول الجمهوريين إلى الحكم اندفعت مصر إلى دعم النظام الجديد ماديًا ودبلوماسيًا، وإلى إهمال رابطة الجنوب العربي من جديد. وقد كان لتدخلها العسكري إلى جانب القوات الجمهورية أثر في زيادة رصيدها؛ لأن ذلك قد أظهرها أمام الجماهير العربية بمظهر المدافع الحقيقي عن القومية العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية الأخرى لم تكن تشارك الجمهورية العربية المتحدة في وجهة نظرها. فبعضها لم يكن يتبنى المطالب اليمنية، وكان يشجب الاستعمار في الأمم المتحدة، وينضاف إلى الكتلة الأفريقية- الآسيوية في المطالبة بجلاء الإنجليز عن اليمن الجنوبي دون أن يطالب بضمه إلى اليمن.

التوجه إلى الأمم المتحدة:

إذا كان تدهور الوضع الداخلي، وعلى الحدود من جهة، والشعور بالتضامن مع اليمن من جهة أخرى، هما السبب الذي دفع إلى اللجوء إلى الجامعة العربية؛ فإن التوجه إلى الأمم المتحدة هو نتيجة لهذا التدهور.

ومنذ أصبح طرح هذه القضية في الأمم المتحدة طرحًا منتظمًا، أصبح تدخل الهيئة الدولية متزايدًا وملحًا. وأصبحت إنجلترا يوما بعد يوم تجد نفسها في موقف حرج إلى درجة رفضت معها التعاون مع اللجنة الفرعية التي جرى تعيينها لاستقصاء الرغبات الحقيقية للسكان.

لقد جر الانفجار الشعبي في عدن السلطات الاستعمارية إلى اتخاذ تدابير عنيفة. كما أنها أحالت إلى المحاكم القادة السياسيين والنقابيين وبعض الشبان والفتيات الذين جرى توقيفهم خلال المظاهرات. وقد نقلت وكالات الأنباء أصداء تلك الحوادث، وعبر الرأي العام العالمي عن استنكاره لتلك التدابير التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية. وقد كان رد الفعل الأقوى هو موقف الكتلة الأفريقية- الآسيوية التي قدمت عريضة إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٣ تعلن بأن الوضع في "اتحاد الجنوب العربي" يشكل خطرًا على السلام والأمن، وتقترح إرسال بعثة من قبل لجنة تصفية الاستعمار لزيارة المنطقة. وقد سبق أن قدمت أستراليا والدانمارك والولايات المتحدة وإيطاليا مشروع قرار إلى لجنة تصفية الاستعمار (المعروفة بلجنة الأربعة والعشرين) يعترف بحق سكان عدن والمحمية بتقرير المصير وبالاستقلال. ويطالب عدا عن ذلك بإتاحة المجال لهم في المستقبل القريب، بتقرير مصيرهم بحرية.

وقد تبنت اللجنة أيضًا المشروع الآسيوي- الأفريقي القاضي بإرسال لجنة فرعية تتولى التحقيق والاستقصاء على الطبيعة، وذلك بأكثرية ١٨ صوتًا ضد أصوات (وهي أصوات القوى الغربية الأربع مضافًا إليها صوت بريطانيا).

وقبل أن يجري الانتخاب أعلن مندوب بريطانيا بأن حكومته لن تسمح لأعضاء البعثة بزيارة عدن. وكان يزعم بأن عمل البعثة يشكل تدخلًا في الشؤون الداخلية

البريطانية لا بد أن يعيق الجهود التي تبذلها بلاده من أجل الأخذ بيد الاتحاد نحو الاستقلال. لذلك جاء في نص الاقتراح الذي تبنته لجنة تصفية الاستعمار، بأن البعثة مخولة باللجوء إلى البلدان المجاورة إذا اقتضى الأمر من أجل استطلاع رأي ممثلي وقادة الأحزاب، وعقد مباحثات مع السلطة الإدارية[١].

إن منع دخول اللجنة إلى عدن، دعا اللجنة إلى الاتجاه نحو المملكة العربية السعودية من أجل إنجاز مهمتها. وهكذا استطاعت أن تستطلع رغبات شعب اليمن الجنوبي عن طريق سماع وجهات نظر مختلف الوفود التي أرسلت من المستعمرة ومن القاهرة للتحدث إلى ممثلي الأمم المتحدة.

وقد طلبت البعثة في تقريرها تنظيم انتخابات حرة. وتمت الموافقة على توصيات البعثة في ١١ كانون الأول ١٩٦٣، ثم تم التصويت على قرار جديد يدعو بريطانيا إلى تنظيم هذه الانتخابات.

وقد قوبلت تلك التوصيات بارتياح وحماس من قبل غالبية التشكيلات السياسية المحلية، بما فيها حزب الشعب الاشتراكي. ولكنها رفضت من طرف الأمراء الذين كانوا يصرون دومًا على معارضة إدخال مبدأ الانتخاب في مناطق نفوذهم، وعلى حرمان أتباعهم من حق أولي أقرّه ميثاق الأمم المتحدة. أما بالنسبة للسلطة المحلية الاستعمارية، فقد كان رد فعلها معتدلًا؛ لأن القرار ينطبق في جوهره مع المشروع البريطاني الأول باستثناء شرط الانتخابات المسبقة في المحمية. أما بالنسبة للمستعمرة، فيمكن تذليل هذه الصعوبة؛ فقد سبق للمفوض السامي أن أعدّ نظامًا انتخابيًا جديدًا على هواه يجري تطبيقه عام ١٩٦٤، ويستبعد فيه اليمنيين القاطنين في عدن من قائمة الناخبين، ويعتبرهم

(١) لوموند، عدد ٥-٦ أيار ١٩٦٣.

أجانب، بالإضافة إلى اعتبارهم مخربين ومشاغبين؛ الأمر الذي أثار موجة جديدة من الاحتجاجات ضد هذا التمييز السياسي. وفي إنجلترا نفسها قامت بعض الصحف بتسجيل أسفها لأن ثلث السكان في المستعمرة قد حرموا من حق التصويت. حتى أن صحيفة الفاننشل تايمز في عددها بتاريخ ٥-٥-١٩٦٤ تشير إلى الثمانين ألف يمنيًا في قولها: "إنهم يشكلون فريسة جاهزة لدعاية عبد الناصر، فما على بريطانيا إلا أن تدفع المشايخ في الاتحاد نحو المزيد من الديمقراطية وعدم الحيلولة دون تطور عدن".

والخلاصة فإن المشاعر العدائية التي أظهرها الشعب نحو الاتحاد، إنما تنجم عن كون الاتحاد لا يعدو كونه من أنواع (النوادي الخاصة) التي يتم اختيار أعضائها بدقة من خلال الشخصيات المرتبكة أشر الارتباط ببريطانيا.

ولن تتوقف تلك الكراهية إلا عندما يتبدد ذلك الانطباع عن الاتحاد. أما الوعود فإنها محاطة بالشكوك، ولا يمكن أن تهدئ من روع الشعب. وإزالة حالة التوتر تتوقف على شرط وحيد، وهو الدخول في مفاوضات مع رجال الحركة الوطنية الذين لا يريدون أن يخدعوا بالوعود.

إن مجموعة من الدلائل أتت حديثًا تؤكد تفاقم الاضطرابات: إلقاء القنابل، إغلاق الحدود، إعلان حالة الطوارئ، وتزايد الأعمال الفدائية، ومن ثم أعمال التوقيف والملاحقة والنفي والاعتقال والطرد بالمئات.[١]

إن تدهور الوضع بشكل دائم دعا مجلس الأمن إلى التصويت بتاريخ ١٤-١٢-١٩٦٣ على قرار يدين هذه التجاوزات، ويطالب بوقف أعمال العنف البوليسية مباشرة. وقد قررت(اللجنة الخاصة) بإنهاء الاستعمار تشكيل

(١) حسب تقرير صحيفة الطليعة الكويتية في عددها رقم ٧٤ تاريخ٢٥-٣-١٩٦٤، هناك حوالي ٩٩٣ شخصًا طردوا من عدن منذ ١٩ كانون ثاني ١٩٦٣.

لجنة فرعية مؤلفة من خمسة أعضاء لمراقبة تطور الوضع وإعداد الزيارات لهذه المنطقة. وعلى أثرِ القصف الجوي البريطاني للقوات اليمنية في حريب تبنت(اللجنة الخاصة) بتاريخ ٩ نيسان ١٩٦٤ قرارًا جديدًا تعتبر اللجنة بموجبة الجلاء عن القاعدة البريطانية أمرًا مستحسنًا، وتطلب إلى المملكة المتحدة أن تلغي حالة الطوارئ والتدابير التي من شأنها أن تحد من الحريات، وأن توقف قصف القرى[١].

ورغم ذلك كله، فقد استمر الوضع في التدهور وأصبح يهدد مصير الاتحاد والسلام في المنطقة. فقد امتد تمرد قبائل ردفان والأميري التي كانت الإذاعات المجاورة تزيد من اشتعاله، وشمل مناطق أخرى. وبات هم القوات الاتحادية والبريطانية القضاء على مهد الثورة والحيلولة دون انتشارها؛ لأن لهيب الثورة إذا ما امتد إلى عدن فإنه يصبح عندئذ بمثابة تهديد جدي للمصالح البريطانية.

وقد لفت الهجوم الضاري الذي تقوم به السلطات الاستعمارية على القبائل المتمردة، انتباه لجنة تصفية الاستعمار، فطلبت وقف العمليات التأديبية ضد سكان الاتحاد وشجبت التدخل الإنجليزي، واعتبرت الإجراءات العسكرية التي اتخذتها بريطانيا في المنطقة تتنافى مع التصريح بمنح الاستقلال للبلدان وللشعوب المستعمرة.

إن بريطانيا ترى وراء حمى التمرد يد الجمهورية العربية اليمنية، وهي تتخذ من هذا الاتهام تبريرًا لأعمال القمع. وهي من جهة ثانية تنكر بشدة مساعدتها للعناصر الملكية لتقويض النظام الجمهوري، وذلك في الحقيقة مخالف للواقع.

إن الشرط الأول للسلام هو التوقف عن التدخل في الشؤون الخارجية

(١) لوموند الدبلوماسية، عدد أيار (مارس ١٩٦٤).

لليمن، فبدون ذلك لا بد أن يستمر النزاع حول الأراضي، وأن يؤدي ذلك إلى تسميم العلاقة بين اليمن وبين الاتحاد. فالاتحاد لا يمكن أن يفرض نفسه في الداخل وفي الخارج إلا إذا توصل إلى تعايش سلمي مع الدولة الجارة. كما أن بقاء الاتحاد يتوقف على المهارة التي يجب أن تتجلى في مواقف قادة الاتحاد وأصدقائهم الإنجليز.

الفصل الثامن

الظروف الاقتصادية

إن اقتصاد اليمن الجنوبي هو حاليًا اقتصاد نصف استعماري هزيل يغلب عليه الطابع البدائي، ويتجلى هذا الطابع في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية.

تقع عدن ومحميتها في أقصى شبه الجزيرة العربية[١]. وتغطي أراضيها مساحة تقدر بحوالي ٢٩٠ ألف كم٢ بما فيها جزيرة سوقطرة[٢]. أما حدودها فليست محددة تحديدًا دقيقًا، وقد كانت دومًا موضوع خلاف (الخلاف الإنجليزي - اليمني والخلاف الإنجليزي- السعودي). يحدها شرقًا كل من سلطنة عمان ومسقط، ويحدها شمالًا وغربًا الربع الخالي[٣]، والجمهورية العربية اليمنية. ويحدها جنوبًا خليج عدن والمحيط الهندي. وتمتد الشواطئ العربية الجنوبية على ١٢٠٠ ك م من باب المندب غربًا إلى رأس ضربات علي شرقًا.

---

(١) تقع عدن على خط عرض ١٢ْ ٤٧َ، شمالاً وعلى خط طول ٤٥ْ ١٠َ، شرقي الساحل. وهي تبعد ١٧٠كم عن مضيق باب المندب، وتسيطر بحكم موقعها على مخرج البحر الأحمر. أما مساحتها فهي لا تتعدى ٢٠٠كم٢ وتشمل:

أ- منطقة عدن، أي مدينة عدن التي تسمى "كريتر" وضاحية الطواحي التي يطلق عليها أيضًا اسم نقطة ستيمر، وكذلك مدن المعلا والبريقة (عدن الصغرى).

ب- قرى الشيخ والحسدة وعماد والفقهوم.

جـ- غورمكسر.

د- وأخيرًا جزيرة بريم (٣١ كم٢) مع جزر قمران في البحر الأحمر وكوريا موريا (٣٧ كم٢) داخل الساحل العماني.

(٢) تشكل جزيرة سوقطرة جزءًا من سلطنة المهرة وتقع بالمحيط الهندي على بعد ٢٤٠ كم شمال شرقي رأس غردافوي (القرن الأفريقي). ويبلغ طولها ١٦٠ كم (شرق - غرب). وعرضها ٤٨ كم تقريبًا.

(٣) تمتد بين العربية شمالاً ووادي حضرموت جنوبًا. وهي منطقة غير آهلة بالسكان بسبب قحلها.

يبدو اليمن الجنوبي في مجموعه أشبه بسلسلة كثيفة من الجبال تنخفض تدريجيًا وتتسع كلما اتجهنا نحو الشرق[١]، أما المناخ فيتوقف على المواسم البحرية التي تؤثر تيارات الرياح فيها على طبيعة البلاد وحياة السكان تأثيرًا عميقًا.

التضاريس:

إن تضاريس المحمية الغربية تشبه كثيرًا تضاريس اليمن. ويمكن أن نميز فيها ثلاث مناطق مناخية[٢]:

١- منطقة ساحلية نصف صحراوية.

٢- منطقة جبلية صالحة للزراعة يبلغ ارتفاعها أكثر من ٣٠٠٠م.

٣- منطقة هضاب صخرية تنحدر شمالًا وشرقًا نحو الداخل في الربع الخالي.

إن غالبية السكان هم من المستوطنين. أما البدو الرحل الذين نجدهم في الشمال الشرقي، فهم غالبًا من المحمية الشرقية.

وتتألف المحمية الشرقية التي تشمل على إقليمي حضرموت والمهرة من ثلاث مناطق طبيعية[٣] هي:

١- منطقة صخرية رملية كثيرة الجفاف، تكثر فيها المياه الجوفية والواحات، حيث يوجد خليط من المزروعات الأفريقية والهندية.

٢- منطقة السلاسل الجبلية المتوازية الخالية من السكان حيث المساحات الصحراوية والهضاب الكلسية والقمم العالية المكسوة بالنباتات الخضراء الكثيفة بسبب كثرة الأمطار الأفريقية.

---

(١) تادي برنيه: "اتحاد وقبائل اليمن الجنوبي" مجلة أفريقيا وآسيا عدد (٥) صفحة ٢١٤.
(٢) ج ج. بيربي: "شبه الجزيرة العربية" باريس ١٩٥٨ صفحة ٣١ دار نشر (بايو).
(٣) ج ج. بيربي: "سواحل الجزيرة العربية". الوثائق الفرنسية رقم ٢١٨٦، باريس ١٩٥٦.

٣- الوديان الداخلية المروية بواسطة الينابيع الغزيرة التي تأخذ شكل سلسلة من الواحات الغنية المزروعة جيدًا. وأكبر هذه الوديان وادي حضرموت الذي يشكل الطابع الجغرافي المميز للمحمية الشرقية. ويبلغ عرض هذا الوادي عشرة كيلومترات. وهو يشطر الهضبة الكلسية إلى قسمين على عرض مائة كيلومتر فيما بين الصحراء والبحر. أما بقية الوديان الهامة فهي تتفرع منه كوادي دوعن وعمد، أو تتجه نحو المحيط الهندي مثل وادي حجر ووادي ميفع.

أما السكان فهم يتوزعون إلى شبه بدو على الهضاب، وإلى مزارعين في الوديان والمناطق المنخفضة.

المناخ:

إن مناخ عدن استوائي. وهو معتدل ولطيف خلال الفترة التي تمتد بين تشرين الأول ونيسان. أما ما تبقى من السنة، فإن الطقس يكون حارًا جدًا وشديد الرطوبة، وقليل الأمطار.

أما المحميتان فتتشابهان في مناخهما، حيث الحرارة والرطوبة على السواحل والحرارة الجافة في الداخل. فالصيف لاهب محرق، أما الشتاء فأكثر اعتدالًا؛ حيث يكون الطقس حارًا في النهار، وباردًا في الليل.

أما بالنسبة إلى هطول الأمطار، فيمكن أن نميز موسمين قصيرين: خلال الربيع وخلال الخريف، أي خلال تبدل الرياح الموسمية. وتهطل الأمطار على المرتفعات العالية. كما يلاحظ انقطاع المطر طول السنة في عدة مناطق حيث تهب العواصف الشديدة ويأخذ الطقس طابعًا استوائيًا.

شبكة المياه:

يتعذر وجود أنهار دائمة بسبب المناخ الصحراوي. وتتألف شبكة المياه[1] بصورة خاصة من أحواض السواقي الجافة (الوديان) التي تجري فيها المياه بصورة مؤقتة. أما المياه الجوفية فتوجد على عمق بسيط.

إن مياه السلاسل الجبلية الغربية تصب في ثلاثة أحواض[2] هي من الغرب إلى الشرق:

١- حوض وادي طيبان.

٢- حوض وادي بانا.

٣- حوض وادي سالوب.

وقد تم إنشاء عدة سدود صغيرة للاستفادة من مياه وادي بانا باعتباره أهم مجرى للمياه، من أجل استثمار منطقة أبين.

وينبع نهر بانا مثل نهر طيبان من اليمن. ولا تجري فيه المياه إلا خلال مواسم الأمطار. وقد بلغت غزارته القصوى بين عام ١٩٥٥ و ١٩٥٧ كما يلي:

١٨٠٠م٣/ ثا (متر مكعب في الثانية)	في ١٦/ ٩/ ١٩٥٥.
١٠١١م٣/ ثا	في ٤/ ٨/ ١٩٥٦.
٢٥٠٣م٣/ ثا	في ١/ ١٠/ ١٩٥٦.
٢٣١٥م٣/ ثا	في ٢٥/ ٥/ ١٩٥٧.

أما الغزارة السنوية فهي تتغير كثيرًا من سنة لأخرى، كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

---

(١) الوثائق الفرنسية: "دراسة شعوب بلاد الشرق الأوسط". رقم١٣ ص٨، باريس١٩٦١.
(٢) ت.برنيه. مصدر سابق.ص٢١٤.

جدول رقم (١)
غزارة وادي بانا بآلاف الأمتار المكعبة[١]

١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤
غير معروف	٦٧٦٢٠	٢٠٨٩١٤	١٣٥٨٠٠	٢٦٧٢٠٦

١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
١١٥٩٩٦	٣٠١٤٩٣	غير معروف	١٢٢٨١٤

وتأخذ شبكة المياه في المرتفعات اتجاهًا مزدوجًا:

١- نحو المحيط الهندي، حيث يتلقى المياه وادي حجر ووادي ميفع التي تستمر المياه في الأجزاء السفلى من مجراها.

٢- نحو حوض وادي حضرموت الذي يشكل نهرًا صغيرًا دائمًا في القسم السفلي من مجراه (وادي مسعيلا) ثم يصب في المحيط. إلا أن الجفاف غالبًا ما يصيب الوادي والنهر نفسه أيضًا[٢].

وعلى وجه العموم، فإنه لا يوجد مجرى منتظم لمعظم الوديان. بيد أن باطن الأرض يحتوي على مخزون وافر من المياه يظهر على شكل ينابيع يمكن أيضًا استخدامها لسد حاجة السكان الاستهلاكية من المياه، كما يمكن استخدامها لسد احتياجات الزراعة.

إن تطور المشاريع المائية كإقامة الخزانات وإنشاء السدود وحفر السواقي والآبار؛ يشكل ضرورة حيوية للتغلب على الجفاف الذي يشكل العقبة الرئيسية أمام انتشار الزراعة.

(١) آبيان بورد: "التقرير السنوي". عدن ١٩٥٦-١٩٥٧، ملحق ٢، ص١٦.
(٢) ف.ج.توميش: "العربية السعودية"، باريس ١٩٦٢، ص٧.

الناحية البشرية:

إن الإحصاءات السكانية التابعة للأمم المتحدة[١] تفيد بأن عدد سكان محمية عدن يقدر بحوالي مليون نسمة. ولكن لم يجر حتى الآن أي تعداد للسكان، ولا بد من إضافة تصحيح على أرقام المؤسسة الدولية يتعلق بجمهور المهاجرين.

فاليمن الجنوبي مسرح دائم للهجرة. ويبلغ عدد المهاجرين حاليًا مائة ألف نسمة ثلثاهم من مقاطعة حضرموت. وتستقطب عدن العدد الأكبر من المهاجرين (٥٠-٦٠ ألف مهاجر تقريبًا). وقد قامت السلطات البريطانية بتنظيم إحصاءين للسكان أولهما عام ١٩٤٦ حيث بلغ تعداد سكان عدن ٨٠٥١٦ نسمة، والثاني في عام ١٩٥٥ حيث بلغ العدد ١٣٨٤٤١ نسمة. وقد جرى تقدير عدد السكان في عام ١٩٦٤ بـ: ٢٦٥٠٠٠ نسمة[٢].

والخلاصة فإن عدد سكان اليمن الجنوبي يقدر حاليًا بحوالي ١٣٦٥٠٠٠ نسمة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار مساحة المنطقة بدت لنا قليلة الكثافة جدًا.

انتشار السكان:

يتوزع السكان في اليمن الجنوبي بشكل غير منتظم تبعًا لتأثير العوامل الطبيعية وبصورة خاصة الأرض والمياه. فإلى جانب المناطق الآهلة بالسكان (كالساحل والوديان والواحات)، ما تزال توجد مساحات واسعة شبه خالية (كبلاد المهرة وصحراء الربع الخالي).

إن عدن لا تخضع لهذه القاعدة، إذ تبلغ كثافة سكانها ١٣٢٥ نسمة في الكيلو متر مربع. وهكذا فإن المستعمرة هي على غرار الجزيرة العربية عبارة عن

(١) منظمة الأمم المتحدة: "التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط"١٩٦١-١٩٦٣، ص١٥٨.
(٢) الاوبزرفر، عدد ١٣ كانون أول ١٩٦٤.

مركز كبير ودائرة واسعة تحيط به. فبمقدار ما يتركز السكان في عدن يتوزعون في المحمية.

في عام ١٩٣٩ حيث تم الاحتلال، كانت عدن عبارة عن قرية صغيرة يبلغ عدد سكانها ٣٠٠٠ نسمة[1]. وفي نهاية القرن التاسع عشر، ارتفع عدد سكانها إلى ٤٤ ألف نسمة. وفي عام ١٩٣١ بلغ عدد سكانها ٥١٥٠٠نسمة. واستمرت الزيادة بعد الحرب الأخيرة بشكل خاص. وقد أدى ذلك إلى المساعدة على ازدهارها الاقتصادي.

أما أسباب ازدياد سكان عدن على هذا النحو السريع فترجع:

١- إلى الازدهار التجاري لمرفأ عدن الذي يشكل مركزًا أساسيًا بالنسبة لتموين السفن ولتجارة الترانزيت.

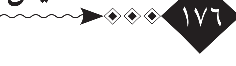
٢- إلى كثافة المبادلات بين مستعمرة عدن والمناطق الداخلية. فقد أصبحت شريانًا رئيسيًا ومدينة ثقافية تجذب النخبة المثقفة داخل البلاد.

٣- إلى إنشاء المصفاة في عدن الصغرى ووفود عدد كبير من المهندسين الأوربيين والأمريكان الذين أشرفوا على أعمال الإنشاء وعلى تنظيم ألوف العمال العرب والهنود وغيرهم.

٤- وأخيرًا إلى أهمية عدن الكبرى من الناحية الستراتيجية والعسكرية. فقد أدى توسيع القاعدة وتعزيزها إلى زيادة الاستثمارات والمنشآت العسكرية. وبالتالي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والسكنية للقطعات العسكرية، وإلى زيادة حجم الاستيراد، وإنشاء مساكن جديدة. وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى تدفق العمال والإطارات الفنية من المحمية ومن اليمن ومن الهند وأوروبا، على عدن.

---

(١) حمزة لقمان "طريق عدن وجنوب الجزيرة العربية"، ص٣٢٠، القاهرة ١٩٦٠.



تركيب السكان:

خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٦، كانت عدن تستقبل سنويًا ٢٧ ألف مهاجر[١]. ويتألف سكانها في غالبيتهم من العرب، إلا أنها تشتمل أيضًا على مجموعة هامة من الأقليات تشكل ربع السكان كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

تطور سكان عدن حسب أصولهم[٢]

الأصول البشرية	إحصاء ١٩٤٦	٪	إحصاء ١٩٥٥	٪	تقديرات ١٩٦٤	٪
العرب	٨٥٨٠٠	٧٢,٨	١٠٣٩٠٠	٧٥	٢٠٠٠٠٠	٧٥,٥
الهنود والباكستانيون	٩٥٠٠	١١,٧	١٥٨٠٠	١١,٤	٢٠٠٠٠	٧,٥
اليهود	٧٣٠٠	٩	٨٠٠	٠,٦	١٠٠٠	٠,٥
الصوماليون	٤٣٠٠	٥,٤	١٠٦٠٠	٧,٧	٢٤٠٠٠	٩
الأوربيون	٤٠٠	٠,٤	٤٥٠٠	٣,٢	٢٠٠٠٠	٧,٥
آخرون	٧٠٠	٠,٧	٢٨٠٠	٢,١		
المجموع	٨٠٧٠٠	١٠٠	١٣٨٤٠٠	١٠٠	٢٦٥٠٠٠	١٠٠

إن السكان العرب الذين يشكلون أكثر من ٧٥٪ يتألفون من ٦٠ ألف نسمة من مواليد عدن، ومن ٦٠ ألف نسمة أيضًا من المحمية، ومن ٨٠ ألف يمني.

(١) الأمم المتحدة، "التقدم الذي حققته البلدان غير المستقلة"، نيويورك ١٩٦٠، ص٤٥٨.

(٢) تقرير عن مستعمرة عدن ١٩٥٥، ص١٣، وعدد الأوبزرفر بتاريخ ١٣ كانون أول ١٩٦٤. وكتاب جيليان كينج "عدن" أوكسفورد ١٩٦٤، ص٤١.

وعدد السكان العرب هو في حالة ازدياد مستمر بسبب التكاثر الطبيعي من جهة، وبسبب استمرار حركة الهجرة الداخلية من جهة أخرى. تلك الهجرة التي لم تتوقف على القرويين الذين كانوا يضطرون إلى مغادرة قراهم للتفتيش عن عمل، بل شملت أيضًا عناصر بدوية دفعت بها المنازعات والحروب الدائمة إلى اختيار طريق الهجرة.

أما (الجالية الهندية)، فقد استقرت في عدن منذ مجيء الإنجليز. وهي تتمتع بالامتيازات الممنوحة لرعايا الكومنولث. وقد ازداد عدد الهنود والباكستانيين بعد استقلال بلادهم ووصل إلى ضعف ما كان عليه عددهم عام ١٩٤٦، كما يتبين من الجدول السابق، وهم يشغلون معظم أنواع الحرف والأعمال (تجار وصاغة وصيارفة وموظفون ومستخدمون..). ويعتبرون أشد المزاحمين للسكان الأصليين وخاصة لصغار التجار والمستخدمين. وقد كانت السلطات البريطانية تعتمد على الأقلية الهندية؛ لذلك فقد تعرضت الجالية الهندية لنقد قاس من قبل الأوساط الوطنية.

أما (اليهود)، فقد كانوا يومًا ما يشكلون الجالية الأكثر عددًا بعد الجالية الهندية- الباكستانية. وكان معظمهم من أصل يمني، وجلهم تجار وصناع. إلا أن غالبيتهم هاجرت إلى إسرائيل بعد حوادث ١٩٤٨، تاركين أملاكهم؛ الأمر الذي دفع السلطات البريطانية لتخصيص مبالغ خاصة لدفع تعويضات لهم[1]. ففي عام ١٩٥٠ لم يكن قد بقي من أصل ٦٠٠٠ يهودي عام ١٩٣١، ومن أصل ٧٣٠٠ يهودي عام ١٩٤٦، غير ١٥٠٠ يهودي فقط، ثم ما لبث أن تقلص عددهم إلى ٨٠٠ يهودي عام ١٩٥٥، إلا أن قسمًا منهم عاد بعدئذ من إسرائيل وارتفع عددهم إلى ألف يهودي عام ١٩٦٤.

(١) وزارة المستعمرات: التقرير السنوي, ١٩٥٠.

أما (الصوماليون) فقد شهدت جاليتهم ازديادًا مضطردًا في عددها، رغم احتجاج نقابات العمال العرب. وهم ينزحون عن بلادهم بعد أن ضاقت في وجههم سبل الرزق، ويتوجهون إلى عدن فيشكلون بهذا التدفق العددي الكبير مزاحمة شديدة للسكان.

أما (الأوربيون)، فقد كانت زيادة عددهم ظاهرة تلفت الأنظار. فمن ٤٠٠ شخص فقط معظمهم موظفون كبار من الجنسية الإنجليزية عام ١٩٤٦، يرتفع عددهم إلى ٤٥٠٠ عام ١٩٥٥، بينهم ٣٨٠٠ من الجنسية الإنجليزية، أي بزيادة ١٤ ضعفًا. ثم إلى ٢٠٠٠٠ عام ١٩٦٤ بما فيهم العسكريون.

سكان المحمية:

لا توجد أية وثيقة حقيقية عن تطور السكان في المحمية. إذ لا يوجد سجلات للأحوال المدنية، ولم تبذل أية محاولة لتزويد المحمية بجهاز إحصائي ولو في أكثر الأشكال بساطة. لذلك ما من سبيل آخر سوى الاعتماد على التقديرات التي تقول بوجود اختلاف كمي بسيط في عدد السكان بين المحميتين الشرقية والغربية كما يتبين من الجدول الآتي:

جدول رقم (٣)

تطور عدد السكان في المحمية

<table>
<tr><th>المحمية</th><th>١٩٤٦</th><th>١٩٥٥</th><th>١٩٦٠</th><th>١٩٦٢</th></tr>
<tr><td>الغربية</td><td>٣٥١٠٠٠</td><td>٤٣٠٠٠٠</td><td rowspan="2">٨٥٠٠٠٠</td><td rowspan="2">١٠٠٠٠٠٠</td></tr>
<tr><td>الشرقية</td><td>٣١٤٠٠٠</td><td>٣٥٠٠٠٠</td></tr>
</table>

فعلى الرغم من أن المنطقة الشرقية أكبر مساحة، فإنها أقل سكانًا. وهي بسبب قلة مواردها، تشكل مصدرًا دائمًا للهجرة. كما أن تجدد السكان يتم

بشكل بطيء، فلا يكاد عدد السكان يزيد. وسبب ذلك يرجع بالإضافة إلى فقر موارد الأرض وانعدام الدوائر الصحية، إلى الفوضى وعدم وجود الدولة. فاليمن الجنوبي بقي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين منكفئًا على نفسه. وكانت الحروب ما بين القبائل مستمرة حول المياه وحول المراعي. لذلك فإن إدخال الأسلحة الحديثة كان له في مثل هذه الحال نتائج مأساوية على اقتصاد البلاد، كما يشير إلى ذلك (برنيه)[١]. فقد أدت المذابح إلى إهمال الزراعة وإلى هجرات جماعية[٢].

كما كان لهذه الصراعات الداخلية تأثير على أوضاع الأمن. فلم تعد البلاد تشكو من قسوة الطبيعة فحسب، بل أصبحت أيضًا تشكو من طغيان القبائل، وأخذ عدد متزايد من السكان يهجرون البلاد طلبًا للأمن والاستقرار والعمل والثروة والعيش بسلام. ولم تعد الأراضي الزراعية تجد الأيدي التي تعمل فيها وتستغلها، وانتشرت الضائقة الاقتصادية وبلغت حد المجاعة؛ لذلك أخذت القرى تفقد تدريجيًا العنصر الفتي الشاب فيها. وقد دامت هذه الحال حتى قبيل الحرب الأخيرة حيث نجح المقيم البريطاني انجرام وزميله هاميلتون عن طريق الاستعانة بسلاح الجو الملكي، بإحلال السلام في المنطقة ووقف الإضرابات القبلية، وإقامة مواثيق الهدنة التي تحولت إلى سلام أطلق عليه (سلام انجرام)[٣]. بعد ذلك بدأت الأحوال الصحية تتحسن عن طريق إدخال الوسائل الطبية الحديثة. إلا أن عودة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية لم تحدث الزيادة المنتظرة

(١) ت. برنيه. مجلة أفريقيا وآسيا العدد ٥ ص٢٢٦.
(٢) المصدر السابق.
(٣) فان دير مولن "من عدن إلى حضرموت"، لندن١٩٥٨ ص١٠٤. هارولد انجرامز "الجزيرة العربية والجزر"، لندن ١٩٥٢, ص٢٥٠-٢٥١.

في السكان بسبب فقر الأرض وبسبب تذوق المواطنين لمحاسن الهجرة. كما أن الاحتكاك بالعالم الخارجي قد حمل معه جراثيم زرعت أمراضًا لم تكن معروفة من قبل.

ويمكن أن نميز حاليًا وجود ثلاث زمر من السكان:

١- البدو الرعاة الذين يطوفون الصحراء انتجاعًا للكلأ.

٢- تجمعات كبيرة من المزارعين في الواحات.

٣- المستوطنين في الوديان.

أما تعداد السكان في المنطقة الغربية، فيأخذ، حسب التسلسل الشكل التالي[١]:

سلطنات ومشيخة اليافعي	١٥٠٠٠٠
إمارة الضالع	٥٠٠٠٠
سلطنة ومشيخة العوالق	٤٥٠٠٠
سلطنة العبدلي (لحج)	٣٥٠٠٠
سلطنة الفضلي	٢٥٠٠٠
سلطنة الحوشبي	١٥٠٠٠
سلطنة العوذلي	١٠٠٠٠
إمارة بيحان	٦٠٠٠

وهذه الإمارات جميعها أعضاء في "اتحاد الجنوب العربي". أما المحمية الشرقية، فإن غالبية سكانها يعيشون في مقاطعة حضرموت كما يتبين أدناه:

سلطنة القعيطي	٢٥٠٠٠٠

(١) انجرامز, "الدليل الاجتماعي والاقتصادي لمحمية عدن"، ص٣٣-٣٤.

سلطنة الكثيري	٦٠٠٠٠
سلطنة الواحدي[١]	١٥٠٠٠
سلطنة الكشن وسوقطرة	٢٥٠٠٠

وفي هذه المنطقة بالذات توجد المدن الكبرى حيث المنازل المرتفعة وأهمها:

المكلا	٢٥٠٠٠
سيبان	١٠٠٠٠
سيئون	١٥٠٠٠
تريم	١٠٠٠٠

وعلى وجه الإجمال، فإن المحمية بقسميها الشرقي والغربي، تشهد هجرة كثيفة تتراوح شدتها تبعًا للأحوال الجوية. ففي فترات الجفاف، تكثر الهجرة إلى الساحل حيث النشاط التجاري وحركة المرافئ تجذب المهاجرين. أما في فترات هطول الأمطار، فنشهد على العكس حركة باتجاه العودة إلى القرى.

التطور السكاني:

وحتى عام ١٩٥٠ لم يشهد اليمن الجنوبي تبدلًا رئيسيًا في تركيب السكان. ولكن بعد هذا التاريخ، أخذ بعض التبدل يطرأ على أوضاع السكان. ذلك أن النصف الثاني من القرن العشرين الذي عرف بالتطورات المفاجئة فيما يتعلق بالسكان في البلدان المتخلفة، قد سجل بالنسبة إلى عدن ارتفاعًا متسارعًا في عدد السكان وزيادة في نسبة الولادات على الوفيات، كما يبدو من خلال الجدول التالي:

---

(١) عضو الاتحاد.

جدول رقم (٤)

تطور المعدل العام للولادات والوفيات في عدن[(١)]

	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
الولادات	٢٧	٢٦	٢٩,٧	٢٥,٦	٣٢,٧	٣٤,٤	٣٩,٦	٤٧,٦
الوفيات	٢١,٤	٢٠,٦	١٤,١	١٠,٨	١٢,٩	١١,٨	١٢,٥	١٠,٨
الزيادة	٥,٦	٦	٥,٦	٤,٨	٩,٨	١٣,٨	١٧,١	٣٦,٨

في عام ١٩٣٤ كان معدل الولادات ٣٤,٣ لكل ألف نسمة. ومع الحرب العالمية انخفضت نسبة الولادات إلى ٢٧٪ ثم عادت إلى الارتفاع، فبلغت ٤٧,٦٪ عام ١٩٦٢. وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب ارتفاعًا في العالم.

فإذا أخذنا على سبيل المثال نسبة الولادات عام ١٩٥٨ وهي ٣٤,٤٪، وقارناها مع إنجلترا (١٦,٨) وفرنسا (١٨,٢) وسيلان (٣٦,٥) ومصر (٣٩,٢) وتونس (٤١)، لوجدنا أن عدن من أكثر مناطق العالم إنسالًا.

ويلاحظ أيضًا أن نسبة الزيادة الوسطى خلال الأعوام العشرة ١٩٥٢-١٩٦٢، كانت ٢,٧٧، يقابلها ٢٪ في المحمية، و٢,٣ في لبنان و٢,٤ في سورية. وهذا يعني أن الزيادة في السكان دليل على التقدم الذي حققته عدن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

أما (الوفيات)، فقد انخفضت معدلاتها في السنوات الأخيرة بفضل التحسن الذي طرأ على الشروط الصحية، وبفضل تعميم طرق الوقاية وطرق مكافحة الأمراض، وبفضل ارتفاع مستوى المعيشة.

---

(١) الأمم المتحدة، "البلاد غير المستقلة"، (عدن)١٩٥٨-١٩٦٠-١٩٦٢.

ونلاحظ هذا الانخفاض خاصة في عدن حيث بلغت نسبة الوفيات عام ١٩٥٢(١٤,١) بالألف بعد أن كانت (٤٠,٦١) بالألف قبل عشر سنوات.

وقد سجل عام ١٩٦٢ انخفاضًا جديدًا وأصبحت النسبة ١٠,٨٧٪. وتلك نسبة مخفضة حتى بالمقارنة مع بلدان أوربا المتقدمة.

وكلما اتسع الفرق بين الولادات والوفيات، كلما أصبح التكاثر الطبيعي المسؤول الحقيقي عن تكاثر السكان سيما إذا انخفضت نسبة وفيات الأطفال إلى نفس مستوى النسبة العامة للوفيات. والجدول الآتي يقدم لنا صورة عن تطور نسبة وفيات الأطفال خلال الأعوام ١٩٤٦-١٩٦٢[١]:

جدول رقم (٥)

تطور معدل وفيات الأطفال في عدن

(النسبة على ألف)

١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
١٧٢,٦	١٧١,١	؟	١٣٩,٩	١٥٦,٦	١٥١	١٣٦	١١٩,٥	٨٢,٢

إن انخفاض نسبة وفيات الأطفال من ١٦٩,١٧٪ عام ١٩٤٢ إلى ٨٢,٢٪ عام ١٩٦٢، أي ٥٠٪، هي دون شك دلالة على التقدم الذي تحقق خلال العشرين عامًا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن النسبة العالمية لوفيات الأطفال تتراوح بين ٢٠-٢٠٠، وجدنا أن عدن تقع في منتصف السلم.

أما سبب توقف النسبة عند هذا الحد فيرجع إلى سببين[٢]:

١- الولادة المبكرة والتشويه الجيني (الوفيات ذات المنشأ الداخلي).

٢- الأمراض الخاصة بالتغذية والأوبئة (الوفيات ذات المصدر الخارجي).

---

(١) الأمم المتحدة، نفس المصدر.

(٢) التقرير الصحي والطبي لمستعمرة عدن، ١٩٥٨، ص١٢.

وهي على كل حال في حالة تقلص دائم. أما في المناطق الداخلية، فإن نقص التغذية وسوء التغذية المزمن، يحولان دون تقليص نسبة الوفيات. فهي من النسب العالية جدًا في العالم. وبسبب عدم وجود إحصاءات، تقدر هذه النسبة تقديرًا يتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ للألف.

والخلاصة فإن عدن على النقيض من محميتها تتمتع بوضع ممتاز نسبيًا من جميع النواحي. وسكانها يتزايدون بتسارع منتظم، الأمر الذي يجعل من شعبها شعبًا فتيًا، كما يظهر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)

تركيب السكان حسب فئات السن في عدن

(بالنسبة المئوية)

فئة السن	١٩٤٦	١٩٥٥
أقل من سنة	١,٨	٢
١-٩	١٥,٢	١٥,٥
١٠-٢٠	٢٤,٥	٢٥,٧
٢١-٤٥	٤٦,٥	٤٧,٣
أكثر من ٤٥	١٢	٩,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

إن هذا الجدول يكشف عن أن ٤٣,٢٪ من سكان عدن كانوا عام ١٩٥٥ دون سن العشرين، وذلك مقابل ٤١,٥٪ عام ١٩٤٦. وهذا يعني أن عدن شأن غالبية المدن في البلدان النامية، تتمتع بوضع خاص من حيث توزيع فئات السن، يتلخص في أرجحية نسبة البالغين، وفي تقلص نسبة الشيخوخة. كما أن متوسط

العمر يتراوح بين ٤٠-٦٠ عامًا، أما الوضع في الداخل فيختلف بسبب الفقر وضآلة الموارد. وعلى الرغم من القلة العددية للسكان فإنهم لا يتمتعون بحياة طويلة إلا أن انتشار الوسائل الطبية الحديثة إلى جانب مستوى خصوبة النسل المرتفع، يبشران بازدياد محسوس في عدد السكان ازديادًا لا غنى عنه لاستمرار حياة المجتمع وتطوره.

إن التخلف الزراعي وبقاء قسم كبير من الأراضي الصالحة للزراعة دون استثمار، يضع أمام الأجيال الجديدة فرصًا للعمل والإنتاج وتنويع الزراعة وإزاحة عبأ استيراد المواد الغذائية عن كاهل البلاد.

الفصل التاسع
المسألة الزراعية

يتسم النظام العقاري بطابع شبه إقطاعي. فهو يجمع بين الملكية الجماعية ذات الأصل القبلي وبين الملكية الإقطاعية والملكية العائلية الصغيرة، دون أن نتحدث عن الملكيات العامة. ومع ذلك ليس هناك قنانة فلاحية ولا ملكيات كبيرة حقيقية (ملكيات كبيرة متواصلة). وبالتالي فإن الأراضي موزعة على شكل ملكيات صغيرة. نادرة هي المناطق التي تهيمن عليها الأراضي الشاسعة التي تعود إلى مالك واحد. إن الملكية الإقطاعية الكبيرة تنطبق بالأحرى على مجموعة أراضٍ صغيرة ومتوسطة ومشتتة، والملكية القبلية التي كانت تشمل في الماضي أراضي هامة جدًا هي في طريقها إلى التلاشي، وهي تولد النموذجين الأخرين من التملك. وتتألف الملكية الإقطاعية من قطع أرض عديدة يستثمرها في معظم الأحيان مزارعون أو مؤاكرون (شركاء).

إن انعدام مسح الأراضي وتربيعها وتثمينها يعزز التجاوزات والتطرفات في استعمال الأراضي.

النظام العقاري

يدير النظام العقاري العرف والقانون الإسلامي المشتق من القرآن الكريم ومن الفقه. وتميز الشريعة بين فئتين من الأراضي:

الأراضي الميتة، المهملة بدون صاحب، التي ظلت تحت تصرف الأمير (ميري)[1].

---

(١) يفضل بالجزيرة العربية استعمال كلمة (بور) بدل من كلمة (ميري) التي تقترب بمعناها من كلمة بور.

الأراضي الحية، المقسمة بدورها إلى أراضٍ جماعية وأراضي لا تباع مخصصة لأعمال البر، وأخيرًا إلى أراضي جديرة بالتملك الخاص.

وتنطبق الفئة الأولى على أملاك الدولة (بيت المال)، بينما تمثل الفئة الثانية أملاك القبائل وأراضي الوقف والأراضي ذات الملكية الخاصة (مُلك).

أ- نظام ملكية الأرض:

يتطور نظام الملكية، وفق مسار بطيء، من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة، بموازاة الانتقال من التجمعات البشرية ذات الطور الجماعي إلى شكل من الفردية المتزايدة تقريبًا.

وهكذا يهيمن الطابع الخاص في الإمارات المتطورة، بينما يتأرجح النظام في الدول والإمارات الأخرى، بين الطابع الجماعي والطابع الخاص للملكية.

١- الأراضي المختصة بملك الدولة:

تملك دولة المحمية مساحات هامة ليست مهملة بالضرورة. وبالتالي، جرى جعل بعض أراضي الدولة حية منذ عدة سنوات بفضل عمل الفلاحين الذين هم مستثمرون عملًا.

ومزايا أراضي الدولة، هي أن الملكية المجردة تعود إلى الدولة، بينما يعتبر وضع المتملك هو كوضع (شبه المالك): فهو يستطيع أن يبيع ويؤجر ويعطي ويرهن. وحقه بالميراث محدود بمعنى أنه لا يستطيع أن يوقفه على شخص ما بطريقة حرة. وإذا لم يكن هناك ورثة مباشرون؛ فإن السلطات العامة تستعيد الملكية. عمليًا. يمكن للأبناء فقط أن يرثوا الملكية، وللدولة حق الإشراف. وارتكازًا على النظرية القائلة بأن الأرض تعطى لتكون صالحة للزراعة، ينبغي على المتملك أن يزرعها وأن يدفع الضرائب والمكوس، وينبغي أن يشهد بيت

المال على صلاح وصحة كل انتقال للملكية[١].

هذا، وتمثل الأملاك العائدة نظريًا إلى بيت المال، حاليًا، نسبة مئوية ضئيلة من المساحة القابلة للزراعة. وفضلًا عن ذلك تميل السلطات المحلية[٢] إلى تعزيز إعادة تحويل تلك الأراضي إلى ملكية خاصة كليًا (بيع) أو جزئيًا (كراء). ولا تؤدي هذه السياسة إلا إلى زيادة خطر التجزئة الأرضية المفرطة.

٢- **الأملاك القبلية:**

كانت الملكية الجماعية مهيمنة حتى نشوب الحرب العالمية الأخيرة. ومنذ ذلك الحين لم تنقطع عن التفكك تحت تأثير تبدل التنظيم السياسي والاجتماعي في البلد.

وكانت السمة البارزة لهذه المؤسسة تقوم على إبقاء الأرض للقبائل ولأعضائها. ومع ذلك لم يكن أولئك الأعضاء ملاكين ولا عمالًا زراعين. فقد كانوا مزارعين فحسب: كانت الأرض تعود إلى مجموع المجتمع القبلي. وقد كانت طريقة الاستثمار جماعية وفردية في آن واحد، حسبما يكون المزارع عاملًا لأجل المجتمع أو لحسابه الخاص.

وخلال وقت طويل، كان هذا النظام يعيق ظهور الملكية الشخصية وكان قد استبعد الاستثمار المتواصل للأراضي بسبب الحروب الداخلية بين شتى العشائر. ولم يبدأ النظام بالتحول إلا بعد انتهاء وتوقف تلك المنازعات. وقد لعب التمدن والتحضر دورًا من الدرجة الأولى. فقد فتحت الاحتكاكات والاتصالات بمدن الساحل أسواقًا مضمونة أمام الزراعة. وقد عزز إدخال الزراعات السوقية تداول النقد المنتظم في الاقتصاد الريفي.

---

(١) F.A.O: Le droit des ecux dans les pays musulmans,p.32, Rome,1956.

(٢) Colonial Office (H.M.S.O): Aden,1957et 1958, p.105,Lonudon,1961.

هكذا، انتقلت الأراضي الجيدة إلى أيدي الزعماء الذين أصبحوا بسرعة من كبار الملاكين. وتحول عدد كبير من رجال القبائل إلى فلاحين فرديين أو إلى مؤاكرين دونما حقوق ولا نظام في أغلب الأحيان. ونزح عدد من رجال القبائل نحو المراكز الحضرية حتى يجدوا لأنفسهم عملا لدى المقاولين وأصحاب المشاريع والمصانع، أو حتى يسكنوا في ضواحي المدن وأكواخها.

وبموجب ذلك، أدى تحول البيئة القبلية، في نطاق واسع، إلى قيام الملكية المطلقة من الطراز الإقطاعي. واليوم، لم تعد الملكية المجتمعية تشمل سوى أراضي الرعي وسوى الأراضي الواقعة في المناطق التي ما تزال القبلية قوية فيها.

٣- **الأراضي التي لا تباع أو "الوقف"**:

ثمة قسم من أراضي الزراعة على شكل وقف (حبوس في شمالي أفريقيا).

والأمر يتعلق بهبات للاستغلال والانتفاع تعطى لصالح منتفع، بقصد تحقيق غاية إحسانية أو ذات نفع عام. إن الأراضي (الملك) وحدها، يمكن أن تمنح على شكل هبة دائمة. وبإقامة الوقف، يفقد مالك الشيء عادة حق التمتع بملكه.

إن الميزة الرئيسية للوقف هي إخراجه من دائرة التجارة. في الأساس، كانت هذه الهبات تسمح للمبادرة الخاصة بالقيام مقام المصالح العامة المفقودة في مادة المؤسسات الدينية والمدرسية والصحية ومؤسسات البر والإحسان، إلخ..[١].

ويدير هذه الهبات "قيم"(مدير) يتقاضى أجرًا على ذلك؛ ويقوم القاضي بتعيين القيم. مبدئيًا، يحدد استعمال الدخول وفقا لشروط المؤسس. ومع ذلك، ينبغي على العائدات أن تخصص بالدرجة الأولى، لصيانة المباني، ويعود الفائض فقط إلى المنتفع.

---

(١) ريمون شارل: القانون الإسلامي، باريس، P.U.F.، ص٨١، ١٩٥٦.

في الماضي، كانت المؤسسة تؤدي خدمات كبيرة بالأخص لتشجيع الدراسات العلمية والدينية (حالة المنتفعين النهائيين: مدارس، مساجد، إلخ..) ولم يبق من ذلك اليوم سوى أن المؤسسة هذه تقدم من الناحية الأخلاقية والاقتصادية بالأخص، أكثر من عقبة خطيرة.

فمن جهة، إن الأشخاص الذين يعيشون من الوقف، هم مقتطعون من الفاعلية النفعية (حالة المنتفعين الوسطاء من أعضاء عائلة مقيم الوقف بوجه عام) بمعنى أنهم أصبحوا مستغلين طفيليين. ومن جهة أخرى، لا يجمع الرأسمالي اللازم للصيانة عن طريق تقسيم عادل لمحصول الأرض المنذورة، وإنما يجمع بواسطة إفراطات في الاستعمال تجري على حساب الفلاحين الذين يقومون باستثمار الأرض المنذورة.

وقد نجم عن ذلك سوء استعمال لأملاك الوقف التي تتعرض أحيانًا لانحدار، لدرجة أن عائداتها لا تكفي لصيانتها.

وفي هذه الظروف، ينبغي تبديل المؤسسة؛ لأن بقاءها على شكلها الراهن يحول دون استعمال الأراضي استعمالًا عقلانيًا.

وقد سبق أن أجريت محاولة بهذا القصد في عدة بلدان إسلامية. وهذه المحاولة ترمي إلى حماية الفلاحين وذلك بإجراء عقود استئجار دائم[١]. إن هذا الحل يقدم حقًا بعض التحسين، غير أنه لا يزال غير كاف لتخطي العقبات، وتطرح نفسها إجراءات أعمق من ذلك، حتى يداوى ذلك في أسرع وقت.

٤- **الأراضي الملك أو الملكية المطلقة:**

إن هذا النموذج، الذي يعتبر في الوقت الحاضر أكثر النماذج انتشارًا، هو من صنيع أربع فئات اجتماعية:

---

(١) موسوعة الإسلام: الجزء الرابع، ص١١٨٥، ليدن ١٩٣٦.

١- الزعماء الاعتياديون: جرى اكتسابهم للأراضي بوسائل متنوعة تنطلق من التسلط حتى التقييم بالقوة، مرورا ببيع الماء ومنح القروض.

٢- السادة (طبقة الأشراف الدينيين): يكوّنون طبقة (أكليروس) حقيقية بالرغم من أن الإسلام ينكر هذا الجهاز.

٣- الأثرياء الجدد الذين يمثلون البرجوازية السوقية.

٤- طبقة الفلاحين.

وحتى تاريخ قريب العهد، كانت أكثرية الأراضي ملكًا للفئتين الأولى والثانية، وقد ساهم تأثير البعض سياسيًا وتأثير البعض الآخر روحيًا إلى انتقال أفضل الأراضي في ظروف غامضة غالبًا، إلى أيدي هؤلاء السادة المتغيبين بمجملهم. ففي لحج مثلًا، ثلاثة أخماس الأراضي القابلة للزراعة هي ملك للأمراء والوجهاء. ويمتلك الباقي صغار الفلاحين الذين يملكون وسطيًا من واحد إلى خمسة وعشرين أكر.

وقد تم انهيار عدد معين من هؤلاء الإقطاعيين، بسبب نفقاتهم المفرطة التي رافقها تعطل شبه كلي ومردود زراعي ضعيف، لصالح الأثرياء الجدد. ومنذ انتشار زراعات القطن والخضار، أصبحت الأرض مصدر دخول قيمًا جدًا. وهذا هو ما سمح للمالكين عن طريق المال بالحفاظ على ما تبقى من أراضيهم.

لقد أصبح هذا الإنقاذ ممكنًا بفضل تشريع وضع بتفهم، يأذن بأخذ حصة متباينة من المحصول حسبما تكون الأرض مروية أو غير مروية، مقابل الكراءات الممنوحة للمستثمرين. وقد درت عليهم العملية أرباحًا ضخمة، ومن هنا مصدر عدائهم لكل المحاولات الرامية إلى تبديل نظام التقاسم على نحو مؤات للمؤاكرين.

وجلب لهم هذه الموقف المحافظ والرجعي أيضًا، تهجمات لاذعة من قبل العناصر التقدمية التي تتهم في نفس الوقت المضاربة بخصوص الأرض التي يقوم بها التجار.

إن هذه الجماعة التي اغتنت في عدن وفي الخارج هي في صعود متواصل، فهي تفيد من الصعوبات المالية التي يعانيها الإقطاعيون لتنزع منهم أملاكهم، وتتكون هذه الجماعة تدريجيًا على شكل أرستقراطية عقارية جديدة، تتوطد سلطتها على البنية القروية دونما توقف.

وخلافًا للجماعات السابقة، تهتم بورجوازية الأعمال باستثمار الأرض التي صنعت، بكل تأكيد، ليس عن طريقها، وإنما بواسطة عبيد معتوقين وبواسطة عمال زراعيين. ولكنها لا تبذل مجهودات لأجل المكننة، بسبب مستوى الأجور المنخفض جدًا. ولذلك فإن الجماعات الأولى والجماعات الأخرى هي عرضة لاستياء كبير من قبل الفلاحين.

أخيرًا، يتألف الفلاحون الملاكون من مزارعين صغار ومتوسطين والمقصود، بذلك هي بوجه عام ملكيات عائلية يؤمن استثمارها عن طريق العمل العائلي الجماعي. وينبغي أن ندخل في هذه الفئة أبناء القبائل العاديين الذين أصبحوا ملاكين أرضيين بعد تزعزع الملكيات القبلية، يمتازون بحس إزاء الأرض يمكن مقارنته بحس الفلاح البربري في شمالي أفريقيا.

مبدئيًا، ليس لطبقة الزعماء وللنخبة التجارية علاقات مباشرة مع هذا القسم من طبقة الفلاحين. فهاتان الطبقتان تقومان، في الواقع، بإشراف معتبر على الفلاحين المستقلين؛ لأن الإقطاعيين يحتكرون الماء، وهو عنصر حيوي في هذه المنطقة الجافة، بينما يلعب التجار دور المرابين في القرى.

من البين إذن أن وضع الفلاحين لم يعد أبدًا أكثر سطوعًا من وضع المستثمرين دونما أرض والذين يستأجرون الأرض من الإقطاعيين.

ب- طريق الاستثمار:

إن الأرض هي عامل إنتاج، يمكن استخدامه بواسطة مالكه أو يمكن تأجيره للراغبين في ذلك. ويقوم الفلاحون الصغار والمتوسطون باستصلاح الأرض استصلاحًا مباشرًا. ومع ذلك فهم لا يمثلون سوى نسبة مئوية ضعيفة من الكتلة الفلاحية التي تتألف أكثريتها من المؤاكرين والمزارعين.

وبالتالي، بما أن الملاكين الكبار يترفعون عن الأشغال الزراعية، فإنهم يسلمون أراضيهم لمن لا يملكون أرضًا على شكل قطع أرض صغيرة. إن المؤاكرة هي القاعدة في المناطق التي يسيطر عليها الإنتاج المعيشي، بينما ينتشر أسلوب تأجير الأراضي في المناطق القطنية. وهكذا، فإن طرق الاستثمار المألوفة من سواها، ترتكز على شغل الفلاحين الفقراء. وفي أغلب الأحيان، يطالب الإقطاعيون بحصص مرتفعة تمتص القسم الرئيسي من العائدات، مانعين بذلك أي إمكان لتراكم رأس المال.

١- المؤاكرة:

في هذا النظام، يقدم الملاك بالإضافة إلى الأرض قسمًا من البذار، ويساهم في الإصلاحات. ويقدم المؤاكر عندما يقدر على ذلك، الأدوات الزراعية (أدوات الحراثة) وحيوانات المزرعة (حيوانات الجر).

ويرتكز أجر الأرض المؤجرة على تقاسم المحصول بعد حسم العشر[١].

---

(١) يتطابق العشر مع الضريبة المأخوذة من محصول الأرض. والعشر ذو طابع ديني، قد جرى إلغاء استعماله في كثير من البلدان الإسلامية، حيث تم إدخاله في أنظمتها الضرائبية المنتظمة. وهو لا يزال ساري المفعول في اليمن الجنوبي. فهو يساوي ١٠/١ من المحصول، ويدفع بالنوع أو يدفع نقدًا. وهو بذلك ضريبة على الإنتاج وليس ضريبة عقارية.

وتتراوح الحصة العائدة إلى كل واحد من الفريقين المتعاقدين حسبما تكون الأرض مروية أو غير مروية. وفي حال الري بواسطة بئر، يأخذ المالك عشر المحصول في المحمية الشرقية، ونصف المحصول في المحمية الغربية. وبالنسبة للأراضي غير المروية، يتم التقاسم بطرق متعددة. ففي المناطق الخصبة، يطالب المؤاكر بتقديم نصف المحصول مقابل ثلث المحصول في المناطق الجبلية المواتية للزراعات في الجلول. أخيرًا في المناطق التي يسود فيها التطبيق مبدأ الزراعة البعلية، لا يطالب المؤاكر إلا بعشر المحصول[١].

٢- تأجير الأراضي:

بينما يعتبر سعر أجرة الأرض سعرًا اتفاقيًا في البلدان الأخرى وبالأخص في إنجلترا، بلد تأجير الأراضي المشهور؛ فإن هذا السعر يتوقف في اليمن الجنوبي على النتائج التي يتم الحصول عليها. هنا يقترب تأجير الأراضي من المؤاكرة، إلا أنه يختلف عنه بواقع أن تقدمة المزارع "رأسمال المزارع" (أدوات، حيوانات وأموال سائلة) هي أكثر أهمية من تقدمة المؤاكر، وبواقع أن الملاك يعتبر مسؤولًا عن الديون التي يتعهد بها المزارع ويستلفها من المصالح الزراعية أو من الدويلات.

ويتراوح دخل "الرأسمال الاستئجاري" حسب المناطق. ففي لحج حيث نجد الإقطاعية قوية وحيث نجد حوالي ٣٥٠٠ مزارع مستأجر، يطالب الملاك بما يعادل خمسي قيمة الإنتاج تقريبًا ولكنه يتحمل العشر. وبخلاف ذلك، فإن النظام المعمول به في الإمارات الأخرى وفي إقليم أبين بالأخص، هو أكثر ليونة ومرونة من ذلك. إن "لجنة أبين" التي ظهرت منذ البداية كوصي، أخذت على

(١) Colonial Office (Aden):1955et1956,p.93.

عاتقها أمر حماية المستأجرين ضد المؤجرين الذين يفترض أنهم أقوى من المستأجرين. وبذلك فإن اتفاق عام ١٩٥٠ الذي يحدد السعر الأدنى المضمون، يقوم أيضًا بتنظيم توزيع دخل الأرض المؤجرة. وهو يضع جدولين يطبقان على الفئتين من الأراضي المستثمرة:

- "Live Lands" أو الأراضي المزروعة منذ خمس سنوات على الأقل.
- "dead Lands" أو الأراضي المستصلحة مجددًا.

جدول رقم (٧)
توزيع دخل الأراضي المؤجرة

الفرقاء	أراضي مزروعة منذ ٥ سنوات على الأقل، بالنسبة المئوية	أراضي مستصلحة مجددًا بالنسبة المئوية
- مزارعون مستأجرون	٥٠	٥٠
ملاكون عقاريون		
- (أفراد أو دويلات)	٢٠	١٥
- لجنة أبين	٢٥	٢٥
- عشور (ضرائب)	٥	١٠

إن كيفيات التوزيع كما تظهر في الجدول، تشمل حوالي ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فلاح، ومن المهم أن نلاحظ أن المزارع يأخذ ٥٠ بالمائة من المحصول، مقابل ٤٠ بالمائة في لحج، وأن الملاك لا يقتطع من المنتوج سوى ٢٠ بالمائة مقابل ٥٠ بالمائة في لحج، بعبارات أخرى، إن الحصة العائدة إلى الإقطاعي في هذه الإمارة،

هي أكثر من ضعف الحصة التي يقتطعها الإقطاعي في المناطق التابعة لـ"لجنة أبين". وأما النسبة المئوية التي تقتطعها لجنة أبين (٢٥ بالمائة) فهي تتوافق مع أشغال الري التي يشرع بها لحساب المزارعين مهما يكن نظامهم الزراعي. وهذا على نحو ما هو ثمن الماء الموزع تحت إشراف المصلحة.

وبكلمة، إن طرق الاستثمار تختلف جدًا عما هي عليه في أماكن أخرى.

ففي كثير من البلدان، يعتبر المزارع فعلًا كمدير زراعة مسؤول ماليًا وتقنيًا، بينما يعتبر الملاك كرأسمالي يتقاضى، على نحو خاص، دخل رأسماله. وفي المحمية ليس للفلاح- المزارع هذا الدور أبدًا؛ لأنه لا تقع على عاتقه كليًا المسؤولية التقنية ولا المسؤولية المالية في الاستثمار. فهو يهتم بالنتائج، بمعنى أنه يحتفظ بنسبة مئوية محدودة، غير أن الملاك هو الذي يعين له نطاق العمل. وهكذا، يتصرف الملاك أكثر من مجرد رأسمالي لأنه يعتبر في نطاق واسع المدير الحقيقي للاستثمار.

وبمقتضى ذلك، فإن تأجير الأراضي مثل المؤاكرة المعمول بها في اليمن الجنوبي، يقترب في عدة جوانب على الصعيد التطبيقي إن لم يكن على الصعيد القضائي، من نظام الأجور اقترابًا كبيرًا. ولو أضفنا إلى ذلك المضاربة والاستدانة لفهمنا مسار إفقار الفلاحين.

وفي هذه الظروف ينبغي إصلاح النظام لتحسين ظروف الفلاح. إن مشروعًا كهذا يستوجب تصحيحًا جذريًا للبنية الزراعية حتى يتم التمكن من بلوغ هذا الهدف كليًا، وحتى يعزز تفتح القوى المنتجة.

ج- إصلاح البنية الزراعية:

ليس الإصلاح الزراعي، في اليمن الجنوبي، موضوعًا في صميم المشاكل الزراعية كما هو الأمر في بلدان الشرق الأوسط الأخرى، حيث يشكل الملاكون العقاريون طبقة حقيقية من الطفيليين الاجتماعيين. صحيح أن الإصلاح الزراعي يطرح نفسه في اليمن الجنوبي ولكن بعبارات أقل إلحاحًا وبالأخص بعبارات مختلفة، لأن كل شيء هو نسبي في هذه المنطقة شبه الصحراوية. إلا أن الكفاح ضد تغيب الملاكين وتعديل نظام المؤاكرين والمزارعين وتجميع الفلاحين المستقلين في تعاونيات، تطرح نفسها بشدة كما يطرح نفسه الاستثمار العقلاني لأراضي الدولة والأوقاف، وبمكنة سياسية موضوعة لهذا الغرض أن تهتم بجوانب الإصلاح سواء من ناحية الإنتاج أم من ناحية الرخاء.

١- ضرورة الكفاح ضد تغيب الملاكين، كشرط أولي لإلغاء الملكية الإقطاعية إلغاءً كليًا:

إن تغيب الملاكين سيئ من وجهة النظر الزراعية والاجتماعية، وهو سيئ أيضًا بالنسبة للاقتصاد بوجه عام، بمعنى أن قسمًا هامًا من المداخيل المنتجة ينفق في أماكن أخرى. وحتى تتم إزالة هذه المساوئ، ينبغي استصدار سلسلة من القوانين جديرة بالحؤول دون هذا التطبيق وبتصعيد حركة الملكية الصغيرة التعاونية. في المرحلة الأولى، يمكن إعطاء المؤاكر إمكانية تحويل أرضه المستأجرة تحويلًا من جانب واحد إلى أرض ذات شكل مزرعي. وبمكنة القانون أن يفرض الإيجارات لمدى طويل وأن يعدل نسبة التقاسم لصالح المستأجر والمستثمر.

وأما فيما يتعلق بتأجير الأراضي، فإن الأمر يختص بشكل رئيسي بمؤسسة التعويض عن الربح الذي ينبغي إعطاءه للمزارع المحسن عندما يغادر الأراضي

المؤجرة وبتمديد مدة الإيجارات أو بإجراءات أخرى خليقة بزيادة استقرار المستأجر في العقار الريفي (إمكان شراء العقار).

إلا أنه، وإن تكن مدة الإيجار الطويلة ضمانًا لاستثمار جيد، فإن أفضل صيغة زراعية هي غالبًا ملكية الأرض كليًا من قبل ذلك الذي يزرعها.

وكذلك فإن السياسة الزراعية ينبغي عليها في المرحلة الثانية، أن تعزز الإلغاء التصاعدي للمؤاكرة واستئجار الأراضي، لتسهيل توصل الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، إلى الملكية المباشرة، ولذلك ينبغي توقع:

- إلغاء الديون السابقة.
- منح قروض على مدى طويل، وبفائدة ذات نسبة مئوية منخفضة، حتى يتاح أمام العدد الأكبر من الفلاحين غير المالكين المجال لشراء الأراضي التي يعملون فيها.
- إضعاف نفوذ الملاكين وذلك بتخفيض حصتهم من الدخل، وبفرض هذا الأمر بشدة دون أن نلحق أضرارًا مع ذلك بمصالح الفلاحين المتوسطين.

وبمكنة هذه السياسة أن تلغي تدريجيًا الاستثمار الإقطاعي، وأن تبعد عن المسرح السياسي الأقلية الرجعية، وبمكنتها كذلك أن تعزز تزايد الإنتاج. ومع ذلك فهي تتضمن خطر الوصول إلى تقوية الملكية الصغيرة التي تتميز بإنتاجية ضعيفة جدًا.

ولتجنب هذا الخطر، ينبغي دعوة المنتفعين من الإجراءات المطلوبة، إلى التجمع في استثمارات تعاونية. في هذا النظام التعاوني من الطراز نصف-الاشتراكي، تعود وسائل الإنتاج الرئيسية إلى المنتسبين بصفة خاصة. ويمكن توزيع المداخيل تدريجيًا وفقًا لكمية ونوعية العمل المقدمتين من قبل كل فلاح، ووفقًا لكمية الأرض التي ثمرها كحصة وقت انتسابه إلى التعاونية.

وعلى هذا الشكل، يمكن للنظام أن يكون له حظوظ أكثر في التلاؤم أيضًا مع الفلاحين المستقلين الذين لا ينتمون إلى أية منظمة. ولا ينبغي إهمال أي مجهود في سبيل دمج الفلاحين المستقلين بقصد تدعيم الصيغة التعاونية الجديدة.

وينبغي على الحركة التعاونية أن تقوم بإظهار تفوق العمل التعاوني على العمل الفردي. بتعبير آخر، ينبغي عليها أن تغير علاقات الإنتاج الفردي إلى علاقة إنتاج جماعي. وينبغي على المسار الذي ينحو على هذا النحو أن يشتمل بتصلب على جملة الأراضي القابلة للزراعة عدا تلك التي تعود إلى الدولة.

٢- **الاستثمار العقلاني لأراضي الوقف**:

بموازاة هذه التحولات، ينبغي الاهتمام أيضًا بإعادة تحويل أراضي الوقف التي هي عرضة لاستثمار ناقص.

إن الحل الذي أخذ به إجمالًا بهذا الصدد، قد قام على تولي الدولة أمر الوصاية على أراضي الوقف. وقد انتقلت الملكية والانتفاع بهذه الأملاك إلى الدولة التي تستخدم المداخيل لأغراض البر والإحسان.

إن هذه الطريقة في حل المشكلة غير مرضية، لأنها تظهر كنصف إجراء. وبما أن الأوقاف تمتاز جميعها بمظاهر الأراضي الخاصة، فإن أنسب إجراء قد يكون في تطبيق إصلاح زراعي جذري بشأنها. ويمكن لمنفعة العملية أن تكون في قلة كلفتها، لأنها لا تتضمن دفع تعويضات، فالمؤسسات الدينية هي المالكة وليس الأشخاص الطبيعيين.

وينبغي لتوزيع أراضي الوقف أن يتم على أساس الضوابط التي تفيد المؤاكرين والفلاحين الفقراء والعمال الزراعين.

غير أن إعطاء قطعة أرض للفلاح ينبغي أن يكون مرتبطًا بانتسابه إلى تعاونية المحلة. وكما هو الأمر في الحالة السابقة، فإن مساعدة السلطات العامة تفرض

نفسها لأجل السماح للاستثمارات التعاونية الجديدة بالانطلاق في أفضل الظروف.

بكلمة، إن هدف المشروع قد يكون أقل تركيزًا على التقسيم منه على التنظيم والإنتاج وتأمين مداخيل مرضية للفلاحين.

٣- إنشاء مزارع اختبارية للاستثمارات الجماعية في الأراضي التي تملكها الدولة:

بالرغم من أن صغر المساحات التي يفرضها عامل جغرافي هو الصحراء، تعزز الاستثمار الصغير، فليس من المستحيل إنشاء استثمارات زراعية كبيرة في الأراضي الحكومية. مع أخذ جميع الاحتياطات والتحفظات، فإن الأراضي الحكومية تصلح لاستعمالات شتى، لسبب وجيه هو أن القسم الأكبر منها ما يزال غير مزروع. وبمكنة هذه الأراضي الحكومية أن تسمح بقيام مزارع اختبارية وبالأخص بقيام استثمارات جماعية. فالمزارع والاستثمارات المذكورة تجيب على حاجات أولية.

أ- المزارع الاختبارية.

تفتقر الزراعة حاليًا إلى المبادرة والحافز. ينبغي إذن إزالة هذه النواقص والافتقارات.

ستكون مهمة مزارع الدولة هي إتقان الأساليب الزراعية وإنشاء جنائن للآلات الزراعية. وهي ستساعد التعاونيات في المجال التقني وفي استعمال الأسمدة الكيماوية؛ بغية الحصول على إنتاجيات مرتفعة، كما سيكون عليها أيضًا أن تقوم بنخب البذار والغراس والمواشي الأصلية.

وبمكنة التعاونيات والاستثمارات الجماعية أن تعمل مرتبطة ارتباطًا وطيدًا مع هذه الأجهزة التي تدرب الفلاحين على الأساليب الحديثة، وأن تربي مسيرين وناصحين ريفيين ماهرين.

وتقع كذلك على عاتق مزارع الدولة مهمة استصلاح الأراضي الحديثة التي يتطلب استصلاحها تثميرات هامة على شكل تجهيزات. وينبغي على الحكومة المركزية أن تضع تحت تصرف الفلاحين الوسائل المالية اللازمة. وبفضل مجهودات مزارع الدولة، تصبح الأساليب الزراعية أساليب عقلانية، ويتقدم الإنتاج بسرعة.

ب- الاستثمارات الجماعية:

ينبغي على القسم الأكبر من أراضي الدولة أن يتحول إلى استثمارات جماعية تلعب دور الاستثمارات الحديثة والمراكز التقنية والثقافية. وقد يكون من الممكن تفضيل التوصية بتحويلها إلى قطاع زراعي للدولة، حيث تقوم الدولة بإنجاز الأشغال كلها، غير أننا نخشى عندئذ أن نرى الفلاحين يجمدون في وضع من السلبية، بينما ينبغي علينا تحريكهم وإثارة حماسهم. يوجد عاملان آخران يعملان لصالح الحل الأول:

فمن جهة عامل الافتقار إلى كوادر، ومن جهة أخرى ضرورة إسكان الرُّحَّل. في الحقيقية، بمكنة إنشاء استثمارات جماعية أن يعزز نشوء المزارع وتفكيك الحياة القبلية. إن قلة ارتباط الرحل بالأرض وواقع أن معظمهم بدون موارد هما أمران خليقان بتسهيل إدخالهم ودمجهم في نظام مجتمعي حديث تشرف عليه السلطات العامة.

وفي ظل هذا النظام، تكون الأرض ووسائل الإنتاج الرئيسية ملكية اجتماعية للمجتمع. ويوزع الدخل وفقا لمبدأ(لكل حسب عمله). وإذا كان إشراف الدولة يفرض نفسه في البداية، فإنه يتوجب على النظام أن تديره القاعدة في المدى الطويل.

خلاصة القول، إن إزالة العقبات التركيبية قد تؤدي إلى إقامة نظام عقاري جديد مؤسس على العدالة الاجتماعية وعدم وإمكانية بيع الأرض. ويضمن هذا النظام أمن التمتع للمزارعين المتحدين اتحادًا وطيدًا. ويحرر الإنتاج من العوائق الناجمة عن البنية الريفية المتوارثة عن الماضي القبلي الاستعماري. وفي نفس الوقت، يمكن إزالة معظم العناصر التي تفتح الطريق أمام الإفراطات والظلم.

وعلى هذه التحولات التي لن تطرأ بكل تأكيد، إلا بعد تسلم مقدرات البلد من قبل فريق واعي للمشاكل الزراعية وعازم على نهج سياسة زراعية تقدمية، تتوقف المباشرة برفع مستوى المعيشة وإنشاء سوق وطنية كركيزة للتصنيع.

بفضل هذه السياسة سيكون من الممكن الكفاح الفعال ضد المديونية الزراعية وتقديم المزيد من الضمانات لأولئك الذين يشتغلون في الأرض، لوضع حد لخضوع طبقة الفلاحين وإذلالها.

المديونية الزراعية والتعاونيات

إن الاستدانة الزراعية هي شبه عامة في المحمية[١]. فالفلاحون محرومون من وسائل الدفاع الفعالة ضد المرابين الذي يستثمرونهم على نحو مشين.

إن تعاطي الربا هو اليوم أحد الجروح الاجتماعية الأكثر عمقًا في المجتمع الريفي. وبالرغم من المجهودات التي تستحق التقدير التي بذلتها (نظارة التعاونيات والتسويق)، النظارة التي لم تنقطع عن تشجيع المنتجين الزراعيين على أن يتشكلوا في تعاونيات ودادية للتبصر والتعاون، وفي جمعيات مبيع أيضًا، فلم يتم التوصل بعد إلى إزالة هذا المرض إزالة كلية.

(١) O.N.U.: progres realises par les Territoires non Autonomes Vol.5, 1960,p.466, New York.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الفلاحين المتعاونين يجنون من ذلك منافع عديدة أقلها هو انفلاتهم الجزئي من نفوذ وسيطرة محترفي الربا وعرضيًا من نفوذ التجار.

أ- تعاطي الربا:

يتناقض الربا مع روح الإسلام الذي يعتبر القرض بفائدة كعمل غير أخلاقي. فكل مسلم صالح ينبغي عليه، مبدئيًا، أن لا يتعاطى هذا النوع من الفعالية، احترامًا للتعاليم القرآنية التي تحظر على المسلم حرفة الدائنين والمرابين.

والواقع اليومي في اليمن الجنوبي كما هو الأمر في بلدان أخرى مطبوعة بثقافة وبتقاليد إسلامية، مختلف تمام الاختلاف عن المبدأ الإسلامي. فالأحداث تتنكر للنظرية الدينية، بمعنى أن الفوائد المادية أحرزت انتصارها على محرمات الدين وعلى وعوده.

١- **المرابون:**

إن الربا هو من صنع المدنيين والرحل شبه المدنيين. والضحية واحدة دائمًا، هذه الضحية هي الفلاح الصغير الذي يحتاج إلى المال ليعيش وليحصل على البذار. وهو لا يملك إمكانية التوجه إلى المصارف الخاصة؛ لأنه غير قادر على تقديم الضمانات المطلوبة.

ويملك تاجر القرية بعض المال؛ وهو يرغب جدًا في تسليف ماله إلى الفلاح شريطة أن يدفع له تمامًا وبسعة من المحصول، لأن التاجر يقول بأنه يتحمل أخطارًا. إن نسبة الفائدة المطلوبة فاحشة بوجه عام فهي تبلغ ١٠ بالمائة شهريًا بالإضافة إلى الفوائد المركبة. وهكذا فإن قرضًا قيمته مائة تالرمارياتيريزا يصير

٣١٦ بعد مضي سنة و٩٩٦ بعد مضي سنتين، إلخ...[1]. وتسمح هذه الأرباح الربوية للمرابين بتملك أراضي الذين لا يقدرون على التسديد، وهذا أمر مألوف.

وأما الرحل، فقد اتخذوا لأنفسهم حرفة تسليف المال للفلاحين مع تسديد القرض بحبوب وقت الحصاد. ويقوم الرحل بتخزين هذه الحبوب ليبيعوها مجددًا للمزارعين في وقت الزرع بسعر مرتفع جدًا.

٢- **مجهودات السلطات لوقف الربا**:

ظنت السلطات أنها ستتمكن من وقف هذه الأعمال الربوية وذلك بإنشاء أجهزة تسليف صغيرة تقدم قروضًا بفائدة ضعيفة النسبة وحتى بدون فائدة. ولم يكن لهذه المبادرة سوى مدى محدود حتى الآن، لأن الفلاح يفضل في كثير من الحالات الحصول على المال بدون مهلة من دائن القرية، بدلًا من مجابهة المساعي التي ترافق اعتمادات وتسليفات الحكومة ذات الفائدة البخسة.

إن الإجراء الذي يفرض نفسه غير أن الحكومة لا تجرأ دائمًا على اتخاذه يقوم على سن قانون يرمي إلى استئصال جذري لهذه الفعالية المشؤومة. وللإسراع في إزالة القائمين بذلك، مهما تكن مكانتهم الاجتماعية، ينبغي في الحقيقية منع الربا منعًا باتًا. أو على الأقل تنظيمه وذلك بالإشراف فعليًا على معدلات الفائدة التي يتطلبها مقرضو الأموال.

إن النتيجة الحتمية لهذا الكفاح هو إنشاء جهاز واسع للتسليف المرن الذي سيقوم بمعاونة صغار المستثمرين. وينبغي إدخاله في خطة عامة لإصلاح القطاع

(١) يذكر ت.برنيه في العدد الخامس من (دفاتر أفريقيا وآسيا)، ص٢٨٦، هذا الحديث الحقيقي الذي حصل في حضرموت: اعترف مرافع بأنه مدين بتالر واحد للقاضي الذي عالج قضيته، وعندما انتهى من دفع دينه كان قد دفع عمليًا ٢٥٠ تالر.

الزراعي الذي ينبغي أن يكون النظام التعاوني هيكلًا له. وهذا هو على ما يبدو أفضل أسلوب لتوزيع الإعلانات والقروض، بمعنى أن الدولة تستطيع إعطاء مبلغ إجمالي للجماعة، تاركة للتعاونية المحلية أمر إدارة الأموال[١].

إن سياسة إعانة الزراعة هذه سارية المفعول في عدة بلدان نامية قامت بإنشاء اتحادات تسليف لتشجيع الادخار، وبتأسيس مصارف إنماء لمنح قروض بأسعار منخفضة. وفي اليمن الجنوبي، ما تزال في مرحلة التخبط، فالقوة الحامية التي تحوز على المبادرة في هذا المضمار(لا تريد أن تتعجل الأمور حتى لا تزعج التجار والإقطاعيين الذي تعتمد عليهم). وهذا هو ما يفسر نقص المهارة في المشاريع التي تقوم بها (نظارة التعاونيات والتسويق).

ب- دور نظارة التعاونيات والتسويق:

نظريًا، يقوم دور هذا الجهاز على مساعدة المزارعين. فالخبراء البريطانيون الذين يتولون أمر إدارته، مقتنعون في الحقيقة بأن تعاونيات الخدمة تشكل بيئة مواتية لمساعدة الفلاحين الصغار[٢]. وبهذه الروح، يستحسنون تكوين جمعيات منتجين عبر المحمية. وهذا لا يتم بدون صعوبات.

ج- الجمعيات التعاونية المختلفة:

كان يوجد عام ١٩٦٢ حوالي عشرين جمعية تعاونية، يوجد معظمها في المحمية الغربية، والميزة المشتركة بين هذه الجمعيات هو الانتساب الحر. ولهذه التعاونيات وظيفتان كبيرتان هما:

(١) F.A.O.: La formation et la vulgarisation en matiere de Cooperation, p.45,Rome,1962.

(٢) Aden Colony:Report of the Co-operative and Marketing Department,1956,p.2.

- جمع الإنتاج وتسوقيه،
- منح السلف وتأمين شتى الخدمات.

١- جمع المنتوجات وتسوقيها:

تتعلق هذه الوظيفة بشكل خاص باتحادات وجمعيات مزارعي القطن والتبغ، كما تتعلق بجمعيات منتجي الفواكه والخضار.

أ- جمعيات منتجي الأقطان:

كان يوجد سنة ١٩٥٧ خمس جمعيات لمنتجي الأقطان تضم ٤٢٨٠ عضوًا وتملك رأس مال يساوي ١٣٦٠٠٠٠ جنيه. وفي سنة ١٩٥٨، كان يوجد ٦ جمعيات تضم ٤٣٧٠ عضوًا. ومنذ ذلك الحين نشاهد تزايد محسوس في عدد الأعضاء، بالرغم من انسحاب بعض المستثمرين في يرامس والعوذلي.

وتقوم جمعية منتجي الأقطان بجمع القطن الخام ثم ترسله إلى لجنة أبين التي تتولى أمر تحويله وبيعه. وفي كثير من الحالات تقوم المصلحة بتمثيل منتجي الأقطان في المباحثات مع المصارف.

يقسم الرأسمال إلى حصص اسمية لا يمكن استعمالها لأهداف المضاربة. تقوم الجمعيات بتجميع وتوزيع عائدات المبيع (بلغت ٤٠٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦٢).

وفي حال تحقق أرباح، توزع هذه الأرباح مبدئيًا على المتعاونين بحسب الكمية المقدمة، ومع أخذ الخدمات التي أُديت بعين الاعتبار.

والتجاوزات مألوفة؛ لأن تحديد الفائض والقابل للتقسيم يرتبط برضى الإقطاعيين الذين يشرفون إشرافًا وطيدًا على الإدارة. ويسطير على هذه الإدارة في الحقيقة، الملاكون أو ممثلوهم الذين هم المديرون الحقيقيون للجمعيات.

جدول رقم (٨)

جمعيات مزارعي القطن

جمعيات منتجي القطن	عدد الأعضاء				الرأسمالي بالجنيهات سنة ١٩٥٧
	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	
المحمية الغربية					
أحور	٨٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٤٤	٣٠٠٠٠
العوذلي	٩٠٠	٨٢٠	٣٤٠	٣٤٠	٩٣٠٠
بير أحمد	٠٠٠	٢٥	٢٧	٢٧	٠٠٠٠[(١)]
الفضلي	١٣٠٠	١٢٥٠	١٥٦٠	١٦٧٠	٢٩٣٠٠
يراميس	٤٠٠	١٥٠٠	٥٥٠	٥٧٥	٣٧٨٠٠
المحمية الشرقية					
ميفع	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠

وفي مناطق عديدة، رأى المزارعون أن الإقطاعيين يرفضون تقسيم الأرباح بحجة أن هذه الأرباح مجمدة بصفة "أموال تأمين" وأنها ستوزع عليهم في حال هبوط الأسعار هبوطًا خطرًا. والحالة هذه، طالبوا بتوزيع الفائض المحقق سابقًا، على أثر الهبوط الحديث الطارئ على الأسعار العالمية، والذي ترجم بهبوط واضح في العائدات. ولم يتلقوا سوى وعود تعويض كاذبة. ويبدو أن

---

(١) أرقام ليست بحوزتنا.

أموال التأمين قد تم تحويلها لصالح الأعضاء المتنفذين في الإدارة، وهذا هو ما يفسر صمت المسؤولين.

ب- "Gheil Bawazir Tobacco Credit Corporation Socitey Ltd" (G.B.T.C.C.S)

ينتظم المزارعون في تعاونية خدمة ومبيع أنشئت عام ١٩٥٦ بقصد:

- إخراج زراعة التبغ من تحت إشراف تجار الأسمدة المركبة من الساردين، الذين كانوا يأخذون حوالي ٥٠بالمائة من المحصول.
- تخفيض كلفة الإنتاج، وذلك باستعمال أسمدة ذات نوعية أفضل وبأسعار أقل.
- تخفيض سلسلة الوسطاء حتى الحد الأدنى، وذلك بالمساهمة الفعالة في التسويق؛ غير أن التصدير ما يزال متروكًا بين أيدي تجار المكلا.

ومنذ نشوئها، أخذت شركة (G.B.T.C.C.S.) على عاتقها مهمة مصلحة التسليف المرتبطة، حتى ذلك الحين، بالحكومة المحلية التي كانت، في هذه المناسبة، تقدم للمحمية اعتمادًا قيمته ١٥٠٠٠ جنيه[١] حتى تدعم خزينتها. وكان هذا المبلغ يضاف إلى مبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه كان المؤسسون (وعددهم ٢٥٠) قد قاموا بدفعه كرأسمال. وهكذا أنيطت الجمعية بركيزة مالية قوية بما فيه الكفاية.

لقد كان إنشاء التعاونية نافعًا من وجهة نظر الإنتاج والمبيع. في الحقيقة، تم توزيع منتوج المبيع الذي بلغ ٨٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٨، توزيعًا عادلًا. وعوض المزارعون تعويضًا كليًا عن المبالغ المقتطعة من الصندوق المشترك. وهذا هو

---

(١) Aden Colony: Report of the Co-operative and Marketing Department,1956,p.4.

ما أتاح للتعاونية بالتعويض كليًا، وبتسديد الدين المأخوذ من الدولة بموجب عقود. وقد قررت الدولة، بقصد تشجيع التعاونية تشجيعًا أكبر، أن تمنحها قرضًا سنويًا قيمته ٢٠٠٠٠ جنيه. وفضلًا عن هذه النتائج المالية التي لا ريب فيها، فلم ينقطع الإنتاج عن التزايد.

ج- "تعاونيات الفاكهة والخضار":

تم إنجاز تقدمات قيمة، في هذه الأيام الأخيرة، في مجال إنتاج الخضار. ففي الماضي، كان منتجو لحج وأبين ودثينة والعوذلي وبير أحمد تحت رحمة السماسرة والدلالين الذين كانوا يبيعون منتوجاتهم في سوق عدن. وكان المستهلكون يشتكون، من جانبهم، من سوء نوعية الفاكهة والخضار المتأتية من مناطق البلد الداخلية، والتي كانت، فضلًا عن ذلك، غالية جدًا بالنسبة للمنتوجات المستوردة من أوروبا وأفريقيا واليمن.

ولمصالح المنتجين والمستهلكين، توجب على نظارة الزراعة أن تتدخل لإصلاح الدائرة الاقتصادية؛ فأدخلت النظام التعاوني الذي نجح في تنظيمها؛ لأن المتعاونين توصلوا، في وقت قصير، إلى التخلص، ليس فقط من خدمات الوسطاء، بل من خدمات المرابين أيضًا.

وعدا عن ذلك، تم إنشاء عدة مستودعات في أماكن الإنتاج لتلقي وتصريف المحاصيل، وذلك بفضل المساعدة المالية التي قدمها "الكولونيل دفلبمونت أند ويلفور فوند". وفي الوقت نفسه، جرى استيراد تجهيزات للتوضيب والتعبئة، وضعت تحت تصرف خمس جمعيات للمنتجين التي تصدر الفواكه والخضار إلى عدن عن طريق الجو.

وقاد تحسين وتزايد الكميات المنتجة، حكومة المستعمرة إلى أن تجتزئ من "صندوق تنميتها "مبلغ ٢٦٠٠٠، جنيه اللازم لإنشاء سوق مركزية كبيرة لبيع الجملة.

إن هذه التحسينات التي ينضاف إليها استقرار الأسعار استقرارًا نسبيًا، وإنشاء طرقات سالكة في كل الفصول، جرّت الكثير من الفلاحين إلى التخلي عن زراعات المعيشة؛ ليكرسوا أنفسهم للزراعات المختصة بالفواكه والخضار. وقد أعطت إعادة تنظيم الإنتاج والدوران التجاري نتائج طيبة.

إن مناطق البلد الداخلية قادرة اليوم على إشباع أكثر من ٥٠٪ من استهلاك عدن للفواكه والخضار، وإن هيئة السوق المركزية تسمح بالحكم على النتائج المتحققة.

جدول رقم (٩)

حصيلة المبيع في سوق عدن

سنة	القيمة الإجمالية للمنتوجات المبيعة بالجنيهات	الحصة العائدة إلى المنتجين المحليين	
		المقدار	٪ من المجموع
١٩٦٠	٤٦٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٤,٥
١٩٦١	٥٦٧٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	٦٢,٤
١٩٦٢	٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠	٥٣

نلاحظ أن الواردات تحتل دائمًا مكانة في السوق العدنية:٤٧٪ ١٩٦٢. وبمقتضى ذلك، فإن المنتجين في المحمية مدعوون بسرعة لبذل مجهودات واسعة على صعيد الإنتاج والتوضيب والنقل؛ ليحصلوا على الحصة الكبرى من هذه السوق الممتازة.

وبوجه عام تظهر نماذج التعاونيات الثلاثة التي درسناها سابقًا، كأجهزة وقاية. إن مبدأها المشترك هو: لكل واحد حسب عمله. إن المساهمة فيها اختيارية، غير أن الانتساب إجباري؛ لأجل التمتع بالفوائد المعطاة للمنتسبين.

٢- الخدمات التي تؤديها الجمعيات التعاونية:

يقوم كل الجهاز على المساعدة الذاتية، بمعنى أن المتعاونين والمشتركين يعتمدون، لأجل حل مشاكلهم، على التجمع الذي قاموا بتشكيله.

وهذا التجمع يمنح اعتمادات قصيرة المدى وبنسبة فائدة محددة ومعتدلة على العموم. وهو يقدم للمتعاونين أيضًا الأدوات اللازمة للاستثمار (كالأسمدة والبذار والتجهيزات) بأسعار الكلفة، ويأخذ على عاتقه مهمة نشر الأساليب الزراعية. وكذلك يؤمن لهم بعض الخدمات الجماعية.

غير أن دوره الاجتماعي والتربوي هو من أهم الأدوار التي يلعبها؛ لأن الحركة التعاونية تساهم في تحويل البنى الريفية، وفي توكيد استقرار المداخيل.

أ- الدور الاجتماعي:

نشاهد في المناطق التي تنشط فيها جمعيات المنتجين، ظاهرة تراكم رأسمالي منتظم. وننتقل من الروابط الشعورية الخالصة بين الفرد والأرض إلى روابط اقتصادية، حيث أصبح الربح هو الشاغل الأكبر سواء للملاك أو للمزارع.

إن الأرض مرغوبة الآن ليس للنفوذ والتميز، وإنما لما تقدمه من إنتاج مالي. والعنصر الجديد هو البحث عن الإنتاجية الفضلى. ونجم عن ذلك رغبة كبيرة في امتلاك ألقاب ملكية تخص أراض محدودة. وهكذا يتم الانتقال من الملكية البطريركية السابقة للرأسمالية إلى الرأسمالية بدون فترة انتقالية.

وفي الوقت ذاته، يقوى الشعور بالحرمان لدى صغار المستثمرين بصفة خاصة، الذين يرون أنفسهم مجبرين على استثمار أراضي الغير لمدة طويلة أيضًا. وأكثر فأكثر يتنبهون إلى أن التعاونيات لا تحميهم حماية كافية من مؤجري الأراضي، وبمقتضى ذلك يتنبهون إلى أن الأمل بالتوصل إلى ملكية الأرض يتقلص مع غلاء الأراضي.

وهذا الوعي يستحق التقدير لأنه يوضح العلاقات بين الملاكين والمستثمرين، التي كانت تتميز في الماضي بالتباسها. بتعابير أخرى، إن إدخال الزراعات السوقية التي أنشئت التعاونيات لأجل توسيعها، بدلًا من أن يساهم في إخماد التوترات الناجمة عن العلاقات التقليدية، يساعد بخلاف ذلك على توسيع الهوة.

ب- الدور التربوي:

في تعاونية جيدة، يتعلم المتعاونون بشكل دائم لمجرد أنهم متعاونون نشيطون[1].

وفي المحمية تعلم التعاونيات المتعاونين الضعفاء كثيرًا على مساندة بعضهم البعض. وتعلمهم استخدام أساليب الإنتاج المحسّنة، كما تعلمهم على استعمال المال استعمالًا صحيحًا بواسطة تطوير روح الادخار. وأخيرًا تقوم التعاونيات بتعزيز خلق حاجات جديدة.

إلا أن التحسين المحسوس للرفاء الاقتصادي لدى الفلاحين المتعاونين يقلب المجتمع الريفي والقبلي. فاقتصاد المقايضة يفسح المجال أمام اقتصاد منفتح على التداول النقدي. إن تداول النقود يعمق التفاوت بين مداخيل الفلاحين الذين يعملون لأجل السوق الخارجية، وبين مداخيل أولئك الذين مازالوا يتعاطون زراعات المعيشة ويعيشون مياومة. وبالتالي، فإن الفلاحين العاملين للسوق الخارجية يجدون بيسر من يشتري منتوجاتهم (من فواكه وخضار وقطن)، بالأخص في عدن وفي الخارج، بأسعار مهمة في أغلب الأحيان تضمن لهم مداخيل مستقرة تقريبًا. وأما الفلاحون العاملون في زراعات المعيشة فهم يحوزون، خلافًا لذلك، على منتوجات رديئة (كالحبوب والتمور والسمسم إلخ...) لا تفسح المجال إلا لمبادلات نقدية ضئيلة بسبب اتساع الاستهلاك الشخصي التي تتعرض له تلك المنتوجات.

---

(١) F.A.O.: La formation et la vulgarisation en matiere de Cooperation, Rome,1962,p.8.

باختصار، للنظام التعاوني الذي "يُنْكَب" على نشره، ثلاثة عيوب رئيسية، فهو أولًا ذو طابع محافظ بمعنى أنه لا يغير شيئًا في البنى الزراعية الموجودة، والتي يتمسك بها مع نقائصها المتخفية تمامًا تحت ستار الجمعيات. فالمتعاونون هم بمعظمهم من صغار المستثمرين الذين ينشغلون بأراض تعود إلى الأسياد الذين يأخذون سهما من قيمة المحاصيل، هذا السهم هو بالأنواع على العموم. ثانيًا، إن التعاونيات التي ينبغي عليها أن تطور التعاون المتبادل، لا تؤدي دائمًا الخدمات التي شكلت لأجلها، بمعنى أن أولئك الذين لا يحتاجون إلى حماية ولا إلى مساعدة، أي الملاكين، هم الذين يجنون من التعاونيات الحد الأقصى من الأرباح(اقتطاعات بصفات مختلفة). فالملاكون العقاريون الذين تهيمن مصالحهم على التعاونيات (تمثيل قوي، تحكيم، إلخ...) لا يحترمون المبادئ الأولية للتسيير الديمقراطي. فتقسيم المحصول لا يتم على نحو عادل؛ فهو في صالح الإقطاعيين الذين يتقاضون مبالغ طائلة من المال دون أن يبذلوا أدنى مجهود. ثالثًا، إن مساعدة "النظارة" غير كافية؛ فلا تشمل الحركة التعاونية سوى قسم من القطاع الزراعي، وأن منتجي الحبوب هم ضحية.

وفي هذه الظروف ينبغي أن تأتي سياسة موافقة لتعالج هذه العقبات. وهذا يفترض إلغاء العلاقات غير العادلة ووضع مصلحة تأسيسية للتسليف موضع العمل، تشمل ليس فقط المناطق المتميزة، كما هي الحال اليوم لأسباب من طراز الانتهازية السياسية، بل تشمل جملة البلد. وبمكنة الجهاز التعاوني أن يشكل عنصرًا حاسمًا للتقدم التقني(التكتيكي) والتطور الاجتماعي؛ نشر أساليب أكثر تقدمًا، ونشر التعاونيات القائمة على أسس صحيحة.

إلا أن هذه المجهودات تبدو فعالية كبيرة، إن لم يسبق بإصلاح النظام العقاري الذي لا بد منه.

الفصل العاشر

التخلف الزراعي

اليمن الجنوبي بلد زراعي بشكل أساسي، يعتبر أكثر من ثلاثة أرباع سكانه يعملون في الأرض. وبالتالي فإن حياة ما يناهز الثمانين بالمائة من المواطنين مرتبطة بالتربة. وتدل هذه النسبة المرتفعة على المكانة الرفيعة التي تحتلها الزراعة في اقتصاد البلد[1]. والزراعة هي، من بعيد، الفاعلية الرئيسية والمصدر الأول للإنتاج الوطني. وتتصل الفاعليات الأخرى بالزراعة وترتبط بها ارتباطًا وثيقًا. ومع ذلك فإن الزراعة تقيَّم على نحو سيء بسبب عدم انتظام جهاز المياه. في الماضي كان الوضع مختلفا تمام الاختلاف عما هو عليه اليوم.

إن الأنقاض السابقة للإسلام، المكتشفة حديثًا تجعلنا نفكر أن هذه البقعة من العالم قد عرفت في الماضي حضارة زراعية متقدمة جدًا. فندرة الرسوبات وتقطع السدود وإهمال صيانة القنوات قد سمحت، إلى جانب عوامل أخرى كثيرة؛ للصحراء بأن تتسع على حساب الأراضي الصالحة. عندئذ عانت حضارة هذا البلد مصيرًا مأساويًا، ولم تلبث الزراعة أن دفنت تحت هجمات الرمل.

ولقاء عمل لا يكل، حاول السكان أن يدفعوا عن أنفسهم خلال العصور، ضد قوى الطبيعة الحاقدة. ويزعم في أغلب الأحيان أن سكان المناطق الاستوائية يمتازون بكسل لا علاج له: يكفي المجيء لرؤية ما يجري هنا حتى يقتنع بعكس

---

(١) ليس لعدن زراعة ولا غابة, ما خلا بعض مغارس النخيل في الشيخ عثمان، ومزرعة اختبارية تعود إلى "السلاح الجوي الملكي". وتربية المواشي تقف في عدن عن حدود ٥٠٠٠ رأس بقر. وهي تقدم القسم الرئيسي من حاجات عدن إلى منتوجات الألبان الطازجة.

ذلك[١]. ويدوم الجفاف عدة سنوات أحيانًا، جالبًا البؤس للسكان ومجبرًا قسمًا منهم على مغادرة الوطن.

وتزرع اليوم نسبة ضئيلة جدًا من الأراضي[٢]، بسبب الافتقار إلى المياه والأسمدة والآلات اللازمة لمساعدة الإنسان في كفاحه ضد عقم التربة. وبالتالي يقدر أن ٢ بالمائة من هذه المساحة الكلية من أصل ٧٢ مليونًا أكر (مساحة البلد) قابلة للزراعة[٣]، أي حالي ١٤٤٠٠٠٠أكر، منها١٧٥٠٠٠أكر مزروعة فعلًا (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (١٠)
النسب المئوية للأراضي المزروعة
بالنسبة إلى المساحة الإجمالية لبعض البلدان العربية.

البلدان	سنة التقدير	المساحات الإجمالية بالأكر	٪ للأراضي المزروعة
مصر	١٩٥٤	٢٤٢١٠٩٠٠٠	٢,٥
العراق	١٩٥٤	١٠٩٧١٦٠٠٠	١٢,٣
الأردن	١٩٥٤	٢٣٨٦١٠٠٠	٩,٢
العربية السعودية	١٩٥٢	٣٩٥٣٧٤٠٠٠	٠,١
سورية	١٩٥٤	٤٥٥٨٧٠٠٠	٢١,٩
اليمن	١٩٤٩	٤٨٢٠٠٠٠٠	١٠إلى ١٥ بالمائة
اليمن الجنوبي	١٩٥٤	٧١٧٠٠٠٠٠	٠,٢ إلى ٠,٣ بالمائة

(١) هانز هلفريتز: في مملكة سبأ، باريس (غراسه)،١٩٣٦، ص٩٦.

(٢) F.A.O.: Report to the Government of Aden,p.4,Rome,1962.

(٣) Sir Bernard Reily: op.cit.p.2,London,1960,et R.Sorenden: Aden, the protectorates and the yemen,p.19,London,1961.

يوجد إذن احتياطي من الأراضي البكر. والمقصود بقولنا هو انفتاحها فعليًا على العمل بقصد زيادة الإنتاج الزراعي في كل أشكاله؛ وإلا فإنه يخشى حدوث تفاوت بين التزايد الديموغرافي والاقتصاد التقليدي ذي الركيزة القروية أو القبلية الراكدة ركودًا كليًا. وينبغي منذ الآن التفكير كذلك بمهاجمة الصحراء؛ لاكتساب المساحات المغمورة بالرمال، ولاكتساب الحد الأقصى من الأرض القابلة للزراعة. ويمكن لإزالة ملوحة مياه البحر أن تسهل في المستقبل، تحول الصحراء إلى أرض زراعية.

هذا، ويمكن لجهاز متناسق لحبس مياه الأمطار أن يكون كافيًا ليغير وجه البلد تغييرًا جذريًا[١]. ويجب أن نضيف إلى ضرورة توسيع المساحة المروية، ضرورة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المحاصيل.

ففي الزراعة ينبغي البحث عن منفذ يسمح بكسر الحلقة المفرغة للتخلف. ولحسن الحظ لا يزال هذا القطاع قابلًا للتغيرات شريطة أن تحذف مسبقًا العوائق التي تعارض العمل الكافل في الطاقة الزراعية. إن هذه العوائق ترتبط بالنظام العقاري وبطرق استثمارية التربة.

الظروف الطبيعية وأساليب الزراعة

إن الأرض فقيرة ومثقلة جدًا. فقليل جدًا من الأراضي يمتلكها كل مزارع، وفي المناطق الأكثر خصوبة، يؤدي تزايد السكان إلى تجزئ الملكية جاعلًا الاستثمارات بذلك أقل إنتاجية.

وبالتالي، يحوز اليمن الجنوبي على أراض صحراوية شاسعة وعلى أراض أخرى استنفذها الاستثمار الذي يرجع إلى ألف عام، ويتوقف مصيرها اليوم على

(١) برنية: دفاتر أفريقيا وآسيا، عدد ٥ ص٢١٥.

صروف أمطار عشوائية. وعلاوة على هذه الظروف الطبيعية غير المواتية، فإن الأساليب المستخدمة هي من أكثر الأساليب بدائية. فهذه الظروف والأساليب هي في أساس الإنتاجية الضعيفة في الزراعة. ولحسن الحظ، من الممكن في الوقت الحاضر جعل الصحراء خصيبة بفضل الري والأسمدة. وتكمن كل المشاكل، إذن، في إمكانيات الري وتحسين الأساليب الزراعية.

أولًا:- الافتقار إلى المياه والملوحة:

إن نظام الأمطار رديء بوجه عام والجفاف يهدد دومًا. واليمن الجنوبي بلد ناشف، يعتبر الري فيه إحدى المشاكل الرئيسية في الزراعة. وهذه الضرورة الأساسية يعرفها السكان الذين يمتازون بتراث قديم جدًا في هذا المضمار الذي تفوق فيه العرب بالماضي.

والمشكلة الأخرى لا تقل أهمية من الأولى، وهي مشكلة ملوحة المياه، وبالتالي تزيد الينابيع المالحة من فحوى الملح في المياه، وعندما يكون معدل الملوحة مرتفعًا جدًا لا يعود الماء صالحًا للري. إن الملوحة في كثير من الأماكن هي على نحو أننا نجد أنفسنا عند تخوم الاستعمال.

١- **نقص المياه:**

إن نقص المياه هذا هو شبه عام في المنطقة. والماء عنصر حيوي، والمشكلة التي يطرحها هي مشكلة اجتماعية بشكل رئيسي. فالآبار الارتوازية التي تروي، اصطناعيًا، قسمًا من المساحة القابلة للاستثمار، هي بعيدة عن السد مسد مجاري المياه.

ولأول وهلة تبدو هذه المشكلة كأنها مستعصية على الحل. ومع ذلك فقد بينت دراسات موضوعية على وجود منحدرات مائية باطنية وافرة[1] في بعض

(١) F.A.O.: Report to the Government of Aden,p.6,Rome,1962.

المناطق. والمقصود بذلك هي، على العموم، منحدرات مائية في الأودية، غير أن الطبقات المائية ليست بنادرة. وقد تشجع المسؤولون من جراء هذه الاستبارات فقاموا بتوسيع أبحاثهم إلى السهول الساحلية. ولكن في أكثر الأحوال، يوجد الماء على مسافة عميقة، لدرجة أننا لا نملك بوجه عام الوسائل التقنية والمالية اللازمة لجعل المياه تقفز إلى سطح الأرض.

هكذا يشكل نقص الماء عقبة خطيرة في وجه التطور المقبل في هذه المناطق. وبالطبع أدى نقص الماء إلى وجود تنظيم معقد ودقيق لاستعمال المياه.

أ- قانون العرف في استعمال المياه:

في الماضي، كانت مختلف القبائل البدوية مرتبطة بالفلاحين بواسطة عقد أخوة كان ينظم علاقاتهم بخصوص استعمال المياه. وفي أغلب الأحيان كانت الآبار مثارًا لنزاعات متواصلة. وكان يمكن لهذه الآبار إما أن تعود إلى هذه القبيلة بكاملها، وإما إلى شخص (إلى إقطاعي يحتكر الأرض بالإضافة إلى ذلك). وهكذا كان بيع المياه يعطي حقًا في الإتاوة لصالح القبيلة أو الإقطاعي.

لا يوجد حاليًا أي تشريع في المحمية يتعلق بالمياه. ففي كل دويلة، يجري اتباع عادات وأعراف محلية قائمة على أسس تقليدية، بخصوص تقسيم المياه.

وأما فيما تعلق بالري، فإن المبدأ العام المتبنى بخصوص استعمال المياه المتأتية من الفيضانات المشتقة من الأمطار التي تسببها الرياح الموسمية، هو مبدأ "الذي يصل أولًا، يروي أرضه أولًا".

وبخصوص مجاري المياه ذات المنسوب الثابت، المتأتية من ينابيع دائمة، ينفق بوجه عام على أن مجرى الماء هو ملك للدولة أو للأفراد، وعلى أنه ينبغي احترام القوانين التي كانت تطبق في الماضي.

ويجري حصر المياه في المناطق الساحلية الشرقية من المحمية، بواسطة جهاز دهاليز. ويسمح تطوير هذا الجهاز في الأراضي الخاصة بسلطنة القعيطي، بالاستنتاج بأن تلك المياه تعود كليًا إلى السلطنة ذاتها. ولكن في الحالات الأخرى، فإن الأوضاع الأخرى قائمة، منذ القدم محترمة ومعترف بها.

وتخضع مراقبة المياه في بعض المناطق المحمية الغربية لقوانين خاصة بكل منطقة. لقد أجبرت الإدارة المحلية، في ولاية دثينة مثلًا، على حظر الزرع أرض جديدة، حتى تتجنب مزاحمة مفرطة بشأن استعمال المياه الجارية.

وحديثًا أخضعت قرارات، في سلطنتي القعيطي والكثيري، لنظام الترخيص المسبق، حصر المياه الباطنية بواسطة الوسائل الميكانيكية لأجل الري.

وقد تم إجراء ذلك بقصد منع الضخ المفرط للمياه الباطنية، وبقصد تحسين مردود منشآت الضخ الموجودة في البلد. ومن المتوقع أن يشمل هذا التنظيم جميع المصانع والمنشآت التي تميل إلى حصر المياه(١).

ب- مشاريع الري الكبرى:

تستخدم ثلاثة أساليب في الري: يقوم الأسلوب الأول على ربط دلو بطرف عصا طويلة تحرك بواسطة حبل؛ ويتألف الأسلوب الثاني من آلة تجرها حمير أو جمال (حبل ينزلق حول بكرة ويغوص في البئر، بينما يكون الطرف الآخر مربوطًا بالدابة التي تصعد وتهبط على طول مسطح منحن(٢) لتسحب الدلو وتعيد إنزاله إلى البئر)؛ ويقوم الأسلوب الأخير على جهاز السدود وقنوات في المنطقة.

وفي عدة أماكن، تم استبدال الأسلوبين الأول والثاني بأسلوب الضخ الفردي

---

(١) F.A.O.; Le droit des eaux dans le pays musulmans,p.72,Rome, 1956.

(٢) F.D.T-omche: L'Arabic Seoudite, p.94 Paris (PDF),1962.

(آبار ارتوازية) في نطاق مشاريع الري. وتختص هذه المشاريع، التي ما تزال قيد التنفيذ، بحضرموت (في المحمية الشرقية) وبمنطقة أبين (في المحمية الغربية). ويتطور نظام السدود ويتحسن تدريجيًا في عدة مناطق.

ج- "خطة إصلاح وادي حضرموت":

إن هذا الوادي منصوب بسلسلة من الواحات الكثيفة[١] خاصة في المراكز حيث تجري الأنهار في قسم من السنة. وتروي الأراضي بواسطة سدود الاشتقاق أو الحصر أو أيضًا بواسطة آبار ذات بكرة. وتصلح المنحدرات المائية بواسطة جلول، حيث يجري تسيير المياه من حظار إلى حظار. والأرض خصيبة نسبيًا، غير أن المساحة محدودة للغاية.

إن الضغط الديموغرافي يجعل استثمار القطع الصغيرة قليل المردود: ومن هنا كانت ترجرج الزراعة والجهد المبذول من قبل السلطات في سبيل زيادة المساحة القابلة للتشجير بواسطة الري.

بدأت "خطة الإصلاح "سنة ١٩٤٧ وغايتها هي إعادة تنظيم جهاز الري القديم، واستبدال الطاقة الحيوانية بمضخات تعمل بمحركات ديزل تتراوح قوتها من ٥ إلى ١٠ (أحصنة) لأجل استخراج المياه. وبمكنة المزارعين أن يشتروا بالتقسيط أو أن يستأجروا المضخات مباشرة من الحكومات المحلية "القعيطي والكثيري". وفي نفس الوقت، قامت هاتان السلطنتان، رائدتا العملية، بإنشاء مصالح تسليف صغيرة، منحت حوالي ١٠٠٠٠٠ جنيه بقصد إخراج المزارعين من تحت نفوذ المرابين، ولأجل السماح لهم بإنجاز أشغال مائية

---

(١) P.Birot et J.Dresch: La Mediterranee et La Moyen-Orient, Tome 11,p.432.

لا غنى عنها. واليوم يتلقى المزارعون الذين يبينون للسلطات أنهم بحاجة إلى مضخة وأنهم يستطيعون استعمالها بمردود كامل[١]، قرضًا يمكن تسديده خلال خمس سنوات. وبالإضافة إلى هذه التسهيلات من النوع المالي، باشرت الإمارات بإنشاء خزانات لتخزين الوقود اللازم للآلات التي تستوردها بدون رسوم. ولتجنب كل توقف مديد للمضخات، تم كذلك إنشاء مشغل حديث في سيؤون لتأمين تعليم تصليح وصيانة الأجهزة والأدوات.

منذ ١٩٥٨، لم يعد تنفيذ برنامج المضخات متعلقًا بهذه السلطات، لقد أولج به خبير فني مسؤول أمام ممثل القوة الحامية.

وفي ١٩٥٤ كان يقدر عدد المضخات الميكانيكية التي تروي ٣٧ بالمائة من المساحة المروية بواسطة الآبار، ب٤٠٠ مضخة. وفي ١٩٥٧ ارتفع هذا العدد إلى أكثر من ١٠٠٠ مضخة تروي أكثر من ٤٠٪ من المساحة المذكورة.

وهذا يعني أن المساحة المتوسطة المروية بواسطة المضخة كانت ٨,٢٥ أكر مقابل ٣ أكر بواسطة الري على الحيوانات[٢].

وقد أدى تحقيق البرنامج إلى نتائج مرضية:

- توزيع أفضل للمياه،
- نشر المعارف التقنية،
- توسيع المساحة القابلة للاستثمار،
- تحسين تغذية الماشية.

---

(١) La Documentation Francaise: Notes et Etudes Documentaires, No.2,186,Paris, 1956.

(٢) المصدر السابق.

ومن جهة أخرى، كانت التوفيرات التي حققها المزارعون قد ارتفعت سنة ١٩٦٢ إلى أكثر من ٢٠,٠٠٠ ويحتفظ حاليًا بهذه التوفيرات بصفة احتياطات. وبموازاة هذا النجاح، تم جزئيًا تحقيق تحسينات مماثلة في نقاط مختلفة من المحمية الغربية (بيحان، العوذلي، يافع السفلى)، حيث كان عدد المضخات يقدر ب١٢٠٠ مضخة سنة ١٩٦٢. غير أن الإنجاز الأكثر أهمية قد جرى تحقيقه في نطاق برنامج أمين.

د- "مراقبة التنمية المائية "في أبين[1]:

إن إقليم أبين هو، حاليًا أكثر أقاليم البلد امتيازًا في المضمار الزراعي. ويجري تسميد الأرض بواسطة مستودع الغِرين الذي يجرفه معه مجرى المياه (بنا). هنا، لا يوجد مشكلة ماء في الواقع. ففي وقت الجفاف يجري استعمال المياه الباطنية الوافرة. والمشكلة التي كانت قد طرحت في الأصل كانت تقوم على إعادة ترميم وتصليح السدود المتهدمة وشبكة القنوات المهجورة، حتى يتم تأمين أفضل استعمال لمياه نهر بنا التي تسقي كل الأقاليم.

إن متوسط المنسوب السنوي لنهر بنا هو ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه. في الماضي كانت الحاجات إلى الماء تبلغ حدها الأقصى في الوقت الذي يكون فيه منسوب الفيضانات نازلًا إلى حده الأدنى. ويكون هنا عوز كبير إلى المياه في وقت ما، وفي وقت آخر يكون هناك كثير من المياه تقريبًا. إذن كان الحل المعقول يقوم على تخزين المياه ليتم استعمال المياه عندما نكون بأمس الحاجة إليها. وهذا هو ما قامت به لجنة أبين. فمنذ عام ١٩٦٠، تقوم بتنفيذ خطة سبعية للري تقدر كلفتها الإجمالية ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه. وبفضل بناء أعمال منظمة، جرى

---

(١) سندرس "مصلحة أبين "، فيما بعد.

تنظيم استعمال المياه وجعله استعمالًا عقلانيًا. فأمطار بداية الصيف تفيد زراعة الذرة والشمام والأكلاء. بينما تفيد أمطار نهاية الفصل زراعة القطن والذرة. وهكذا تمكن من ري أكثر من ٣٦٠٠٠ أكر سنة ١٩٦٣، بنسبة حوالي ٢٧٠٠ متر مكعب من الماء في الأكر. ولقاء الأشغال والمياه، يطالب المزارع التخلي عن ربع محصوله.

خلاصة القول، ينبغي على السلطات تأمين استثمار أقصى للمياه، وذلك عن طريق الوسائل العقلانية والمناسبة. وهكذا ينبغي عليها أن تسد حاجات البلد الحادة إلى المياه. وفضلًا عن ذلك، ينبغي في المناطق التي يهيمن عليها نظام الفضيان، استبدال هذا النظام على قدر الإمكان، بأسلوب اصطناعي للري الدائم.

يفترض ذلك إنجاز سلسلة من الأشغال وبالأخص بناء عدة سدود صغيرة ستقوم بسبر مستويات المياه وتحصر الفيضانات حتى تسمح بتوزيع صحيح في الوقت المناسب.

إن المنفعة الأساسية للري الدائم هي في تخفيض تقلبات الظروف الجوية، وفي السماح للزراعة بأن تنمو طيلة ١٢ شهرًا لأنه يمكن بفضل المناخ الحصول على عدة مواسم في السنة. وسيتمكن القطاع الزراعي بفضل هذه الطريقة من أن يتعرف إلى ازدهار محسوس.

ولكن إذا كان الري ضروريًا لأجل استثمار أراض جديدة، فهو غير كاف للحفاظ على خصوبة الأرض التي يتهددها باستمرار القرض وصعود الملح بالأخص.

ولهذا القصد يبدو أن صرف المياه أمر لا غنى عنه. وإذا أنكر ذلك فإن مخزونات الملح ستخفض من إنتاجية الأراضي التي ستؤول إلى أن تصبح مجدبة.

٢- **الملوحة**:

إن الملوحة تعطب الأرض بطريقة بالغة السهولة. وحاليًا تثير الملوحة في أودية حضرموت وتيبان مشاكل خطيرة[١]. وبموجب ذلك تصبح الوقاية من صعود الملح إلى المساحات التي لم تتضرر بعد، أمرًا ملحًا. صحيح أن هذه المعضلة صعبة الحل، بالرغم من أن الأبحاث قد بينت أن مراقبة دقيقة للري تسمح بتخفيف الملوحة.

إن الأساليب التقليدية في مكافحة الملوحة، التي تقوم على جلب كمية كبيرة من المياه[٢] لتصفية التجمعات الملحية الخطيرة بواسطة الغسل، وتقوم على اختيار النباتات التي تتقبل بعض الملوحة، ودون أن تبطل فعاليتها، لا تكفي وحدها لمكافحة هذا الوباء. فهذه الأساليب تحتاج إلى مزيد من الإتقان لغسل الأرض من الأوضار التي تتلقاها، ولكن للحؤول دون وقوع انحطاط لاحق أيضًا.

إن ما ينبغي القيام به قبل كل شيء هو إجادة معرفة العلاقات بين التربة والماء وتحسين الأساليب الزراعية. وأصبح في عدة حالات حتى الآن من الممكن العمل تقنيًا على نحو أن الملح لا يتغلغل في الأراضي. وهذا تقدم لا يمكن إنكاره. ونأمل أن يتمكن تطبيق المعارف العلمية الملائمة للمناطق الجافة من أن يقدم في المستقبل حلًا حاسمًا لمشكلة الملوحة هذه.

ثانيًا:- الأساليب الزراعية:

بوجه عام، لا تزال الأساليب المستعملة أساليب بدائية. ففي القطاع المتحول صوب الخارج يلجأ المستثمرون أكثر فأكثر إلى المكننة، ويتوصلون إلى الحصول على إنتاجيات جيدة جدًا. وبخلاف ذلك، يجري في القطاع التقليدي

---

(١) F.A.O: Report to the Government of Aden, P.7, Rome, 1962.

(٢) U.N.E.S.C.O.: La science et 1'Avenir des terres aridcs, P.37, Paris , 1961.

تعاطي زراعة بدائية في استثمارات صغيرة مجزأة إلى أبعد حدود التجزئة، حيث تستنفد التربة دون أن يحصل مع ذلك على نتائج مرضية.

١ - **أدوات الزراعة**:

يرجع تاريخ الأدوات الزراعية المستعملة إلى عصر ما قبل الإسلام. وحالة المحراث الخشبي هي حالة نموذجية. فالفلاح يستعمله بشكل عام، بينما لا يسمح له هذا المحراث بفلاحة التربة فلاحة عميقة. وفضلًا عن ذلك يستخدم الفلاح الحيوانات في أغلب الأحيان لأجل الحراثة ولأجل الاستسقاء. وهو يستعمل في الحصاد آلة بدائية، وهذا يستلزم كثيرًا من الوقت والطاقة. وعدا عن ذلك، فإن الفلاح لا يباشر في نخب الحبوب للبذار، ونظرًا لدخله المتواضع يكلفه كثيرًا استعمال الأسمدة الكيماوية. وأما الأسمدة الحيوانية (زبل) فهي تستعمل جزئيًا في المنازل. ويشكل دوران الزراعات الوسيلة الوحيدة التي يعرفها المزارعون لأجل إعادة تخصيب الأراضي. وفي أكثر الأحيان تستبدل الأرض البور بزراعة الأعشاب. غير أن "زراعة البور " تحتوي مرة كل سنتين على أرض بور مشغولة كثيرًا لأجل الحد من فقدان الرطوبة بواسطة التبخر، ولأجل تجميع أكثر ما يمكن من المياه في الأرض لصالح الزراعة التي تجري كل سنتين.

٢- **المردود المنخفض**:

إن المردود المنخفض الناجم عن استعمال الأساليب السلفية القديمة. فالزراعة مكثفة بوجه عام. وبالطبع تنجم هذه الزراعة عن الافتقار إلى الأراضي في مجتمع زراعي سلفي. وعلاوة على ذلك لا تتمكن التربة، نظرًا لانعدام الأسمدة والآلات الحديثة، من أن تعطي سوى مردود ضعيف إذا ما قورن بمردود البلدان ذات الزراعة المتطورة. ومن جهة أخرى، يتباين هذا المردود من

سنة إلى أخرى، ومن المحصول إلى آخر؛ لأسباب تتعلق بالظروف الطبيعية. وكذلك يعزز التجزؤ المفرط في الاستثمارات، بقاء المردود عند مستوى منخفض باستثناء مردود القطن.

جدول رقم (١١)

متوسط الإنتاجيات في المنتوجات الرئيسية

(بالكنتالات في الأكر الواحد)

المنتوج	الإنتاجية
قطن	٥
ذرة بيضاء	٣
قمح	٥
شعير	٦
سمسم	١,٥
تمور[١]	٠,٥

نقص المجهودات

منذ عام ١٩٤٥، أخذت الحكومة البريطانية تهتم أكثر من عاداتها بالمشاكل التي تثيرها الزراعة. فقد انكبت على زيادة المساحة المزروعة عن طريق تصليح السدود القديمة وبناء سدود صغيرة جديدة وحصر المياه الباطنية.

وهكذا تم على الأقل تخصيص ثلثي مبلغ ال١٣٠٠٠٠٠ جنيه الذي منح بين ١٩٤٦و١٩٦٠ إلى المحمية من قبل "Colonial Development and Welfare Fund"، وهي مؤسسة إنجليزية، تم تخصيصها للإنجازات الزراعية. وبالأخص تم تنفيذ

(١) بالنخلة الواحدة.

الإصلاحات العقارية لأجل إطلاق زراعة القطن، من أصل الأموال العامة المتأتية من المملكة المتحدة.

أ- الأبحاث الزراعية:

يجري تحقيق هذه الأبحاث تحت إشراف "نظارة الزراعة " التي تعمل في عدة مجالات في سبيل تحديث القطاع الزراعي. وتقع على عاتقها مهام إنشاء وتسيير مصالح التعميم والتكوين والأبحاث.

وتبذل مصلحة التعميم جهدها لمساعدة المزارعين على تحسين أساليبهم وأدواتهم الزراعية، وعلى زيادة إنتاجهم ومداخلهم. وفي مضمار تربية الكوادر تهتم المصلحة المسؤولة بتربية جهاز العاملين المحليين على نحو يسمح لهم بأن يتعلموا دورهم المقبل كمسيرين ومرشدين ريفيين. وأخيرًا ترمي مصلحة الأبحاث إلى الحصول، قبل كل شيء، على نتائج عملية في فترات قصيرة نسبيًا.

وبالرغم من بعض المجهودات، فإن التقدم بطيء بسبب وجود سلسلة من العقبات التي تكبح انتشار المصالح، وبالأخص مصالح النشر والتعميم. وبالنسبة للقسم الرئيسي يمكن حصر هذه العقبات بالافتقار إلى التواصل في تعيين العاملين الماهرين، وبنقص الاعتمادات والسلف، وبنقص التجهيزات والأدوية اللازمة. وهذه العقبة هي السبب الرئيسي لتحديد مدى مبادرات الوزارة (النظارة) المنصبة، فضلًا عن ذلك، على القطن، بينما كانت تتجه مبدئيًا إلى تصحيح اختلال توازن الإنتاج المعيشي والغذائي. ولا يزال هذا المنتوج الصناعي (القطن) يشجع ويستفيد من كل أنواع التسهيلات التي من أهمها إدخال الآلات، على الصعيد التقني.

ب- إدخال الآلات:

لا تزال مكننة العمليات الزراعية في بداياتها الأولى تمامًا. وقد أدت إلى تلاشي الحراثة بواسطة الثيران، وقدمت مساعدة قيمة للمزارعين في التحضيرات الأساسية. وقد تمرن الفلاح بسرعة على قيادة التراكتور، وعلى استخدام الآلات. ومن الجلي أن هذا الاستعمال قد تمركز في أبين ولحج وفي المناطق الجديدة للزراعات القطنية. ومع ذلك فستقوم سياسة لجنة أبين في المستقبل على تعميم استعمال الآلات حتى لا يترك من أثر للحيوانات سوى أشغال الحقول. وقد أنشأت المصلحة حتى الآن جهاز تسليف مخصص للفلاحين الراغبين في الحصول على تسليفات. وبما أنه بمكنة صغار الملاكين أن يشتروا تراكتورات نظرًا لوسائلهم المالية المحدودة، فقد قامت المصلحة بإنشاء تعاونيات يمكن لهؤلاء الملاكين أن يستأجروا منها التراكتورات بأجور تتراوح بين ١٠و ١٥ شلنًا في الساعة. ويعتقد أن المصلحة تنوي تخفيض معدل أجرة ١٠ شلنات (٧ فرنكات) منذ أن يتم امتلاك الآلات.

وبالإجمال، استقبل الفلاحون المكننة استقبالًا حسنًا، فعبروا عن رضاهم مرارًا وتكرارًا، وقاموا كذلك بالإشارة إلى أنه إذا كان استعمال التراكتور يحد بالأشغال دون استخدام العجلات المقطورة لنقل المحاصيل؛ فسيكون استعماله باهظ التكاليف. هذا ويزاد عدد التراكتورات رويدًا رويدًا. ومع ذلك يبقى استعمال التراكتورات بدون معنى، بالمقارنة مع التراكتورات المستعملة في البلدان العربية الأخرى في الشرق الأوسط (انظر للجدول ١٢).

ويوجد حاليًا أكثر من ٥٠٠ آلة في محمية عدن يعمل ثلثاها في لحج وأبين (١٢ آلة عام ١٩٥١). إن الطلب على التراكتورات مدعو إلى الزيادة، زيادة محسوسة، في نطاق سياسة تحديث وتجديد الزراعة.

وترمي هذه السياسة، عدا استعمال الآلات من صعيد أكبر بقصد تحرير المواشي والفلاحين، إلى تعزيز استعمال الأسمدة والبذار المختار. وفي نفس الوقت تهتم بتنظيم نظام صيانة التربة والماء وبتعميم أساليب الترميم الحديثة مثل تغيير المزروعات وتحسين الأرض وتنظيفها من الحجارة وتشجيرها لأجل تثبيت تلال الرمل البحرية، إلخ..

جدول رقم (١٢)

عدد التراكتورات المستعملة في الزراعة

في بعض بلدان الشرق الأوسط[1]

البلدان	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
مصر (ج.ع.م)	(أ)١٠٧٥٠	؟	١٢٠٨٦	؟	١٠٩٩٩	؟
سوريا (ب)	١٧٨٦	٢٠٧٤	٢٧٩٢	٣٤٠٦	٣٧٧٢	٤٧٥٤
العراق (ج)	١٧١٥	٢٠٩٦	٢١٨٨	٢٤٠٤	؟	؟
الأردن	٣٦٧	٤٣٩	٥٦٦	٦٦٤	٨٠٧	٨٨٣
لبنان	١٦٠	١٩٥	٢٢٤	٤٤٠	٥٨٠	؟
اليمن الجنوبي	؟	١٥٠	٣٩٠	٤١٨	٤٤٤	٤٦٧

أ- بما في ذلك التراكتورات المستعملة في زراعة البقول،

ب- تراكتورات مستعملة لكل الأغراض،

جـ- بما في ذلك الآلات المعطوبة.

(١) هيئة الأمم المتحدة: التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط (١٩٥٥-١٩٦٠)، ص١٤٦، نيويورك.

وتتلقى السلطات الإقليمية والفلاحون أوامر وتوجيهات في هذا المقصد.

فهي مدعوة مع الفلاحين للحؤول دون توسع الصحراء وذلك بالحملة القائمة ضد كل مزيلات التشجير (كالماعز وتحضير الفحم الخشبي..)، وبزرع الغابة التي ستكون الواقي الأكبر للتربة. وسبق لسلطنات حضرموت، الواعية لواقع أن الشجرة هي المنظم المناخي الوحيد في الصحراء، أن أنشأت عددًا محدودًا من المشاتل بقصد تقديم الأشجار اللازمة لتصليح ملجأ وقاية النبات من شدة الريح والأراضي المشجر[1].

بالرغم من التقديرات التي تستحقها فإن هذه المجهودات تبدو مع ذلك غير كافية وحدها لحل مشاكل القطاع الزراعي حلًا فعليًا. فهذه المشاكل لا تزال بكرًا؛ لأن الحكومات المحلية ترفض دائمًا الشروع بإصلاح البنى الزراعية، الجدير وحده والقادر على تغيير كل التوقعات، وحتى على إحداث ثورة في الزراعة.

ومع ذلك يستلزم الوضع القائم استباق الظروف الموجودة والعادات القبلية. إن تدخل السلطة المركزية بصفتها عاملًا اقتصاديًا منظمًا، نافذًا ومسؤولًا يفرض نفسه على نحو ملح؛ لأن الاستثمار العقلاني للأراضي الموجودة وتوسيع المساحات القابلة للزراعة أصبحا أمرًا اقتصاديًا قاطعًا.

(١) O.N.U.: Le Territoires non Autonomes (1956), p.287.

الفصل الحادي عشر

برنامج التنمية الزراعية

لاشك أن خطة أبين هي المشروع الأكثر أهمية وطموحًا الذي حققه البريطانيون في المحمية؛ وهذه الخطة ترمي إلى إصلاح منطقة من ١٢٠٠٠٠ أكر[١]، واقعة بين سلطنتي الفضلي ويافع السفلى، إصلاحها على مراحل عن طريق أفضل استعمال للموارد المائية، كما ترمي إلى تسهيل إعادة إسكان قبائل متخاصمة في الماضي بخصوص الأراضي المخصصة للزراعة.

وتعتبر منطقة (أبين) اليوم كمنطقة متقدمة ورائدة، يزرع فيها بطريقة عقلانية وفي مساحات كبيرة، القطن الطويل التيلة، المشتق من الساكل المصري.

إدخال زراعة القطن

إن دلتا (أبين) خصيبة كدلتا النيل، وقد أهمل استثمارها خلال مدة طويلة فاصلة على أثر منازعات بين القبائل.

ومنذ ١٩٤٠ اهتمت السلطات الاستعمارية بإصلاح ترميم محيط منطقة أبين، فشرعت بدراسة التربة التي ظهرت سخية بالوعود. وعلى الفور وضعت خطة تقويم لأربع سنوات تحمل اسم "مشروع خنفر للتنمية"؛ وفي نيسان إبريل ١٩٤٧، أنشأت "لجنة أبين" بقرار من حاكم عدن، اللجنة التي حلت مكان "مشروع خنفر للتنمية". ومن الآن فصاعدًا صار الجهاز الجديد هو السلطة المسؤولة عن "مشروع تنمية أبين"، وستحدد الشروط التي سبقت ولادتها، ستحدد بنيتها

(١) Sir Bernard Reilly: op.eit,p.67.

وسياستها؛ وقد عين لها ثلاث مهمات رئيسية[1]:

- رعاية وتطوير الجهاز التقليدي للري بواسطة تنظيم مناسب لتوزيع المياه[2].
- تنظيم المنتوجات المعيشية والسوقية والمساعدة على تحويلها وتسوقيها.
- تحسين رخاء ورفاهية السكان المحليين.

وعلى الإجمال كان إيجاد المصلحة محركًا حيويًا يمكن قياس نتيجته بواسطة الإصلاح والترميم السريع للتربة وبواسطة تزايد الإنتاج.

أ- ترميم وإصلاح الأراضي المهجورة:

كان يوجد سنة ١٩٣٨ أقل من ألف أكر مزروع من أصلا ال ١٢٠٠٠٠ أكر من الأرض القابلة للزراعة التي يشتمل عليها حقل أبين. وفي سنة ١٩٤٠ تم استثمار مساحة إضافية بفضل معونة مقدارها ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني منحتها الحكومة الاستعمارية في عدن للمزارعين على شكل مواش وبذار ومنتوجات غذائية.

وبين ١٩٤٠و١٩٤٣ أصبح الضمان وقتيًا ومنسوخًا للغاية في المنطقة التي ما لبثت أن تشكت من ذلك، وفي نفس الفترة انتشرت مجاعة خطرة في حضرموت جعلت الحاجات للأغذية ملحة جدًا. وعندئذ تدخلت السلطات لدى زعيم الفضلي لتطلب منه أن يأذن لها باستثمار محيط المنطقة. ولم يقبل زعيم الفضلي إعطاء جواب مواتٍ لهذا الطلب إلا في تموز (يوليو) ١٩٤٣؛ واعتبارًا من هذا التاريخ بدأ تنفيذ القسم الأول من الأشغال.

١- "مشروع خنفر للتنمية":

كان الهدف الرئيسي للمشروع هو تطوير الإنتاج المعيشي لواجهة المجاعة التي كانت قد انتشرت في المحمية الشرقية. ولهذه الغاية جرى ري وزراعة

---

(١) Colonial Office: Aden, Colonial Report, 1951-52.

(٢) راجع القسم الأول من الفصل الثالث حول: خطط الري الكبرى.

حوالي ٥٠٠٠ أكر خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٧. وفي ١٩٤٦، أدخل القطن بصفة اختبارية؛ وقد تكلل الاختبار بالنجاح. وتشجع المسؤولون من جراء هذه النتائج فانطلقوا لتنمية هذه الزراعة على صعيد واسع، عندما طالب سلطان الفضلي بإصلاح الأراضي. وقد ظهر إصلاح الأراضي، الذي كان أمده قصيرًا، هدامًا؛ لأن الإمارة كانت غير ملمة برعايته(١). وهذا ما حدا بنظارة الزراعة إلى أن تأخذها من جديد على عاتقها، فوضعت سنه ١٩٤٧ برنامجًا جديدًا، هو "خطة تنمية أبين"، أكثر اتساعًا وإقدامًا من "مشروع خنفر للتنمية" التي تخلى عنها.

٢- "خطة تنمية أبين":

لقد عُهِد بتحقيقها إلى جهاز شبه- عام هو "لجنة أبين"، وقد أعلمت سلطنتا الفضلي ويافع اللتين تتقاسما المنطقة، بإيجاد المصلحة، ودُعِيتا لتضعا تحت تصرفها القسم الرئيسي من الأراضي البور. وكانت أكثرية الأراضي في تلك الفترة لا تزال غير مستهدفة لتملك واضح تمامًا؛ فقد كانت بكل بساطة أملاكا مهجورة أو مستغلة جزئيًا من قبل مزارعين ومكترين كانوا يجنون منها رزقهم دون أن يدَّعوا أنها ملك لهم.

وفكرت "لجنة أبين" آنذاك أن تتملك الأرض بذاتها أو أن تجعل الفلاحين والمستثمرين عمليًا يستفيدون منها؛ غير أن هذا الحل الجذري الذي يمكن أن يكون إصلاحًا زراعيًا حقيقيًا، قد أبعد لأسباب مجهولة. وقد فُضِّل عليه تأسيس الملكية المولوية أو ملكية السيد المرتجلة بحسب الصدفة، التي أصبحت السمة الأساسية للبرنامج(٢).

(١) Colonial Office; Report on the Abyan Secheme,Colonial no.283, London,1952.

(٢) المصدر السابق.

ومع ذلك، فقد كان من المتفق عليه أنه إذا كان الملاك الحقيقي أو المعنوي لا يستثمر ملكيته، أو إذا كان لا يؤجرها، فإن المصلحة ستهتم بها، دون أن تكون ملزمة بإعطائه حصة من المحصول تبعًا لنظام التقاسم. وبما أن هذا الاصطلاح غير مرتكز على أية قاعدة قضائية، فإن الأمراء والملاكين الذين جعلتهم الأرباح مطالبين، قد اعترضوا على هذا القرار الذي نعتوه بأنه مرتجل. وأخيرًا جرى اتفاق سنة ١٩٥٠، ينظم نهائيًا توزيع محصول الأرض. ويبين الاتفاق أنه في حال التقييم والاستصلاح المباشر يحتفظ الملاك (دول أو أشخاص) ب ٧٥٪ من الإنتاج، وأنه مهما تكن طريقة الاستثمار، فإن المستأجر يتحمل "العشر"، ويلتزم المزارع المكتري في حال الاستئجار وبممارسة الزراعات التي ستدله المصلحة عليها؛ وسيؤدي كل تقصير من جانبه، إلى استبداله بمستثمر جديد. وسينبغي على لجنة خصوصية مؤلفة من ممثلين للأمراء ومن ممثلي اللجنة والمستشار البريطاني أن تقرر نزع الملكية من المستثمر إذا كان الأمر متعلقًا بأرض للدولة، ومؤلفة من ممثلي الأمراء واللجنة والملاك إذا كان الأمر متعلقًا بأرض يملكها فرد.

وبشكل عام فإن لجنة أبين لا تملك أراضي، فالأراضي تعود إلى الإمارات والأفراد. ويؤمن الاستثمار فلاحون ملاكون صغار ومزارعون، ومزارعون- شركاء بصورة خاصة. وتقدم المصلحة البذار وتمنح اعتمادات وتسليفات للمزارعين؛ وفضلًا عن ذلك فهي تشرف على الماء الذي يخولها توزيعه حقًا ب ٢٥٪ من محصول القطن.

ب- تزايد الإنتاج ومعاملته وتسويقه:

تبذل اللجنة القسم الأوفر من مجهوداتها على القطن الذي لا يمكن الشك في إنتاجيته؛ ولهذا السبب فإن زراعته تتوسع دونما انقطاع. وقد أنيطت المنتوجات

المعيشية باهتمام أقل فعلًا، ولكن لا يستهان به، من أجل سد حاجات سكان المنطقة والمواشي.

غير أنه من المتفق عليه أنه عندما تصبح ال ١٢٠٠٠٠ أكر موضوعة بكاملها موضع العمل، فسيخصص ال٣/ ٢ لزراعة الذرة والحبوب والبقول، وسيخصص الباقي لزراعة القطن.

أ- تزايد الإنتاج:

عكفت المصلحة، حتى تزيد إنتاج القطن والإنتاج المعيشي على توسيع المساحة المزروعة وعلى تحسين الإنتاجية، وقد روي واستثمر حاليًا ما يناهز ال٥٠٠٠٠ أكر.

١ - إنتاج القطن:

تحتاج زراعة القطن بموجب التقاليد إلى مناخ استوائي وإلى يد عاملة وافرة وقليلة التكاليف؛ وبالتالي، فإذا كان تحضير التربة والفلاحة ونزع الأعشاب لا يختلف عما تتطلبه الزراعات الأخرى؛ فإن قطاف القطن وحلجه يستلزمان، بخلاف ذلك، جهازًا من العاملين العديدين، وتضاف إلى ذلك أشغال الري في البلدان الجافة، وتجتمع كل هذه الشروط في دلتا أبين حيث يخصص سنويًا أكثر من ٣٠٠٠٠ أكر لزراعة القطن.

ويتلقى المزارع المكتري، مقابل كل أكر مزروع، سلفة من ثلاثة جنيهات توزع على النحو التالي: للري "جنية واحد"، للتحضير "جنيه واحد"، وللقطاف "جنيه واحد ". وتقبض المصلحة ما سلفته من المحصول.

جدول رقم (١٣)
زراعة القطن في أبين

سنة	المساحة بالأكر	الإنتاج بطرود زنتها ١٧٠ كلغ (قطن قصير التيلة)	المردود بالكنتال/ أكر من القطن غير المحلوج
١٩٤٨	٨٠	١٠٠	٧,٩٥
١٩٥٠	١١٠٠	١٥٨٧	٥
١٩٥٢	٩٨٠٠	٧٢٠٠	٢,٢٤
١٩٥٤	٢٠٠٠٠	١٩٣٠٠	٥
١٩٥٦	١٨٠٠٠	١٥٨٠٠	٤,٥٠
١٩٥٨	٢٦٦٠٠	١٥٨٠٠	٤,٩٣
١٩٦٠	٢٤٠٠٠	١٨٢٠٠	٣,٦٦
١٩٦٢	٣١٠٠٠	٢١١٠٠	٣,٥٠

وتقدمت زراعة القطن، في مدى ١٥ سنة، تقدمًا ملحوظًا؛ فالقسم الأكبر من الإنتاج هو من درجات ٣ و٤، بينما هو في المراكز القطنية الأخرى من درجات ٤و ٥ ومن درجات ٤و ٦ . والمردود لا بأس به، ولكنه يتباين تباينًا معتبرًا؛ فهو يرتبط بطبيعة التربة وبكمية المياه الساقطة، كما يرتبط بمكافحة أمراض النباتات والأعشاب السيئة. وبوجه عام يرتقب أن تستمر هذه النبتة الصناعية بالتقدم حسبما يستعاد ملك أراض جديدة.

ب- الإنتاج المعيشي والغذائي:

الذرة هي المنتوج الأهم، وقد ساعدت المصلحة المنتجين الذين يجمعون بين زراعة القطن وزراعة الذرة والسمسم، وهي تتقاضى، بدل ري، جنيهين إسترلينيين بالأكر، ويؤخذ هذا المبلغ بشكل عام من "حساب القطن" للمستثمر، ومفاد ذلك أن القطن يمول، جزئيًا، المنتوجات الأخرى.

وبقصد تنويع الإنتاج الغذائي، يعكف على إدخال شتى النباتات البقولية والزيتية (خروع أو طمرا)، كما يعكف على إدخال أشجار مثمرة (أشجار موز، شمام وبطيخ، إلخ..) ويحاول أيضًا زرع قصب السكر والأرز اللذين لا يزالان موضع الاختبار.

جدول رقم (١٤)

المزروعات الغذائية في أبين

سنة	المساحة بالأكر	
	حبوب	محاصيل بقولية
١٩٦١-٦٢	٨٠٠٠	١٣٨٠
١٩٥٢-٦٣	١٠٦٠٠	٢٠٣٠

يستنتج من الجدول أن مجهودًا ملحوظًا قد تم بذله في موضوع التموين الغذائي، فأبين تكفي ذاتها بذاتها من المواد الغذائية الرئيسية، ويتزايد استهلاك الخضار والفواكه ومنتوجات اللبن (الحليب) واللحم تزايدًا منتظمًا مع ارتفاع مستوى المعيشة؛ وقد أصبحت تربية المواشي جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الإقليمي. إن إيجار المواشي بشرط اشتراك صاحبها في ربح المستأجر الذي يزداد ويتحسن، صار منتجًا.

وباختصار، إن رغبة "لجنة أبين" في تنويع الإنتاج الزراعي تستحق التقدير؛ ومع ذلك فقد كان من الممكن أن يكون هذا التنويع انتصارًا لو أنه شرع به بطريقة عادلة، والحالة هذه يلاحظ أن القطن يمتص القسم الرئيسي من فاعلياتها ويفيد من كل أنواع الفوائد والمنافع (تمويل، تكنيك، بيع)، بينما تظهر المنتوجات الغذائية كأقارب فقراء دومًا.

٢- معاملة القطن وتسويقه:

لقد أوجد تطوير زراعة القطن توزيعًا حقيقيًا للعمل، فالفلاح يشتغل بالاستثمار واللقط وتسليم البضاعة للمصلحة، بينما تسهر المصلحة على أن يكون البذار ونزع الأعشاب والقطاف والحلج قد تم بعناية كبيرة؛ حتى تؤمن نظافة الألياف مقرونة بنوعيتها سمعة طيب للألياف في الأسواق الخارجية.

أ- المعاملة (الحلج):

إن المصلحة تنتخب وتحلج وتحزم القطن المنتوج ليس في محيطها الخاص فحسب، بل المنتج أيضًا في المناطق المجاورة باستثناء لحج التي لديها مصنع للحلج.

ويتم النخب والانتقاء في محطات التقبين، ويجري الحلج والحزم في مصنعين قائمين في "الكود" يحلجان حوالي ٩٠ طنًا من القطن غير المحلوج. وبحوزة المصانع تجهيز حديث: فقد ارتفع عدد الآلات الحالجة التي تدار جميعها بواسطة الكهرباء من ٣٢ إلى ٦٤ آلة لمواجهة تزايد إنتاج القطن.

إن المعضلة الكبرى هي معضلة النقل والميادين المخصصة للمحطات بصورة خاصة. وقد عبدت اللجنة نفسها طرقات لتسهيل وصول الشحنات لمراكز التجميع والحلج، ونأمل تخفيض المصاريف المرتفعة حاليًا بواسطة إنشاء شبكة طرقات أكثر اتساعًا.

جدول رقم (١٥)

الحلج[١]

(بالنسبة المئوية)

العناصر	١٩٦٠-٦١	١٩٦١-٦٢	١٩٦٢-٦٣
ألياف	٣٥,٠٥	٣٤,٩٥	٣٥,٧٦
بزر قطن	٦٤,٦٩	٦٣,٨٣	٦٢,٤٦
نفايات	٠,٢٦	١,٢٢	١,٧٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إن المردود عند الحلج الذي كان بنسبة ٣٥,٧٦٪ سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ قد حقق تقدما صافيا بالنسبة إلى السنة السابقة (٣٤,٩٥٪).

والتقدم محسوس أكثر بخصوص كلفة التحويل أيضًا، التي لم تنقطع خلال السنوات الأربع الأخيرة عن التعرض لتخفيض ملحوظ بفضل إتقان واكتمال الغربلة.

جدول رقم (١٦)

كلفة الحلج باللبرة (٥٠٠ غ)[٢] بالسنتيمات) (أ)

السنوات	كلفة
١٩٥٩-١٩٦٠	٨
١٩٦٠-١٩٦١	٨
١٩٦١-١٩٦٢	٦,٥
١٩٦٢-١٩٦٣	٦,٥

(أ) الشلن = ١٠٠ سنتيم.

(١) Abyan Borad: Annual Report, 1962-63,p.7

(٢) المصدر السابق.

ومما ينبغي ملاحظته هو ضغط التكاليف الذي تجسد بتحقيق توفيرات جوهرية على قدر تزايد تحمل المصلحة وحدها لهذه النفقات والتكاليف، والآن تفكر هذه المصلحة بخفض النفقات أكثر، ولكنها تفكر أيضًا بتوزيعها، بطريقة عادلة، بين شركائها، حتى تصلح وضعها المالي وتعوض بنفس الوقت عن الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار.

ب- التسويق:

تتكفل اللجنة بعد الحلج والكبس بنقل الطرود والبالات إلى عدن بطريقها إلى الخارج، ودور اللجنة هو بمثابة دور "لجنة التسويق".

وتحمي المصلحة، مبدئيًا، صغار المنتجين من الوسطاء، وتحسين وضعيتهم كبائعين وتثبت استقرار الأسعار الداخلية عند مستوى مستقل عن الأسعار الخارجية، إذا كان ذلك ممكنا.

وعمليًا، تحتكر المصلحة مشترى ومبيع كل إنتاج المحمية الغربية في الخارج باستثناء إنتاج لحج؛ فهي تشتري المنتوج والمحصول الخام بسعر أدنى من السوق العالمية التي تبيعها مجددًا القطن القصير التيلة. ويشكل الفرق بين السعرين ربح المصلحة الذي يمكن أن يكون ضئيلًا أو مرتفعًا وفقًا للاتجاه العالمي الذي يتغلب ويرجح. ويوزع قسم من الأرباح بشكل ربحيات، أو حصص أصحاب الأسهم من الأرباح، ويستعمل الباقي لتشكيل الاحتياطات. وتخص هذه الاحتياطات، بوجه عام، لأهداف تنمية، أو يعاد توزيعها في الحقبة غير المواتية لأجل التعويض عن انخفاض الأسعار، ولأجل إبقاء الأسعار الداخلية في مستوى مرض.

جدول رقم (١٧)

أسعار مدفوعة للمزارعين

(سنتيمات باللبرة)

١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
٣١	٣١	٣١	٣٩	٥٣	٤٤	٥١	٤٤

إن المقصود بذلك هي أسعار صافية يقبضها المزارعون عن كل لبرة (٥٠٠غ) من القطن غير المحلوج، بعد حسم حصة الملاك.

وخلال زمن طويل، كانت الأسعار الداخلية تنفلت من الإتلاف والتدهور التصاعدي للأسعار العالمية وذلك لسببين رئيسيين:

كانت المصلحة مرتبطة، من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٠، بموجب اتفاق بـ: "لجنة القطن" الخام[١] التي كانت تقدم لها أسعارًا أعلى من أسعار السوق العالمية من جهة،

وكان تراكم احتياطات هامة يسمح للمصلحة بأن تستمر في دفع أسعار مستقرة نسبيًا للمزارعين من جهة أخرى.

ومنذ حل ال"لجنة القطن الخام" ونضوب الاحتياطات، صارت اللجنة تقل مقدرتها شيئًا فشيئًا، عن مواجهة الهبوط المنتظم للأسواق.

---

(١) انظر ذلك فيما بعد.

جدول رقم (١٨)

هبوط أسعار المبيع في الخارج

السعر حسب المنتوجات	١٩٦٠-٦١	١٩٦١-٦٢	الهبوط المسجل
بنسات باللبرة الواحدة من القطن القصير التيلة	٣٥,١٤	٣٢,٣٩	٢,٧٥
جنيهات بالطن الواحد من القطن غير المحلوج	٣٠	٢٥,٨,٠	٤,١٢,٠

يسجل منذ سنة ١٩٦٠ هبوط مقلق سواء في سعر الخيط أو في سعر البرعم؛ وقد أثَّرت الهبوطات تأثيرًا خطرًا على العائدات الإجمالية.

وقد تضرر، بشكل خاص، فائض سعر المبيع عن سعر المشترى، بالرغم من التخفيض المحسوس لكلفة الحلج (١,٥ سنتيم باللبرة الواحدة). ويبرهن الجدول التالي على اتساع تبدلات هذا الفائض خلال سني ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢.

جدول رقم (١٩)

تباين الفرق بين المبيع

وسعر كلفة اللبرة الواحدة

سنة	سعر الكلفة بالسنتيمات(أ)	سعر المبيع بالسنتيمات	الفرق بالسنتيمات
١٩٦٠-١٩٦١	١١٨	١٠٢	١٦
١٩٦١-١٩٦٢	١١٠	١٠١	٩

(أ) منها ٨و٥و٦ للحلج

يبدو أن الفائض بانتقاله من ١٦ إلى ٩ سنتيم قد انخفض بنسبة أقل من ٥٠٪، وفي الواقع كان الانخفاض أقوى من ذلك نظرًا لتناقص كلفة التحويل التي أوصلت إلى ٨ -٦,٥ سنتيم. وبتعبير آخر أوصل الفائض في الحقيقة إلى ٧,٥ سينت سنة ١٩٦١ بدلًا من ٩ سنتًا.

وقد وزع الفائض على النحو التالي:

- احتياطات: ٣ سنت.
- ربحيات (أسهم): ٦ سنت.

وقد وزعت الاحتياطات ذاتها بين "صندوق تثبيت استقرار الأسعار" و "صندوق الاهتلاك" و "صندوق التطوير". وأما أرباح الأسهم الموزعة، فقد ارتفعت عمليًا إلى ٩ سنت بدلًا من ٦ سنت. وتتأتى الثلاث سنتيمات الإضافية من الربح الناجم عن تسويق المخزون غير المباع في السنة الماضية.

وبوجه عام، تمكنت الأسعار الداخلية أن تبقى في مستوى معقول، حسن ذلك أو ساء، طوال العقد الأخير، وبخلاف ذلك لم تنقطع الأسعار الخارجية عن التلف والتدهور حائلة بذلك دون تشكيل احتياطات جديدة واعتبارًا من ذلك، حائلة دون مشاريع جديدة للتطوير الزراعي.

ج- تحسين رفاهية السكان الريفيين:

كان للخطة عدة نتائج خيرة من الصعب التعبير عنها بكيفيات نقدية واضحة، فقد جنى السكان كما جنى الاقتصاد، الذي اتخذ طابعًا نقديًا بسرعة فائقة، من ذلك فوائد جمة وعظيمة.

فبالإضافة إلى تمويل الأشغال الزراعية يقوم "صندوق التنمية" بتمويل التثميرات الاجتماعية، وهكذا أنشأ مستشفى (كلف ٢٠,٠٠٠ جنيه)، وطريقًا

معبدة بالحصى (كلفت ١٥٠,٠٠٠ جنيه) وساهم في إصلاح منطقة أبين. ومن جهة أخرى، تساهم المصلحة في تحسين السكن الريفي وتولي مساعدتها لإنشاء محطات للمياه الجارية والكهرباء في القرى، وتساهم بجزء فعال في تحضير (تحضر) "جعار" و "زنجبار" المدينتين الرئيستين في سلطنتي الفضلي ويافع.

وبفضل هذه الجهود، ضرب عدد السكان بأكثر من أربعة (٤٠٠٠٠ شخص)، وصار مستوى معيشتهم أعلى، وبكل وضوح، مما كان عليه سنة ١٩٤٧. ويبدو أن دخل الفرد الأكثر ارتفاعًا هو دخل الفرد في المحمية الغربية. ويتزايد الاستهلاك بدون انقطاع، وقد تم التغلب الآن على الملاريا التي كانت تعيث فسادًا في المنطقة.

وبعبارة أخرى، إن تحسين رفاهية السكان الذي لا يستهان به، ناجم عن الازدهار الاقتصادي الذي عرفته (أبين) منذ أن وضعت خطتها موضع التنفيذ.

تمويل "الخطة"

بسبب نقص الموجودات العامة (الحكومية) آنذاك، وبسبب عدم وجود الادخار، وبسبب قلة الفائدة التي تقدمها الزراعة لرأس المال الخاص، انبغى على السلطات المستعمرة أن تتكفل كليًا بالتثميرات الأولية. وبعد انطلاق الخطة، اهتمت الدول كالأفراد بمشاريع "لجنة أبين" الزراعية التي لم تعد إنتاجيتها تثير الشك.

أ- مصادر الرساميل:

لقد قدمت المملكة المتحدة القسم الرئيسي من الرساميل، إلا أن الدفعة الأولى وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه[1]، قد اقتطعت سنة ١٩٤٠ من خزانة الدولة في عدن.

---

(١) Sir Tom Hickinbotham: op,cit,P.148.

ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت زراعة القطن، المتأصلة حاليًا بقوة، تدر، وأخذت "لجنة أبين "تشكل لنفسها احتياطات لتسدد ديونها ولتتمول. وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ كانت الأموال الموضوعة جانبًا قد ارتفعت إلى ٨١٧٠٠٠ جنيه موزعة على النحو التالي:

- صندوق التنمية	٣٢٤٧٠٠ جنيه
- صندوق القروض	٢٨٧٣٠٠ جنيه
- صندوق تثبيت استقرار الأسعار	١٨٠٠٠٠ جنيه
- صندوق اهتلاك الديون	٠٢٥٠٠٠ جنيه

غير أن هذه الاحتياطات قد نفذت بسرعة بسبب بقاء النفقات في مستوى مرتفع وبسبب ضعف الأرباح، العائد ذاته إلى ضعف الإنتاج. وظهرت الاحتياجات إلى رساميل بشكل ملح فتوجهت اللجنة مجددًا إلى سلطات المستعمرة التي أنجدتها سنة ١٩٥٧ وذلك بمنحها لها قرضًا قيمته ٧٧٠٠٠جنيه. ومنذ ذلك الحين، تحسنت وضعيتها المالية تحسنًا محسوسًا: فقد قدر مجموع أعمالها في فترة ١٩٦١-١٩٦٢ب٢٥٠٠٠٠٠ جنيه[١].

إن المشكلة الحيوية، بالنسبة للمصلحة بالوقت الراهن، هي مشكلة تكوين رأس المال؛ فدخولاتها تتشكل من ربع قيمة الإنتاج، كما تتشكل من باقي الأرباح القابلة للتقسيم. شيئًا فشيئًا، صارت هذه الأرباح القابلة للتقسيم غير أكيدة، بينما لا تنقطع التكاليف والنفقات من رأس المال عن التزايد.

ب- التثميرات الأولية:

لقد تألفت "تشغيلات رأس المال" من:

- تحضير التربة للزراعة،

---

(١) Abyan Board: Annual Report,1962-63,P.2.

- أعمال ري كبيرة،
- شراء بذار وآلات،
- تعمير ومباني،
- منشآت متنوعة، إلخ..

وقد قدرت كلفة هذه التثميرات في البداية ب١٢٠٠٠٠٠جنيه[1]؛ وكانت النفقات المدفوعة فعلًا قد قدرت سنة ١٩٥١ ب ٦١٠٠٠٠جنيه. وفي سنة ١٩٦٢ كانت النفقات الفعلية في الفترة الممتدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٢ قد ارتفعت إلى ١٥١١٠٠٠جنيه.

وبحسب طبيعتها، لم تكن هذه التثميرات منتجة فورًا، فترتبت إنتاجيتها على عدة سنوات. وهكذا لم يبدأ القسم الأول من التثميرات بالإنتاج إلا بعد مضي ثلاث سنوات، بينما تشمل إنتاجية القسم الثاني الفترة الممتدة من ١٩٥١ إلى ١٩٦١ والسنوات التي تليها.

جدول رقم (٢٠)
نفقات رأس المال
(بألوف الجنيهات)

١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
١٩,٥	٧٥,٥	١٩٣	٣٢٢	٣١٢	٢٠٨	٢٠٦	٩٣	٨٢

بوجه عام، لا يقيم شركاء المصلحة، سياستها المالية تقييمًا حسنًا دائمًا؛ فيعتبر الملاكون أن الاحتياطات مكونة غالبًا بشكل مفرط، بينما يتشكى المزارعون المكترون الذين سبق لهم أن تضايقوا كثيرًا للحصول على الخمسين بالمائة من الإنتاج التي تحق لهم، من ركود رساميل ويطالبون بتقسيم الأرباح

(١) R.Sorensen: OP, eit.,P.19.

المتراكمة آنفًا. وكان الإنجليز يفكرون من جانبهم أنه ينبغي على المصلحة أن تكون قادرة على كفاية ذاتها بذاتها من الناحية المالية كما ينبغي عليها أن تناط بمؤسسة لتقدير الأمور واستدراكها.

تنظيم لجنة أبين

تؤمِّن "لجنة أبين" إدارة "الخطة" وتراقب الأبحاث من أجل تحسين الإنتاج، وهي تمون الفلاحين بالأموال والأدوات التي يحتاجون إليها. وفضلًا عن ذلك، فهي تجمِّع وتمركز عائدات المبيعات فيما وراء البحار وتباشر بتوزيعها.

إن "لجنة أبين" منسوخة من حيث مفهومها ومن حيث تسييرها عن "لجنة الجزيرة" في السودان. وهي تشمل ثلاث درجات أساسية:

- مصلحة إدارية وتجارية،
- مصلحة رقابة فنية (تكنيكية)،
- مصلحة أبحاث ودراسات.

أ- الإدارة:

كان مجلس الإدارة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٦ مؤلفًا من سبعة أعضاء، ثلاثة أعضاء بريطانيون، وأربعة أعضاء عرب.

فلا الملاكون، ولا المستثمرون كانوا يوجدون فيه، وكانت تلك الحقبة هي حقيقة التمركز القوي للسلطات بأيدي رواد الخطة. وفي تموز (يوليو) ١٩٥٦ تم تعديل تأليف المجلس تعديلًا كليًا تحت ضغط الأمراء وكبار الملاكين، فقد رفع عدد أعضائه من ٧ إلى ١٥ ومنهم ١٢ عضوًا عربيًا (ستة أعضاء عن كل دولة).

والآن توزع المراكز على النحو التالي: رئيس، نائب المنقطة، مدير: رئيس "نظارة الزراعة "، مدير تنفيذي: خبير فني. وقد أصبح الوكيل البريطاني الذي كان يتولى الرئاسة سابقًا مستشارًا.

إن الحدث الهام هو تمثيل مؤجري الأرض والمزارعين المكترين الذين يحتفظون مبدئيًا بأكثرية الأصوات.

ويتكفل مجلس الإدارة بمسؤوليات واسعة جدًا لا تمارس دائمًا بدون تصادم مع السلطات المحلية.

ب- المصلحة الفنية (التكنيكية):

تنفرد المصلحة الفنية برعاية وتحسين أعمال تنظيم المياه والتجهيز. فالري الذي هو أساس الخطة يتضمن تنبهًا خصوصيًا للحؤول دون تراكم تلال الرمل على التربة، ولتجنب تبذير الموارد المائية. وتضع المصلحة الفنية مشاريع الأعمال أيضًا، وتنظّم بيئة الإنتاج وتنجز الأشغال الكبرى.

ومن جهة أخرى، تهتم المصلحة الفنية بمشاغل توزيع لوازم الزراعة: (تراكتورات، آلات، نقابات وجرافات إلخ..) وتتمون بقطع الغيار، وتراقب بدون انقطاع الآلات التي تستهلك بسرعة.

جـ- مركز الأبحاث والدراسات:

إن دور مركز الأبحاث والدراسات هام جدًا، ويقوم على نشر الأساليب العقلانية في الزراعة، وعلى توجيه الإنتاج تبعًا للإمكانيات الطبيعية.

فمن جهة يشدد مركز الأبحاث والدراسات على اختيار أصناف البذار للحفاظ على نقاوة التنويعات في الزراعة، ويبحث عن تنويعات جديدة تجيب بطريقة مثلى على متطلبات الصناعة. ومن جهة أخرى تقوم المختبرات بقياس طول الألياف والخيوط، وتمتحن مقاومتها وتتحقق من دقتها وتطور أصناف البذار وتكافح الحشرات.

كما تنكب المصلحة على تحسين مردود. وبهذه الطريقة، حصلت المراكز الاختبارية سنة ١٩٦٢-٦٣ على مردود ممتاز بنسبة ١٠ كنتال[1] بالأكر الواحد (مقابل ٣,٥ وسطيًا في الأراضي العادية). وبوجه عام، عندما تنجح المراكز الاختبارية بإيجاد تنوع أو تنويع مهم ومفيد، تبذره في عدة أكرات (حوالي ١٥٠)، وعندئذ توزع الحبوب المجنية على المزارعين.

وباختصار، يمكن القول، بعد مضي عشرين سنة على انطلاق خطة أبين؛ بأنها قد بلغت تمامًا هدفها الذي يرمي إلى كسب زراعة جديدة، أي زراعة القطن.

وتوجَّه إلى اللجنة (Board) بإقدامها عمدًا على التضحية بالزراعات التقليدية لمصلحة مادة أولية قابلة للانجراح. وتنتج عن ذلك حتمًا زراعة وحيدة عمليًا، معروفة جيدًا نتائجها التقنية والاقتصادية والاجتماعية. فقد عزت الزراعة الوحيدة انتشار الطفيليات واستنفاد الأرض أولًا؛ ودعَّمت بالتالي البُنى الاقتصادية الاستعمارية والإقطاعية، وذلك بتقويتها لربط البلد بالخارج، وبتدعيمها لوضعية الإقطاعيين. ويقال إن القوة الحامية كانت تفتش عن تثبيت سيطرة الأمراء والوجهاء والتجار المنصبين ملاكيين على أسس أخرى غير الأسس السياسية. فقد أدى ثراؤهم في الحقيقة إلى ولادة طبقة أرستقراطية أرضية متضامنة ومتكافلة مع مصالحها. وينبغي أن يعتبر ظهور هذه الفئة الجديدة كأعظم انتصار حققته السلطات الاستعمارية أو سلطات المستعمرة.

وأخيرًا، تدخلت اعتبارات السياسة الخارجية كذلك، لتشجع انتشار الزراعة الوحيدة في كل القسم الغربي من الإقليم. وكان الإنجليز يفكرون أن ارتفاع مستوى معيشة السكان يكفي لفصلهم نهائيًا عن اليمن. وبنظر ج.ج.بربي "أن

---

(١) Abyan Board: Annual Report,1962-63,P.3, Aden.

أمل السلطات البريطانية العلني أو الضمني هو أن يستخدم الشافعيون الذين يشكلون الأكثرية تقريبًا في اليمن، غير أنهم مظلومون"(١). وقد أصيبت السلطات البريطانية بخيبة أمل كبيرة؛ لأن تحسين ظروف معيشة المستفيدين من الخطة لم يحدث ظاهرة التناضح هذه التي كان يعلق عليها "الكونونيل أوفيس "وعملاؤه آمالًا كثيرة. وبصورة خاصة أحدث تحسين ظروف المعيشة اختلالًا وضربًا للتوازن الاجتماعي القائم.

امتداد زراعة القطن إلى مناطق أخرى

حث النجاح التجاري "لخطة أبين" على توسيع زراعة القطن، فظهرت مناطق إنتاج جديدة، وخصوصًا في المحمية الغربية.

وفي كثير من الحالات، أخذ القطن يحل بسرعة محلّ الزراعات المعيشية، والغذائية والتقليدية الراكدة.

وقد تم هذا التوسع والامتداد بتحريض من نظارة الزراعة، وقد استخدمت" لجنة أبين" كوسيلة لهذه السياسة وذلك بإشرافها على معظم المشاريع خارج منطقتها الانتخابية باستثناء لحج وميفع.

وأهم مركز من هذه المراكز الجديدة هو لحج التي تعتبر اليوم منطقة الإنتاج الكبيرة الثانية، وأما المراكز الأخرى فهي ذات أهمية ثانوية.

أ- لحج:

بحوزة منطقة العوذلي، أراض ممتازة قدِّر اتساعها ب٥٠,٠٠٠ أكر تقريبًا: فالأراضي تروى اعتبارًا من مجرى مياه (تبن) الذي أقيمت على طوله سدود صغيرة، ولكنها تروى أيضًا بواسطة آبار ارتوازية؛ والمياه الباطنية وافرة في هذه المنطقة.

(١) J.J.Berreby: La Peninsule Arabique,P.164.

وكان هنالك أكثر من عشرة آلاف فدان مستثمرة قبل الحرب العالمية الأخيرة، وقد ارتفعت المساحة المزروعة إلى ٣٠٠٠٠ أكر منذ إنشاء "لجنة الإنماء الزراعي في لحج". وفي سنة ١٩٥٤ أدخلت زراعة القطن الطويل التيلة بفضل قرض مقداره خمسون ألف جنيه، ممنوح من "لجنة أبين[١]"، وبفضل معونة الـ F.A.O. التقنية[٢].

وكان قد كرس في السنة الأولى حوالي ٥٠٠٠ أكر لزراعة القطن، وكانت النتائج قاطعة، فقد بلغ المردود الحاصل ضعف مردود أبين (٢,٥ كنتال/ أكر) الذي بدأ منذ تلك الفترة يسجل سقوطًا بينًا.

واليوم، يخصص من أصل الثلاثين ألف فدان المستثمرة، أكثر من الثلث بقليل لزراعة هذه المادة الأولية، ويوزع الباقي بين إنتاج الحبوب وإنتاج البقول.

وقد ارتفع إنتاج القطن القصير التيلة (ألياف) من ٤٥٠٠ طرد سنة ١٩٥٤ إلى ١٤٠٠٠ طرد سنة ١٩٦٠، وازداد الإنتاج ثلاث مرات في غضون ست سنوات، ويحول الخام محليًا في مصنع أنشيء عام ١٩٥٨. وترسل الألياف مباشرة إلى عدن دون أن يكون لمصلحة أبين حق التدخل في ذلك؛ إلا أن "لجنة الإنماء الزراعي في لحج" و "لجنة أبين" تتشاورن بشأن الأسعار.

ويعمل في زراعة القطن في لحج من ٣٥٠٠ فلاح، ومعظم هؤلاء الفلاحين هم مزارعون شركاء يستثمرون الأراضي العائدة إلى الأمراء ورؤساء القبائل المتغيبين بأكثريتهم، ونظام تقسيم دخل الأرض مماثل تقريبًا لنظام أبين.

---

(١) Aden Colony: Report of the Department of Agriculture,1955,P.16, Aden.

(٢) O.N.U.: Les T.N.A. Aden, New York,1963,p.10

ب- المراكز الأخرى:

ليس لتأصُّل زراعة القطن نفس الاتساع في كل مكان؛ ففي العوذلي والأحوار وبير أحمد ودثينة ويراميس في المحمية الغربية تتفوق الزراعة الجديدة حاليًا، بمعنى أن الفلاحين يجعلون منها مزرعة منتظمة على عدة ألوف من الأكرات. وبخلاف ذلك، فإن هذه الزراعة الجديدة هامشية في ميفع في المحمية الشرقية.

ففي الحالة الأولى، ينتظم المزارعون في جمعيات تتصرف إزاءها "لجنة أبين" كمأمور تصفية، وذلك بتوليها أمور الحلج والتسويق، وينتج هؤلاء المزارعون من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ طن من القطن الخام سنويًا(١). وفي الحالة الثانية يجتمع المنتجون في جمعية تدعي "صندوق ميفع"، ولا يتجاوز الإنتاج المائة من الأطنان (مساحة: ٣٠٠ أكر) تباع لتجار المكلا، ويتولى هؤلاء الأخيرون أمر بيعها في الخارج.

وحاصل القول هو إن زراعة القطن تغطي على الإجمال، مساحة ٥٥٠٠٠ أكر تقريبًا، أي حوالي ثلث الأراضي التي تزرع كل سنة في البلد بكامله، ويتراوح الإنتاج السنوي بين ٣٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ طرد أو بالة تدر ما يعادل ١,٥ إلى ٢ مليون جنيه.

وقد أحدث التطور السريع لزراعة القطن اختلالًا في توازن الإنتاج المعيشي والغذائي أدى إلى ارتفاع عام للأسعار؛ ففي البداية كان يعوض، بسعة، عن الارتفاع بواسطة الأرباح المجنية من هذه المادة الأولية، فكانت العائدات تستخدم جزئيًا لتمويل استيراد المواد الغذائية. وفي الوقت الحاضر ألقى ترجرج الإنتاجية برهن عقاري ثقيل على كاهل هذه الزراعة المخصصة للتصدير، رهن يجعلها أقل جاذبية.

---

(١) Colonial Office: Rapport transmis a L, O.N.U.en 1961,London.

جدول رقم (٢١)
مساحات مخصصة لزراعة القطن
في بعض البلدان العربية[١]
(بالفدادين)

البلد	١٩٥٦–٥٧	١٩٥٧–٥٨	١٩٥٨–٥٩	١٩٥٩–٦٠	١٩٦٠–٦١	١٩٦١–٦٢
مصر (ج.ع.م.)	١٧٣٠٠٠٠	١٩١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٨٤٧٥٠٠	١٩٦٧٥٠٠	٢٠٨٥٠٠٠
سوريا	٦٨٠٠٠٠	٦٤٤٠٠٠	٦٥٢٥٠٠	٥٦٧٥٠٠	٥٣٠٠٠٠	٦٢٢٥٠٠
العراق	١٤٥٠٠٠	١٦٢٥٠٠	١٤٠٠٠٠	٩٢٥٠٠	٧٧٥٠٠	٩٢٥٠٠
اليمن الجنوبي	٣٨٠٠٠	٤٣٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٢٥٠٠	٣٧٤٠٠	٥٥٠٠٠
المجموع	٢٥٩٨٠٠٠	٢٧٥٩٠٠٠	٢٨١٧٥٠٠	٢٥٥٠٠٠٠	٢٦١٥٤٠٠	٢٨٥٥٠٠٠

(١) O.N.U:I, Evolution Economique du Mayen-Orient,1959-61,p.143, New York.

إنتاجية زراعة القطن

إن فاعلية هذه الزراعة التقديرية، بالمقارنة مع الزراعات التقليدية لا تثير أي شك، مع أن هذه الإنتاجية لا تنقطع عن التراجع بسبب انحدار الأسواق العالمية وبسبب تزايد التكاليف وارتفاع الأسعار الداخلية بوجه عام.

وحتى نقيس هذه الإنتاجية بأسعار نقدية، من المهم أن نلاحظ أن درجة الإنتاجية الناجمة عن مساحة وقوام قطع الأرض وعن الخصوبة المقدمة، وعن إمكانية المكننة، وعن النحو الذي يدار ويسير الاستثمار بواسطته، بقدر ما يعد مستوى الأسعار، في تحديد الكلفة والدخل بالأكر.

أ- تحديد الكلفة والدخل بالأكر:

كان خبراء الكولونيل أوفيس المبعوثين بمهمة إلى أبين سنة ١٩٥٠-١٩٥١، يقدِّرون أن استصلاح وتقويم أكر واحد كان يستلزم نفقة أولية مقدارها عشرون جنيها. وكان المقصود تمامًا بقولهم هي الكلفة الواحدية المطابقة لأشغال ترميم وإصلاح، وليست كلفة الاستثمار أي الزرع.

وكذلك، لم يأخذ الأخصائيون بعين الاعتبار، حتى يحددوا إنتاجية زراعة القطن والذرة البيضاء والسمسم بالأكر، النفقات الأولية، لسبب وجيه وهو أن اهتلاك هذه التثميرات كان ينبغي عليه أن يمتد على عدة سنوات.

جدول رقم (٢٢)
الإنتاجية المقارنة لثلاثة محاصيل رئيسية
في أبين سنة ١٩٥١[١]
(بالشلنات)

الكلفة والدخل بالأكر	قطن	ذرة بيضاء	سمسم
كلفة الإنتاج			
تحضير التربة	١٢	١٢	١٢
فلاحة بعد الري	١٥	٧,٥٠	٧,٥٠
بذار	٤,٥٠	٩	٩
نزع الأعشاب الضارة	٢٢,٥٠	٠٠٠	٠٠٠
قطاف	٤٥	٣٠	١٥
حبوب	٠٠٠	٤,٥٠	١٢
رعاية وصيانة	٩	٩	٩
الحرث بالتراكتور	١٥	٠٠٠	٠٠٠
الكلفة الإجمالية	١٢٣	٧٢	٦٤,٥٠
الدخل	٣١٥	١٠٨	٩٦
الحد الصافي للربح	١٩٢	٣٦	٣١,٥٠

١- حدود الأرباح:

كان حساب كلفة الإنتاج بالأكر يقيس درجة كثافة الزراعة المطبقة، ويستخرج

(١) Colonial Office: Report of the Abyan Scheme, Colonia No.283, Appendce No.2,p39 (London).

من الجدول أن الأكر المزروع قطنًا كان يحتاج إلى كمية من عوامل الإنتاج أكبر من الكمية التي يحتاج إليها الأكر المزروع ذرة بيضاء أو سمسمًا. وكانت زراعة القطن -لهذا السبب- أكثر كثافة من زراعة المحصولين الآخرين.

وأما الدخل، فكان ينطبق ويتوافق مع عائد الفلاح بالأكر. وكان هذا الدخل، بالنسبة لكل محصول، موضوعًا على النحو التالي:

قطن: س× ك = ٣١,٥*١٠٠٠= ٣١٥٠٠سنت=٣١٥ شلن، حيث س وك يمثلان سعر الليبرة والكمية بالليبرة التي ينتجها الأكر.

ذرة بيضاء: ١٠٨ شلنات.

سمسم: ٩٦ شلنًا.

كان الحد الصافي للربح (أي الفرق بين الدخل والكلفة) يقع بين ٣١,٥٠ و١٩٢ شلنًا بالأكر؛ كان بالنسبة لكلفة الإنتاج قد بلغ ٤٩٪ بالنسبة للسمسم، و٥٠٪ بالنسبة للذرة البيضاء و١٥٦٪ بالنسبة للقطن. وهكذا بكلفة إنتاج منتقلة من واحد إلى ضعف (من ٦٤,٥ شلن إلى ١٢٣ شلنًا) كانت الإنتاجية تنتقل من واحد إلى ثلاثة (من ٤٩-١٥٦ بالمائة).

ولتحقيق ربح معادل لربح القطن، يتوجب تخصيص ٥ أكر للذرة البيضاء، و٦ أكر للسمسم؛ وفي حالة كهذه ينبغي أن تكون كلفة الإنتاج ٣٦٠ شلنًا بالنسبة للذرة البيضاء و٣٨٧ شلنًا بالنسبة للسمسم أي أنها تضرب بخمسة وبستة.

وبالنتيجة، فقد كانت زراعة القطن سنة ١٩٥١ منتجة أكثر من الناحية التمويلية، وكانت تعطي ربحًا صافيًا ملموسًا.

وعلى أساس مقومات الجدول السابق، كان الخبراء يضعون الشكل التجريدي لحساب استثمار فلاح وسط حائز، على قطعة من الأرض تساوي

٢٥ فدانًا، وكانوا يفترضون أن الفلاح، كان يطبق تداول الزراعات كما يلي: ٨ أكر لزراعة القطن، ٨ أكر للمحاصيل الغذائية بنسبة ٦ أكر للذرة البيضاء، و٢ أكر للسمسم، والباقي يترك بورًا.

جدول رقم (٢٣)

شكل يوضح حساب استثمار فلاح وسط

كما وضع سنة ١٩٥١[١]

(بالشلنات)

محاصيل	دخل خام (أ)	كلفة الإنتاج (ب)	دخل صاف
قطن	٢٥٢٠	٩٨٤	١٥٣٦
ذرة بيضاء	٦٤٨	٤٣٢	٢١٦
سمسم	١٩٢	١٢٩	٦٣
المجموع	٣٣٦٠	١٥٤٥	١٨١٥

(أ) دخل خام- ٨×٣١٥= ٢٥٢٠

٦×١٠٨=٦٤٨

٢×٩٦=١٩٢

(ب) كلفة الإنتاج- ٨×١٢٣=٩٨٤

٦×٧٢=٤٣٢

٢×٦٤,٥=١٢٩

٢- وقتية وتقلبات الإنتاجية:

كان الخبراء يقصدون، بوضعهم لهذا الحساب، البرهان بشكل نهائي على

(١) المصدر السابق.

إنتاجية القطن؛ وكانوا قد استخلصوا منه هذا الاستنتاج: بوجه عام، يمكن اعتبار إنتاج محصول ما كمنتج عندما يغطي سعر المبيع حاجات صاحب الإنتاج المعيشية ويخرج ربحًا لا غنى عنه في تحسين الوسائل التقنية الزراعية. ويبدو أن القطن يجيب بقدر كاف عن هذه الشروط.

وكان هذا التحقيق مقبولًا منذ عشر سنوات أي في الفترة التي كانت فيها الأسواق العالمية في أعلى وأقوى مستوى لها. ومنذ ذلك الحين، عرفت هذه الأسواق فترات متعاقبة من الارتفاع والانخفاض تبعا للظروف العالمية، فتأكد أخيرًا الميل إلى الانخفاض، مؤديًا إلى إنقاص الدخل، والجدول التالي يعطي فكرة واضحة عن تأثير تدهور الأسعار الخارجية على عائدات المستثمرين (للقطن فقط) والملاكين.

جدول رقم (٢٤)
حاصل أو منتوج المبيع الذي توزعه
"لجنة أبين" على شركائها[١]
(بالجنيهات الإسترلينية)

سنة	مستثمرون	ملاكون	ضرائب	المجموع
١٩٥٥-١٩٥٦	٤٧٤٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	٧٥٩٠٠٠
١٩٥٦-١٩٥٧	٣٤٣٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٦٩٠٠٠	٥٤٩٠٠٠
التباين	١٣١٠٠٠	٥٣٠٠٠	٢٦٠٠٠	٢١٠٠٠٠

وفي سنة واحدة، انخفضت حصة، المزارعين المكترين وملاكي الأرض من حاصل المبيع بمعدل ٢١٠٠٠٠ جنيه أي حوالي ٢٨٪ أقل من السنة السابقة؛

(١) abyan Board:Annual Report,1956-57, Aden.

وكان المزارعون هم الأكثر تضررًا من جراء هذا الحسم، ولذلك طالبوا سنة ١٩٥٧ بتوزيع الفائض الحاصل سنة ١٩٥٦، وقد أرضتهم المصلحة، وجرى تقسيم الفائض على النحو التالي:

صندوق الاحتياطات:	٣٣٠٠٠٠جنيه	(٦٢,٥٪)
مزارعون مكترون:	١٢٥٠٠٠،	(٢٣,٥٪)
ملاكون وضرائب:	٧٥٠٠٠،	(١٤٪)
	٥٣٠٠٠٠	(١٠٠٪)

ب- عدم استقرار السوق العالمية للقطن:

مبدئيًا، تخضع الأسواق العالمية للمحاصيل الزراعية، لقانون العرض والطلب، وفي الواقع يهيمن عليها كبار المنتجين وكبار المستهلكين؛ فيبذل كبار التجار المنتجين جهدهم لبيع فائضاتهم بأي ثمن، وفق حاجة الآخرين وعلى حسابهم؛ بينما يتموَّن كبار المستهلكين بالمواد الغذائية وبالمواد الأولية بأسعار غير معقولة وغير مبررة.

فالقطن هو أحد المحاصيل المعرّضة والمتروكة لمضاربة السوق، وهو لا يزال يمثل، من جوانب كثيرة، نموذج المنتوج الاستعماري المصدر بكمية كبيرة من المناطق الاستوائية إلى الأقاليم الصناعية في المنطقة المعتدلة.

وكان قطن اليمن الجنوبي يباع من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦، لمصانع النسيج الإنجليزية فقط، بواسطة جهاز شراء بريطاني هو "وكالة القطن الخام" التي كانت "لجنة أبين" ترتبط بها بعقد. ومنذ ذلك التاريخ، تعكف المصلحة على بيع الإنتاج في السوق العالمية.

١- الاتفاق بين "لجنة أبين" وبين "وكالة القطن الخام":

كانت "وكالة القطن الخام"(R.C.C.) قد التزمت، بموجب ذلك الاتفاق المعقود في ٦ آذار (مارس) ١٩٥٠ لمدة أربع سنوات، بشراء كل الإنتاج بأسعار مضمونة، وكان من المتفق عليه أيضًا أنه في الحالة التي تتباين فيها الموازنة بين الدولار والإسترليني بنسبة ٢٠٪ في الحد الأعلى، ينبغي أن يعاد النظر في هذه الأسعار.

وكانت الأسعار المتوسطة التي تدفعها "وكالة القطن الخام"، طوال مراحل صلاحية الاتفاق، قد حددت ب٣ شلنات و٤٧ سنت في الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤، وحددت ب ٣ شلنات و٢٧ سنت في الفترة الممتدة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦. وكان الفرق بين الأسعار المضمونة وبين الأسعار العالمية مهمًا بقدر كاف، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٢٥)

الفرق بين الأسعار المضمونة وبين الأسعار المعمول بها في بورصة ليفربول[١]

(بنسات باللبرة)(أ)

سنوات	أسعار مضمونة	أسعار جارية	الفرق
١٩٥٣	٣٩,٢	٣٠,٨	٨,٦
١٩٥٤	٣٨,٧	٣٣	٥,٧
١٩٥٥	٣٧,٩	٣١,٧	٦,٢
١٩٥٦	٣٠	٢٦,٨	٣,٤

(١) هيئة الأمم المتحدة: دراسة خاصة حول الظروف الاقتصادية في المناطق غير المستقلة، ص١٦٧، نيويورك، ١٩٥٨.

(أ) يعين السعر بالنقط: كل نقطة تطابق ل١/ ١٠٠ من البنس، ولكن تبيان الأسعار يجري دائمًا بالليبرة الإنجليزية (٥٠٠غ) وليس بالكيلو.

وفي سنة ١٩٥٤ حلت "وكالة القطن الخام"، غير أن التزاماتها السابقة ظلت قائمة وخاصة التزاماتها إزاء "مصلحة أبين". إلا أن مدة الاتفاق قد انتهت في سنة ١٩٥٦-١٩٥٧. ومنذ ذلك الحين وجدت "لجنة أبين" نفسها مضطرة للجوء إلى السوق العالمية.

٢- تقلبات الأسعار العالمية:

إن المنافسة في هذه السوق مزورة منذ البداية، فلم تعد الأسعار تحدد بين التجار وإنما تحدد من قبل الحكومات التي تمد الصادرات بالمعونات المالية أو التي تتبنى معدلات تبادل بالمفاضلة.

أ- تدهور الأسعار:

هبطت الأسعار بين ١٩٥٦و ١٩٥٩ هبوطًا كبيرًا، وكان العنصر القاطع هو عرض مخزونات أميركية من القطن الطويل التيلة للبيع، الذي نال حظوة لدى الصناعيين نظرًا لسعره المنخفض. وتعرضت البلدان المنتجة للقطن الطويل التيلة، كالسودان واليمن الجنوبي من بين بلدان أخرى، لخسائر فادحة. فبعد أن قام السودان بتركيم كمية هامة جدًا، قرر بيع مخزونة بأسرع وقت وبالسعر الجاري؛ وهكذا تبنى السودان سياسة تصفية منتظمة أثرت تأثيرًا قاسيًا على اليمن الجنوبي.

ونظرًا لانعدام تدخل حكومي، قامت مصالح لحج وأبين هي أيضًا بتخزين المحاصيل الكاسدة، فكانت العملية سببًا لمصائب؛ لأنها جلبت مصاريف باهظة بصفة[1]:

---

(١) ملاحظة نشرتها "لجنة إنماء الزراعة في لحج "سنة ١٩٥٩، موجهة للمزارعين.

- تخزين: ١ شلن بالطرد (٤٠٠ ليبرة) وبالشهر.
- تأمين: ١ شلن بالطرد (٢٠ جنيه).

وكذلك بذلت المصالح، حتى تحد من المصاريف وتحصل على الأموال، بذلت جهدها لتبيع جزءًا من القطن المخزون في عدن- بالسعر الجاري؛ فسجلت في ١٩٥٧-١٩٥٨ خسارة قدرها أربع جنيهات بالطرد، بنسبة ٢٠ سنت بالليبرة، ومع ذلك ظهر المبيع أفيد من التخزين الذي كان يكلف المصالح خمس مرات أكثر من الخسارة الناجمة عن السعر.

وفي سنة ١٩٦٠ انقلبت الوضعية في السوق العالمية، فلوحظ استئناف عام لتجارة القطن، وبدأت الأسعار مجددًا بالصعود.

ب- الميل إلى الارتفاع:

في الحقيقة استهلكت مصانع النسيج في العالم بمجملة، قطنا سنة ١٩٦٠ أكثر مما استهلكت سنة ١٩٥٩، بوجه عام. فوجدت مخزونات المستوردين نفسها ذات محتوى ضئيل ومتدن، وكانت الموجودات القابلة للتصدير لدى معظم كبار المصدرين، باستثناء الولايات المتحدة، قد انخفضت بسبب قلة وفرة المواسم.

إن المفعول التراكمي لكل هذه العوامل، كانت نتيجته زيادة الحجم الإجمالي للصادرات العالمية من القطن بما يناهز الربع. إن القيمة الواحدية المتوسطة لصادرات القطن من كل الأصناف كانت أعلى بنسبة ٦٪ من مستوى سنة ١٩٥٩.

وتمكن اليمن الجنوبي، بفضل هذا التحسن، من بيع قطنه بأسعار هامة جدًا، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٢٦)

الأسعار المتوسطة التي تم الحصول عليها[١]

(بنسات بالليبرة)

١٩٥٧-٥٨	١٩٥٨-٥٩	١٩٥٩-٦٠	١٩٦٠-٦١	١٩٦١-٦٢
٢٩,٧٠	٢٨,٤٨	٣٧,٦٠	٣٥,١٤	٣٢,٣٩

فمنذ سنة ١٩٦١، سجل الميل إلى الارتفاع تراجعًا واضحًا، وفي سنة ١٩٦٢ تأكد الميل إلى الهبوط بسبب الحصول على مواسم وفيرة، فسارع المنتجون إلى التخلص منها: ومن هنا كان تراجع الأسعار. وقد تضرر صغار المصدرين كاليمن الجنوبي، من جراء ذلك، بصورة خاصة. وهذا ما دفع "لجنة أبين" و "لجنة الإنماء الزراعي في لحج" إلى إيجاد نقابة منتجين (Pool) مشتركة هي "لجنة تسويق القطن" المخصصة لجمع كل الإنتاج وتسويقه.

ويرمي الجهاز الجديد إلى تنقيص وتخفيض مصاريف التسويق، ويرمي إلى تثبيت استقرار السعر وقت الإنتاج وتثبيت دخل الفلاح في حدود الإمكان.

٣- **"لجنة تسويق القطن"**(C.M.B.):

وقد بدأ المسؤولون يأخذون بعين الاعتبار أنه، حتى تستمر وتيرة الإنتاج، من المهم أن يتلقى المزارع السعر الذي كان يتمناه لموسمه. وفي الحقيقة، لا يجدي نفعًا أن يشرح له بأن السوق قد هبطت لأن الطلب كان ضعيفًا، فالمزارع لا يريد أن يسمع شيئًا، فهو يريد أن يدفع له ثمن عمله. ولهذا، ينبغي على "لجنة تسويق القطن" أن تؤمَّن له سعرًا مرضيًا حتى في سنوات الهبوط. وهي تضمن له منذ الآن سعرًا أدنى يمكن أن يرتفع، علاوة على ذلك، إذا حدث ارتفاع في السوق العالمية.

---

(١) Abyan Board: Annual Report,1961-62,p.2.

وتترجم هذه السياسة بعملية بذل الدخولات في الفترة المواتية وبالتعويض والدفع في الفترة غير المواتية. وفائدة هذه السياسة هي أنها تهتلك الأحداث والظواهر العالمية، دون أن تزعم بأنها تزيلها كليًا. وهكذا تحمل بعض الرضا إلى الفلاحين لأنها تؤمن لهم دخلًا أدنى. وبعبارة أخرى، تهتم هذه السياسة باستقرار القوة الشرائية لدى من يهمهم الأمر، ولا تهتم باستقرار الأسعار العالمية.

وخلاصة القول، هو أن عدم استقرار الأسعار يجعل زراعة القطن قابلة للانجراح ويعرض إنتاجيتها للخطر. وحتى تداوي هذا الأمر الواقع، انكبت "لجنة تسويق القطن" على إبقاء الأسعار الداخلية عند مستوى عادل ومكافئ. ولا يكفي هذا الإجراء، وحده، لإزالة كل عقبات الزراعة الوحيدة. إذن، إن تشجيع تنوع الزراعات هو أمر ملح لتنويع الإنتاج الزراعي وإخراج البلد من ربطه الحالي بالسوق العالمية. ولا يعني هذا أنه ينبغي هجر زراعة القطن، بل ينبغي، خلافًا لذلك تمامًا، أن تستمر هذه المادة الأولية، كمنتوج من المنتوجات الرئيسية في البلد. ويستحسن، مع ذلك، أن نكون حذرين في أن لا نوسع زراعة القطن توسيعًا جديدًا، إلا إذا كنا متأكدين من وجود الأسواق. وينبغي على الحكومة أن تتخذ، كسياسة لها، عدم شراء الأقمشة القطنية إلا من البلدان التي تشتري منها قطنًا، وذلك طيلة انتظارها لتصنيع القطن محليًا.

وبالنتيجة، ليس ثمة مجال لتوسيع المساحة المزروعة قطنًا. وينبغي على الأراضي أن تحتجز للزراعات الغذائية أولًا. غير أنه ينبغي رفع مردود مزارع القطن؛ وذلك بالري وباستعمال الأسمدة الكيماوية، وينبغي أن يتم هذا التحسن للمردود في الحقل، كما يتم أثناء الحلج. وعلى السياسة الزراعية للحكومة أن تستمد من هذا المبدأ.

الفصل الثاني عشر
المنتجات الزراعية التقليدية

تنتشر الزراعات التقليدية في مساحة تتراوح بين ١٠٠٠٠٠ و١٢٠٠٠٠أكر أي في ثلثي المساحة المزروعة كل سنة، وهي تتعلق بمجموعتين رئيستين من المحاصيل هما:

- المنتجات المسوقة،
- منتجات الاستهلاك الشخصي.

وبينما تتطور المجموعة الأولى تصاعديًا (التبغ، المنتوجات البقولية والسمسم)، تركد المجموعة الثانية، وحتى أنها تتراجع من سنة لأخرى (حبوب وتمور).

وقد نجم عن ذلك اختلال في التوازن بين الموارد والحاجات، اختلال لا يسد إلا بواسطة الواردات.

المنتجات المسوقة

خلافًا للمواد الغذائية التقليدية التي لا تفسح المجال إلا لمبادلات محدودة جدًا، فإن التبغ والفواكه والبقول والسمسم تنتج للسوق، ولكنها لا تباع في السوق المحلية التي تقدم حتى الآن إمكانيات إسالة أو مبيع وإنما تباع في عدن وفي الخارج. إنها إذن منتوجات تصدير من الدرجة الأولى.

أ- التبغ:

إن التبغ بالنسبة للمحمية الشرقية هو بمثابة القطن بالنسبة للمحمية الغربية، مع أنه لا يوجد أي مقياس مشترك بين الاثنين من ناحية الاتساع والحصة أو المردود المالي. وبوجه عام، لا يشغل التبغ إلا مساحة تتراوح بين ٨٠٠ و١٠٠٠

أكر، أي ٢ بالمائة من المساحة المزروعة قطنًا، ولا يدر سوى ١٠٠٠٠٠ جنيه من حاصل مبيع الخبازيات الهندية (القطن).

يزرع "الحومومي" وهو الاسم المحلي للتبغ، في Gheil Bawazir، في سلطنة القعيطي، حيث يخصص بضع مئات من البدو لزراعته، وتنتج منه أيضًا جزيرة سوقطرة كمية صغيرة.

ويلاقي المزارعون صعوبات عديدة ناتجة عن الاستثمارات الصغيرة، وعن كون الزراعة لا تستخدم الآلات إلا قليلًا، الأمر الذي يستلزم استخدام الكثير من اليد العاملة، وناتجة عن تهديد التقلبات الجوية كما هي الحال بالنسبة لكل المزارعين. إلا أن الأمر الأخطر من كل ذلك هو سيطرة الدائنين والوسطاء والتجار على الإنتاج.

كان المنتجون حتى سنة ١٩٥٦ تحت رحمة هؤلاء الطفيليين، وكان الإنتاج مرهونًا قبل الموسم بعدة أشهر. وقد أصلحت الوضعية بكل وضوح مع إنشاء "Gheil Bawazir Tobacco Credit Corporation Society Ltd" بإيعاز من الحكومة.

وقد تزايد الإنتاج تزايدًا معتبرًا بارتفاعه من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ طن؛ ويصدّر الإنتاج خامًا إلى عدن والشرق الأوسط وإفريقيا الشرقية حيث يستعمل "الحومومي" لتدخين "الحوكا" وهو نوع من النارجيلة. وكذلك بما أن التبغ عرض لتجارة إقليمية فإنه ينفلت مبدئيًا من تقلبات السوق العالمية، وهذا يكوّن ميزة ملحوظة بالنسبة للقطن.

وبالإجمال، يمكن للإنتاج أن يتزايد أكثر، شريطة أن تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة للتخلص من الدائنين ولتحريك فائدة ومصلحة المزارعين.

ب- المحاصيل البقولية:

لـم تكـن زراعـة الأشـجار وزراعـة البسـاتين منـذ ١٥ سـنة تقريبًـا، تشـغل سـوى مكـان أدنـى في الزراعـة، وكانـت صعوبـات النقـل، والتنسـيق والتبريـد تعمـل على نحـو أن تطويرهمـا كان متعـذرًا.

ومنـذ ذلـك الحيـن، بذلت السـلطات الاسـتعمارية مجهـودًا لا يمكـن إنكاره، في سـبيل تجـاوز معظـم هـذه العقبات. ومـع ذلـك، كان العامل الذي حفـز الإنتاج أكثر مـن ذلـك، هـو تزايـد الطلـب علـى الفواكـه والبقـول الناتـج عـن فتـح مشـاغل عمـل في عـدن الصغـرى حيـث أقيمـت مصفـاة النفـط. وكـان هذا السـوق الجديـد يمتص، طيلـة مـدة بنـاء المصفـاة (مـن ١٩٥٢ إلـى ١٩٥٤) كل الإنتـاج تقريبًا.

ولكن شُـعِر منذ عام ١٩٥٤ ببعض الكسـاد، بسـبب تقلب سـوق عدن بعد إتمام المصفـاة، فكاد الإنتـاج أن ينهـار، وتوجـب علـى السـلطات أن تتدخـل حتـى تدفـع هـذا التهديـد، فكان عملها يشـتمل على:

- تحسـين المواصـلات بواسـطة إنشـاء طرقـات جديـدة وبواسـطة اسـتعمال الطائـرة كوسـيلة نقل،
- تنظيم المنتجين في تعاونيات مجهزة بوسائل نخب وتوضيب حديثة،
- التخفيف من وطأة الجهاز التجاري للتوزيع،

إنشاء "سوق تجارة بالجملة" حيث تتجمع كل المحاصيل المرسلة إلى عدن[١].

وقـد أعطـى إصـلاح القطـاع نتائج جيـدة جـدًا، فامتدت زراعـات البقـول امتدادًا عظيمًا(حوالـي ١٠٠٠٠ أكـر). ومراكـز الإنتـاج هـي حاليًـا حسـب أهميتهـا؛ أبيـن،

(١) Aden Colony: Report of the Co-operative and Marketing Department, 1956.P.5.

لحج، العوذلي، بير أحمد، دثينة، وحضرموت. ويتراوح الإنتاج السنوي بين ١٦٠٠٠ و٢٠٠٠٠ طن، وهو يشمل:

الفواكه من جهة: حمضيات (برتقال، حامض وكلمانتين)، إجاص، درّاق، مانجا، مشمش، موز، شمام وبطيخ إلخ..

البقول من جهة أخرى: بصل، خيار، كوسى، فجل، جزر، ملفوف، فول، وبندورة، إلخ.

ويستهلك حوالي ٢٥٪ (٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠) طن من الإنتاج في أماكن الإنتاج، ويرسل القسم الأكبر إلى عدن المركز الرئيسي للاستهلاك، وهو يغطي حاليًا ٥٠٪ من حاجاتها، ويدر على منتجي المحمية حوالي ٤٠٠,٠٠٠ جنية سنويًا. إذن يمكن القول إن الزراعات البقولية منتجة مثل زراعة القطن.

ويقدر خبراء وزارة الزراعة أن الإنتاج، في السنوات المقبلة، سيتجاوز سعة الحاجات الوطنية، وبالأخص حاجات عدن التي توشك طاقتها الامتصاصية أن تبلغ حدها الأقصى، ويفكرون أنه قد ينبغي منذ الوقت الحاضر، التفكير في تصدير الفائضات. وحتى تتمكن الفائضات من إيجاد من يشتريها في الخارج، قد ينبغي -كما يقولون- تحسين نوعية المحاصيل.

وبناء على ذلك، من الضروري تكميل، وإتقان أساليب الزراعة والإنتاج والعرض، وينبغي لأصول الصحة والنظافة الأولية أن تكون محترمة بضبط كلي: كتنظيف الأدوات والآلات وانتخاب المحاصيل لأجل حذف وإبعاد المحاصيل ذات النوعية الرديئة، والتحضير الحسن، وتنظيم التصديرات نحو مراكز الاستهلاك، إلخ. وهذا يتضمن إيجاد صناعة تنسيق بضائع وصناعة تحويل تقدم منتوجات بأسعار معقولة.

جـ- السمسم:

وتشغل مساحة تتراوح بين ٤٠٠٠ و٦٠٠٠ أكر سنويًا؛ وقد ارتفع إنتاجها من ٥٠٠ طن ١٩٤٦ إلى ١٢٠٠ طن سنة ١٩٦٢ بفضل توسيع المساحة، ولكن بفضل تحسين المردود أيضًا.

ويستهلك قسم من المحصول في أماكن الإنتاج على شكل زيت للمطبخ، زيت يستخرج بواسطة مطحنة يديرها جمل، ويبلغ المردود عند استخراج حوالي ٥٠٪، وتستعمل النفايات للتغذية البشرية والحيوانية.

ويباع القسم الآخر في عدن بشكل رئيسي، حيث يستخرج منه زيت المائدة بواسطة طرق أكثر حداثة.

وبوجه عام، فإن إنتاج السمسم لا يكفي لسد الحاجات المتزايدة إلى الزيت، ولذلك يستعمل زيت القطن أكثر فأكثر؛ وكان قد سبق للقطن غير المحلوج أن استخدم كمادة أولية لمصنع كانت تبلغ طاقته على التحويل ما يناهز الخمسة آلاف طن سنويًا من العمل الكامل. ومن الممكن استخدام القطن غير المحلوج، كالسوجا، ذات يوم، في صناعة المرغرين، والصابون مواد الرسم والدهان وأقراص الفيتامينات.

منتوجات الاستهلاك الشخصي

إن هذه المنتوجات التي تتميز بتقلباتها الكثيرة بسبب ارتباطها الدقيق بالظروف الجوية والمناخية، تتعلق بالذرة البيضاء والقمح والشعير والتمور.

ومن بين الحبوب، تهيمن زراعة الذرة البيضاء، فهي تشكل الغذاء الأساسي للجمهور الريفي وللسكان الفقراء في المدن بنفس الصفة التي تشكلها التمور.

والميزة المشتركة بين كل هذه المواد هو أنها لا تفسح المجال إلا أمام تبادلات ضئيلة بسبب وجود ظاهرة هامة هي ظاهرة الاستهلاك الشخصي أو الذاتي.

أ- الحبوب:

تشغل زراعات الحبوب حاليًا ٩٠٠٠٠ أكر أي أكثر بقليل من نصف المساحة الإجمالية المزروعة سنويًا، ويبلغ الإنتاج الإجمالي ما يناهز ال٣٥٠٠٠طن، وهي كمية صغيرة بالمقارنة مع الكميات التي تنتجها البلدان المجاورة واليمن بشكل خاص (٥٧٦٠٠٠ طن سنة ١٩٥٩).

١- الذرة البيضاء:

إن الماء هو العنصر الحيوي في هذه الزراعة، ويتوقف فيض الموسم أو فقره على كمية الماء الهاطلة وعلى كثافة الري. وعدا عن ذلك فإن الجراد يشكل آفة من نوع خاص لهذا المحصول؛ وأن العزاء الوحيد عن غزو هذه الحشرات هو أن قسمًا من الجراد الغازي يأكله الفلاحون الذين يتضررون منه.

وفي سنة ١٩٤٦، كانت الذرة البيضاء تشغل ١٣٧٠٠٠ أكر، أي حوالي ثلثي المساحة الإجمالية المزروعة، وتكرس اليوم لزراعتها مساحة تتراوح بين ٧٠٠٠٠و ٨٠٠٠٠ فدان أي ثلث المساحة الإجمالية المزروعة فقط؛ ومرد هذا التراجع هو التحول الجديد للزراعات في صالح المنتوجات السوقية بخاصة، ويتراوح الإنتاج الحالي بين ٢٥٠٠٠و ٣٠٠٠٠طن سنويًا، ويستهلك الفلاحون كل هذا الإنتاج تقريبًا.

٢- القمح:

تجري هذه الزراعة في الصيف والشتاء، وتعطي بعض الأراضي الواقعة في موقع حسن، موسمين في سنة واحدة، دون أن يكون ثمة دلائل تنذر باستنفاذها، وإن المناطق ذات الارتفاع العالي والمتوسط هي التي تتلاءم تمامًا مع هذه الزراعة، وتعتبر بيحان وحضرموت المنتجين الرئيسيين للقمح.

وبخلاف الذرة البيضاء التي تتراجع دونما انقطاع، فإن القمح قد تضاعفت تقريبًا مساحة زراعته التي كانت تبلغ ٥٠٠٠ أكر سنة ١٩٤٦ و٨٠٠٠ أكر سنة ١٩٦٢. ويفسر ضيق المساحة وضعف الإنتاج اعتبارًا من ذلك (٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن) يكون القمح لا يلعب سوى دور ثانوي في نظام تغذية السكان الذين يفضلون عليه الذرة البيضاء أو الأرز المستورد.

٣- الشعير:

للشعير عدة نقاط مشتركة مع القمح الذي يزرع غالبًا معه، ويشغل الشعير نفس المساحة تقريبًا التي نادرًا ما تتجاوز الأربعة آلاف أكر، ويقترب مردود الشعير من مردود القمح أيضًا: ٧ كنتال بالأكر بالنسبة للأول و٥ كنتال بالأكر بالنسبة للآخر، ومنتوجهما متساو تقريبًا: ٤٠٠٠طن. وفضلًا عن ذلك فإن الشعير كالقمح قليل التسويق للغاية، فهما غرض لاستهلاك شخصي شبه كلي.

وبالإجمال فإن إنتاج الحبوب ما يزال ضعيفًا ولا يسد البتة الحاجات الداخلية، وإن تزايده ممكن نظريًا، على قدر ما يزداد تلاؤم المناخ لتنوع كبير من الحبوب؛ وقد يصطدم عمليًا بمشكلة الأسعار.

ونشاهد في الحقيقة أن الحبوب المستوردة تكلف أقل مما تكلفه الحبوب التي ينتجها البلد؛ وبما أن المردود ضعيف فإن الكلفة بالأكر مرتفعة بما فيه الكفاية، ويبدو من وجهة النظر التجارية والمالية، أنه من صالح البلد أن يتمون من الخارج، ولكن من وجهة النظر الاقتصادية تسير هذه المنفعة باتجاه معاكس لمصالح المزارعين الوطنيين. والمشكلة هي في أن نعرف إذا كانت السلطات الحكومية مستعدة للتدخل من أجل تحسين ظروف الإنتاج حتى تزيد المساحة المزروعة حبوبًا وتزيد المردود. وكذلك ينبغي الشروع مسبقًا بإرشاد السكان بقصد تغيير

العادات المتعلقة بالتغذية، ولجعل الإنتاج قابلًا للتسويق. ويتوقف تراجع الاستهلاك الشخصي وتحسين النظام الغذائي، على الإجراءات التي ستتخذ.

ب- التمور:

تغطي أشجار النخيل ربع الأراضي القابلة للزراعة في شبه الجزيرة العربية، فيوجد مليونا شجرة نخل في العربية السعودية، وأكثر من مليون بقليل في اليمن الجنوبي، والباقي، أي اثنين مليون في المناطق الأخرة من شبه الجزيرة.

١- المغارس أو المزارع:

إن حضرموت هي المركز الرئيسي لإنتاج التمور؛ وتقع منابت النخل في منطقتين ذات مناخ مختلف: المنطقة الساحلية الرطبة ووديان الداخل. ولذلك فإن تمور الساحل تتساقط عن الشجرة، بينما لا تزال في طور "الرطب"، وتمسك التمور لدى سقوطها بواسطة شباك قديمة لصيد السردين، تغلف بها الأعذاق عندما تبدأ بالنضج. وبعد ذلك يجري تجفيف التمور في الشمس طوال عشرين يومًا في مدار جمعها. وبعد التجفيف، تجمع في زنابيل حيث تشكل كتلة كثيفة (مرزوم). وفي منابت النخل الداخلية تجفف التمور كليًا على الشجرة. ولكن بما أن بعض التمور لا تزال طرية ورخوة عندما تقطع الأعذاق، يجري بشكل عام تجفيفها، كلها على الأرض خلال يومين قبل التوضيب. ويوضب القسم الأكبر من الموسم في جرار بعضها كبير جدًا، ويمكنه أن يسع حوالي ٤٠٠ كلغ من التمور (٣بحار).

وإذا كان الموسم وفيًرا ولم يكن يوجد عدد كاف من الجرار، فيوضب الباقي في سلال وزنابيل. إن الأصناف التي توضب عادة أي تلك التي لا تستهلك طازجة، هي "الجيراز" و "الحجري" و "المديني" و "الميجراف". ويصنع كذلك عجين تمور يسمى "سيم" مشابه ل"الأجونا" في الجمهورية العربية المتحدة.

٢- الإنتاج:

حاليًا، تشمل منابت أو مغارس النخل حوالي ١٥٠٠ فدان، ويبلغ المردود، وسطيًا، ٢٠ كلغ بينما يمكن لأفضل الأشجار أن تغل حتى المائة كلغ، ويقدر الإنتاج الإجمالي الذي يشمل ٥٠ نوعًا من التمور، بعشرة آلاف طن سنويًا.

وحتى عهد قريب، لم يكن القسم الأكبر من الإنتاج مسوّقًا، وإنما كان يستهلكه الملاكون والمزارعون والحيوانات. ويساهم نظام التغذية المؤلف فقط من التمور في مكافحة المجاعات الحابنة أو المستسقية في حضرموت بشكل خاص.

وهذا هو السبب الذي فرضت لأجله سلطات القعيطي، خلال مدة طويلة، تقييدات تحظر تصدير التمور. ومنذ أن تجاوزت كمية الإنتاج الحاجات المحلية، وبالأخص منذ أن ظهر فائض يمكن تصديره؛ قررت سلطات القعيطي رفع هذه الحواجز حتى تسهل إسالة أو بيع الفائض.

٣- شتى الاستعمالات لشجرة النخل ولأثمارها:

تنقطع شجرة النخيل لشتى الاستعمالات، فمن الجذع تصنع العوارض، والحواجز، وأخشاب السقوف والأبواب، ومصاريع النوافذ، والسلالم، وتستعمل السعوف في بناء بيوت متواضعة، والأسيجة، والسقوف، والصناديق، والأسرة، والقوارب، أو أنها تستعمل كوقود. وكذلك تمون أصول السعوف بالوقود أو بالعوامات لشباك صيد الأسماك. ومن الوريقات تصنع الحصر والزنابيل، وبصورة خاصة تلك الزنابيل التي توضب فيها التمور. ويستخدم ليف أصل السعوف في صنع الحبال أو حشو الوسائد والفرش، ويستخدم ليف الوريقات في حشو المقاعد والكراسي. ويشرب العصير طازجًا أو مخمرًا (نبيذ) ولكن يستخرج منه أيضًا نوع من السكر.[١]

---

(١) F.A.O.: Recolte et Conditionnement des Dattes,p.111,Rome,1963.

وأخيرًا، إن أحد الأدوار الهامة لشجرة النخل هو حماية الزراعات الإضافية من الشمس والريح، مثل الحبوب والحمضيات والزراعات البقولية. ففي كثير من الأماكن لا يستطيع الإنسان أن يحمي نفسه من قساوة وشدة المناخ إلا بفضل أشجار النخل.

وبوجه عام، فإن المنتوجات المستهلكة شخصيًا هي قليلة العدد ومتنوعة جدًا؛ وعدا عن ذلك فهي مبعدة كلها تقريبًا عن الدائرة التجارية التي تظل المواد الغذائية المستوردة تسيطر عليها.

وبموجب ذلك، يقع على عاتق الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعطاء حافز قوي للزراعات التقليدية حتى تتزايد حصتها في الاستهلاك الداخلي. وحتى يتاح للمنتجين الوطنيين أن يكسبوا قسمًا أكبر من السوق الوطنية، ينبغي البدء بإعادة تنظيم السوق الزراعية لزيادة سرعة استعمال النقود في القطاع التقليدي ولتشجيع الإنتاج ولدعم الأسعار الداخلية أخيرًا.

وقد تكون هذه الإجراءات ذات طبيعة تؤثر قويًا على نفقات الاستهلاك، وعلى المداخيل الزراعية بالمقابل، وقد تكبح الواردات المنافسة مع تعزيز استقرار الأسعار عند الإنتاج وتعزيز تزايد الإنتاجية والتنويع بوجه عام.

ضرورة التنويع الزراعي

إن التنويع يفرض نفسه لسببين رئيسيين:

- تحسين نظام تغذية السكان من جهة،
- وتزايد المنتوجات القابلة للتسويق، وبالتالي تزايد دخل الزراعة، من جهة أخرى.

ينبغي على التنويع إذن أن يتناول معًا المواد الغذائية والمنتوجات المخصصة للصناعة وللتصدير.

أ- التنويع بحصر المعنى:

من الممكن تنويع الإنتاج الزراعي بواسطة تطوير زراعات الحبوب التقليدية، وبواسطة إدخال زراعات جديدة، وبزيادة المردود أو الإنتاجية.

فالبلد ملائم لزراعة قصب السكر والقهوة والفول السوداني والعدس واللوبياء والبازلاء والأرز والذرة، إلخ... شريطة أن تنجز بعض الأشغال الأساسية. يمكن لهذه المحاصيل أن تعرف ازدهارًا كبيرًا؛ ففي مناطق عديدة ليس ثمة افتقار إلى أراضي الزراعة. ويكفي من جهة أخرى تطوير الري للمحصول بسهولة على مساحة تتراوح بين ٢٠٠٠٠ و٤٠٠٠٠ فدان من أصل الأراضي شبه الصحراوية(١).

وسيجد الإنتاج الغذائي بيسر من يشترونه في الداخل. وبالنسبة للمحاصيل المخصصة للسوق الخارجية، فإن التنويع ليس دواء عميم النفع ولا يستطيع دومًا أن يحمي عائدات التصدير من تقلبات الأسواق العالمية. وفي حال انعدام استقرار حقيقي، يكون من الأفْيَد دعم الخطة وتنويع الإنتاج القابل للتصدير بواسطة إجراءات تعويض، وبالأخص إيجاد "صندوق استقرار الأسعار" حسب المحاصيل.

وفيما يتعلق بتحسين الإنتاجية بالأكر وبوحدة العمل فإن الاستعمال المنتظم للأسمدة، ونشر أفضل التنوعات من النباتات والأساليب التقنية الحديثة، يكون بمثابة حوافز ودافع.

ب- فوائد التنويع:

يقدم التنويع الزراعي فوائد عديدة، بعضها في المجال التقني وبعضها الآخر في المجالين الاقتصادي والغذائي.

---

(١) F.A.O.: Report to the Government of Aden,p.27,Rome.

١- الفوائد التقنية:

إن التنويع يعني حفظ خصوبة التربة وحسم لعارض مسببات ونتائج أمراض النباتات، ويعني أيضًا التطبيق الأعم للدورة الزراعية، وهو يعني أخيرًا استخلاص الحد الأقصى من الأراضي القابلة للتشجير واستخدام اليد العاملة الموجودة طيلة السنة على أحسن ما يكون.

٢- الفوائد الاقتصادية:

إن قلة التنويع في الإنتاج هي حاليًا سبب ارتباط البلد ارتباطًا مفرطًا إزاء الخارج بالنسبة لغذائه؛ فمن الواضح إذن أن اقتصاد البلد سيكسب استقرارًا لو أنتجت محليًا نسبة قوية من احتياطاته إلى الأغذية.

٣- الفوائد الغذائية:

في الوقت الحاضر تشكل النشويات من أصل الذرة البيضاء، القسم الأساسي من تغذية أكثر من السكان. فالنشويات تتيح حقًا مواجهة جزء من الحاجات إلى الحريرات، غير أنها لا تعوض عن نقص منتوجات المواشي وعن مواد الوقاية الأخرى، فهي تختار بوجه عام، بسبب إنتاجياتها المرتفعة بما فيه الكفاية أكثر مما تختار بسبب قيمتها الغذائية. ولهذه الأسباب، فإن التنويع المقرون بجمع فعلي بين الزراعة وتربية المواشي، يصبح ملحًّا حتى يمون بالأغذية تموينًا كافيًا وحتى يتوازن النظام الغذائي.

واختصارًا، يشمل اقتصاد اليمن الجنوبي الزراعي ثلاثة أصناف من الإنتاج.

يتوافق الصنف الأول مع إنتاج الغذاء في حالته الخاصة، وهذا الإنتاج هو، عمليًا، بدون فائض قابل للتسويق؛ هذا هو ميدان الاستهلاك الشخصي شبه الكامل.

وبالرغم من أن هذا الإنتاج في تراجع مستمر، فهو يمس قسمًا من الفلاحين وأكثرية الرعاة الرحل. إن هذا الجزء يظل خارج السوق الوطنية والعالمية.

ويتوافق الصنف الثاني مع الإنتاج النصف- معيشي، وهو يتعلق بالاستثمار الصغير، حيث تشتغل الأرض بشكل أساسي لأجل تغذية عائلة الفلاح، ولكن هذا الاستثمار الصغير يترك فائضًا صغيرًا يباع في السوق القروية لمواجهة بعض إلزامات ذات طابع خصوصي، أو للحصول على ما لا يستطيع الفلاح أن ينتجه بنفسه. وكذلك، يساهم قسم من مربي المواشي، في هذه السوق. صحيح أن هذا النموذج هو أكثر تقدمًا من النموذج السابق ولكن، في الحالة التي هو فيها، ليس له بتاتًا حظ في إيصال الاقتصاد الريفي إلى مستوى يصير فيه بإمكانه أن يحقق فائضات وأن يتطور اعتبارًا من هذه الفائضات. ونظرًا لاستغلال الإقطاعيين للفلاح، ولانخفاض مستوى المعيشة، فإن السوق غير قادرة إلا على امتصاص فائضات ضئيلة. والمزارع لا يشجع بتاتًا على تطوير إنتاجه فوق المستوى الذي وصل إليه حاليًا، وإذا قام بذلك فلا يستفيد من جهده. إن ضمان الإسالة أو المبيع الذي يشكل الحافز الرئيسي، لا يتعلق اليوم إلا بالصنف الأخير أي بالمحصولات السوقية.

وتفيد هذه المحصولات السوقية، مبدئيًا من الأسواق المضمونة والتي يمكنها الدفع. إن القطن مسيطر ويشكل حصة الاستعمار الرئيسية. ففي ظل مبادهة الإنجليز فرضت زراعة القطن على حساب الإنتاج الغذائي الذي اختل توازنه حاليًا.

جدول رقم (٢٧)
المساحة الإجمالية المزروعة
(بالفدان)

محاصيل	١٩٤٦		١٩٥٢		١٩٦٢	
	مساحة	٪	مساحة	٪	مساحة	٪
قطن	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠	١٣,٠	٥٥٠٠٠	٣٠,٨
ذرة بيضاء	١٣٧٠٠٠	٨٥,٥	٤٠٠٠٠	٥٣	٧٣٠٠٠	٤٠,٠
قمح	٥٠٠٠	٣	٥٦٠٠	٧,٥	٨٠٠٠	٤,٤
شعير	٢٤٠٠	٢,٥	٦٠٠٠	٨	٤٠٠٠	٢,٢
سمسم	٥٠٠٠	٣	٤٢٠٠	٥	٤٠٠٠	٢,٢
تمور	١٠٠٠٠	٦	١٠٥٠٠	١٣,٥	١٢٠٠٠	٦,٥
فواكه وبقول	؟ (أ)	؟	؟	؟	١٠٠٠٠(ب)	٥,٤
تبغ	؟	؟	؟	؟	١٠٠٠(ب)	٠,٣
متفرقات	؟	؟	؟	؟	١٥٠٠٠	٨,٢
المجموع	١٦١٢٠٠	١٠٠	٧٦٣٠٠	١٠٠	١٧٥٠٠٠	١٠٠

(أ) أرقام ليست بحوزتنا. (ب) أرقام تقريبية.

وبالإجمال، كانت السياسة الزراعية للسلطات الاستعمارية موضوعة دونما اهتمام بالتناسق؛ وقد تم التقدم، إذا كان هنالك تقدم، على نحو غير متكافئ ومتساو. فالتفاوت جلي اليوم بين أبين ولحج من جهة، وبين باقي الأقاليم من

جهة أخرى، وهي في أساس تفاوت المداخيل دون أن تتحدث عن ارتباط البلد ببيع محصول واحد.

وبموجب ذلك، يحتاج اليمن الجنوبي إلى خطة تنسيق زراعي موجهة لإبعاد مساوئ النظام العقاري، ولتصليح أخطاء السياسة المتبعة حتى الآن؛ وبدون ذلك، تؤدي هذه العقبات إلى إزالة مفعول كل المجهودات المبذولة في صالح الزراعة.

وينبغي أن يظهر هدفان رئيسيان في المرتبة الأولى من اهتمامات السياسة الحكومية الجديدة:

- تشجيع الانتقال من الاستثمار الفردي إلى الاستثمار التعاوني.
- توجيه القطاع الزراعي إلى إشباع الحاجات الغذائية وإلى تطوير المحاصيل التي تسمح بالتصنيع.

ولسوف تستخدم التعاونيات كهمزة وصل بين المزارعين والحكومة بخصوص نشر السياسة الرسمية، وسوف تعزز التنويع الزراعي والجمع بين تربية المواشي وبين الزراعة في نظام استثمار مختلط. وهكذا يغطى تأخر الزراعة الحالي ويصبح الاستعمال الكامل للأراضي الموجودة مضمونًا كليًا. وما هذه سوى آفاق للقطاع وما هي سوى عناصر لأرباح إضافية بالنسبة للفاعلية الفلاحية وبالنسبة للاقتصاد بوجه عام.

الفصل الثالث عشر
صيد الأسماك

يأتي صيد الأسماك، في ترتيب أهمية الموارد، بعد الزراعة تمامًا. فمنتوجات البحر توفر للسكان القسم الرئيسي من حاجاتهم إلى البروتينات. وفي الحقيقة يحتل السمك مكانًا خطيرًا في النظام الغذائي للقسم الفقير من السكان. وهو يحل مكان اللحم الذي لا تناله سوى أقلية.

وخلال فترة طويلة، كان صيد الأسماك مهملًا. ولم يسترعِ بعض الانتباه إلا منذ عشرين سنة. وهكذا قررت السلطات البريطانية، سنة ١٩٤٨، أن توسع المياه الإقليمية حتى ثلاثة أميال عن السواحل. وفي الوقت نفسه، باشرت بسياسة مساعدة صيادي الأسماك.

وبعد تأسيس "الاتحاد"، أخذت الحكومة المركزية تلك السياسة على عاتقها، والتزمت بتنظيم صيد الأسماك على أسس جديدة، بقصد جعله مصدرًا لمداخيل ذات قيمة.

مهمة إدارة أماكن صيد الأسماك

إن إدارة (نظارة) أماكن صيد الأسماك التي هي جهاز مشترك بين عدن والمحمية ترتبط بوزارة الزراعة منذ عام ١٩٦٣. وتقوم وظائفها الرئيسية على[1]:

- مساعدة صيادي الأسماك،
- تحسين وسائل صيد الأسماك،
- خلق تعاونيات،
- توسيع تجارة الأسماك، توسيعًا كبيرًا.

(١) هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٦٠.
Progres realizes par les TerritoiresAutonomes "

أ- الظروف العامة لصيد الأسماك:

١- ساحل غني بالأسماك:

يستحم اليمن الجنوبي ببحرين غنيين جدًا بالأسماك. فمن جهة يقدم البحر الأحمر ذو التموجات (المد والجزر) الخفيفة، منطقة غنية جدًا لصيد الأسماك.

ومن جهة أخرى المحيط الهندي المتميز بتعاقب الرياح الموسمية الذي يحدث قلب التيارات البحرية، يدفق كميات هائلة من السمك(١). وتظهر هذه الخصوبة كهبة من الطبيعة للتعويض عن قحط التربة.

ويتفرغ كل سكان الساحل تقريبًا لصيد الأسماك الذي يكوِّن بالنسبة إليهم فاعلية حياتية. وتنتشر قرى صيادي الأسماك على طول الساحل. و(شحر) هي أنشط مرفأ في المحمية الشرقية، منطقة الاستثمار الرئيسية.

وعلى العموم، فإن الظروف الطبيعية ملائمة لصيد الأسماك الذي بمكنته أن يجعل من اليمن الجنوبي منتجًا ومصدرًا كبيرًا للأسماك. ولأجل ذلك، ينبغي الابتداء بتجديد العدة، وبتعليم صيادي الأسماك على الوسائل التقنية الحديثة، وبإصلاح القطاع.

٢- الوسائل التقنية المستخدمة:

إن المنشآت المرفئية مثل أدوات صيد الأسماك، هي من أكثر المنشآت بدائية. وفي الحقيقة، إن المرافئ سيئة من حيث الإصلاح، بينما الآلات قديمة مستهلكة. ويمتلك المركب إما مجهز مراكب على نفقته - على الأرض-، تاجر على العموم، وإما بحارة شركاء، وإما بعض أعضاء البحارة أيضًا، بينما يجلب الأدوات كل فرد على حدة. وتستخدم وسيلتان فنيتان هما: الشباك وقصبة ذات

(١) هانز هلفريتز, في مملكة سابأ. ص٢٣.

صنارة للصيد. ولا يجدي نفعًا أن نقول أن الوسيلة الأولى والثانية تصنفان عادة بين أكثر وسائل صيد الأسماك بدائية[١].

أ- صيد الأسماك بالشباك:

يمارس صيد الأسماك بالشباك في المياه المنخفضة بصورة خاصة، لاغتنام أسماك القلي والسردين. وينشر شباك الصيد قاربان صغيران على كل منهما جذافان.

وفي أغلب الأحيان يمول العملية تاجر أسماك، يسلف الرساميل اللازمة لصيادي الأسماك ويسلف أحيانًا شباك الصيد. وبالمقابل يأخذ، مبدئيًا، حصة من الغنيمة. وفي الواقع، نظرًا لكون صيادي الأسماك مديونين له، فإنه يجعلهم يتخلون له عن كل الغنيمة، بموجب حتى الدائن بإمساك ما عنده من مال المديون، المعترف له به.

إن هذه الكلمة الأولية تبرهن على حالة الخضوع التي يوجد فيها صيادو الأسماك. وعلاوة على ذلك، يرضى صيادو الأسماك، خوفًا من البطالة، بالسعر الذي يدفعه لهم التاجر عن طيبة خاطر، للحصة التي تعود لهم. ونقدر أن هذا السعر لا يتجاوز إطلاقًا ربع السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي.

وكذلك فإن وضعية الصيادين المستقلين غير زاهرة. صحيح أنهم يبيعون بأنفسهم غنائمهم بالمزاد، ولكنهم عزل كالصيادين السابقين، حتى ينفلتوا من سيطرة التجار الذي يراقبون السوق بتدقيق.

(١) F.A.O., Enquetes sur les Couts et les gains des entreprises de peche primaires, p.7, Rome, 1961.

ب- صيد الأسماك بالصنارة:

تستخدم هذه الطريقة لاصطياد الورنك وكلاب البحر وسلطان إبراهيم والأسماك الكبيرة بصورة عامة.

ويستدعي صيد الأسماك بالصنارة تجارة أكثر عددًا. يشترك فيه حوالي أربعين صيادًا على ظهر "سُمبَك"(زورق شراعي أو بخاري أكبر من الهوري).

وعلى والعموم، يعود امتلاك العدة والقارب إلى البحارة الذين يتمتعون نظريًا، بسبب ذلك، بوضعية متميزة. ولكن هذه الوضعية ليست سوى مظهر، لأن صيادي الأسماك يجدون أنفسهم، في مرحلة التسويق، في وضعية التبعية الآنفة إزاء الدلالين والتجار. ويتلاعب هؤلاء بالأسعار على خاطرهم.

وبما أن الأمر يتعلق بمنتوجات شديدة التلف، فإن صيادي الأسماك يفضلون أن يتفاهموا معهم، من أن يتركوا أنفسهم ينهارون.

ويقسم منتوج البيع إلى حصتين: حصة تخصص لنفقات القارب والأدوات، وحصة تستخدم في دفع أجور البحارة.

ويجوز نظام الأجرة هذا على استحسان صيادي الأسماك. فهو يوفر لهم في زمن الصيد الجيد، أرباحًا ذات أهمية ملموسة.

ج- مهمة إدارة أماكن صيد الأسماك:

اتخذ هذا الجهاز إنماء صناعة الصيد في جوانبها المتعددة كغاية له.

١ - مساعدة صيادي الأسماك في عدن:

كانت "الإدارة" قد أكبت أولًا على رفع كل التقييدات التي كان يخضع لها صيد الأسماك، وعلى فرض ترقيم القوارب. ووضعت بالتالي برنامجًا صغير لتجديد وتعصير التجهيزات. وأخيرًا، نظم صيادي الأسماك في عدن، في جمعيتين تعاونيتين.

وتكون الجمعية الأولى تعاونية صغيرة للتسليف تمنح قروضًا طويلة الأمد لصيادي الأسماك وتشجع روح الادخار. والجمعية الثانية هي شركة موزعة للوازم صيد الأسماك. وبالنتيجة فهي تستورد التجهيزات التي تبيعها لأعضائها الذين يدفعون ثمن نصفها نقدًا، وثمن النصف الآخر بالتقسيط.

وأكثر النتائج التي يمكن إدراكها هي تخفيض ديون صائدي الأسماء إزاء التجار والمرابين من جهة، وتجديد وسائل الشغل من جهة أخرى.

جدول رقم (٢٨)

كلفة تجهيز فرقة بحارة من ستة أعضاء[١]

(بالجنيهات)

سمبك	محرك	شباك	شاحنة صغيرة	المجموع
٢٠٠	٣٧٥	٦٠٠	٧٥٠	١٩٢٥

ويوجد حوالي ثلاثين إلى أربعين "سمبك" مجهزة بمحركات الديزل وبالشباك الضخمة. في الماضي لم يكن السمبك صالحًا للصيد إلا في الصيف؛ وكان يترك في الشتاء. ومع ذلك، فالشتاء هو أنسب الفصول للصيد، لأن برودة المياه ونظام الرياح وتكون البلانكتون[٢] تجعل الأسماك، تتوافد نحو أكثر مناطق الساحل دفئًا. وضاعف جدًا استخدام المحركات تحرُّك القوارب التي وسعت دائرة عملها. فاستخدام المحركات يسمح الآن للقوارب بالعمل طوال السنة.

(١) Aden Port Trust, Annual Report,1960-61, Aden.

(٢) Plancton: مجموعة كائنات ميكروسكوبية معلقة في باطن البحر تتغذى منها الحيتان (ملاحظة المترجم).

إن إحدى النتائج الأولى لتحسين التجهيزات كانت انخفاض عدد البحارة الذين نزل عددهم من ٤٠ إلى ٦ بحارة في السمبك الواحد: وبذلك تدنى عدد صيادي الأسماك في عدن تدنيًا هامًا من ١٣٠٠ سنة ١٩٤٦ إلى ٧٥٠ سنة ١٩٦٠. والنتيجة الثانية زيادة حجم الغنائم.

وبسبب تلك التطورات فإن صيادي الأسماك في عدن يعتبرون أكثر الناس تقدمًا وفعالية في ساحل اليمن الجنوبي كله. فهم يتمتعون بمستوى معيشة أعلى بدون التباس، من مستوى معيشة صيادي الأسماك في المحمية.

٢- مساعدة صيادي الأسماك في المحمية:

هذه المساعدة من صنيع "إدارة أماكن الصيد" والسلطات المحلية.

وتقوم على منح قروض لصيادي الأسماك، وعلى التعجيل بتجديد الأدوات.

ومع ذلك يجب أن نرثي لانعدام التعاونيات بمقدار تزايد عدد صيادي الأسماك حوالي ٥٠٠٠، الذين يزداد عوزهم وبصورة خاصة خضوعهم لدائني المال ولتجار السمك. وعلى العموم، يعزى هذا النقص إلى سلبية وحذر ذوي العلاقة[١].

وفي سنة ١٩٦١ قررت الحكومة الاتحادية، آخذة بعين الاعتبار ذلك الوضع، أن تنشئ مجلس صيد الأسماك. وتمثل فيها الإمارات وصيادو الأسماك في المحمية الغربية.

ويقدم هذا المجلس تسهيلات عديدة: تسليفات، شراء أدوات، تسويق إلخ..

ويعمل بتعاون وطيد مع "الإدارة" التي تساعده ماليًا وتقنيًا. وأما السلطات المحلية فإنها تمنح صيادي الأسماك شباك نايلون وقوارب. وعدا عن ذلك، فإنها تهتم بإصلاح المرافئ.

(١) Aden Colony, Report of the Co-operative and Marketing Department.

وباستخدام المحركات في السمبك، أخذ الصيد القروي يفسح المجال تدريجيًا أمام صيد الأسماك في عرض البحر. ومع ذلك فإننا بعيدون عن الصيد الصناعي.

فقبل أن نرى أن الصيد الصناعي قد انطلق انطلاقة جيدة، ينبغي أن ننتظر اليوم الذي يصبح فيه لدينا صيادو أسماك متعلمون جيدًا على استخدام الوسائل الفنية الحديثة، ومراكز صيد مجهزة تجهيزًا جيدًا، وصناعيون عازمون على كسب الحد الأعلى من الثروات التي تقدمها البحار المجاورة.

الوضع الراهن لصناعة صيد الأسماك

تمتاز صناعة صيد الأسماك بميزتين رئيسيتين:

- من جهة، التباين المفرط في حجم الغنائم،
- ومن جهة أخرى، عدم كفاية المنشآت الصناعية.

وفي زمن الكساد تطرح بحدة مسألة الخزن والتحويل. ويبدو أن هذه المسألة لن تحل إلا في اليوم الذي يصبح فيه البلد ممهورًا بجهاز تبريد وبمصانع للتعليب.

أ- التباين المفرط في حجم الغنائم السنوي:

يتباين حجم الغنائم تباينًا مهمًا من سنة لأخرى. ويبلغ حجم الغنائم ٧٥٠٠٠ طن في الزمن الملائم. وبالعكس، فإنه يتدنى إلى ٢٠٠٠٠ طن عندما تكون الظروف البحرية رديئة.

ومنذ ١٩٦٠ تتراوح كمية الأسماك المصطادة بين ٢٢٠٠٠ و٦٢٠٠٠ طن في السنة.

جدول رقم (٢٩)

كمية الأسماك المصطادة سنة ١٩٦٢ حسب المناطق[١]

المناطق	الكمية بالأطنان	النسبة المئوية
المحمية الشرقية	٥١٢٠٠	٨٢,٧
المحمية الغربية	٢٥٠٠	٤
عدن	٨٢٠٠	١٣,٣
المجموع	**٦١٩٠٠**	**١٠٠**

إن المركز الرئيسي للإنتاج هو المحمية الشرقية، وبالضبط سلطنة القعيطي ويستهلك صيادو الأسماك ثلث الكمية تقريبًا. ويسوق الثلثان الباقيان.

وتأثير التسويق على صيد الأسماك حاسم؛ لأن ظروف السوق هي التي تحدد حجم الصيد السنوي. وتتأثر هذه الظروف ذاتها بعاملين رئيسيين: الإنتاج الزراعي الداخلي، والطلب الخارجي على السمك.

وفي الحقيقة، تحتفظ السوق في الزمن العادي بأكثر من نصف الكمية المسوقة، ويصدر الباقي.

١- الاستهلاك الداخلي:

والحالة هذه، على الصعيد الداخلي يرتبط استهلاك السمك ارتباطًا دقيقًا بالغلال. وترسل كميات سمك مهمة جدًا من الساحل إلى الداخل. ويخزن الفلاحون قسمًا منها يستخدم فيما بعد لغذائهم الخاص ولغذاء المواشي أو للتسميد أيضًا. وتكون هذه المشتريات محركًا مهمًا يعطيه صيادو الأسماك قيمة كبيرة.

---

(١) Commonwealth Development Finance, Comagny Report, p.22.

وفي وقت الجدب، تهبط كثيرًا الكميات المرسلة إلى الأرياف بسبب انعدام الموجودات النقدية. وبما أن الطلب المحلي (الساحل والمراكز الحضرية المجاورة) غير قادر على امتصاص مجموع الصيد، وبسبب قلة التصديرات، فإن الأسعار لا تلبث أن تنهار.

وفي حالة كهذه، يعطى الفائض الكاسد بسعر منخفض للتجار الذين يبيعونه لمزارعي التبغ (للتسميد) ولأصحاب القوافل (أغذية للجمال).

وهكذا، فقد كان للظروف الجوية الرديئة التي عرفتها حضرموت من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠، تأثيرات خطرة على صيد الأسماك. وعانى الإنتاج سقوطًا لا مثيل له، كما يدل على ذلك الجدول رقم ٣٠.

جدول رقم (٣٠)

الحجم السنوي للصيد[1] بالأطنان الثقيلة

١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
٧٥٠٠٠	٥١٩٠٠	٢١٨٠٠	٢١٥٠٠	٢٢٤٠٠	٦١٩٠٠

٢- الصادرات:

السمك هو أحد أهم صادرات اليمن الجنوبي وتدر عليه المبيعات في الخارج بين ٢٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني و٣٠٠٠٠٠ جنيه سنويًا، يعود ثلثاها إلى عدن والباقي إلى منطقة القعيطي.

وبعد أن كانت الصادرات منتظمة ومتنامية، لم تنقطع منذ ١٩٥٧ عن التناقص بسبب العرض الرديء للمنتوجات. ويترجم هذا الانخفاض بخسارة سنوية بالعملات الصعبة تناهز الـ ١٠٠٠٠٠جنيه. ويتكبد نفقات ذلك

(١) O.N.U., Annuaries des Statistiques, New-York,1962.

صيادو الأسماك والتجار المصدرون دون أن نتحدث عن الميزان التجاري بصورة عامة.

ب- نقص المنشآت الصناعية:

تؤول هذه المنشآت إلى مستودعين مبردين وإلى مصنعين صغيرين. ولا شك في أنها لا تستوعب سوى قسم ضئيل من الإنتاج.

١- المستودعات المبردة:

تحوز عدن منذ سنة ١٩٥٩ على مستودع مبرد قادر على خزن ما يلزم تمامًا لإشباع الاستهلاك المحلي خلال بضعة أيام(١). وأما المحمية فلم تزود المكلا إلا سنة ١٩٦٢ بمستودع صغير، سلّفت المملكة المتحدة ١٢٠٠٠ جنيه لحكومة القعيطي من أجل إنشائه.

وبوجه عام، كانت حسنة التجهيز الجديد للخزن والتبريد، أنه أنقص الإسراف وضمن تموينًا منتظمًا لمدن الساحل. ومع ذلك فهو لا يزال بعيدًا عن الإجابة على الحاجات المحلية، ولا يزال بعيدًا أكثر من ذلك عن الإجابة على مستلزمات التصدير.

وعلى الصعيد الداخلي، يستمر قسم من المستهلكين في إعطاء الأفضلية للمنتوجات المستورة، رغم أنها أغلى كثيرًا من المنتوجات الطازجة التي توجد محليًا. ومع ذلك فإن الأمر الذي يحزن أكثر هو رفض القوات المسلحة البريطانية وشركات الملاحة أن تتمون من عدن؛ لأن الإنتاج لا يعجبها تمامًا من ناحية النوعية والتحضير.

وهذا أيضًا هو السبب الذي جعل الزبائن الأجانب ينقصون جديًا مشترياتهم من اليمن الجنوبي.

(١) colonial Office (H.M.O.S.), Aden 1955-1956,p.34.London 1958.

وهذا الوضعية تسيء إلى مصالح البلاد إساءة خطرة. وقد آن أن تُخلق مشاريع صناعية قادرة على تحسين نوعية المنتوجات، وعلى رفع المبيعات. وقد بوشر حديثًا ببداية مجهود في هذا الاتجاه، وبصورة خاصة في المحمية الشرقية، حيث بدأ صيد الأسماك ينتظم تدريجيًا.

٢- مصانع تحضير السمك:

يتعلق هذا التحضير بقسم الغنائم الموجه نحو السوق الخارجية، والمكون من السمك الملح والسمك المجفف، والمكون أيضًا من زيت السمك. وأما الوسائل الفنية المستخدمة فهي من أكثر الوسائل بدائية.

وفي الحقيقة، أن الأسماك تترك بكل بساطة لتنتن وتجف على الشاطئ، وهكذا نحصل على السمك المبخر الذي يصدر بدون أي انشغال بعرضه. والطريقة المستخدمة لاستخراج الزيت هي أعجب من ذلك. ينشر السمك على حجارة قائمة على أحواض صغيرة معرضة للشمس. وتحت تأثير الحرارة ينشف السمك تاركا السائل يجري في الأحواض. وبعد أن يخضع الزيت لأول تنقية، يوضع في براميل صغيرة، ثم يوزع في قناني معدنية.

إن وسائل تقنية كهذه لا يمكنها أن تعطي سوى منتوجات ذات نوعية رديئة. وبقصد تجديد هذه الأساليب أيضًا، أكبت السلطات المحلية على إيجاد صناعة تحويل صغيرة مدعوة لكي تتعاظم.

وهكذا أنشئ في المكلا مصنع تعليب صغير ومصنع صغير رائد لأجل صنع الطحين وزيت السمك[١].

---

(١) O.N.U., Progres realizes par les T.N.A.,p.467,New - York,1960.

قصارى الأمر، أن البحار المحيطة باليمن تخفي ثروات لا ريب فيها. ومن الممكن أن نستخرج منها موادًا أولية تخصص لتصبح موارد هامة للتموين في مجالات شتى: تموين السفن، تعليب، تصدير أسماك طازجة أو مبردة إلى بلدان الشرق الأوسط. ويعتبر بعض الخبراء أن تنمية صناعة صيد الأسماك ستستلزم تثميرات تناهز ٢,٥ مليون جنيه بنسبة ١٥٠٠٠٠ جنيه سنويًا[(١)]. والمشكلة الآن هي في جمع هذه الرساميل. وعندما يتم الحصول عليها، سواء عن طريق القرض الداخلي أو المساعدة الخارجية، يصير من الممكن إيجاد أسطول مجهز تجهيزًا جيدًا، وانتهاج سياسة مساعدة لصيادي الأسماك وللصناعات التي تعالج منتوجات البحر. وبذلك، سنصل إلى تحويل صيد الأسماك اليدوي إلى صيد أسماك صناعي في أماكن بعيدة، وإلى رفع مستوى معيشة الذين يعملون في صيد الأسماك، وسنصل أخيرًا إلى زيادة المبيع في الخارج.

---

(١) تقرير عن عدن: common Wealth Developement Finance, London, 1961.

الفصل الرابع عشر
موارد باطن الأرض

ما تزال موارد باطن الأرض غير معروفة تمامًا؛ لأنه لم يجرِ حتى الآن أي تفتيش منهجي. وبقي أن يوضع بيان كامل وواضح بالثروات الطبيعية. وبمكنة التصوير الجوي أن يؤدي خدمات مفيدة جدًا للبلد الذي لا يزال مفتقرًا إلى خرائط.

وخلال فترة طويلة، كان البريطانيون الذي قاموا بدراسات جيولوجية جزئية، يرددون أن الأبحاث ما كانت تسمح باكتشاف أي مورد معدني. ثم أنهم تركوا أقوالًا تردد أنه غير مستبعد أن يحتوي باطن الأرض على النفط.

ومنذ زمن قريب، أكدوا وجود الزيت المعدني في عدة نقاط من المحمية الشرقية، وهذا ما يفسر إسراع الشركات الأنجلو- أميركية لطلب الانفراد بالتفتيش والاستخراج.

المعادن الصلبة

دلت دراسة حديثة أجريت لحساب "حكومة الاتحاد"[1] على وجود عدة معادن صلبة في عدة مناطق. ومن جهة أخرى، اكتشف في حضرموت أيضًا بضعة معادن حديدية[2]. وأما باطن الأرض في عدن فلم يدل حتى الآن على وجود أي مورد معدني.

(١) الحكومة الفدرالية (الاتحاد): وثيقة نشرت بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لتأسيس الاتحاد, عدن.

(٢) البكري (س) حضرموت عدن, ص١٣.

أ- المعادن غير الخالصة:

يبدو في هذا المجال أن المحمية الشرقية هي أفضل المحميات. وفي الحقيقة تملك حضرموت حوالي خمسين مركز معدني غير خالصة، أهمها: الجفصين، حجر الشب، الحجر الطري الضارب إلى الزرقة (Ardoise)، الراتينج، الحجر الأخضر، الحديد، الألمونيوم، البوتاسيوم، المغنيزيوم، المانغانيز، الإثمد (الأنتيموان)، النحاس، البوكسيت إلخ...

ويبدو أن معدن الحديد ذو محتوى شديد ٥٠٪ تقريبًا، وأن معدن المانغانيز يتجاوز ال٧٠٪. ويناهز محتوى البوكسيت ال٤٥٪ [١].

وفيما يختص بالأنتيموان والبوتاسيوم، فمن المهم أن نشير إلى استخدامين دارجين: تستخدم النساء الإثمد كسلعة للتجميل، ويؤمن الرجال بفاعليته لإبراء أمراض العيون ولإنماء البصر. وأما نيترات البوتاسيوم فيستخدم في صناعة الذخائر.

وفي المحمية الغربية نجد أيضًا الحديد والنحاس والمانغانيز، ولكن نجد أيضًا القصدير والرصاص والتوتياء والميكة ومعدن الرصاص الأسود (graphitc)

وفي كلا الحالتين، المقصود الآن هو معرفة محتوى وكمية هذه المعادن غير الخالصة بالضبط، للشروع في استغلالها. ومع ذلك فلا بدَّ أن نخشى من أن تعيق الاستخراج صعوبة الوصول أو أن تجعل المعادن غير الخالصة المكتشفة غير قابلة للاستغلال اقتصاديًا.

ب- الملح الصخري (روكسالت):

يوجد الملح الجوهري بكمية كبيرة، والمركز الرئيسي للإنتاج هو (شبوة)، أما ظروف الاستخراج والعمل في المناجم فهي بدائية جدًا. والإنتاجية ضئيلة

(١) المصدر السابق, ص١٦.

بسبب استعمال أدوات بدائية. ويتقاضى عمال المناجم الذين يتكوّن معظمهم من البدو، أجورًا منخفضة جدًا. يكسبون حوالي شلن مقابل حمولة جمل تساوي ١٥٠ كلغ.

ولا يتعدى الإنتاج أبدًا الألف طن في السنة. ويباع قسم من الإنتاج في اليمن، ويباع الباقي بسهولة في داخل البلد. وتدر هذه المبيعات حوالي ٥٠٠٠ جنيه سنويًا.

تحتاج هذه الفعالية إلى الانتظام، حتى تجعل العمل إنسانيًا أكثر، وحتى تضمن لعمال المناجم أجورًا لائقة. وعدا عن ذلك، فبمكنة اللجوء إلى الأساليب الحديثة في الاستخراج أن يحسِّن ويزيد الإنتاج، وأن يحسّن بالتالي بديله النقدي.

جـ- الخشب المتفحم (Lignite):

يمتاز باطن أرض معظم بلدان الشرق الأوسط بميزتين رئيسيتين مهمتين للغاية؛ لأنهما تقودان الحياة الاقتصادية الإقليمية. وهما انعدام الفحم الحجري تقريبًا من جهة، وخصوبة النفط من جهة أخرى. إن هاتين الميزتين تسمحان بوضع حدود التصنيع المقبل في هذه البلاد. وأما فيما يتعلق باليمن الجنوبي، فإن تكونه الجيولوجي مشابه، في قسم عظيم، لتكون باقي بلدان الشرق الأوسط، أو على الأقل مشابه لتكون شبه الجزيرة العربية. فباطنه الأرضي لم يدل حتى الآن على مركز للفحم الحجري. وبالعكس، فإننا نجد فيه الخشب المتفحم. سيكون إذن مفيدًا أن نتعرف على قوته حتى نحسن تقييمها. وعلى كل حال، يمكن اعتبار الخشب المتفحم، نظريًا، منذ الآن كمصدر طاقة ممكن أو محتمل، ومع ذلك فإن الخشب المتفحم يقدم، من الناحية الاقتصادية، فائدة ضئيلة، بسبب سعر كلفته المرتفع جدًا.

وباختصار، إن السلطات العامة مجبرة على تحريك البحث عن المناجم حتى تسمح بمعرفة أفضل وباستغلال صحيح للافتراضيات الاقتصادية الجوفية. على أن الأبحاث عن المعادن غير الخالصة والهيدروكاربير، تقتضي مخاطرات مالية واسعة تدّعي السلطات الوطنية أنها قادرة على التكفل بها وحدها، بسبب الافتقار للرساميل، ولكن أيضًا بسبب الافتقار للفنيين والتجهيزات. وتستدعي السلطات الوطنية الرساميل الخاصة الأجنبية أيضًا، حتى تمنح لصناعة الاستخراج محركًا قويًا.

وبقبولنا لشرعية هذه البرهنة، فإننًا لا نتمكن إلا أن نرثي لانعدام جهاز تدخل، كنوع من "المكتب الوطني للأبحاث المنجمية والنفطية" الذي يتيح للدولة أن تتدخل في هذا الموضوع، بموازاة المبادرة الخاصة. أو على الأحسن بالاشتراك معها.

النفط

إن تاريخ النفط غامض في أغلب الأحيان، ومضطرب دائمًا. فالمصالح والأهداف السياسية تتداخل دومًا. وفي هذا المحيط، يطمع الكارتل البترولي العالمي طمعًا شديدًا، واضحًا، بمناطق الشرق الأوسط. ليس من المدهش إذن أن تسترسل الشركات البترولية في منازعات حادة على قدر ما هي مدعومة من حكومتها الخاصة بها، بسبب اتساع المصالح المطروحة، حتى تتأصل في هذه المنطقة، أو حتى تمنع دخول المزاحمين إليها، أو أيضًا حتى تدافع عن أوضاعها.

وفي المؤتمر العربي الرابع للنفط، المعقود في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ بيروت، صرح الوزير السعودي السابق عبد الله الطريقي[١]،أن الشركات النفطية "يحركها الروح والنفس الإمبرياليان اللذان يحملانها على استغلال الشعوب النامية دونما تأنيب ضمير". ويضيف "أن الشركات ذات الامتيازات

(١) Le Monde du 10-11 November 1963.

الاستثمارية لا تشكل شخصًا ثالثًا ولكنها جزء لا يتجزأ من الحكومات والشعوب التي تستهلك النفط".

في الحقيقة، يظهر اليوم كل مشروع نفطي كمزيج من مصالح خاصة وعامة.

إن حكومات البلدان التي تنتمي الشركات النفطية إليها، تمنح للشركات دعمًا كليًا، وتستخدم أكثر الأساليب احتيالًا، والقوة، عند الضرورة، لتكسب لها أوضاعًا امتيازية في كل مكان تشتم فيه رائحة الذهب الأسود".

ولا يظهر أن اليمن الجنوبي قد استطاع أن يشذ عن هذه القاعدة. فهو لم ينتج حتى الآن نفطًا، ولكن الاستبارات التي أجريت تَعِد بذلك. إن استثمار المراكز المعدنية المكتشفة، الذي كان معرقلًا في الماضي القريب باعتبارات ذات طابع سياسي وتجاري، يمكنه أن يبدأ في مستقبل قريب. وبسبب الأهمية الكبيرة التي تتخذها المسألة بالنسبة إلى مستقبل البلد فإننا سنعالج، جوانبها الرئيسية، واضعين آفاق الاستثمار في الإطار العام للشرق الأوسط.

<u>أ- أسباب تأخر استخراج النفط في اليمن الجنوبي:</u>

بدأ الاهتمام باليمن الجنوبي كمصدر ممكن للنفط سنة ١٩٣٧. وفي تلك الفترة حصلت شركة "البترليوم كونسيون ليمتد" فرع لشركة نفط العراق، على ترخيص بالأبحاث في كل المنطقة. ومنذ ١٩٣٨ ما عادوا يجهلون سوى شبوة الواقعة على حدود اليمن وحضرموت، التي تحتوي على الهيدروكاربير على عمق بسيط. ومع ذلك لم يعلن عن اكتشاف مركز معدني إلا بعد الحرب وبالضبط سنة ١٩٥٤[١]، حيث تحدث علماء الجيولوجيا في البترليوم كونسيون ليمتد؛ عن "دلائل مشجعة" بخصوص الأبحاث في سوقطرة، و في سنة ١٩٥٥ أعلنوا اكتشاف مراكز معدنية جديدة في ثمود شمالي حضرموت.

(١) Le Cahiers de La Republique, No 8, Juillet-aout 1957.

ومنذ ذلك الحين بات من المؤكد أن مناطق شبوة وثمود بالإضافة إلى جزيرة سوقطرة، تخفي أضمن الوعود النفطية في البلد. ومنذ ذلك الوقت بدأت الصحافة المحلية تشهِّر برخاوة وسلبية الحكومات المحلية إزاء الشركة المتهمة بتأخير الاستغلال عمدًا، وبإحاطة الأبحاث بالكتمان الكامل. وقد انتقدت بعنف سلطنتا القعيطي والكثيري بصورة خاصة من قبل الأحزاب الوطنية التي اتهمت السلطنة الأولى والثانية بتخوفهما المتبادل.

وتتوافق هذه الحملة مع الأزمة الأنجلو إيرانية التي قادت "البتروليوم-كونسيون ليمتد" إلى تبني سياسة أكثر مرونة. وكانت تجتهد تلك السياسة لتحويل ترخيص سنة ١٩٣٨ إلى اتفاقية استثمار. وتحت ضغط الرأي العام، فشلت المفاوضات التي دامت أكثر من خمس سنوات (١٩٥٦-١٩٦٠). وانسحبت "البتروليوم كونسيون ليمتد". عندئذ قرر الأمريكيون الذين كانوا يتابعون المفاوضات باهتمام، أن يتدخلوا في منطقة النفوذ الإنجليزية هذه.

واحتكت (البان أميركان انترناشيونال أويل كوربورايشن) فرع شركة "ستاندارد أويل أوف أنديانا" مع سلطنات حضرموت، وانتهت بانتزاع امتيازات أبحاث منجمية ونفطية من السلطنات. وفي البداية لم يعجب هذا التدخل الإنجليز، الذين انكبوا على وضع كل أنواع الصعوبات بقصد إعاقة الفحوص. وكذلك لم تدخل الاتفاقيات موضع العمل إلا بعدما ضمن الأميركيون للإنجليز أن مصالحهم ستؤخذ بعين الاعتبار. وإذا صدقنا بعض الإشاعات، فإن اتفاقًا سريًا قد عقد في هذا الموضوع[(١)].

وفي سنة ١٩٦٢ رفعت العوائق، وتمكنت البان أميركان من إرسال فرقها من البحاثين.

---

(١) C. AS-CH A B I, op.cit.p.92.

١-المنازعات بين الإمارات حول النفط:

تدور هذه المنازعات حول النفط الذي يثير مطالبات عبثية، حتى قبل أن يستخرج. وتقفز هذه المطالبات من جديد كلما بدأ الشروع نهائيًا بالاستثمار.

ويمكننا القول أن يدًا خفية تؤججها دوريًا لتوقف الأمراء ضد بعضهم البعض، كل أمير يريد أن يحتفظ بالقسم الأكبر من العائدات.

وأخطر تلك المنازعات، هي المنازعة القائمة بين القعيطي والكثيري. أن هذه السلطنات المعتبرة كأكثر سلطنات المحمية تطورًا، يحركها دائمًا حذر لا حدود له، يتناقض مع مصالحها المتبادلة. كل سلطنة تدعي امتلاك كل العائدات(Royalties) وتبحث عن إلحاقها بها، مع مباركة الإنجليز، بلا شرط ولا استثناء.

وكذلك فإن القعيطي على خلاف مع سلطنة المهرة. غير أن هذا التنازع لم يصل البتة إلى خطورة التنازع السالف. وبالعكس تمامًا، فإن سلطان المهرة الذي تشك القبائل المحلية بسلطته باستمرار، يعتمد على جاره القوي ليدعِّم سلطته. وهكذا طلب حديثًا من القعيطي أن تأتي لمساعدته حتى يقمع التمرد القبلي، وبموافقة وكيل الدولة الإنجليزي، أرسلت حكومة المكلا فرقة[١] من "الفرق الحضرمية" إلى (غيدا) حيث توجد مجموعة من الموظفين الفنيين في البان أمريكان التي حصلت، منذ زمن قريب، على امتياز من المهرة.

صفوة القول، توصلت القعيطي والكثيري بالرغم من ذلك، ولأجل بدء المفاوضات مع الشركة الأميركية، إلى تشكيل بعثة واحدة. وبعد توقيع المعاهدة تجمد التفاهم، وعادت المنازعات إلى الظهور من جديد. وأدى انقسامهما إلى

(١) الأيام, عدن, ١٥ تشرين الأول ١٩٦٢.

إضعاف موقفهما إزاء الشركة. فالأموال التي تدفعها هذه الشركة بصفة أجرة الأراضي التي تبحث فيها، تجمد دائمًا في "الأيسترن بنك" في المكلا بانتظار إيجاد حل لمشكلة التقسيم، ثمة نتيجة أخرى لا تقل خطورة عن الأولى وهي أن البان أميركان تميل إلى تجاهل "مصلحة النفط"[١] تجاهلًا كليًا المصلحة التي أنشئت لأجل:

- مراقبة أعمال التفتيش،
- إعلام الإمارات ذات العلاقة عن سير الأعمال ومتابعة الأبحاث،
- ممارسة المراقبة،
- السهر على مصالح العمال والمستخدمين الوطنيين الذي تعينهم الشركة.

ويجد هذا الجهاز نفسه عاجزًا عن القيام بمهماته بسبب الخصومات وبسبب انعدام سياسة نفطية مشتركة. من الواضح إذن أن هذه المنازعات تسيء إساءة خطرة إلى المصالح العليا للبلد بمجموعه.

٢- المنازعات مع اليمن والعربية السعودية:

تنفرد هذه المنازعات بطبيعتها، بمعنى أن الخلاف الأول يدور حول الإقليم، وأن الخلاف الثاني يدور فقط حول الحدود. في الحقيقة كانت اليمن تطالب باليمن الجنوبي، بينما تزعم السعودية العربية أن الربع الخالي يعود إليها كليًا. وبالاستناد إلى المملكة المتحدة، ترفض "إمارات اليمن الجنوبي" هذه المزاعم.

وبالطبع، فإن النفط هو في أصل كل هذه الخلافات، جزئيًا على الأقل. وتتدخل الشركات في هذه الخلافات، وتمنح تدعيماتها لهذا الفريق أو ذاك بقصد ضمان أوضاع أفضل لها فيما بعد.

---

(١) الرائد (المكلا)، رقم ٩٦ إلى ٩٨، أيلول ١٩٦٢.

أ- النزاع مع اليمن حول شبوة وجزيرة قمران[١]:

لن نعود إلى الخلاف مع اليمن الذي حللّناه تحليلًا وافيًا في القسم الأول (من الكتاب). سنكتفي هنا بذكر جانب النزاع النفطي.

عندما فتشت البتروليوم كونسسيون ليمتد سنة ١٩٥٤، في منطقة شبوة واكتشفت فيها النفط، علمت الحكومة اليمنية بذلك وسارعت إلى إعلان الطابع اليمني للمنطقة. وانتقد الإمام أيضًا بشدة الحق الممنوح لشركة "d arcy Exploration Company" فرع شركة بريتش بتروليوم[٢] للتنقيب في قمران. وأدت هذه الاعتراضات إلى تخلي الشركتين مؤقتًا عن مواصلة الأبحاث.

ب- الخلاف مع العربية السعودية حول الربع الخالي:

لم توضع الحدود أبدًا بين العربية السعودية والمحمية. كذلك فإن الغارات مألوفة، وكان من الممكن أن تكون غير مهمة، لو لم تكن المصالح النفطية موضع خلاف. وقد بحثت الأرامكو دائمًا عن نشر احتكارها على القسم الأعظم من الجزيرة العربية. والأرامكو لا تترد في الدخول في نزاع مع الشركات الإنجليزية[٣].

أرسلت الأرامكو منذ ١٩٣٥ فريقًا من المنقبين يحافظ عليهم جنود سعوديون، حتى ينقبوا في الربع الخالي. وعلم البريطانيون بذلك فأرسلوا، باكرًا، إمدادات عسكرية على طول حدود تلك المنطقة الصحراوية غير المحددة تمامًا، وتوقفت التغلغلات مؤقتًا. ولكن طيلة أزمة البريمي كانت قد حدثت

---

(١) كانت جزيرة قمران تنتمي إلى عدن حتى ١٩٦٢, وفصلت عنها لتنتقل إلى يد المراقبة العسكرية البريطانية.

(٢) The Middle East, A political and Economic survey, Oxford press, 1958.

(٣) La Tribune de Geneve du 9 fevrier 1959.

غارة جديدة سنة ١٩٥٥[١]. واصطدمت الشركة الأميركية هذه المرة مع الآي بي سي ومع ذلك فلم يتُّسم الاصطدام بأهمية كبيرة. ومنذ أن فقدت الآي بي سي امتيازها، وعملت البان أميركان في ثمود على بعد مائة كيلومتر فقط عن الحدود، أصبح من غير المعقول أن تبحث الأرامكو عن إزعاج فعالياتها.

وبصورة عامة، فإن الخصومات بين الإمارات والنزاعات مع البلدان المجاورة كانت الأسباب السياسية للتأخير المتمدد لاستخراج نفط اليمن الجنوبي.

وكان يوجد، في الوقت نفسه، دواعٍ أخرى كانت مرتبطة بسياسة الشركة ذات الامتياز.

٣- سياسة الآي. بي. سي. في اليمن الجنوبي:

قامت سياسة الآي. بي. سي. على الحصول على احتكار التنقيب، وعلى انتظار الوقت المناسب للانتقال إلى الاستثمار. كانت الآي. بي. سي. التي تعمل بوساطة البتروليوم كونسسيون ليمتد، تعتبر نفط محمية عدن كمخزون في حالة النقص؛ وما كانت تريد اللجوء إلى نفطها إلا عندما تبدأ مراكزها الإنتاجية الأخرى في الشرق الأوسط، الغنية والسهلة الاستغلال؛ بالنضوب أو الانفلات من مراقبتها. وحتى تبرر سياستها، اعتمدت على عدد من الحجج:

- عدم الاستقرار السياسي وعدم استقرار الأمن،
- النقصان الكمي في الاكتشافات،
- صعوبات الاستخراج.

وهكذا كانت الشركة تأمل أن تكسب وقتًا من جهة، وأن تخمد نشاط الشركات التي يمكن أن تهتم بالأبحاث، بالتشكيك في مردودية المراكز المعدنية

(١) Sir Tom HICKINBOTHAM,OP,Cit,pp.57-58.

من جهة أخرى. وسمح لها هذا التكتيك أن تغطي هذه المراكز المعدنية بغطاء من الغموض.

ب- الامتيازات:

منحت أربعة امتيازات بين ١٩٣٨ و١٩٦١:

- امتيازان لشركات إنجليزية.
- وامتيازان لشركة أميركية.

١- رخصة أبحاث الآي. بي. سي:

منحت هذه الرخصة في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨ على شكل شهادة تنقيب صالحة لكل البلد ولأربع سنوات[1]، لكنها قابلة للتجديد كل سنتين.

وقد كلفت الآي. بي. سي. فرعًا من فروعها، البترليوم كونسسيون ليمتد، بالأبحاث.

أ- التنقيبات:

تقسيم البترليوم كونسسيون ليمتد الإقليم إلى ثلاث مناطق كبيرة:

- المنطقة الأولى: حجر.
- المنطقة الثانية: ثمود.
- المنطقة الثالثة: عدن.

وبدأت التنقيبات منذ سنة ١٩٣٨، ولكنها توقفت خلال الحرب. واستعيدت بنشاط سنة ١٩٦٤.

وحتى سنة ١٩٥٤، دلت البترليوم كونسسيون ليمتد على تكتم كامل، رافضة إرسال نتائج تلك الاستقصاءات الملموسة إلى السلطات. ومنذ تموز

(١) Sir Bernard Reilly,op.cit.,p.30.

(يوليو) ١٩٥٣، التاريخ الذي منحت فيه امتيازين هما:

- امتياز لشركة ريتشفيلد أويل (أميركية).
- امتياز لشركة سيتيز أويل (إنجليزية).

بدون أن تستشير تلك السلطات، انتقدتها الصحافة المحلية انتقادًا لاذعًا. وقد أسرعت الصحافة المحلية للإعلان عن اكتشاف عدة مناجم في حبروت وثمود وحجر وشبوة. ولم تكذِّب الشركة تلك المعلومات. وبخلاف ذلك فقد أكد سعيها لدى حاكم عدن للحصول على استبدال رخصة الأبحاث باتفاقية استثمار، على وجود النفط.

ب- مسعى الآي. بي. سي. لتوسيع رخصة ١٩٣٨:

أوحت الآي. بي. سي. للحاكم أن يطلب من الأسياد المحليين أن يأذنوا له ببدء المباحثات باسمهم مع الشركة حول هذا الموضوع. وضع الحاكم مشروعين متوافقين، وقدمهما للسلاطين سنة ١٩٥٨. يكلفه المشروع الأول بمهمة إنهاء المفاوضات، والمشروع الثاني يتعلق بتوزيع العائدات المقبلة.

وهكذا كان الحاكم قد طلب من الأمراء أن يعطوه توقيعًا على بياض. ولكن ذوي العلاقة ارتأوا أن اقتراحاته غير ممكن قبولها. وعلم الوطنيون بذلك فقاموا بهجوم قوي جدًا على الشركة والسلطات الاستعمارية.

وكانت الأمور تسير نحو تسجيل توقف طويل، فتأخرت حتى سنة ١٩٥٩، السنة التي اتصلت خلالها الآي. بي. سي. مباشرة بسلاطين حضرموت، لوضع مشروع موافقة تحت أيديهم. وفي سنة ١٩٦٠، بدأت المفاوضات في المكلا.

وبعد سلسلة مقابلات عرضت خلالها المشاريع والمشاريع المضادة، قررت الشركة أن تتخلى عن حقوقها[1].

---

(١) بلاغ نشر في المكلا بتاريخ ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٦٠.

وفي ذات اليوم الذي توقفت فيه المباحثات، أعلنت سلطنتا القعيطي والكثيري فتح منطقة ثمود (٥٠٠٠ كيلومتر مربع) للامتيازات النفطية، ودعت الشركات التي يهمها العرض إلى تقديم اقتراحاتها.

وعلى الفور اتصلت (السوكوني موبيل) و(البان أميركان انترناشيونال أويل كوربوريشين)، (الجابانيز آرابيان أويل) والشركات الألمانية كذلك، بالحكومات المحلية. وأخيرًا فازت بالمناقصة البان أميركان.

٢- امتيازات البان أميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن:

إن البان أميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن فرع من شركة ستاندارد أويل أوف أنديانا التي لها مصالح في إيران وليبيا ومصر، إلخ... وفي اليمن الجنوبي حصلت الشركة على امتيازين يشملان ٢٠٠٠٠٠ كيلو متر مربع تقريبًا[١] أي كل المحمية الشرقية.

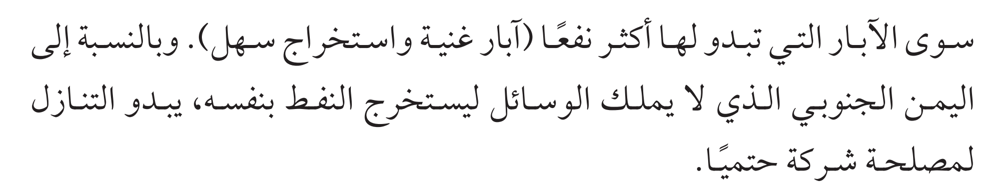
وقد عقد أول اتفاق مع سلاطين حضرموت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، وعقد اتفاق ثان مع سلطات المهرة في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٢[٢].

وكذلك أوجدت الشركة الأم فرعيين متميزين لتضمن التنقيبات:

- شركة البان أميركان حضرموت أويل (٧٦٠٠٠ ميل مربع).
- شركة البان أميركان المهرة أويل (سوقطرة: ٢٠٠٠ ميل مربع).

وفي الشرق الأوسط كان لهذا النوع من الاحتكار تأثيرات سيئة بالنسبة إلى البلدان المانحة للامتيازات، فقد كان باهظ التكاليف حتى ذلك الوقت، على الصعيد التقني بصورة خاصة؛ لأن الشركات تميل إلى عدم تنقيب واستغلال

(١) Oil and Gas Journal, vol. 60, No 30 du 23 juillet 1962.
(٢) الطليعة (المكلا)، رقم ١٥٧، ١٣ تموز ١٩٦٢.



سوى الآبار التي تبدو لها أكثر نفعًا (آبار غنية واستخراج سهل). وبالنسبة إلى اليمن الجنوبي الذي لا يملك الوسائل ليستخرج النفط بنفسه، يبدو التنازل لمصلحة شركة حتميًا.

هذا، ومن المهم أن نلاحظ أن اتفاقيات منح الامتيازات لا تنشر دائمًا: فيكتفي الرسميون الإعلان للصحافة بأن الشروط مفيدة للبلد. ومع ذلك بحوزتنا معلومات كافية حول الامتيازات حتى نتمكن من أن نتفحص محتواها بوفرة؛ أن الأمر يتعلق باتفاقيات ذات طابع عام، بمعنى أنها تتناول كل مراحل الإنتاج تقريبًا: أبحاث، تنقيب، استخراج، نقل، تكرير، إلخ..

١- الشروط الرئيسية للاتفاقات المعقودة مع البان أميركان:

إن اتفاق ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، الذي نقل عنه اتفاق ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٢، يحتوي على ٣٤ شرطًا، من أهم بنودها:

١ – مدة الصلاحية:

تتناول الاتفاقيات مرحلة أبحاث مدتها عشر سنوات (خمس سنوات فقط بالنسبة لسوقطرة) مع إمكانية تمديد لخمس سنوات؛ ومرحلة استثمار مدتها ثلاثون سنة بالنسبة لكل حقل نفطي مكتشف[1].

٢- طريقة "الاستردادات":

ينبغي على الشركة ذات الامتياز أن تتخلى عن ٨٧,٥٪ من المساحة الممنوحة[2] بنسبة ربع كل خمس سنوات:

- السنة الخامسة ٢٥٪
- السنة العاشرة ٢٥٪

---

(١) Petroleum Press Service, Decembre 1961, 466.Paris.

(٢) Petrole- Information Journal du 20-12-1961,p.76,Paris.

- السنة الخامسة عشرة ٢٥٪

وتتخلى، ابتداء من السنة العشرين، عن ثمن ٨/ ١) الباقي (١٢,٥٪) هذا الحصر سيسمح باسترداد قسم هام من المناجم المكتشفة، لمصلحة الدول، المناجم التي سيمكن منحها، مبدئيًا، لأشخاص جدد.

٣- بيع ومنح وإبطال الامتيازات:

لا يمكن للبان أميركان أن تبيع أو تمنح امتيازاتها إلا بالاتفاق مع الحكومات ذات العلاقة التي لها الحق في طلب أفضل الشروط التي ترضيها[١].

وإذا لم تحترم الشركة شرطًا من الشروط، فسيعلق تصدير النفط ويشهر بالاتفاق. وعلى أي حال، لا يتدخل الفسخ إلا بعد أن تستنفد كل السبل اللازمة، بغية مراجعة الشرط أو الشروط الموضوعة تحت البحث (المدة القصوى ٦٠ يومًا).

وعدا عن ذلك، إذا لم يكتشف أي منجم خلال عشر سنوات، فسيعلن بطلان الاتفاقيات.

٤- استيراد أجهزة الشركة:

ينبغي الاتفاق حول تحديد نوع كمية الأجهزة التي يمكن للشركة أن تستوردها معفية من الجمارك.

٥- البحث والتنقيب:

يجب أن يبدأ البحث في الستة أشهر التي تلي منح الامتيازات، وينبغي أن تبدأ أعمال التنقيب في مدة ثلاث سنوات اعتبارًا من تاريخ توقيع الاتفاقيات[٢].

---

(١) اليمامة (الرياض) عدد ٣٠٠ إلى ٣٠٣, نوفمبر- ديسمبر ١٩٦١.

(٢) Petroleum Legislation, mars 1964.

٦- التثميرات السنوية الدنيا في كل منطقة ممنوحة:

تتعلق هذه التثميرات بالنفقات التي ينبغي صرفها على الأبحاث (بالجنيهات):

	حضرموت	سوقطرة
السنة الأولى	٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
السنة الثانية	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
السنة الثالثة	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
السنة الرابعة	٤٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
السنة الخامسة وما بعدها	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

إنها مبالغ مضحكة، بالمقارنة مع المبالغ التي التزمت حديثًا البان أميركان بإنفاقها في الجمهورية العربية المتحدة (ثمانون مليون دولار في تسع سنوات)[١].

ويرمي فرض وتيرة للأعمال السفلى إلى زيادة العمليات. وفي الحقيقة، تشترط الاتفاقيات على ضرورة التزام حد أدنى من النفقات طيلة صلاحية الامتيازات، تحت طائل إلغاء الاتفاقيات. ولكن هذه البنود التي تجبر حامل الرخصة على القيام بالعمل بفعالية، ليست نافذة المفعول مثل الإجراءات الجبائية.

٧- الغاز الطبيعي:

يعود الغاز الطبيعي الذي لا تستخدمه الشركة لاستهلاكها الخاص، إلى الإمارات. وإذا أظهرت هذه الإمارات رغبتها في تخصيص هذا الغاز للصناعة البتروكيماوية، فيكون للشركة حق الأولوية.

٨- تكرير وتسويق المنتوجات المكررة:

تلتزم الشركة بإنشاء مصفاة، بقصد سد الحاجات المحلية إلى النفط والبنزين

(١) La Nouvelle Revue Internationale, Juillet 1964, p.182. Paris.

والزفت. وغاية هذا الإلزام تحسين التصنيع. وعلى كل حال فإن هذا الإلزام غير صالح إلا بالنسبة إلى حضرموت.

٩- جهاز العاملين[١]:

بعد مدة ثلاث سنوات اعتبارًا من تاريخ توقيع الاتفاقيات، ينبغي لنسبة المستخدمين الوطنيين أن تبلغ ٧٠٪ من أصل كل العاملين في الشركة.

وينبغي لليد العاملة المحلية المستخدمة في المشاغل أن تبلغ ٩٠٪ من المجموع. وينبغي أن تكون الأجور وشروط العمل بموافقة السلطات.

ويجب أن تتم السلف الممنوحة للعاملين الأجانب والوطنيين دون أي تمييز. وأخيرًا، على الشركة أن تعطي للمستخدمين والعمال الوطنيين، تكوينًا تقنيًا صالحًا، على نحو يسمح لهم بشغل كل المناصب بعد مدة عشر سنوات.

١٠- أفضل المنتوجات المحلية:

ينبغي على الشركة أن تعطي الأفضلية للمنتوجات المحلية. وعدا عن ذلك، فلأصحاب المشاريع الوطنية الأولوية بخصوص أعمال البناء التي تقوم بها الشركة.

١١- المدفوعات السنوية بصفة أجرة أراضي:

تلتزم الشركة بدفع المبالغ الآتية[٢] (بالجنيهات) بصفة أجرة أراضي ممنوحة ومنقب فيها:

---

(١) Petroleum Information Journal du 20-12-1961.

(٢) Petroleum Legislation, mars 1964.

	حضرموت	سوقطرة
السنة الأولى	٦٢٥٠٠	٣٠٠٠٠
السنة الثانية	٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
السنة الثالثة	٦٢٥٠٠	٣٠٠٠٠
السنة الرابعة	٨٧٥٠٠	٣٠٠٠٠
السنة الخامسة وما بعدها	١٠٥٠٠٠	٤٠٠٠٠

١٢ - العائدات:

يحق للحكومات المحلية أن تمتلك ١٢,٥٪ من الإنتاج الخام الذي يمكنها بيعه بوسائلها الخاصة ولحسابها الخاص وهذا الشرط معمول به تقريبًا في كل البلدان المنتجة. والحالة هذه، لا تجد معظم البلدان المنتجة، حتى الآن، من يشتري حصتها من النفط. التي تباع غالبا للشركات عينها.

وفي حال اكتشاف هيدروكاربير، تحسم كل المبالغ التي دفعتها الشركة سابقًا من العائدات (القيمة التصديرية). والاتفاق الذي عقدته الشركة مع الجمهورية العربية المتحدة يبين أن كل النفقات الأولية هي على عاتق الشركة؛ ثمة إذن أذية بمصالح اليمن الجنوبي.

١٣ -المراقبة:

يحق للسلطنات أن تراقب المحاسبة والتقارير الفنية وكل وثيقة أخرى في فروع الشركة العاملة في أراضيها. ويحق لها أيضًا المطالبة بتسلم نسخ طبق الأصل. ومن المتفق عليه أن تضع الشركة خرائط طوبوغرافية (مساحة) ودراسات جيولوجية تحت تصرف السلطنات.

١٤-تقسيم الأرباح وحق المساهمة في رأس المال:

ستتلقى الدول ٥٥٪ من الأرباح. وفي حالة المشاركة التي يمكن أن تصل إلى ٢٠٪ من الحقوق والواجبات، فإن التقسيم يتم على أساس ٥٠/ ٥٠[١]. ومع ذلك فلا يدخل هذا الشرط موضع العمل إلا بعد مضي سنة على بدء التصديرات.

وفي هذه المرحلة، إذا كانت الدول لا ترغب في المساهمة في الرأسمال، فيجب أن يعود هذا الحق أولًا إلى التابعين لهذه الدول.

وهنا أيضًا، إن الفوائد التي حصلت عليها الجمهورية العربية المتحدة هي أفضل، بكل وضوح، من الفوائد المعترف بها للإمارات. وفي الحقيقة، يشترط الاتفاق الأميركي- المصري على أنه حيث يكتشف النفط، يحق للجمهورية العربية المتحدة أن تستثمر المناجم بالاشتراك مع البان أميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن، ويعود ٥٠٪ على الخام المستخرج إلى الدولة، و٥٠٪ إلى الشركة؛ ويدفع ٥٠٪ من الأرباح الناتجة إلى الحكومة المصرية.

١٥- جهاز الاتصال بين الدول والشركة:

سينشأ جهاز خاص يؤمن الاتصال بين الأطراف المتعاقدة. وستموله الشركة.

١٦- مجلس إدارة فروع الشركات:

يحق لحكومات السلطنات، اعتبارًا من الشهر السادس لبدء التصديرات، أن تعين ربع أعضاء مجالس إدارة البان أميركان حضرموت أويل كومباني، والباني أميركان المهرة أويل كومباني، أو ممثلين على الأقل[٢].

تلك هي الخطوط الرئيسية للامتيازات. وتعتبر على العموم حسنة بالنسبة إلى الشركة ذات الامتياز. ومع ذلك، فإن المستشار القضائي للإمارات، سمير شماع

---

(١) Petroleum Press Service , decembre 1961

(٢) اليمامة, عدد ٣٠٠ إلى ٣٠٣.

يصف الاتفاقات بأنها مفيدة لليمن الجنوبي بصورة خاصة. ويؤكد في سلسلة مقالات ظهرت في الجريدة السعودية الأسبوعية "اليمامة"[١]، إن حق المساهمة في رأس المال هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط. وتدهش هذه التصريحات عندما نعلم أن المبدأ معترف به لكل البلدان التي ترتبط بها الشركة، دون أن نتكلم على المجموعات العالمية الأخرى(الإيطالية واليابانية والكندية إلخ..) التي قطعت شوطًا أبعد من ذلك في هذا المجال.

ولا تقتصر الانتقادات الموجهة للاتفاقيات على دحض هذه الحجة فقط، وإنما تتناول مجموع الشروط. وسنكتفي بذكر أهم الشروط وأخطرها بسرعة.

ب- الانتقادات الموجهة للاتفاقيات:

بعض الانتقادات ذات طابع مالي، والبعض الآخر ذات طابع سياسي.

لتعلق الانتقادات الأولى بنظام الأجر والتسليف، بينما تتعلق الانتقادات الأخرى بشروط اللاإقليمية.

١ – عدم وجود "حقوق دخول" مقابل اكتساب حقوق منجمية:

خلافًا للتطبيق الجاري الذي ينبغي بموجبه على المنقبين[٢] أن يشتروا الحقوق المنجمية بسعر باهظ، وأن يدفعوا إتاوة مقدارها(٨/ ١) وأن يدفعوا، علاوة على ذلك، ضرائب الحق العام، لم تحصل سلطنات اليمن الجنوبي على دفعة أولية على شكل "حق دخول". وفي سنة ١٩٥٧ وافقت البان أميركان

---

(١) المصدر السابق.

(٢) D. DURAND, La politique petroliere internatinale, ED P.U.F. Paris, 1960,P.53.

انترناشيونال أويل كوربوريشن منذ البداية، على دفع حق دخول قيمته ٢٥ مليون دولار، إلى "الشركة الوطنية الإيرانية للنفط"[١] مقابل منح رخصة استثمار. وقد اكتسبت "الشركة الوطنية الإيرانية للنفط" هذه السلفة بصورة نهائية. وعدا عن ذلك، فإن الامتيازات التي منحتها العربية السعودية والكويت إلى "شركة تصدير الزيت اليابانية" قد بينت أن المنقب سيدفع "حق دخول" وبدل إيجارات للبلدين اللذين منحا الامتيازات.

وبالنتيجة، إن الأمر يتعلق هنا بشذوذ عن القاعدة. وهكذا تبدو المصالح اليمنية الجنوبية قد أسيء إليها. وتدافع السلطنات مانحة الامتيازات عن نفسها، بقولها إن هدفها هو تشجيع التثميرات الأجنبية بقصد الإسراع في استغلال ثروات الأرض.

٢-استبدال "الكراء السنوي "ب"نسبة إتاوة ثابتة مئوية":

إذا كان بالإمكان تبرير وجهة النظر هذه، فبعكس ذلك، لا يمكن تبرير إلغاء الكراء السنوي. في الحقيقة، تشترط الاتفاقيات، منذ أن يصبح الاستثمار فعليًا، على استبدال الكراء السنوي بإتاوة من الإنتاج مقدارها ١٢,٥٪ من قيمة النفط اعتبارًا من مرفأ التصدير: هذه هي العائدات (القيمة عند التصدير) Royalties. وتضيف الاتفاقيات، أن الشركة تجتزئ من العائدات الدفعات المسددة خلال مرحلة التنقيب. وهذا يعني أن الحكومات المحلية لا تتقاضى، في نهاية الأمر، سوى الفرق بين العائدات وبين الكراء المدفوع طيلة المرحلة السابقة للاستثمار.

وهكذا ستتحمل تلك الحكومات نفقات التنقيب كليًا. وفوق ذلك، إذا كانت العائدات دون الكراء، وهذا غير مستحيل، فيتوجب على الحكومات أن تدفع

(١) المصدر السابق, ص,٨٧.

بقيمة الحساب:

- إما من حصتها من أرباح الاستثمار الصافية،
- وإما من رساميلها.

بتعبير آخر، ستتكفل الخزينة العامة بمخاطر ضخمة تترجم باجتزاء قسم من الإتاوة أو من الأرباح، أو أيضًا بدين إلى الشركة.

٣- شذوذ نظام تقاسم الأرباح:

يشتمل نظام تقاسم الأرباح على عدة أنواع من الشذوذ. إن الأرباح تتوافق مع القيمة الصافية لعائدات الاستثمار. ماذا يجب أن نفهم من ذلك؟

المقصود بذلك هو المبلغ الحاصل عن تنقيص كل نفقات الاستثمار واستهلاك التجهيزات ونفقات التنقيب والضرائب التي تفرضها الدول الأجنبية، وعلى الأخص ضريبة الولايات المتحدة على دخل الشركات، من العائدات القائمة.

عندئذ يعود ٥٥٪ من الأرباح الصافية إلى الإمارات و٤٥٪ إلى الشركة.

وبعبارات أخرى، يتم التوزيع بعد حسم النفقات الجارية واهتلاك التجهيزات، التي ينبغي عادة على الشركة ذات الامتياز أن تتحملها. ومرة أخرى، ترى الحكومات المحلية أن حصتها تناقصت بسبب لعبة كتابات حسابية ماهرة. ولا يعترف للحكومات المحلية بأي تعويض؛ لأنه في مادة الضرائب على الدخل، تنفلت البان أميركان من الضرائب الداخلية.

وعلى حد تعبير الاتفاقيات التي تربط البان أميركان وال(Ente nazionale Indrocarburi) مع الشركة الوطنية الإيرانية للنفط (S.N.I.P.)، فإن هذه الشركة الأخيرة لها الحق أوتوماتيكيًا بخمسين بالمائة من الأرباح دون أن يتوجب عليها

أن تتحمل أقل خطر، وتجتزئ الحكومة الإيرانية من الذي يتبقى ٥٠٪ على شكل ضرائب. وهكذا فإن الحصة النهائية لإيران تبلغ ٧٥٪ من الأرباح(١).

٤- المساهمة في رأس المال:

ينبغي على الإمارات حتى تثبت قيمة حقها في هذا الموضوع، أن تدفع، خلال السنة الأولى من التصدير وفي مدة ١٥ يومًا ما يعادل ٢٠٪ من الرأسمال.

وبعد انقضاء هذه المدة تفقد الحكومات، أوتوماتيكيًا، حقها في ربح الستاندارد أويل أوف أنديانا، الشركة- الأم. التي ستحفظ بكل الأسهم، إلا إذا وافق الوطنيون أن يدفعوا، خلال ١٥ يومًا، النسبة المئوية المذكورة.

عمليًا يستحيل على السلطنات أن يتوفر لديها هذه النسبة المئوية خلال أسبوعين بسبب تخفيض العائدات والأرباح عن طريق لعبة مدفوعات الإكراء والمساهمات في الإلزامات المالية المرتبطة بالإنتاج. يتبين إذن أن شرط الشراكة هذا ذو حظ ضئيل ليدخل موضع التنفيذ.

٥- اللا إقليمية:

يمتاز قانون التعاقد في معظم البلدان العربية المنتجة للنفط باتساع المنافع والفوائد الممنوحة غالبًا لصاحب الامتياز. وفي اليمن الجنوبي بصورة أوضح يدخل الاتفاق شروطًا حقيقية عن اللاإقليمية، تخرج العاملين الأجانب في الشركة من التشريع الداخلي، لتخضعهم إلى قوانين خاصة. وتضاف إلى ذلك أمور تتصل بعدم تقاضي حقوق جمركية:

- عند دخول جهاز التنقيب والثقب وكل وسائل العدة التابعة للشركة،
- عند خروج المنتوجات النفطية،

(١) Le Monde du 7 Octobre 1964.

- وبأن دخول العاملين غير الوطنيين معفاة من الضرائب.

باختصار، إنه لخطر عظيم أن نرى ظهور دولة حقيقية في الإمارات التي تخضع، ليس لقواعد عامة وإنما لشروط اتفاقيات خاصة جرى التفاوض بشأنها، نظريًا، بحرية. وعلى العموم يستفيد المتعاقد أيضًا من ضمان كلي، في حال الخلاف، عن طريق شروط التحكيم العالمي في أغلب الأحيان(١).

ومع ذلك، ينبغي انتظار الاستثمار الفعلي ووضع الشروط موضع التنفيذ، حتى نتمكن من تقييم منافع وعقبات اتفاقيات منح الامتيازات، بقيمتها الحقيقية. الأبحاث حاليًا في مراحلها الأولى، والمسار الذي يقود إلى الإنتاج يكون دائمًا ذا مدة طويلة، فهو يستلزم وضع وسائل هامة على الصعيد التقني والمالي، موضع العمل.

جـ- الأبحاث:

إن الأبحاث الآن هي في مرحلة التنقيب. وفي سنة ١٩٦٣ كانت الاحتياطات المكتشفة(٢) تقدر بثمانين مليون برميل(٣) في ثمود. ومن الناحية التجارية، لا تزال المخزونات غير كافية؛ لأن الأمر لا يقتصر على ثقب آبار فحسب، وإنما ينبغي أيضًا أن تكون هذه الآبار منتجة. وفي هذه المنطقة الصحراوية، تؤثر الظروف الجغرافية تأثيرًا حاسمًا سليمًا على الوتيرة المسجلة في الأبحاث بواسطة رجال العمليات، كما تؤثر على كلفة الإنتاج بالطن الواحد.

ونظرًا لكون ثمود بعيدة عن البحر (حوالي ٣٠٠ كيلو متر)، فإن ثمن الكلفة يتعرض للارتفاع ارتفاعًا كبيرًا: ومن هنا تخوُّف السلطات من رؤية الأعمال

---

(١) الأمم المتحدة, البحث عن النفط, ص٢٩, نيويورك, ١٩٦٢.
(٢) World Petroleum Report 1964,p.22.
(٣) البرميل الواحد= ١٥٩ ليترًا.

توقف. وبالرغم من ذلك، التزمت البان أميركان بإنشاء مرفأ وأنابيب لنقل النفط الخام إلى أقرب نقطة من الساحل. وعدا عن ذلك، فليس من المستبعد أن تطرأ، من وقت لآخر، اكتشافات جديدة أهم، وعلى الأخص واقعة على مسافة قريبة من البحر، لتغير جذريًا ظروف الاستثمار.

وبكلمة، ويبدو وجود الزيت المعدني اليوم مبرهنًا عليه بطريقة لا تقبل النقاش. وستحدد العمليات الجارية على نحو نهائي، إذا ما كانت التراكمات قابلة للاستثمار اقتصاديًا. ويتوجب على هذه العلميات أن تبرهن على أنه من الممكن استخراج المنتوجات المكتشفة في ظروف تجارية مفيدة، مع الأخذ بعين الاعتبار لنفقات الاستثمار والتنمية.

إن النتائج الحاصلة حتى الآن تبدو مشجعة. وهذا ما يفسر مبادرة شركة أميركية للبناء، لتقديم عرض[١] لسلطنات حضرموت حول تمويل أعمال البنية السفلية. وترفض هذه الشركة بأن يعوض عليها فيما بعد، عندما تصبح العائدات النفطية منتظمة.

١ - الدخول النفطية في خدمة التنمية:

بإمكان النفط أن يصبح المورد الرئيسي للرساميل لأجل تمويل خطط التنمية. وينبغي أن تكون الدخول مثمرة في إنجازات ستدر على البلد عندما تتضاءل إمكانيات العمل التي يقدمها النفط.

في الحقيقة، سينخفض عدد الأعمال التي نتجت عن هذه الصناعة انخفاضًا هامًا في بضع سنوات. الآبار ستتدفق وحدها. والأنابيب التي كان يعمل على إنشائها ألوف الرجال، لن تستلزم بعد إتمامها سوى فرق صيانة. يضاف إلى

---

(١) الأخبار (عدن) عدد ١٨٢ الصادر في ١٠ ت ٢-١٩٦٣.

ذلك الواقعة التالية وهي: أن الصناعة النفطية الاستخراجية لا تندمج واقعيًا في حياة البلد الاقتصادية بالرغم من تكرير قسم من الإنتاج في مكانه. وتوجد الصعوبة الأساسية في الأمر التالي، وهو أنه يلزم سنوات للحصول على هذه المنافع (طرقات، مدارس، مرافئ، مستشفيات، صناعات جديدة تقدم إمكانيات أعمال متعددة). وبانتظار ذلك، كثير من الناس من أعلى السلم الاجتماعي إلى أدناه يرون في النفط مصدر إثراء مباشر للجميع.

ينبغي على السلطات أن تتجنب الأخطاء التي ارتكبها منتجو الخليج العربي، وأن تفهم أنه لا يوجد طريق معجال للخروج من التخلف. وبخلاف ذلك فإن الأمر يتعلق بعمل طويل النفس يستلزم وضع سياسة متناسقة وعقلانية، تخصص القسم الأعظم من التثميرات للقطاعات ذات الأولوية الزراعية: الزراعة، الأشغال العامة، المواصلات، الصناعات، إلخ...، بقصد إيجاد بنية سفلية قوية، وبذلك منح البلد اقتصاديًا حديثًا. فبهذه الطريقة فقط ستحدد علاقة المالية العامة بالعائدات. وبهذه الطريقة كذلك سيحول الاقتصاد اليمني الجنوبي القائم على النفط، إلى اقتصاد متين.

ينبغي أيضًا التخلص من عدد من الأوهام، على الأخص من الوهم القائم على القول، أن إيجاد صناعة نفطية يشكل عامل تنمية للبلد، لأن هذه الصناعة النفطية ما كانت حتى اليوم سوى وسيلة لجر الموارد نحو الخارج بدل أن تستثير التنمية.

الفصل الخامس عشر
الفاعليات الصناعية

إن الصناعة بالمعنى المتفق عليه عمومًا لم تظهر بعد في اليمن الجنوبي، باستثناء مصفاة النفط.

وبوجه عام، يعود ضعف المبادهة المحلية في الناحية الصناعية إلى عوامل شتى:

- تفضيل البورجوازية التجارية للقطاعات المنتجة القصيرة المدى: كالتجارة والملكية العقارية والمبنية،
- عدم ضمان الأسواق،
- نقص الطاقة بسبب الانعدام المطلق تقريبًا لوجود الفحم، والفحم الحجري الأبيض، ولم يستخرج النفط بعد،
- عدم كفاية المواد الأولية،
- الافتقار إلى المهندسين والعمال الماهرين والعمال غير الماهرين المطلعين على أشكال العمل الحديث،
- عدم وجود تشريع يشجع الصناعة ويحميها.

كبحت هذه العوامل تصنيع البلد لمدة طويلة. وبعض المصانع الموجودة هي، في الحقيقة، في حالة ما قبل الصناعة، وتتمثل الصناعة الحديثة الوحيدة في المصفاة. وأما الصناعة اليدوية فهي أزمة كاملة.

لقد آن إذن أن يخفف هذا الضعف بإيجاد صناعة وطنية يمكنها وحدها أن تحرر اقتصاد البلد من السيطرة الأجنبية، وأن ترفع مستوى معيشة الجماهير.

مصفاة النفط المحدودة في عدن (British Petroleum)

تقرر إنشاؤها في سنة ١٩٥٢، في السنة التي وصلت فيها الأزمة الأنجلو- إيرانية إلى ذروتها إثر تأميم حكومة الدكتور مصدق الوطنية لشركة الزيت الأنجلو- إيرانية. ومع ذلك فلا يجب الاستعجال في الظن أن إغلاق مصفاة عبدان كان السبب الوحيد الذي دعا الأنجلو- إيرانية، إلى البحث عن استبدالها بمصفاة أخرى تقع في منطقة تحت إشراف بريطاني مباشر. وكل شيء يسمح بالتفكير بأن الأمل باكتشاف النفط في المحمية لم يكن غريبًا كليًا عن قرارها.

إن مصفاة عدن الصغرى هي، اليوم، إحدى أهم المصافي في العالم، حيث كانت تسد الحاجات العسكرية الإنجليزية (الطيران، البحرية..) إلى المحروقات، وتمون سفن النقل بالوقود، وتمون السوق الداخلية وسوق البلدان المجاورة بالمنتوجات المشتقة من النفط.

أ- التثميرات:

١- كلفة المصفاة:

إن مصفاة النفط المحدودة في عدن قد كلفت البريتش بتروليوم حوالي ٤٧ مليون جنيه[١] ثُمِّر منها ٥ مليون في المنشآت المرفئية، و٦,١ مليون في السكن والتجهيز الاجتماعي- العام.

والمقصود هنا هو أهم الرساميل الأجنبية المثمرة في البلد. لقد ساهمت حكومة المملكة المتحدة في تمويل البنية السفلية بمنحها للمستعمرة قرضًا قيمته ٤ مليون جنيه خصص للأشغال العامة[٢].

---

(١) Colonial Office: An Economic Survey of the Colonial Territories, Vol 11,London.

(٢) Aden Colony: The report of the Revenue and Expenditure Committee, 1953, Aden.

وقد أنجزت المصفاة في زمن فائق للقياس مدته ٢١ شهرًا: من تشرين الثاني ١٩٥٢ إلى تموز ١٩٥٤ . وقد اشتركت في الأعمال عدة شركات أميركية وأوروبية.

وعدا عن ذلك فإن جيشًا حقيقيًا من الفنيين والعمال غير الماهرين قد اشتغل في المشاغل. فجاء حوالي ٢٥٠٠ مهندس وأخصائي ورئيس عمال لتسيير العشرة آلاف عامل من العرب والهنود والصوماليين وسواهم من الشرقيين.

وفي ١٩ آب ١٩٥٤ ، تمامًا عشية عقد الاتفاق العام حول النفط الإيراني الذي أولد الكونسورتيوم العالمي، بدأت بالعمل مصفاة النفط المحدودة في عدن.

٢- المنشآت:

المصفاة مجهزة بمائة خزان، وخزان يحتوي على ٢٤٠٠٠ طن (٦,٥ مليون جالون) وبمرفأ نفطي يمكنه استقبال ٤ ناقلات بترولية[1] حمولة كل منها ٣٢٠٠٠طن. وتصرف المنتوجات المكررة بواسطة أنابيب. وقطر أكبر أنبوبين هما على التوالي ٦ بوصات (١٥,٢٤ سم) و١٦ بوصة (٤٠,٦٤ سم). وهما يصلان الخزانات ببعضها البعض من جهة الخليج الثانية. وينقل كل أنبوب حوالي ٢,٥ مليون طن سنويًا.

وتتصل الخزانات ذاتها بثماني محطات ضخ تقع في البحر، بواسطة أنبوب نفط تحت البحر. وأهم هذه المحطات التي تمون السفن بالوقود، قادرة على تصريف ١٥٠٠طن في الساعة.

وعدا عن ذلك، فإن أنبوب الغاز يسمح بنقل الغاز إلى محطة الحجيف الكهربائية، حيث يحول إلى طاقة حرارية للحاجات المحلية الدراجة.

---

(١) Etudes et Documentations Pratiques sur Le Commerce International, Serie Proche-Orient, Aden, No 2, Ed. Relations Internationales, Paris, 1960.

ب- سعة التكرير:

كانت سعة التكرير في البداية ٥ مليون طن سنويًا. وحتى ١٩٦١ ما كانت المصفاة تشمل، في الحقيقة، سوى وحدتين لتقطير ٢,٥ مليون طن في كل وحدة. ومنذ ذلك الحين رفعت سعة التكرير إلى ٦,٨ مليون طن لمواجهة الحاجات المتزايدة إلى المحروقات ومشتقاتها. وتوجب انفاق ٥٥٠٠٠٠جنيه لتوسيع المنشآت.

١- المنتوجات المكررة واستعمالها:

يتكون نصف الإنتاج من المحروقات للبحرية (٣ مليون) منها ثلثان يستعملان في تموين السفن المرابطة في المرفأ. وللباقي ثلاث وجهات:

تقدم المصفاة القسم الرئيسي من حاجات القاعدة الجوية- البحرية من الزيوت الثقيلة والخفيفة.

تمون المصفاة سوق المحمية واليمن بالبنزين والكيروزين.

يصدر الفائض إلى أوروبا والبلدان المجاورة في أفريقيا الشرقية والمحيط الهندي. وتؤمن ناقلات نفط صغيرة نقل المشتقات.

إن الفائدة الرئيسية لمصفاة النفط المحدودة في عدن (A.P.R.L.) هي سماحها بالإنتاج المحلي للوقود الضروري لتموين السفن المقطوعة في عدن، بينما كانت خزانات التموين تمون سابقًا من نفط الشرق الأوسط المكرر في إنجلترا. ومن المؤسف أن لا يكون الغاز الصادر عن المصفاة، مستخدمًا، كما يستخدم في مصر، لأجل إنتاج الأسمدة الآزوتية، إنه مبذر حاليًا، وحتى إنه يترك بكل بساطة.

٢- جهاز العاملين (في المصفاة):

تستخدم المصفاة الآن حوالي ٢١٠٠ شخص منهم ٣٠٠ شخص أوروبي وأميركي يكوّنون الكوادر العليا. ومع بدء العمل في المصفاة، بدأت الإدارة بتسريح منظم للعمال المحليين: ١٨٠٠ عامل ومستخدم سنة ١٩٦١ مقابل ١٠,٠٠٠ سنة ١٩٥٤. وهكذا وجد ٨,٠٠٠ شخص أنفسهم بدون عمل. وقد اندمج العمال الذين اكتسبوا تربية أولية في القطاعات الأخرى. وبخلاف ذلك، جاءت أكثرية العمال غير الماهرين لتضخم صفوف العاطلين عن العمل.

٣- اصطدام المصفاة مع اقتصاد عدن:

كان دفع معاشات مرتفعة جدًا إلى قسم من جهاز العاملين، في أصل زيادة الطلب على مواد الاستهلاك والخدمات والمساكن. ونجم عن ذلك وضع تضخمي عام. ودفع ثمن هذا التضخم ليس فقط عمال المصفاة ذوو الدخل الضعيف، وإنما عمال القطاعات الأخرى أيضًا: ومن هنا عدم الرضا وحدوث سلسلة إضرابات.

كان العمال يقصدون الاعتراض على ارتفاع الأسعار، والحصول على رفع أجورهم. وبعد إضراب عام ١٩٥٦ حصل العمال في حزيران ١٩٥٧ على زيادة ٧,٥ ٪ وسطيًا من نسبة الأجور الأسبوعية. ولم تعجبهم هذه الزيادة إعجابًا كليًا؛ لأن الاتجاه نحو الارتفاع كان قد اشتد بين الفترتين. والحالة هذه كانت أدنى مجموعة دخول، ما يعادل ٢٢٥ شلنًا في الشهر، موافقة لأجرة عامل نصف ماهر، وكان ارتفاع كلفة المعيشة مرتبًا على النحو التالي[١]:

---

(١) Aden Colony: Departement of Labor and Welfare, Annual Report, 1956-1957,p.49.

الرقم القياسي لكلفة المعيشة

تاريخ	(نيسان ١٩٥١=١٠٠)
حزيران ١٩٥٤	١١٣,٩٨
حزيران ١٩٥٥	١١٥,٤٢
حزيران ١٩٥٦	١٣٤,٨٦
حزيران ١٩٥٧	١٤٥,٤٦

وهكذا فإن زيادة الأجور بنسبة ٧,٥٪[١] قد ألغيت بسبب ارتفاع كلفة المعيشة بنسبة ١٠,٤٠ بين حزيران ١٩٥٦ وحزيران ١٩٥٧. ولأجل ذلك لم تتوقف حركة المطالبة. وكانت غايتها التوفيق بين الأسعار والأجور ولكسب القضية، توقف جهاز العاملين عن العمل لعشرة أسابيع سنة ١٩٦٠. وكان ذلك أخطر إضراب، ما واجهت مصفاة النفط في عدن مثله أبدًا.

وبسرعة شملت الحركة القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى شلل شبه كلي للفاعليات المرفئية. وردت السلطات الاستعارية بعنف وتوصلت إلى حل الإضراب، دون أن تهتم رغم ذلك بحل مسألة الموازنة بين الأجور والأسعار.

هذا هو الوجه السلبي لإنشاء المصفاة. غير أن المصفاة لم يكن لها نتائج سيئة على اقتصاد عدن فقط، وإنما كان لها نتائج حسنة.

أولًا، أوجدت عدة ألوف الأعمال وبموجب ذلك دخول جديدة.

ثم أنشئت مدينة جديدة كليٍّ من ١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ شخص هي:

(١) المصدر السابق, ص٦١.

عدن الصغرى. وعدا عن المصفاة ومباني الشركة، فقد أنشئ ١٤٠٠ بيت ومستشفى ومستوصف ومدرسة ونادي وملعب ومحطة كهربائية بالإضافة إلى مباني عامة وتجارية.

وقد مولت البريتش بتروليوم القسم الأكبر من هذه المنشآت. وبالتالي تعهد أصحاب مشاريع محليون بأكثرية الأعمال. وطيلة مدة الأعمال، كان القسم الرئيسي من الحاجات إلى الخضار والفواكه يأتي من لدن منتجي المحمية الشرقية الذين ما زالوا يمونون، جزئيًا، عدن الصغرى بالمواد الغذائية، واستفاد التجار أيضًا من ذلك؛ لأن الاستيرادات كانت قد تزايدت.

ولكن تبع الازدهار انحسار خطر بسبب سفر معظم الكوادر ذوي الدخل المرتفع، وبسبب التسريح الضخم للعمال. ولكن الوضع سيتغير مع وصول العسكريين اعتبارًا من سنة ١٩٥٧. والانحسار يفسح المجال أمام ازدهار التجارة الخارجية وصناعة البناء على الأخص، والتضخم يشتد أكثر.

صناعة البناء والتعمير

إن هذه الصناعة التي تشمل الأعمال ذات المنفعة العامة وبناء المساكن هي في ازدهار تام في المستعمرة على الأخص. وقد عززها الازدهار الاقتصادي فيما بعد الحرب الذي نجم عنه ازدياد السكان ازديادًا هامًا وتحسين مستوى المعيشة تحسنًا محسوسًا.

أ- الازدهار الراهن لصناعة البناء:

تزايدت الأعداد المستخدمة في هذه الصناعة تزايدًا معتبرًا بين ١٩٤٧ و١٩٦٢، بانتقالها من ١٩٠٠ إلى ١٢,٧٠٠ شخص. وهكذا يمتص القطاع ما يزيد عن نصف السكان الصناعيين في عدن.

ويوضح الجدول التالي هذا الاتجاه، ويبين أيضًا تزايدًا محسوسًا في أعداد الفنيين والعمال الماهرين.

جدول رقم (٣١)

الأشخاص المستخدمون في صناعة البناء[١]

نوع العمل	معلمون ومدراء عمال	مستخدمو مكتب	فنيون وحرفيون	عمال أخصائيون	عمال غير ماهرين	متدربون	شبان دون ١٨ سنة	نساء	المجموع	مجموع المشتغلين في الصناعات	النسبة المئوية
١٩٥٢	١٠٥	٩٣	١٤٣٢	٠٠٠	٤٧٨٢	٣٨٤	؟	؟	٦٦٩٦	١٠٠٢٧	٦٦,٨
١٩٥٤	٣٧	١١	٧٧٠	١٢٧٣	٦٣٣٩	٥٤	١٤٧	؟	٨٦٣١	١٢٦٤١	٦٨,٢
١٩٥٦	٢٣	٣١	١٣٦٣	٢٠٨٣	٣٣٣٧	٣٢	١٢٢	؟	٦٣٨٢	١٤٩٢٠	٤٢,٨
١٩٥٨	٨٠	٣٦	١٣٨٠	٧٧٣	٤٨٣٤	؟	١٧	؟	٧١٢٠	١٦٥٥٤	٤٣
١٩٦٠	١٧٢	٧٧٥	١٩٣٩	١٥٢٥	٥٢٧٥	؟	٢٥	؟	٩٠٢٨	١٩٩٦٨	٤٥
١٩٦٢	٢٣٦	٩٩	٢٤٣٦	٢٨١٩	٦٩٧٢	؟	٩٤	؟	١٢٦٤٦	٢٥١٤١	٥٠

(١) Aden Colony (Departement of Labour and Welfare): Annual Reports 1956-57,p.35 et 1961 p.34, Aden.

غير أن هذا العدد أدنى من المجموع الحقيقي المستخدم في هذه الصناعة الذي يقدر ب ١٥,٠٠٠ فرد. إن نقص الإحصاءات المتعلقة بالعدد الحقيقي للمستخدمين والمتدربين والنساء هو سبب هذا التقويم الأدنى.

ونلاحظ أيضًا حركة العمال غير الماهرين. يترجم توقف العمل في الفرع، في أغلب الأحيان، بتوقّف مدّ العاملين الأصليين من المحمية واليمن، أو بتحوّل نحو القطاعات الأخرى التي تقدم إمكانيات تشغيل.

وعلى الإجمال، فإن الميل إلى تزايد عدد الأشغال مدعو للتواصل في السنوات المقبلة لصالح التثميرات العامة التي قدرتها خطط التنمية.

من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٢ ثُمِّر في عدن حوالي ٥٧ مليون جنيه لتحسين التجهيز الاجتماعي والبنية السفلية. وأقل من ثلث (٢٨,٢٪) هذه الرساميل هو من أصل عام. ويأتي الباقي من القطاع شبه العام أو القطاع الخاص، بنسبة ٢٢,٢٪ للأول وبنسبة ٤٩,٦٪ لآخر. ومن الواضح أن القطاع الخاص يلعب دورًا حاسمًا في موضوع التثميرات.

ويلخص الجدول الآتي التثميرات القائمة في عدن خلال العقدين الأخيرين. وحتى نكون مكتملين، ينبغي بالطبع أن نضيف إليها الأموال التي أنفقتها المملكة المتحدة في المحمية، غير أننا لا نملك وللأسف دلالات ولو عامة حول موضوعها.

وفيما يتعلق بالنفقات الحكومية فقد فرض عليها منذ البداية نظام أولوية:

تجهيز اجتماعي: مدارس، مستشفيات، مستوصفات، إلخ..

أشغال ذات نفع عام: شق قنوات، خزانات مياه، وشبكة مجاري، و محطة كهر با ئية .

- مساكن ومبان عامة.
- نقل ومواصلات.

وقد عدل هذا النظام تعديلًا محسوسًا خلال السنوات الأخيرة لمصلحة المساكن.

وأما فيما يتعلق بالنفقات شبه العامة، فالمقصود بها هي النفقات التي قامت بها عدن تورت تروست والقوات المسلحة البريطانية التي تكرس كل سنة أكثر من ٥,٢ مليون من الجنيهات لشتى المشاريع.

أخيرًا تتعلق المساهمات بالرساميل الخاصة، بالتثميرات التي أنجزتها البريتش بتروليوم والأفراد في عدن الصغرى. ومنذ ١٩٥٥ يكرس الأفراد ما يناهز ٢ مليون جنيه[١] سنويًا لبناء محلات ومساكن للإيجار.

بكلمة، تصرف صناعة البناء والمساكن حاليًا مبالغ هامة. وليس لهذه التثميرات نتائج حسنة دائمًا. وبصورة خاصة تتجه الرساميل الخاصة أكثر فأكثر نحو المضاربات العقارية التي يخشى أن تعرّض للخطر ازدهار المنطقة وتوازنها الاجتماعي-الاقتصادي. وارتفاع سعر الأراضي والكراء في آن واحد هو الظاهرة الأولى لذلك حتى الآن.

ب- بناء المساكن:

ها قد انتابت عدن أزمة سكن حادة منذ ربع قرن. وكان بالإمكان تخطيها لو أن الرساميل الواسعة المكرسة للسكن قد استعملت بحسب الصواب.

في الحقيقة، وباستثناء السلطات العامة التي تجهد لتوقيف اتساع الأكواخ ولبناء مساكن شعبية، فإن الأفراد يواصلون احتكار السوق باختيارهم لإنشاء أبنية فخمة مخصصة للأجانب وللمواطنين الأثرياء.

(١) المصدر السابق.

إن المضاربات التي يسترسل فيها أصحاب المشاريع غير موافقة لمصلحة العائلات ذات الدخل الضعيف على الأخص، التي تتكوم بسبب انعدام الوسائل، في كتل من الأكواخ الجاثمة على الهضاب، أو في الأكواخ الصغيرة المتناثرة في الضواحي.

١- مشكلة السكن في عدن:

حسب إحصائيات ١٩٤٦ و١٩٥٥ ارتفع عدد الأشخاص الذين لا مأوى لهم، ارتفع على التوالي من ٦٣٣٦ إلى ١٢٥٥٨ كما ارتفع مجموع السكان من ٨٠٥٠٠ إلى ١٣٨٤٠٠ نسمة[١].

وتميل هذه الظاهرة إلى التفاقم سنة بعد سنة. واليوم يعد المشردون الذين يخيمون، حرفيًا، في الشوارع بعشرات الألوف. إن الأمر يتعلق، بالنسبة إلى معظمهم، بمهاجرين غير متزوجين قادمين من داخل البلد أو من اليمن بحثًا عن عمل مأجور. ومع تزايد السكان، لا تنقطع نسبة الذين "لا مأوى لهم" عن التزايد: ٧,٩٪ سنة ١٩٤٦. و٩٪ سنة ١٩٥٥ و١٠٪ سنة ١٩٦٠.

ومن التسعين بالمائة من السكان المعتبرين "كأصحاب مأوى"، يسكن حوالي ١٠٪ في أكواخ صغيرة أو في مساكن عائبة. ودلّ بحث أجري سنة ١٩٥٨-١٩٥٩ على أن أكثر من ألف عائلة مكونة وسطيًا من ٥,٥ أشخاص تعيش في أكواخ صغيرة[٢].

وقد باشرت الحكومة مباشرة جيدة ببداية حل لهذه المشكلة في نطاق

---

(١) Aden Colony: Census Report (1955),p.21,Aden.

(٢) Aden Colony: Land Development and Housing Committee 1960,p.31,Aden.

برامج التطوير، غير أن مجهوداتها تظهر غير كافية، وأما الرأسماليين فإن همهم الأساسي هو تحقيق الحد الأعلى من الأرباح باللجوء إلى المضاربة العقارية.

أ- المساكن المبنية من دخل الحكومة:

حتى تحل الأزمة أمرت الحكومة سنة ١٩٤٨و ١٩٥١و ١٩٥٦و ١٩٦٠ باجتماع أربع لجان خاصة على التوالي.

كانت اللجنة الأول تقدر أن ٢٧٠٠ مسكن من طراز ج[١]يجب أن تبنى حتى تزال الأكواخ. وأوصت اللجنة الثانية بإيجاد ٤٠٠٠ مسكن من طراز ب وج للإجابة على حاجات الجهاز الأدنى في الوظيفة الحكومية. وأخيرًا كانت اللجنتان الثالثة والرابعة تعتبران أن ١٠,٠٠٠ مسكن من طراز ج ضرورية لمواجهة تزايد السكان، ولتأمين سكني لائقة للأجيال الجديدة.

وحسب توصيات هذه اللجان شرعت السلطات ببرنامج بناء واسع، موّل من دخل الحكومة.

ب- المباني المؤجرة والنفعية المبنية من أموال الأفراد:

إن وتيرة البناء، في هذه الحالة، تابعة للظروف الاقتصادية ولسياسة الحكومة؛ لأن مشتري أو مستأجري هذه المساكن، وبالمصادفة المشاريع التجارية أو الصناعية والقوى المسلحة البريطانية والدولة؛ هم مقرضو المال.

في الحقيقة تعطي المباني التي يبنيها المقاولون لحساباتهم الخاصة أو على نفقات الرأسماليين، للإيجار أو للبيع للمستأجرين السابقين. وتقدم القوات المسلحة منافع مالية متعددة. فهي تدفع مسبقًا كراء سنة، بنسبة مرتفعة نسبيًا.

---

(١) المساكن المصنفة إلى: - بابة ج, د (مساكن شعبية)
- بابة ب (مساكن فخمة)
- بابة أ (مساكن فاخرة)

وعديدة أيضًا هي الشقق التي يمتلكها أفراد ولكن يشغلها موظفون كبار.

وبنت المصفاة ١٤٠٠ مسكن لجهاز العاملين فيها. وعدا عن ذلك، فإن الشركات التجارية الكبيرة تشتري شققًا فخمة لإسكان كوادرها الأوروبية.

ويدَّعى أرباب المهن أنهم مستعدون للمساهمة في تمويل مساكن قليلة النفقات مخصصة للعاملين الوطنيين؛ شريطة أن تقبل الحكومة بمراجعة "قرار وتحديدات الأرباح"[1] الذي يمنع طرد المستأجر. إنهم يريدون أن يربطوا حتى السكن بالعمل: ينبغي على الشخص المسرّح أن يغادر المسكن الذي قدمته له المنشأة.

وبصورة عامة، تتخذ المساكن المبنية من أموال خاصة طابع مضاربة.

ويفضل التوفير أن يستخدم في بناء مساكن مربحة (مخصصة) للأوروبيين الذين يدفعون أجورًا مكافئة. وغايته هي تحقيق أرباح مباشرة.

إذن تفيد الصفقات العقارية أصحاب الرساميل والمصارف العاملة في البلد. ومع ذلك، تستفيد منها بمناسبة تجديدات الإيجارات بأخذها قسما من الأرباح. فالعمليات العقارية، بالنسبة إلى الحكومة عمل ممتاز.

٢- بناء المساكن في المحمية:

فمن جهة يبتني لأنفسهم الأكابر والوجهاء والتجار المثرين في عدن أو في الخارج بيوتًا فردية فخمة غالبًا. وبخلاف السكن البدائي لأكثرية السكان، نجد في حضرموت وفي أماكن أخرى من المحمية بيوتًا طينية من عدة طوابق، وقصورًا يملكها الأمراء والأشراف. ولمدن شبام وسيئون ومكلا "ناطحاتها السحابية".

---

(١) Aden Colony: Rep. of the Land Develop. And Housing Comm p.12,1960,Aden.

ومن جهة أخرى شرعت السلطات المحلية و"مجلس أبين" ببناء بيوت صغيرة في جعار وزنجبار مخصصة للفلاحين. ويصبح الفلاحون ملاكًا مطلقين لهذه البيوت الصغيرة المبنية من أموال الدولة (٥٠٠ جنيه إسترليني كلفة كل بيت) بعد مدة عشر سنوات من السكن فيها.

ومع ذلك فإن أهم حدث في هذه السنوات الأخيرة هو إنشاء المدينة الاتحادية (الاتحاد). إن أشغال التحضّر والبناء التي أنجزت حتى الآن في داخل البلد، كانت في الحقيقة قد أنجزت في هذه المدينة الجديدة المبنية في قلب الصحراء.

وهناك يقيم الوزراء الفدراليون ومساكن الوزراء- الأمراء وكبار الموظفين الاتحاديين.

وتقسم المدينة إلى ثلاث مناطق:

- منطقة سكن.
- منطقة تجارية.
- منطقة صناعية.

ويشدد حاليًا على تطوير التجهيز الاجتماعي. وتشجع الحكومة الاتحادية الأفراد والشركات على المجيء للسكن فيها مقدمة لهم منافع عديدة.

ويعني ذلك أن مسار بناء المباني الحديثة بطيء في المحمية بسبب فقر السكان الذين تقل قوتهم الشرائية كثيرًا عن القوة الشرائية لدى أقل أشخاص المستعمرة يسرًا.

وفيما يتعلق بالمستعمرة فإن المشكلة الأكثر خطرًا التي تثار حاليًا هي مشكلة المضاربة الحضرية التي تميل إلى تعزيز السكن الفخم. والحالة هذه فإننا نقترب

من الاكتفاء في هذا المجال[١]. ويبدأ الانحسار الآن بتهديد الفرع (القطاع) بسبب جمود الطلب العائد إلى كون كل العسكريين تقريبًا لديهم مساكن الآن. وبما أن أكثر المواطنين غير قادرين ماليًا على دفع إيجارات مرتفعة كهذه الأجور الأخيرة فإننا على وشك الوصول إلى هذه الوضعية المتناقضة: وفرة حقيقية أو احتمالية في المساكن من طراز أ و ب ونقص مفرط في المساكن الاقتصادية من طراز ج و د.

وفي هذه الشروط، تفرض نفسها إجراءات مستعجلة لإعادة رفع الوضعية. وعلى الحكومة أن تضاعف الجهود لمصلحة العائلات الفقيرة والأشخاص الفقراء.

وينبغي عليها أن تدفع من جديد بناء المساكن الشعبية ذات الكراءات المتهاودة، وأن تراقب التسليفات المصرفية المعززة للمساكن الفخمة، وأن تنظم الكراء بصورة عامة. وليس المقصود بذلك هو تقديم مأوى لأولئك الذين لا يملكون مأوى أو للذين يذبلون في الأكواخ فحسب، وإنما المقصود أيضًا هو إيجاد مناطق (حضرية) صحية وعقلانية حيث يمكن للناس أن يعملوا ويتلهوا ويرتاحوا.

وكذلك تقع على عاتق السلطات العامة مهمة توجيه الادخار الخاص الموجود نحو الفاعليات الخلاقة والتصنيع الحقيقي على قدر تزايد ظهور حتمية تطوير صناعات التحويل بأعلى درجة؛ لتساعد على التحرير الاقتصادي للبلد. وعلاوة على ذلك، فإن قسمًا هامًا من الصناعات الصغيرة الموجودة تشكو من نقصان الرساميل، دون أن نتحدث عن الصناعات التي نتمنى رؤية ظهورها.

---

(١) R.C.Tress: op.cit.,p.7.

الصناعات المتنوعة والصناعة اليدوية

في عدن، تملك شركات وتجار بضعة معامل تشغل حوالي ١٤٠٠ شخص.

وفي أغلب الأحيان، تستخدم هذه الصناعات الصغيرة موادًا أولية محلية، إلا فيما يتعلق بالألمينيوم. وقلما تتجاوز قيمة الإنتاج الإجمالي مليون جنيه إسترليني.

وفي المحمية لا يوجد صناعات، غير مصانع حلج القطن، وتعليب الأسماك، ومعامل زيت مستخرج من السمسم، وبزر القطن. وبما أننا تحدثنا عن هذا الموضوع في الشروح السابقة بما فيه الكفاية، فلن نعود إليه.

وأما الصناعة اليدوية فإن انحطاطها يتأكد ويتثبت في كل مكان. ويخشى عليها أن تشرف على الخطر بصورة نهائية.

أ- الصناعات المتنوعة:

إن هذه الصناعات، بالرغم من قلة عددها، تنتج للسوق الداخلية مثلما تنتج للتصدير. وأهم هذه الصناعات هي:

- استثمار الملح البحري.
- معامل لوازم البناء ومعامل الأثاث.
- مصانع سلع ألمينيوم، ودواليب كاوتشوك وسجاير وتبغ وصابون ومنتوجات العطارة.
- معامل المشروبات الغازية والمثلجات.
- مشاغل وشم الأقمشة القطنية.
- بناء ال "dhaws" أو المراكب العربية.

إن معظم هذه المشاريع هي مشاريع هامشية (حدية) ذات إنتاجية غير ثابتة عمومًا. ويبين الجدول التالي هذه الحالة:

جدول (٣٢)
حجم التثميرات في البناء، حسب مصادرها

(بألوف الجنيهات الإسترلينية)

الفترة الزمنية	مصادر عامة (حكومة عدن)	مصادر شبه خاصة		مصادر خاصة		المجموع العام
		عدن بورت تروست	القوات المسلحة	بريتش بتروليوم	شركات وأفراد	
١٩٤٧–١٩٥٥	٣٠٠٠	٢٥٠٠		١٠١٠٠	(أ)	١٥٦٠٠
١٩٥٥–١٩٦٠	٧١١٨				١٠٠٠٠	١٧١١٨
١٩٦٠–١٩٦٤ (ب)	٥٨٤٥		١٠٠٠٠		٨٠٠٠	٢٣٨٤٥
المجموع	١٥٩٦٣	٢٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠١٠٠	١٨٠٠٠	٥٦٥٦٣
النسبة المئوية	٢٨,٢	٤,٥	١٧,٧	١٧,٨	٣١,٨	١٠٠

(أ)– بنسبة ٢ مليون سنويًا./ (ب) أرقام تقريبية.

وعلى العموم تغيرت بنية الصناعة الخفيفة تغيرًا محسوسًا خلال فترة ١٩٥٢-١٩٦٢. لقد تضاعف عدد المؤسسات وازداد عدد الأشخاص المستخدمين بنسبة ثلث. وسجل الإنتاج زيادة بمعدل ٦٥٪ تقريبًا.

ونلاحظ تبعثر اليد العاملة: تستخدم بعض المؤسسات عددًا زهيدًا من الأشخاص. ونستنتج أيضًا تراجع استثمار الملح ووشم الأقمشة القطنية تحت تأثير المزاحمة العالمية.

١- أزمة استثمار الملح البحري:

تشكل الملاحات المورد المعدني الوحيد لعدن. وكان الملح حتى تاريخ قريب العهد سلعة من سلعها الأساسية للتصدير. إن استثمار الملح حاليًا في أزمة كاملة. ويخشى عليه أن يتوقف كليًا كما حدث لملاحات (بوندرا) بالقرب من شقرا في المحمية.

لقد أنشأ الإيطاليون والهنود معامل الملح (الملاحات) بين ١٨٨٦ و١٩٢٣.

وكانت تشغل أكثر من ٤٠٠٠ أكر، وكانت منوطة بآلات ميانيكية ذات مردود عظيم. وبلغت طاقتها الإنتاجية، قبل الحرب العالمية الأخيرة ٤٠٠,٠٠٠ طن سنويًا. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف عن الانخفاض: ٣٤٢٠٠٠ سنة ١٩٥٢، و١٩٣٧٠٠ سنة ١٩٥٤ و٧٨٠٠٠ سنة ١٩٦٢.

وتعزى الأزمة إلى الكساد في الخارج. فزبائن عدن أي الهند واليابان أصبحت منتجة بذاتها.

ولمجابهة الانخفاض المنتظم للمبيعات، جرى تحديد الإنتاج أولًا، ثم بوشر، إزاء دوام الأزمة، بإغلاق معامل الملح. وكان يوجد ٤ معامل ملح سنة ١٩٥٢، تعود إلى شركات خاصة أجنبية (شركة إيطالية وثلاث شركات هندية).

ولـم يبـق منهـا سـوى معمـل واحـد سـنة ١٩٦٢ . وأوقفت الشـركة الأولـى والاثنتان الأخيرتان فاعلياتها بين سنة ١٩٥٦ و١٩٥٩[١] . وبقيت شـركة "اندو- عدن سـالت وركـز" التـي تنتـج حوالـي ٨٠٠٠٠ طـن سـنويًا أو خمـس إنتـاج ١٩٣٩. وهكـذا سُـرّح حوالـي ٧٠٠ عامل ومسـتخدم وسـجّل الميـزان التجاري خسـارة تتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسـترليني.

وبكلمـة، يبـدو مسـتقبل هـذه الصناعـة قاتمًـا إلا إذا تدخلـت الحكومـة لإعـادة ترويـج الصادرات أو بالأحرى تحويل الإنتاج محليًا. ولا يمكن، من الآن فصاعدًا، استخدام معامـل الملـح على صعيد واسـع إلا مـن أجـل الحاجات الصناعية.

ويسـتخدم الملـح غالبًـا، في الصناعـة الكيماويـة علـى الأخـص، كمـادة أوليـة أساسـية لصنـع الكلـور والصـودا وكل المنتوجـات المشـتقة منهـا. إن إنشـاء صناعـة تحويـل، مقترنًـا بإعـادة تنظيـم عمـق الاسـتثمار لتخفيـض كلفـة الإنتـاج التـي مـا تـزال مرتفعـة يسـمح وحـده باسـتئناف قـوي للإنتـاج.

٢- انحطاط مشاغل النسيج والصباغة والطبع:

كانـت صناعـة تحضير الأقمشـة القطنيـة، في وقت ما، واحدة مـن أهم الصناعات ومـن أكثرهـا ازدهـارًا. وكانـت تضـم في الأصـل ثلاثـة مشـاغل كانـت تصنـع أقمشـة مصبوغـة ومطبوعـة. ولـم يبـق منهـا اليـوم سـوى مشـغل واحـد. ويعـود سـبب هـذا الانحطـاط إلـى اسـتيراد كميـات كبيـرة مـن الأنسـجة الصناعيـة ذات نوعيـة أفضل وأرخص.

غيـر أنـه إذا كانـت هـذه الصناعـة تواصـل، في عـدن، النضـال مـن أجـل البقـاء، بـدون أمـل، فقـد غلبـت في المحميـة منـذ زمـن بعيـد جـدًا بعـد أن كانـت مزدهـرة.

---

(١) Aden Port Trust: Annual Report, 1961-62.

وفي حضرموت بالضبط، عرفت الحياكة والصباغة بالنيلة بعض الازدهار في الماضي؛ وكانت تريم مدينة حائكين. وبوجه عام، حكم على هذه المهنة بالاضمحلال بسبب وصول منتوجات الاستيراد بكمية متزايدة، ولكن أيضًا بسبب كون الآلات المستخدمة بدائية وبالية. وبمكنة تحسين التجهيز أن يعطيها بعض استرداد للفاعلية.

٣- بناء المراكب العربية:

تعتبر غالبًا مصانع السفن في عدن والمكلا من أقدم مصانع العالم. وتريد الأسطورة أن تكون سفينة نوح قد بنيت في هذه المنطقة.

إن بناء السفن العربية هو عمل حر في ماهر جدًا. وتصنع من خشب (تك) المستورد من مالابار في الهند. وهذه (المراكب العربية) هي مراكب صغيرة سعتها ١٥٠ إلى ٢٠٠ طن، تستخدم للإبحار بالقرب من السواحل. وتباع، على العموم، إلى مجهزي المراكب المحليين ولكنها تباع أيضًا إلى اليمنيين والصوماليين والهنود.

وبالرغم من المجهود الذي بذلته مؤسسة (باس) للاحتفاظ بهذه الصناعة التقليدية، فإن هذه الأخيرة لم تنقطع عن الانحطاط. وينكب بناة (السفن) على إعادة تحويل مصانع السفن بقصد صنع سفن بخارية صغيرة.

ب- الصناعة اليدوية:

إن المشاغل الحرفية هي ملك لمعلم وحده يعاونه أعضاء عائلته، أو هي ملك لمعلم يساعده بعض المتعلمين. ولا ينتمي الحرفيون لأية منظمة تعاونية على غرار تلك التي نصادفها في هذا النوع من المهن، في كل مكان تقريبًا. ونقض التنظيم هذا هو السبب الأساسي لضعفهم.

١- الصناعة اليدوية في عدن:

في المستعمرة، ينتج عدة حرفيين للسوق المحلية وإلى حد ما للسواح الذين يأتون عندما تقف السفن في الموانئ. إن الصياغة هي أكثر المهن تطورًا وازدهارًا.

وقبل سفر اليهود الواسع إلى إسرائيل كانوا يحتكرونها. ومنذ سنة ١٩٥٠ حل الصاغة الهنود وقدامى المتعلمين عند المعلمين الإسرائيليين كما حل بضعة صاغة حضرميين محل اليهود في هذا المجال.

وبالإضافة إلى هذه الطبقة المهنية نجد جهاز مهن عادية (حداد، نجار، إلخ..) وعدا عن ذلك، فإن الطبقات الفقيرة والصوماليين يصنعون سلالًا وحصرًا من ألياف وأوراق النخل المجففة، تباع إلى السياح وربات البيوت.

٢- الصناعة اليدوية في المحمية:

تحوي المحمية الشرقية بضع صناعات يدوية ذات شهرة تاريخية. إن حرفيي حضرموت مشهورون في الشرق بالنقوش والتنميق. ومنذ القدم، اشتهرت شعارات النسب والشرف الجنوبية العربية (الخناجر) في الأماكن النائية بفضل تراث فني طويل. وعدا عن ذلك، فإن دباغة وتحضير الجلود هي من الفاعليات العريقة في القدم.

وفضلًا عن ذلك يصنع البدو حصرًا وسجادات من جلد الماعز خشنة أحيانًا ولكن بمكانتها أن تبلغ نوعية مقبولة بحسب القبائل.

وباختصار، تستحق الصناعة اليدوية اهتمامًا خاصًا. فبإمكانها أن تصبح عامل توسع وموزع أعمال ومنتج سلع استهلاك دارج وخدمات شريطة أن يعاد تنظيمها. إن إتقان الأدوات والتقنيات ينوع الفاعليات الحرفية بواسطة صنع منتوجات جديدة. وهكذا تسمح الصناعة اليدوية الحضرية بتقديم كمية هامة

من السلع وبالقضاء على البطالة، بينما تستطيع الصناعة اليدوية الريفية إحكام الأدوات الحراثية وتزويد القرى بعدة مواد مفيدة.

إن الصناعة اليدوية المحدثة، وشتى الصناعات المحمية بما فيه الكفاية تسمح بإزالة البطالة الجزئية وبإنتاج المزيد من مواد الاستهلاك، منقصة بذلك تدريجيًا العجز الدائم للميزان التجاري.

التصنيع وآفاقه

في البلدان ذات الاقتصاد الزراعي أساسيًا، يفرض التصنيع نفسه لامتصاص الفائض من اليد العاملة المسرحة بسبب مكننة الزراعة، كلما تطورت هذه المكننة. ويفرض نفسه أيضًا لحفظ السلع الزراعية ولتنظيم بيعها وخلق أسواق جديدة في الداخل، بواسطة منح قوة شرائية جديدة لفئات جديدة من السكان أو عن طريق إيجاد قوة تبادل إضافية في العلاقات الخارجية.

ويوجد في اليمن الجنوبي قطاعات يمكن استبدال المنتوجات المستوردة بمنتوجات وطنية، ويوجد أيضًا منتوجات ومعادن غير خالصة ينبغي تحويلها.

إن تحويل منتوجات القطاع الأولي (الزراعي) تحويلًا أكثر إفراطًا إلى سلع نهائية يمكن أن يكون علامة تفجيرية للتطور الصناعي، ويمكن أن يشبع الطلب الداخلي على سلع استهلاك بسيطة نسبيًا، وأن يزيد قيمة المنتوجات المخصصة للتصدير.

ويمكن لهذا التطور أن يتم في إطار تطوير صناعات تثمين المنتوجات المعدنية (غير الخالصة) والزراعية.

أ- العوامل المواتية وغير المواتية للتصنيع:

يوجد عدة عوامل مواتية لإيجاد تصنيع حديث في اليمن الجنوبي، غير أنه يوجد في الوقت نفسه عدد معين من العوامل التي تعيق التطوير الصناعي.

وكذلك فإن التصنيع المنتشر أو المحدود للبلد يتوقف على الطريقة التي ستتخطى العقبات بواسطتها.

١- العوامل المواتية:

من بين العوامل المواتية ينبغي أن نتذكر بصورة خاصة:

- الوفرة النسبية لعدد معين من المواد الأولية الصناعية.
- وجود أسواق هامة جدًا على الصعيدين المحلي والإقليمي.
- إمكانية إيجاد الرساميل اللازمة للانطلاق محليًا.

أ- الوفرة النسبية لمواد أولية:

يمكن تصنيفها في ثلاثة أنواع: المعادن الصلدة والسائلة، منتوجات البحر، والمنتوجات الزراعية (النباتية والحيوانية).

١ - المعادن الصلدة والسائلة:

تحتوي التربة على كمية كبيرة من منتوجات المقالع: حجارة كلسية، صلصال، جفصين، رمل، حصى، إلخ... ويمكن لاستثمارها أن يسمح باستعمال كل تلك المعادن غير الخالصة اللازمة لصنع الترابة والقرميد والجبس والكلس.

ونجد فيها كذلك الفوسفات والبوتاس التي لا بدَّ منها لصنع أسمدة كيماوية ذات استعمال دارج.

وعدا عن ذلك فإن استعمال مياه البحر يسمح بالحصول على الملح وعلى الهيدروجين اللازم لتركيب الأسمدة الأمونياكية، ويسمح عرضيًا بالحصول على ماء الشرب.

وفضلًا عن ذلك نعرف أن باطن الأرض يحتوي على النفط والخشب المفحّم وبعض مناجم معدنية غير خالصة.

وأخيرًا على الصعيد العام، يوافق الهواء لتطوير صناعة الغازات المضغوطة وصنع الأسمدة المركبة.

وبكلمة، يمكن للتصنيع أن ينطلق من أكثر المواد اشتراكًا ووفرة.

٢- منتوجات البحر:

رأينا في الفصل المخصص لصيد الأسماك إن البحار المحاذية لليمن الجنوبي تملك مجموعة سمكية محلية ذات ثراء وتنوع هامين.

وبالنتيجة يمكن لمشروع صيد أسماك صناعي أن يفيد من ثروات البحر التي يمكن أن تصبح بذلك موردًا وافرًا للتموين، قادرًا على تخفيف الافتقارات الغذائية التي تعيث في المنطقة.

٣- المنتوجات الزراعية من أصل حيواني ونباتي:

إن المواد الأولية المتأنية من قطاع الزراعة- تربية المواشي والقابلة للتحويل، موجودة بكثرة وافرة. ويمكننا أن نذكر منها الجلود، الجلود المدبوغة، والفاكهة، والخضار، والنباتات الصناعية.

ب- الأسواق المحلية والإقليمية:

وعلاوة على المواد الأولية، يتضمن التطوير الصناعي وجود أسواق لبيع المنتوجات المصنوعة. ويمكننا أن نتساءل هنا عما إذا كانت السوق الداخلية قادرة على امتصاص مجموع الإنتاج المقبل للسلع الصناعية.

لا تزال السوق الوطنية، حاليًا، بعيدة عن الاكتفاء. فلا تكاد مناطق عدن الداخلية أن تنفتح على المنتوجات النهائية التي يتجه طلبها إلى التزايد على مرور سنين. صحيح أن اقتصادها ينفلت جزئيًا من النظام النقدي، ولكن النظام النقدي ينتشر تدريجيًا. وهكذا، نميز بين نموذجين من الأسواق، وعلى الصعيد

العام: يقوم النموذج الأول على الإنتاج المحلي، ويعتمد النموذج الثاني على تجارة الاستيراد - التصدير. وسيكون تنسيق السوق الداخلية، بالضرورة، عاملًا مواتيًا للتصنيع.

١ - تنسيق السوق الوطنية:

كان قسم كبير من سكان المحمية يعيش، حتى عهد قريب، في نظام تبادلات من أكثر أنظمة التبادلات بدائية، وكانت تجري فيه المبادلات ببطء وتتناول عددا صغيرًا من سلع رديئة للغاية.

وكانت السوق، خلال مدة طويلة، تتمون تقريبًا من منتوجات الزراعية وتربية المواشي وصيد الأسماك والصناعة اليدوية فقط. وكان ذلك نظام وحدات صغيرة مفصولة عن بعضها البعض، محدودة في سوق المدينة المجاورة أو الريف المجاور، متصلة، بصعوبة بالغة، بعضها ببعض بسبب بدائية وسائل النقل واتساع الاستهلاك الذاتي. ولم يكن اقتصاد السوق ذا الأساس النقدي، يستوعب سوى قسم ضئيل من الإنتاج، وكانت الأسعار رديئة التحديد. وكانت القوة الشرائية المنخفضة لدى السكان الريفيين والبدو تحدد حد المبادلات الممكنة في ذات الوقت الذي كانت تحدد فيه طبيعتها. وفي كثير من الأحوال، سواء كان المقصود بذلك الغذاء والكساء أو الأدوات المنزلية الصغيرة، كانت المبادلات تنحصر في أمور قليلة جدًا.

ومع الإدخال التدريجي للاقتصاد النقدي بفضل التشجيع المبذول للزراعات النفعية ولتحسين المواصلات، وكذلك بفضل اتساع الهجرة؛ تغيرت بنية المبادلات تغيرًا محسوسًا. واليوم، ينتج القطاع الزراعي للأسواق الوطنية والعالمية، التي يلجأ إليها، فضلًا عن ذلك، ليحصل على المواد اللازمة له. وبقي البدو والقبائل المتأخرة وحدهم منغلقين في اقتصاد معيشة بدائي.

وهكذا حل مكان القطاع الضيق، القائم على تقارب وحدات صغيرة أولية تعيش في شبه اكتفاء ذاتي، قطاع حديث يدين بوجوده إلى التجارة الخارجية. إن هذا المحيط الجديد الخاص بالمدن الكبيرة وبالمراكز الريفية الرئيسية، يمارس أكثر فأكثر تأثيرًا راجحًا. فائدة اختراقه هي تخفيض تجزئة السوق الوطنية تخفيضًا مهمًا.

إن الاستهلاك الكلي الذي سبق له أن أفسد بواسطة التغيير الطارئ بغتة في القطاعين الزراعي والعام، مدعو ليتقدم في صالح السلع الصناعية. وزيادة على ذلك، فإن الصناعة الخفيفة التي ينبغي خلقها هي ذات طبيعة توافق تكاثر الأعمال، وتوافق، على سبيل الاستنتاج، إيجاد قوى شرائية جديدة ستضاف إلى جمهور المستهلكين القادرين الآن على الدفع.

٢- السوق الإقليمية:

في المدى الطويل، يمكن للصناعة الناشئة أن تأمل بالاعتماد على أسواق البلدان المتاخمة. ومن الطبيعي أن تكون هذه الأخيرة راغبة أيضًا في إعطاء نفسها بنية سفلية صناعية. ولكن نظرًا لحاجاتها الواسعة، لن تكفي صناعاتها وحدها لإشباع الطلب الداخلي لتلك المناطق. إذن ليس من الوهم أن نأخذ بعين الاعتبار تصدير سلع مصنوعة نحو تلك الأقاليم التي يمكنها أن تصبح في عداد المستهلكين الكبار. وهذه البلدان هي كذلك أيضًا أسواق لصناعة التحويل والاستهلاك المقبلة، وهي كذلك عناصر محركة للاقتصاد الوطني.

ج- الرساميل:

يستلزم تصنيع بلد ما تثميرات مهمة جدًا. غير أن الكلفة تتباين تبعا لنموذج الصناعة المختار.

إن بروز صناعة ثقيلة، شرط الاستقلال الاقتصادي، هو الأكثر كلفة. ولا يمكن التفكير به، حتى إنه مستحيل في اليمن الجنوبي الذي لا يملك مواد أولية صالحة ولا طاقة (فحم) ولا جهاز كوادر، ولا رساميل ولا أسواق.

وبخلاف ذلك فإن إدخال صناعة خفيفة ممكن وقابل للتحقيق. وليست مشكلة جلب رساميل لشراء آلات ولتعيين فنيين أجانب بمشكلة لا تحل.

وفي الحقيقة يمكننا الحصول على رساميل لا يمكن تجاهلها متأتّية:

من مؤسسات التجارة الوطنية الكبيرة وعرضيًا من المؤسسات التجارية الأجنبية العاملة في عدن.

- من المهاجرين وكبار الملاكين العقاريين.
- من الادخار المحلي.
- ومن خزينة الدولة.

وهكذا يستطيع القطاع الخاص أن يجمع قسمًا من الرساميل اللازمة لتجهيز الصناعات الغذائية وصناعات التحويل بصورة عامة، التي تكون مدة دوران الرأسمال سريعة بالنسبة إليها.

ومن جانبها، تستطيع الدولة أن تجمع رساميل إضافية سواء عن طريق القرض الداخلي أو الضريبة، أو عن طريق القرض الخارجي الذي يثمر في القطاع الاقتصادي العام. وتؤثر أهمية القطاع الاقتصادي العام والتوجيه الذي يعطى له، على البنية المقبلة للاقتصاد الوطني.

واضحًا، إن كل شيء نسبي، وإن الحاجات إلى رساميل ستظهر بالضرورة ملحة على المدى البعيد. ولكن في هذه المرحلة تطرح عمومًا مسألة التمويل على نحو أقل حدة منه في مرحلة الانطلاق.

وكذلك ينبغي أولًا الاهتمام بهذا الأخير، والمشكلة هي في إقناع المالكين بأن تثمير رساميلهم في الصناعة هو أجدر من تثميرها في التجارة أو في الأبنية كما يفعلون في الوقت الراهن.

وحتى نصل إلى ذلك، لا بدَّ من المساعدة التقنية والمالية، وعلى الأخص المساعدة التنظيمية من قبل السلطات العامة، لحماية الصناعة الناشئة من المزاحمة الخارجية. وينبغي أيضًا وضع صيغة اقتصاد مشترك؛ لأن إنهاء الملكية الخاصة مباشرة قد يكون عملًا غير اقتصادي. وتفرض نفسها مرحلة انتقال طويلة.

٢- العوامل غير المواتية:

من بين العوامل غير المواتية، يتعلق أهمها بـ:

- نقص الكوادر التقنية والاقتصادية.
- حدة المزاحمة الأجنبية.

أ- نقص الكوادر التقنية والاقتصادية:

يفتقر اليمن الجنوبي إلى يد عاملة مزودة بالتكوين الصالح وإلى كوادر قادرة على استعمال ونشر "المعرفة التقنية والاقتصادية". وطالما أن هذه المشكلة لم تحل فإنه يخشى على التصنيع أن يظل متعثرًا.

١- الحاجة إلى عمال ماهرين:

إن تطوير عدن الاقتصادي يجذب العمال من المحمية ومن اليمن. ولهذا السبب لا يمكن تجنب وجود جمهور غفير من العمال غير الماهرين معدّين إزاء عروض عمل غير كافية.

ومعظم هؤلاء العمال هم من الفلاحين أو من البدو شبه الرحل الذين تركوا مؤقتًا الحياة الريفية والرعوية.

ومن الطبيعي أنهم بدون مهارة، وبالتالي يتقاضون أجورًا بخسة. وأكثريتهم أميون. ويختصر الجدول التالي الأجور التي تتقاضاها مختلف فئات المأجورين في الصناعة.

يبين الجدول التالي هذه الحالة:

الجدول (٣٣)

الإنتاج الصناعي[١]

نوع الصناعة	عدد المؤسسات		الأشخاص المستخدمون		الإنتاج السنوي بالحجم(أ)		الإنتاج السنوي بالجنيهات الإسترلينية	
	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٥٢	١٩٦٢
صناعة الملح	٤	١	٧٥٠	٧٥	٣٧٦٠٠٠	٧٨٠٠٠	٣٧٦٠٠٠	٧٨٠٠٠
صناعة سلع ألمينيوم	١	٣	١٤٩	١٥٥	٢٧٠	٢٧٩	١٠٠٠٠٠	١٢٥١٠٠
صناعة النسيج	٢	٦	٢٧	٢٠٠	٤٧٠٠٠٠	٣٨٢٦٦٠٠	٧٤٠٠	٩٠٠٠٠
صناعة القرميد	٠٠	٣	٠٠٠	٤١١	٠٠٠	١٩٦٣٦٠٠	٠٠٠	٩٢٦٠٠
صناعة السجاير	١	١	٣٩	١٨	١٤	٣٤	١٠٠٠	١٤٥٠٠
صناعة المشروبات الغازية	٠٠	٥	٠٠٠	٤٢٢	٠٠٠	٤٠٣٩٢٠٠٠	٠٠٠	٥٠٥٥٠٠
صناعة الأثاث	٠٠	٢	٠٠٠	٨٥	٠٠٠	؟	٠٠٠	٤٤٥٠٠

(١) Colonial Office: Rapport transmis aux Nations Unies en 1962. O.N.U.: Les territoires non autonaumes,1963,p.3.

صناعة وشم الأقمشة	٢	١	١٠٦	١٥	١٧٠	٢١٠	١٠٢١٠٠	١٤٠٠٠
صناعة الدواليب	٠٠	١	٠٠٠	٥	٠٠٠	٧٥٠	٠٠٠	١٩٠٠
صناعة الصابون	١	٠	٦٩	٠٠	٣٠٠٠	٠٠٠	؟	٠٠٠
المجموع	١١	٢٣	١٠٤٠	١٣٨٦			٥٨٦٥٠٠	٩٦٦٣٠٠

(أ) أرقام الملح والألمنيوم والسجائر والصابون معطاة بالأطنان، والأقمشة (النسيج) والقرميد والدواليب بالوحدات، وأخيرًا المشروبات بالزجاجات.

يبدو لأول وهلة أن معدلات الأجور مرتفعة بالنسبة إلى منطقة كعدن.

إنها مرتفعة حقًا بالمقارنة مع الأجور التي يتقاضاها أجراء الصناعة في البلدان المجاورة. ولكن هذه الخطوة تتوقف عندما نأخذ بعين الاعتبار غلاء المعيشة فيها. في الحقيقة أن ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك الجاري يلتهم ما يقبضه العمال غير الماهرين.

إن الميزة الرئيسية لليد العاملة العدنية هي ضعف التكوين المهني. فمن أصل سكان أجراء يناهزون ٨٠٠٠٠ شخص عام ١٩٦٢، نجد ٣٣٠٠٠ كوادر متوسط دنيا (٤١٪) و٤٥٠٠٠ (٥٦٪) بدون مهنة محددة جيدًا. وتعيق الأمية بجدية تحسين ظروف هذا الجمهور، وتعيق تزايد الإنتاجية على الأخص، وتحول أيضًا دون تكوين كوادر ماهرة.

ويمكن للعمل الحكومي وحده أن يداوي هذه الوضعية؛ وينبغي عليه أن يتجسد في إنشاء مرحلة تكوين مهني مضطرد.

٢- نقص كوادر الإدارة:

ومع ذلك لن تحل مشكلة جهاز العاملين؛ لأن الحاجة إلى كوادر قادرين على إدارة مشروع صناعي هو قانون شبه عام. ويفتقر البلد بشدة إلى مدراء منشأة تلقوا تعليمًا تقنيًا واقتصاديًا عميقًا، كما يفتقر إلى مهندسين لجعل المصانع تدور. إن معظم رجال الأعمال، قد تعلموا على أنفسهم. صحيح أن لديهم روح مبادرة حية ولكنهم ينفرون من الفاعليات الصناعية؛ ويجذبهم القطاع التجاري أكثر؛ لأنه أقل تعقيدًا، وعلى الأخص، لأنه مبدئيًا مولِّد أرباح سريعة. وبالاختصار، إن المقصودين بالأمر هم أصحاب مشاريع وليسوا مجددين بمعنى أن دورهم متواضع في مسار نشر ظواهر التطوير العام.

وتفسِّر حالة الأمور هذه انتفاخ القطاع الثالثي (الخدمات) في عدن الذي يضم ٢٦٠٠٠ شخص (٣٢٪) سنة ١٩٦٢ منهم عشرة آلاف (١٢,٥٪) ينكبّون على الفاعليات التجارية. وهذه الحالة تضر بالفاعليات الخلاقة بصورة خاصة، بمعنى أنها تخلق عقبة خطيرة أمام التصنيع.

ينبغي إذن العمل منذ الآن على خلق مؤسسات ستكون أصحاب المشاريع والكوادر الفنية بقصد توسيع عائدات الإنتاجية بتكييفها مع الوسط، وتحريك التقدمات بصورة عامة.

ولا ينبغي أبدًا أن يغيب عن ناظرنا واقع أن بلدًا تكون فيه اليد العاملة بدون مهارة، ويكون فيه المستوى الثقافي والتقني لكوادر الإدارة ضعيفًا، يكون معرضًا بصورة خاصة لتصدير المواد الخام ولاستيراد المنتوجات النهائية. وهذا ما يؤثر على تركيب صادراته ووارداته.

ب- حدة المزاحمة:

عدن هي نموذج للسوق الذي تهيمن عليه المزاحمة العظيمة جدًا. فهي مفتوحة كليًا أمام البضائع المتأتية من كل مناطق العالم. والشرط الأول للنجاح فيها هو عرض أسعار منافسة.

إن هذا الـ"دعه يمر" وهذا الـ"دعه يفعل" يحولان دون خلق صناعة ذات طابع وطني. وطالما أن هذه الليبرالية الانحطاطية مستخدمة فإن التصنيع يبدو عمليًا مستحيلًا؛ لأنه ما من تجارة تبدو قادرة في هذه الظروف على مجابهة المزاحمة الأوروبية واليابانية والهندية.

وبالنتيجة، فإن تنظيم التجارة الخارجية يفرض نفسه قبل كل شيء. وينبغي على أول شكل للعمل الحكومي أن يقوم على سياسة حماية صناعية بواسطة تطبيق تعرفة جمركية واحدة أو تعيين استيرادات المنتوجات المزاحمة[١]. يجب أن نفهم أن النظام القضائي- الاقتصادي الحالي في عدن لا يتلاءم مع التطوير الصناعي الذي يحتاج، في البداية على الأقل، إلى حماية جمركية من العبث تصور أي خلق صناعي بدونها.

١- نماذج الصناعات الخفيفة التي ينبغي إنشاؤها:

من الملائم أن يعمل على نحو أن هذا التطوير يسمح ليس باستخدام المنتوجات الزراعية في مشاريع كمعامل تعليب ومصانع تحويل ونسيج فحسب؛ وإنما يسمح أيضًا بتحسين الإنتاجية الزراعية بواسطة صنع آلات وأدوات حراثية بسيطة، وعن طريق صيانة وتصليح الآلات الزراعية.

هذا، ومن الممكن توزيع فاعلية التصنيع بين القطاعات الآتية: الصناعة اليدوية، صناعة صيد الأسماك، التعليب، تبريد المنتوجات، تربية المواشي،

(١) انظر الفصل التالي حول "التطور التركيبي للتجارة مع الخارج".

تربية الطيور الداجنة، تربية النحل، الحياكة والنسيج، البناء، النقل، الصناعات الكيماوية، صناعات التركيب والمونتاج الصغيرة والمشاغل الميكانيكية.

ويمكننا في الصناعة اليدوية أن ننتج جيدًا وبكثرة، وذلك بتطوير وتحسين الإنتاجات التقليدية، وكذلك بإيجاد إنتاجات جديدة. ويمكن أن نضع في خدمة القرويين الوسائل التقنية التي ستصنع الأرياف دون أن تفرغها من قواها الحية.

أن تنظيم صيد الأسماك ومجهزي السفن الجريئين والمعلمين العاملين يمكنه أن يخلق صناعة صيد أسماك قوية وحديثة وأن يزيد العمل. آخذة بعين الاعتبار أن الزراعة تظل أساس الاقتصاد الوطني. بإمكان الحكومة، وفق ترتيب الحاجات، أن تنشئ صناعة نسيج، وصناعة أسمدة، وصناعة أحذية، وصناعات توضيب التمور والفواكه، والخضار.

إن صناعة النسيج هي من أسهل الصناعات ومن أكثرها موافقة. وفي سنة ١٩٦١، استهلك اليمن الجنوبي حوالي ١٨ مليون يارد (= ٩١ سم) من الأقمشة القطنية بنسبة ١٠ مليون في عدن و٨ مليون في المحمية[١]. وقد بلغ متوسط الاستهلاك للشخص الواحد من السكان، على التوالي، ٥٠ ياردًا سنويًا في عدن و١٠ ياردات سنويًا في مناطق البلد الداخلية. فالاستهلاك إذن مهم جدًا. وكذلك يصبح تزويد البلد بصناعة نسيج ضروريًا على قدر ما يكون الطلب على الأقمشة القطنية مدعوا ليتزايد في المحمية على الأخص.

وحتى الآن كانت تشجع زراعة القطن لأجل سد حاجات التصدير. وقد آن لها أن تمون الصناعة التي ينبغي خلقها بهذه المادة الأولية. وقد أصبح معظم المنتجين أصحاب معامل. ومن مصلحة اليمن الجنوبي أن يحذو حذوهم حتى

---

(١) Aden Colony: Report of the Trade Development Committee, p.6,Aden,1961.

يوفق بين زراعة القطن وبين الصناعة القطنية، بمقدار تزايد صناعات النسيج التي لا تستلزم كثيرًا من الرساميل.

إن إيجاد معامل غزل ونسيج بـ:

- كساء السكان الذين ما زالوا يعيشون نصف عراة أو في خرقة (البدو).
- توفير العمل لألوف الأفراد.
- تكوين المرحلة الأولى في طريق التصنيع.

ويمكن لاستهلاك القطن أن يضاعف وحتى أن يضرب بثلاثة وفقًا لتزايد القوة الشرائية. وبالضرورة ستكتسب صناعة النسيج توسعًا شديدًا مع تزايد السكان ووجود سوق إقليمية واسعة. وفي الحقيقة تقع المنطقة على مقربة من أسواق إفريقية وعربية تفتح آفاقًا واسعة أمام تصديرها. إن الهدف الذي ينبغي بلوغه هو إذن صنع كل المنسوجات التي يحتاج إليها واستخلاص فائض قابل للتصدير. فاليمن والعربية السعودية والسودان والصومال والحبشة تقدم إمكانات متعددة لبيع هذا الفائض.

صحيح إن هذه الصناعة لن تكون، خلال سنوات عديدة، قادرة على إنتاج منسوجات مساوية لمنسوجات الخارج؛ بسبب نقص اليد العاملة الماهرة للقيام بعمل قادر على مجابهة المنافسة العالمية. وطوال هذه المدة، يساعد نظام الحماية الجمركية المنادى به سابقًا، على معالجة هذه العقبات. وينبغي تجنب الوقوع في الإفراط المعاكس، والانتقال من الحماية الشرعية إلى نظام حماية اكتفائي، وخلق عزلة اصطناعية لا يمكن للأسعار إلا أن ترتفع داخلها ولا يمكن للسوق إلا أن تتقلص.

٢- تحديد الموضع:

إن أحد الشروط الأولية لنجاح وإنتاجية صناعة جديدة يمكن في أفضل تحديد لموضعها. ويحدد أفضل موضع، غالبًا، عن طريق وجود مواد أولية بكمية وافرة، وبواسطة إمكانية جمع الرساميل أو الانتفاع من الاعتمادات، وبسهولة الوصول إلى سوق العمل والاستهلاك، إلخ...

إن عدن تفي بمعظم هذه الشروط. فهي تحتل وضعية ممتازة وتمارس جذبًا عظيمًا لرجال الأعمال.

وبالرغم من ذلك فإن إنشاء صناعات جديدة في عدن غير مرغوب فيه؛ لأن التركيز الصناعي بلغ فيها لحد الآن حده الأعلى مع أكثر من ثلثي اليد العاملة المستخدمة على نحو دائم، ومع أكثر من نصف التجهيزات وما يناهز ثلاثة أرباع الطاقة.

وفضلًا عن ذلك فإن هذا التركيز يميل إلى تخفيف التنمية الصناعية في المنطقة التي وصلت إلى نقطة إشباعها، والتي كانت زيادة كلفة الإنتاج أول تعبير عنها.

ولا يتم إيجاد أعمال جديدة إلا بثمن مجهود تثميرات واسع: وهذا بكل وضوح ما يصبح أكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز لم يقم إلا بتقوية التفاوت بين دخول سكان المنطقة العدنية وداخل البلد. وعدا عن ذلك فقد جعل اختلال التوازن هذا تكوين أصحاب المشاريع الذين يحتاج البلد إليهم احتياجًا عظيمًا، أكثر صعوبة.

ولكل هذه الأسباب، ينبغي على الصناعات الجديدة أن تكون قائمة خارج عدن دون أن تبتعد عنها كثيرًا مع ذلك. ويبدو أن لحج وأبين تقدمان أكبر عدد من المنافع التي من أهمها ازدهارهما الزراعي من جهة، وقربهما من عدن أقل من ١٠٠ كيلو متر) من جهة أخرى.

والمنتوجات التي يمكن معالجتها موجودة فيهما بوفرة: القطن، الفواكه، السمك، إلخ... واليد العاملة موجودة محليًا، كما أن هذه المناطق تكون أسواقًا هامة بسبب التطوير الزراعي والجهاز الإداري.

ومن جهة أخرى فإن محطة عدن الصغرى الكهربائية التي تقع على مسافة صغيرة من هذه المناطق، قادرة على سد الحاجات إلى تيار كهربائي بسعر حسن. إن قوتها هي ٢٢,٥٠٠ كيلو واط، ويتجاوز إنتاجها الستين مليونًا من الكليو واط ساعة سنويًا[١].

ويوجد كذلك شبكة مصرفية صغيرة. وبمكنة الصناعيين أن يفيدوا منها وأن يعززوا بذلك توسعها. وأخيرًا، إن شبكة الطرقات التي تربط بين لحج وأبين بعدن هي أفضل شبكات البلد تطورًا. وهي تسهل إخراج وبيع سلع مصنوعة في عدن على الأخص.

إن الهدف النهائي يجب أن يكون زيادة الدخل للمواطن الواحد بنسبة ٥٪ سنويًا. ويجب أن لا تخفى عن بالنا أهمية التثميرات اللازمة لبلوغ هذا الهدف، وتواصل التموين في هذا المجال. ولو حددنا تشغيل ٢٥,٠٠٠ شخص سنويًا كهدف، ولو خصصنا، في الحد الأدنى، تثمير ٥٠٠ جنيه إسترليني للعامل الواحد لإيجاد عمل له، فينبغي إنفاق تثمير سنوي قيمته ١٢,٥ مليون من الجنيهات الإسترلينية.

ويمكن أن نأمل أن تساهم الدولة ب٢,٥ مليون من الجنيهات الإسترلينية، من أصل هذا المبلغ، لأجل تطوير البنية التحتية الصناعية. وإذا توصلنا إلى تخفيض

---

(١) بريتش بتروليوم (B.P.) في عدن, ص٧، لندن، ١٩٦٢.
كولونيال أوفيس (C.O.): عدن، من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٨، ص٧٦، لندن، ١٩٦١.

كلفة المعيشة في عدن، وإلى زيادة سرعة الفاعلية الاقتصادية في مجمل الإقليم، فإنه يصبح من الممكن ادخار ٢ إلى ٥ مليون سنويًا لتثميرها مجددًا في البلد.

يبقى إذن ٥ إلى ٧ مليون ينبغي طلبها من الرساميل الخارجية، سواء الرساميل ذات الطابع العام (منطقة المساعدة في هيئة الأمم المتحدة) أو من الدول الصديقة (منح قروض وسلفات) وسواء الرساميل ذات الطابع الخاص (رأسماليون ومصارف أعمال).

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه التقديرات معطاة على سبيل المثال بصورة أساسية، لنبين تعقد المشاكل التي سيكون على اليمن الجنوبي أن يواجهها عندما يقرر أن يتزود ببعض الصناعات.

وعلى الإجمال فإن الصناعات الخفيفة التي يجب إنشاؤها والتي تعتبر ثانوية في بلد متطور، يمكن أن تكون نوعًا من الصناعات الأساسية بالنسبة إلى اليمن الجنوبي. إن المناطق التي يمكن أن تقوم المصانع فيها تشكل مناطق تقدم. وإن خلق نقاط التنمية الصناعية هذه لا يتم عادة بدون تضحيات على حساب القطاع الاقتصادي التقليدي بصورة خاصة، الذي سيتفكك بلا شك تحت تأثير التصنيع.[1]

---

(١) أنشأت حكومة عدن في تموز (يوليو) ١٩٦٥ جهازًا حكوميًا هو "لجنة التنمية الصناعية في عدن" بقصد تحريك الصناعة والمساعدة على تحديث وتجديد المنشآت. وقد وضعت تحت تصرفه مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه إسترليني، وزودته بمدير يساعده مجلس إدارة تعينه وزارة المال. وللأسف تم إنشاء "لجنة التنمية الصناعية في عدن" في وقت بدأ فيه البلد باجتياز مرحلة من أصعب مراحل تاريخه. وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لجمودها وحتى لفشلها. وغني عن القول إن التجربة تستحق الآن أن تستأنف بمزيد من الصرامة والعزم بعد حصول البلد على استقلاله.

الفصل السادس عشر
التطور التركيبي للتجارة مع الخارج

إن أهمية التبادلات الخارجية لليمن الجنوبي بالنسبة إلى الإنتاج الوطني تبين ميزة "السيطرة" على اقتصاده. في الحقيقة، إذا كانت التجارة الخارجية تحفز الفاعلية الداخلية فإنها تبدو أيضًا كانعكاس لهذه الفاعلية التي تكون ضعف الزراعة وانعدام وجود الصناعة من مميزاتها الرئيسية.

إن الصادرات الخاصة تشمل كليًا تقريبًا على منتوجات زراعية. وبخلاف ذلك، ونظرًا لحاجات التنمية ولعدم كفاية الإنتاج الصناعي؛ فإن الواردات تتكون من سلع تجهيز ومن بضائع مصنوعة، لكنها تتكون أيضًا من مواد غذائية لا ينتجها البلد بكمية كافية أو لا ينتجها بتاتًا. وتسمح الواردات بتجنب التضخم، وتساهم في رفع مستوى المعيشة.

وفي هذا الفصل، سندرس تجارة عدن الخارجية مفصولة عن تجارة مناطق عدن الداخلية؛ لأن الطبيعة والأصل والاتجاه- كما سنرى ذلك- تتباين عندما يكون الأمر متعلقًا بالأولى أو بالأخرى. ومن البديهي أن يعود القسم الأرجح إلى الأولى (عدن) التي أصبحت "مكانًا عالميًا". إن هدف الدراسة هو تحديد المميزات الرئيسية للعلاقات التجارية مع الخارج.

وفيما يختص بعدن، إذا أردنا أن نختصر تجارتها الخارجية بجملة واحدة، يمكننا القول: "إنها تستورد كل شيء وتعيد تصدير كل شيء".

تبادلات عدن الخارجية

إن القيمة والثروة التجارية بعدن التي تملك أفضل ميناء في اليمن الجنوبي تعود أساسًا إلى الانفراد الجغرافي الخارق الذي يكوِّنه تفرّد كهذا في وسط أكثر

الطرقات البحرية سلوكًا في العالم. ويضاف إلى هذه المنفعة الملحوظة انتماء عدن إلى مدار سياسي واقتصادي ذي انتشار عالمي، هو "منطقة الإسترليني" في الوضع الحالي. وفضلًا عن ذلك فإن تعاطف هذين العاملين الأولين اللذين هما، تبني نظام قضائي- اقتصادي يجعل من منطقة عدن منطقة حرة من جهة، ووجود منشآت مرفئية هامة جدًا من جهة أخرى، هما في الواقع مركز تبادلات متميز، حر عمليًا من كل العقبات الجمركية والإدارية، ليس بالنسبة إلى التجارة الإقليمية فحسب بل أيضًا بالنسبة إلى التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك طرأ، خلال العقد الأخير، عاملان جديدان لا يقلان أهمية (عن العاملين السابقين) ليزيدا من اتساع علاقات عدن مع الخارج. وفي الحقيقة، إن بناء المصفاة ووصول ما يقارب ال ٢٠,٠٠٠ عسكري إنجليزي قد أعطيا حافزًا شديدًا للصادرات والواردات. ونجم عن ذلك رفع مؤقت لميزان المدفوعات الذي تأثر بقسوة بانحطاط التجارة التقليدية، تجارة المسافنة (transbordement) والترانزيت.

وباختصار، إن العضو الرئيسي لعدن هو مرفؤها الذي تحدد فاعليته بدقة ظروف حياتها الاقتصادية.

أ- النظام القضائي- الاقتصادي للمرفأ: "منطقة عدن الحرة ":

في عام ١٨٥٣ أعلنت شركة إيست أنديا عدن" مرفأ حرًّا، وزودت عدن بتنظيم ليبرالي جدًا ميزته الرئيسية هي الإعفاء الجمركي (الحرية) بمعنى أن دخول السلع وخروجها غير خاضعين مبدئيًا لأية شكلية أو تغريم. وهذا الإجراء يؤدي كذلك إلى انحراف التجارة عن المرافئ المجاورة. وقد قدر مجهزو المراكب والتجار قيمة التفوق التقني والمجموعة الواسعة من الخدمات المقدمة.

ويوجد حاليًا ٢١ موقفًا من الدرجة الأولى بإمكانها استقبال سفن غاطسها من ٢٨ إلى ٣٢ قدمًا. والمرفأ مجهز به ٢٦ محطة إرساء مرقمة من ١٨ إلى ٣٩ قدمًا، ومحطات ذات أرصفة مرقمة من ٣ إلى ٩ أقدام للمراكب وسفن الملاحة الساحلية.

١- نمو التجارة:

كانت عدن في بداية الاحتلال مخصصة لكي لا تكون سوى ميناء لرسو السفن ومستودع فحم. وقد أعطاها فتح قناة السويس قيمة ذات أساس تسلطي على طريق الهند، دون أن يترجم هذا الأمر مباشرة، بالرغم من ذلك، بنمو مفاجئ للتجارة. وكان ينبغي في الحقيقة انتظار عام ١٨٨٠، التاريخ الذي تفوقت فيه السفن البخارية نهائيًا على المراكب الشراعية، لنرى محمول المرفأ يتسع اتساعًا عظيمًا. ومنذ عام ١٨٧٥، تجاوزت التجارة المتراكمة عند الدخول وعند الخروج حدود المليون طن وهذا الأمر يجعلها في مرتبة عالمية.

وفي الوقت الحاضر، فإن مرفأ عدن هو واحد من أكثر المرافئ المشغولة في العالم. فهو يزاحم كلكتا وبومباي وكولومبو بعدد السفن والحمولة. وليس حركة السفن فيه أعلى منها في المرافئ المجاورة فحسب (جيبوتي، أسَّاب، ومباسا إلخ..) وإنما يتجاوز أيضًا حركة السفن في مرسيليا وأحيانًا ليفربول. وقد اتبعت حركة الملاحة خطًّا تصاعديًا اضطرب بسبب أحداث الحربين وبسبب أزمة السويس فقط.

جدول (٣٥)

التردد إلى مرفأ عدن[١]

تجارة	١٩٤٦ ١٩٤٧	١٩٥٤ ١٩٥٥	١٩٥٥ ١٩٥٦	١٩٥٦ ١٩٥٧	١٩٥٧ ١٩٥٨	١٩٥٨ ١٩٥٩	١٩٥٩ ١٩٦٠	١٩٦٠ ١٩٦١
سفن تجارية لمسافات بعيدة	٢٤٤٨	٤٨١٦	٥٠٦٥	٣٧٠٣	٥٩٧٦	٥٩٧٦	٥٦٥٧	٥٨٣٧
حمولة صافية بألوف الأطنان...	٨٩٣٨	٢١٣٣٩	٢٣٠٩٠	١٦١٤٩	٢٣٧٢٩	٢٦٤٣٣	٢٥٧٠٨	٢٧٢٨٣
مراكب	؟	١٣٩١	١٤٩٧	١٥٧٢	١٦١١	١٦٣٠	١٥٥٢	١٤٧٧
حمولة صافية بألوف الأطنان...	؟	١٠٣	١٠٤	١٢٢	١٣١	١٢٦	١٣٩	١٣٢
سفن الإمارة	؟	٢٥٨	٢٢٣	٢٥١	١٨٤	٣١٦	١٩٢	٢٥٨
حمولة صافية بألوف الأطنان...	؟	١٢٥٧	١١٣٦	٦٦٥	٧٢٢	١٣١٤	٦٦٣	١٢٤١
الحمولة العامة بألوف الأطنان	٨٩٣٨	٢٢٦٩٩	٢٤٣٣٠	١٦٩٣٦	٢٤٥٨٢	٢٧٨٧٣	٢٦٥١٠	٢٨٧٥٦

(١) Aden Port Trust: Administration Report, 1960-61,p.17, Aden

إن السعة الحالية لمرفأ عدن تبلغ ثلاثين مليونًا من الأطنان سنويًا، وهذه نتيجة خارقة ففي سنة ١٩٦٠-١٩٦١ كان يتردد على المرفأ ٥٨٥٧ سفينة تجارية تقطع مسافات بعيدة منها ٢٣٥٢ سفينة عائدة إلى المملكة المتحدة، و٤٤٨ إلى النرويج و٤٠١ إلى هولندا و٣٦٠ إلى إيطاليا و٣٢٣ إلى ألمانيا و٢٦٢ إلى الهند و٢٢٩ إلى السويد و٢٠٥ إلى الدانيمارك و١٢٥٧ إلى بلدان شتى. وتفضل السفن الفرنسية أن تتردد إلى جيبوتي. ومرد ضعف تجارة الولايات المتحدة هو كون السفن الأميركية تستخدم قناة السويس قليلًا، وكون تجارتها الخارجية تجري غالبًا عبر الأطلسي والهادي.

أ- تجارة توقف السفن:

تتعلق هذه التجارة بتموين السفن بالمنتوجات النفطية والمياه والأطعمة، وتتعلق بتقديم شتى السلع الفخمة للمسافرين. وتكوّن هذه القسم الرئيسي من التجارة. إن التسهيلات المرفئية للتصليح ولسحب السفن متضمنة في ذلك.

جدول (٣٦)

تموين السفن وتزويد المسافرين[١]

سنة	المنتوجات النفطية		التزويد بالأطعمة القيمة بالجنيهات الإسترلينية	عدد المسافرين الذين رسوا
	الحجم بالأطنان	القيمة بالجنيهات		
١٩٥٧	٢١٠١٠٠٠	١٧٧٢٨٥٠٠	١٢٦٦٠٠	٩٧١٠٠
١٩٥٨	٣٤٠٨٠٠٠	٢٥٦٦٨٠٠٠	٢١٧٣٠٠	١٧٧١٠٠
١٩٥٩	٣٢٨٠٠٠٠	٣٢٧٤٨٠٠٠	٢٣١٤٠٠	١٨٠٠٠٠
١٩٦٠	٣٥٥٨٠٠٠	٢٣٧٩٥٠٠٠	٢٨٣٧٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٩٦١	٣٥٠٩٠٠٠	٢٣٢٤٨٠٠٠	٣٠٦٥٠٠	٢١٢٠٠٠

Aden Colony, Report of the Trade Development Commitee,p.9-1961.(١)

إن تموين السفن والبحارة والمسافرين يحيي مهنًا صغيرة لا تعد، دون أن نتكلم على الشركات البحرية القائمة محليًا. وفضلًا عن ذلك، فمن المتفق عليه في عالم السائحين أن عدن هي النقطة المثالية حيث يمكن للمرء أن يتزود، بأسعار أدنى من أسعار بلدان الأصل، بشتى البضائع. ومع أنه من الصعب إظهار هذه التجارة بالأرقام، يظن أن التموينات المباشرة تمثل مبلغًا إجمالية يتراوح بين ٥,٢ مليون جنيه إسترليني سنويًا. وهذا ما لا يمكن تجاهله.

غير أن الأمر الأكثر إدهاشًا هو التقدم الدائم لمبيعات الوقود لسفن السفر، ومرد ذلك هو حلول النفط محل الفحم الذي جعل من عدن أول مرفأ في العالم بالنسبة إلى "التموين بالنفط".

جدول رقم ٣٧
سعر الوقود في أربعة مرافئ من البحر الأحمر[١]
(شلنات بالطن)

مرفأ	١٩٥٧ ايلول		١٩٥٨ أيلول		١٩٥٩ أيلول	
	أسعار اتفاقية	سعر السوق	أسعار اتفاقية	سعر السوق	أسعار اتفاقية	سعر السوق
عدن	١٥٦	١٦٦	١٣٨,٥٠	١٤٨,٥٠	١٢١,٠٠	١٣١
جيبوتي	١٥٦	١٦٦	١٣٨,٥٠	١٤٨,٥٠	١٢١,٠٠	١٣١
بور سودان	١٧٠	١٨٠	١٥٢,٥٠	١٦٢,٥٠	١٣٥,٠٠	١٤٥
مومباسا	١٩٦	١٧٩	١٥١,٥٠	١٦١,٥٠	١٣٤,٠٠	١٤٤

(١) Aden Colony, Report of the Trade Development Commitee,p.9, 1964 R.C. TRESS,op.cit, p.6.

تحدد الأسعار الاتفاقية بواسطة اتفاق (عقد) بين شركات التوزيع والملاحة. وأما أسعار السوق التي هي أعلى من الأولى، فإنها أسعار قياسية أي محددة في ذات اليوم وفقًا لظروف السوق المحلية. وعلى هذا الصعيد، تستفيد عدن كثيرًا لأنها تملك مصفاتها الخاصة، بينما لا تملك ذلك مومباسا وبورسودان.

ب- خزن البضائع:

تتلقى عدن، كمستودع، مخزونات من البضائع مخصصة لتكون فيما بعد معدة للتصدير أو لتكون، عرضيًا، مباعة في المنطقة.

وبين ١٩٣٠ و١٩٥٠ ازدادت تجارة خزن البضائع تقريبًا عشرة أضعاف من حيث القيمة. وفي الحقيقة كان التزايد الواقعي أقل من ذلك مع أخذ التضخم بعين الاعتبار (أسعار غالية) الذي رافق أزمة ١٩٢٩ وحرب ١٩٣٩.

ومنذ ١٩٥٠ لم تتوقف هذه الفاعلية التقليدية عن الانحدار، نظرًا لأن البلدان المجاورة هي الآن مجهزة أحسن لتحقق وارداتها مباشرة. إن الفرق الذي حصل بين الواردات والصادرات خلال السنوات الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤، قد تناقص مع ذلك ابتداء من ١٩٥٤ بسبب زيادة صادرات المنتوجات المكررة. ويفسر هذا التناقص أيضًا بخلق "منطقة تجارية" أو حي في المرفأ الحر لأجل تكييف وتحويل المنتوجات المستوردة.

ج- الترانزيت:

يتناول الترانزيت البضائع التي لا تقوم إلا بالمرور بعدن متأتية من اليمن والمحمية وبعض البلدان المجاورة أو متجهة إليها. وقد لحق هذه الفاعلية أضرار كثيرة من جراء التقلبات السياسية المباغتة في اليمن على الأخص؛ أن انحطاطها هو شبه عام في الوقت الحاضر.

وبالرغم من التحول المتزايد في تجارتها فإن البلدان المجاورة تبدو كأنها لا تزال بعيدة عن التمكن من الاستغناء كليًا عن محطة عدن التي تكمن أهميتها

الآن في عرض تجارها أكثر مما تكمن في المنشآت المرفئية بحد ذاتها. وهذا ما يفسر الحفاظ على حجم مبادلات مرتفع وعلى مستوى عالٍ للعمل. وفي الحقيقة تقدر بعشرة بالمائة من السكان العاملين، نسبة العدنيين المستخدمين في مختلف الفاعليات المرفئية دون أن نحسب الكوادر الأوروبية (٥٠٠ تقريبًا).

٧ جدول ٣٨

الأشخاص المستخدمون في الفاعليات المرفئية

الاستخدام	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
عمال مهرة ورئيس عمال	١٧٤	٧٢	٧١	٤٥٠	٩٧	٩٧
مستخدمون في المكتب	٤٦٧	٤١٨	٣٧٤	٧٢٤	٤٦٥	٤٦٨
فنيون وحرفيون	١٨٩٢	١٣٦	١٣٦٣	٥٥٦	١٢٠٤	١١٦٢
عمال ماهرون	٠٠٠٠	٦٣٧	٢٠٨٣	١٧٣٤	٢٨٦٢	٢٨٥٠
عمال غير ماهرين	٤٣٥٠	٢٦٥١	٢٣٣٧	٢٣٣١	٢٨٢٥	٢٨١٧
شبان دون الثامنة عشرة	٠٠٠٠	١٣٥	١٢٢	٧٠	٢٥	٢٨
متدربون	٢٠٣	٠٠٠	٣٢	٩٥	١٢	٣٤
نساء	٠٠٠٠	١٣	٠٠٠٠	٤١	٠٠٠٠	٠٠٠٠
المجموع	٧٠٨٦	٤٠٦٢	٦٣٨٢	٦٩٠١	٧٤٩٠	٧٤٥٦

٣- مستقبل المنطقة الحرة في عدن:

يبدو النظام القضائي- الاقتصادي الليبرالي العدني، في عالم تنتصر فيه الميول نحو التوجيه والحماية في كل مكان، كحد لمنطق العصر وللنضال ضد التخلف.

وبينما تجتهد معظم دول "العالم الثالث" الناشئة لكبح بعض الواردات المفرطة أو ذات طابع مضاربة ولحماية صناعاتها الناشئة، كان اليمن الجنوبي لا يزال يسترسل في آلية الليبرالية. بالأمس كان النظام الاستعماري يريد أن يكون الأمر كذلك. والآن فإن البلد يجد نفسه أمام اختيار أحد أمرين: هل ينبغي الاحتفاظ بالمنطقة الحرة، أم ينبغي إلغاؤها؟ يقع على عاتق الحكومة المستقلة ذات السيادة اتخاذ قرار بهذا الشأن. إن كل السياسة الاقتصادية ستتوقف على اختياراتها.

إن سياسة التقشف والتصنيع والدمج تستلزم مراقبة شديدة للمبادلات. وهذا ما لا يتوافق بكل وضوح مع وجود نظام استثناء. وبالعكس فإن تبني منهج عدم التدخل يتضمن إبقاء الوضع الراهن. وفي هذه الحالة، يستمر القطاع الديناميكي المحدد حاليًا بمنطقة عدن وبالمراكز الحضرية النادرة في داخل البلد، في اتجاهه الوحيد صوب الخارج وهذا بلا شك ما سيزيد من خضوعه للرأسمالية العالمية. وأما القطاع التقليدي فسيزداد تدهورًا وهلاكًا، بسبب انعدام الدعم.

ومن السهل تحديد نتائج هذا التفكك: فمن جهة اتساع فارق التنمية بين منطقة عدن وداخل البلد (تفاوت متزايد في الدخول)، ومن جهة أخرى تقوية عدم تنسيق الاقتصاد القومي بصورة عامة.

ومن المهم أن نعرف لأية أسباب يؤيد البعض الليبرالية. من الضروري أن نلاحظ أن المستشارين البريطانيين هم الذين يلحون أكثر من سواهم على

ضرورة إبقاء المنطقة الحرة، ولم يكن لأكثرية الرجال السياسيين قبل الاستقلال رأي واضح في ذلك، ويضاف إلى ذلك ثقل القوى الاقتصادية التي تمارس ضغطًا شديدًا على السلطة.

أ- الأسباب:

يعتبر خبراء إنجليز عديدون[١] أن المنطقة الحرة تلائم تنمية عدن، وحتى إنها ضرورية للاقتصاد بكامله. ويؤكدون، ليس بدون حتى، أنها تجذب سفنا عديدة، تجد في المنطقة الحرة تسهيلات بالتموين الرخيص، وتجد كذلك شحنًا للعودة مكوّنًا من البضائع المعاد تصديرها. ويضيفون أن تموين الأرض الوطنية ذاته يتعزز، بمعنى أنه من الموافق جدًا للمستعملين المحتاجين لهذا المنتوج أو لذاك من أصل أجنبي أن يجدوا منه في متناول أيديهم تشكيلة واسعة من مصادر شتى، يمكن الحصول عليها دونما انتظار.

ومعنى ذلك أن نظام الاستثناء يتيح إيجاد أسواق عالمية واسعة. وكذلك فهو يعزز تنمية تجارة الوسطاء واستخدام اليد العاملة المحلية والرساميل الوطنية. وعدا عن ذلك، فهو يحدث مباشرة تزايدًا للدخل القومي يزود ميزان المدفوعات بدخول عملات صعبة بسبب خدمات تفسح المجال لتقاضي رسوم مرفأ وسمسرة وتأمين، إلخ...

إن هذه الحجج لا يمكن دحضها عندما لا يتعلق الأمر إلا بعدن. والحالة هذه، تلعب عدن، اليوم، دورًا حاسمًا في المبادلات الخارجية لمناطق البلد الداخلية التي تمثل عدن بالنسبة إليها أكثر من مجرد مرفأ.

---

(١) كومنولث دفلوبمنت فينانس, تقرير عن عدن والمحمية, ص١٠, لندن, ١٩٦١.

ب- الاعتراضات:

إن أوساط الأعمال هي المدافعة الرئيسية عن النظرية الليبرالية. في الحقيقة، إن المصارف وشركات الاستيراد والتصدير وشركات الملاحة والتأمين وكذلك مشاريع الأشغال العامة، وكلها من أصل بريطاني أو أجنبي؛ هي التي تبرز فوائد النظام الحالي.

ولا يكون الأمر كذلك عندما تتعلق القضية بالأوساط الزراعية التي تلفت الانتباه إلى ملاحظة أن المنتوجات المستوردة بسعر منخفض تضغط بخطر على الأسعار الداخلية. وبالنتيجة تطالب هذه الأوساط بأن تكون السوق الداخلية محمية. ومن جهة أخرى، ليس منها من يفكر أن المنطقة الحرة تشكل تربة ملائمة للتهريبات، وإنها شبيهة بأرض أجنبية أيًا كانت. ومع ذلك فإن الشكوى الأكثر أهمية تقوم على القول بأن نظامها يلائم استيراد السلع الفخمة التي ينبغي، بخلاف ذلك، أن تكون خاضعة بضريبة مرتفعة أو حتى ممنوعة. وأخيرًا فإن المنطقة الحرة تعتبر مسؤولة عن ضعف التصنيع.

مبدئيًا، هذه الانتقادات صائبة؛ لأن التنظيم الحالي لم يعد ملائمًا. ويمتاز هذا التنظيم بليبرالية كبيرة بينما يتوجب دعم الإنتاج الزراعي. عمليًا، وفي الوضع الراهن للأمور، وباستثناء التحديدات التي يجب إدخالها على استيراد السلع الفاخرة واستيراد عدد من المواد الغذائية المنافسة، يبدو حقًا أن الإلغاء المباشر لنظام عدن المتميز يخشى عليه أن يظهر مضرًا بمصالحها. وبمكنته أن يجعل عدن تفقد حيويتها وازدهارها لصالح المرافئ المجاورة حيث أقيمت حديثًا مناطق مماثلة. وهكذا يظهر إبقاء المنطقة الحرة كضرورة حياتية لاقتصاد عدن.

وبالنتيجة، لمّا كان لا يوجد صناعات يجب حمايتها، فمن الممكن أن يكون لفرض نظام متشدد نتائج سلبية أكثر منها إيجابية. غير أنه إذا كان إبقاء الوضع

الراهن يظهر ضروريًا في المدى القصير، فلن يكون الأمر بأقل ضرورة لإصلاح النظام وذلك بتحديد مساحة المنطقة الحرة وبإناطة جهاز حكومي بإدارتها. ويكون ذلك إجراء مؤقتًا وانتقاليًا القصد منه هو تجنب انحطاط الفاعليات المرفئية والتجارية وتحضير التربة لتنظيم عام للتجارة الخارجية.

ج- الإصلاحات التي يجب إدخالها:

في كل مرفأ بحري، من الممكن أن يكون قسم منه مكوّنًا كمنطقة حرة. وبمكنة نفاذ مراقبة الجمارك أن يتوافق مع إقامتها؛ ينبغي للتشريع الداخلي المطبق على كل رقعة الإقليم أن يطبق عليها وبخاصة التشريع حول التهريبات وتشريعات العمل. غير أن هذا القسم من المرفأ يمكن أن يخرج من النظام الجمركي ومن استعمال بعض التنظيمات الشرعية أو القانونية.

ويمكن للمشاريع الصناعية أو التجارية الأجنبية فقط أن تقبل في المنطقة الحرة، ضمن شروط الحق المشترك ومع الاحتفاظ بالمبادلة.

وحتى تتمكن عدن أن تنفلت من مراقبة الرأسمالية الكبيرة، ينبغي أيضًا أن تتوقف عن وضع مصيرها الاقتصادي ضمن ازدهار تجارتها الإقليمية أو العالمية بصورة أساسية. إن الشرط الأول لهذا التحرير، يكون في تزويد عدن بخلفية زراعية ومعدنية وصناعية ذات ثقل كاف يحسب حسابها في العلاقات الخارجية.

د- اتساع مبادلات عدن:

إذا كانت عدن تشكل أداة ممتازة للمبادلات العالمية فينبغي القول إنها لا تصدر عمليًا شيئًا يكون خاصًا بها، ما عدا الملح والسمك وتموين السفن. إن توزيع المنتوجات البترولية هو موضوع تجارة خاصة. وإن منطقة عدن مدينة للخارج بخصوص أطعمتها والسلع المصنوعة وبمجمل مواد الاستهلاك العادي.

وفاعليتها الاقتصادية الأساسية هي قبل كل شيء فاعلية تجارية: إن عدن تبيع خدمات بصورة خاصة.

١- القيمة الإجمالية للواردات والصادرات:

كانت سنة ١٩٣٧، قيمة الصادرات وإعادة التصدير ٣،٤١٣،٠٠٠ من الجنيهات الإسترلينية، بينما كانت قيمة الواردات تمثل ٦،٠٢٩،٠٠٠ من الجنيهات الإسترلينية. وفي ١٩٦١ كانت المجموعة الأولى قد بلغت ٦٤،٩٢٠،٠٠٠ من الجنيهات الإسترلينية مقابل ٨٢،٨٨٨،٠٠٠ من الجنيهات الإسترلينية للمجموعة الثانية. ويعود هذا التزايد الخارق للمبادلات إلى زيادة حجم السلع المعالجة. وعلى أنه قد انتفخ بسبب ارتفاع الأسعار العالمية (تضخم). والجدول التالي يرسم تطور تجارة عدن الخارجية خلال فترة ١٩٥٥-٦١. وعند قراءة الجدول، سنلاحظ أن التجارة مع الخارج بوجه عام قد ازدادت ازديادًا محسوسًا خلال الفترة المعتبرة. ومع ذلك فإن الواردات هي التي قفزت القفزة الأكثر مفاجأة.

جدول ٣٩
مؤشرات التجارة الخارجية
(مؤشرات الحجم، سنة الأساس ١٩٥٧=١٠٠)

نوع المبادلات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
واردات					
مواد غذائية، مشروبات وتبغ	١٠٠	٩١,٤	١١٠,٤	١٠١,١	١٠٠,٣
متتوجات خاصة	١٠٠	١٠٢,١	٨٤,٩	٩١,٥	٨٣,٥
طاقة	١٠٠	١٠٢,٦	١١٤,١	١٢٠,٦	١٣٨,٣
مواد مصنوعة	١٠٠	١١٠,١	١١٣,٣	١٥٩,٤	١٦٤,٢
الجملة(١)	١٠٠	١٠١,٨	١١١,٦	١٢١,٨	١٣٢,٤
صادرات وتصدير واردات					
مواد غذائية، مشروبات وتبغ	١٠٠	١٠٢	١٠٩	٩٤,٥	٩٨,٥
متتوجات خاصة	١٠٠	٦٤	٦٨	٧٦	٦٩
طاقة	١٠٠	١١٤	١٢٠	١٢٨	١٤٨
مواد مصنوعة	١٠٠	٩٦	٨٥	١٠٢	٩٢
الجملة (٥٠)	١٠٠	١٠٧	١١٣	١١٦	١٣٠

(١) ليس مؤشر الجملة مساويًا بالضرورة لمتوسط المؤشرات الجزئية. إن المقصود هو مؤشر عام.

٢- الواردات:

تستورد عدن تشكيلة واسعة جدًا من المنتوجات التي تجمعها القائمة التي وضعتها وزارة التجارة، في عشرة أصناف (تصنيف دولي) كما تظهر في الجدول التالي:

جدول ٤٠

قيمة الواردات والمؤشرات المطابقة[١]

(القيمة بألوف الجنيهات، والمؤشرات سنة ١٩٥٧= ١٠٠)

مجموعات المنتوجات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الواردات الإجمالية	٧٣١٣٤	٧١٧٧١	٧٢٣٧٣	٧٦٥٨٠	٨٢٨٨٥
١- مواد غذائية	١٣٥٦٨	١٠٧١٨	١١٤٩٠	١٠٧٩٢	١٠٨٧٨
النسبة المئوية للمجموع العام	١٨,٦	١٤,٩	١٥,٩	١٤,١	١٣,١
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٧٩	٨٥	٧٩	٨٠
٢- مشروبات وتبغ	١٢٨٠	١٣٩٥	١٦٠٩	١٧٣٢	١٩١٤
النسبة المئوية للمجموع العام	١,٦	١,٩	٢,٢	٢,٣	٢,٣
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٩	١٢٥	١٣٥	١٤٩
٣- مواد غير صالحة للأكل	٥١١٢	٣٧٣٣	٣١٠٠	٣٦٥٠	٣٥٠٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٧	٥,٢	٤,٣	٤,٨	٤,٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٧٣	٦٠	٧١	٦٨
٤- منتوجات طاقة	٣٤٢٨٢	٣٦٥٧٦	٣٦٤٤٧	٣٤٩٠٠	٣٨٤٤٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٤٦,٩	٥١	٥٠,٤	٤٥,٥	٤٦,٤
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٦	١٠٦	١٠٢	١١٢
٥- مواد دسمة	١١٠	٢٦٦	٣٠٢	٣٠١	٣٢٦
النسبة المئوية للمجموع العام	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤

(١) ليس مؤشر الجملة مساويًا بالضرورة لمتوسط المؤشرات الج

مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٢٤٢	٢٧٤	٢٧٤	٢٩٦
٦- منتوجات كيماوية	١٦٠٤	١٦٣٩	١٥٥١	٢٠٩٨	٢٠٨٤
النسبة المئوية للمجموع العام	٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,٧	٢,٥
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٢	٩٧	١٣٠	١٣٠
٧- لوازم بناء	١٠٦٧٥	٩٤٨٨	٨٧٥٥	١١٠١١	١١٨١٨
النسبة المئوية للمجموع العام	١٤,٦	١٣,٢	١٢,١	١٤,٤	١٤,٣
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٨	٨٢	١٠٣	١١٠
٨- أدوات وتجهيزات	٣٠٥٥	٣٣٠٤	٣٧٩٣	٥٥٥٠	٦٦٦٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٤,٢	٤,٦	٥,٢	٧,٢	٨
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٨	١٢٤	١٤٥	٢١٨
٩- سلع مصنوعة متنوعة	٣٣٧٦	٤٠١٤	٤١٧٣	٥٤١٣	٥٩١٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٤,٦	٥,٦	٥,٨	٧,١	٧,٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٩	١٢٣	١٦٠	١٧٥
١٠- متنوعات، قروض وخدمات	٧٢	٦٣٩	١١٥٣	١١٣٣	١٣٤٦
النسبة المئوية للمجموع العام	٠,١	٠,٩	١,٦	١,٥	١,٦
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٨٧	١٦٠١	١٥٧٣	١٨٧٠

وبين ١٩٥٧و ١٩٦١ ازدادت الواردات ازديادًا محسوسًا بالقيمة. وقد تحققت في داخل كل مجموعة من المنتوجات والمواد المستورة، تبدلات هامة. فبعض المجموعات سجلت تراجعًا واضحًا مثل المواد الغذائية أو المواد غير الصالحة للأكل، وبعضها الآخر حسنت وضعها بخلاف ذلك. وسندرس المسار بإيجاز.

أ- المواد الغذائية والمشروبات والتبغ:

في مدى خمس سنوات سجلت هاتان المجموعتان غير المترابطتين تباينات شديدة، الأولى انخفاضًا والثانية ارتفاعًا. ويعود ذلك إلى:

- تناقص الواردات المتأتية من اليمن والحبشة على الأخص.
- ورفع الخطر عن استيراد القات.

ومن بين المنتوجات الرئيسية المستوردة سنة ١٩٦١، يمكن ذكر:

من المواد الغذائية (الأطعمة)، السكر المكرر (١,٠٦٤,٠٠٠ من الجنيهات)، الطحين (٩٦٢,٠٠٠ جنيه)، القهوة (٩٢٥,٠٠٠ جنيه)، الأرز (٩٢٣,٠٠٠ جنيه)، الشاي (٦٦١,٠٠٠ جنيه)، النشويات، (١٨٧,٠٠٠ جنيه)، مواشي حية (٦٤٧,٠٠٠ جنيه)، السمك المدخن والمعلب (٦١,٠٠٠ جنيه).

من المشروبات والتبغ، المشروبات الكحولية (٢٦٥,٠٠٠ جنيه)، التبغ والسجاير (١,٦١٧,٠٠٠ من الجنيهات)، والقات (١,٢١١,٠٠٠ من الجنيهات).

ب- المواد الخام:

تأتي أهمية هذه المجموعة من كون عدن مركزًا للتحويل أو للترانزيت.

وتتألف هذه المنتوجات بخاصة من المواد الأولية: قطن خام (١,٦٦٦,٠٠٠ جنيه)، جلود حيوانات وجلود مدبوغة (٥٨١,٠٠٠ جنيه).

ج- مواد مصنوعة:

إن المقصود بذلك هي منتوجات مصنوعة من جهة، ولوازم بناء وتجهيزات من جهة أخرى. وهي تصنف بصورة رئيسية إلى:

- لوازم بناء (إسمنت: ٤٤٩,٠٠٠ جنيه).
- أدوات وآلات (آلات: ٨٩٢,٠٠٠ جنيه, وتجهيزات للنقل: ١,٦٣٠,٠٠٠ جنيه).
- سلع صناعية متنوعة (منسوجات: ٦,٦١٠,٠٠٠ جنيه، أجهزة بصرية وسمعية وإيضاحيه: ١,٩١٣,٠٠٠ جنيه).

وفي ١٩٦١، كانت هذه المجموعة تمثل ٢٩،٥٪ من الواردات الإجمالية مقابل٢٢،٨ ٪ سنة ١٩٥٥ و٢٣،٤٪ سنة ١٩٥٧. وهكذا حققت زيادة بنسبة ٣٧،٦٪. وكان ترتيب "لوازم البناء" و "التجهيزات" أفضل من كل المجموعات الأخرى: إن معدل التباين من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ قد ارتفع إلى ١٤٪ بالنسبة للوازم البناء وإلى ١٣٣٪ بالنسبة للتجهيزات. ومن بين المتنوعات التي ارتفع معدلها إلى ٩٥٪ خلال الفترة ذاتها، تأتي المنسوجات في المقدمة. على أنه يلاحظ، لأسباب تسهيل الاستعمال والمناخ، انخفاض الطلب على الأقمشة القطنية، لصالح الحرير الصناعي والنيلون.

جدول ٤١

استيراد المنسوجات

نـــوع	١٩٥٥		١٩٦١	
	ياردات	جنيهات	ياردات	جنيهات
أقمشة قطنية	٦٦٩٢٤٠٠٠	٣٩١٠٠٠٠	٥٣٢٠٠٠٠٠	٣٧٤٢٠٠٠
منسوجات تركيبية واصطناعية	٢٣٣٤٩٠٠٠	١٩٢٩٠٠٠	٣٦٩٨٠٠٠٠	٢٨٦٨٠٠٠
المجموع	٩٠٢٧٣٠٠٠	٥٨٣٩٠٠٠	٩٠١٨٠٠٠٠	٦٦١٠٠٠٠

د- الطاقة والزيوت:

كانت منتوجات الطاقة تحتل سنة ١٩٦١ محلًا هامًا في الواردات، وسطيًا ٤٦٪ من المجموع. ولم ينقطع دورها المتعاظم عن الازدياد منذ ١٩٥٤. وبالنسبة إلى سنة ١٩٥٥ فقد ازدادت قيمتها بنسبة ١٥٪، أي ما يعادل ٥،٢٤ مليون من الجنيهات. ومن الملائم أن نوضح أن المقصود بذلك هو تجارة ذات ميزة خاصة قائمة على مشتريات زيوت معدنية وفحم خام في أغلب الأحيان،

وقائمة على مبيعات منتوجات مكررة أن النفط المستورد مخصص للتكرير بصورة رئيسية.

وعلى الإجمال يمكن في مادة الواردات أن نلاحظ أربع ملاحظات عامة.

ففي المقام الأول، لما كانت عدن بدون زراعة، فإنها مرغمة على استيراد كل ما يلزمها. على أنها، مع اعتبار التقدم المتحقق الآن في مجال الإنتاج الزراعي الداخلي، تتمون أكثر فأكثر من الداخل فيما يخص عددًا مهمًا من السلع (فواكه، خضار طازجة، منتوجات الحليب أو اللبن الطازج، مواد أولية، إلخ..). إن تحسين وسائل النقل ونوعية وأساليب التسويق يعزز المبادلات الداخلية. ولكن واردات الطحين والسكر المكرر وبعض السلع الأخرى ستبقى في مستوى مرتفع؛ لأن الطلب يتطور تطورًا محسوسًا.

وفي المقام الثاني، ومع اعتبار تقدم صناعة البناء واتساع أشغال البنية التحتية في نطاق إصلاح الأرض، فإن مشتريات لوازم البناء والتجهيز الكهربائي ستستمر على وتيرة متزايدة.

وفي المقام الثالث، إن شتى السلع الصناعية المخصصة للزبائن المحليين مثلما هي مخصصة لسواح المرور، ستعرف تقدمًا ملحوظًا بسبب تشجيع السياحة.

وأخيرًا، يعتقد أن شراء الزيوت المعدنية سيتعرض لانخفاض هام جدًا عندما سيكون نفط حضرموت مستخرجًا بكميات قابلة للتسويق. إن الأرباح التي ستنتج عن ذلك يمكن استخدامها لاستيراد مواد تجهيز من طبيعتها أن تعزز تنمية زراعية وصناعية عظيمة جدًا عبر البلد بكامله.

٣- الصادرات وإعادة التصدير:

باستثناء الملح والسمك فإن مبيعات عدن تقوم على إعادة تصدير السلع المخزونة أو المنقولة من سفينة إلى أخرى وعلى توزيع مشتقات النفط. إذن

نكتشف في التصدير عين المنتوجات التي نجدها في الاستيراد، كما يبين ذلك الجدول رقم ٤٢.

وتتأرجح قيمة الصادرات وإعادة التصدير، منذ عقد، بين ٦٠و ٦٥ مليونًا من الجنيهات. فقد سجلت من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ تبدلا بارتفاع ٤،٤٪. ونظرًا لاتساع الاستهلاك الداخلي الذي يترجم بـ"احتجازات" متزايدة للمنتوجات المستوردة، فإن هذا الارتفاع لا يمكن تجاهله. ويعاد بيع الفائض بعد أن يخضع لبعض التقويم. ويدر هذا التقويم مداخيل نقدية هامة جدًا تستخدم لتغطية جزء من المشتريات.

جدول ٤٢

قيمة الصادرات والمؤشرات المطابقة

(القيمة بألوف الجنيهات، والمؤشرات سنة ١٩٥٧=١٠٠)

مجموعات المنتوجات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الصادرات وتصديرات الواردات الإجمالية	٦٥٣٠١	٦٣٤٩٨	٦١٢١٧	٦٠٠٣٤	٦٤٩١٩
١- مواد غذائية	٩٦٢٤	٨٥٠٩	٧١٣٠	٥٦٩٩	٥٥٧٦
النسبة المئوية للمجموع العام	١٤,٧	١٣,٤	١١,٦	٩,٥	٨,٦
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٨	٧٥	٥٩	٥٨
٢- مشروبات وتبغ	٧٨٦	٩٢٠	٩١٨	١٠٨٧	١٢٠٨
النسبة المئوية للمجموع العام	١,٢	١,٤	١,٥	١,٨	١,٨
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٧	١١٧	١٣٨	١٥٣
٣- مواد غير صالحة للأكل	٤١٩٧	٣٢٠٥	٣٩٨٦	٣٦٦٤	٣٣٧٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٦,٤	٥,١	٦,٥	٦,١	٥,٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٧٦	٩٥	٨٧	٨٠

٤- منتوجات طاقة	٤٣٢٥٧	٤٤٤٥٧	٤٣٢٤١	٤٣٢٤٠	٤٩٤١٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٦٧,٥	٦٩	٧٠,٧	٧٢	٧٦,١
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠١	٩٨	٩٨	١١٢
٥- مواد دسمة	٢٠٢	٢٢٢	٢٢٠	٢١٠	١٧١
النسبة المئوية للمجموع العام	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٠	١٠٩	١٠٤	٨٤
٦- منتوجات كيماوية	٤٤٤	٣٩٦	٣٢٨	٣٣٠	٢٧٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٤
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٩	٧٤	٧٤	٦٠
٧- لوازم بناء	٤٥٤٢	٤١٠٠	٣٣٥٥	٣٦٦٢	٣٣٧٩
النسبة المئوية للمجموع العام	٧	٦,٥	٥,٥	٦,١	٥,٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٩٠	٧٣	٨٠	٧٤
٨- أدوات وتجهيزات	٥٢٣	٥٧٧	٧٥٠	٨٨٤	٧٥٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٠,٨	٠,٩	١,٢	١,٥	١,٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٠	١٤٣	١٦٩	١٤٤
٩- سلع مصنوعة متنوعة	٧٨٨	٦٨١	٩٥٢	٧٤٧	٤٨٤
النسبة المئوية للمجموع العام	١,٢	١,١	١,٥	١,٢	٠,٧
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٦	١٢٠	٩٥	٦١
١٠- متنوعات, قروض وخدمات	٢٣٨	٤٣١	٣٣٧	٥١١	٣٠٧
النسبة المئوية للمجموع العام	٠,٣	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٠,٥
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٨١	١٤١	٢١٥	١٢٩

أ- الصادرات:

إن سلعتي التصدير الوحيدتين الخاصتين بعدن هما الملح البحري والسمك. ويأتي الملح في المقدمة. وكان الملح يصدر حتى سنة ١٩٥٠ إلى الهند بصورة خاصة؛ ومنذ ذلك الحين، صارت اليابان هي المشتري الرئيسي للملح.

جدول رقم ٤٣
وجهة الملح المصدر

سنة	الكمية بالأطنان				القيمة بالجنيهات
	الهند	اليابان	أفريقيا الشرقية	بلدان أخرى	
١٩٥٠	١١٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	
١٩٥٢		٢٩٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٨٠٠٠	
١٩٥٤		١٧٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٧٠٠٠	١٩٦٠٠٠
١٩٥٦		١٩٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠	١٨٦٠٠٠
١٩٥٨		١٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠	١٧٨٠٠٠
١٩٦٠		٨٤٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٤٥٠٠٠

كانت سنة ١٩٥٨ حاسمة بالنسبة للملح الذي رأى أسواقه تتقلص تقلصًا معتبرًا. واليابان على الأخص قلَّلت مشترياتها بنسبة ثلث.

إن الكساد هو في أساس إغلاق معظم معامل الملح. وتقدر خسارة العملات الصعبة بما يناهز ال٢٠٠،٠٠٠ جنيه سنويًا.

وأما صنف "السمك"، فإن عدن تبيع على الأخص سمكًا ملحًا ومجففًا كما تبيع العجين. وفي هذه الحالة أيضًا، فإن مشكلة الأسواق تطرح بجد.

وحاليًا، سيلان هي المشتري الرئيسي لهذا المنتوج. كما أن إيطاليا وألمانيا الغربية وإفريقيا الشرقية هم من الزبائن الثانويين (انظر الجدول رقم ٤٧).

إن انحدار صادرات السمك هو أكثر وضوحًا من انحدار الملح، وهو يؤثر بخطورة على الميزان التجاري؛ لأنه منذ ١٩٥٦ ترجم بنقص في دخول العملات الصعبة بما يناهز ٢٠٠،٠٠٠ جنيه.

جدول ٤٤
وجهة السمك المصدر[١]

سنة	الصادرات الإجمالية بالأطنان	سيلان أطنان	بلدان أخرى أطنان	القيمة الإجمالية بالجنيهات
١٩٥٠				
١٩٥٢	٢٥٠٠٠	(أ)		
١٩٥٤	١١٤٠٠	٣٦٠٠	٧٨٠٠	
١٩٥٦	٦٣٠٠	٢٨٠٠	٣٥٠٠	٣٤٩٠٠٠
١٩٥٨	٣١٠٠	٢٢٠٠	٩٠٠	٢٠٨٠٠٠
١٩٦٠	٤٢٠٠	٣٧٠٠	٥٠٠	٢٤٥٠٠٠
١٩٦٢	٢٠٠٠			١٢١٠٠٠

(أ) – ليست بحوزتنا

إن المشكلة العظمى في كلا الحالتين هي في إيجاد زبائن جدد. وينبغي على الدولة أن تبذل مجهودات متزايدة من أجل إعادة إطلاق الصادرات. وينبغي على المتسلمين زمام هذه التجارة أن ينقصوا مع ذلك كلفة الإنتاج (ملح)، وأن يقدموا منتوجا من نوعية جيدة (سمك) وبسعر منافس.

ب- تصديرات الواردات:

قبل فتح المصفاة سنة ١٩٥٤ كانت أهم السلع التي يعاد تصديرها هي المواد الغذائية، المواد الأولية، المنسوجات، النفط والسلع الصناعية المتنوعة. ومنذ

(١) زئية. إن المقصود هو مؤشر عام.
tonomes, 1960,p.1,Newyork. Aden Colony: Statement of External Trade,1959 et 1961,Aden.

ذلك الحين، يمثل تصدير واردات منتوجات الطاقة حوالي ٧٦٪ من القيمة الإجمالية التي يتكون أكثر من ثلثها (٣٦٪) من تموين السفن بالمحروقات. ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ كان المعدل المتوسط للزيادة قد ارتفع إلى ١٨٪. ومع ٤٩،٤ مليون من الجنيهات، كان التموين قد بلغ ثلث قيمة السلع المصدرة (١٥،٥ مليون من الجنيهات).

ويعتبر الأستاذ تريس[١] أنه من أجل تعويض خسارة جنيه على تجارة السلع، ينبغي على عدن أن تبيع بجنيهين نفطًا مكررًا أو بأربعة جنيهات نفطًا خامًا. وتبين نظرية التعويض هذه منافع التكرير محليًا الذي يعيد تقييم المبيعات كثيرًا. ولكنها تبرهن كذلك على تأثير البريتيش بتروليوم على اقتصاد منطقة عدن، التأثير الذي سينطلق وهو يزداد مع تزايد سعة أو طاقة إنتاج المصفاة الذي سيرتفع قريبًا إلى ٧ مليون طن سنويًا.

وبعد عروض المنتوجات المكررة ومشتقات النفط، تأتي مجموعة أطعمة ومواد غير صالحة للأكل (١٥,٦٪) في الدرجة الثانية. وأما السلع المصنوعة فتحتل مكانة متواضعة (٧,١٪). وتكون المنسوجات القسم الرئيسي منها (٢٦٥١,٠٠٠ من الجنيهات).

خلاصة القول، نظرًا لدور عدن كموضع ترانزيت وكمركز لتصدير الواردات الذي تلعبه وحدها تقريبًا، فإن السلع التي تكون موضوع تبادل هي ظاهرًا ذات سلع، ما عدا منتوجات نادرة، مستوردة خامًا أو نصف- مصنوعة، لا يعاد تصديرها إلا بعد أن تتعرض لتحويل ما (نفط).

(١) R.C. TRESS, op,cit,p.4.

ومن جهة أخرى، فإن التناقص الذي تظهره غالبًا القيمة الإجمالية عند تصدير سلعة ما بالنسبة إلى القيمة الإجمالية عند استيراد نفس المنتوج، يمثل إجمالًا مقدار الاستهلاك الداخلي. أقل من ذلك بقليل؛ لأنه في قيمة الصادرات تتضمن المرابح التجارية وشتى نفقات الترانزيت. وباتجاه معاكس، فإن زيادة للقيمة الإجمالية عند التصدير بالنسبة إلى القيمة عند الاستيراد تعكس إما تقييما محليًا هامًا (منتوجات نفطية)، وإما استهلاكًا داخليًا ضعيفًا، أو حتى معدومًا (جلود)، وإما بطريقة استثنائية، إنتاجًا داخليًا كبيرًا (ملح)، أو أيضًا تخزينًا سابقًا. (ففي سنة ١٩٥٧ خزن التجارة القهوة والقطن متوقعين إغلاقًا جديدًا لقناة السويس).

ج- وجهة العلاقات التجارية:

تقيم عدن اليوم علاقات مع كل المناطق السياسية والنقدية في العالم. ويعطي الجدول التالي فكرة واضحة عن اتساع علاقاتها مع الخارج.

جدول ٤٥
توزيع التجارة العامة لعدن حسب المناطق الكبرى
(الجغرافية والسياسية والنقدية)

المناطق الكبرى	١٩٥٥ المقدار بألوف الجنيهات	التوزيع بالنسبة المئوية	١٩٦١ المقدار بألوف الجنيهات	التوزيع بالنسبة المئوية	التباين من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١
الواردات					
منطقة الإسترليني (أ)	٤٩٨٨٠	٧٠,٦	٥٢٨٤٠	٦٣	+٥,٨
منطقة الدولار (ب)	٤٤٠	١	١٢١٠	٢,٢	+١٧٥
مناطق أخرى	٢٠١٣٠	٢٨,٤	٢٨٨٣٠	٣٤,٨	+٤٣,٢
المجموع (ج)	٧٠٦٥٠	١٠٠	٨٢٨٨٠	١٠٠	+١٧,٣
تصدير الواردات والتصديرات					
منطقة الإسترليني	١٩٠٨٠	٣٠,٤	٢٢٠٠٠	٣٣,٩	+١٥,٣
منطقة الدولار	٨٠٠	٠,٩	٤٠٠	٠,٦	−٥٠
مناطق أخرى	١٩٩٠٠	٣١,٧	١٨٩٦٠	٢٩,٢	−٤,٧
تموين السفن	٢٢٩١٠	٣٧,٠	٢٣٥٦٠	٣٦,٣	−٢,٨
المجموع	٦٢٦٩٠	١٠٠	٦٤٩٢٠	١٠٠	+٣,٤

(أ) منذ ١٩٥٥، انسحب عدد من هذه المنطقة: بورما والعراق

(ب) بما في ذلك كندا

(ج) أرقام مدورة.

يدل توزيع المشتريات والمبيعات أنه في سنة ١٩٦١ كان الميل إلى زيادة المبادلات متواصلًا. وأن منطقة الإسترليني لا تزال تحتل مكانة ممتازة.

وبالمقابل، نلاحظ تراجعًا خفيفًا في الصادرات نحو المناطق الأخرى. ويعود ذلك إلى هبوط الأسعار التجارية الإقليمية.

١ - الكومنولث:

إن تفوق الكومنولث في مبادلات عدن الخارجية ناجم عن أهمية التجارة مع الشركاء الآسيويين أكثر مما هو ناجم عن مساهمة المملكة المتحدة فيها. وبالتالي إن هؤلاء الشركاء هم الذين يقدمون القسم الرئيسي من الواردات. ونذكر منهم: الهند، أستراليا، نيوزيلندا الجديدة، هونغ كونج، سنغافورة، إلخ...

جدول ٤٦

توزيع التبادلات مع الكومنولث سنة ١٩٦١[1]

بلدان	واردات من		صادرات إلى	
	بألوف الجنيهات	٪المجموع الإجمالي	بألوف الجنيهات	٪المجموع الإجمالي
المملكة المتحدة	٩٧٥٠	١١,٧	٨٧٠٠	١٢
الهند	٤١١٠	٤,٩	٢٤٠٠	٣,٧
أوستراليا	١٩٥٠	٢,٣	٨٤٠	١,٣
هونغ كونغ	٩٣٠	١,١	١٠	
باكستان	٩٠٠	١,١	٦٥٠	١
كينا	٧٦٠	٠,٩	٨٠٠	١,٢

(١) المصدر السابق.

سيلان	٦٤٠	٠,٨	٦٤٠	١
ماليزيا	٤١٠	٠,٥		
سنغافورة	٤١٠	٠,٥	١٥٤٠	٢,٤
تنجانيكا	٢٢٠	٠,٣	٥٠	
بلدان أخرى (باستثناء المحمية)	٢٨٠	٠,٤	٢٥٠٠	٤,٣
المجموع	٢٠٣٦٠	٢٤,٥	١٧٢٣٠	٢٦,٩

وفي ١٩٦١ ارتفعت حصة بريطانيا العظمى في التوريد إلى ١١,٧٪ مقابل ٩,٢٪ سنة ١٩٥٥. وهكذا كانت تحقق تقدمًا ملحوظًا يعزى إلى زيادة المشتريات الحكومية. وخلال السنوات المقبلة سيدوم هذا التزايد تبعا للمساعدة المالية التي وعد بها الإقليم، وعلى قدر تزايد إجراء معظم المشتريات الخاصة في إنجلترا.

واليوم تلاقي الهند، الممونة التقليدية لعدن، صعوبات جدية بسبب المزاحمة الحادة التي تقوم بها اليابان وهونغ كونغ إزاءها. ففي ١٩٦١ لم تكن تبلغ حصتها سوى ٤,٩٪ من المجموع مقابل ٧,٧٪ سنة ١٩٥٥. ويكمن السبب الرئيسي لهذا التراجع في انحدار الأقمشة القطنية التي تعتبر الهند ممونة كبيرة بها.

أخيرًا، تحتل أستراليا المرتبة الثالثة مع ٢,٣٪ سنة ١٩٦١ مقابل ١,٦ سنة ١٩٥٥. وبالرغم من ضعف التزايد هذا فإن العلاقات التجارية باتجاه هذا البلد أو المتأتية منه تميل بالأحرى إلى الركود.

وتسيطر أمم الكومنولث في التصدير أيضًا، بامتصاصها ربع المبيعات العدنية في الخارج. وكانت بريطانيا العظمى تأتي في الطليعة سنة ١٩٦١ مع ١٢٪ مقابل

٧,١٪ سنة ١٩٥٥ . وأما الهند وأستراليا فكانت تحتفظان على التوالي ب٣,٧٪ و١,٣٪ سنة ١٩٦١ مقابل ٢,٥٪ و٢,٦٪ سنة ١٩٥٥ .

٢- أوروبا:

نجد في المقدمة بلدان السوق المشتركة التي تتبعها بلدان المنطقة الأوروبية للتبادل الحر، والتي تتبعها أخيرًا بلدان أوروبا المركزية والشرقية. (انظر جدول رقم ٤٧).

جدول ٤٧

تطور التبادلات مع أوروبا القارية سنة ١٩٦١

بلدان	واردات من		صادرات إلى	
	بألوف الجنيهات	٪ من المجموع العام	بألوف الجنيهات	٪ من المجموع العام
السوق الأوروبية				
ألمانيا الفدرالية	٢٢٠٠	٢,٧	٩٠	٠,١
إيطاليا	١٨٨٠	٢,١	١١٢٠	١,٧
هولندا	١٨٩٠	٢,٣	١٤٠	٠,٢
فرنسا	٦٧٠	٠,٨	٧٢٠	١,١
بلجيكا	٤٩٠	٠,٦	٧٠	٠,١
بلدان التبادل الحر				
سويسرا	١٠٠٠	١,٢	٢٢٠	٠,٤
دانمارك	٢٦٠	٠,٣	١٠٠	٠,٢
السويد	١٦٠	٠,٢		٠,١
البرتغال	٧٠		٨٠	

بلدان أخرى				
اليونان	١٠			
تشكوسلوفاكيا	٥٦٠		٢٢٠	٠,٣
هنغاريا	٦٠	٠,٧		
بلغاريا	٣٠			
ألمانيا الديموقراطية	١٧٠	٠,٢		٠,٣
باقي أوروبا	٤٥٠	٠,٤	١١٠	
المجموع	٩٩٠٠	١١,٥	٢٨٧٠	٤,٥

ويصارع الألمان بقوة ضد استبدال منتوجاتهم الباهظة نسبيًا بسلع من أصل ياباني، خصوصًا في مجال التموينات بأدوات بصرية وسمعية. وتتقدم حصى هولندا وإيطاليا ببطء بينما تظل حصة فرنسا متواضعة (٠،٨٪ سنة ١٩٦١ مقابل ١،٥٪ سنة ١٩٥٥). وتعود هذه الوضعية الرديئة للتبادلات الفرنسية العدنية إلى كون المنتوجات الفرنسية معروفة قليلًا وباهظة على الأخص من جهة، وإلى الفائدة الضئيلة التي تقدمها هذه السوق للمصدرين الفرنسيين من جهة أخرى. إن الآتين الجدد مثل تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا قد توصلوا إلى الانغراز فيها بالرغم من الصعوبات التي يلاقون.

وعلى صعيد الصادرات، تسجل مبيعات عدن باتجاه أوروبا انخفاضًا منتظما:٤،٥٪ سنة ١٩٦١ مقابل ٥،٢٪ سنة ١٩٥٥. وتشمل بصورة خاصة سلعًا آتية من المستعمرات، مواد أولية أساسية ومنتوجات نفطية بكل تأكيد.

٣- اليابان:

إجمالًا، تتجاوز التصديرات اليابانية تصديرات الاتحاد الهندي وتقترب من تصديرات المملكة المتحدة (١١،٧٪) التي يخشى أن تنتزع اليابان (٧،٥٪) الأولية منها.

إن اليابانيين منغرزون بقوة في عدن التي يمونونها بأربعين نوعًا من السلع المختارة بدقة والمتكيفة جدًا مع هذه السوق بأسعارها وبيعها السهل. وفي ذات الوقت يشترون من عدن عددًا من المنتوجات التي ضربت قيمتها بأربعة بالضبط خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١: ومن هنا وضعيتهم المتميزة.

٤- القارة الأميركية:

وأما العلاقات مع القارة الأميركية وبصورة رئيسية مع الولايات المتحدة فقد كانت حتى وقت قريب متطورة قليلًا. وكانت هذه الوضعية تعود جزئيًا إلى التقييدات المفروضة على التبادلات. غير أنه منذ تموز (يوليو) ١٩٥٩، استفادت منتوجات منطقة الدولار من نظام الإجازة العامة المفتوحة. وهذا ما يفسر التحسن المحسوس للمبيعات الأميركية (٠،٦٪ سنة ١٩٥٥ مقابل ١،٤٪ سنة ١٩٦١). وبخلاف ذلك فإن مشتريات الولايات المتحدة تتناقض (١،٢٪ سنة ١٩٥٥ مقابل ٠،٦٪ سنة ١٩٦١).

٥- التيارات التجارية الإقليمية:

لا يزال أفضل ممويني عدن وزبائنها هي البلدان التي تحيط بها أو تجاورها. فقد ارتفعت حصتهم سنة ١٩٦١ إلى ٥٣،٢٪ من الواردات الإجمالية وإلى ٢١،٦٪ من الصادرات بينما كانت بالترتيب، سنة ١٩٥٥، ٥٥،٤٪ و٢٦،٢٪. بتعبير آخر، لقد انخفضت أرقام التجارة انخفاضًا طفيفًا. وبسبب مزاحمة المرافئ المجاورة الفعالة، فقد استمرت الفاعليات التقليدية في التراجع كما تشهد على ذلك النسب المئوية التي يعطيها الجدول التالي:

جدول ٤٨

تطور التبادلات مع البلدان المجاورة[١]

البلدان	١٩٥٥ بألوف الجنيهات	٪ من المجموع العام	١٩٦١ بألوف الجنيهات	٪من المجموع العام	تباين من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١
واردات					
المحمية	٢٢٣٠	٣,١	٢٣٨٦	٢,٩	+٧
اليمن	٢٤٩٠	٣,٥	٩٢٠	١,١	-٦٣
العربية السعودية	٧٨٠	١,١	١٣٤٠	١,٦	+٧٢
إمارات الخليج العربي	٢٥٧٠٠	٣٦,٥	١٣٥٧٤	٢٠,٨	-٤٧
العراق	٣٨٥	٠,٥	٥٦٨٤	٦,٩	+١٦٣٦
إيران	٢٤٥٠	٣,٦	١٢٨٢٠	١٥,٥	+٤٢٣
مصر(ج.ع.م.)	٢٠٠	٠,٣	٣٨٠	٠,٥	+٩٠
السودان	٧٠	٠,١	٢٩٠	٠,٤	+٣٠٠
الحبشة	٣٤١٠	٤,٨	١٨٩٠	٢,٣	-٤٤
جيبوتي	٩٠	٠,١	٢٠		-٧٧
جمهورية الصومال(أ)	١٣٢٠	١,٨	٩٨٠	١,٢	-٢٦
المجموع	٣٩١٢٥	٥٥,٤	٣٩٨٨٤	٣,٢	+٠,٤
صادرات وتصدير الواردات					
المحمية	٣٤٩٦	٥,٥	٤١٢٠	٦,٤	+١٨
اليمن	٤٢٠٥	٦,٧	٣٤٦٠	٥,٣	-١٧,٧
العربية السعودية	١٣٠٣	٢	٤٠٠	٠,٦	-٧٠

(١) Aden Colony: Report of the Trade development Committees pp. 19-20,1961,Aden.

إمارات الخليج العربي	٢٩٠	٠,٤	٣٢٠	٠,٥	١٠+
العراق	١٠٢	٠,٢	٤		٩٦–
إيران	٤٨		١٩		٦٠–
مصر(ج.ع.م.)	١٥٥٠	٢,٥	٧٧٠	١,٢	١٠٠–
السودان	٨٢٠	١,٣	٦٧٠	١	١٨,٣–
الحبشة	١٤٩٠	٢,٤	٤٤٠	٠,٧	٧٠–
جيبوتي	٨٨		١٣٥٠	٢,١	١٤٣٤+
جمهورية الصومال(أ)	١٤٠٠	٢,٢	٢٤٨٠	٣,٨	٧٧+
المجموع	١٤٧٩٢	٢٦,٢	١٣٠٣٣	٢١,٦	١١,٩–

(أ) الصومال البريطاني والصومال الإيطالي.

وكما نرى فإن عدن تشتري من شركائها أكثر مما تبيعهم.

وتستورد منطقة عدن من أقاليم مجاورة (كالمحمية واليمن والصومال والحبشة) مواد غذائية ومواد غير صالحة للأكل، وهي تستورد كذلك مواد أولية صناعية. إن الواردات المتأتية من إمارات الخليج العربي ومن العراق وإيران والعربية السعودية تتناول بصورة رئيسية الزيوت المعدنية. وإن معظم هؤلاء الممونين هم منتجون تستفيد البريتيش بتروليوم مباشرة من استثمار مواردهم، باستثناء العربية السعودية، فهي إقطاعة أميركية.

وبالمقابل تموينهم عدن بمنتوجات ضرورية وبمواد استهلاك ذات صفة مديدة وبمواد تجهيز، وتمونهم كذلك بمنتوجات نفطية مكررة.

وعلى الإجمال نشاهد انخفاضًا ثابتًا في التبادلات مع البلدان المجاورة. وفي الوقت الحاضر، تفضل الحبشة واليمن والسودان، والمحمية الشرقية استخدام (أساب، الحديدة، بور سودان، المقلد) المجهزة تجهيزًا أفضل من تجهيزها في الماضي.

ومنذ حلول النظام الجمهوري، التزم اليمن بتحويل تجارته، تحويلًا منظمًا، نحو مرفئة الوطني في الحديدة الذي أصلحه السوفياتيون حديثًا. غير أن شبكتها التجارية والمصرفية لا تزال غير قادرة على أن تحل كليًا محل شبكة عدن.

د- الحالة العامة للميزان التجاري:

ينتج عن الإحصاءات التالية أن الميزان قد بلغ عجزًا كان قد ارتفع إلى ١٧٩٦٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦١ (مقابل ٢٦١٦٠٠٠ جنيه سنة١٩٣٧). ومن حيث القيمة الاسمية كان العجز قد ضرب هكذا بسبعة خلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة. وخلال تلك الفترة الممتدة من ١٩٣٧ إلى ١٩٦١، كانت النسبة المئوية للتغطية قد ارتفعت من ٥٦،٦ إلى ٧٨،٣. ويبدو أنها استقرت حاليًا حول ٨٠.

جدول ٤٩

تطور الميزان التجاري(١)

سنة	الواردات بألوف الجنيهات الجارية	التصديرات وإعادة التصدير بألوف الجنيهات الجارية	الميزان: الرصيد(أ)، القيمة بألوف الجنيهات الجارية	الميزان: ٪ لتغطية الاستيراد المعوض عنه بالتصدير
١٩٤٦	١٤٥٢٩	٦٧٠٠	٧٨٢٩-	٤٦,١
١٩٤٨	٢٦٢٦٠	١١٧٢٠	١٤٥٤٠-	٤٤,٦
١٩٥٠	٤١٨٣٨	٣٩٠١٩	٢٨١٩-	٩٣,٢
١٩٥٢	٥٦٤٧٠	٤٥٥٥٠	١٠٩٢٠-	٨٠,٥
١٩٥٤	٦٤٨٨٤	٤٤٣٤٧	٢٠٥٣٧-	٦٨,٣
١٩٥٦	٦٨٨٩٠	٦٤٥٨٠	٤٣١٠-	٩٣,٧
١٩٥٨	٧١٧٧٠	٦٣٥٠٠	٨٢٧٠-	٨٨,٥
١٩٦٠	٧٦٦٠٠	٦٠٠٣٠	١٦٥٧٠-	٧٨,٣
١٩٦١	٨٢٨٨٠	٦٤٩٢٠	١٧٩٦٠-	٧٨,٣

(أ) إن الإشارة- مطابقة لعجز الصادرات F O B بالنسبة إلى الواردات C I F.

(١) O.N.U., Etude Speciale sur les Conditions Economiques des T.N.A., 1958,p.178. Bulletin mensuel de statisiques , Janvier 1960 p.17, New York.

ومن المهم أن نلاحظ أنه إذا لم نعتبر تجارة المنتوجات النفطية فإن الرصيد السلبي سيتجاوز كثيرًا العجز الذي يبينه الجدول الإجمالي، واعتبارًا من ذلك فإن النسبة المئوية للتغطية ستكون أضعف من ذلك.

١ - المعاملات الظاهرة:

حتى نحسن تقويم الحصة التي تأخذها كل مجموعة من المجموعتين الأساسيتين (السلع والنفط) في تجارة عدن الخارجية ومساهمتهما المتبادلتين في توازن الميزان، يفرض علينا تمييز أولي؛ لأنه إذا لم نعمل هذا التفريق فإن تجارة الزيوت المعدنية تميل إلى تضخيم حجم المبادلات تضخيمًا كبيرًا، وإلى وسم كميات السلع المعالجة وعلى الأخص القسم المخصص منها للاستهلاك المحلي بتقدير ناقص مهم. وعدا عن ذلك، لما كانت الواردات والصادرات تجري بأسعار مختلفة، فإن تعيين السلع المستوردة لا يعكس تمامًا استعمالها النهائي.

إن الجدول أعلاه مليء بالمعاني في أكثر من جانب:

يستخرج منه أن ٤٥ إلى ٦٥٪ من حجم الواردات السلع (قيمة إجمالية) يحتفظ بها لإشباع الحاجات الداخلية.

ويلاحظ أيضًا أنه في عام ١٩٦١، كانت النسبة المئوية للتغطية قد ارتفعت على التوالي إلى ٣٥،٦٪ بخصوص السلع، وإلى ١٩،٢٪ بخصوص جملة المنتوجات.

ومفاد ذلك أنه بدون تدخل عناصر أخرى من الحساب التجاري لتعوض عن ال٨٠،٨٪ من الواردات الإجمالية تستاء عدن كثيرًا حتى تسد عجز ميزانها.

أخيرًا العنصر الجوهري هو توزيع المنتوجات النفطية الذي يتدخل وحده بنسبة ٧٥ بالمائة.

جدول رقم ٥٠

القيمة الاسمية للسلع المتبادلة وقيمة القسم المحتفظ به للاستهلاك الداخلي[١]. باستثناء المنتوجات النفطية

سنة	واردات (بألوف الجنيهات)	صادرات وإعادة تصدير بألوف الجنيهات	٪ للتغطية		قيمة السلع المحتفظ بها (ب)	
			السلع فقط	مجموع السلع المتبادلة (أ)	بألوف الجنيهات	بالنسبة المئوية
١٩٥٥	٣٧٧٧٠	٢٠٤٤٠	٥٤،٢	٢٩	١٧٣٣٠	٤٥،٨
١٩٥٦	٣٨٩٥٠	١٩٦٨٠	٥٠،٧	٢٧،٤	١٩٢٧٠	٤٩،٣
١٩٥٧	٣٩٣٥٠	٢١٧٢٠	٤٥،٢	٢٩،٧	١٧٦٣٠	٤٤،٨
١٩٥٨	٣٥٥٠٠	١٩٥٠٠	٥٥	٢٧،٣	١٦٠٠٠	٤٥،
١٩٥٩	٣٦٣٦٠	١٨٤٠٠	٥٠،٨	٢٥،٤	١٧٩٠٠	٤٩،٢
١٩٦٠	٤٢٠٦٠	١٧٢٦٠	٤١	٢٢،٥	٢٤٨٠٠	٥٩
١٩٦١	٤٤٨٨٠	١٥٩٦٠	٣٥،٦	١٩،٢	٢٨٩٢٠	٦٤،٤

(أ)- بما في ذلك النفط

(ب)- النفط غير محسوب

(١) Aden Colony: Rep. of the Trade develpment Committees p.3,1961

يعطي الجدول الملحق تبيانًا لاتساع المعاملات التي تستهدف هذه المنتوجات.

جدول ٥١

تجارة المنتوجات النفطية سنة ١٩٦١

نوع العلمليات	القيمة بألوف الجنيهات	النسبة المئوية للمجموع العام
واردات	٣٨٠٠٨	
نفط خام	٢٨١٧٧	
محروقات	٩٢١٣	
محروقات للمحركات	٦١٨	٤٦
كيروزين		
تصدير الواردات	٤٨٩٦٠	
خام		
محروقات	١٠٣٥٧	
محروقات للمحركات	٩٣٣٩	٧٥
كيروزين	٦٠١٦	
تموين السفن بالوقود	٢٣٢٤٨	

نظرًا لضعف الاستهلاك الداخلي الفعلي، فإن هذه التجارة الخصوصية متجهة نحو الخارج، فقط، على شكل إعادة تصدير مجرد أو على شكل تموين السفن الذي يشابه، من وجهة نظر الميزان، إعادة تصدير أيضًا.

وهكذا فإن تحويل الخام يدر سنويًا على عدن ما يناهز ال١٠ مليون من الجنيهات. إن هذه المداخيل القيمة تساهم على وجه فعال في الامتصاص أو على الأقل في الانقاص المحسوس للرصيد السلبي الذي لا ينقطع حساب

"السلع" عن تسجيله بطريقة منتظمة. ومن الواضح أن عدن تعتمد على مختلف المراكز الظاهرة لتواجه باقي العجز.

٢- الخدمات أو اللامرئيات:

إن ميزان العمليات الجارية يؤول، في الحقيقة، بفضل هذه المراكز إلى التوازن بدون صعوبة كبيرة. وللأسف، ليس بحوزتنا معلومات بالأرقام بخصوص الخدمات. فكل ما نعلمه هو أن اللامرئيات تشمل:

- نفقات المسافرين في الترانزيت.
- دخول التجارة (هوامش تجارية).
- الفوائد المصرفية.
- الشحنات (النقل البحري) ورسوم المرفأ (ضرائب شتى).
- التأمينات.
- نفقات الجيوش الإنجليزية، أخيرًا.

ويمكن إجراء تقديرات تقريبية بخصوص بعض العناصر مثل نفقات السواح ونفقات العسكريين. وبالنسبة للباقي، من المستحيل عمليًا إعطاء أي تقويم وإن كان ذلك تقريبًا لأننا نفتقر إلى معلومات بخصوصه.

وهكذا يقدر أن تجارة التوقف (في الموانئ والمطارات تدر سنويًا حوالي ٥ مليون جنيه: يمر في عدن من ٢٠٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ مسافر بنسبة ٦٠٠ في اليوم ويشترون منها. وأما الجيش الإنجليزي فإن أعداده معتبرة أيضًا كالمسافرين. إن توافد الجيش الإنجليزي هو في أصل زيادة الاستهلاك الداخلي الذي يترجم إلزامًا بواردات متزايدة نظرًا لرداءة أو لعدم وجود الإنتاج المحلي. وكذلك فإن نفقات الجيوش مشابهة لعائدات تصدير ظاهرة وغير ظاهرة. وتقدر هذه النفقات ب١٠ أو ١٢ مليونًا من الجنيهات سنويًا.

وبشكل عام فإن عدن تعيش بصورة رئيسية من مرفئها الذي هو، وينبغي أن يظل لوقت معين أيضًا، ساحة كبيرة للمعاملات العالمية. ودوره معتبر في المنطقة، كمركز لإعادة التوزيع. وعلى المدى الطويل ستفقد هذه الوظيفة من أهميتها. وللتعويض عن هذه الخسارة تطور منطقة عدن هذه الخدمات لاستقبال سفن المرور التي تؤمن لها تموينًا بالفحم والمازوت والماء والأطعمة بسعر رخيص.

والسمة الأخرى المؤثرة هي، بدون شك، القسم المتزايد من السلع المحبوسة لأغراض الاستهلاك الداخلي. وبالتالي فإن ما يناهز ال٢٠٪ من المواد الغذائية والمواد غير الغذائية المستوردة تستهلك محليًا وكذلك ٦٠٪ من السلع الصناعية، ويعاد تصدير الباقي.

وما يحزن أكثر في هذا الصدد هو أن عدن تستورد كثيرًا من منتوجات مصنوعة ينبغي عليها أن تصنعها، جزئيًا على الأقل. وأما بخصوص الأطعمة فمن الممكن إيجاد أو إنتاج قسم كبير منها في المحمية. وسيحسن إنقاص المشتريات من الخارج حالة الميزان مع تأمين إمكانيات بيع للمحاصيل الزراعية الداخلية. ويسمح الاحتفاظ بسوق عدن للمنتجين الوطنين بإخراج الزراعة من تبدلات الأسعار العالمية وبوقايتها من المنافسة. وأخيرًا، مع فائض حساب العمليات الجارية الذي ينجم عن ذلك، يمكن اختيار مشتريات السلع الصناعية، مع تعزيز استيراد سلع التجهيز بصورة خاصة.

تجارة حضرموت الخارجية

ليس بحوزتنا، ما عدا الإحصاءات التي تقدمها المصالح الجمركية في عدن، مقومات واضحة بشأن حجم هذه التجارة. إن القوائم القليلة جدًا التي تضعها الإمارات هي غير كاملة. وعدا عن ذلك فإن القسم الأعظم من هذه التجارة

داخل في تجارة منطقة عدن؛ لأن مبادلات حضرموت الغربية تتم بواسطة عدن على الأخص حيث تنقل البضائع بطريق الأرض، بينما تتم مبادلات حضرموت الشرقية بطريق البحر اعتبار من مرفأ المكلا[١]. وبالنتيجة فإن كل تنويع تحليلي يبدو صعبًا طالما أن هذه التبادلات غير محصية، مفصولة عن بعضها البعض.

مفاد ذلك أن الحجم الإجمالي لمبادلات داخل البلد تتزايد بانتظام. وبكل تأكيد، لهذا التقدم مستلزماته التي تترجم بتعديل عميق للحاجات كميًا ونوعيًا. وبالتالي فإن حصة سلع الاستهلاك من الواردات تتطور على قدر ما يفصل ويعزل التمركز والتحضر عددا متزايدًا من البدو والريفيين عن الدوائر التقليدية للمقايضة وللاستهلاك الذاتي.

وإزاء هذا التزايد الملحوظ للطلب على السلع المستوردة فإن مرافق البلد الخاصة وبالأولى مبيعاته في الخارج لا تتزايد بنفس النسب. حقًا إن إدخال زراعة القطن قد أتاح تزايدًا محسوسًا للصادرات، على أن الباقي من الإنتاج الداخلي لم يتعدل أو يزده إلا قليلًا جدًا.

وفي هذه الظروف فما من مجهود ينبغي ادخار في سبيل تأمين تعويض أفضل عن الواردات بالصادرات، وإلا فإن التأثير التضخمي الذي يمارسه حاليًا اختلال توازن التجارة الخارجية على الأسعار (ارتفاع)، وعلى الحساب التجاري (عجز) وعلى المالية العامة بحد ذاتها (انخفاض المداخيل)، سيشتد بطريقة خطرة.

أ- المزايا الخاصة بالصادرات وبالواردات:

يمكن تحديد المزايا الخاصة بالصادرات على النحو التالي: ميل إلى الاختصاص في التموين بالمواد الخام وعدم انتظام المبيعات في الخارج.

(١) O.N.U. ; Progres realises par Les territories non autonomies, vol.5, 1960,p.4,47, New York.

وأما المزايا الخاصة بالواردات فتوجز بما يلي: تفوق سلع الاستهلاك الجاري والمواد الغذائية خاصة.

جدول ٥٢

تقدير تقريبي لقيمة تبادلات حضرموت بمجملها[(١)]

سنة	صادرات: بألوف الجنيهات الجارية	صادرات: التباينات السنوية بالنسبة المئوية (أ)	واردات: بألوف الجنيهات الجارية	واردات: التباينات السنوية بالنسبة المئوية (أ)
١٩٥٥	٢٣٥٥	+٤١	٥١٧٨	+١٥
١٩٥٦	٢٢٥٧	-٤	٦٥٢٢	+٢٦
١٩٥٧	٢٨٩٦	+٢٨	٨٤٩١	+٣٠
١٩٥٨	١٠٠٣	+٧	٧٨٣٣	-٧
١٩٥٩	٢١٤٠	-٣١	٨١٩٨	+٤،٦
١٩٦٠	٢٥٣٦	+١٨	٧٥١٥	-٨
١٩٦١	٢٣٨٧	-٤	٤١٢٠	-٤٥
١٩٦٢	٣٢٠٥	+٣٤	(ب).....	؟؟....

(١) Aden Colony: Report of the Trade development Committees pp. 19-20,1961. Aden Colonial office (H.M.S.O.),Aden, 1957 et 1958, pp.101-102,London.
O.N.U. , Les territories non Autonomes, New York,1963.

(أ)- إن التباينات المشار إليها بالنسبة المئوية لكل سنة يقصد بها، النسبة إلى القيمة الكلية (الاسمية) للصادرات وللواردات في السنة السابقة.

(ب)- أرقام ليست بحوزتنا.

تبلغ الصادرات السنوية ٢ إلى ٣ مليون من الجنيهات، وتبلغ الواردات ٥ إلى ٨ مليون من الجنيهات، إن الاتجاه العام هو نحو الارتفاع. وبتعبير آخر، فإن الصادرات تمثل ٢/٥ إلى ٣/٨ من الواردات. ونكتشف في ذلك البنية النموذجية لبلد متخلف مرتبط كليًا بالخارج.

وبالمقارنة مع عدن ذات الحجم التجاري الأكثر ارتفاعًا وتنوعًا بكل وضوح، فإن تبادلات مناطق البلد الداخلية هي متواضعة كميًا نوعيًا. ومرد ذلك إلى تفاوت بين مستويات التنمية في المنطقتين. وينعكس هذا الاعوجاج على الصادرات مثلما ينعكس على الواردات، بمعنى أن الإمكانيات والحاجات (الطلب الداخلي) مختلفة جذريًا.

١- مميزات الصادرات:

بوجه عام، ازدادت الصادرات بمقدار ٨٥٠٠٠ جنيه بين سنة ١٩٥٥ و١٩٦٢: إن المعدل السنوي للتزايد يرتفع بنسبة ٧٪ تقريبًا. ويدل تفحصها على وقتيتها، لأن الصادرات تتباين من سنة لأخرى تباينًا معتبرًا. ويكمن السبب الرئيسي للتباينات المفاجئة في كون أكثرية المنتوجات المصدرة هي من أصل زراعي: فإن الإنتاج خاضع غالبًا للظروف المناخية. وعدا عن ذلك فإن التشكيلة محدودة فهي تشمل ثلاثة أصناف من السلع.

يستنتج من الجدول أن القطن يمثل الجانب الرئيسي من الصادرات (٥٦٪). وما يدهش أكثر هو أنه بقدر ما يتخصص البلد في هذه الزراعة، يسجل نقص في

مبيعات الأصناف الأخرى الممكن تصديرها، وارتباط حاد بالخارج من أجل تموين السكان بالأغذية. وأنه لمن الصحيح أن الصادرات الموجهة نحو عدن قد تنوعت تنوعًا كافيًا غير أن هذا التنوع لا يتدخل إلا بجزء ضئيل في العلاقات التجارية مع الخارج.

جدول ٥٣

الزمر أو المجموعات الرئيسية للمنتوجات المصدرة (١)

زمرة المنتوجات	القيمة بالجنيهات الإسترلينية	٪ للمجموع العام
مواد أولية	٢٠٠٤٠٠٠	٦٤,٦
قطن - ألياف (قصير التيلة Linters) قطن (غير محلوج)	١٤٩٠٠٠٠ ٢٤٤٠٠٠	٥٦
تبغ خام	٢٢٥٠٠٠	٧,٢
جلود مدبوغة وغير مدبوغة	٤٥٠٠٠	١,٤
مواد غذائية	٨٥٨٠٠٠	٢٧,٧
فواكه وخضار طازجة	٥١١٠٠٠	١٦,٥
حيوانات للحوم	١٩٠٠٠٠	٦,٢
سمك	٦٥٠٠٠	٢,١
قهوة	٤٨٠٠٠	١,٥
منتوجات أخرى	٤٤٠٠٠	١,٤
مواد غير غذائية	٢٠٠٠٠٠	٦,٤
علف للمواشي	١١٠٠٠٠	٣,٥
أخشاب متنوعة	٩٨٠٠٠	٢,٩

(١) إن الإحصاءات التي بحوزتنا صالحة لهذه السنة فقط. وهي تتناول التبادلات الجارية على التوالي في عدن والمكلا.

سلع أخرى	٣٨٠٠٠	١,٣
مجموع	٣١٠٠٠٠٠	١٠٠

٢- مميزات الواردات:

إن تطور الطلب على الملابس والتجهيزات والأدوات ووسائل النقل وعلى كل الأنواع من السلع اللازمة، يعدل بدون توقف المقومات الأساسية لاقتصاد المحمية. إن التوازن بين الحاجات والموارد الذي كان قائمًا في الماضي، قد اختل الآن. فثمة حاجات جديدة تولد كل يوم. فالإنتاج المعيشي (للطعام) الذي ظل راكدًا تقريبًا، إلا بخصوص المنتوجات الممكن تصديرها التي لا تدخل تقريبًا في تغذية وتموين المنتجين، لا يزال بعيدًا عن التمكن من مواجهة الحاجات المتطورة لسكان يتزايدون باستمرار. إن الإنتاج الصناعي هو تقريبًا معدوم وإن الصناعة البدوية قد تقوضت على أثر غزو السلع المصنوعة بكميات كبيرة متسلسلة، للسوق القروية: ومن هنا إلزام البلد باللجوء إلى استيرادات المنتوجات الأساسية بالنسبة إليه.

جدول ٥٤

تركيب الواردات عام ١٩٥٨ حسب الزمر الكبيرة للمنتوجات[١]

زمرة المنتوجات	القيمة بالجنيهات الإسترلينية	٪ للمجموع العام
منتوجات غذائية	٤٦٠٥٠٠٠	٥٨,٨
منتوجات مصنوعة	١٨٧٢٠٠٠	٢٣,٩
مشروبات وتبغ	٢٤١٠٠٠	٣,١
طاقة وشحوم	٦٤٢٠٠٠	٨,٢
متنوعات ومتفرقات	٤٧٢٠٠٠	٦
المجموع	٧٨٣٢٠٠٠	١٠٠

خلافًا للصادرات فإن الواردات متنوعة جدًا. ولا بدَّ أن نلاحظ أيضًا أن أكثرية السلع المستوردة تتشكل من سلع الاستهلاك. وعدا عن ذلك فإن حجم وقيمة الواردات الإجمالية يميلان إلى زيادة بطريقة أسرع من حجم وقيمة الواردات.

أ- تحليل الواردات:

تأتي المواد الغذائية في مقدمة اللائحة، التي بلغت نسبة مئوية مرتفعة: ٥٨،٨٪ سنة ١٩٥٨. غير أن هذا المركز تعرض خلال السنوات الأخيرة لانخفاض محسوس جدًا؛ لأن هذه النسبة المئوية ثبتت حاليًا حول ٥٠٪ فقط. ويفسر ذلك بالحدث التالي وهو أن تحسنًا ضئيلًا للإنتاج المعيشي والغذائي الداخلي قد تحقق في عدة أماكن. على أن حصة الأغذية تظل هامة معتبرة. فهي تدل على إلحاق المنطقة إلحاقًا مفرطًا بالخارج فيما يتعلق بغذائها.

(١) Colonial office, Aden, 1957 et 1958,London;1961.

وفيما يتعلق بالسلع الصناعية التي تمتص حوالي ٢٤٪ من المجموع، فإن الحصة العائدة لسلع التجهيز والنقل والبناء لا تزال ضعيفة: من ٣ إلى ٥٪. ومع ذلك، فإن أكثر ما يحتاج إليه البلد اليوم ليتطور، هي أموال وسلع التثمير. ومن الجدير بأن يتمنى، في مستقبل قريب، إعطاء أهمية أكبر لاستيرادات أموال وسلع التثمير وبخاصة لاستيرادات سلع التجهيز الزراعي (٤،٠٪ ومن بين المنتوجات المصنوعة، تحتل المنسوجات محلًا مختارًا "٨٪". وحتى تاريخ حديث كانت هذه الزمرة تتألف من الأقمشة القطنية بصورة أساسية. وطرأ تبدل قلب الوضعية، بمعنى أن المنسوجات من أصل قطني أعطت الأولوية للمنسوجات التركيبية والاصطناعية. ولهذا التحول في الذوق انعكاسات عميقة على الطلب الداخلي على الأقمشة. ولأجل ذلك نشاهد انحدار مشتريات الأقمشة القطنية كما نشاهد ذلك في عدن.

وأما المحروقات (٨،٢٪) فهي مدعوة لتزايد مضطرد، لأن استهلاك البنزين والزيت للمحركات يتزايد من سنة لأخرى كلما تكاثر عدد الناقلات والآلات الزراعية. وهنالك أيضًا سبب آخر من طبيعته أن يعزز هذا الاستهلاك أي النقص شبه الكلي في الطاقة الكهربائية. إن معظم الأرياف إن لم تكن كلها لا تزال غير مزودة بالكهرباء وإنه لمن المؤكد تقريبًا أنها لن تزود بالكهرباء قبل عدة سنوات. ولهذا السبب فإن نفط الإنارة مستعمل أكثر فأكثر على صعيد كبير، كمصدر إنارة.

أخيرًا إن الزمر أو الفئات "أسماك وتبغ" و "متفرقات" تمثل ١٠ بالمائة تقريبًا. ونجد فيها كل صنف من الأغراض اعتبارًا من السجاير والمرطبات، مرورًا بالتجهيز الصغير، حتى الورق.

وخلاصة القول، إن الواردات تشهد حاليًا توسعًا هامًا جدًا. غير أن تركيب وتأليف المنتوجات المستوردة لا يتوافق دومًا مع الحاجات الواقعية والحقيقية للتطوير الاقتصادي لأنه يسجل أكثر فأكثر ميلًا واسع النطاق إلى شراء السلع الفخمة والفاخرة. وبالتالي فإن المبالغ المدفوعة للملاكين العقارين لصفة إيراد سنوي، والأرباح التي يجنيها التجار تستخدم لشراء سيارات سياحة وأغراض فاخرة، لا لكسب سلع التثمير الذي لا بدَّ منه في تجديد وتحديث الزراعة وفي تزويد البلد تجهيز منتج.

ب- المميزات المشتركة بين الصادرات والواردات:

يمكن تمييز ميزتين مشتركتين أساسيتين:

- إتلاف وتدهور أسعار التبادل، من جهة.
- واستمرار اختلال توازن الميزان التجاري، من جهة أخرى.

أ- تدهور أسعار التبادل الصافية:

بين ١٩٥٩ و١٩٦١ تدهورت أسعار التبادل تدهورًا خطيرًا بالنسبة لعام ١٩٥٨ كما يبين ذلك الجدول التالي. ويكمن سبب هذه التغيرات الهامة في الميل إلى انخفاض أسعار المنتوجات المصدرة الأساسية. إن مرونة المنتوجات المصدرة الرئيسية بالنسبة إلى الأسعار تظهر ضعيفة جدًا، وإن انخفاضًا للأسعار العالمية يترجم حتميًا بانخفاضات محسوسة في العائدات.

جدول ٥٥

مؤشرات قيمة الوحدة للصادرات والواردات

وأسعار التبادل في ١٩٥٧-١٩٦١ (**أساس سنة** ٥٧=١٠٠)

معاملات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
قيمة الصادرات الرئيسية بألوف الجنيهات	٢٦٦٨	٢٧٩٤	١٨٤٧	٢٦٠٤	٢٢٦٢
٪ للصادرات الإجمالية	٩٢	٩٠	٨٩	٩٦	٩٠
مؤشر القيمة الواحدية للصادرات الأساسية	١٠٠	١١٣	٨٧	١٠٥	٩٥
قيمة الواردات الرئيسية بألوف الجنيهات	٥٨٨٤	٥٢٨٥	٤٤٤١	٣٣٤٤	٣٢١٥
٪ للواردات الإجمالية	٧٠	٦٧	٨١	٧٤	٧٨
مؤشر القيمة الواحدية للواردات الرئيسية	١٠٠	١٠١	١٠٦	١٣٠	١٢٧
الأسعار الصافية للتبادل	١٠٠	١١٢	٨٢	٨١	٧٥
مؤشر سعة أو قدرة الاستيراد	١٠٠	١٤١	١٠٢	٩٠	٥٤

وبالتالي فإن صادرات المواد الأولية تبدو قد تعرضت لعاقبة سقوط الأسعار الذي كان قد ظهر في السوق العالمية بين ١٩٥٧ و١٩٦٠. وكانت الحالة سيئة جدًا بالنسبة للقطن القصير التيلة بشكل خاص.

ومن جهة أخرى، إن ارتفاع الأسعار الزراعية الذي تسجل عام ١٩٦٠ قد انعدم بسبب الزيادة المرتفعة أكثر منه للقيم الواحدية الوسطية للسلع المستوردة وبخاصة للسلع المصنوعة. وخلافًا للمنتوجات الأولية التي تشكو سوقها من عدم استقرار قوي، فإن السلع المصنوعة تتمتع باستقرار كبير جدًا بالرغم من التخفيض المتصاعد لكلف إنتاجها، التخفيض الناتج عن التكاملات والكفاءات التقنية (التكنيكية) في الإنتاج.

وبكلمة، إن نتيجة تراجع أسعار التبادلات كانت انقاص مقدرة البلد الحقيقة على الاستيراد التي كان مؤشرها قد انخفض من ١٤١ سنة ١٩٥٨ إلى ٥٤ سنة ١٩٦١.

ويتسم تطور أسعار أو كيفيات التبادلات بأهمية رفيعة بالنسبة إلى البلدان التي تمون بمنتوجات خامة. وإن تحسينها يسمح بتزايد التثميرات لصالح التنمية. وبالمقابل فإن تدهورها يعرض للخطر استمرار بقاء التثميرات المتوقعة سابقًا. وما هذا سوى جانب من جوانب التبادل غير المتكافئ والمتعادل أو بطريقة أفضل أيضًا ليس هذا سوى جانب من جوانب عدم الاستقرار التجاري. وإذ حلل الأستاذ بتلهايم Bettelheim النتائج السيئة والمؤذية للتبادل غير المتكافئ، شدد بقوة على أن "اتساع عمليات البزل التي ستتعرض لها البلدان "المتخلفة "والميل إلى تزايد عمليات البزل هذه تساهم في تخفيض إمكانيات التنمية الاقتصادية للبلدان صاحبة هذه العمليات إلى الحد الأقصى"[١].

من البين إذن أن المهمة الرئيسية للبلدان المعنية بالأمر تقوم على تجنب التباينات والتغيرات المفاجئة، بفضل تثبيت واستقرار حقيقي للأسواق والأسعار العالمية ولكن أيضًا بفضل سياسة منهجية منظمة لتنويع الصادرات.

٢- اختلال التوازن المستمر والمتزايد للميزان التجاري:

يتشكل الحساب التجاري من الصادرات التي تشمل أكثر من ٥٠٪ من القطن وهامشًا عرضيًا قليلًا من التبغ وبضعة منتوجات غذائية، من جهة؛ ومن الواردات التي تضم سلسلة من السلع وبصورة رئيسية من الأطعمة ولكن أيضًا من السلع الصناعية، من جهة أخرى.

---

(١) Charles Bettelheim, Planification et croissance acceleres , Paris, Maspero,1964,p.37,.

جدول ٥٦
حالة الميزان التجاري (بألوف الجنيهات)

سنة	صادرات	واردات	الميزان	
			رصيد	٪ للتغطية، واردات معوض عنها بالصادرات
١٩٥٥	٢٣٥٥	٥١٧٨	٢٨٢٣-	٤٥,٥
١٩٥٦	٢٢٥٧	٦٥٢٢	٤٢٦٥-	٣٤,٦
١٩٥٧	٢٨٩٦	٨٤٩١	٥٥٩٥-	٣٤,١
١٩٥٨	٣١٠٠	٧٨٣٣	٤٧٣٣-	٣٩,٦
١٩٥٩	٢١٤٠	٨١٩٨	٦٠٥٨-	٢٦,١
١٩٦٠	٢٥٣٦	٧٥١٥	٤٩٧٩-	٣٣,٧
١٩٦١/ ١٩٦٢	٢٣٨٧	٤١٢٠	١٧٣٣-	٥٧,٩

يستنتج من الجدول أن وضعية الحساب التجاري غير مواتية أبدًا. فالحساب منوط بعدة سنوات من العجز الذي يتزايد بتصلب: من ٢ إلى ٦ ملايين من الجنيهات سنويًا. وتتراوح حصة الواردات التي تغطى من الصادرات بين ٢٥ و٦٠ بالمائة. وأقل ما يمكن قوله هو أن الأمر متعلق بمعدل تعويض غير كاف أبدًا. ينبغي إذن التهاجم على مشكلة اختلال التوازن هذه.

ولا يسد العجز حاليًا إلا بفضل تحويلات الأموال التي يقوم بها المهاجرون (من ٢ إلى ٥ ملايين من الجنيهات سنويًا) وبفضل الهبات البريطانية (١ إلى ٣ ملايين من الجنيهات سنويًا)، وهذا هو ما يفسر توازن الميزان العام للمدفوعات.

وبالإجمال، تتميز التجارة الخارجية بسمتين أساسيتين:

- ارتباط وعدم استقلال كبير إزاء الأجنبي في مادة الاستيراد مثلما هو الأمر في مجال التصدير.
- إمكانية دفع خارجية ضعيفة بمعنى أن البلد، بدون اللامرئيات (الخدمات)، يستاء كثيرًا حتى يغطي نفقاته، فإن العدد الصغير من المنتوجات الممكن تصديرها لا يسمح له بالتعويض عن انخفاضات الدخول التي يمكن أن تتأتى من تبدلات وتقلبات المبيعات.

وما من حاجة البتة للقول إن هذه الوضعية هي موضع اهتمام وانشغال. فهي تشكل عقبة جدية أمام التنمية الاقتصادية بسبب كون البلد غير حائز على وسائل مالية هامة ليتمكن من حيازة سلع التجهيز اللازمة لهذه التنمية.

والموارد المتواضعة الموجودة مستعملة استعمالًا سيئًا. حقًا أن الواردات لا بدَّ منها غير أنه ينبغي اختيارها حتى تحذف السلع غير الأساسية.

وهكذا نجد أنفسنا أمام ضرورة تحديد سياسة جديدة تتجه إلى تحقيق التوازن وإلى أن تجعل من التجارة الخارجية عاملًا ديناميكيا (حركيًا) ومعجالًا (Accelerateur) لمسار التنمية. وهذا يفترض قيام سلطة وطنية قوية يشمل نفوذها مجمل الأقليم. وسيكون على هذه السلطة أن تتخذ سلسلة من الإجراءات ستشكل حافزًا ودافعًا قويًا للتبادلات الداخلية والخارجية.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو خلق وحدة مندمجة سياسيًا واقتصاديًا بين دول كانت حتى عهد قريب مستقلة بعضها عن البعض الآخر، وهي الآن

في مراحل مختلفة من النمو. ويريد اتحاد الجنوب العربي الذي تجتمع الآن في داخله عدن ومعظم الإمارات، أن يلعب هذا الدور. وبعد إتمام الدمج السياسي، تبدو الحكومة عازمة على الالتزام بتحقيق الدمج الاقتصادي بفضل تمديد وتوسيع الاتحاد الجمركي الذي أسس سنة ١٩٥٩.

دور الدولة في توجيه التجارة الخارجية

ينبغي على التجارة الخارجية أن تجري تحت إشراف الدولة القادرة، هي وحدها، على توسيع هدف التعرفات الجمركية. وبالإضافة إلى دوره الكلاسيكي فإن تسعير المكوس والتعرفات ينبغي عليه أن يستهدف حماية الاقتصاد القومي من المزاحمة أو المنافسة الأجنبية:

- وذلك بمنع المنتوجات المنافسة من أصل خارجي، من غزو السوق،
- بحصر القسم الأكبر من الإنتاج القومي بالمواطنين. وبمكنة تدخل السلطات العامة أن يقوم على تعيين الواردات عن طريق تحديدات كمية ونوعية.

وينبغي منع دخول بعض السلع: سيارات باهظة التكاليف، بعض المنسوجات، مجوهرات، كحول وقات. وفي الحالة التي يظهر فيها هذا الإجراء غير قابل للتطبيق أو غير كاف فمن الممكن استخدام طريقة زيادة رسوم الجمرك زيادة كبيرة.

وتعين الأصناف الأخرى من السلع بواسطة رخص تعطى ضمن حدود التي تعينها الحكومة. وهكذا تكون وسائل الدفع المخصصة لشراء سلع تثمير ومنتوجات ضرورية. وبتعابير أخرى ينبغي، في مجال الاستيراد، أن تفسح السلع الفاخرة أو شبه الفاخرة المجال للآلات والتراكتورات. وإذ تجعل الدولة القسم

الرئيسي من دخلها يتناول الواردات فإنها تتوصل إلى تخفيض وإنقاص اختلال توازن الحسابات التجارية مع الخارج.

ومع ذلك، إذا لم ترافق هذه الإجراءات بأعمال مماثلة على الصادرات فإن هذه الإجراءات لا يمكن أن تكفي وحدها لإنقاص عجز الميزان إنقاصًا محسوسًا. إن المقصود بكلامنا هو إذن تأمين أفضل تغطية للواردات عن طريق الصادرات.

ولهذه الغاية، يمكن النظر في عدة كيفيات للتدخل. فلا ينبغي على السلطات أن تتردد في اللجوء إلى أسلوب الاتفاقات الثنائية وإلى نظام "الكليرنغ" (Clearing) الذي يتيح للبلد أن يبيع بعض السلع لبلد آخر وأن يشتري منه بنفس القيمة السلع التي لا غنى للبلد عنها. ومن الطبيعي أن يكون من الصعب جدًا تحقيق هذه الكيفيات كما أنه من الصعب غالبًا، خلال الزمن، الوصول إلى توازن من هذا النوع مع كل البلدان. ومع ذلك فلا ينبغي لهذا الأمر أن يحول دون عقد هذا النوع من الاتفاقات كلما أمكن عقدها؛ لأن هذه البروتوكلات والاتفاقات التجارية ستمهد لتمييز التبادلات.

ولكن حتى نتخلص واقعيًا من الارتباط التجاري والاقتصادي شبه الكلي بالخارج، وحتى نلتزم بسياسة تقشف، ينبغي أيضًا زيادة الإنتاج الداخلي الزراعي والصناعي.

وفي بلد متخلف كاليمن الجنوبي، من الطبيعي أن نجد ازدياد الواردات من سلع التجهيز، غير أنه من غير الطبيعي أن يستورد حوالي خمسين بالمائة من مواده الغذائية التي يمكن إنتاج قسم كبير منها داخليًا. وينبغي للمشاريع الوطنية وللقطاع الزراعي أن تمون السوق الداخلية، بفضل تحويل المواد الأولية المحلية

وبفضل تنويع المنتوج المعيشي، بكمية من السلع والمواد الغذائية التي يمكن لاستيرادها أن يتناقص أو أن يتوقف. ويتبع ذلك خفض للتحريض والحض على تصدير المنتوجات الخام لأن التصدير يغدو ضئيل المردود بسبب الانخفاض المنتظم لأسعار هذه المنتوجات عالميًا.

وهكذا، بينما يخفف تطوير الصناعة المحلية حركة الاستيرادات لسلع الاستهلاك، يتزايد استيراد آلات التجهيز مع تزايد التثميرات، فكل خلق جديد ذي أهمية معينة يجلب ارتفاع التعرفة الجمركية كإجراء للحماية؛ ويعني ذلك أن التنمية الصناعية تسمح بزيادة التصدير لتشتري بالمقابل الأغذية التي لا يمكن إيجادها محليًا، والسلع الصناعية ذات الاستهلاك المديد اللازمة للتصنيع.

والخلاصة، يمكننا القول إن التبادلات، طوال السنوات القريبة العهد، قد تميزت بتطوير مهم، سجلته عدن بصورة خاصة.

ونظرًا لدور عدن كمركز إقليمي للتوزيع ونظرًا لمستوى معيشة سكانها المرتفع جوهريًا، فإنها تستورد كثيرًا من المنتوجات الأجنبية التي تحتفظ بقسم متزايد منها لأجل حاجاتها الخاصة؛ ويرتبط توازن ميزان مدفوعاتها بتصدير النفط ومشتقاته كما يرتبط بالسياحة وبتوقف الجيوش، ومن هنا قابلية اقتصادها العظيمة للانكشاف. ولهذا السبب، فإن رأسمال الأجنبي، الممثل في شركات الاستيراد والتصدير وفي الشركات النفطية (بريتيش بتروليوم، شل، اسو، موبيل وكالتكس)، يمارس وصاية شبه عامة على سلطة المرفأ وفاعليته ومن وراء ذلك يمارس وصاية على كل الاقتصاد.

وليست وضعية المحمية مرضية أيضًا، فبينما تكون مشترواتها في تزايد مستمر، فإن مبيعاتها تميل إلى الركود؛ وبالتالي، فإن المناطق الداخلية غدت مستوردا

صافيا خالصا لسلع صناعية ولمواد غذائية، بينما تستمر المناطق الداخلية في تصدير مجموعة صغيرة من المنتوجات الزراعية بشكل رئيسي.

والحالة هذه، تكلف السلع المصنوعة المستوردة أكثر وأغلى بالنسبة إلى أسعار المواد الأولية التي تسجل أسواقها عادة تقلبات شديدة: ومن هنا تراجع أسعار وكيفيات التبادل.

وبالنتيجة فإن تأثيرًا على الإنتاج في كل أشكاله، يفرض نفسه، بقصد استبدال السلع المستوردة بمنتوجات محلية وبقصد تنويع الصادرات. ويمكن للمحل المعتبر الذي تحتله المواد الغذائية حاليًا أن يقيد ويخفض بفضل بذل مجهودات متزايدة لصالح الزراعة. وهذا يتضمن تنسيقا أفضل للقرارات الاقتصادية، بدافع من السلطة الوطنية.

الفصل السابع عشر

النقد والمالية

إن اقتصاد البلدان المسماة متخلفة هو، بوجه عام، اقتصاد غير مترابط ترابطًا كافيًا، ويتألف من قطاعات قليلة الاندماج ببعضها البعض، وتكون التبادلات النقدية هزيلة فيه غالبًا ولا تشمل في الحقيقة سوى قسم من السكان.

ويتوافق هذا الوضع مع الوضعية الحالية لليمن الجنوبي خاصة، حيث لا يزال استعمال النقد غير شامل ومعمم؛ وفي الحقيقة أن مجتمع اليمن الجنوبي هو في مرحلة انتقالية: فمرحلة الانتقال من اقتصاد المعيشة (Subsistance) إلى الاقتصاد النقدي تتم تدريجيًا.

وتتميز الحياة الاقتصادية أكثر فأكثر بتوسع وانتشار الاقتصاد المسوق وبتراجع متواصل في فاعليات المعيشة، ويعدل دخول النقد المفاجئ عن طريق التجارة والاستئجار في الحياة الريفية والقبلية، كل آليات الحياة التقليدية.

حقًا، إن تشكل تجمعات سكانية جديدة (عدن الصغرى، الاتحاد) وفتح عدة مشاغل عمل تمولها الرساميل الخاصة أو الحكومية، قد قدمت أسواقًا لمنتوجات معيشية وغذائية كانت حتى ذلك الحين مخصصة للاستهلاك الشخصي أو للمقايضة. ومع ذلك فإن تحويل الاقتصاد التقليدي قد تلقى حافزه الرئيسي من الخارج: كالتحوُّل الزراعي الجديد لحساب زراعات التصدير وفتح سوق داخلية لمنتوجات الاستيراد؛ ولم يلعب توسع التجارة الداخلية سوى دور ثانوي في ذلك.

وكان من نتائج هذه التحويلات حسم استقلال الجماعات المستكفية اقتصاديًا وجعل الإنتاج الزراعي المسوق قابلًا جدًا للانجراح من جراء تقلبات السوق العالمية.

الأنظمة النقدية والمصرفية

يتخذ النقد في اليمن الجنوبي أهمية خاصة جدًا؛ لأنه يترجم واقعًا اجتماعيًا، ويظهر في الحقيقة كأنه ترجمة لقيمة علاقة القوى الاجتماعية الاقتصادية، ولكنه يظهر أيضًا كترجمة لمستوى التنمية الذي وصلت إليه شتى أقسام الإقليم.

وبالنسبة للقطاع الحديث الذي يهيمن في عدن وفي مدن الداخل الكبرى، يشكل النقد بمعناه الواسع، أكثر من وسيلة معاملات، إنه وسيلة انتشار وتوسع.

وبالنسبة للقطاع التقليدي الذي ما يزال موجودًا في المناطق البعيدة عن الساحل، وحيًّا في ظل نظام المقايضة والنقد المعدني، يعتبر النقد، خلافًا لذلك، وسيلة تبادل وقياس بكل بساطة. وإذا كان انعدام دلالات نقدية ليس كليًا في هذا القطاع، فإن محركي هذا الاقتصاد المغلق جزئيًا يستمرون مع ذلك في تفضيل شكل نقدي محدد جدًا، أي التالر (Thaler)، ويواجهون دخول وتغلغل الورق النقدي ببعض المقاومة. ولكن تحت ضغط القطاع الحديث الذي يستعينون به أكثر فأكثر ليبيعوا منتوجاتهم أو ليحصلوا على محاصيل شتى، يضعف هذا الرفض تدريجيًا.

إن الإدخال المنتظم للورقة النقدية في صميم المجتمعات التقليدية لا يتم، مع ذلك، بدون مفعول مفكك للتنظيم، فعلى قدر ما تدخل الورقة النقدية في العادات فإنها تقلب هذه البيئة المستقلة أو المكتفية اقتصاديًا رأسًا على عقب.

أ- ازدواجية النظام النقدي:

إن الفاعلية التجارية والإنتاجية تجد نفسها هكذا مقسومة بين وسيلتين رئيسيتين للدفع:

- التالر ماري تيريز من جهة.
- والشلن الأفريقي الشرقي من جهة أخرى.

ومن الطبيعي أن يضيق انتشار التالر لصالح الشلن، النقد الرسمي والشرعي؛ ويستحق الانتقال من شكل إلى آخر، الذي يجري حاليًا، أن يدرس بصورة مفصلة حتى يفهم مسار التغير الاجتماعي الراهن فهما أفضل.

١ - **أسطورة التالر** (**أو الريال**) **وواقعه**:

يرجع تاريخ ظهور هذا النقد النمساوي في الشرق الأوسط إلى نهاية القرن الخامس عشر، فقد أدخله تجار هولنديون في الجنوب العربي، ومنه توغلت هذه القطعة الفضية في الحبشة واليمن وفي معظم البلدان المجاورة، باستثناء مصر.

وعندما وقعت تجارة البحر المتوسط في أيدي البندقية، حاول هؤلاء التجار إدخال نقدهم الخاص بهم في البلدان الشرقية، غير أن المشروع لم ينجح، وقد باء الأتراك فيما بعد بنفس الفشل.

وفي نهاية عهد ماري تيريز (١٧١٧-١٧٨٠) صكت قطعة جديدة سنة ١٧٨٠، تحمل من جهة صورة الإمبراطورة ومن الجهة الأخرى شعارات الإمبراطورية الرومانية المقدسة: ومن هنا اسمها الجديد "تالر ماري تيريز". ولغرابة الأمر يوافق وضعها موضع التداول في اليمن الجنوبي مع الفترة التي أخرجت فيها من السوق في بلدها الأصلي، النمسا.

وطيلة القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان التالر هو النقد المتداول في أكثرية بلدان البحر الأحمر. وطيلة هذه الحقبة الطويلة لم يتمكن أي نقد آخر من عزله، بالرغم من المحاولات التي كررتها السلطات المحلية لاستبداله برموز ودلالات نقدية وطنية.

وفي الحقيقة، حاول الأئمة في اليمن والأباطرة في الحبشة أن يضعوا موضع التداول قطعًا معدنية مماثلة، غير أن هذه الإصدارات لم تعط النتائج المتوخاة.

وأدخل الإنجليز، من جانبهم، الروبية الهندية في عدن غير أنها لم تتوصل إلى كسب تام لثقة المواطنين في المناطق الداخلية بالرغم من أنها كانت مقبولة رسميًا لدى بعض الإمارات (القعيطي والكثيري ولحج).

وقد بدأ التأثير التالر بالهبوط خلال العقد الأخير فقط، وفي الوقت الراهن، يستمر تداول التالر في اليمن وفي حضرموت ولكنه على طريق التلاشي في الحبشة وعمان وفي العربية السعودية، وهو يعتبر في عدن عينها كغرض أو سلعة لها قيمة تجارية لا غير.

ب- الصك:

كان حق الصك حتى عام ١٩٣٣، يعود إلى النمسا وحدها، التي كانت حائزة على القوالب القديمة المحتوية على رقم تاريخ مسكوكات ١٧٨٠. وكان الاحتياطي يتجدد على النحو التالي: كان يرسل المعدن من لندن إلى فيينا حيث يجري تحويله، ثم كانت ترسل القطع إلى "المصرف الهند الوطني"(National Bank of India) في عدن الذي كان يوزعها في الداخل تحت ظل الحرس العسكري.

وفي سنة ١٩٣٣، اشترت الحكومة الإيطالية القوالب والآلات وحق الصك من النمسا، بقصد جعل التالر وسيلة تغلغل استعماري في الحبشة على الأخص. ومع ذلك، فإن القطع المصنوعة في تورينو، لم تقدر أبدًا على حيازة استحسانات سكان الجنوب العربي، بسبب وزنها الأدنى بقليل من الوزن العادي.

ومنذ نهاية الحروب، أصبحت إنجلترا واضعة اليد الوحيدة على احتكار الصك؛ وهذا ما أعطاها وسيلة ضغط وتدخل نافذة المفعول للغاية.

إن الوزن الهام للتالر المصكوك حديثًا هو ٢٦،٠٦٦٨ ملغ. وهو يحتوي على ٨٣٣/ ١٠٠٠ من الفضة. وكانت قيمة المعدن سنة ١٩٦٠ (القيمة الاسمية في لندن) للتالر بالضبط ٥ شلنات تقريبًا.

ج- سوق التالر:

إن التالر غير مسعر إلا في عدن، وتتراوح قيمته الحقيقية (من ٥ إلى ٧ شلن) تبعًا لحجم المعاملات وتبعًا لطلب وعرض القطع عينها، وتبعًا لثمن الفضة وتبعًا للظروف السياسية أخيرًا. وهذا ما يفسر اتساع المضاربات التي يسترسل فيها المستوردون (من سلطات إنجليزية وتجار وصرافين وصاغة).

وعلى سبيل المثال، نرى المضاربين، في فترة هبوط السوق، يباشرون بشراء كميات ضخمة يرسلونها إلى المملكة المتحدة أو إلى الهند لتباع هناك كمعدن كريم.

ومع ذلك، تظل النقطة الأكثر أهمية هي استخدام التالر كأداة سياسية؛ في الحقيقة تتلاعب السلطات البريطانية في عدن بالسعر وفقًا لفائدتها، كلما كان في نيتها أن تمارس ضغطًا على اليمن.

وعدا عن ذلك فإن التالر، كتعبير مادي عن سلعة، يحتفظ دومًا بنفس القيمة، بالنسبة لعدة قبائل في الداخل: إن معنى تقلب سعره يغيب عن خاطرهم كليًا.

ولا يتردد المسؤولون البريطانيون، المطلعون جدًا على هذه الحالة الذهنية، في الاستفادة من هذا الجهل، في حالة خلافهم مع القبائل.

د- أسطورة النقد المعدني:

إن الحظوة التي مازال يلقاها التالر لدى السكان البدو، تعود إلى سلسلة عوامل، بعضها من أصل نفساني (بسيكولوجي) وبعضها الآخر من أصل تقني.

في الحقيقة، يقدم النقد المعدني فوائد قيمة، بمعنى أنه يشكل نقدًا يدويًا واقعيًا يتداول على سبيل التقليد لا غير. والنقد المعدني تطبيق من جهة أخرى وتتلاءم خواصه الفيزيائية التي لا تعادل (كالمعادن، وامتناع التغير أو الفساد والتناسق)، تتلاءم تمامًا مع عقلية إنسان القبيلة ومع حياة الرُّحَّل.

فالحياة في الصحراء قاسية وتتضمن تنقلات دائمًا من جانب الجماعات المعنية بالأمر. ومن الأسهل بالنسبة لبدوي أن يحتفظ طيلة أشهر عديدة بالقطع الفضية، من أن يحتفظ بأوراق نقدية معرضة للتلف والتمزق والفقدان. وبخلاف ذلك، فإن المعدن يتحمل الاحتكاكات والحرارة وله، فضلًا عن ذلك، قيمة ذاتية.

ولا يهم بالنسبة للبدوي هبوط القيمة أو تغير سعر الصرف في سوق عدن، طالما أنه يقبض المعدن، وهذا هو الأمر الذي يفسر بقاء أسطورة التالر حية في المجتمع القبلي، فلا روبية في الماضي ولا الشلن في الحاضر، بالرغم من صدورهما ورقًا وقطعًا معًا، نجح في استيلاب أولوية التالر. وتنجم الصعوبة من واقع أن قبائل المناطق البعيدة جدًا في حضرموت، لم تفهم بعد أن الفضة قد فقدت دورها النقدي. ومع ذلك تبذل السلطات المدنية جهدها لتقليل من استعمال التالر، فهي لم تعد تعترف به كنقد شرعي وإنما تعتبره كمجرد سلعة ليست قيمتها سوى عكس أو انعكاس للمادة التي تستخدم كقوام لها. وحتى يتمكن من إخراج البدو من تحت تأثير ونفوذ المعدن ينبغي البدء بتعديل بنى مجتمعهم ونوع معيشتهم، وبمكنة التربية أيضًا أن تساهم في مكافحة حذر المعنيين بالأمر إزاء ورق النقد. وليس أقل من ذلك ضرورة المباشرة التدريجية ببزل التالر، وحظر استيراداته ومنع تسويقه الذي ما يزال حرًا.

٢- ترويج وتداول الورق النقدي:

كان ترويج الورق النقدي محدودًا بعدن أولًا، ثم امتد إلى أهم مدن المحمية، وصار الآن يشمل كل المراكز الحضرية والريفية تقريبًا، وهو يعمم على قدر تطور رأسمالية الاقتصاد، ومن هنا كان تزايد الكتلة النقدية.

أ) من الروبية الهندية إلى الشلن الشرقي الإفريقي:

تم إدخال الورق النقدي في العادات على مرحلتين؛ تمتد المرحلة الأولى من سنوات الاحتلال الأولى إلى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١، وتبدأ المرحلة الثانية في أول تشرين الأول (أكتوبر) من هذه السنة ذاتها.

وتتوافق المرحلة الأولى مع الفترة التي كان فيها اليمن الجنوبي محكوما اعتبارًا من مومباي وكالكتا، وكان منطقيًا إذن أن تشجع الحكومة البريطانية على تأصيل الروبية في منطقة عدن حيث حلتها رسميًا فضلًا عن ذلك، محل التالر، وبذلت جهدها، في ذات الوقت، ليس بدون نجاح، لتجري مدفوعاتها (مساعدات مالية ومعونات أو هبات) للزعماء الإقطاعيين في المناطق الداخلية، بهذه العملة. ومع ذلك فقد اصطدمت العملية برفض القبائل للتوقف عن وضع ثقتها في التالر. وبعد أن نالت الهند استقلالها وبالأخص بعد تخفيض قيمة الروبية سنة ١٩٤٩ قررت الحكومة البريطانية أن تسحب الروبية من التداول؛ وعلى الفور ربطت عدن ومحميتها بالنظام النقدي السائد في إفريقيا الشرقية، ومع هذا الإجراء تبدأ المرحلة الثانية، فقد أخرجت الروبية من السوق وحل الشلن الإفريقي الشرقي، محلها الذي يعتبر حاليًا النقد الشرعي ليس في عدن فحسب وإنما في الداخل أيضًا[١].

(١) Liver bleu d Aout, 1962, p.58. Aden.

ب) الكتلة النقدية:

يقصد بذلك مجموع الوحدات النقدية التي توجد، في فترة معينة، موزعة في صناديق الفاعلين الاقتصاديين (كالأفراد والجماعات الخاصة والعامة) والتي تشكل موجوداتهم. والكتلة النقدية تمثل كمية النقد الإجمالي التي يجوز عليها الاقتصاد ليؤمن تمويل فاعلياته[١].

ومن وجهة النظر الإحصائية[٢] تشمل الكتلة النقدية:

- أوراق النقد المتداولة،
- الودائع تحت الطلب والأرصدة المدينة في الحسابات الجارية في كل المصارف،
- الودائع في مكاتب الحوالات البريدية.

وبالإجمال، تميل الكتلة النقدية إلى التزايد بسرعة سواء فيما يتعلق بتداول الورق النقدي أو فيما يتعلق بنقد الحوالات. إن قيمة الإصدار التي كانت ٣٨٢٨٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٢، أصبحت سنة ١٩٦٤ تفوق الـ١٥ مليونًا من الجنيهات. وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٢، كانت الودائع في مكاتب الحوالات البريدية قد ارتفعت على التوالي من ٣٠٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ جنيه، وضع القسم الأكبر منها في لندن. وللأسف ليس بحوزتنا معلومات بصدد الودائع تحت الطلب في المصارف. وكل ما نعرفه عنها هو أن نقد المصرف يتطور تطورًا معتبرًا في عدن، متجاوزًا عن بعد، تداول الورق النقدي.

---

(١) Raymond BARRE,Economie Politique , La monnaie en economie decentralisee, t.11, p.308, Paris (P.U.F.),1958.

(٢) المصدر السابق.

إن حجم الأوراق النقدية المتداولة في حضرموت هو في تزايد مستمر، ويترجم تسويق المنتوجات الزراعية السوقية والمعيشية والمساعدة الخارجية بإمدادات من الورق النقدي على نحو أن المدّخرين ومعظمهم من الملاكين العقاريين والتجار يراكمون كميات ضخمة من النقود ومن الذهب. وإن ضرورة نظام مصرفي يسمح للسلطات المحلية وللأشخاص بحيازة وسائل ادخار وتسليف، تظهر بشدة.

ومنذ أن وجد النظام الاتحادي، يعتقد أنه كان ينوي إناطة البلد بمؤسسات مالية وطنية: فإن إصدار النقد والمراقبة المصرفية هي في الحقيقة من بين الصلاحيات الأساسية للحكومة المركزية. وفي المجال النقدي، سبق للحكومة الاتحادية أن تنبت في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٦٤ وحدة جديدة هي الدينار، الذي يساوي جنيها إسترلينيا وسيكون معادلًا ل١٠٠٠ فلس أو ٢٠٠٠ سنت. وفي الموضوع المصرفي، لم يحدث أي شيء حتى سنة ١٩٦٤ سوى تبني المجلس الاتحادي لنص حول المصارف لم يوضع موضع الاستعمال. إن الامتيازات النقدية للسلطة الاتحادية لا تزال تحت سيطرة الأجهزة المالية الإنجليزية. وينبغي تقريبًا انتظار إعلان استقلال الإقليم حتى تؤخذ أخيرًا الإجراءات الملائمة التي تفرض ذاتها.

ب- النظام المصرفي:

تتميز هذه المؤسسة بثلاث مزايا رئيسية:

- انعدام المصارف الوطنية انعدامًا كليًا والإشراف الأجنبي الشامل.
- العدد المحدود من المؤسسات المصرفية وتمركزها في عدن.
- وتوجيه المؤسسات المصرفية توجيها تجاريًا فقط.

ولهذه الأسباب فإن عيب النظام المصرفي هو افتقاره الخطير للتناسق، الذي لا يمكن السكون عنه طويلًا، إصلاحًا تركيبيًا سيفرض نفسه عاجلًا أم آجلًا.

١- ضعف الرأسمال الوطني

لا يوجد حاليًا مؤسسات مالية ذات طابع وطني (مؤسسات عامة أو خاصة)، وهذا ضعف خطير في الرأسمال الوطني.

ولا يمكن تفسير هذا النقص إلا ببقاء واستمرار الحالة الذهنية الرجعية إزاء تجارة الفضة أو المال، النقص الذي يضاف إليه غياب السلطة غيابًا لا يمكن فهمه، فالسلطة تبدو كأنها لم تعي دورها الرائد في هذا المجال، وعيًا كافيًا.

أ- استمرار الحالة الذهنية الرجعية إزاء تجارة الفضة أو المال.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، تعتبر صرامة العقيدة القرآنية المسؤولة عن ذلك غالبًا، لأن العقيدة القرآنية تمنع المسلمين من تقاضي أي فائدة؛ والذي يقول مصرف يقول بالضرورة نفقات مصرفية وفوائد، فالمصرف يتضمن الفائدة.

وبسبب الأوامر الدينية، لا يزال الرأسماليون الوطنيون يرفضون أن يتحدّوا الشريعة الإسلامية حتى يؤسسوا مؤسسة مالية ذات رأسمال محلي. ومع ذلك فقد تم اليوم تجاوز هذا المذهب الاعتقادي في كل البلدان الإسلامية تقريبًا. وحتى لا نورد سوى مثل واحد، فمن المهم أن نلاحظ أن المبدأ قد انتهكت حرمته بالمعنى الحرفي للكلمة، من قبل أكثر بلدان العالم العربي تعصبًا (والمقصود بكلامنا هو التعصب اللفظي وليس التعصب الحقيقي الواقعي)، أي من قبل العربية السعودية التي تملك تنظيمًا مصرفيًا ناميًا بما فيه الكفاية.

إن الأمر الأكثر تناقضًا في هذا الموضوع هو أن أولئك الذي يتظاهرون باحترام النصوص القرآنية، يسترسلون في تعاطي فاعليات الربا التي لا تختلف

عن فاعليات المصرفيين إلا بالمغالاة في ثمن الخدمات المقدمة. وعلاوة على ذلك وباستثناء بعض الحالات المعزولة الفريدة، فإن أكثرية التجار الذي يرعون الحسابات في المصارف المحلية، لا يظهرون أدنى تشكك عندما تدفع المصارف لهم فوائد عن الأموال المودعة لديها. وإن هذه العادة التي تتطابق مع منطق الرأسمالية، لا تتوافق نظريًا مع القوانين الدينية.

إن هذا التناقض يبين جيدًا عقلية أوساط الأعمال العربية حيث الأوامر الدينية مدفوعة إلى أقصى حد من جهة ومحرفة بصورة واضحة وجلية من جهة أخرى. وغني عن القول إن هذه الحالة الذهنية تشكل عقبة خطيرة وجدية أمام إناطة البلد ببنية تحتية مالية وطنية.

إذن لا بدَّ من إصلاح الوضعية، ويبدو أن الأشخاص غير قادرين وحدهم على تكييف العقيدة الإسلامية مع الظروف والمتطلبات الاقتصادية والمالية للتنمية. وبموجب ذلك، يقع على عاتق السلطات الحكومية مهمة الشروع بالإصلاحات اللازمة بقصد تخليص الجمهور من هذا التأثير النفساني وبقصد سد مسد المبادهة الخاصة، وكذلك بقصد إنشاء الأجهزة المالية التي تحتاج البلد إليها بصورة خاصة.

ب- الإشراف الأجنبي على المؤسسات المصرفية:

إن كل المؤسسات العاملة في البلد هي ملك للأجنبي، ومعظم هذه المؤسسات هي فروع لمصارف أعمال إنجليزية وهندية كبيرة. وأهم هذه المصارف هي:

- الأيسترن بنك(Eastern Bank).
- البنك البريطاني للشرق الأوسط (British Bank of the Middle East).
- بنك شارتدرد(chartered Bank).

- بنك الهند (Bank of India).
- ناشيونال أوفر سيز اندغريندلايز بنك
- (National Overseas and GrindlaysBank).

ويوجد بالإضافة إلى ذلك مصرف باكستاني (حبيب بنك) ومؤسسة أردنية (البنك العربي)، كما يوجد جهازان آخران تابعان لجماعة بيس وشركائها (Besse et cie) ولمؤسسة (M.S. Cowasjee- Dinshaw and Bros).

ولأسباب يسهل فهمها، تتعصب كل جالية من الجاليات؛ الموجودة في عدن للمصارف التي يعود أصلها إلى الجالية؛ فالأوروبيون يفضلون أن يتمموا معاملاتهم بواسطة مؤسسات إنجليزية، بينما يحقق الهنود عملياتهم دائمًا لدى مصارف هندية تقريبًا. ويتوجه العرب من جانبهم إلى المصارف التي تقدم تسهيلات مصرفية أكثر من سواها.

وعدا عن انعزال الجاليات الذي يبينه هذا الأمر الواقع، فإن هذا الواقع يبرهن على وضع يد المؤسسات المالية العالمية على أكثر القطاعات الاقتصادية نشاطًا في البلد. وفي حال غياب المساهمة الوطنية في الفاعليات المصرفية وانعدام التنظيم، فإن هذا التأثير الذي يميل إلى التزايد، يخشى أن يمتد إلى ما بعد التحرير السياسي، وهذا ما يتناقض مع روح التحرير الحقيقي.

٢- **تمركز المصارف في عدن:**

والميزة الأخرى للنظام المصرفي هي تمركز المصارف القائمة كلها في عدن.

وقد ارتفع عدد المصارف من ٣ مؤسسات سنة ١٩٤٦ ومن ٦ مؤسسات سنة١٩٥٦ إلى ٧ مؤسسات سنة ١٩٦٣، دون أن نحسب الخدمات المالية التي تؤديها مؤسسات بيس وكاواسجي- دينشوان التي تعتبر أهميتها ثانوية.

ولا يزال النظام المصرفي منعدما في حضرموت؛ صحيح أن الايسترن بنك يدير منذ بضع سنوات فرعًا له في المكلا، وأن "الناشيونال أوفر سايز أند غريندلايز بنك" حائز منذ زمن قريب على فرعين في لحج وجعار Gear، ولكن هذه الوكالات المحلية ما تزال غير كافية.

وهكذا فإن مناطق البلد الداخلية محرومة من خدمات التسليفات الزراعية على الأخص، بالرغم من الحاجة الشديدة إلى الرساميل في القطاع الأولي (الزراعي).

صحيح أن فروع المصارف العدنية تمنح سلفات لمنتجي القطن، ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا أن القطن ليس المحصول الوحيد الذي يحتاج إلى سلفة أو اعتماد. ومن جهة أخرى، لو لم تكن هذه الزراعة قابلة للمتاجرة فإن المصارف لن تهتم بالمحصول. وعلاوة على ذلك فإن مزارعي القطن لا يمثلون سوى أقلية صغيرة بالنسبة لمجموع طبقة الفلاحين.

وكذلك فإن العدد المحدود من المؤسسات المالية في حضرموت يشكل عقبة خطيرة أمام اتساع رقعة الزراعة وأمام تحويل الادخار الفعلي إلى ادخار منتج.

ومن نتائج هذا التحديد:

- تنمية الادخار أو "الأملاك العقارية ذات الطابع العائلي"[(١)] على شكل مجوهرات وتالر،
- شراء أراض للزراعة أو أراض للبناء. وصحيح أنه يوجد سبب آخر لتفسير ظاهرة الادخار: نظرًا للربا ذي النسب أو المعدلات المرتفعة،

---

(١) BALANDIER et Autres: Le Tiers- Monde, Cahiers, Institut National detudes demographiques, n 39,p307,Ed.P.U.F., Paris, 1961.

فإن الأشخاص الحائزين على سيولات نقدية يفضلون أن يحتفظون بها في متناول أيديهم حتى يقرضوها بهذه المعدلات والنسب المفرطة بدلا من أن يودعوها في المصارف.

وبوجه عام فإن سكان المناطق الداخلية والملاكيين العقاريين بصورة خاصة، والتجار والفلاحين الميسورين، ما زالوا يجهلون استعمال المال بطريقة مفيدة ومربحة اقتصاديًا. ويمكن الحصول على نتائج أفضل، بواسطة إيجاد شبكة مصرفية مناسبة، ترافقها حملة تربية وتعليم.

٣- **توجيه المصارف توجيها تجاريا فقط**:

إن النظام المالي القائم يتجه بشكل استثنائي نحو المدى القصير مع تفوق في العمليات ذات النمط التجاري أو نمط المضاربة. وفي الحقيقة تحدد فاعليته بتسليفات قصيرة المدى أهمها عن بعد التسليف بواسطة المستندات، الذي يتناول التجارة الخارجية.

وبسبب اتساع المبادلات فإن التسليفات معتبرة الأهمية غير أنها قصيرة الأمد؛ لأن العلميات في مادة التجارة العالمية تنفك عراها، مبدئيًا، بسرعة عجلى. ومع ذلك، وبما أن عدن مركز لإعادة التصدير، فإن مصدري ما وراء البحار يأذنون بتسليفات لسلع الاستهلاك الجاري، ذات أمد طويل تقريبًا يمكن أن يتراوح بين ستة أشهر وسنة.

ويؤمِّن أصحاب المصارف في عدن الروابط والعلاقات بين المصدرين والمستوردين، كما أنهم يمولون جزئيًا توزيع وتقسيم البضائع المخصصة للسوق المحلية؛ وهكذا يساهمون مساهمة كبيرة في تسويق السلع المستوردة (تجارة الجملة) ويساهمون طبيعيًا في تسويق المحاصيل المصدرة، على أن كل

المعاملات هي عمليًا بين أيديهم. وبإضافتنا إلى ذلك مساهمتهم في تمويل بناء المساكن النفعية، ندرك بيسر مدى قوتهم غير المحدودة.

إن قلة الاهتمام الذي تظهره المصارف الإنجليزية والهندية إزاء الزراعة وإزاء التصنيع، تفسر بتقلب إنتاجية الزراعة وبرفض تثمير مبالغ ضخمة في التصنيع،

والمقصود بقولنا هو مشاريع تبحث عن أرباح مباشرة. إن نسب الفائدة التي تحدد وفقًا لوضعية الدائن ووفقًا لطبيعة العلميات التي يطلب التسليف من أجلها، تتراوح بين ٨ و١٠ بالمائة.

وفي هذه الظروف وحتى يسهل منح تسليفات ذات مدى متوسط وطويل للزراعة والصناعة، لا بدَّ من تعزيز إيجاد مصارف للدولة ومن تعزيز إنشاء مؤسسات ذات رأسمال مختلط.

ويكون هدف "التسليف الزراعي" هو مساعدة المزارعين وتطوير الزراعة، وينبغي عليه أن يمنح ليس قروضًا فحسب، بل أن يبيع بالأقساط أيضًا أو أن يؤجر التجهيز الزراعي والمواشي والأسمدة والبذار، وسيكون عليه كذلك أن يلعب دور الوسيط لأجل بيع المحاصيل ولأجل المساعدة على تكوين تعاونيات.

وأما "التسليف الصناعي، فيستهدف تنمية ومساعدة الصناعة كما يستهدف تشجيع خلق مشاريع جديدة، وبالتفضيل، مع مساهمة الدولة. ولهذه الغاية ينبغي على الحكومة أن تحرك وتحفز اتساع الشبكة المصرفية وتعميم حق المساهمة بقصد جلب رساميل هامة متأتية من الجمهور.

إن نماذج الشركات التي يبدو لها بعض الحظوظ في النجاح هي شركات الأشخاص (شركة باسم جماعي أو شركة توصية عادية)، ومن بين شركات الرساميل، الشركة ذات المسؤولية المحدودة. ويبدو أن الشركات المغفلة من الصعب عليها أن تتأصل في الوضع الراهن للأمور.

وفي كل الأحوال، حتى يقام مشروع مساهمة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التشريع الإسلامي الذي يحرم تقاضي أرباح أو فوائد وإلا فإن الاكتتاب للرأسمال لن يتحقق في أحسن الظروف؛ وفي ذلك يكمن العائق الأعظم الذي لا يمكن مع ذلك تجاوزه. وفي الحقيقة يوجد سابقة مماثلة في التاريخ وبالأخص في العصور الوسطى الفرنسية.

وباختصار ليس لليمن الجنوبي، في الوقت الراهن، مصارف خاصة به، فلم يدخل النقد في اقتصاده إلا جزئيًا لأن المقايضة ما تزال موجودة في العلاقات القائمة بين القبائل، ولا تزال جاذبية التالر كبيرة في العلاقات بين أشباه الرحّل والمدنيين ومع ذلك فما عاد البدو يرفضون قبض الورق النقدي مقابل محصول أو خدمة مقدمة؛ وشيئًا فشيئًا يأخذون بعين الاعتبار أن امتلاك أوراق نقدية يعني امتلاك وسيلة دفع جديرة بشراء كل أنواع السلع.

ويمكن عزو تحويل العقلية البدوية إلى الاحتكاكات التي أصبحت مألوفة أكثر فأكثر بين رجال القبائل وبين المدن بدافع التجارة أو العمل، دون أن تغيب عن بالنا السوق الأسبوعية التي تقام في المناطق الريفية، فتطور المجتمع البدوي يتم على مراحل.

ومع ذلك فليس يوجد غير البدو ممن يجب تربيتهم وتعليمهم ويجب تكييف عقليتهم، وإنما يوجد أيضًا كل أولئك الذي يفكرون أنه، من المضحك، إيداع الموجودات في المشاريع المصرفية أو في مشاريع مساهمة.

وحتى يسرع في مسار إناطة الاقتصاد بالنقد، يبدو تدخل الدولة أكثر من ضروري؛ وبمكنة السلطات الحكومية أن تعمل بواسطة مصرف مركزي، تكمن في إنشائه فوائد جمة. ويساعد هذا الجهاز على:

- امتصاص التالر وتعويد السكان على شتى وسائل الدفع،
- تخفيض الادخار غير المنتج وتطوير الادخار المنتج،
- إيجاد سوق مالية قادرة على إخراج واستخلاص رساميل من أصل محلي، مخصصة لتكون مثمرة في القطاعات المنتجة.

وفي المدى الطويل، ينبغي التفكير باستبدال الشلن بنقد وطني يجري تأمين انتشاره بواسطة المصرف المركزي وبواسطة المؤسسات المالية المختصة المرتبطة بالمصرف المركزي. ولن يتضمن هذا الاستبدال كما لن تتضمن إناطة البلد بجهاز نقدي ومصرفي جديد، بالضرورة، الانسحاب الفوري من منطقة الإسترليني. ويمكن للانتساب إلى منطقة الإسترليني خلال بضع سنوات، بشرط بعض الإصلاحات، أن يكون مفيدًا للبلد.

ولكن في المستقبل، عندما ترى النور "السوق المشتركة" بين الدول العربية، يصبح من الضروري أن يعيد اليمن الجنوبي اعتبار وضعيته. فالاتحاد العربي للمدفوعات الذي سينجم عن "السوق المشتركة" قد يسمح لليمن الجنوبي بأن ينقطع عن الانتساب لهذه المنطقة.

المالية العامة

تحتل الموازنة في معظم البلدان النامية، مكانًا مركزيًا فيما يتعلق بتمويل الإنماء. وتمول الدخول العامة، في الحقيقة، إنشاء البنية التحتية إلى حد بعيد، وكذلك انطلاق المرحلة الأولى من الإنماء، وذلك بسبب ضعف وسوء توجيه الادخار الخاص من جهة، وبسبب وقتية وترجرج المساعدة الأجنبية من جهة أخرى.

والـدور الـذي تلعبـه الماليـة العامـة، في اليمـن الجنوبـي، في هـذا المضمـار مهـم بصـورة خاصـة، وأن مختلـف الموازنـات المنفـذة هـي[١]:

- موازنة عدن،
- الموازنة الاتحادية،
- الموازنة المحلية.

إن هـذا التمييـز يفـرض نفسـه لأنـه يوجـد فـرق عضـوي بيـن هـذه الموازنـات، وبالأخـص مـن وجهـة نظـر الوضعيـة والحالـة العامـة.

وفي الحقيقـة أن موازنـة عـدن طموحـة بينمـا تتميـز موازنـات مناطـق حضرمـوت بتواضـع وضآلـة المشـاريع التـي يعمـل علـى إنجازهـا؛ وعـدا عـن ذلـك، فـإن عـدن تتمتـع بوضعيـة ماليـة مريحـة، بمعنـى أنهـا قـادرة علـى إشـباع القسـم الأعظـم مـن حاجاتهـا إلـى وسـائل التمويـل، وبخـلاف ذلـك، فـإن ماليات مناطـق البلـد الداخلية تظهـر وتـبرز اختـلالًا مسـتمرًا ومتزايـدًا في التـوازن، اختـلالًا لا يُسـدّ إلا بواسـطة مسـاعدة المملكـة المتحـدة.

وبالإجمـال، كان تجزّؤ البلـد، حتـى عهـد قريـب، إلـى عدة وحدات مسـتقلة عن بعضها البعض يحول دون قيام أي تلاحـم وتناسـق في مادة سياسـة الموازنة. وبوشـر منـذ سـنة ١٩٥٩ بتحقيـق بعـض التقـدم في هـذا المضمـار، وذلـك بفضـل التجمـع السياسـي الـذي شـرعت بـه السـلطات الاسـتعمارية، غيـر أننـا لا نـزال بعيديـن عـن وضـع وإقامـة موازنـة وطنيـة علـى صعيـد كل البلـد أو الإقليم.

أ- موازنة عدن:

تضـع موازنـة عـدن وزارة المـال (أمانـة ماليـة في الماضـي) ثـم تخضـع الموازنـة لموافقـة المجلـس التشـريعي.

---

(١) تبدأ السنة المالية في أول نيسان (أبريل) وتنتهي في ٣١ آذار (مارس).

إن وضعية ماليات عدن سليمة، وتناول الموازنة مبالغ هامًا نسبيًا، فقد بلغت في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣ ما يناهز الستة ملايين جنيه مقابل ١٤٠٠٠٠جنيه تقريبًا سنة ١٩٣٧[١].

والجدول التالي سيرسم، مع تقديم الدليل على سلامة مالية عدن، تطور النفقات والعائدات خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٧إلى سنة ١٩٦٣.

ويستخرج من الجدول أن الموازنات السنوية كانت متوازنة في أغلب الأحيان وحتى إنها كانت فائضة. ويلاحظ كذلك أن الميل العام هو نحو الارتفاع سواء بالنسبة للعائدات أو بالنسبة للنفقات.

وكانت العائدات خلال زمن طويل قد سجلت فائضًا قيمًا كان يثمر في لندن أو يأتي لتضخيم احتياطيات الدولة أو كان يستخدم أيضًا في استهلاك أو إطفاء ديون الدولة. ونشاهد خلال هذه السنوات الأخيرة، مع ذلك، تراجع الفائض وحتى إننا نشاهد ظهور عجز ملحوظ.

جدول ٥٧

تطور عائدات ونفقات عدن أثناء فترة ١٩٣٧-١٩٦٣ (بالجنيهات)

سنة	عائدات		نفقات		فائض أو عجز
	المجموع	زيادة أو نقصان	المجموع	زيادة أو نقصان	
١٩٣٧	١٦٩٠٠٠		١٢٧٠٠٠		٤٢٠٠٠+
١٩٣٩	١٥٠٠٠٠	١٩٠٠٠-	١٣٢٠٠٠	٥٠٠٠-	١٨٠٠٠+
١٩٤٢	٣٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠+	٢٩٥٠٠٠	١٦٣٠٠٠+	٥٥٠٠٠+
١٩٤٤	٨٨٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠+	٣٧٠٠٠٠	٧٥٠٠٠+	٥١٠٠٠٠+
١٩٤٦	٩٤٦٠٠٠	٦٦٠٠٠+	٧٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠+	١٦٩٠٠٠+
١٩٤٨	٩٠٨٠٠٠	٣٨٠٠٠-	٦٩٧٠٠٠	٥٣٠٠٠-	٢١١٠٠٠+

(١) Sir Tom HICKINBOTHAM, op.cit., p.203.

١٩٥٠	١٣١٨٠٠٠	٤١٠٠٠٠+	١٠٨٨٠٠٠	٣٩١٠٠٠+	٢٣٠٠٠٠+
١٩٥٢	١٧٧٤٠٠٠	٤٥٦٠٠٠+	٢٤٠٠٠٠٠	١٣١٢٠٠٠+	٦٢٦٠٠٠-
١٩٥٤	٢٤٦١٠٠٠	٦٨٧٠٠٠+	٣١٨٢٠٠٠	٧٨٢٠٠٠+	٧٢١٠٠٠-
١٩٥٦	٣٩١٢٠٠٠	١٤٥١٠٠٠+	٣٧٩٩٠٠٠	٦١٧٠٠٠+	١١٣٠٠٠+
١٩٥٨	٣٨٠٦٠٠٠	١٠٦٠٠٠-	٣٢٦٧٠٠٠	٥٣٢٠٠٠-	٥٣٩٠٠٠+
١٩٦٠	٤٢٨٣٠٠٠	٤٧٧٠٠٠+	٤١٣٩٠٠٠	٨٧٢٠٠٠+	١٤٤٠٠٠+
١٩٦٢	٥٣٥٥٠٠٠	١٠٧٢٠٠٠+	٥٣٠٨٠٠٠	١١٦٩٠٠٠+	٤٧٠٠٠+
١٩٦٢/ ١٩٦٣(أ)	٥٩٢٦٠٠٠	٥٧١٠٠٠+	٥٨٤٢٠٠٠	٥٣٤٠٠٠+	٨٤٠٠٠+

(أ) تقدير.

وإذا كانت الموازنة تظهر رصيدًا سلبيًا فذلك بسبب:

- زيادة النفقات التثميرية الملحوظة في الخطط الخمسية (بما في ذلك إنجاز المشاريع المختلفة).
- تزايد كلفة الأشغال.
- حركة العائدات: تدرج غير كاف بالنسبة للنفقات.

١- تركيب النفقات:

تميل النفقات، منذ عشرين سنة تقريبًا، إلى التزايد على وتيرة مضطردة، فهي لم تمتص الفائض الذي كان موجودًا حتى عام ١٩٥٠ فحسب، بل أنها بالإضافة إلى ذلك حملت السلطات على البحث عن أموال إضافية لتغطية العجز، ومن هنا ظهر مركز "الديون العامة ". ولا ينبغي أن يدهشنا ذلك، نظرًا لاتساع الأشغال التي شرع بها لتحريك وتعيين التطوير ولتحسين المصالح أو الخدمات الاجتماعية.

لقد ساهمت كل المراكز دونما استثناء في حركة الارتفاع التي كانت النفقات هدفًا لها، ومع ذلك فإن أكثر التقلبات تأثيرًا، كما يدل على ذلك الجدول رقم ٥٩، تتعلق بشأن التعليم والشرطة الذين ارتفعا على التوالي من ٣ بالمائة و٥،٨ بالمائة سنة ١٩٤٦ إلى ١٣ بالمائة و٩،٣ بالمائة سنة ١٩٦٢-١٩٦٣.

وكان للمبالغ المخصصة للتربية نتائج مباركة؛ لأن تعليم الأطفال قد أحرز نجاحات ملحوظة، وأما التزايد المفاجئ للاعتمادات المخصصة للشرطة فهو ناجم بصورة رئيسية عن الاعتبارات السياسية. فتعزيز المراقبة البوليسية على علاقة مع اشتداد الاضطرابات.

وأما فيما يتعلق بالخدمات الأخرى، فقد تطورت بطريقة غير متكافئة، فقد تحسنت خدمة الصحة العامة تحسنًا لا يمكن إنكاره: حسم منتظم وسريع لمعدل الوفيات العامة ووفيات الأطفال. ومن بين الأشغال العامة التي شرع بها أو التي هي قيد التنفيذ، يليق ذكر بناء المساكن والمباني العامة والطرقات وإصلاح عدن الصغرى وتوسيع المنشآت المرفئية وخلق "العقار التجاري".

جدول ٥٨
توزيع النفقات وتقلباتها

الخدمات الرئيسية	١٩٤٦		١٩٥٦		١٩٦٢-١٩٦٣		التقلبات من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٣
	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	
أشغال عامة	٩٤,٧	١٢,٦	٣٦٣,٢	٩,٦	٦٥٦	١١,٣	+٥٩٢
الصحة العامة	٧٥,٧	١٠,١	٢٨٢,٩	٧,٤	٥٩٠	١٠,١	+٦٧٩
تعليم	٢٢,٣	٣	٢١٠,٦	٥,٥	٧٥٤	١٣	+٣٢٨١
شرطة	٤٣,٥	٥,٨	٢٦٩,٦	٧	٥٤٥	٩,٣	+١١٥٣
نفقات أخرى	٣٩٣,٨	٥٢,٥	١٧٧٤,٧	٤٦,٩	١٨٤١	٣١,٥	+٣٦٧٧
ديون عامة			٢٩٨	٧,٨	٥٤٦	٩,٤	+٨٣
تحويل لأموال التنمية....	١٢٠	١٦	٦٠٠	١٥,٨	٩٠٠	١٥,٤	+٦٥٠
المجموع	٧٥٠	١٠٠	٣٧٩٩	١٠٠	٥٨٤٢	١٠٠	+٦٧٩

(Commercial Estate) لأجل تكييف وتحويل المنتوجات وأخيرًا إنشاء مدرج لتحليق الطائرات. وكذلك لم تهمل المصالح الإدارية والمصالح المتنوعة، فهي متضمنة في عامود "نفقات أخرى".

وعدا عن ذلك، فإن أعباء الديون العامة[١] قد تضاعفت تقريبًا بين سنة ١٩٥٦ و١٩٦٢-١٩٦٣ (لم يكن ثمة ديون سنة ١٩٤٦). ويتزايد الدين بقدر ما تتزايد النفقات المواتية للتطوير، وأخيرًا فقد تضاعف التحويل إلى "صندوق التنمية" سبع مرات ونصف خلال تلك الفترة.

وبصورة عامة فإن النفقات في السنوات المقبلة مدعوة للزيادة؛ لأن اعتمادات التعليم والمعونة الاجتماعية والأشغال لا يمكن ضغطها بسهولة، وأن تخفيض الاعتمادات ماديًا يخشى منه أن يحدث انحسارات لا يمكن توقع نتائجها. وقد سبق أن أظهر السكان العدنيون تخوفاتهم من الفكرة القائلة بأن الخدمات الاجتماعية كانت ستنتقل إلى الدولة الاتحادية؛ لأنهم يخشون من حدوث تخفيض عرضي للاعتمادات؛ وقد صار هذا النقل فعليًا سنة ١٩٦٤-١٩٦٥ وهو يترجم بانخفاض[٢] مماثل للعائدات (١٧١٠٠٠٠ جنيه إسترليني) وللنفقات (١٦٧٢٠٠٠ جنيه إسترليني). وأما بخصوص زيادة العائدات والنفقات، فهي تجيب على حاجات اجتماعية ملحة، وحتى تواجه عدن هذه النفقات، سيكون عليها، تخمينًا، أن تلجأ مجددًا إلى القروض الخارجية.

---

(١) سيجري درس "الديون العامة" كما سيجري درس "أموال التخطيط" في الفصل المخصص ل "تمويل الخطط الخمسة".

(٢) Aden Colony, Estimate of Revenue and Expenditure for 1963-64,p.72.

٢- **العائدات**:

إن أهم مصادر الدخول العامة هي الضرائب التي تعود ميزتها الرئيسية إلى أهمية الضريبة العامة المفروضة على الدخل.

ففي سنة ١٩٤٦ كانت الضرائب المباشرة تمثل ٣٥,١ بالمائة من عائدات الموازنة التي كان يتأتى ١٤,٢ بالمائة منها، من ضريبة الدخل، بينما كانت الضرائب غير المباشرة تأتي فقط بنسبة ١٧,٥ بالمائة من المجموع الذي تعود ١٦,١٪ منه إلى الضرائب الجمركية. وكانت الضرائب المباشرة سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ تعطي ٢٥,٥ بالمائة من المجموع، مع ٢٤,٦ بالمائة من الضريبة المفروضة على الدخل بينما كانت الضرائب غير المباشرة ترتفع إلى ٢٧,٤ بالمائة مع ٢١,٢ بالمائة من الضرائب الجمركية وضرائب المشروبات الروحية.

وتفرض بهذا الصدد ملاحظتان: فمن جهة لا تزال حصة الضرائب المباشرة مهمة ولكنها تظهر وقد تناقصت تناقصًا محسوسًا (٢٥,٥ بالمائة) ويبدو أن هذا التناقص يعود إلى تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الشركات[١] منذ سنة ١٩٥٥/ ١٩٥٦؛ ومن جهة أخرى تزايدت حصة الضرائب غير المباشرة من سنة لأخرى بالرغم من واقع أنه ليس لدى عدن تعرفة جمركية عامة. وتعود هذه الزيادة إلى تزايد حجم الواردات الواجب فرض ضرائب عليها وبصورة خاصة القات (٤,٨ بالمائة).

وبالأجمال، سجلت العائدات تقدمًا متواصلًا: فقد تضاعفت العائدات ستة مرات تقريبًا خلال العشرين سنة الأخيرة، والعائدات تشمل، بالإضافة إلى الضرائب والغرامات، مداخيل المصالح العامة التي لم تنقطع نسبتها المئوية

(١) R.C.TRESS, op.cit, p.16.

من المجموع، عن الاتساع، كما يدل على ذلك الجدول التالي، حتى تتجاوز المصادر التقليدية لعائدات الموازنة.

إن مختلف هذه الاجتزاءات والاقتطاعات التي تشمل القسم الرئيسي من الرسوم الأميرية بعدن، مخصصة، على نحو مستمر، لتغطية النفقات الجارية؛ فعندما تترك الموازنة فائضًا، يودع قسم من الفائض في لندن (في صندوق الدولة البريطانية)، ويستعمل القسم الآخر في تمويل التطوير أو يودع في المصارف التجارية. وفي هذه الحالة الأخيرة تقوم الودائع بتموين الدورة المالية العادية.

جدول ٥٩
توزيع العائدات وتقلباتها

المصالح الرئيسية	١٩٤٦		١٩٥٦		١٩٦٢/ ١٩٦٣		التقلبات من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٢-٦٣
	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	
ضرائب مباشرة	٣٣٢	٣٥,١	١٣٩٦	٣٥,٧	١٥١٥	٢٥,٥	٣٥٦+
ضريبة الدخل	١٣٥	١٤,٢	١٢٩١	٣٣	١٤٦٠	٢٤,٦	٩٨١+
ضرائب أخرى	١٩٧	٢٠,٩	١٠٥	٢,٧	٥٥	٠,٩	٢٥٨-
ضرائب غير مباشرة	١٦٦	١٧,٥	٦٨١	١٧,٤	١٦٢٥	٢٧,٤	٨٧٧+
جمرك	١٥٣	١٦,١	٥٥٣	١٤,١	١٢٥٩	٢١,٢	٦٢٣+
ضرائب على القات	١٣	١,٤	٥٧	١,٤	٢٨٠	٤,٨	٢٠٤٥+
ضرائب أخرى			٧١	١,٩	٨٤	١,٤	١٨+
ضرائب محلية شتى	٤٠	٤,٢	٨٩	٢,٣	٢١٥	٣,٦	٤٥٧+
مصالح عامة	٢١٠	٢٢,٢	١٠١٩	٢٦	١٩٢٦	٣٢,٦	٨١٨+
كهرباء	٨٥		٤٢١	١٠,٧	٩٥٧	١٦,٢	١٠٢٦+
البريد والهاتف	٧١	٩	٢٦٠	٦,٦	١٦٢	٢,٧	١٢٨+

مياه	٥٣	٧,٥	٢٧٤	٧	٥٧٦	٩,٧	+٩٨٦
أراضي	١	٥,٧	٦٤	١,٧	٢٣٣	٤	+٢٣٢٠٠
مداخيل شتى	١٩٨	٢١	٧٢٧	١٨,٦	٦٤٥	١٠,٩	٢٢٥
المجموع العام	٦٤٦	١٠٠	٣٩١٢	١٠٠	٥٩٢٦	١٠٠	+٥٢٦

أ- الضرائب المباشرة

إن النظام الأميري الساري المفعول في عدن مستمد بأكثره من النظام البريطاني، ويقوم الأسلوب المستعمل لأجل جمع "ضريبة الدخل والضريبة المماثلة" (Income Tax and Similar) على طلب بيان من المكلف، بيان تراقبه مديرية الضرائب، وهذه المديرية مؤهلة لمنح تخفيضات ضرائبية.

هذا، وإن الشركات كالأشخاص الطبيعيين تدفع ضريبة الدخل التي هي في أساس فرض الضريبة المباشرة.

إن مختلف المداخيل التي تفرض عليها الضرائب، هي التالية:

- الأرباح التجارية وغير التجارية،
- الفوائد وأرباح الأسهم،
- مداخيل الملكية العقارية المطابقة مع القيمة التأجيرية،
- ضرائب الامتياز.

وفي سنة ١٩٥٢-١٩٥٣ كانت حصة الضرائب المفروضة على الشركات بنسبة ٧٨،٢ بالمائة، والضرائب المفروضة على التجار ١٤،٣ بالمائة والضرائب المفروضة المأجورين ٧,٥ بالمائة.

ونستنتج بالمقارنة مع ١٩٦٣-١٩٦٤ تناقصًا محسوسًا بالنسبة للفئة الأولى (٦٤,٣ بالمائة)، ومردودًا أفضل للضريبة المفروضة على الفئات الأخرى المكلفين (٢٣،٢ بالمائة و١٢،٥ بالمائة على التوالي).

١- ضريبة الشركات:

تفرض الضرائب على الشركات نظرًا لأرباح المشاريع والمنشآت سواء كانت هذه الأرباح صناعية أو تجارية.

وقد كانت الشركات خاضعة لضريبة الأرباح بمعدل ٣٧،٥ بالمائة وعندما تتجاوز أرباحها سقفًا معينًا تفرض عليها "ضريبة إضافية"(surtaxe) كانت نسبتها ١٥ بالمائة، وكان عليها حينئذ أن تتحمل اقتطاعًا قيمته ٥٢،٥ بالمائة.

وفي سنة ١٩٤٧ ألغيت الضريبة الإضافية، وفي سنة ١٩٥٦ خفضت ضريبة الأرباح من ٣٧،٥ بالمائة إلى ٣٢،٥ بالمائة، وقد اتخذت قرارات هذه التخفيضات المتتابعة للمعدل، بقصد تشجيع الشركات على إعادة تثمير أرباحها محليًا بدلًا من إخراجها من البلد، ودعوة الرساميل الخاصة الخارجية لتثمر في عدن. ولم تؤد التخفيضات إلى جلب تثميرات أجنبية جديدة، وإنما أفادت الاحتكارات الموجودة التي رأت أن أعباءها تخف وأن أرباحها تتزايد. وعدا عن ذلك فقد دعت هذه الإجراءات عددًا معينًا من رجال الأعمال الوطنيين إلى تحويل مشاريعهم العائلية أو الفردية إلى مشاريع مساهمة حتى يستفيدوا من الفوائد الممنوحة: ومن هنا كان تزايد عدد الشركات. ففي ١٩٥٢-١٩٥٣ لم يكن هناك سوى ٧٥ مشروعًا[١] بينما تجاوز عدد المشاريع سنة ١٩٦٢ المائة مشروع. وأهم هذه المشاريع هي، من بعيد، مصفاة نفط عدن.

وباختصار، يقتطع القسم الرئيسي من منتوج ضريبة الدخل، من أرباح الشركات الموزعة للمنتوجات النفطية المكررة ومن شركات الاستيراد والتصدير ومن شركات البناء. وكان هذا القسم يطابق سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ لـ٥٩ بالمائة من

---

(١) Aden Cilony, Report of the Revenue and Expenditure Committee 1963,p.36, Aden.

الضرائب المباشرة ول٦١ بالمائة من الضرائب المفروضة على الدخل. ويؤخذ الباقي من الضريبة الشخصية التي تشمل كل شخص حائز على عمل وعلى سكن في عدن.

٢- ضريبة الدخل المفروضة على الأشخاص الطبيعيين:

إن القانون المتعلق[١] بضريبة الدخل يعين ضريبة فردية وتصاعدية تتراوح بين ٧٥،٤ بالمائة من الدخل السنوي الممكن إلزامه بدفع الضريبة.

وبالنسبة للمأجورين فإن ضريبة الدخل تؤخذ على شكل استبقاء أو حجز من الأصل كلما كان ذلك ممكنا (نظام "Pay as you earn") بينما تستخدم بشأن التجار وأعضاء المهن الحرة طريقة البيان المراقب المعمول به حاليًا بالنسبة للشركات.

وتجري الإدارة عددًا معينًا من التخفيضات عن الدخل، وفقًا لوضعية المكلف العائلية. وفي الحقيقة يجيز القانون الضرائبي تدخل نوع من التمييز بين المكلفين العزاب وبين المكلفين أرباب العائلات.

هذا وإن عدد الأشخاص الخاضعين لضريبة الدخل يتزايد شيئًا فشيئًا. ففي ١٩٥٢-١٩٥٣ كان عددهم حوالي ٤٠٠٠ شخص منهم ٨٢،٥ بالمائة ينتمون إلى طبقة المأجورين و١٧،٥ بالمائة ينتمون إلى فئة أصحاب المهن الحرة. ولا نعرف عدد المكلفين بالضبط لسنة ١٩٦٢-١٩٦٣، لكننا نعرف أن عائدات الضرائب المتعلقة بالمكلفين قد ارتفعت، بالنسبة إلى ١٩٥٢-١٩٥٣، من ٥٥٠٠٠ إلى ٢٨٠٠٠٠ بالنسبة لفئة أصحاب المهن الحرة. وكانت قد ضربت على التوالي بخمسة وبواحد ونصف خلال تلك الفترة.

ومن البين أن هذا التزايد يعود بشكل خاص إلى زيادة عدد المأجورين، ولكن الأمر ليس بأقل جلاء من أن هؤلاء الأخيرين هم الذين يتحملون العبء الأكبر

(١) O.N.U.: Progres Realises par les T.N.A., p.460, 1960, New York.

من فرض الضريبة التصاعدية. لأن الأجور هي غرض لحجز من الأصل سواء في المشاريع الكبرى أو في الوظيفة الحكومية بينما يطبق القانون بالنسبة للفئات الأخرى من المداخيل بشدة أقل من ذلك. ومن جهة أخرى، فإن المخاتلة والفساد مألوفان في حالة التجار والمهن الحرة الأخرى. وكذلك يمكن القول أن العدالة الاجتماعية التي يزعم التصميم على تحقيقها، تظل في صعيد الخيال.

ب- الضرائب غير المباشرة

من امتيازات المنطقة الحرة هو أن السلع من كل أصل ومصدر غير خاضعة لدى دخولها أو خروجها، في الترانزيت وفي التداول، لأية ضريبة عدا "نفقات المرفأ" التي تبرر باستعمال أشغال ومنشآت مرفئية.

غير أنه يجري تقاضي ضرائب مخصصة على استيراد:

- المشروبات الكحولية،
- السجاير والتبغ،
- محروقات المحركات،
- العطور،
- السيارات،
- والقات،

وقد تزايدت هذه الضرائب المتنوعة تزايدًا محسوسًا منذ عام ١٩٤٦ بسبب زيادة استهلاك المنتوجات الخاضعة للضرائب وبصورة خاصة استهلاك القات. فحتى عام ١٩٦٣ كان القات يدر على الدولة حوالي ٣٠٠٠٠٠ جنيه سنويًا. وتستهلك أقلية مؤلفة من المواطنين الميسورين والأوروبيين السلع الأخرى. وتتزايد حصة هذه السلع بمقدار ما تتسع هذه الأقلية.

ج- الضرائب الأخرى:

إن مردود الضرائب الأخرى ضعيف، بلغ حوالي خمسة بالمائة من العائدات الإجمالية سنة ١٩٦٢/ ١٩٦٣. وتتألف هذه الضرائب من الضرائب العقارية المفروضة على الأملاك المبنية ومن رسوم التسجيل ومن ضرائب الشهادات ومن الضرائب المحلية.

وتشمل الضرائب العقارية المباني ما خلا المباني العائدة إلى الدولة. وتتقاضى الدولة رسوم التسجيل بدلًا من رسوم (ضرائب) الميراث (Estate Duty). وتتقاضى أيضًا ضرائب طوابع عند بيع العقارات أو انتقالها من شخص لآخر.

وتخصص الضرائب المحلية لتغطية نفقات المجتمعات البلدية والعمومية. ومن الطبيعي، في الحقيقة، أن أعمال شق شارع وإنشاء طريق وجر مياه، التي تقيم بعض الأملاك العقارية والتجارية، تفسح المجال أمام ضريبة تفرض لصالح السلطة التي مولت الإصلاح.

ولذلك تفرض السلطات المحلية منذ ١٩٥٣[١] ضريبة على الإثراء دونما مبرر، تبلغ نسبتها ١٧،٥ بالمائة. وعدا هذا الضريبة، تفرض البلدية ضرائب بمناسبة إعطاء رخص تجارية، وبمناسبة امتلاك ناقلات أو تفرض ضرائب مواتية للتحسينات الصحية.

وبوجه عام، فإن النظام الضريبي في عدن يبدو قاسيًا بما فيه الكفاية؛ وفي الواقع تستفيد الاحتكارات من امتيازات ضرائبية مواتية للغاية. وفضلًا عن ذلك، تنفلت بعض الفاعليات من الضريبة. وبموجب ذلك فلا يزال من الممكن توسيع وعاء الضريبة وزيادة مردوها. وحتى يتوصل إلى ذلك ينبغي تحسين

---

(١) قبل هذا التاريخ، لم يكن لهذه السلطات نفوذ مباشر في قضايا مالية.

أساليب القبض والجباية، لكي يشمل العدد الأكبر من المكلفين. وتجيب زيادة العائدات الحكومية في عدن على ضرورتين: ضرورة مواجهة الحاجات إلى أموال لتطويرها الخاص بها من جهة، وضرورة القيام بالتزاماتها إزاء الاتحاد الذي يرتقب الكثير من المساهمات المالية من قبل منطقة عدن لتوازن الموازنة الاتحادية من جهة أخرى.

ب- الموازنة الاتحادية:

يقع وضع الموازنة الاتحادية على عاتق الحكومة المركزية وبالأخص على وزارة المال التي تضع أمام "المجلس الاتحادي" بخصوص كل دورة مالية، عرضًا لحالة توقعات عائدات ونفقات تلك الدورة.

وتتميز الموازنة الاتحادية بعجزها الخطير وبارتباطها شبه الكلي بالمعونة البريطانية (التي بلغت ١٣٣٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦٠-١٩٦١). وهكذا كانت العائدات قد قدرت سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ ب ١٩٣٢٠٠٠ جنيه، بينما كانت النفقات قد ارتفعت إلى ٣٦٩٨٠٠٠ جنيه. فمن الواضح إذن أنه يستحيل مع رصيد سلبي قيمته ١٧٦٦٠٠٠ جنيه أن توضع موضع التنفيذ موازنة تجهيز ذات مستوى رفيع.

١- النفقات

تقوم الحكومة الاتحادية بناء القانون العضوي بإدارة المصالح المشتركة التي تغطي نفقاتها اعتبارًا من المداخيل الاتحادية. فطيلة فترة الاتحاد، لم تنقطع النفقات عن التزايد، بسبب زيادة الأعباء المرتبطة بانتساب دول جديدة، وكذلك بسبب تزايد النفقات العسكرية وفتح مشاغل عديدة للبناء في مدينة الاتحاد (العاصمة الاتحادية). فمن أصل ٢٩٢٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٨-١٩٥٩،

ارتفعت النفقات إلى ٣٦٩٨٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦٢-١٩٦٣(١٢ ضعفًا مدى خمس سنوات).

وكان القسم الأعظم من النفقات، ٢٧٧٥٦٠٠ جنيه بالضبط أي حوالي ٨٠ بالمائة من المجموع، مخصصًا للدفاع والأمن، وكانت الحصة المخصصة لهذه المراكز قد تزايدت تزايدًا مفرطًا في هذه السنوات الأخيرة على أثر استياء العلاقات مع اليمن، وعلى أثر قيام الثورة المسلحة داخل الأرض الاتحادية وتواتر الاضطرابات في المراكز الحضرية. وبسبب هذه الوضعية كانت التثميرات الاجتماعية والاقتصادية قد ضحي بها موقتًا: فقد خصص لها أقل من ١٥ بالمائة. وكانت أكثر القطاعات تضررًا من جراء ذلك هي قطاع الزراعة (٢،٣ بالمائة) وقطاع التربية (١،٧ بالمائة). وكانت الأشغال العامة والصحة تستوعب على التوالي ٧،٣ بالمائة و٣،٦ بالمائة من المجموع.

إن أقل ما يمكن قوله هو أنه بالنسبة لبلد كاليمن الجنوبي يفتقر أشد الافتقار إلى تجهيزات زراعية ومدرسية وصحية، وإلى تجهيزات طرق ومرافئ إلخ... كانت الاعتمادات المخصصة للمصالح ذات النفع، غير كافية أبدًا.

جدول ٦٠

بنية النفقات الاتحادية بالنسبة للدورة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣[١]

المراكز	القيمة بالجنيهات	النسبة المئوية من المجموع
الدفاع	١٦٧١٤٠٠	٤٥،٥
الأمن الداخلي	١١٠٤٢٠٠	٢٩،٨

(١) تقرير قدمته المملكة المتحدة سنة ١٩٦٢ للأمانة العامة للأمم المتحدة - لندن.

وزارة الداخلية	١٨٦٠٠٠	٤،٩
وزارة الأشغال العامة	٢٦٨٢٠٠	٧،٣
وزارة الصحة	١٣٢٢٠٠	٣،٦
وزارة التربية	٦٣٢٠٠	١،٧
وزارة المال	٧١٧٠٠	١،٩
وزارة الزراعة والإنماء	٨٤٥٠٠	٢،٣
وزارة الإعلام	٣٥٠٠٠	١
وزارة العدل	٢٠٠٠	
المجلس الأعلى (الحكومة)	٨٥٠٠٠	٢،٣
المجموع	٣٦٩٨٠٠٠	١٠٠

٢- **العائدات**:

تأتي مداخل الاتحاد بشكل رئيسي من:

- الرسوم الجمركية والضرائب الاتحادية،
- مساهمات الدول الأعضاء،
- والاعتمادات التي تمنحها السلطات الاستعمارية.

فمن أصل الـ ١٤٧٣٧٠٠ جنيه التي كانت تشكل العائدات سنة ١٩٦١- ١٩٦٢، كان ١٩٧٤٠٠ جنيه فقط من أصل محلي أي ١٣،٥ بالمائة، بينما كانت الـ٨٦،٥ بالمائة الباقية من أصل خارجي. وأدى انتساب عدن إلى الاتحاد في نهاية

عام ١٩٦٢ إلى قلب بنية أو تركيب المداخيل العامة لسنة ١٩٦٢/ ١٩٦٣ بمعنى أن الموازنة المركزية قبضت ما يعادل رسوم الجمرك ورسوم الإنتاج للعضو الجديد (عدن)[١] أي ١٤٤٠٠٠٠ جنيه. وكذلك كانت العائدات الاتحادية لسنة ١٩٦٢/ ١٩٦٣ قائمة على النحو التالي:

	القيمة	النسبة المئوية
ضرائب مباشرة	٤٠٠٠٠	٢,١
ضرائب غير مباشرة	١٧١٠٠٠٠	٨٨,٥
متفرقات....	١٨٢٠٠٠	٩,٤

وتضاف إلى هذا المبلغ، المعونة البريطانية التي تتدخل لتوازن الميزانية. وبهذا الصدد، ينبغي أن نلاحظ أن نظام المساعدات المالية السنوية قد استبدل بنظام مساعدات مالية لثلاث سنوات.

وبموجب ذلك، يمكن القول إنه بفضل حصة عدن تحسنت النسبة المئوية لتغطية النفقات بالعائدات، تحسنًا ملموسًا؛ لأنها ارتفعت من ١٣،٥ بالمائة إلى ٥٢،٢ بالمائة خلال سنة واحدة. إذن، دخول عدن في الاتحاد منتج ماليًا بالنسبة للاتحاد الذي ما كان يضم حتى ذلك الحين سوى أعضاء فقراء.

ج- الموازنات المحلية:

ارتفع عدد الإمارات ذات المحاسبة العامة الحقيقية، من ٣ إمارات سنة ١٩٤٧ إلى ١٥ إمارة سنة ١٩٦٢.

---

(١) الأخبار (عدن)، العدد ١٥٠ الصادر في ٢ تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٦٣.

وفي هـذه الإمارات يجري تحضير الموازنة بالتشـاور مـع الموظفين البريطانيين، قبـل أن يتبناهـا "مجلس الدولـة"[١]. وتمـون الموازنـة من المـوارد الداخليـة ولكنها تمـون أيضًـا من المسـاعدات الخارجية.

وبالنسبة للـدول التي تؤلـف الاتحـاد (بالإضافة إلـى عـدن، تقريبًـا كل الـدول الإمـارات في المحميـة الغربيـة وسـلطنة الواحـدي في المحميـة الشـرقية) والتـي بحوزتهـا فضـلًا عـن ذلـك موازنة مسـتقلة، فإن الحكومـة المركزية تـوزع عليها الآن هـذه المعونـات الماليـة.

وبوجـه عـام، لـم تنقطـع ماليـات الإمـارات، منـذ الحـرب العالميـة الأخيـرة، عن التزايـد في الأهميـة، كمـا تبيـن ذلـك الإحصـاءات التاليـة (جـدول ٦٢).

يلاحـظ أن العائـدات والنفقـات قد تزايدت تقريبًا بنفس الوتيـرة أي على التوالي بنسـبة ٥٢٣ بالمائـة و٥٧٦ بالمائـة. ويعـزى هـذا الارتفـاع إلـى تزايد منتوج الرسـوم والضرائـب المحليـة ولكنـه يعزى بالأخـص. إلى تزايد المعونـة البريطانية.

في الحقيقـة، ارتفعـت نفقـات المملكة المتحدة على مصالـح وخدمات المحمية مـن ٢٣١٠٠٠ جنيـه سـنة ١٩٤٨ إلـى ٧٧٠٠٠٠ جنيـه[٢] سـنة ١٩٥٥ وإلـى مليـون جنيـه سـنة ١٩٦٠/ ١٩٦٢، التي تضاف إليها الجبايـات المدفوعة للدولة الاتحادية أي ١٥١٧٠٠٠ جنيه سـنة ١٩٦١ و١٢٧٦٠٠٠ جنيه سـنة ١٩٦٢[٣].

---

(١) O.N.U.: Progres Realises dans les T.N.A., p.467, New York,1960.

(٢) Sir Bernard Reilly, op.cit.,p.9,London, 1960.

(٣) Aden Protectorate, Estimats of Revenue and Expenditure 1960-61 (Aden), P.27.

جدول ٦١

تطور عائدات ونفقات الإمارات المناطة بمحاسبات عامة (بالجنيهات)

سنة	عائدات		نفقات		فائض
	المجموع	الزيادة	المجموع	الزيادة	
١٩٥٠	٢٨٠٠٠٠		٢٤٥٠٠٠		٢٣٠٠٠
١٩٥٦	١٠٦٨٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	١٠٠٨٠٠٠	٧٦٣٠٠٠	٦٠٠٠٠
١٩٦٢	١٦٧٠٠٠٠	٦٠٢٠٠٠	١٦٥٧٠٠٠	٦٤٩٠٠٠	١٣٠٠٠

إن إمارات المحمية الغربية التي تحسنت مالياتها تحسنًا أوسع، هي الإمارات التي نمت الزراعة فيها أفضل نمو (الفضلي، يافع السفلى، لحج، العوذلي) والإمارات التي نشطت فيها تجارة الترانزيت أوسع نشاط (لحج وشعيبي).

إن التطورات الملحوظة جدًا في المحمية الشرقية، قد حققتها سلطنة القعيطي؛ بسبب تكثف التبادلات مع الخارج وبسبب أتساع الهجرة؛ وبلغت عائداتها سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ أكثر بقليل من ثلث عائدات كل المحمية (١٦٧٠٠٠٠ جنيه)، الأمر الذي يجعلها الدولة الأكثر تطورًا في الإقليم، بعد عدن بكل وضوح.

إن دولة القعيطي كسلطنتي الكثيري والمهرة الواقعة جميعها في حضرموت، لم تنتم إلى الاتحاد. وبما أن الجوانب الرئيسية لماليات الدول الاتحادية قد جرى ذكرها بما فيه الكفاية عندما قمنا بتحليل الموازنة الاتحادية، فسنكتفي هنا بدراسة الوضعية المالية للدول المستقلة باستثناء يافع السفلى التي ليس بحوزتنا معلومات عنها.

١ - **موازنات دول حضرموت:**

تعتبر دول حضرموت الأخرى، ماعدا المهرة التي ليس بحوزتنا معلومات عنها، من بين الدول الأولى التي تبنت المحاسبات الوطنية.

جدول ٦٢

تطور عائدات ونفقات الموازنات في القعيطي والكثيري (بالجنيهات)

سنوات	القعيطي		الكثيري		فائض	
	عائدات	نفقات	عائدات	نفقات	قعيطي	كثيري
١٩٥٠	٢٠٦٢٠٠	١٨٥٢٠٠	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢١٠٠٠	٠٠٠٠٠
١٩٥٦	٣٥٨٥٠٠	٣٣٨١٠٠	٤٩١٠٠	٤٨٣٠٠	٢٠١٠٠	٨٠٠
١٩٦٠-١٩٦١	٧٦٩٠٠٠	٥٨٧٨٠٠	٦٦٠٠٠	٦٦٠٠٠	٤٤٨٠٠	٢١٢٠٠

يستخلص أولًا وجود فارق بين مداخيل كل إمارة من الإمارات؛ فعائدات القعيطي هي أكبر بعشر مرات من عائدات الكثيري، والأمر كذلك بالنسبة للنفقات. وبالتالي يظهر الجدول فائضًا متزايدًا ناجمًا عن زيادة الدخولات الضرائبية. وهذا الفائض غير مستخدم محليًا لأغراض تثمير، ولكنه مصدر بالأحرى نحو إنجلترا، حيث يودع (شراء أوراق مالية وأمتعة) وهذا أمر متناقض معقد بالنسبة لبلد يبحث عن رساميل؛ ولا يتوقف التناقض عند هذا الحد. ففي ١٩٦٠-١٩٦١ كانت المراكز الرئيسية للنفقات هي التالية (بالنسبة المئوية من المجموع):

قوى مسلحة	٤٦ بالمائة
إدارة......	= ١٤
خدمات صحية....	= ٢،٤
خدمة تربية....	= ١،٤
متفرقات......	= ٣٦،٢

ومرة أخرى أيضًا، تعطى الأولوية للأمن بينما تدخل الخدمات الاجتماعية بأقل من ٤ بالمائة من المجموع فقط. صحيح أن المملكة المتحدة تتكفل بالقسم الأعظم من النفقات المخصصة للقوى المسلحة وللشرطة، غير أن هذا الأمر لا يبدل شيئًا من الطابع المفرط لهذه النفقات.

وأما بشأن العائدات فإن أكثريتها ناجمة عن الضريبة غير المباشرة والضريبة المفروضة على المحاصيل، كما أنها ناجمة عن رسوم الإدارة والشهادات الرسمية. ومن بين الضرائب غير المباشرة تحتل رسوم الجمرك المكانة الأولى؛ وأن هذه الضرائب، بحسب طبيعة الاقتصاد، هي "رسوم دخول" على

الوارد والصادر، وهي تشكل القسم الأساسي من موارد الموازنات، وبالإضافة إلى ذلك فإن البان أميريكان انترناشيونال أويل كوربورايشن (P.A.I.O.C) تدفع سنويًا ما يعادل ٥٠٠٠٠ جنيه بصفة رسم امتيازات نفطية.

ولا تشمل ضريبة الدخل حتى الآن سوى عدد صغير جدًا من المكلفين الذين يتكون معظمهم، فضلًا عن ذلك، من موظفين أجانب يفعمون برواتب مرتفعة بما فيه الكفاية. ومع ذلك فإن المداخيل الواجب فرض ضرائب عليها موجودة. وفي الحقيقة لا تزال أرباح التجار وأرباح الملاكين العقاريين في مأمن من فرض الضرائب بسبب الافتقار إلى إدارة ضرائبية مناسبة.

ونجد، بخلاف ذلك، ضرائب كلاسيكية أهمها الضرائب المفروضة على المحاصيل التي ترتبط بنظام الضريبة الإسلامي بدلًا من أن ترتبط بنظام الضريبة الحديث.

٢- **نظام الضريبة الإسلامي:**

يتوافق هذا النظام، بوجه عام، مع الضريبة المفروضة على الملكية والرأسمال، وهذا النظام ما يزال معمولًا به في حضرموت، بينما بطل مفعوله في عدن منذ عهد بعيد. إلا أن تجار عدن يوزعون على الفقراء، عن طيبة خاطر، مبالغ هامة جدًا من المال بصفة زكاة، بمناسبة شهر رمضان.

أ- المبدأ:

بموجب الشريعة الإسلامية تعتبر "الحسنة الشرعية" المسماة "زكاة" الضريبة الفضلى التي يخصص منتوجها للفقراء والبؤساء والعجز والمرض والمؤمنين الجدد إلخ... (القرآن الكريم ٩، ٦٠) ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ

ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾. والزكاة مخصصة لتزكية أموال هذا العالم التي لا يسمح بالتمتع بها إلا بشرط تكريس جزء منها لله. والمقصود بذلك هو أحد الفرائض الخمسة في الإسلام.

ومن وجهة النظر هذه، يميز بين نوعين من الزكاة. فمن جهة زكاة الصدقة أي فعل البر والإحسان الحر والفردي الذي يؤديه المسلم اختياريًا، ومن جهة أخرى هنالك الزكاة المنتظمة والمأمور بها التي هي الزكاة الحقيقية التي تدفع لحاجات الأمة.

وكانت الزكاة طيلة الفترة التي اختلطت فيها الأمة مع الدولة، هي ضريبة الأمة، وكانت أيضًا وسيلة تصحيح التوزيع غير المتكافئ للثروات؛ لأن الاجتزاء كان يهدف إلى إنقاص التفاوت في الثروة بين الغني والفقير.

وفي حال عدم القيام بذلك، كانت الدولة تفرض ضريبة على المؤمن، وكان المؤمن يعرض لملاحقات قضائية حتى إنه كان يعرض لمصادرة نصف أملاكه

وكان ثمة إعفاءات وإحصاءات مقدرة لصالح الفقراء وبالأخص لصالح أولئك الذين ما كانت أراضيهم تنتج أكثر مما كان يلزم لاستهلاك عائلاتهم. إن هذه التنظيمات والقوانين التي لم تعد معتبرة في مكان آخر، لا تزال معمولًا بها في حضرموت. وهكذا فإن المعنى الاجتماعي للضريبة يعطي للإسلام شعورًا حيًا بالمساواة.

وقد حددت الشريعة الوعاء الضريبي وكيفيات التقاضي. فالزكاة هي إتاوة سنوية مفروضة على كل مَلّاك سليم الجسد والعقل، إتاوة مفروضة على مجموع أملاكه: والشرط الأول لتقاضي الإتاوة هو بلوغ حد أدنى معين. وتدفع الزكاة على العناصر التالية من الثروة:

- المنتوجات الزراعية المخصصة للتغذية البشرية،
- الفواكه، الأعناب والتمور (المذكورة علنًا)،
- المواشي،
- الأشياء ذات القيمة،
- البضائع والسلع.

وبالنسبة للفئتين الأولى والثانية ينبغي أن تدفع الضريبة منذ القطاف بنسبة ١٠ بالمائة من المنتوجات الحاصلة بدون ري اصطناعي وبنسبة ٥ بالمائة من المواد التي استلزمت ريًا اصطناعيًا.

وأما بالنسبة للفئات الأخرى فإن الدفع ينبغي أن يتم بعد امتلاك غير منقطع لمدة سنة. وتفرض الضريبة على المواشي حسب العدد والنوع، بنسبة جمل واحد عن كل ثلاثين جملًا، وبنسبة ناقة عن كل ٤٠ ناقة، ونفس الشيء بالنسبة للأبقار والماعز إلخ... وتفرض ضريبة على الذهب والفضة والمجوهرات والنقد بنسبة محدودة ب٢،٥ بالمائة، ونفس الشيء بالنسبة للبضائع، شريطة تسعير قيمتها في نهاية السنة، بالمعدن الثمين.

ب- التطبيق

إن الحكومات المحلية في حضرموت قد عدلت قليلًا، حاليًا، عن الأسس الرئيسية التي حللناها آنفًا، وذلك بتدخلها مباشرة في تحديد واستلام الضريبة.

وقد وضع الأدوار ممثلو الأمير الذين يزورون المزارع والحقول قبل مواسم القطاف والحصاد حتى يباشروا بالتخفيضات. ومع ذلك فلا يجري اجتزاء الإتاوات حسبما تكون الأراضي مروية أو غير مروية، إلا بعد موسم؛ ويتم ذلك مبدئيًا إما بالنوع وإما نقدًا. وفي الواقع إن الدفع نقدًا صار جاريًا أكثر فأكثر. ومن جهة أخرى يجري الدفع باحتجاز من الأصل، وبصورة خاصة فيما

يتعلق بالمحاصيل التي تراقبها المصالح الزراعية التي تتكفل بنفسها بالاجتزاء لحساب الدولة.

والضحايا الرئيسيون لهذه الطريقة هم المزارعون والفلاحون الصغار.

وأما فيما يختص بالحيوانات والمجوهرات والمعادن الثمينة التي يملكها الأشخاص فهي تنفلت في الوقت الحاضر من كل ضريبة، إلا بعض الاستثناءات. وأما السلع فهي خاضعة الآن لضرائب حديثة.

وفي عدن، يترك دفع الزكاة لوجدان الشخص الذي يحدد بحرية قيمة الأملاك الممكن دفع ضريبة عنها ويحدد الحصة التي ستوزع بهذه الصفة على المعوزين والمحتاجين. ومن الطبيعي أن لا تعود الزكاة تدفع بالنسبة المحددة دينيًا وأن لا تمثل الزكاة في أغلب الأحيان سوى نسبة مئوية ضئيلة جدًا من الثروة الحقيقية لمن يتعلق به الأمر.

وبسبب سوء استعمال هذه الهبات، يكون من الضروري أن يدفع الأشخاص للدولة المبالغ المخصصة للزكاة؛ لكي تخصص للأعمال الاجتماعية أو لمؤسسات نفعية تؤمن للفقراء الرعاية والعمل على الأخص.

ولا ينبغي الخلط بين الدفع الإرادي وبين دفع الضريبة المستحقة للدولة، ولا المزج بين ممارسة الزكاة الطقسية وبين الممارسة الضرائبية، فهذان فرضان لهما طبيعية مختلفة: فالأول فرض أخلاقي، والثاني فرض مادي.

***

وبالإجمال، تظل إنتاجية الضريبة ضعيفة؛ ففي عدن، تؤدي الامتيازات الضرائبية والتزوير (إجراءات شرعية وتسامح) إلى إعفاء أصناف عديدة من السلع. وإن أقل ما يدهش في المناطق الداخلية من البلد هو أن الإقطاعيين لا تطالهم ضريبة الدخل. ومع ذلك فمن المتفق عليه إن هذا النوع من الضريبة

يجب أن يكون متناسبًا مع مقدرة المساهمة لدى كل شخص متمتع بدخل معين.

وبموجب ذلك، فلو أريد زيادة حاصل الضريبة والسماح للنظام الضريبي بأن يماس تأثيرًا ما على الاقتصاد، لتوجب تصور واعتبار بعض الإصلاحات. وينبغي على هذه الإصلاحات أن تقدر وترتئي زيادة تصاعدية للعائدات بواسطة فرض ضريبة معقولة ولكن أكثر اتساعًا. وبمكنة فرض ضرائب الدخل أن يتخذ شكلًا انتقائيًا:

- فرض ضريبة على أرباح العقارات الأرضية والمباني بمقدار تزايد ممارسة الملاكين العقاريين للتغيب،
- فرض ضريبة على المداخيل المتأتية من قروض المال التي تتجه في أكثر البلدان المتخلفة، إلى أن تكون ذات فائدة،
- فرض ضريبة على أرباح المصانع والمشاريع الوطنية والأجنبية في المناطق الداخلية بصورة خاصة.

وفضلًا عن ذلك فإن فرض ضريبة على الثروة الريفية والحضرية سيفرض نفسه كمتمم لفرض ضريبة على المداخيل. وفي الحقيقة يسمح فرض ضريبة على الثروة، بتصحيح التفاوت في الثروات وسيفيد علاوة على ذلك، في عدم تشجيع تخصيص الادخارات الخاصة للتملك أو لبناء ملكيات عقارية، وفي توجيهها نحو التثمير المنتج. وينبغي لضريبة الأرباح أن تحارب المضاربة العقارية أخيرًا.

وفي الوقت الحاضر، تقع على عاتق السلطات مسؤولية العزم على اتخاذ هذه الإجراءات الأساسية التي لن يكون بدونها إمكانيات أمام البلد للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الخطط الخمسية الجاري تنفيذها أو وضعها.

الفصل الثامن عشر

برنامج التنمية

أنشئت في عدن، بعد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة، "لجنة التنمية" التي عهد إليها بمهمة تحضير خطة عشرية بشأن عدن وحضرموت[١].

وفي عام ١٩٤٧ جرى وضع وتصديق أول خطة من قبل وزير المستعمرات، ومنذ ذلك الحين فرضت البرمجة نفسها؛ لأن الخطط أخذت تتوالى. وقد بلغت عدن خطتها الخامسة، وبلغت المحمية خطتها الرابعة.

ومنذ البداية، قام التخطيط على برمجة الخدمات الاجتماعية والخدمات المماثلة التي تمولها السلطات الحكومية. وفي الواقع ليس للتخطيط أهداف إنتاج ولا أهداف تغيير البنية. ولا تهدف التثميرات الحكومية التي يصرفها التخطيط دوريًا، إلى تعزيز إنشاء "قطاع عام" وإنما إلى إيجاد الوسط الذي لا بدَّ منه لاتساع القطاع الخاص الذي يحتفظ كليًا بالمبادهة في موضوع القرارات الاقتصادية.

ولهذا السبب، يكون من الأوفق للواقع أن نتحدث عن "خطط جزئية" للتنمية، لا أن نتحدث عن "خطط شاملة" وإن تصلبت السلطات الاستعمارية في عرضها كذلك.

ومع ذلك، وبسبب عدم التلاحم الاقتصادي، فإن ضرورة تخطيط حقيقي للاقتصاد الوطني هي أولية بالنسبة للبلد. لأن "الخطة، كما يشير إلى ذلك الأستاذ بيرو[٢]، بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة هي الأداة الضرورية للتنمية".

---

(١) Colonial Office, An Economic Survey of the Colonial Territories, vol. 11, p. 134, London, 1954.

(٢) Francois PERROUX, Developpement, Croissance, Progres, Cahier de L'I. S.E.A., Serie F,n 12, P.13, Paris, 1959.

الخطط الاجتماعية والاقتصادية في عدن

إن هذه الخطط هي، من بعيد، أهم الخطط سواء بالأهداف المنشودة، أو بالوسائل المالية المتوفرة، أو بالنتائج التي تم الوصول إليها.

وتنجم هذه الأهمية عن الازدهار الذي تنعم به عدن منذ الحرب العالمية الأخيرة. ويوجد في الحقيقة ارتباط وطيد بين الازدهار الاقتصادي الذي ترجم بتزايد التثميرات الخاصة والوطنية والأجنبية وسعة النفقات الحكومية. وعدا عن ذلك، فإن الخطط عرضة لشتى التكييفات بقصد أخذ الحاجات الاجتماعية المتزايدة بعين الاعتبار ولكن أيضًا بقصد تكييف المشاريع مع السياق الاقتصادي الراهن تبعا لقرارات القطاع الخاص.

وهكذا تعرضت خطة ١٩٤٧ الأولى لعدة مراجعات أهمها المراجعة التي حصلت سنة ١٩٥٢، حين قررت "البريتيش بتروليوم إنشاء مصفاتها الصناعية للتكرير في عدن الصغرى.

وكان لهذه المراجعة نتيجتان أساسيتان: فمن جهة، عدلت المشاريع الأولى تعديلًا كليًا، ومن جهة أخرى تم تبني مبدأ "الخطط الخمسية". ومنذ ذلك الحين، أخذ ينشأ بعض التواصل في تطبيق الخطط.

أ- الأجهزة المكلفة بوضع الخطط:

لا يوجد جهاز تخطيط مخصص بالمعنى الصحيح. فقد تلاشت "لجنة التنمية" سنة ١٩٤٩ بعد تقديم تقريرها الثاني الذي لخص إنجازات السنوات الممتدة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ وأدخل مشاريع جديدة بالنسبة للسنوات المقبلة.

إن أمانة المال، وزارة المال في الوقت الحاضر، كانت هي العضو الرئيسي الذي تقع على عاتقه مهمة تحضير الخطط والإشراف على تنفيذها.

أما بخصوص التنفيذ بمعناه الحقيقي، فتشرف عليه المؤسسات الحكومية المختلفة، كل مؤسسة حسب اختصاصاتها المقابلة وفي مضمارها الخاص بها، وتناط كل عملية تنفيذ خطة بترخيصات ثم تناط باعتمادات دفع مقابلة لها

وتظهر الوجهة العامة للخطط ميزتين أساسيتين: فمن جهة، ضابط الأولوية المتبنى بسيط، فالخطة مقسومة بهذا الصدد إلى خمسة عناوين كبيرة تتألف، حسب تسلسل أهميتها، من:

- خدمات اجتماعية،
- مساكن،
- أشغال ذات نفع عام،
- نقل ومواصلات،
- متفرقات.

ومن جهة أخرى، يسجل حجم التثميرات المخصصة لذلك تزايدًا ثابتًا متواصلًا. ولا يعود التراجع الذي يظهره الجدول التالي فيما يتعلق بخطة ١٩٦٠ - ١٩٦٤، إلى تخفيض النفقات، ولكنه يعود بالأحرى إلى واقع أن هذه الخطة قد امتدت على مرحلة مدتها أربع سنوات بدلًا من خمس سنوات.

جدول ٦٣

حجم النفقات العامة للتنمية من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٤

(بألوف الجنيهات وبالأسعار الجارية)

الخطط	خدمات اجتماعية	مساكن	أشغال ذات نفع عام	نقل ومواصلات	متفرقات	المجموع
-خطة ١٩٤٧	٦٦٠	٢٣٥	٢٠٠	٣٠٠	٢٢٠	١٦١٥
خطة ١٩٤٧ المراجعة ٩٥٢	٧٧٧	٢٨٠	٥١٠	٣٥٠	١١٦	٢٠٣٣
مشاريع منجزة	١٣٢	٥٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠(أ)	١٨٢
مشاريع قيد التنفيذ	١٥٥	١٢٠	١٧٨	٥٧	٥٣	٥٦٣
مشاريع معلقة	١١٣٠	١٠١	٦٠٢	٣٨٨	٣٩	٢٢٦٠
مشاريع جديدة	١٦٨	١٤٦٣	٥٤٦	٠٠٠	٨٢٢	٢٩٩٩
أجمالي المعلقة والجديدة	١٢٩٨	١٥٦٤	١١٤٨	٣٨٨	٨٦١	٥٢٩٩
٢-خطة١٩٥٢-١٩٥٧						
مشاريع منجزة	٢١٠	٣٤٩	١٩٤	٠٠٠	٣٤	٧٨٧
مشاريع قيد التنفيذ	٥٨	١١٣	٩٣٥	٤١١	١٦٨	١٦٨٥
مشاريع معلقة	١٧٠١٧	١١٨٥	١١٩٠	٣٦١	٩٧٣	٥٤٢٥
مشاريع جديدة	٥١٩	٤٥٠	٣٠٠	١٦٠	٨٢٧	٢٢٥٦
٣-خطة٩٥٥-١٩٦٠						

مشاريع منجزة	٢٢٢٦	١٦٣٥	١٤٩٩	٥٢١	١٨٠٠	٧٦٨١
مشاريع قيد التنفيذ	٢٢٠٣	١٥٨٦	١٥٠٨	٥٦٤	١٣٦٦	٧٢٣٣
مشاريع معلقة	٤٨٦	٣٧	١٥	٠٠٠	٢٤٥	٧٨٣
مشاريع جديدة	١٠٧٨	٢١٢٧	١١٠٠	٥٧٠	٦٧٢	٥٥٤٧
٤- خطة١٩٦٠-١٩٦٤ (أ) لا شيء.	١٥٦٤	٢١٦٤	١١١٥	٥٧٠	٩١٧	٦٣٣٠

يستنتج من الجدول أن الخطتين الأولى والثانية لم تصلا إلى هدفهما المنشود، فقد توقفت الخطة الأولى سنة ١٩٥٢ وتوقفت الخطة الثانية سنة١٩٥٥، لتستبدلا بخطتين أخريين ستشملان فترة مدتها خمس سنوات.

ويستنتج أيضًا أن الخطة الثالثة (١٩٥٥-١٩٦٠) تتميز باتساع التثميرات (٧٦٨١٠٠٠ جنيه)، هذا الاتساع المرتبط بالازدهار الاقتصادي الملحوظ الذي عرفته عدن أثناء هذه الفترة من الزمن.

ويلاحظ أخيرًا أن سلم الأولويات قد عدل تعديلًا طفيفًا من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ لصالح المساكن بصورة خاصة، التي أتت في المقدمة.

ب- أهمية ودرجة إنجاز المشاريع

إن الخطط مخصصة بشكل أساسي لإشباع عدد ما من الحاجات الاجتماعية، وأما أهدافها الاقتصادية فلها أهمية ثانوية.

والبرمجة لا تزعج المبادهة الخاصة إطلاقًا، فهي فضلًا عن ذلك تعمل لصالحها.

وفي الحقيقة تجني أوساط الأعمال من ذلك فوائد جمة:

- إنشاء بنية تحتية على نفقات الدولة،

- الحصول على عقود لإنجاز الأشغال،
- تكوين مجاني لكوادر متوسطة، إلخ...

١- **المشاريع الأساسية**

أعطيت الأولوية منذ البداية للتثميرات ذات الطابع الاجتماعي والعام، بسبب تزايد عدد السكان المدنيين والعسكريين، وارتباطًا بتحريك فعالية التبادلات. كانت التربية والصحة والسكنى تمتص ٥٥ بالمائة من نفقات الخطتين الأولى والثانية، وتمتص ٥٠ بالمائة من نفقات الخطة الثالثة، و٥٩ بالمائة من نفقات الخطة الرابعة. وكان الباقي يوزع بين الأشغال ذات النفع العام والنقل والمواصلات والمتفرقات.

أ- خطة ١٩٤٧-١٩٥٢

كان مقدار التخصيصات للخدمات الاجتماعية قد بلغ سنة ١٩٤٧ رقم ٦٦٠٠٠٠ جنيه، منها ١٤٥٠٠٠ جنيه مخصصة لبناء عدة مدارس، و٥١٥٠٠٠ جنيه مخصصة لإنشاء مستشفى (٤٠٠٠٠٠ جنيه) ومستوصفات (١٥٠٠٠ جنيه) وشبكة مجارير (١٠٠٠٠٠ جنيه). في سنة ١٩٤٩ تمت مراجعة هذا الرقم ورفع إلى ٧٧٧٠٠٠ جنيه، (منها ٣٥٢٠٠٠ مخصصة للتعليم، و٤٢٥٠٠٠ جنيه للصحة العامة). وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٢، كان مبلغ المدفوعات الفعلية قد ارتفع إلى ١٣٢٠٠٠ جنيه أي كلفة إنشاء معهد عدن الذي بني سنة ١٩٥١. وقد أهمل مشروع المجارير مؤقتًا.

ومن أصل ال٢٣٥٠٠٠ جنيه المخصصة في الأصل للمساكن (٢٨٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٤٩)، أنفق فعليًا مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فقط لإسكان الموظفين الأجانب، وكان قد عين مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه للأشغال قيد التنفيذ.

وأما فيما يختص بالأشغال ذات النفع العام فإن المبلغ المتوقع، بادئ ذي بدء، لإنشاء محطة كهربائية جديدة، قد رفع من ١٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠٠٠ جنيه،

ورفع المبلغ المقدر لخزانات جديدة من ١٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٩١٠٠٠٠ جنيه.

وقد أدت هذه التعديلات إلى رفع الكلفة النهائية لهذه الأشغال من ٢٠٠٠٠٠ إلى ٥١٠٠٠٠ جنيه، منها ١٧٨٠٠٠ جنيه قد جرى تخصيصها للمشاريع الجاري إنجازها.

وأما فيما يتعلق بالنقل والمواصلات فقد أهمل القسم المتعلق من المشروع بتجميل المدن (Urbanisme) (١٥٠٠٠٠ جنيه) غير أن قيمة النفقات الإجمالية قد ارتفعت من ٣٥٠٠٠٠ إلى ٤٠٦٠٠٠ جنيه خصص من أصلها مبلغ ٥٧٠٠٠ جنيه لمشروع جديد لتجميل المدن.

خلاصة القول، كانت الوضعية في نهاية الخطة الأولى (١٩٥٢) كما يلي:

مشاريع منجزة	١٨٢٠٠٠
مشاريع يجري تنفيذها	٥٦٣٠٠٠
	٧٤٥٠٠٠

وأما المشاريع التي لم يجر تنفيذها، فقد أجلت إلى خطة ١٩٥٢-١٩٥٧ بعد أن تمت مراجعتها. وكانت كلفتها قد قدرت ب ٢٢٦٠٠٠٠ جنيه.

ب- خطة ١٩٥٢-١٩٥٧

كانت كلفة الخطة الثانية قد قدرت ب ٥٢٥٩٠٠٠ جنيه، منها ٢٩٩٩٠٠٠ جنيه كانت تتطابق مع المشاريع الجديدة المسجلة في الخطة.

وكانت النفقات المقدرة للخدمات الاجتماعية قد بلغت خلال خطة الخمس سنوات مبلغ ١٢٩٨٠٠٠ جنيه منها ٩٦٤٠٠٠ جنيه للصحة و٣٢٤٠٠٠ جنيه للتربية.

وفي نفس الفترة، كانت النفقات المخصصة للسكنى قد بلغت ١٥٦٤٠٠٠ جنيه منها ١١٧٦٠٠٠ جنيه كان ينبغي أم تخصص للمساكن الشعبية من طراز (ج).

وأما الأشغال العامة فقد قدرت الاعتمادات التي كانت قد فتحت لها، بمبلغ ١١٤٨٠٠٠ جنيه؛ وكان ينبغي أن يعود الباقي من النفقات إلى النقل والمتفرقات.

ولم تتحقق هذه التثميرات كليًا؛ لأن تنفيذ الخطة قد توقف سنة ١٩٥٥، السنة التي قرر فيها تسجيل المبالغ اللازمة لإتمام المشاريع المتوقعة، في الخطة الخمسية التي تشمل الفترة الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠[١]. وكان سبب هذا التوقف هو خطورة أزمة السكن وضغط الطلب على المدارس والمستشفيات والطرقات.

وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٥، كانت المشاريع المنجزة التي تعادل قيمتها ٧٨٧٠٠٠ جنيه، تختص بشأن المؤسسات المدرسية بنسبة ٢١٠٠٠٠ جنيه، وبشأن المساكن بنسبة ٣٤٩٠٠٠ جنيه، وبشأن البنية التحتية بنسبة ١٩٤٠٠٠ جنيه، أخيرًا المتفرقات بنسبة ٣٤٠٠٠ جنيه. كانت المشاريع الجارية إنجازها والتي تستلزم مبلغ ١٦٨٥٠٠٠ جنيه تتعلق بالأشغال ذات النفع العام (٩٣٥٠٠٠ جنيه) والمواصلات (٤١١٠٠٠ جنيه) وبالمتفرقات (١٦٨٠٠٠ جنيه) وبالمساكن (١١٣٠٠٠ جنيه) وبالتجهيز الاجتماعي (٥٨٠٠٠ جنيه). وأخيرًا، كانت المشاريع غير التامة المؤجلة إلى خطة ١٩٥٥-١٩٦٠ بعد المراجعة، قد ارتفعت إلى ٥٤٢٥٠٠٠ جنيه، أضيفت إليها المخصصات (٢٢٥٦٠٠٠ جنيه) لمشاريع جديدة. وهذا ما يؤلف مجموعًا قيمته ٧٦٨١٠٠٠ جنيه أي كلفة الخطة الثالثة.

---

(١) O.N.U.; Progres Realises Par les T.N.A.; p.460, New-York, 1960.

ج- خطة ١٩٥٥-١٩٦١:

لقد جرى تحقيق هذه الخطة في الوقت المحدد، بمعنى أنها قد بلغت جميع أهدافها تقريبًا؛ وفي الحقيقة، كانت معظم المشاريع مكتملة أو على وشك الاكتمال. وكان تجهيز المستشفيات (١٨٤٧٠٠٠ جنيه) والتجهيز المدرسي (٣٥٦٠٠٠ جنيه) والسكنى (١٥٨٦٠٠٠ جنيه) والأشغال ذات النفع العام هي المستفيدة الرئيسية من هذا المجهود الذي لا يمكن إنكاره.

وأدخلت المشاريع المتبقية الضئيلة الأهمية (٧٨٣٠٠٠ جنيه) في الخطة التالية:

د- خطة ١٩٦٠-١٩٦٤:

كان وضع مشاريع جديدة، تتقارب حقًا من المشاريع السابقة، هو السمة المميزة لهذه الخطة، بمعنى أن التثميرات المقدرة كانت تتعلق بأشغال جديدة كليًا. ومن جهة أخرى فقد بقي نظام الأولوية كما كان.

إن وضعية تخصيصات الخطة في ١ نيسان (أبريل) ١٩٦٠ الوقت الذي بدأ فيه التنفيذ، تظهر تخصيص مبلغ ٦٣٣٠٠٠٠ جنيه للخطة الرابعة. وقد شدد على أهمية المساكن (٢١٦٤٠٠٠ جنيه)، والخدمات العامة (١١١٥٠٠٠ جنيه)، والخدمات الطبية والصحية (٩٩٨٠٠٠ جنيه)، والمتفرقات (٩١٧٠٠٠ جنيه)، والمواصلات (٥٧٠٠٠٠ جنيه)، وأخيرًا التعليم (٥٦٦٠٠٠ جنيه).

وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣، قبل نهاية الخطة بسنة، كانت النفقات التي تم صرفها قد قدرت ب ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه، وقد قدرت نفقات السنة الأخيرة (١٩٦٣-١٩٦٤) بأكثر بقليل من ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه[1] وأما الباقي أي ٢٥٠٠٠٠ جنيه فكان ينبغي نقله إلى الخطة التي يجري تحضيرها.

---

(١) حديث للمندوب السامي في الجمعية التشريعية في عدن بمناسبة افتتاح الدورة الخامسة, ٤ آذار (مارس) ١٩٦٣.

٢- درجة إنجاز الخطط:

كان التخطيط حتى عام ١٩٥٥ يتميز بخطأ رئيسي هو التفاوت الهام جدًا في أغلب الأحيان، بين التثميرات المقدرة وبين النفقات المصروفة في الحقيقة.

وكان التفاوت يعود بشكل أساسي إلى التقدير الناقص لتكاليف المشاريع، وإلى نقصان التوقعات والتقديرات. وهذه الوضعية تفسر المراجعات المتكررة للخطط الأولى، التي تعزى كذلك إلى ارتفاع الأسعار وإلى تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في منطقة عدن.

جدول ٦٤

تطور إنجازات خطط التنمية (بالجنيهات وبالأسعار الجارية)

الخطط	الكلفة الأولى	الكلفة المراجعة	الإنجاز: نفقات مصروفة	الإنجاز: النسبة المئوية
خطة ١٩٤٧	١٦١٥٠٠٠	٢٠٣٣٠٠٠	٧٤٥٠٠٠	٣٦٫٦
خطة ١٩٥٢-١٩٥٧	٥٢٠٠٠٠٠	٥٢٥٩٠٠٠	٢٤٧٢٠٠٠	٤٧
خطة ١٩٥٥-١٩٦٠	٧٦٨١٠٠٠	٧٧٦٨٠٠٠	٧٢٣٣٠٠٠	٩٣
خطة ١٩٦٠-١٩٦٤	٦٣٣٠٠٠٠	٥٨٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٩٤

تحسب النسبة المئوية للإنجاز تبعًا للكلفة المراجعة وليس تبعًا للكلفة الأولى، وينجم الفرق بين الكلفتين عن تعديلات أدخلت على المشاريع الأصلية.

كانت خطة ١٩٥٥-١٩٦٠ قد تحققت بنسبة ٩٣ بالمائة وفي الوقت المحدد. وهذا تقدم ملحوظ بالنسبة لخطة ١٩٤٧ (٣٦،٦ بالمائة) وبالنسبة لخطة ١٩٥٢ (٤٧ بالمائة). ومع اعتبار واقع أن النفقات الحقيقة (٧٢٣٣٠٠٠ جنيه) لم تبتعد إلا قليلًا جدًا عن التقديرات الأولى (٧٦٨١٠٠٠ جنيه) فإن النجاح كان ملحوظًا أكثر بالمقارنة مع وضعية عام ١٩٥٥، العام الذي كانت فيه كلفة المشاريع المعلقة أو المجمدة تتجاوز بكثرة التقديرات الموضوعة آنفًا

وأما الخطة الأخيرة فقد كانت ترمي إلى بلوغ مستوى أعلى من ذلك، في مدة أقصر (أربع سنوات). وقد كانت درجة إنجازها حوالي ٩٤ بالمائة.

وبوجه عام، يتضمن ضبط البرمجة استقصاء أكبر، وعلى الأخص بالنسبة للحاجات والأسعار والتمويل.

ج- تمويل خطط التنمية

يجري تمويل الخطط اعتبارًا من الموارد الخاصة ولكنه يجري أيضًا اعتبارًا من المساعدة البريطانية والاستدانة؛ ولهذه الغاية أنشئ "صندوق التنمية" سنة ١٩٥٢ بفضل تحويل الأرصدة الفائضة البالغة قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه. ويتحمل صندوق التنمية هذا كل النفقات الإنمائية حاليًا، وتؤمن مقدرته على الدفع بواسطة تحويلات إضافية لأرصدة فائضة، وبواسطة مساعدات مالية من صندوق "التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرات"[١] (C.D.W.F) وبواسطة قروض[٢].

(١) k.C.TRESS,op. cit., p.9.

(٢) O.N.U.. Progres Realises Par les T.N.A.; p.460, New-York

والاتجاه الراهن للتمويل هو الارتباط المتزايد أكثر فأكثر بتطوير المساعدات المالية والقروض. وبالنسبة لخطة ١٩٦٠-١٩٦٤ ساهمت عدن بنسبة ٤٠ بالمائة من النفقات فقط، مقابل أكثر من ٥٠ بالمائة بالنسبة للخطط الأخرى. وقد وصلت المساعدات وقروض المملكة المتحدة إلى أعلى مستوى لها أي ١٨ بالمائة، منذ سنة ١٩٥٢. ومع ذلك فإن المديونية الحكومية هي التي بلغت النسبة المئوية الأكثر تأثيرًا، ٤٢ بالمائة.

خلاصة القول إن عدن ترتبط حاليًا بالخارج بنسبة ٦٠ بالمائة لتمويل تطويرها، وهذا أمر مفرط.

١- **الموارد ذات الأصل المحلي: "صندوق التنمية"**:

كانت حصة الموارد المحلية (٦٩١٠٠٠جنيه) في النفقات الإجمالية المصروفة فعليًا قد ارتفعت إلى ما يقارب ال٩٢,٧ بالمائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢، وقد هبطت إلى ٤٣,٧ بالمائة خلال ثلاث سنوات (١٩٥٢ إلى ١٩٥٥) من تنفيذ الخطة الثانية، ومع ذلك فقد ارتفعت في الخطة الثالثة (١٩٥٥-١٩٦٠) إلى ٦٣,٧ بالمائة من مجموع التثميرات الحقيقة. وليس بحوزتنا معلومات بخصوص الخطة الرابعة.

وبالإجمال، تعزى تقلبات معدل المساهمة المحلية، إلى التطورات المتأتية في المالية العامة، التطورات التي ألحقت أضرارًا خطيرة بالتحويلات إلى "صندوق التنمية".

٢- **مساعدة المملكة المتحدة لعدن**:

تتخذ هذه المساعدة شكلين: مساعدات مالية وقروض. والمقصود بذلك هو مقدار الهبات الممنوحة للإقليم من قبل "صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" أو " C.D.W.F) عند اللزوم من جهة، ومقدار الاعتمادات.

جدول ٦٥

قروض خزينة الدولة البريطانية لعدن[1] (بالجنيهات الإسترلينية)

	المدى (سنوات)	القيمة	نسبة الفائدة	مبالغ مدفوعة في ٣١/ ٣/ ١٩٦٣	مبالغ يجب دفعها
قروض الحكومة البريطانية, قروض وزارة المالية البريطانية	٣٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤,٥	٥٨٥٧٤٨	٣٤١٤٢٥٢
١٩٦٠ نبسان	٢٥	٧٠٠٠٠٠	٥,٦٢٥	٤٢٦٥٥	٦٥٧٣٤٥
١٩٦٢ أيار	٢٥	٣٠٠٠٠٠	٦,٧٥	٤٩١٦	٢٩٥٠٨٤
المجموع	....	٥٠٠٠٠٠٠	....	٦٣٣٣١٩	٤٣٦٦٦٨١

(١) Aden Colony, Annual Report for the Financial year 1963 pp. 76-77, Aden.

الممنوحة على شكل قروض دولة لدولة بنسبة فائدة منخفضة نسبيًا ولمدى طويل جدًا من جهة أخرى.

إن حكومة عدن هي التي تطلب هذه القروض وتتعاقد بشأنها لأجل حاجاتها الخاصة بها، أو لصالح مؤسسات عمل شبه عامة أو خاصة.

٣- القروض:

كانت الميزانيات حتى عام ١٩٥٠، فائضة بطريقة محسوسة، وكانت التثميرات العامة تمول اعتبارًا من فائض العائدات الجارية ومن الفوائض المتراكمة ومن إعانات المملكة المتحدة. وكان اللجوء إلى القرض غير وارد حينئذ.

ومنذ ذلك الحين وجدت عدن نفسها مضطرة على اللجوء إلى هذه الطريقة حتى تغطي نفقات التنمية، وخلال العقد الأخير، أصدرت عدن قرضين كبيرين. ولهذا السبب ازداد الدين العام (الحكومي) زيادة هامة ومعتبرة. فمن أصل قيمة اسمية مقدارها ٧٥٣٠٠٠٠ جنيه في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣ كان مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه متأتيًا من القروض.

يسدد قسم من منتوج القرض إلى "صندوق التنمية"، ويقرض الباقي للخدمات العامة وبالأخص لنظارات الكهرباء والمياه والمواصلات الهاتفية بنسب فائدة تتراوح بين ١ و٣ بالمائة. ويمتد الاهتلاك على عدة سنوات.

جدول ٦٦

قروض صادرة من قبل عدن (بالجنيهات)

قروض	القيمة الاسمية	ثمن الإصدار	القيمة الحقيقية	نسبة الفائدة	الاستحقاق
قرض الـ٤ وربع ٪ لعدن	١٣٣٠٠٠٠	٩٨	١٣٠٣٤٠٠	٤،٢٥	١٩٧٢–١٩٧٤
قرض سندات حكومة	١٢٠٠٠٠٠	٩٨	١١٧٦٠٠٠	٦	١٩٧٨–١٩٨٠
عدن	٢٥٣٠٠٠٠	٩٨	٢٤٧٩٤٠٠	....	......

د - نتائج التثميرات العامة:

مبدئيًا، ينبغي على كل تثمير ذي أهمية معينة أن يؤدي عادة إلى ثلاثة أنواع من النتائج:

- تعديل بنية الاقتصاد،
- نمو الدخل الوطني،
- زيادة عدد الأعمال (العمالة).

إن النتائج المرتقبة في حالة عدن هي بالأحرى من النطاق الاجتماعي أكثر مما هي من النطاق الاقتصادي. فلا ينوي التخطيط أن يرسم اتجاهًا واضحًا للاقتصاد ولا أن يعطي حافزًا ودافعًا للتصنيع. وإنما هدفه هو تعزيز اتساع مجال التجارة والخدمات العامة والاجتماعية. وفي منظور المخططين، ينبغي على نمو الدخل الوطني أن يكون ناتجًا عن هذا الاتساع. وعدا عن ذلك، ليس للخطط علنًا هدف تحقيق العمالة الكاملة، وإنما ينبغي الوصول إلى هذا الهدف بواسطة تضافر مجهود الدولة ومجهود القطاع الخاص.

وبتعابير أخرى، تهدف سياسة الحكومة بشكل أساسي إلى تحسين ظروف معيشة السكان وتحسين البنية التحتية في البلد؛ وهي لا تنشد أهداف تحويل أو إنتاج. وينبغي الاعتراف بأن النتائج المدركة لا يمكن إنكارها، وبالأخص في مجالات التحضر (أشغال المدن) والتقدم الاجتماعي والسكن.

١- مستوى المعيشي:

برزت نتائج النفقات بقوة، فقد أحدث الإنماء اتساعًا شديدًا في الفاعلية التجارية حيث ارتفعت الأرباح ارتفاعًا هامًا، وقد تعدلت المدود (Flux) النقدية وتزايد الاستهلاك الخاص.

أ- زيادة الدخل:

بالرغم من عدم إجراء أي تقييم للدخل حتى الآن، يبدو أن هذا الدخل الجاري قد سجل زيادة لا يمكن إنكارها.

ومع ذلك فقد كان تزايد الدخل الحقيقي محدودًا أكثر، بسبب ارتفاع الأسعار الذي حصل خلال العقد الأخير.

وفضلًا عن ذلك، فقد تزايد عدد السكان الإجمالي أيضًا أثناء تلك الحقبة على نحو أن زيادة الدخل للمواطن الواحد كانت أبطأ من زيادة الدخل الإجمالي.

وأخيرًا تشهد عدن أكثر فأكثر تفاوتًا أشد في توزيع المداخيل، فلم تثرِ كل الطبقات بنفس الدرجة؛ وهكذا فإن اتساع مجال تجارة الاستيراد التي كونت مصدرًا للدخل هامًا جدًا، قد عمقت هوة التفاوت بين القوى الاقتصادية. ولا يظهر هذا التفاوت بين الطبقات فحسب، بل يظهر أيضًا بين الأفراد الذين يؤلفون طبقة واحدة (كحالة العمال الماهرين والعمال غير الماهرين).

خلاصة القول إن الدخل المتوسط للفرد الذي يتقاضى أجرًا، يقع حاليًا بين ١٢٠ و٤٨٠ جنيهًا سنويًا، وهذا الدخل مهم ظاهريًا. غير أن الواقع ليس له شدة وضبط المتوسط الرياضي لأن القوة الشرائية قد انخفضت جديًا بحركة ارتفاع الأسعار. وهكذا فإن كلفة المعيشة المرتفعة تجعل هذا الوهم حول المداخيل العالية يتبخر.

وإنه لأمر مهم أن نشير إلى أن نسبة ملحوظة من الدخل تسدد بالنوع على شكل مساكن ووجبات وأمتعة ونقل إلخ... تقدم مجانيًا. ومن بين "المداخيل بالنوع" فإن التغذية والسكن هما من بعيد أكثر المداخيل أهمية. ويتقاضى كل أهل البيت تقريبًا ونسبة كبيرة من مستخدمي المصانع والمشاريع العائدة لأهل البلد "مداخيل بالنوع" بشكل أو بآخر.

جدول ٦٧

الرقم القياسي لكلفة المعيشة (أول نيسان ١٩٥١=١٠٠).

العناصر المكونة	المؤشر بسبب زمرة الأجور الشهرية								
	أدنى من ١٢٥ شلن			بين ٢٢٥ شلن و ٤٥٠ شلن			أعلى من ٤٥٠ شلن		
	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
تغذية...	١١٥	١١٣	١٤٥	١١٨	١١٥	١٥٧	١٢٠	١١٥	١٥٧
ألبسة...	٦٨	٦٦	٦٩	٧٠	٧٠	٧٢	٧٤	٧٤	٧٧
أجور مساكن، تدفئة مياه، كهرباء	١٥٣	١٣٨	١٤٧	١٥٧	١٤٦	١٥٦	١٥٨	١٥٠	١٦١
متفرقات	١٣٢	١٣٢	١٧٩	١٢٧	١٢٧	١٥٢	١٢٦	١٢٦	١٤٠
الرقم القياسي العام	١١٦	١١٣	١٤١	١١٩	١١٦	١٤٨	١١٩	١١٦	١٤١

ب- تطور كلفة المعيشة:

إن الرقم القياسي لكلفة المعيشة هو عنصر يسمح بتقويم تأثير الإنماء الاقتصادي على السكان.

وكان تطور كلفة المعيشة، بالنسبة للزمر الثلاث الرئيسية من مداخيل الجمهور المأجور كان شديدًا بين ١٩٥٢ و١٩٥٦ (انظر الجدول ٦٧) وفي سنة ١٩٥٨ استبدل الرقم القياسي لكلفة المعيشة بالرقم القياسي لأسعار المفرق، وجرت مراجعة معاملات التثقيل (Coefficients de Ponderation).

جدول ٦٨

الرقم القياسي لأسعار المفرق سنة ١٩٦١[١] (الأساس، ١٩٥٨=١٠٠)

العناصر	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
تغذية....	٩٧,٤	٩٨,٨	٩٦,٦	١٠٠,٧
تدفئة, مياه, إنارة..	٩٨	١٠٨	١١٠,٦	١١٠,٩
أجور السكن	١٠١,١	١٠١,١	١٠١,١	١٠١,١
ألبسة....	١٠٦,٨	١٠٨	١٠٨,١	١٠٨,٣
سلع منزلية	١٠١,٩	١٠٢,٩	١٠٣,٦	١٠٢,٥
متفرقات	١٠٢,١	١٠٢,٣	١٠٢,٥	١٠٢,٨
المؤشر العام	٩٩,٣	١٠٠,٩	١٠٠,٢	١٠٢,١

وفي آن واحد ازداد الرقم القياسي لكلفة المعيشة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٦ بنسبة ٤١ بالمائة و ٤٨ بالمائة و٤١ بالمائة بالنسبة لجملة السلع

---

(١) Aden Colony, Annual Report of the Department of Lodonr and Welfare, 1961, p.11, Aden.

والخدمات. وكانت التغذية هي، من بعيد، أهم عنصر في كل ميزانية عائلية. وكان لارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي عرفته هذه الحقبة تأثيرات على شراء السلع الأخرى؛ لأن المداخيل لم ترتفع بنفس النسبة.

وبوجه عام كلما يكون الدخل ضعيفًا تكون نسبة نفقات التغذية مرتفعة. ومع ذلك عندما يتزايد دخل العائلات من الطبقة الدنيا، يكون التأثير الرئيسي على الاستهلاك هو تزايد الطلب على المواد الغذائية. وبما أن الإنتاج الزراعي غير مرن فإن زيادة الاستهلاك تحدث تزايدًا في استيراد المحاصيل المعيشية.

وبالنسبة للفئات العليا فإن نسبة المئوية لنفقات الاستهلاك المخصصة للمنتوجات الأساسية تميل إلى التناقض. وتحتل حصة النفقات غير الغذائية، بالتدرج، مكانة متفوقة في الميزانية العائلية.

إن الرقم القياسي لأسعار المفرق موضوع تبعًا للنفقات الجارية من قبل الأفراد الذين تتراوح أجورهم بين ٢٠ إلى ٤٠ جنيه. وليس لهذا المؤشر أية قيمة بالنسبة للمداخيل الأعلى من هذا الحد؛ فهو يتعلق إذن بزمرة الأجر الواقع بين الحد الأدنى (٢٢٥ شلنًا) وبين الحد الأعلى (٨٠٠ شلن). وهذه الزمرة هي بالتالي الزمرة الأكثر انتشارًا من سواها.

٢- سوق العمل:

إن علاقة قوة العمل التي تتوافق مع كتلة العمال المأجورين، بعدد السكان الإجمالي لا تنقطع عن التزايد: كانت ١٠ بالمائة سنة ١٩٤٦، ٢٧ بالمائة سنة ١٩٥٥ و٣٥ بالمائة سنة ١٩٦٢. وارتفع عدد الأشخاص الذي يشغلون عملًا ثابتًا (ما عدا أصحاب المحلات) على التوالي من ٨٢٠٠ إلى ٢٧٥١٦ وإلى ٦٠٠٨٩ والجدول أدناه يسمح بتفهم تطور هذه الكتلة تفهما أفضل.

جدول ٦٩
تطور قوة العمل

قطاع	١٩٥٥	١٩٦٢	النسبة المئوية للزيادة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢
فاعليات مرفئية	٤٠٦٢	٧٤٥٦	٨٣
إعمار وبناء	٨٦٣١	١٢٦٤٦	٤٦
فاعليات صناعية أخرى	٨٥١٠	١٢٤٩٥	٤٧
تجارة وخدمات	١٣٩٦	١٠٠٨٢	٦٢٢
الوظيفة العامة	٤٦٦٠	١٦٢٩٧	٢٥٠
أصحاب المحلات	٩٦١١	١٧٠٠٠	٧٧
متفرقات	٢٥٧	١١١٣	٣٣٣
المجموع	٣٧١٣٧	٧٧٠٨٩	١٨١

بسبب عدم الوجود شبه الكلي للقطاع الأولي (الزراعة) يلاحظ انتفاخ وتضخم القطاع الثالثي وأهمية القطاع الثانوي (الصناعة). وكان عدد الأشخاص المستخدمين في تجارة التوزيع وفي الوظيفة الحكومية قد بلغ سنة ١٩٦٢ ما يناهز ال٢٦٤٠٠، دون أن نحسب ال١٧٠٠٠ من أصحاب المحلات. ويميل هذا العدد إلى التزايد باستمرار. إن هذا الرقم مرتفع جدًا والبطالة المقنعة متفشية جدًا في هذا القطاع. في الحقيقة. إذا كان التطوير قد أحدث اتساعًا شديدًا في التجارة، فهو لم يجلب معه تنظيمًا أفضل للمشروع التجاري. وكذلك يمكن القول إن الوفرة الكبيرة للتجار ومستخدمي المكاتب والموظفين ليست، إلى حد ما، دلالة التقدم وإنما هي دلالة تأخر.

وأما فيما يتعلق بعدد المستخدمين المرتفع، فإن الظاهرة تفسر بواقع أن الشبان مستخدمون في العائلات الإسلامية حيث لا تنزل النساء المبرقعة، بشكل عام، إلى الأسواق العامة.

وأما فيما يختص بالقطاع الثانوي (الصناعة) ينبغي ملاحظة أنه بعد أن سرحت البريتيش بتروليوم عددًا كبيرًا من العمال المستخدمين لبناء المصفاة، تطورت البطالة تطورًا هامًا. وكان من الممكن أن يكون هذا التسريح نكبة؛ (١٢٤٦٨ عاطل عن العمل) لولا أن امتصت صناعة البناء والقوات المسلحة البريطانية قسمًا من العاطلين عن العمل. وفضلًا عن ذلك، أدى فتح مشاغل أعمال كبيرة في نطاق خطط التنمية إلى انقاص عدد العاطلين عن العمل إنقاصًا معتبرًا. ولكن منذ أن تقترب هذه الخطط من نهايتها يلاحظ ظهور البطالة مجددًا وبالأخص في صناعة البناء.

وبوجه عام، يوجد في سوق العمل عدم تلاؤم أساسي بين العرض والطلب، يتميز بجمود تكنيكي للعرض. ونشاهد نقصانًا في بعض المهن والحرف اللازمة للتنمية، بينما نشاهد مهنًا أخرى موجودة بوفرة.

ولا يؤدي جمود العرض هذا إلى إنتاجية ضعيفة فحسب، بل يشكل أيضًا أحد عوامل البطالة بكل أشكالها (مقنعة أو مكشوفة). ونتيجة لنقصان الكوادر، يظل العمال غير الماهرين في حالة بطالة أو لا يمكن استخدامهم إلا جزئيًا.

وتتجه الإنتاجية الضعيفة للأشخاص المستخدمين استخدامًا ناقصًا إلى تعزيز استمرار الأجور المنخفضة. وبالتالي يظل عرض العمال غير الماهرين مرنًا جدًا بسبب توافد المهاجرين. ولا تتزايد أجور هؤلاء العمال غير الماهرين إلا تزايدًا ضئيلًا. ونظرًا لكون الفنيين والعمال الماهرين ليسوا سوى أقلية صغيرة، فإن كتلة الأجور لا تتزايد إلا بنسب صغيرة.

والمهاجرون هم، بوجه عام، بدون مهارة أو اختصاص مهني. وهم يزيدون العمل- الناقص، وفي آخر الأمر يحولون دون ارتفاع مستوى معيشة العمال غير الماهرين.

وبصورة عامة، يغادر المهاجرون أماكن سكنهم في حضرموت وفي اليمن والصومال، دون أن يهتموا بالمسكن ولا بوسائل المعيشة. وبما أنه ما من مركز استقبال معد لاستقبالهم، فإنهم يتكومون في الأكواخ. وهكذا فهم في أصل تضخيم عدد السكان في عدن.

٣- الخدمات المنتجة:

تطورت هذه الخدمات الأساسية تطورًا هامًا خلال السنوات الأخيرة؛ وهي تتعلق، بصورة خاصة، بالتموين بالمياه والكهرباء، وبالتحضر وتنمية النقل والمواصلات.

أ) التموين بالمياه:

أن تموين عدن بالمياه يطرح مشاكل عديدة، ففي عام ١٩٤٦ كان الماء المضخوخ من عشر آبار، يخزن في سلسلتين من الخزانات. ومنذ ذلك الحين، تم الشروع بتنفيذ خطة تموين في نطاق الخطط الإنمائية، ارتفعت كلفتها إلى ١,٢ مليون من الجنيهات.

وهكذا ارتفعت كمية الماء المضخوخ من ٥٤٩ مليون غالون سنة ١٩٤٦، إلى ١٨٠٠ مليون سنة ١٩٥٦ وإلى ١٩٥٨ مليون سنة ١٩٥٨[١]. وقد ازداد عدد البيوت المتصلة بأنابيب خمسة أضعاف طيلة تلك الحقبة. ولا يتوقف الاستهلاك عن التزايد، فهو يقارب حاليًا خمسة ملايين غالون يوميًا: بنسبة ٢٠ جالون للمواطن الواحد.

(١) Colonial Office (H.M.S.O.),Aden 1957, P.66, Londen.

ب) التموين بالكهرباء:

إن تموين عدن بالكهرباء هو شبه كل في الوقت الحاضر. وقد ارتفعت القوة المنشأة، حرارية بكاملها، من ٣٦٥٠ كيلو واط سنة ١٩٤٧ إلى ٤٤٨٠٠ سنة ١٩٦١، وارتفع الإنتاج من ٨،٦ مليون كيلو واط ساعة إلى ١٦٠ مليون كيلو واط ساعة، بينما ضرب عدد المستهلكين بثلاثة طيلة الفترة نفسها.

ج) التحضير وتطوير النقل:

لقد تم بذل مجهود ضخم في هذا المجال من قبل نظارة الأشغال العامة ومن قبل البلديات، وقد تناول هذا المجهود إصلاح الأرض وبناء شبكة مجارير وتوسيع شبكة الطرقات.

وقد أنفق حوالي ١،٣ مليون جنيه لأجل تحسين الطرقات. وهكذا ارتفع طول الشبكة من ٦٠ ميلًا (منها ٣٠ ميلًا معبدة) سنة ١٩٤٧ إلى ٨٧ ميلًا (منها ٧٧ ميلًا معبدة) سنة ١٩٥٧ وإلى ١٢٢ ميلًا سنة ١٩٦٢.

وفي ذات الوقت، أصبحت مركزًا لخطوط جوية كبيرة بفضل إنشاء مطار مدني دولي.

أخيرًا، بموازاة هذه الأشغال ولكن بمعزل عن الخطط، أنفقت السلطة المسؤولة عن المرفأ مبلغ ٣،٥ مليون جنيه تقريبًا سنة ١٩٥٤، لتوسيع منشآت المرفأ وتحديثها.

٤- الخدمات الاجتماعية:

تتعلق الخدمات الاجتماعية بالتعليم والصحة العامة والسكن بصورة خاصة. وهذه هي الأهداف الحقيقية للخطط؛ وكذلك فإن النتائج التي أحرزت هي أكثر النتائج إرضاء.

أ) التعليم:

لقد شدد على تطوير التعليم بوجه عام، وعلى إنشاء مؤسسات مدرسية جديدة ومراكز تكوين (تربية). وازداد معدل التعليم بين ١٩٤٦ و١٩٦٠ زيادة محسوسة: ٦٠ بالمائة بالنسبة للصبيان و٤٠ بالمائة بالنسبة للبنات.

وقد هبط معدل الأمية عند اليافعين من ٧٢،٦ بالمائة بالنسبة للذكور ومن ٩٤،٥ بالمائة بالنسبة للإناث سنة ١٩٤٦ إلى ٥٨ بالمائة بالنسبة للذكور وإلى ٩٠ بالمائة بالنسبة للإناث سنة ١٩٥٥. أما معدل الأمية حاليًا فهو في مرتبة الستين بالمائة بالنسبة للمجموع.

وتقوم السياسة الحكومية في موضوع التربية على تقديم تعليم ابتدائي وابتدائي عالي مجانيًا، لكل الأطفال المولودين في عدن، وعلى تقديم تعليم ذي مستوى أرفع لعدد معين من التلاميذ المختارين الذي يمنحون بعد ذلك منح للدراسات في الخارج.

١- المؤسسات المدرسية:

اهتمت السلطات الاستعمارية منذ عام ١٩٤٦ برفع مستوى التعليم.

وفي عام ١٩٤٨، وضعت أول خطة لهذا الغرض، وكانت تقدر نفقاتها بحوالي ٢٥٠ ألف جنيه. وقد نفذت الخطة بكاملها لأنه تم بناء مدرستين ابتدائيتين للبنات، ومدرسة ابتدائية للصبيان، ومعهد للشابات، كما تم بناء معهد فني (Institut Technique)، ومؤسسة ثانوية كبيرة للصبيان، هي (معهد عدن).

وضمن خطة ١٩٥٥-١٩٦٠، تم توسيع مدارس عديدة، وتم تشييد مدرسة ابتدائية ومدرستين متوسطتين للصبيان، كما تم تشييد مدرسة دار معلمين. وضمن خطة ١٩٦٠-١٩٦٤ لحظت نفقات تناهز ال٦٠٠ ألف جنيه لتشييد مؤسسات جديدة.

ومن جهة أخرى، تمكنت المدارس الحرة، بفضل المعونات المالية الحكومية من تنفيذ برنامج بناء ارتفعت كلفته إلى ٢٠٠ ألف جنيه، وحسنت بذلك نوعية جهاز العاملين فيها وحدثت منشآتها.

جدول ٧٠

المؤسسات المدرسية وعدد الطلاب(١)

سنة		١٩٤٦	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٣
مدارس ابتدائية	عدد المدارس	١٣	٢١	٣٥	٣٧	٣٨
	عدد الطلاب	٢٧٠٠	٤٧٠٠	٦٨٠٠	٩٢٥٠	٩٩٧٠
مدارس متوسطة	عدد المدارس	٤	٢	١٤	٢١	٢٢
	عدد الطلاب	٩٥٠	٢١٠٠	٣٣٨٠	٤٥٥٠	٥٦٦٠
مدارس ثانوية	عدد المدارس	٠	٢	٣	٣	٣
	عدد الطلاب	٠	٥٠٠	١١٥٠	١٧٥٠	١٨٤٠

(١) Aden Colony:- Education Department , Triennial Survey (1958-60), p.16, et Annual Summary (1961), p.6, Aden, -Report of the Adenisation Committee,1959. P.210, Aden.

مدارس مهنية		مدارس خاصة		المجموع	
عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب
٠	٠	٠	٠	١٧	٣٦٥٠
١	٢٠	٠	٠	٣٠	٧٣٣٠
٢	٣٠	١	٣٨	٥٥	١١٣٩٨
٢	٣٤١	٢	١٠٠	٦٥	١٥٩٩١
٢	٣٧٠	٢	١١٠	٦٧	١٧٩٥٠

٢- عدد طلاب المدارس:

كان يوجد سنة ١٩٦٤، ٣٦٥٠ تلميذًا من الذكور والإناث في المدارس الرسمية والخاصة (الحرة)، ولم يكن عدد طلاب المدارس القرآنية محصيًا في تلك الفترة بالرغم من كثرة تلك المدارس. وكان يوجد سنة ١٩٦٣ ما يقارب ال١٨ ألف طفل في المدرسة.

وتتألف المرحلة الابتدائية من أربع سنوات من التعليم المتوسط وأربع سنوات من الدراسية الثانوية أو الفنية (التكنيكية).

لم يكن تعليم الدرجة الثانية (second degre) موجودًا قبل عام ١٩٥٢. وتحت ضغط الطلب على الموظفين وكوادر متوسطة للقطاع العام والخاص،

تـم تأسيس معهد عـدن، وكذلـك لـم يكـن يوجـد قبـل عـام ١٩٤٨ مراكـز لتكويـن المعلميـن. كان الطـلاب الذين يتوجهون إلى التعليم، يرسـلون إلى السـودان لتلقوا التكويـن التربـوي الـلازم. ومنـذ عـام ١٩٤٩ صـار يجري تكويـن المعلميـن محليًا. وارتفـع عـدد التلاميـذ - المعلميـن الـذي كان ١٢ في البدايـة، إلـى ٢٤ سـنة ١٩٥٧، السـنة التي تـم خلالهـا تشـييد مبنـى خـاص بهـم. وخـلال السـنة ذاتهـا، تـم بنـاء دار معلميـن ثانيـة لتكويـن المعلمين.

٣- التعليم العالي:

إن هـذا النـوع مـن التعليـم لا يـزال قليـل التطـور في عـدن ذاتهـا. هنـاك أربـع مؤسسـات تقـدم تعليمًـا ذا مسـتوى أعلـى مـن مسـتوى الدرجـة الثانيـة.

إن المـواد التي يجري تعليمهـا في "المعهـد التكنيكـي" وفي "معهـد التجـارة" هي مـن المجـال التقنـي أو العـام، بينمـا يحضـر "معهـد عـدن" و "المعهـد الإسـلامي" للمـدارس العليـا الإنجليزيـة والعربيـة. وهكـذا يفيـد التلاميـذ حملـة الشـهادات من المـدارس الثانويـة، مـن منـح دراسـات جامعيـة. ويقـدر العـدد الإجمالـي للطـلاب والمتمرنيـن العدنييـن في الخـارج بخمسـمائة.

وبالإجمـال فقـد حـدث تقـدم أكيـد في مضمـار التربيـة. ومـع ذلـك يظـل هنـاك الكثيـر ممـا ينبغـي عملـه.

جدول ٧١

جهاز العاملين الطبي والصحي

الفئة	١٩٤٦	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٦٠
أطباء...	١٧	٤٥	٦٠	٦٨
أطباء أسنان...	١	١	١	٢
صيادلة....	٠	٠	٤	٥
فنيو مختبرات وتصوير بالأشعة	٠	٠	١٣	٢٠
ممرضات	١٦	١٨	٥٠	١١٤
قابلات	٠	٠	٣٣	٥٩
مساعدون طبيون	٠	٠	٢١٨	٤٢١
المجموع	٣٤	٦٤	٣٧٩	٦٨٩

ب) الصحة العامة

تم بناء مستشفيين ومستشفى توليد و٨ مستوصفات بين عام ١٩٤٦ و١٩٦٠ وفي سنة ١٩٥٦، أنشيء تعليم خاص بتربية المساعدين الطبيين. وقدمت منح للطلاب وللممرضين والممرضات الراغبين في التخصص أو في تكملة دراساتهم.

كان يوجد سنة ١٩٦٠، ٠،٣ طبيب و٤ أسرة مستشفى لكل ألف مواطن، مقابل ٠،٤ و٥ سنة ١٩٤٦. ويعود سبب هذا التراجع إلى واقع أن عدد السكان قد تضاعف وزاد عن ذلك خلال هذه المدة من الزمن. ومع ذلك فلا يمكن إنكار أنواع التقدم المنجزة لأن نسبة الوفيات العامة قد انخفضت من ٢١،٤ بالألف إلى ١١،٥ بالألف، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال من ١٧٢،٧ إلى ١١٩،٥ بالألف بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٦٠.

مع الأخذ بعين الاعتبار للتزايد الطبيعي ولتوافد المهاجرين، ينبغي بذل مجهود هام لتطوير الجهاز الصحي ولزيادة سرعة تكوين الأطباء العدنيين الماهرين الذين لا يكاد يبلغ عددهم العشرين.

***

وباختصار، تتابع تطور خطط التنمية بدون تغيرات كبرى. ويستنتج من ذلك أنه كان يشدد بصورة أساسية على أشغال مخصصة للوصول، بأسرع وقت ممكن، إلى زيادة مستوى المعيشة وزيادة الدخل الوطني بطريقة غير مباشرة.

إن تقويم التبدلات المتأتية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هو مهمة صعبة، وإن إجراء حساب مضبوط هو شبه مستحيل. إلا أن معظم المؤشرات التي تقدم بعض الدلالات حول هذا الموضوع، تظهر ميلًا واتجاهًا نحو تحسين مستوى الرخاء والرفاهية. ومن بين العوامل الدالة على تطور نوع المعيشة، يمكن ذكر:

- زيادة استهلاك المياه والكهرباء،
- تزايد عدد الصفوف المدرسية،
- المجهود الصحي،
- إعادة إسكان الطبقات الفقيرة اقتصاديًا.

وهذه مكاسب لا يمكن إنكارها. وما من حاجة للقول بأنها، مع ذلك، غير كافية للغاية، نظرًا للحاجات المتزايدة لدى سكان في حالة تزايد ديموغرافي كامل وذوي اقتصاد في حيوية كاملة.

إن متابعة التخطيط تطرح على عدن عددًا معينًا من المشاكل المالية التي لا تظهر خطورة مع ذلك. صحيح أن الموارد الموجودة تغطي قسمًا كبيرًا من التثميرات، غير أننا نشاهد أكثر فأكثر، تناقص حصتها في تمويل الخطط.

بقي علينا أن نعرف ماذا ستكون سياسة الحكومة الاقتصادية بعد حصول البلد على الاستقلال. ويمكن للخطط الجديدة أن توضع بالنسبة لمجموع البلد، وأن تكون لهذا السبب مندمجة ومنسقة. ولتمويل الخطط، لا ينبغي تجاهل أي مجهود، بقصد استخدام الموارد الوطنية حتى الحد الأقصى، وبخاصة استخدام الادخار الداخلي قبل الاستعانة بالمساعدة الأجنبية.

خطط التنمية في المحمية

إن السمة الرئيسية لهذه الخطط، كما هو الأمر في حالة عدن، هي الطابع الاجتماعي والجماعي. ومع ذلك كانت الخطط الموضوعة حتى الآن قد تنبهت واهتمت بالري وصيد الأسماك أيضًا، وذلك بسبب هيمنة القطاع الزراعي في الداخل.

وبالنسبة للباقي فقد كانت الأهداف المنشودة هي ذات الأهداف تقريبًا، مع أن المشاريع التي شرع بها في مناطق البلد الداخلية كانت صغيرة جدًا بالمقارنة مع مشاريع عدن. إلا أن النفقات المقدرة في الخطة الاتحادية لعام ١٩٦٣- ١٩٦٦ قد تجاوزت لأول مرة نفقات عدن.

أ- تحضير الخطط وتنفيذها:

لم يصنع شيء لإناطة المحمية بجهاز تخطيط، ولو بجهاز في طور التكوّن، على غرار عدن. إن السلطات الاستعمارية هي التي تفرض الخطط، بنحو ما، على الحكومات المحلية التي تتكفل وتتحمل أعباء التنفيذ تحت إشراف وكلاء وزارة المستعمرات.

وتناط مهمة التنفيذ في آن واحد بالسلطات المحلية وبالمصالح الزراعية الخاضعة لإشراف وزارة الزراعة وبالأجهزة المشتركة بين عدن والمحمية.

وفي كل الأحوال، مساهمة السكان هي لا شيء تقريبًا، وهذا ما يحد بطريقة هامة مدى وأفق الخطط. ويبدو أن الحكومة الاتحادية لم تعي هذه المعضلة وعيًا كافيًا، لأنها استمرت في اتباع حرفية المسار الذي وضعته القوة الحامية، المسار الذي يقوم على العمل من فوق دون الاهتمام بردود فعل القاعدة.

ب- الخطط:

لقد تم تبني أربع خطط من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٣. وكانت الخطط الثلاث الأولى عرضة لعدة مراجعات، بالأخص سنة ١٩٥٥ و١٩٥٨ و١٩٦٢، لأخذ تطور الحاجات بعين الاعتبار وخصوصًا الوضعية السياسية الداخلية. وأما الخطة التي هي أهم الخطط من بعيد، فهي الخطة الاتحادية التي وضعت موضع العمل سنة ١٩٦٣.

جدول ٧٢

النفقات التي تتوقعها الخطط (بالجنيهات)[١]

الحقبة	نفقات أولى
١٩٤٧-١٩٥٧	٥٠٠٠٠٠
١٩٥٥-١٩٦٠	١٧١٦٠٠٠
١٩٦٠-١٩٦٤	١٥٦٣٠٠٠
١٩٦٣-١٩٦٦	٩٧٥٠٠٠٠

(١) Colonial Office, The Colonial Territories (Aden), 1961, London.
هيئة الأمم المتحدة دراسة خاصة عن الظروف الاقتصادية في الأراضي غير المستقلة، ١٩٥٨، ص٣١ نيويورك
Government of South Arabian Federation, Development Plan 1963-66,P12. Aden.

١- النفقات المصروفة خلال الخطط الثلاث الأولى (١٩٤٧-١٩٦٢)

كانت المشاريع الرئيسية تعزم على توسيع الشبكة الصحية والمدرسية وتحسين البنية التحتية الاقتصادية، وتدعيم التجهيز الإداري، وتطوير الري وصيد الأسماك.

وقد جرى إنفاق ٤٤٠ ألف جنيه، باسم الخطة الأولى، وذلك بنسبة ٦٥ بالمائة لأشغال الري و٢٠ بالمائة للطرقات و١٠ بالمائة للتعليم و٤ بالمائة للصحة لعامة و١ بالمائة للمتفرقات.

وقد ارتفعت النفقات خلال الحقبة الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ إلى ١٦٤٥٠٠٠ جنيه، وقد جرى تخصيصها على النحو التالي: ٦٠ بالمائة للإدارة و٢٨ بالمائة للخدمات الاجتماعية و٧ بالمائة للزراعة و٣ بالمائة لصيد الأسماك و٢ بالمائة للأشغال العامة.

وأخيرًا، من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ جرى تخصيص حوالي ١٦٥٥٠٠٠ جنيه لمشاريع الخطة الثالثة، والتي كان تنفيذها قد توقف سنة ١٩٦٣. وكان نظام الأولوية قد عدّل تعديلًا طفيفًا لصالح التربية والصحة والزراعة.

٢- تثميرات التي تتوقعها الخطة الاتحادية لعام ١٩٦٣-١٩٦٦

تتعلق هذه الخطة، بصورة خاصة، بالأمور المتعلقة بالصلاحيات الاتحادية التي تتناول، بشكل أساسي، إنشاء شبكة مواصلات، التعليم، تكوين الكوادر، الصحة، مساعدة القطاع الزراعي، صيد الأسماك، الإدارة إلخ... وتتكفل الحكومة المركزية بتمويلها.

أ- المساعدة للزراعة وصيد الأسماك:

تخصص الخطة للقطاع الأولي، باستثناء المناجم، مبلغ ١٠٨٠٤٠٠ جنيه أي ١١,١ بالمائة من المجموع، ويشدد على تنمية الري الذي ينبغي عليه أن يؤول

إلى زيادة المساحة المزروعة وإلى زيادة الإنتاج. وفي مادة الأبحاث، يعتبر تعميم وتحسين الأساليب الزراعية، واستعمال التربة، وتكوين جهاز العاملين المحلي، ومكافحة الأمراض من بين الأهداف الكبرى للخطة.

وتستفيد تربية المواشي وزراعة الأحراج التي كانت مهملة في أغلب الأحيان، تستفيد هذه المرة من بعض الاهتمام (٢١٦٠٠ جنيه).

وتهتم الخطة بالسكن الريفي. ويقوم الهدف المنشود على إيجاد جماعات مندمجة يكون لها خدمات اجتماعية وخدمات أخرى مشتركة.

وأما بالنسبة للصيد، فإن الخطة تتوقع إصلاح المرافئ (Chukra)، وتطوير صيد الأسماك في عرض البحر وعلى طول الساحل، وشراء زوارق وأدوات صيد كما تتوقع تعيين فنيين أجانب. وحتى الاستقلال لم تكن قد طرحت بعد مسألة إيجاد صناعة صيد أسماك، تجيب مع ذلك على حاجة ملحة.

ب- أشغال البنية التحتية:

تمتص التثميرات لصالح البنية التحتية نسبة ٦٨،٩ بالمائة من النفقات الإجمالية، وهي تتناول بناء مدارج هبوط الطائرات وإنشاء مرافئ جديدة وتوسيع شبكة الطرقات. وقد أعطيت الأولوية للمواصلات وذلك لأسباب سياسية واقتصادية. وتشتمل الخطة كذلك على عدة مشاريع إعمار وتمدين.

ج- الخدمات الاجتماعية:

تتوقع الخطة في مضمار التربية:

- بناء شبكة مؤسسات مدرسية،
- تعيين معلمين وبالأخص من البلدان العربية،
- وإعطاء منح دراسية للطلاب الراغبين في تحصيل العلوم العالية التي يفتقر إليها محليًا.

وأما فيما يختص بالصحة فيشدد على:

- زيادة عدد المستشفيات في المدن،
- توسيع شبكة المستوصفات الريفية،
- زيادة سرعة تكوين المساعدين الطبيين،
- وتحسين ظروف الصحة.

ويتسم التجهيز الاجتماعي في اليمن الجنوبي بأهمية أولية، وفي الحقيقة يرتبط الإنماء الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بحل المشاكل الصحية والتربوية. ويظهر تقدم الإنتاجية وزيادتها مستحيلًا في حال انعدام حد أدنى من الصحة والتربية.

د- الإدارة:

تتعلق النفقات المتوقعة بهذه الصفة، بإيجاد بنية إدارية اتحادية وبتجديد البنية التحتية البالية، وبإناطة الاتحاد بوسائل إعلام مناسبة.

هـ- الصناعة والتجارة:

إن المقصود بكلامنا هو، بشكل أساسي، البحوث والدراسات الجيولوجية. فالتنمية الصناعية الحقيقية متروكة للمبادرة الخاصة، وعليها أن تجري خارج نطاق التخطيط.

وبالإجمال وحتى عهد قريب، كانت تنمية المحمية تجري على نحو غير متكافئ ومتفاوت زمنيًا. وتبدو الخطة الاتحادية أيضًا كأول خطة متناسقة بمعنى أنها تتعلق بالعدد الأكبر من الإمارات وأنها تشمل تقريبًا كل قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكان يتوقف تنسيق وتلاحم المجهودات على الاختبارات السياسية والاقتصادية من قبل الاتحاد. وحتى يجنب البلد نفقات غير مجدية، وحتى يؤمن مردودًا أقصى للتثميرات؛ ينبغي جعل التخطيط الحالي تخطيطًا حقيقيًا.

ج) تمويل الخطط:

يؤثر العامل المالي تأثيرًا كبيرًا على اتساع خطط المحمية؛ ويضطر غالبًا على فرض سقف تبعًا لإمكانيات الحصول على اعتمادات من المملكة المتحدة.

إن مساعدة الحكومة البريطانية للمحمية، بخلاف عدن التي كانت المعونة البريطانية حتى عهد قريب تمثل بالنسبة إليها ميزة هامشية بسبب أهمية عائداتها من الميزانيات، تشكل تقدمة حاسمة بدونها لم يكن ممكنًا تنفيذ أية خطة.

د- نواتج التثميرات:

إنه لأمر عسير أن نقيم بعمق إلى أي حد كان للتثميرات تأثيرات على جملة السكان في مناطق البلد الداخلية وإلى أي حد أدت هذه التثميرات وإلى تحسين فعلي لمستوى معيشتهم.

إن الجانب المالي يسمح، بلا ريب، بقياس اتساع المجهود المبذول ولكنه لا يقدم بما فيه الكفاية دلالات على النتائج التي تم الوصول إليها.

جدول ٧٣

رساميل مثمرة وبرسم التثمير لأجل وضع الخطط موضع العمل (بالجنيهات)

الخطة	الكلفة الكلية	مصدر الأموال	
		موارد محلية	الحكومة البريطانية
١٩٤٧-١٩٥٧	٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠
١٩٥٥-١٩٦٠	١٧١٦٠٠٠	٨٦٠٠٠٠	٨٥٦٠٠٠
١٩٦٠-١٩٦٤	١٥٦٣٠٠٠		١٥٦٣٠٠٠
١٩٦٣-١٩٦٦	٩٧٥٠٠٠٠		٩٧٥٠٠٠٠

وبناء على ذلك، سنحاول القيام بتقويم التبدلات المتأتية على أثر إنجاز الخطط الثلاث الأولى، وبالأخص في المضمار الاجتماعي والزراعي والاقتصادي.

١- مستوى المعيشة:

لم يكن لخطط التنمية حتى الاستقلال سوى قليل من التأثيرات على ظروف معيشة سكان المحمية. وقد استفاد سكان المناطق الواقعة على مقربة من عدن، استفادوا وحدهم بعض الفائدة من ذلك.

أ- الدخل:

حسب تقديرات أجريت سنة ١٩٦٢ من قبل السلطات الإنجليزية[١] يقدر الدخل الوطني المتوسط للمواطن الواحد ب٥٠ جنيهًا سنويًا في داخل البلد وب ١٥٠ جنيهًا سنويًا على الساحل.

وإن أقل ما يمكن قوله هو أن هذه التقويمات مريبة؛ لأنه من المحتمل قليلًا أن يتمكن الدخل الفردي المتوسط من الوصول واقعيًا إلى مستوى كهذا (أي ما يعادل ١٥٠ إلى ٤٥٠ دولار) في بلد متأخر كاليمن الجنوبي حيث الميل إلى الاستهلاك كبير وحيث الادخار ضعيف. لا ينبغي إذن إناطة هذه التقديرات الرسمية بأية قيمة.

وبوجه الإجمال، تمثل الطبقات الفقيرة في المحمية تسعة أعشار السكان، فتوزيع المداخيل متفاوت تفاوتًا شديدًا. وندرك أنه مع عدم تكافؤ كهذا، تتسم بنية الاستهلاك بميزات خصوصية للغاية: إن المعيشة هي المعضلة الكبرى.

وبالرغم من أن الصناعة تحاول أن تخطو بعض خطوات مترددة؛ فإن اقتصاد داخل البلد ما يزال زراعيًا بشكل أساسي، فالتبادلات النقدية تجري فيه على صعيد ضيق ومحصور، ولا يكاد نظام العمل المأجور يتوغل فيه. ولا يرتفع

(١) تقرير قدمته المملكة المتحدة ١٩٦٢ إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

مستوى معيشة الفلاح إلا ارتفاعًا طفيفًا جدًا فوق المستوى الأدنى للمعيشة.

وبما أن أكثرية الفلاحين يزرعون أرضًا ليست لهم، فإنه ينبغي على الفلاح أن يقتطع من دخله الصغير:

- الضريبة الشخصية (Impot de Capitation)،
- الضريبة المفروضة على الإنتاج،
- الحصة النسبية المتوجب عليه دفعها عن الأشغال التي قامت بها المصالح الزراعية والتعاونيات،
- حصة الملاك والمرابي.

وهذه كذلك من العناصر التي تسهم في إبقاء الدخل الفردي عند مستوى منخفض جدًا.

ب) كلفة المعيشة

بوجه عام، إن كلفة المعيشة في داخل البلد هي أعلى بما يناهز ٣٣ بالمائة[١] من كلفة المعيشة في عدن. ويطابق الفرق لشتى الضرائب المفروضة على سلع الاستهلاك ولمصاريف النقل من منطقة عدن إلى مناطق البلد الداخلية. إن هذه الأعباء تضر ضررًا شديدًا بالمواد الغذائية وبشتى المنتوجات التي لا غنى عنها، وهي مسؤولة جزئيًا عن غلاء المعيشة. وبما أن التأثير على الأسعار ما يزال متشتتًا، وبما أن جملة الأجور ما تزال قليلة الارتفاع؛ فإن القوة الشرائية لا تتزايد عمليًا. صحيح أن أولئك الذين يفيدهم التوسع يحاولون أن يستهلكوا أكثر، ولكن الواردات تكفي لسد طلبهم. وليس بحوزة أكثرية السكان الريفيين والرعويين حاليًا سوى الحد الأدنى الفيزيولوجي بالضبط.

(١) O.N.U., T.N.A., 1951, vol I, P.109.

إن أول واجب يفرض على الحكومة إزاء سكان فقراء للغاية هو أن تؤمن لهم، في نطاق الممكن، المنتوجات اللازمة لمعيشتهم. ينبغي على الحكومة إذن أن تضع سياسة قائمة على إبقاء أسعار المواد الأساسية منخفضة على قدر الإمكان. وإذا لم تنجح سياسة العمل المباشر هذه في الحصول على خفض اصطناعي لكلفة المعيشة، فينبغي على هذه السياسة أن تترجم باستقرار أسعار المنتوجات الغذائية على الأقل.

٢- العمالة:

إن العمالة الناقصة هي ظاهرة عامة في مناطق البلد الداخلية. فلا يبلغ عدد المأجورين ال٥٠ ألف من أصل سكان عددهم أكبر بعشرين مرة من ذلك. وهم يستخدمون بشكل عام في مشاغل البناء أو في الأشغال الزراعية. ويشكل الركود والبؤس في الأرياف العوامل الأكثر أهمية في الهجرة من الريف باتجاه عدن.

وخارج هذه الهجرة، يوجد في المحمية ظاهرة مهاجرة أو نزوح فصلي لعمال المناطق الساحلية نحو الداخل أثناء قطاف التمور، ومن الداخل نحو الساحل أثناء قطاف القطن أو عند موسم صيد الأسماك.

إن الأجور التي لا تراقب مع ذلك كما يجري في عدن، تتراوح بين ٥ و١٥ شلنا في اليوم. إن النزوح عن الأرياف يتكثف ويتزايد أثناء الموسم الميت، وينزح عدد كبير من أعضاء القبائل نحو الساحل ليبحثوا فيه عن غذائهم وغذاء حيواناتهم، أو ليعملوا كعمال غير ماهرين. وخلال السنوات الأخيرة ازداد عدد المرشحين للرحيل ازديادًا محسوسًا، وهذا مما يزيد من تفكك النظام القبلي والبطريركي.

٣- التقدم المتحقق في المضمار التربوي والصحي:

اشتملت المجهودات على الإنشاءات المدرسية والطبية، كما اشتملت على تحسين ظروف التعليم والصحة العامة.

أ- التعليم:

تتباين الوضعية تباينًا عظيمًا حسب الدول. إن عدد الإمارات التي تحوز على خدمات (مصالح) مدرسية منظمة قد ارتفع من ٢ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٠ سنة ١٩٦٢: وبموازاة ذلك، ازداد عدد الصفوف ازديادًا محسوسًا وارتفع مستوى التعليم ثانية بفضل إنشاء صفوف ودروس للاكتمال التربوي.

كان يوجد سنة ١٩٤٧ سبع وأربعون سنة مدرسة ابتدائية ووسطى، وصار عددها ١٨٥ مدرسة سنة ١٩٦٢، وقد ارتفع عدد التلاميذ من ٤٢٠٠ إلى ١٩٠٠٠ تلميذ. ويتعلق التجديد الأعظم بإدخال الفتيات إلى المدارس الذي يتقدم ببطء: ٢٠٠ تلميذة سنة ١٩٤٧ مقابل ٢٥٠٠ تلميذة سنة ١٩٦٢. وحول هذه النقطة يظل تمنع الأهل مع ذلك أكثر قوة في داخل البلد منها في عدن.

إن المدارس القرآنية والمدارس الطائفية التي يرتادها التلاميذ قبل دخولهم إلى المدارس الابتدائية الحكومية، لا تدخل في هذه الإحصاءات (انظر الجدول التالي ٧٤).

جدول ٧٤

إحصائيات حول التعليم في المحمية سنة ١٩٦٢

مؤسسات مدرسية		عدد التلاميذ		جهاز التعليم	
درجة التعليم	عدد المدارس	صبيان	بنات	معلمون	معلمات
أولى	١٨٥	١٦٥٠٠	٢٥٠٠	٥٦١	٨١
ثانية	٢	؟	؟	؟	؟
المجموع	١٨٧	١٦٥٠٠	٢٥٠٠	٥٦١	٨١

وتقدم المؤسسات المدرسية الحكومية تعليمًا ابتدائيًا وتعليمًا متوسطًا تكميليًا. ويعطى حاليًا التعليم الثانوي، الذي كان يعطى في عدن والسودان، في المكلا وفي الاتحاد بفضل فتح مؤسستين لتعليم الدرجة الثانية سنة١٩٦٢.

وأما فيما يختص بتكوين المعلمين فيوجد مدرسة معلمين صغيرة في (Gheil Bawazir) تحضر المعلمين في سنة واحدة، وثمة مدرسة مماثلة تهيء لتعليم تلامذة المحمية الغربية.

وفيما يختص بتكوين الكوادر، فإن المحمية الشرقية تحوز على مدرسة عسكرية وإدارية تعطي دروسًا للضباط وللموظفين.

أخيرًا، ارتفع عدد الطلاب والمتمرنين الذي يتابعون في الخارج دراساتهم الجامعية أو الاختصاصية، إلى ٤٠٠ منهم ١٥٠ في الجمهورية العربية المتحدة و١٠٠ في المملكة المتحدة، و١٥٠ موزعين بين البلدان العربية الأخرى.

خلاصة القول إن هدف السلطات في مضمار التربية هو أن توسع تدريجيًا التعليم الابتدائي ليشمل كل الأولاد ذوي السن المدرسي وأن تؤمن لعدد معين منهم التوصل إلى التعليم الثانوي. وفي الوقت الحاضر، بلغت نسبة التعليم المدرسي ١٣ بالمائة عند الصبيان و٠،٦ بالمائة عند البنات. وتدور نسبة الأميين عند البالغين الذين لم يصنع أي شيء لأجلهم حتى الآن، حول ٩٠ بالمائة لدى الرجال وحول ٩٥ بالمائة لدى النساء[١].

وعدا عن ذلك، فلا يوجد مدارس فنية أو مهنية ولا معاهد زراعية؛ ومع ذلك فإن الحاجات هي أكثر من ملحة في هذا المجال.

(١) U.N.E.S.C.O., L'analphabetisme dans le monde au milieu du xxe Siecle, P.43, Paris.

يراد إذن الاعتقاد بأن هذه المشاكل ستظهر من بين الأولويات الكبرى في الخطط المقبلة.

ب- الصحة العامة:

إن الشبكة الصحية التي تم أنشاؤها خلال السنوات الأخيرة تشمل كل المراكز الحضرية تقريبًا، وتقوم وحدات متحركة باجتياز الأرياف وتقدم معالجات صحية مجانية.

كان يوجد سنة ١٩٤٨ عشرة أطباء ل٨٠٠٠٠٠ نسمة[(١)] أي طبيب واحد لكل ٨٠٠٠٠ نسمة، وكان يوجد سرير مستشفى لكل ٨٠٠٠٠ شخص. ولم يكن هنالك ممرضون أو ممرضات محليون ولا صيادلة ولا مستشفى توليد ولا خدمات مختصة إلخ... وفي سنة ١٩٦٢ كانت الوضعية أفضل بكل وضوح، كما تدل على ذلك الإحصائيات التالية:

جدول٧٥

الجهاز الطبي والمؤسسات الطبية سنة ١٩٦٢[(٢)]

المؤسسات الطبية		الجهاز الطبي	
مستوصفات	٨١	أطباء	٢٣
مستشفيات	٨	مساعدون طبيون	١٦٦
وحدات متحركة	٢	صيادلة	٦
عدد الأسرة الإجمالي	٢٥٢	ممرضون وممرضات	٨٠
		قابلات	٥
		طبيب أسنان	١

(١) O.N.U.: Progres Realise Par les T.N.A., P.468, New-York.

(٢) O.N.U.: T.N.A.,1963, P.13, New-York

يوجد حاليًا طبيب لكل ٤٠٠٠٠ نسمة وسرير مستشفى لكل ٤٠٠٠ نسمة؛ صحيح أن هذا تقدم ملحوظ، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة السكان، ولكن ما من حاجة للقول إن هذا غير كاف للغاية. ولإيقاف عوارض الحمى والتدرّن الرئوي والتراخوما، وكذلك لتطوير حماية الأمهات والأطفال، هناك أشياء كثيرة ينبغي عملها في الموضوع الصحي.

بكلمة، بالرغم من المجهودات المبذولة حتى الآن، فإن الحالة العامة لصحة سكان حضرموت ما تزال رديئة. وتشاهد بعض الافتقارات البروتينية عند الشبان، بينما تصبح الالتهابات المعوية وشلل الأطفال والكباد المعدي مألوفة أكثر. إن خطة صحية حاذقة تتمكن وحدها من القضاء على الأمراض.

٤- الزراعة والأشغال ذات النفع العام.

إن تأثيرات نفقات الإنماء على إنتاج الحبوب غير مرضية بوجه عام؛ في الحقيقة أكتفي بأعمال متواضعة وصغيرة فيما يتعلق بالزراعات المعيشية والغذائية. فقد كانت كل الجهود تقريبًا مبذولة على الإنتاجات السوقية. وبتعابير أخرى، لم يهتم أبدًا بإيجاد وعاء أو أساس زراعي لا بدَّ منه لتعزيز تموين واستقرار الرحّل وتنمية تربية المواشي بطريقة منتظمة ومنهجية.

ولا تزال النتائج التي تم الحصول عليها في مضمار الأشغال العامة طفيفة حتى الآن، بالأخص فيما يتعلق بالنقل. فالطرق الموجودة ليست سوى مجرد مواطئ أقدام غير مرصوفة بالحجارة ولا مصونة، معبدة نسبيًا في المناطق المتساوية الممهدة، وهي تنحصر بحوالي ٥٠٠٠ كلم من الطرقات الوعرة التي تسمح باستعمال السيارات.

وبخلاف ذلك فقد حقق انتشار الكهرباء تقدمًا أكيدًا في حضرموت ولحج والضالع وبيحان والفضلي ويافع السفلى بصورة خاصة. ومع ذلك ما تزال الأرياف بدون كهرباء.

أخيرًا، إن تزويد المدن والقرى بالمياه قد سجل خطوة إلى الأمام وذلك مع تزويد الإمارات الرئيسية بمنشآت مناسبة ومع حفر عدة آبار.

ونظرًا للنتائج التي تم الوصول إليها، يمكن القول إن خطط التنمية في المحمية لم تحدث حتى الآن سوى تأثيرات ضئيلة. وكما هو الأمر في حالة عدن، فإن الخطط لا تشتمل بالضرورة على أهداف ولا على وسائل واضحة. صحيح أنها تهدف إلى عدد معين من الاختيارات العامة بدون أن تكون، مع ذلك، متأكدة من تمكنها من تحقيقها.

بصورة نهائية، إن هدف التخطيط الحالي هو وضع أسس بنية إدارية واجتماعية وتربوية وزراعية، مواتية مبدئيًا للتقدم. ولم تؤد شتى المشاريع المنجزة بين ١٩٤٧ و١٩٦٢ إلى زيادة العائدات الحكومية (العامة)؛ ولكنها أحدثت، خلافًا لذلك، نفقات عمل تزيد من ثقل الأعباء.

وبموجب ذلك لا بدَّ من إصلاح البرمجة لكي يتاح للبلد ليس أن يتحمل نفقات العمل الناجمة عن التثميرات السابقة فحسب، بل لكي يتاح له أيضًا أن يؤمن بنفسه حصة متزايدة من كلفة التثميرات الجديدة.

وينبغي على هذه التثميرات الجديدة أن تؤدي إلى تزايد سريع في الإنتاج الزراعي والصناعي، كما ينبغي عليها أن تؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة والدخل. ولذلك ينبغي استبدال البرمجة غير المتناسقة بتخطيط متناسق وخلاق.

القسم الثاني

الحالة الراهنة
للمجتمع اليمني الجنوبي

إن تحليلًا إجماليًا للمجتمع اليمني الجنوبي يظهر كتلة ريفية بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا ويظهر ٣٥ بالمائة من المدنيين الحضريين و١٥ بالمائة من الرحل.

ويعاني هذا المجتمع حاليًا تحولات هامة جدًا بسبب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضًا بسبب التقلبات السياسية.

إن هذه التحولات التي تتوزع مع ذلك توزعًا غير متكافئ، تتم، في آن واحد، في التجمعات الريفية (فلاحون وقبليون) وفي الجماعات والفئات الاجتماعية الحضرية. وفي الحالة الأولى، تواكب التحولات اتساع الاقتصاد النقدي واقتصاد السوق، بينما تنجم في الحالة الثانية عن صراعات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

فمن جهة تترجم التبدلات المفاجئة بتراجع متواصل في الفاعليات المعيشية وبحسم وانقاص للاستقلال وللضمان الاقتصاديين. وتحت عمل ضغط القوى الخارجية (الاستعمارية والرأسمالية)، وجد المجتمع القبلي والتقليدي نفسه مجبرًا على الإسهام في نظام اقتصاد التبادل. إن النظام القبلي الذي يضمن لأعضاء القبيلة شكلًا مقبولًا من الأمن، متوافقًا مع ظروف حياتهم البدائية قد تضرر من جراء ذلك تضررًا خطرًا.

ومن جهة أخرى، صار الإخلاص والولاء للجماعات البدائية في المدن، أقلّ صرامة وقوة حاليًا؛ لأن القيم والعادات السائدة قد تناقصت أهميتها. ونشأت علاقات جديدة بين العمل المنتج وبين العلاقات الاجتماعية في المصانع. إن صعود الطبقة البرجوازية يوازنه ازدهار ملحوظ للحركة النقابية. وتظهر هذه الأخيرة كمؤسسة، بصورة خاصة، كجماعة نضال، وهي بذلك تحتوي على خميرة سياسية اجتماعية وعلى نواة التقدم.

الفصل التاسع عشر

التحولات الاجتماعية

إن التطور الاجتماعي مسار طويل يحدث على مراحل، وتتراوح كثافته حسبما يتعلق الأمر ببيئة ريفية أو بيئة حضرية.

وهكذا فإن النظام القبلي يستمر في مجابهة التأثيرات الخارجية ببعض المقاومة، التأثيرات التي تحدث التفكك، كما أن سلطة الأرستقراطية الدينية قد استبدلت بسلطة زعماء القبائل الذين كانت تساندهم القوة الاستعمارية. لقد كرس خلق "دول الإمارات" انتصار الزعماء ووضع نهاية للصراع بين الطبقتين المهيمنتين. ولكن مع التطوير التجاري أولًا والتطوير الصناعي ثانيًا، ظهرت طبقات اجتماعية جديدة: كطبقة البرجوازية التجارية وطبقة البروليتاريا. وتتكثف الحياة الاجتماعية والسياسية محدثة اصطدامات دموية بعض الأحيان.

تفكك النظام القبلي

إن النظام القبلي الذي ما يزال مهيمنا في الداخل، يشمل حوالي ٥٠ بالمائة من السكان، وهو يقسم السكان إلى قبائل متميزة ومنظمة الترتيب.

والمقصود بكلامنا هي بيئة متأخرة ومنكفئة على ذاتها بوجه العموم، لبنيتها طابع جماعي بصفة أساسية. أما سيطرة قيم وعادات القبلية والعائلة فكبيرة، فهي تجبر الفرد على الطاعة والخضوع.

إن التحزب هو في أساس هذه العقلية البدائية، فالاتجاه الذي ينبغي على الطفل أن يتخذه في الحياة يفرض عليه منذ صغره. بكلمة أن هذا النموذج الإنساني خاضع لتوجيه التقليد والعادة السلفية.

ينبغي الاعتراف بأن هذا التقسيم يعطي للمجتمع القبلي المزيد من الاستقرار والأمن بالرغم من أنه متجاوز تاريخيًا. غير أن هذه الفوائد تقل ضمانتها شيئًا فشيئًا؛ فالاحتكاك بالخارج وتغلغل النقد يكسر هذا الإطار التقليدي للتضامن الجماعي. ويتفكك النظام القبلي تدريجيًا مفسحًا المجال لانبثاق الفردية.

أ- التنظيم القبلي

يشكل اليمن الجنوبي اليوم فسيفساء من بضع مئات من القبائل. كان التنظيم القبلي في الماضي انعكاسًا للممالك القديمة التي ما تزال بعض القبائل تحمل اسمها: معان (العولقي)، قطبان (قطيبي) حمير (الواحدي)، إلخ...[١]

وهو أساس الإمارات وإلى حد بعيد أساس "اتحاد الجنوب العربي" حيث يكون تساكن عدد كبيرة من القبائل ضمانًا لبعض التوازن. ولم تكن أية "أمارة" تستطيع أن تفرض نفسها على الإمارات الأخرى؛ لأن الخصوصية القبلية تحتفظ بحيوية كبيرة. وحتى في داخل النظام الاتحادي بالذات، كانت انشقاقات ومنازعات القبائل تفتت السلطة في أغلب الأحيان، هذه المنازعات التي تجعل السلطة مشتتة لدرجة أنها تمارس طريقة غير متناسقة واعتباطية.

بوجه عام، يقوم التنظيم القبلي بشكل رئيسي على القبيلة، القائمة بذاتها على علاقات وأواصر القرابة. وفي داخل كل قبيلة يوجد رتبية من الطبقات.

١- **القبيلة**:

أن القبيلة فلاحية غالبًا، مندمجة في نطاق أرضي، الأمر الذي يجعل محافظتها أكثر حدة. وهي الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع

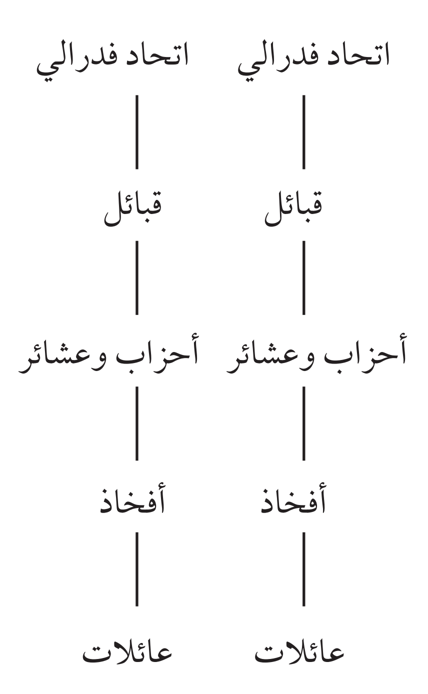
(١) Doreen Ingram: A Survey of Social and Economic Conditions in the Aden Protectorate, P.38, Eritrea, 1949.

البطريركي (الأبوي)، وتقسم إلى أحزاب وعشائر تقسم بدورها إلى أفخاذ. وكل فخذ (قطعة) مؤلفة من عدة عائلات. والخلية الاجتماعية هي العائلة بالدرجة الأولى.

ولكل عشيرة وفخذ وعائلة زعيمها الخاص بها. وينتخب الزعيم الأكبر للقبيلة من قبل أعضاء العائلة المعترف بها كحاكمة (دولة). وبحسب قوة قبيلته واتساع أرضها يحمل الزعيم أحد هذه الألقاب: سلطان، أمير، شيخ، شريف، مقدم.

وعلى الصعيد الأعلى تجتمع القبائل في "اتحادات فدرالية" أو في "اتحادات كونفدرالية".

اتحاد كونفدرالي



إن الاتحادات الكونفدرالية وأحيانًا الفدرالية هي التي تشكل وحدها السلطنات أو الإمارات الراهنة. وحسب برنييه(١) "الاتحاد الكونفدرالي هو تكتل قبائل متقاربة في أرضية معينة، قبائل متحالفة أو محمية تهيمن عليها قبيلة أقوى يقودها بوجه عام زعيم انتخبه أنداده في عائلة محددة من القبيلة المعنية بالأمر".

ومعظم الاتحادات الكونفدرالية هي عبارة عن تجمعات للمزارعين أو لمربي المواشي من المقيمين والرحل.

وعلى العموم، أن عدد هذه التجمعات محدود. وتظل القبيلة هي الركيزة الطبيعية للنظام، القبلية التي يتراوح عدد أعضائها بين ١٠٠ و١٥٠٠ شخص.

٢- **القانون القبلي**:

إن البيئة القبلية لا تديرها الشريعة الإسلامية وإنما يديرها القانون القبلي، وعمليًا تنظم حياة القبائل عن طريق العرف وحده. والزعيم هو الذي يمارس الحق أو القانون العرفي، وتقوم بعض الأفخاذ بأعباء العرف، المكتوب غالبًا، بخصوص بعض الأنظمة والأوامر المتعلقة بالخلاف: كحقوق البدو ونظام ملكية بعض المناطق، إلخ... وتتخذ جميع القرارات الهامة المتعلقة بشأن الحياة الخارجية للاتحاد الكونفدرالي وبالأخص بشأن السلم والحرب والقبائل، في مجلس يجمع زعماء ووجهاء مختلف التجمعات القائمة.

وفي مجلس القبائل هذا ليس لرئيس الاتحاد الكونفدرالي صوت مهيمن متفوق ولا سلطة تقرير: إن "الإجماع العام" هو الذي يحرز النصر ولا ترتبط الأقلية أبدًا بقرارات الأكثرية. وأنه لأمر مألوف أن نرى قبيلة ترفض الاشتراك في عمل جماعي يشرع به ضد اتحاد كونفدرالي آخر. غير أنه من الواضح أن زعيمًا

---

(١) T. bernier; Cahiers de L,Afrque et de L Asie, P. 218,Paris.

موهوبًا ذا شخصية قوية يتوصل إلى فرض إرادته على جملة اتحاده الكونفدرالي إذا أحس بأنه مدعوم دعمًا كافيًا من قبل قبيلته الخاصة به وإذا كانت هذه القبيلة قوية بما فيه الكفاية[١].

وسواء كان الزعيم (الرئيس) زعيم قبيلة أو زعيم اتحاد كونفدرالي فإن العرف يحدد سلطات الزعيم، وتتوقف ممارستها على قوة شخصيته بشكل رئيسي.

إن زعيم القبيلة لا يتدخل في الحياة اليومية للأفخاذ أو للعائلات البطريركية، فدوره التقليدي مزدوج: فهو قائد حربي وقاضي قبيلته. وهو كقائد حربي يقود المحاربين أثناء الحملة. وفي حال مقتل عضو من القبيلة من قبل عضو من نفس القبيلة، يحدد الزعيم الدية حسب القياس الذي يضعه العرف. وإذا لم يتمكن التعويض من إنهاء الأمر في حالة كهذه، فإن الزعيم يحدد فترات سلم بين العشائر المتخاصمة، تحدد ممارسة حق الأخذ بالثأر.

ولرئيس الاتحاد الكونفدرالي سلطات مماثلة لسلطات زعيم القبيلة: فهو قائد حربي وقاضي بين قبائل التجمع.

وفي حال الحرب أو الأخذ بالثأر بين قبيلتين من الاتحاد الكونفدرالي، يحدد فترات سلم. ويجري هذا التحديد لحق الأخذ بالثأر مع أخذ الأشهر الحرام بعين الاعتبار من جهة ومواسم الزراعات من جهة أخرى[٢].

٣- أهم الاتحادات الكونفدرالية وطريقة معيشتها:

أهم الاتحادات الكونفدرالية هي: المهرة، حمومي، شنافر، الصيعر، سيبان، نوح، دين في المحمية الشرقية؛ والعولقي، ويافع في المحمية الغربية.

(١) ق. الشابي: الاستعمار البريطاني ونضالنا في جنوب اليمن, ص٦٢,. القاهرة ١٩٦٢.
(٢) T. Bernier: op.cit., P.222.

أ- المهرة:

اتحاد كونفدرالي كبير مؤلف من قبائل مقيمة ومتنقلة مجتمعة حول قبيلة بني عفرير التي خرج منها سلطان كشن وسوقطرة.

ويتألف المقيمون بشكل استثنائي من التجار المقيمين في مدن الساحل، ومن المزارعين المقيمين في ضواحي المدن وفي واحات الداخل.

والرّحّل هم رعاة ومربو جمال شهيرة في الجزيرة العربية "جمال السباق"، بينما يربي أشباه الرحل الذين يعيشون في الساحل وفي الجبال الساحلية جمال النقل. وتشترى هذه الجمال بأسعار مرتفعة جدًا من قبل القبائل المجاورة وتستخدم في النقل ما بين الساحل ومناطق حضرموت الداخلية.

ويختار الملاحون وصيادو الأسماك من أشباه الرحل، الذين يجهزون معظم قوارب الصيد (سمبوك) المتنقلة ما بين ساحل الهند وزنجبار مرورًا بالمكلا وعدن جيبوتي.

ب- آل حمومي:

إن هذا الاتحاد الكونفدرالي هو أحد أكبر التجمعات القبلية في حضرموت وهو يشمل فروعًا حضرية ولكنه يشمل أيضًا أشباه الرحل الذين يعيشون في الجبل.

ويتعاطى الحضريون (المقيمون) كل أنواع الزراعات، تبعًا لإمكانيات أرضهم: "زراعات بعلية" تعتمد على مياه السيول في المناطق الفقيرة جدًا وزراعات مروية بالقرب من الآبار والجداول.

ويقوم أنصاف الرحل في الجبل بتربية الماعز والجمال والحمير المستعملة في النقل والمواصلات على الطرقات الجبلية.

ج- الشنافر:

هذا هو التجمع الذي أقيمت حوله سلطنة الكثيري في شمال حضرموت. ويقيم القسم الأعظم من القبيلة في المدن. وتخلى هؤلاء المدينيون عن كل العادات القبلية تقريبًا وهم يعيشون حاليًا كأبناء المدن. وقد هاجر عدد كبير منهم إلى أندونيسيا. أما العناصر المتنقلة وشبه المتنقلة فلا تزال تعيش في بيئة قبلية.

د- الصيعر:

يكونون قبيلة كبيرة تشغل المنطقة الصحراوية الواسعة شمالي غربي حضرموت، على التخوم اليمنية. ويقوم المدينيون بممارسة الزراعة المعتمدة على السيول بينما تحول الرحل إلى ناقلين لسلع من الشمال نحو الساحل.

هـ) السيبان:

إن هذا الاتحاد الكونفدرالي هو من أقدم الاتحادات الكونفدرالية في البلد. وهو على طريق التلاشي، فكل قبيلة تتجه أكثر فأكثر إلى الانفصال عنه وإلى معالجة شؤونها الخاصة مباشرة مع حكومة القعيطي. وتقيم جملة هذه القبائل في خور سيبان وفي وادي ودعن. وتقوم بعض الأفخاذ بالنقل على الجمال والحمير بين المكلا ودوعن.

إن الهجرة هامة جدًا وهي تتناول جميع القبائل. وكانت الهجرة في الماضي تتوجه صوب أندونيسيا بصورة خاصة. وفي الوقت الحاضر يهاجر السيبان إلى العربية السعودية.

و) النوّح:

اتحاد كونفدرالي هام وقديم جدًا في شمالي وادي حجر. إن مجموع بني نوح هم من أصناف الرحل بالأخص. وهناك بعض الأفخاذ المقيمة في المدن فقط

وهي تتعاطي الزراعة المعتمدة على السيول، وتملك في حجر ملكيات مهمة بالأخص مغارس النخيل، ويهاجر عدد كبير من بني نوح إلى مومبازا وجدة.

ز) ديّن:

إنهم يشكلون الاتحاد الكونفدرالي في سلطنة القعيطي التي تقع أرضها في السفح الأعلى جنوب وادي عمد، وهذا الاتحاد يتألف من ثلاث قبائل كبيرة.

إن بني دين هم كلهم تقريبًا من سكان المدن يتعاطون الزراعة المعتمدة على السيول ويهتمون بزراعات النخيل. وكان يهاجر الكثير منهم إلى حيدر آباد قبل سقوط النظام.

ح) العولقي:

إنهم يشكلون ثلاث دول محمية[1]: سلطنة العولقي العليا، سلطنة العولقي السفلى، ومشيخة العولقي. وهم مزارعون بشكل رئيسي ولا يهاجرون إلا نادرًا.

ط) اليافعي:

إنهم يشكلون العنصر الأكثر تمثيلًا في تعقيد قبلي واسع يجمع وحدات من أصل واحد متجمعة في اتحادات كونفدرالية مستقلة بعضها عن بعض في الزمن العادي، ولكنها تنجد بعضها البعض في حال التعرض لخطر خارجي.

إن الوحدات المكونة هي الوحدات التالية: سلطنتا يافع (العليا والسفلى)، اتحاد بني حواشب الذي يشكل سلطنة حواشب، واتحاد بني أميري الذي يشكل إمارة الضالع واتحاد الشعيب وحالمين ومفلحي وردفان المرتبطين اسميًا بسلطنات يافع، وأخيرًا اتحاد بني عوذلي الذي يشكل سلطنة العوذلي.

(١) س.باوزير: تاريخ شبه الجزيرة العربية, ص٢١٥, القاهرة, ١٩٥٤.

إن كل هذه التجمعات هي من الحضر المقيمين بشكل أساسي، وهم يتعاطون الزراعة المروية في حقول مقسمة إلى مدارج، ويتعاطون تربية المواشي من ماعز وضأن وجمال. وهجرتهم مهمة نظرًا لكثرة السكان ولندرة الأراضي.

خلاصة القول إن التنظيم القبلي متداخل للغاية. وكانت القبيلة مسؤولة عن الفوضى التي كانت تهيمن على البلد قبل الحرب العالمية الأخيرة. ومنذ أكثر من ربع قرن، دخلت القبيلة في مرحلة تفكك بطيء أضعف المؤسسات والأدوار القبلية كما أضعف خواص أو خاصية الأفخاذ. وتلا ذلك انحدار وانحطاط منتظم للمجتمع القبلي.

ويبدو أن هذا الانحطاط يلاحظ لدى القبائل الحضرية أكثر مما يلاحظ لدى القبائل الرحل التي تعتبر نسبيًا أقل تعرضًا لتأثير العوامل الداهمة. ومع ذلك فلن يتمكن البدو من أن ينفلتوا من التبدلات الجارية. في المدى الطويل، حياة الرحل محكوم عليها بالتلاشي حقًا. والمقصود هو أن نعرف كيف سيتم الانتقال. وينبغي لحل هذه المسألة أن يدخل في الحل الذي سيوضع لمشكلة التخلف بوجه عام.

ب- تفكك المجتمع القبلي:

إن العوامل التي تسببت في هذا التفكك هي ذات طبيعة سياسية (المصالحة، حلول سلطة الأمراء محل السلطة القبلية الجماعية، والقومية)، وذات طبيعة اجتماعية (تراجع الحياة التنقلية وحركة السكان)، وذات طبيعة اقتصادية (تراجع اقتصاد المعيشة لصالح اقتصاد السوق).

وقد عالجنا العوامل السياسية بالتفصيل في القسم الأول من الكتاب. وأما العوامل الاجتماعية الاقتصادية فقد قمنا بتحليل الكثير من جوانبها في الفصول

التي تناولت الزراعة وخطط التنمية. ولذلك سنكتفي بتمحيص النقاط التي لم نقم بإثارتها حتى الآن.

١- تراجع اقتصاد المعيشة:

منذ زمن قصير، كان السكان البدو ما زالوا لا يعرفون سوى اقتصاد المعيشة وحده أو متحالفًا مع نظام المقايضة. وبفضل إدخال النقد والزراعات السوقية، حصل في هذه البيئة المكتفية اقتصاديًا، تطور تدريجي نحو اقتصاد نقدي.

ففي المناطق التي أولد فيها الازدهار الناجم عن اتساع زراعة التصدير، بنى جديدة للاستهلاك، لم ينقطع الطلب على المنتوجات المستوردة التي يدفع ثمنها نقدًا، عن التزايد. ومن الطبيعي، لهذا الطلب تأثيرات خطيرة على المنتوجات المعيشية والحرفية المحلية التي لم تعد قادرة على تحمل منافسة السلع المتأتية من الخارج.

وبوجه عام يمكن تلخيص نتائج تغلغل النقد بما يلي:

- إيجاد أسواق،
- تحفيزات جديدة ووسائل جديدة لإشباع استهلاك متزايد،
- اختلال التنظيم الاجتماعي وتزايد التفاوتات،
- تعديل البنى العائلية.

وهكذا يجد البدو أنفسهم مجبرين على التخلي عن نوع معيشتهم؛ وتحت ضغط التحضر يندمج الرحل شيئًا فشيئًا في اقتصاد السوق.

٢- تراجع الحياة البدوية:

ما تزال الحياة البدوية ناشطة في حضرموت حيث تشمل حوالي ١٠٪ إلى ١٥٪ من السكان أي ١٠٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ نسمة.

وبما أن الرحل يجتازون المناطق التي كانت في الماضي مناطق زراعية كما تشهد على ذلك الأنقاض التي تكتشف فيها كل يوم، فمن المسموح به أن نتساءل عما إذا كان هؤلاء الرحل من الحضر القدماء الذين دفعهم التهدم المتصاعد في البلد نحو الترحل.

ومن بين الأسباب التي تؤدي بالبدو إلى الاندفاع في اتجاه المناطق الزراعية سببان رئيسيان هما: تناقص مصادر دخلهم وكثافة سكان الصحراء.

وبشأن النقطة الأولى جاءت ثلاثة عناصر لتعرض الموارد للخطر:

- إلغاء الخوة (ضرائب الأخوة)،
- منع الغزو،
- استبدال الجمل الشاحنة كوسيلة نقل.

وبصدد كثافة السكان تجدر الإشارة إلى أن عدد السكان يتزايد باستمرار بينما نجد المراعي المستعملة محدودة. ينتج عن ذلك أن تزايد القطعان هو محدود أيضًا. وبما أنه من غير الوارد تحديد تزايد السكان فقد أصبحت الهجرة بالنسبة للسكان ضرورية حياتية. ويبدو أن المدن هي وجهة الرحل؛ بسبب عدم وجود سياسة رجوع إلى الأرض.

٣- **الهجرة**:

إن المقصود بذلك هو ظاهرة هامة جدًا وقديمة جدًا لأنها تعود إلى القرن الثامن الميلادي[1]. وهذه الظاهرة تشمل كل الطبقات الاجتماعية، ويشترك حاليًا في هذه المهاجرة نحو الخارج حوالي ١٠٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ شخص.

وتقسم الهجرة إلى نوعين:

---

(١) س. البكري: عدن وحضرموت, ص٢٢٢ , القاهرة, ١٩٦٠.

أ- الهجرة البعيدة والطويلة الأمد:

على وجه التقريب لم تعد هذه الهجرة موجودة حاليًا. وقد كانت في الماضي قوية جدًا، وتتجه بشكل رئيسي نحو جنوب شرقي آسيا والهند. وقد كانت تشمل على الأخص الحضرميين وبني يافع، وكانت مدة الغياب تطول حتى الثلاثين عامًا.

وقد أصبحت الهجرة في حضرموت صناعة وطنية حقيقية؛ لأنها تحرك ٢٥ بالمائة من السكان تقريبًا. في الحقيقة، كان القسم الأعظم منها يهاجر إلى إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا حيث كانت الجالية الحضرمية تعد حوالي ١٠٠ ألف شخص سنة ١٩٤٥[١]. وكان المهاجرون يتعاطون كل الحرف والمهن ولكنهم كانوا يفضلون مهن التجارة والصناعيين (منسوجات). وكانت التأثيرات الاقتصادية والثقافية عظيمة في سومطرة وجاوة حيث كان للمهاجرين مدارسهم وصحفهم الخاصة بهم. وفي ماليزيا نجد بعض الأمراء المسيطرين من أصل حضرمي.

وأما بنو يافع، كانوا يقومون بالالتحاق بجيوش الإمارات الإسلامية الهندية قبل أن يمتصها الاتحاد الهندي. وهكذا فإن قسمًا من ضباط جيش نظام حيدر آباد كان أصله من يافع.

ب) الهجرة الفصلية والقريبة

كان هذا التيار ضعيفًا نسبيًا قبل الحرب العالمية الأخيرة بالنسبة إلى التيار السابق؛ ومنذ سنة ١٩٤٦ لم ينقطع عن التكثف لصالح نداء عدن إلى اليد العاملة. ويقدر عدد المهاجرين الذي يعيش ثلثهم في عدن ب١٥٠٠٠٠ شخص

(١) L.Massignon: Annuaire du monde Musulman, Ed. P.U.F., Paris , 1954.

حاليًا. والباقي مشتت عبر بلاد البحر الأحمر والخليج العربي. وقد احتل الحضرميون في العربية السعودية مراكز هامة جدًا في القطاع التجاري والمالي.

خلاصة القول إن الظاهرة تتسم بأهمية حاسمة. فمعيشة عدد كبير من العائلات في حضرموت يتوقف على ربح العمال في الخارج. وهذا الارتباط يشتمل على الكثير من المخاطر. فانقطاع إرسال الأموال من لدن المهاجرين، لسبب أو لآخر، يسبب غالبًا مجاعات وكسادات خطيرة جدًا (كمجاعات سنة ١٩٤٣ و١٩٤٦). وفي هذه الظروف أنه لأمر ملح تطوير الموارد المحلية لمواجهة احتمالات كهذه ولإيقاف الهجرة إيقافًا كليًا.

٤- **النتائج الاجتماعية لاختلال التوازن القبلي:**

إن هذا الاختلال يضر ضررًا بالغًا بأسس البيئة البدائية وبالإلزامات الموجود في هذا النموذج من المجتمعات.

في الحقيقة، إن التفكك العائلي هو الحصيلة الحتمية لتحرك اليد العاملة المتواصلة؛ وارتخاء عري التنظيم القبلي وصراعات الأجيال هما جانبان آخران من جوانب تفكك المجتمع القبلي والتقليدي.

أ- انحطاط القيم القبلية:

يتجه الفرد أكثر فأكثر صوب الإمكانيات الجديدة التي تقدمها له الجماعات والعوامل الخارجية بالنسبة للمجتمع الذي ينتمي إليه. وبما أن الفرد أصبح أقل ارتباطًا بجماعته الخاصة به فإن وضعية العائلة الأولية قد تغيرت. فالفرد ينفصل عن الجماعات العائلية الأكثر اتساعًا، ويشعر بموجب ذلك بأنه تحرر من سلطة الجماعة فيكتسب المزيد من الاستقلال الذاتي. والأدوار التي كانت تلعب في الماضي بطريقة جماعية تميل إلى الاستقرار في العائلية الأولية.

والعلاقات العائلية بحد ذاتها وتلاحم العائلة لا تتدعم ضرورة بواسطة هذا التطور. في البداية، كان المرء يعود عن طيبة خاطر إلى القرى. ثم انقطعت العلاقة. وأخيرًا حل التضامن الطبقي محل التضامن القبلي. فابن القبيلة الذي أصبح عاملًا يرفض الإكراه الاجتماعي.

ب) تبدل العقليات.

إن المهاجرين الشباب الذين عملوا في عدن أو في الخارج، قد عرفوا الحرية النسبية التي كانت تتركها لهم ثقافة أخرى حيث لم تعد عقوبات القبلية والعائلة تطالهم مباشرة. وقد تعرضوا لتأثيرات جديدة وقد احتكوا كذلك بأفكار جديدة (كالوطنية والنقابية)، تتعارض غالبًا مع ما تعلموه من أفكار. وهذا ما يشجعهم في نضالهم ضد الأوضاع التقليدية. ولدى عودتهم إلى القرى يتمرد الشبان على التزامات الحياة القبلية ويؤكدون استقلالهم بطرق شتى.

ومهما تكن هذه النتائج مضرة بالنسبة لبنية الجماعات المحلية فإن حركة السكان ينبغي أن تعتبر كمرحلة انتقال لا بد منها، إلى توازن مجتمع موضوع أمام ظروف جديدة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه يستحيل عمليًا جر القبائل إلى رفع مستوى معيشتها بدون أن تتعرض لنواتج التفكك وعدم الاندماج التي ترافق انهيار الأمن والنظام القبلي.

وبما أن الأجيال الجديدة تحتاج إلى تضامن آخر غير التضامن القبلي، فلا بد من استبدال المؤسسات العرفية التي تتلاشى بمؤسسات حديثة تقوم محلها. ويجب على السلطات الاهتمام في آن واحد برفاهية ورخاء الفرد وبتطور بيئته. وفي حدود الإمكان، ينبغي استباق التقلبات الاجتماعية واستعادة التوازن الاجتماعي الذي يجد نفسه معرضًا للخطر بسبب الظروف التي يتم فيها الانتقال. وينبغي كذلك محاولة دمج الرحل الذي لا يشاركون بعد في حياة الأمة والمجتمع.

بنى الطبقات الاجتماعية

يمكن القول بوجه عام إنه كلما كانت الصفوف أو الطبقات متعددة في مجتمع ما، كلما كان مستوى وعيها متفاوتًا، وكلما كانت علاقاتها معقدة وصعبة التحديد والتعريف.

لقد أدى تحول البنية الاجتماعية في اليمن الجنوبي إلى تجابه وتصادم الفئات والزمر الاجتماعية، التجابه الذي يترجم بتبدل السلطات والأدوار. وطبيعيًا رافق هذا التحول تغير في الوضعيات النسبية للطبقات الاجتماعية.

في ظل النظام البطريركي، صارت القبيلة التي تحدد بمنطقة أرضية وبضوابط نفسية - اجتماعية صرفة، هي الشكل الأكثر بدائية من أشكال الطبقات الاجتماعية. ومن المتفق عليه عمومًا هو أن المجتمع القبلي بدون بنية منتظمة، بمعنى أننا لا نلاحظ فيه طبقات بالمعنى الحديث للتعبير. غير أن هذا النموذج الكلاسيكي من الطبقات هو في حالة تطور كامل. ولا ينقطع دوره عن الضعف لصالح الطبقات ذات البنية وإن كانت هذه الأخيرة غير منتظمة بالضرورة. وهكذا تظهر مشكلة الطبقات مع اتساع رقعة التحضر ومع تطوير المجتمع الحضري.

كانت دورين انغرامز[1] يميز، على أثر انتهاء الحرب العالمية الأخيرة، ثلاثة نماذج رئيسية من الطبقات الاجتماعية:

- الطبقة الموجهة والمؤثرة (الطبقة الحاكمة والفاعلة).
- الطبقات الوسطى،
- طبقة الفلاحين.

---

(١) Doreen Ingrams: op., cit P.48.

ومنذ ذلك الحين ظهرت فئة اجتماعية جديدة هي الطبقة العاملة في عدن بصورة خاصة. وتسترسل هذه الطبقات في صراعات حامية تقريبًا للدفاع عن أوضاعها المتتالية ولتدعيمها أو لتحسينها.

أ- الطبقة الموجهة والفاعلة:

إن هذه الطبقة المسيطرة سياسيًا واقتصاديًا تتكون من العناصر التالية:

- أعضاء الطبقات الأرستقراطية التقليدية،
- أولياء الشؤون التجارية الكبرى،
- العناصر الرفيعة المقام من أصحاب المهن الحرة والمثقفون.

وتتألف الفئة الأولى من زعماء ورؤساء القبائل من جهة، ومن أولياء السلطة الروحية أحيانًا من أولي الثراء "الأسياد" من جهة أخرى. وأما الفئة الثانية المكونة حديثًا فهي تشكل البرجوازية الاقتصادية. وأما الأخيرة التي لا ينقطع دورها عن التزايد فهي تؤلف البرجوازية "الوطنية".

ويمثل هؤلاء الأفراد جماعة متجانسة تجانسًا كافيًا تتميز بالتمسك ببعض المفاهيم الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه المفاهيم ذات قيمة متفاوتة وغير متكافئة.

إن طبقة رؤساء القبائل وطبقة السادة الدينية لهما بوجه عام ميول واتجاهات محافظة. إن الولادة والتقاليد التاريخية والعائلية وكذلك الأشراف على الوسيلة الرئيسية للإنتاج أي الأرض، تضمن لهم مكانة خاصة في المجتمع. وهاتان الطبقتان تحتفظان بذوق وحس فطري للإنفاق المفرط وبحوزتهما السلطة والامتيازات التي من أهمها أن هاتين الطبقتين لا تدفعان أية ضريبة في أغلب الأحيان.

وأما البرجوازية فتنقسم إلى زمرتين: زمرة كومبرادورية بشكل أساسي وزمرة تنعت نفسها بالوطنية، تتجه نحو السياسة أكثر منها نحو الاقتصاد.

١- **طبقة رؤساء القبائل**:

بحثت القوة الاستعمارية منذ البداية عن دعامة وتأييد حاكمة مستقرة تؤمن النظام في مناطق البلد الداخلية حيث تمارس تدخلها ونفوذها. ولذا دعمت السلطة ببعض رؤساء القبائل الذين كانوا على رأس إمارات محمية، وبذلك استبدلت قوة الرجعيين المحافظين الجماعيين (أحزاب وعصبيات) والفرديين (أسياد) بقوة الرجعيين المنظمين (دول الإمارات).

ولم تكن المهمة يسيرة، فقد انبغى وجود عملاء وتدخلات لفرض الأمراء المسيطرين بصورة نهائية على القبائل و"رجال الدين".

في الحقيقة، كانت السلطة رؤساء القبائل محدودة جدًا في الأصل. فقد كان الأسياد يتمتعون لدى العصبيات والسكان المدنيين باعتبار واحترام عظيم كان يتجاوز احترام الزعماء.

ولأجل إخضاع القبائل لسلطة الأمراء الذين اكتسبتهم السلطة الحامية، استخدمت هذه السلطة نفوذ طبقة الأشراف الدينية. وعندما بلغت السلطة الحامية مبتغاها، فسخت تحالفها مع طبقة الأشراف الدينية. ومنذ ذلك الحين، تفضل أن تدعم السلاطين والأمراء والشيوخ الذين كانت تمارس عليهم دور الوصاية الكلية.

وهؤلاء هم الذين كانوا يشكلون جماعة حكام مناطق البلد الداخلية: من رجال سياسة وموظفين كبار مدنيين وعسكريين، إلخ... وثمة عدة فوائد وامتيازات كان معترف لهم بها وممنوحة لهم.

٢- الأسياد أو طبقة الأشراف الدينية:

إن كلمة "سيد" ككلمة "شريف" مطابقة للقب متوارث. وقد أنيطت هذه الكلمة بمدلول ديني عميق لأن أولئك الذين يحملون هذا اللقب يعلنون عن نسب يرجع إلى النبي محمد ﷺ.

إن الأسياد أو السادة هم رؤساء روحيون أكثر ما هم رجال سياسة أو عسكريون.

وفي زمن ما، كانت الأرستقراطية الدينية تضع نفسها فوق طبقة زعماء القبائل، وكانت قد كسبت إلى جانبها بعض القبائل كليًا، وكانت تخدمها هذه القبائل في زمن الحرب بولاء مطلق، بدون رصيد في أغلب الأحيان. أن بني الكاف مثلًا كانوا يسيطرون على عدة قبائل وكانوا أسياد سلطنة الكثيري الحقيقيين.

والآن تبدو هذه الحقبة قد انتهت، فلم يعد الأسياد يشرفون على الشريعة والتعليم الديني الإسلامي. حقًا أن معظم القضاة والفقهاء ما يزالون يختارون من بينهم، غير أن تأثيرهم السياسي والروحي قد انحدر انحدارًا خطيرًا للأسباب الثلاثة التالية [١].

السبب الأول هو أن دور الوسيط قد أضعف إضعافًا مهمًا على أثر إنشاء المحاكم الرسمية، فأصبح قضاؤهم باهظًا من الناحية النقدية.

والسبب الثاني هو محافظتهم المفرطة ومعاداتهم لكل تجديد [٢] الأمران اللذان يحاربهما الوجهاء والمثقفون محاربة شديدة.

والسبب الثالث هو أن ثروتهم قد نضبت على أثر انحدار مشاريعهم فيما وراء

(١) Doreen Ingrams: a Survey Of Social And Economic Condition In The Aden Protectorate, P.48-49.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: الجزء الثاني ص٢٢١-٢٢٢.

البحار. ومع ذلك فإن الأسياد لا يزالون يملكون ملكيات أرضية كبيرة تزرع بالمشاركة أو بالأجرة.

خلاصة القول إن ضعف تأثير ونفوذ هذه الفئة التي كانت ذات وضعية قوية لأسباب أخرى عدا المال، يتم لصالح الزعماء الذين جعلهم الإنجليز "أشرافًا"، ولصالح العاميين الذين أثروا في الخارج أو في البلد، ولصالح الطبقات الجديدة.

٣- **البرجوازية**:

تهيمن في عدن وفي مدن حضرموت الكبرى بصورة خاصة. وهي تقسم، كما رأينا سابقًا، إلى فئتين: برجوازية الشؤون ذات الطابع الدولي، والبرجوازية الوطنية المعادية للاستعمار.

تنفرد الفئة الأولى بالفاعليات التجارية، وطموحها الوحيد هو في أن تلعب دور وسيط بين الجماهير والرأسمالية العالمية. وفضلًا عن ذلك فهي ترغب أيضًا في التخلص من الاحتكارات الأوربية والهندية لتشرف وحدها على القطاع التجاري.

ونظرًا لوضعية البلد الاقتصادية فإن الاتجاه نحو مرافئ منتوجات التصدير المخصصة للاستهلاك الحضري أو لتباع فيما وراء البحار، وإن الاتجاه المعاكس والمتم لسلع الاستيراد المصنوعة هما اللذان يشكلان العنصر الرئيسي في التنظيم التجاري.

وهذا الاتجاه يتابع سلسلة طويلة ذات حلقات متعددة، مؤلفة من درجات مختلفة وتحتوي على كل أنواع الوسطاء. ففي قمة هذه السلسلة نجد المنشآت الأجنبية الضخمة كما نجد البيوتات الوطنية الكبرى، التي تهتم جميعها بعمليات الاستيراد والتصدير.

وتهدف البرجوازية السوقية إلى الاستيلاء على هذا التنظيم. وقد تبلورت في هذه السنوات الأخيرة، على شكل قوة سياسية حقيقية ارتفعت حديثًا إلى السلطة في عدن مع دعم السلطات الاستعمارية لها. وبتحالفها مع السلطان الاستعمارية والأمراء الإقطاعيين في نطاق النظام الاتحادي، دخلت البرجوازية السوقية في صراع مع العناصر الوطنية المؤلفة من أعضاء المهن الحرة (جهاز التعليم، المحامين، الأطباء، الكوادر الفنية، التجار المتوسطين، إلخ...) وبالأخص مع النقابات.

وبموازاة هذا النضال الذي يقوده المثقفون والنقابيون في منطقة عدن، فإن المهاجرين في حضرموت هم الذين يطالبون بتحرير البلد من النير الاستعماري، وبتحرر أنظمة السلاطين الاستبدادية. ولدى عودة المهاجرين إلى مسقط رأسهم يبحثون عن تثمير الرساميل التي جمعوها في الخارج. وقد توصل بعضهم إلى تأمين وضمان أوضاع اقتصادية هامة بما فيه الكفاية (كالإشراف على القطاع التجاري في المكلا)، ويجتهد البعض الآخر لإزالة قوى الجمود التي تعيق عملهم. وقد أتاح تملك عدد كبير منهم لملكيات عقارية، أتاح لهم مجال التوصل إلى صف الأرستقراطية الحاكمة. وأما أكثر العناصر علمًا فتحرك وتوجه الجمعيات والتنظيمات السياسية المحلية التي تقوم باتصالات وطيدة مع الأوساط الوطنية في عدن.

وجملة القول إنه إلى جانب الثلاثي الكلاسيكي: طبقة رؤساء القبائل، وطبقة الأشراف الدينية، وطبقة برجوازية الأعمال، قد ظهرت خلال العقدين الأخيرين، فئة رابعة هي فئة البرجوازية الوطنية.

وفي المرحلة السابقة للاستقلال، كانت البرجوازية الوطنية تظهر عداءها للاستعمار ولحلفائه الطبيعيين، وهي تعلن عن استعدادها للمساهمة في بناء

دولة وطنية موحدة حرة من أي التزام، هل ستبقى كذلك بعد الاستقلال؟. كل شيء يدل على أن تقدميتها عابرة ومؤقتة. في الحقيقة أنها متعطشة للسلطة مثل الجماعات الحاكمة السابقة، وهي تتوق مثلهم إلى الاستقرار. ولهذه الأسباب لن يكون من الممكن اعتبارها فعلًا كفئة طليعية.

ب) الطبقات المتوسطة:

إن المقياس الأساسي لانتماء أي شخص إلى هذه الفئة هو بوجه عام المهنة التي يمارسها. فالعناصر المشكلة لهذه الفئة متفاوتة وتشمل:

- صغار التجار والحرفيين الذين يمتازون بميزة مشتركة هي ممارسة مهنة مستقلة،
- الأعضاء الصغار في المهن الحرة الذين لا يمكن النظر إليهم كمنتمين إلى الطبقة المسيطرة،
- الكوادر المتوسطة في الصناعة والتجارة (فنيين، مدراء عمل، محاسبين، رؤساء مصلحة، إلخ...).
- والموظفين المتوسطين وما دونهم.

لقد ساهم تطوير الجهاز الإداري وفاعليات القطاع الثالثي (الخدمات) مساهمة كبيرة في ولادة وتزايد الطبقات المتوسطة. إلا أن هذا التطور يلاحظ في عدن أكثر مما يلاحظ في حضرموت.

١- **الموظفون:**

إن عددهم وأهميتهم يمضيان في التزايد.

فجهاز الوظيفة الحكومية يتضخم من سنة لأخرى مع اتساع وامتداد الخدمات والمصالح الإدارية؛ وعلى قدر ما يزيد عدده يدعم وضعيته.

ففي حضرموت ينحدر الموظفون من عناصر الأسياد الفقيرة ومن البرجوازية ولكنهم ينحدرون أيضًا من البيئة القبلية المتحضرة. وهم يشكلون في منطقة عدن من المولودين العدنيين والمهاجرين، كما يتألفون من الأجانب (الهنود والصوماليين)، وتنتظم الفئة الأولى والثانية في جمعيات مستقلة وغالبًا متعارضة.

وبسبب التركيب الكوسموبوليتي لجهاز الوظيفة الحكومية العدنية فإن سلوك الموظفين مطبوع، بوجه عام، بفردية متطرفة. وتترجم هذه الفردية بحس ضعيف للتضامن.

وبالأجمال، يتمتع الموظفون بوضعية متميزة بما فيه الكفاية وباهظة التكاليف بالنسبة للميزانية. ويتجسد ثقل الجهاز الإداري باقتطاع مفرط من المعونة البريطانية التي تشجع العناد أحيانًا وتزيد من خطورة الخلافات الاجتماعية في كثير من الحالات. وبدون انقطاع يتفاقم الفرق بين وضعية الموظفين وبين وضعية السكان الفلاحين والعمال، لأن الأجور والفوائد الممنوحة للموظفين هي على نحو أن متوسط دخلهم هو بدون أية علاقة مع دخل الزراعة. فليس من المدهش إذن أن تمارس الوظيفة الحكومية اجتذابًا كبيرًا للمتعلمين الذين ينحدرون من البرجوازية الصغيرة.

٢- **البرجوازية الصغيرة**:

تشمل البرجوازية الصغيرة العناصر التي بأيديها التجارة الصغيرة والحرفية والمهن والكوادر المتوسطة. وكذلك فإن عناصر "المستخدمين" الذين يتقاضون أجرًا شهريًا يسلكون سلوكًا يقترب من سلوك البرجوازية الصغيرة.

ولدى أصحاب الدكاكين كما لدى التجار المتوسطين روح وعقل "البرجوازي الصغير" بوجه عام. وهم يبذلون ما بوسعهم للأثراء حتى يتمكنوا من التوصل

إلى صف التجار الكبار. وأما الحرفيون، فقد امتصهم العمل المأجور تدريجيًا، وذلك بسبب انحطاط مهنتهم. وهم يدخلون عمومًا في فئة "الطبقة العاملة". وأخيرًا يبدو أن جهاز العاملين في الصناعة والتجارة هو الجهاز الأفضل تنظيمًا والأكثر موهبة. فلدى أعضائه حس حاد بتضامن الجماعة، خلافًا لما يجري في البلدان الأخرى؛ فهم لا يهتمون بالدفاع عن أنفسهم ضد نفوذ البروليتاريا المتعاظم، بل يشكلون معها كتلة معادية للبريطانيين والرأسماليين.

بالرغم من أهميتها العددية فإن الطبقات المتوسطة ما تزال ذات تأثير ضئيل؛ فتعارض المصالح والافتقار للتنظيم اللذان يميزانها هما سببا ضعفها.

ج- طبقة الفلاحين

يرتكز الاقتصاد الزراعي على استثمارات عائلية صغيرة يديرها ملاكو الأرض والمزارعون أو المستأجرون. وبصورة عامة يشكل هؤلاء المستثمرون مع أعضاء عائلاتهم والعمال الزراعيين فئة اجتماعية متميزة لها مزاياها الخاصة بها.

١. المستثمرون الملاكون.

إن المقصود بذلك هم أعضاء القبائل الذين أصبحوا فلاحين صغارًا، ولكن أيضًا المواطنون الأحرار في المناطق الريفية. فإنسان القبيلة يتصرف كمجرد مزارع، فهو يملك أرضه وقطيعه اللذين يستغلهما بنفسه وفي نفس الظروف التي يعمل فيها المزارعون الذين لا ينتمون لأية عشيرة. وتجدر الإشارة بطريقة عابرة أنه في الماضي كانت طبقة رؤساء القبائل تفرض ضرائب مرهقة على المزارعين المستقلين.

إن ظروف معيشة المستثمرون- الملاكين متواضعة جدًا؛ ومع ذلك فهي أفضل بصورة واضحة من ظروف "الرعية" الذين ليس لهم أي حق في الأرض.

٢. الرعية:

إن الرعية هي في حقيقة الأمر المزارعون بدون أرض، الذين يستثمرون قطعًا صغيرة ذات مساحة زهيدة تملكها الطبقات الحاكمة وصاحبة النفوذ. وبالمقابل تأخذ هذه الطبقات حصة متباينة من الموسم والغلال أو يعادلها نقدًا.

وخلال زمن طويل، كان أعضاء هذه الفئة من ضحايا التعسف القبلي. وهم لا يزالون مجبورين على دفع الضرائب وعلى إطاعة أوامر الزعيم المحلي. وهم مبعدون عن الشؤون القبلية وبالأخص عن انتخاب الرئيس.

ويشبه وضع هؤلاء الفلاحين وضع القنانة، بمعنى أنهم غير محميين ضد تصرفات الإقطاعيين المفرطة. فهم معرضون دومًا لخطر انتزاع الأرض منهم: ومن هنا أهمية المشاكل التي يثيرها الإصلاح الزراعي.

وإلى جانب هذه الزمرة، يوجد حالة خصوصية هي حالة العبيد القدامى الذين لا يملكون هم أيضًا وسائل إنتاج ولا يشتركون في القرارات الجماعية. والعبيد المعتوقون هم عمال زراعيون؛ ومستوى معيشتهم منخفض جدًا، ولا يكاد التعليم يدركهم.

وهكذا يقع المستثمرون بدون أرض والعمال الزراعيون على هامش المجتمع؛ وهم يؤلفون البروليتاريا الريفية المفككة وغير المنظمة، خلافا للبروليتاريا العدنية.

د- الطبقة العمالية في عدن

تشمل هذه الطبقة جماهير العمال في الصناعة والتجارة، وهي تمثيل مجموعة متناسقة نسبيًا وهامة من الناحية العددية؛ ووجودها اليوم هو عنصر من العناصر الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عدن.

١- تطورها التاريخي

تمتاز البروليتاريا العدنية بميزة خاصة جدًا؛ فهي أولًا ذات تكوين حديث جدًا، لأن تاريخ ظهورها يعود فقط إلى الازدهار الاقتصادي الذي تبع الحرب العالمية الأولى؛ وهي ثانيًا تتألف من عدد مهم الشغيلة الموسميين الذين يأتون إلى عدن لكسب معيشتهم ولكن لفترة معينة فقط. وهذه العناصر غير المستقرة هي أكثر عددًا من العناصر المقيمة في عدن بصورة دائمة. أخيرًا تميل هيئة البروليتاريا إلى التغير تحت تأثير التضيع. في الحقيقة، تميل الطبقة العمالية إلى الاستقرار منذ عشر سنوات؛ ويتطور عدد العمال الثابتين بسرعة عظيمة لصالح إيجاد أعمال جديدة مستقرة؛ وتنتظم الطبقة العمالية في نقابات نشيطة جدًا كانت تضيف إلى نشاطها الاجتماعي نشاطًا سياسيًا واسع النطاق.

٢- أهميتها الراهنة

اكتسبت الطبقة العاملة، بفضل تمركزها وتنظيمها، أهمية لا يمكن لأية فئة أخرى أن تدعي بلوغها. فهي تشكل حاليًا نواة الحركة الوطنية الأكثر صلابة. وبسبب أصلها الريفي، تمارس كذلك تأثيرًا كبيرًا على البيئة التقليدية في حضرموت التي تحتك بها احتكاكات منتظمة. فالبروليتاري العدني هو عامل- فلاح في أغلب الأحيان؛ إلا أن الارتباطات العائلية تنقطع تدريجيًا مع الابتعاد والإقامة.

وبما أن الدعاية الأيديولوجية هي بدون نتيجة غالبًا في البيئة الريفية والقبلية، فإن نشاط العناصر العمالية العائدة من عدن أو الآتية من الخارج تفتح عيون طبقة الفلاحين على التناقض القائم بين وضعيتها وبين وضعية الأقلية المتميزة، كما تفتح عيونهم على السيطرة الاستعمارية وتأثيراتها، ويعبر عن الوعي الطبقي

من خلال هذا الشعور المبهم بالتضامن، ولكنه شعور فعلي، الذي تتقاسمه الطبقة العاملة في عدن وجماهير المحرومين من الإرث في حضرموت. ولكن بينما يعيش البروليتاريون العدنيون في اختمار كامل، فإن البروليتاريين الريفيين لم يتمردوا بعد على الوضعية الدنيا التي يعيشون فيها.

باختصار، كانت بريطانيا العظمى ترفض خلال زمن طويل أن تمس البنية البدائية للمجتمع القبلي. وكانت تمتنع عن تغيير نظام كهذا موافق للقاعدة القديمة "فرق تسد". وعلاوة على ذلك، ما كانت تتردد في إثارة بعض الخصومات القبلية لتخضع لسيطرتها. وكذلك كانت الحركية الاجتماعية مطبوعة بطابع المحافظة أكثر مما هي مطبوعة بروح التقدم، بقدر ما كانت تتعارض مع مفهوم التطور الاجتماعي. وكانت الروح القبلية تحول دون حدوث التبدلات ودون تحقيق الوحدة الوطنية. وكان تعايش الطبقات مقبولًا كوضع طبيعي، وكانت الخاصية المحلية قد انتصبت كقوة سياسية.

ومع التفكك المتصاعد للتجمعات التقليدية، كانت الحركية مواتية لظهور فئات اجتماعية جديدة منفتحة نسبيًا (كبورجوازية الأعمال)، أو ملتزمة اجتماعيًا وسياسيًا (كالطبقة العمالية).

وأحدث التطور المنازعات التي تظهر في الحياة الاقتصادية والسياسية. وفي الوقت الحاضر، تتخذ الصراعات شكلين أساسيين:

- تعارض المصالح،
- والاختلاف حول أسس التنظيم الاجتماعي الموجود ذاتها.

ففي الحالة الأولى، يتعلق الأمر بصراع محدود يظهر وجود طبقة رؤساء القبائل وبروجوازية الأعمال. وتبحث الطبقتان عن إرضاء حاجاتها ولكن في

نطاق البنية الراهنة التي لا يراد تبديل أساسها. ولا يعود وجود هذه الطبقات الاجتماعية إلا إلى النظام الاستعماري، فهي بدون ركائز اجتماعية حقيقية.

وفي الحالة الثانية يعبر الصراع عن رفض لنظام القيم الحالي. فهو يضع مجددًا التنظيم الاجتماعي موضع الشك، هذا التنظيم الذي يعارضه تنظيم من نوع مختلف. وتعمل الطبقة العاملة على تعزيز بناء مجتمع جديد.

تظهر الصراعات الطبقية اليوم كعامل من أهم عوامل التطور، على قدر ما يظل التفريق الطبقي ملحوظًا بدقة. فالمالكون يتعارضون مع غير المالكين.

يتولى المالكون وسائل الإنتاج والرساميل، وبذلك يحوزون على الإدارة الكلية الكاملة للحياة الاقتصادية والسياسية، وليس لدى غير المالكين سوى قوة عملهم؛ ولهذا السبب يجدون أنفسهم تحت ظل سيطرة المالكين الوطيدة الذين يستغلونهم.

بالرغم من وضوح هذا الصراع فإن البعض يستمر في إنكار وجود الطبقات الاجتماعية، وبالمقابل ينكرون وجود الصراع الطبقي. وهم يؤكدون اعتقادهم بأن لكل فرد مكانته ودوره في المجتمع الراهن.

وبذلك يتناسون التفاوتات والتمييزات والمفارقات الناجمة عن البنى الحاضرة. وبرأيهم، يتمكن العمل التلقائي للتحولات الاقتصادية من أن يؤدي إلى إضعاف إن لم يؤدي إلى إلغاء التمييز بين المالكين وغير المالكين.

والواقع أنه لا يمكن للفئات الاجتماعية المتميزة أن تنظر باستحسان إلى تلاشي امتيازاتها المادية أو المعنوية. فبعد وصولها إلى الحكم، كونت نفسها وسط بؤس السكان. وهكذا فهي تحوز على نفوذ كبير وتعمل طبعًا على إعاقة كل تحول. فهي لا تثبت نفسها كما لو أنها ترغب في إقامة نظام اجتماعي جديد،

وإنما كمن يبحث عن التشكيك بالنظام السياسي الاستعماري. إن هذه الطبقة الجديدة من رجال السياسة والإداريين والتجار تبدو مقتنعة بإبهام أن كل تغير قد يحرمها من المراكز المختارة التي تحتلها حاليًا وبالأحرى بعد الاستقلال.

لهذا السبب، يصطدم الإقطاعيون والرأسماليون بالقوى التقدمية التي تناضل ضد النظام الاستعماري وضد النظام الاجتماعي القائم. والصعوبات التي تلاقيها البرجوازية الوطنية الشابة والطبقة العاملة للحصول على ما تبحثان عنه في نطاق البنى الموجودة، قادتهما بالتالي إلى إدانة هذه البنى.

في هذه الظروف، يمكن القول أن التجمعات النقابية والسياسية التي تعمل بالأخص في عدن، هي انعكاس أو عكس للتمييزات الاجتماعية، وإن تعارضات الميول والأفكار هي ظواهر مباشرة تقريبًا تعبر عن المنازعات الطبقية.

وفي الداخل، وحتى يتمكن الولاء لرئيس العشيرة من أن يفسح المجال أمام بناء دولة مناطة بسلطة مركزية وطنية، لا بدَّ من الإسراع في إزالة المجتمع القبلي وتربية السكان الذين ما زالوا يعيشون تحت ظله.

الفصل العشرون
الصراعات الاجتماعية في عدن

أصبحت عدن في غضون العقد الأخير بيئة ملائمة، بصفة خاصة، للصراعات الاجتماعية التي تميل إلى الاشتداد على قدر ما يتطور الاقتصاد والتعليم.

وتتعلق هذه الصراعات، بصفة أساسية، بالعمل النقابي وبالحركة التي تناضل في سبيل تحرير المرأة. وتجري قيادة العمل الأول والثاني معًا في أغلب الأحيان.

ونظرًا لقلة المعلومات التي بحوزتنا حول موضوع الحركة النسائية فإن الدراسة ستدور حول الحركة النقابية.

العمل النقابي:

إن الحركة النقابية هي الظاهرة السياسية - الاجتماعية الأكثر أهمية، التي عرفتها عدن بعد الحرب العالمية الأخيرة.

تجد النقابات قاعدتها في الطبقات المتوسطة وبالأخص في الطبقة العاملة. وهي تقدم لهذه الجماعات إمكانيات التعبير وأدوات العمل في آن واحد.

وإزاء النقابات العمالية كانت تنتصب السلطات الاستعمارية من جهة، ومنظمات أرباب العمل من جهة أخرى. وتحوز هذه الأخيرة على قوة مالية وفي أغلب الأحيان على قوة سياسية أيضًا بشكل خفي أو رسمي.

١- تطور الحركة النقابية:

لقد اعترف بحق العمل النقابي منذ عام ١٩٤٢، ولكنه ظل حتى عام ١٩٥٢، قانونًا وعملًا، محصورًا بالعمال الأوروبيين أو أضرابهم. وفي تلك الحقبة كانت النقابة الوحيدة المعترف بها هي "جمعية ملاحي المرفأ" التي كانت تضم ١١

ملاحًا كلهم أرو ربيون. ومنذ ذلك الحين لم تنقطع الحركة النقابية الوطنية عن التعرف لازدهار خارق.

١. نشأة الحركة النقابية الوطني:

نشاهد بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٤ تكوين أندية عمالية في بعض المنشآت، أندية كانت تطالب، بفضل احتكاكها مع المديريات، وكانت تحصل أحيانًا على زيادات في الأجور. وقد حفزتها على ذلك الصحف الوطنية التي كانت تقارن بين وضعية العمال في المنشآت القديمة وبين الوضعية التي أعدت لهم في الشركات الحديثة وبالأخص في المصفاة.

وبسرعة، تحولت الأندية العمالية إلى نقابات فعلية. وكان أول النقابيين من الفنيين والمستخدمين في شركة الخطوط الجوية العدنية، وكذلك من جهاز العاملين المدني في القاعدة الجوية. وكانوا مجتمعين في ثلاثة نقابات مستقلة.

ابتداء من ١٩٥٥ تزايد عدد النقابات على وتيرة مضطرة للغاية. وقد بلغ عددها ١٢ نقابة في نهاية تلك السنة، و٣٥ نقابة في السنة التالية، لم يكن لبعضها سوى وجود مؤقت. وبلغ عددها ٣٢ نقابة سنة ١٩٦٢ تجمع ٢١٤٠٠ عضوًا.

جدول ٧٧

عدد وأعضاء النقابات العمالية المسجلة[١]

سنة	عدد النقابات	عدد الأعضاء
١٩٥٢	١	١١
١٩٥٢-١٩٥٤	٣	؟
١٩٥٤-١٩٥٦	٣٥	؟
١٩٥٦	٢٥	١٣٣٨٨
١٩٥٧	٢٦	١٣٦٠٠
١٩٥٨	٣٣	١٣٦٩١
١٩٥٩	٣١	١٥٨٢٧
١٩٦٠	٢٥	١٥٩٠٥
١٩٦١	٣٠	١٩٠٧٥
١٩٦٢	٣٢	٢١٤٠٠

يبين الجدول التطوير الخارق للمنظمات العمالية سواء من حيث عدد النقابات أم من حيث عدد الأعضاء.

كانت ضآلة عدد الأعضاء سنة ١٩٥٢ تعود بصفة أساسية إلى:

- انعدام مجهود يدعمه التصنيع،
- رفض الجمعيات النقابية الأجنبية قبول انتساب العمال الأصليين[٢].

(١) ONU, les TNA (Aden) , 1963, P.6, Rapport Transmis au Secretariat General en 1962 Par Le Royaume-Uni.

(٢) D.G.Watt: Labour Relations And Trades Unionism In Aden (1952-1960), The Middle East Journal, Vol.16, N.4, Washington , 1962.

- ثقل العوائق والعقبات التي أقامتها طبقة أرباب العمل لقبول عمل الوطنيين نقابيًا.

وفي سنة ١٩٥٥، كانت معظم هذه العقبات قد رفعت أو حولت، وهذا ما يفسر تكاثر النقابات والانتساب الواسع لقسم كبير من العمال العرب إليها.

بالرغم من ذلك فإن جماهير النقابيين هي في الوقت الحاضر محدودة جدًا بالنسبة إلى جملة قوة العمل. فهي تبلغ في المتوسط ٢٥ بالمائة من المجموع، وأن تكون النقابات تجلب معها أثناء الإضرابات أكثرية السكان العاملين.

٢. الميول المختلفة:

كانت الحركة النقابية العدنية تنقسم إلى ثلاثة ميول: الميل الأول وهو المهيمن، تمثله المركزية النقابية المسماة المؤتمر العمالي العدني (Aden Trades Union Congress)، والميل الثاني مؤلف من قبل النقابات الحرة، أخيرًا الميل الثالث يظهر كناطق لسان الجمعيات المستقلة.

إن المركزية النقابية "المؤتمر العمالي العدني" هي تجمع عمالي وطني يساري. وهي تتمتع بنفوذ معتبر. أما "اتحاد النقابات الحرة" الذي أنشاه ذوو الميول البريطانية لموازنة ثقل "المؤتمر العمالي العدني" المتطرف، فيعتبر ذاته مهنيًا صرفًا؛ وهو لا يضم سوى بضع منظمات، ويعتبر بوجه عام بدون أهمية كبيرة. وأما المستقلون فهم يتألفون بأغلبيتهم من الكوادر الأجنبية في المنشآت التي تعود للأجانب، أو لموظفين أجانب في الإدارة الاستعمارية. وهم يعلنون عن أنفسهم كمعادين للسياسة وكمهنيين فقط؛ ولهم في أغلب الأحيان طابع دفاعي وحتى عنصري. ومن هنا كانت شكاوى المركزية النقابية الكبرى والأحزاب الوطنية.

فبينما تعلب النقابات الحرة والمستقلة لعبة الرأسمال الأجنبي، وتتعاون مع القوة الاستعمارية تعاونًا وطيدًا، يصطدم "المؤتمر العمالي العدني"، بعنف، بالنقابات الأولى والثانية.

ب- العمل النقابي الحقيقي:

يلعب هذا العمل النقابي دورًا مفيدا جدًا من وجهة النظر الاجتماعية ولكن أيضًا من وجهة النظر الاقتصادية؛ وذلك بدفعها للمنشآت على طريق التقدم، ويقوم دور الحركة النقابية الاقتصادي على تعديل طبيعة سوق العمل.

١- المطالبات

كان العمال الباحثين عن عمل، قبل تكوين النقابات، مرتبطين بالوسطاء "المقدم"، الذين كانوا يتعاقدون بطريقة فردية مع المستخدمين.

وكانت نتيجة أسلوب التشغيل هذا ظهور "أبوية متطرفة" من جهة طبقة أرباب العمل، وتعسق مفرط من قبل "المقدمين" الذين كانوا يستغلون، بشكل مفضوح، العمال الآتين من حضرموت ومن اليمن.

ومنذ نشأة الحركة النقابية، يشكل العمال كتلة في وجه المستخدم. فالنقابة تقوم بالتباحث باسم الكل حتى وإن لم يكن الجميع ينتمون إليها. وهذا ما يفسر العداء العلني للحركة النقابية، من جهة قسم من أرباب العمل.

وأخيرًا فرضت المنظمات النقابية نفسها بواسطة الإضراب.

وكان العمل المطلبي يتناول منذ البداية ثلاث نقاط واضحة:

- شروط العمل،
- الفوائد الاجتماعية،
- ووقف المهاجرة والاستيطان.

أ- **شروط العمل**: شدد بهذا الصدد، بصفة خاصة على تكييف الأجور مع تطور كلفة المعيشة وتخفيض مواقيت العمل.

وفيما يتعلق بالأجور جرت مراجعات على التوالي سنة ١٩٤٧ و١٩٥٣ و١٩٥٧ و١٩٦٠ لأخذ ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار.

وبصدد دوام العمل فقد كان يتراوح بين ٤٨ و٦٠ ساعة بالأسبوع سنة ١٩٤٧. وقد جرى تخفيضه تدريجيًا، وفي سنة ١٩٥٦ حدده قرار، بصورة نهائية، ب٤٨ ساعة بالنسبة لكل العمال اليدويين.

ب- **الفوائد الاجتماعية**: قامت المطالبات العمالية في هذه المضمار على المطالبة بأنشاء جهاز ضمان اجتماعي وبحق العمال في العطل المدفوعة. وبعد عدة صراعات وافقت الإدارة و"عدن بورت تروست" على دفع أجور أيام الأعياد والعطل السنوية للمستخدمين لديهما. ثم أخذ عدد من المنشآت، تحت ضغط النقابات، بتطبيق برامج صغيرة من الضمان الاجتماعي تقتضي مساهمات من جهاز العاملين.

ج- **وقف المهاجرة**: تعتبر النقابات أن توافد الهنود والصوماليين مضرًا بمصالح اليد العاملة العربية، وهي تطالب بأن يكون سوق العمل محجوزًا للمواطنين الأصليين أولًا.

اهتمت السلطات الإنجليزية بإقامة بعض التوازن بين الجماعات والجاليات في عدن، فأظهرت نفسها متكتمة إزاء خطر المهاجرة والاستيطان. صحيح أن السلطات الإنجليزية خفضت الاستيطان تخفيضًا طفيفًا سنة ١٩٦٠، ولكن هذا الأجراء كان قد اتخذ ضد المهاجرين من اليمن.

الجامعة النقابية
"المؤتمر العمالي العدني"

أ- بنية الجامعة النقابية وصلاحياتها:

أنشئت الجامعة النقابية "المؤتمر العمالي العدني" في ٣ آذار (مارس) سنة ١٩٥٦ في حالة هيجان اجتماعي وسياسي كلية. وهي تضم أكثرية النقابات العدنية. ويقدر عدد المنتسبين إليها ب ٢٢٠٠٠ عضوًا. يتألف أكثر من نصفهم من عمال أصلهم من اليمن، ويتألف الباقي من العدنيين (٣٠٠٠)، ومن المهاجرين من الداخل (٦٠٠٠).

١- بنية الجامعة النقابية:

إن الجامعة النقابية التي تظهر كاتحاد كونفدرالي، تضم ثماني اتحادات مهنية كبرى. ويعين ممثلو الاتحادات المجتمعون في جمعية عامة التسعة أعضاء الذين يشكلون "اللجنة التنفيذية"[١]. هذه اللجنة التي يوجد رئيس على رأسها، هي جهاز إدارة. وهي تهتم:

- بتوجيه الحركة النقابية،
- بتحريك العمال اجتماعيًا ومهنيًا وثقافيًا،
- بالتوسط في حال نشوب خلافات بين الاتحادات (لجنة المنازعات).
- بالاتصال مع الأحزاب السياسية،
- وبالعلاقات الخارجية.

على صعيد المنشآت، تترك بعض المبادهة للاتحادات التي يحق لها القيام بمحادثات مباشرة مع المستخدمين للوصول إلى عقد اتفاقات محدودة. وبهذا

(١) المؤتمر العلماني العدني: أنظمة ١٩٦٠ , عدن.

الصدد، إن مسألة الكوادر هي مسألة جوهرية؛ لأن تطوير الحركة النقابية هو قبل كل شيء مسألة رجال.

أ- مشكلة الكوادر:

معظم القادة النقابيين هم شبان وغير مجربين غالبًا. فهم يفتقرون بوجه عام إلى وعي طبقي بمعنى أنهم لا يتوحدون حقًا بالطبقة العاملة. وهم في أغلب الأحيان من المثقفين والبورجوازيين وأحيانًا من النقابيين الفعليين الخارجين من صفوف العمال. إن "ذوي الياقات البيضاء" هؤلاء يهتمون بالسياسة أكثر مما يهتمون بالحركة النقابية. ولأجل ذلك، فإن القادة الرئيسيين للحركة النقابية كانوا هم أيضًا زعماء الحركة الوطنية.

وعلى صعيد الجامعة النقابية (أو المركزية النقابية)، قدم المسؤولون الدليل على كفاءتهم ومهارتهم. وبخلاف ذلك على مستوى الاتحادات والنقابات فإن الكفاءة والاستقامة والتكامل هي ناقصة في كثير من الأحيان.

ب- المشكلة المالية:

إن سير النقابات، من وجهة النظر المالية، هو سير صعب وبشكل عام عائب. فالأجور المنخفضة لا تسمح باقتطاع حصة هامة من مدخول العمال.

إن أموال الاتحاد الكونفدرالي متأتية من[1]:

- الرسوم الشهرية التي يدفعها أعضاء الاتحادات (٥٠ سنت عن كل عضو نقابي).
- الرسوم المقبوضة أثناء الانتساب)٣ شلنات.
- عائدات شتى (بيع جرائد ومجلات ومنشورات، إلخ...).

---

(١) "المؤتمر العمالي العدني" أنظمة ١٩٦٠، عدن.

- منتوج توظيف الرساميل العائدة إلى الجامعة النقابية،
- والهبات.

فمن أصل ال٢٢٠٠٠ منتسب الذين يضمهم المؤتمر العمالي العدني يخضع حوالي السبع فقط لنظام الاقتطاع من الأصل (check-off) أي ضريبة المصلحة عن طريق الاقتطاع من الأجر. ويشكل الباقي جمهور المكلفين ماليًا، الأقل ضمانًا. وبالتالي ليس للانتساب إلى نقابة نفس القيمة ونفس المدلول بالنسبة للبعض وللبعض الآخر:

- روح نقابية حقيقية لدى البعض،
- مجرد انتهازية لدى البعض الآخر.

كذلك يتأتى القسم الرئيسي من الأموال، من المعونات المالية التي بدونها يكون من الصعب على الجامعة النقابية أن تدعم المضربين ماديًا، وأن تمول فعاليتها المتعددة.

٢- **الصلاحيات**:

بصرف النظر عن العمل السياسي، يمكن اختصار هذه الصلاحيات بما يلي:

- يلعب المؤتمر العمالي العدني دور عضو مباحثات جماعية بمعنى أن مبعوثيها ينطقون باسم العمال المتحالفين،
- وهو كذلك عضو تعاون متبادل بمعنى أنه يدافع عن حقوق أعضائه وينشئ صناديق إضراب ومعونة وكل نوع من الأعمال الاجتماعية.
- أخيرًا له دور تربوي ونفساني (بسيكولوجي) بمعنى أنه يعلم العمال (اجتماعات، دروس مسائية، دورات تعليم، صحف، إلخ...) أن يعتمدوا على أنفسهم قبل كل شيء.

وهكذا نجحت المركزية النقابية بفضل مجهودها التربوي المنتظم، في تطوير حسن التضامن والعمل المشترك. وهذا ما يفسر أن النقابات العدنية تعطي الدليل على انضباط عظيم جدًا في العمل المطلبي، وتبلغ فاعلية حقيقية.

ب- علاقات "المؤتمر العمالي العدني" مع أرباب العمل الإدارة

كانت شروط، النسبة لمعظم العمال، تحدد في الماضي عن طريق اتفاق فردي غير مكتوب في أغلب الأحيان أي اتفاق شفوي خالص: ومن هنا دونية العامل.

وفي كنف النقابات ارتسم شيئًا فشيئًا اتجاه نحو الاتفاقات مع المنشأة، لإعطاء العمال وسائل نقاش مع مستخدميهم بأسلحة متكافئة.

لم يتم هذا التطور بدون مخاتلات؛ أعطى أرباب العمل الدليل على خصومة عدوانية إزاء النقابات وكذلك جهاز الإدارة، لأسباب غير مهنية.

١. موقف المستخدمين الفرديين:

من المهم إجراء تمييز واضح بين أرباب العمل الأصليين وبين أرباب العمل الأجانب، وإن كانوا مجتمعين غالبًا، حسب الفرع، في منظمة واحدة لأرباب العمل (كان يوجد ٦ منظمات أرباب عمل سنة ١٩٦٢).

أ- أرباب العمل الأصليون:

إن المقصود بذلك هم أرباب ذوو الميزة التجارية الذين يحلون تدريجيًا محل أرباب العمل من الطراز العائلي أو الحرفي. وهم حركيون (ديناميكيون) بشكل عام، ولكن قلما يهتمون بالصناعة الحديثة.

إن العمل النقابي صعب في المنشآت الوطنية؛ بسب صغر جهاز العاملين المستخدم. ومع ذلك فإن هذه المنشآت تطبق القوانين الاجتماعية بطريقة سيئة أو لا تطبقها البتة.

تبذل البرجوازية التجارية (المركنتيلية) جهدها لتوسيع رقعة أوضاعها السياسية والاقتصادية وذلك بدفع وكبح المصالح الأجنبية. وهي لا تتردد في استثمار الشعور الوطني لتأمين امتيازات لنفسها. وإذا كانت البرجوازية الوطنية تتجاوز مؤقتًا اختلافات وجهات النظر بينها وبين الحركة النقابية؛ فإن هذه الخلافات ستظهر مجددًا بكل جلاء بعد تحرير البلد.

ب)- أرباب العمل الأجانب:

يختلط أرباب العمل الأجانب وبالأخص الأوروبيون مع الاستعمار تقريبًا. وتأتي ردة الفعل النقابية لتمتزج مع ردة الفعل السياسية التي يظهرها المستعمر ضد المستعمر.

منذ البداية انقسم المستخدمون إلى جماعتين. فقد بحث العقلاء منهم عن تكييف أنفسهم مع الوضعية الجديدة وذلك بقبولهم للمطاليب العمالية، بينما رفض المتعنتون المباحثات تحت التهديد. وعند الإضراب أجاب المتعنتون هؤلاء بتسريح واسع أو بإقفال المصانع مؤقتًا.

خلاصة القول إن أرباب العمل العدنيين، الأصليين منهم والأجانب، هم نظرًا لطابعهم "الأبوي"، متأخرون عن الأحداث الاجتماعية التي تغير حاليًا وجه العالم.

قصارى الأمر هو أن الفكرة النقابية منتشرة ومستوعبة الآن ومرسخة جدًا في الأذهان. فقد أصبحت النقابات جزءًا لا يتجزأ من حياة منطقة عدن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تظهر الحركة النقابية اليوم على شكل الواقع الاجتماعي الأكثر ديناميكية بالرغم من أنها لا تزال غير شاملة. وبالتالي، فهي لا تشمل أكثرية العمال في

عدن، حتى لا نتكلم على الفلاحين والعمال في المحمية. وفي مناطق البلد الداخلية، ما تزال فئة المستأجرين الخالصة، نادرة نسبيًا.

مع ذلك ينبغي أن نلاحظ أن "المؤتمر العمالي العدني" شرع بمهمة تربية، تستحق التقدير، هي مهمة تربية عمال المناطق البلد الداخلية واليمن الذين يأتون للعمل مؤقتًا في المستعمرة. وبفضل هذا العمل تتغلغل الفكرة النقابية رويدًا رويدًا في المحمية.

خاتمة

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن الجنوبي

أ- الوضع السياسي الداخلي وامتداداته الخارجية

كانت الحكومة البريطانية تعتبر أن الإبقاء على قاعدة عدن هو أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة للسلم في الشرق الأوسط[١] وبالنسبة لضمان حقول النفط في الخليج العربي التي تحتوي على ما يناهز ثلثي الاحتياطيات العالمية المعروفة، وتقدم قسمًا وفيرًا من النفط لأوروبا. والمشكلة كانت في إيجاد وسيلة للحفاظ على هذه القاعدة لوقت بعيد يراه خبراء الدفاع ضروريًا لبقاء هذه القاعدة، لضمان وضع بريطانيا الاستراتيجي.

ولتأمين بقاء القاعدة ولإنقاذ ما تبقى من النفوذ الإنجليزي في العالم العربي يعطي خبراء "وزارة المستعمرات" الدليل على مهارة ملحوظة منذ بضع سنوات. وبالضبط ينبغي أن نسجل على جدول عملهم، إنشاء "اتحاد الجنوب العربي" الذي يضم القسم الأكبر من كوكبة الإمارات، ١٦ إمارة سنة ١٩٦٤ من أصل ٢٠ دولة - إمارة تضمنها المحمية.

كذلك فإن الاتحاد محصن بمنطقة واقعة بين أرضين هي عدن، أكثر تقدمًا من الناحية التكوينية وأكثر هيجانًا وتمردًا من الناحية السياسية بسبب وضعيتها المفصلة وبسبب ازدهارها تركيب سكانها الكوسموبوليتي. إن دمج منطقة عدن في الدولة الاتحادية لا يضر، مع ذلك، امتيازات العرش في عدن التي بالرغم من توصلها إلى "الحكم الذاتي" كانت ما تزال تحتفظ بنظامها الاستعماري.

أ)- توطيد تيار المحافظة.

نشأة "اتحاد الجنوب" بناء على:

- رغبة المملكة المتحدة في التخلي عن السياسة الاستعمارية الكلاسيكية دون أن تفقد كليًا فوائدها،

---

(١) كتب بيضاء حول الدفاع سنة ١٩٦٤ و١٩٦٥ , لندن.

- رغبة الأمراء في سد الطريق أمام خلعهم الذي صار أمرًا محتومًا،
- أخيرًا، رغبة قسم من التجار العدنيين في التعويض عن خسارتهم للأسواق الخارجية وذلك بتوسيع السوق الداخلي.

من البيّن أن النظام الاتحادي يترجم بتوطيد السلطة الإقطاعية وبتدعيم الإشراف البريطاني على البلد. لأنه يوجد دائمًا في خلفية هذه المؤامرات الحاذقة، هذا الاهتمام الدائم بحماية المصالح الوطنية البريطانية مهما كلف الأمر، وفقًا للعقيدة القديمة التي تقول: "ليس لإنجلترا أصدقاء ولا أعداء، ليس لها سوى مصالحها".

وكانت تقوم مهارة السياسة الإنجليزية على استخدامها للنظام الجديد الذي ترتبط به المملكة المتحدة باتفاقية دفاع لبلوغ أهداف واضحة هي:

- صيانة المنشآت العسكرية،
- إفشال القومية العربية،
- وضع حد لمزاعم اليمن بحقه في المنطقة،
- إيقاف التقدم المصري، في اتجاه باب المندب، الذي يسد الطريق إلى الخليج العربي.

عكفت بريطانيا العظمى على إعطاء حافز شديد لعملها وعلى زيادة قوتها العسكرية، لتسمح للاتحاد بأن يتسلح ضد كل تهديد يرمي إلى إضعاف سلطته.

غير أن هذا التحالف بين الحكومة الاتحادية وإنجلترا جلب لها عداء القوى الوطنية وخصومة اليمن والجمهورية العربية المتحدة. فالقوى الوطنية تحارب الرجعية والاستعمار في آن واحد. وأما اليمن ومصر فلا يفوتان أية فرصة لنعت النظام الاتحادي بأنه "عميل للاستعمار" أو أيضًا "آخر قلعة للإمبريالية".

وبسبب هذه الهجومات، تدهور الوضع الداخلي بسرعة، ويشهد على ذلك تكاثر الإضرابات ومظاهرات الجماهير وتصعيد الثورة في المراكز الحضرية.

وبسرعة امتدت الثورة إلى داخل البلد حيث انتفضت قبيلتا ردفان ودثينة ضد السلطة المركزية. ومن جهة أخرى أدى تدهور العلاقات الإنجليزية- اليمنية إلى انسحابات واسعة للأمراء والضباط الاتحاديين من حزبهم[(١)].

٢)- المعارضة الوطنية:

نظرًا لأن الإنجليز هم الذين أسسوا دولة الاتحاد ودعموها، فقد عرّضها ذلك جديًا للتردي بنظر الطبقات الشعبية.

لقد تبنّت الملكة المتحدة ودافعت عن الزعماء الإقطاعيين والتجار. ولم يعجب هذا القرار بالطبع مختلف الأحزاب والجماعات الوطنية الذين نجحوا، بالرغم من انقسامهم العميق، في تحريك المواطنين ذوي الأصل العربي وفي تنصيبهم ضد السلطات الاستعمارية والاتحادية. وعلاوة على ذلك، توصلت هذه الأحزاب، باتساع، إلى كسب عواطف الرأي العام الدولي: التصويت في هيئة الأمم المتحدة على عدة مقررات تدحض القمع البوليسي الوحشي الموجه ضد المعارضة وتطالب بإيقاف هذه العمليات الانتقامية ضد القبائل الثائرة.

وكان الاتحاد يظهر أمام الرأيين العامين الداخلي والخارجي كاتحاد للأمراء وللسياسيين المهتمين بالبقاء في السلطة مع دعم القوة الاستعمارية لهم ضد آمال مواطنيهم. فمن وجهة النظر الوطنية، تأمل الإمبريالية، بتأسيسها للدولة الاتحادية، أن تضرب آمال سكان الإمارات ومنطقة عدن الذين يطالبون بإصلاحات حقيقة للبنى ويطالبون بالاستقلال التام.

(١) مجلة الكاتب (القاهرة): العدد الثامن , سبتمبر ١٩٦٤ والعدد ٦ , يناير ١٩٦٥.

ويقول الوطنيون إن القادة الاتحاديين هم في مجملهم من السلاطين والأمراء أو من الوجهاء الذين يدافعون عن الوضع الاجتماعي القائم؛ وهم يعارضون كل تحول يمكنه أن يضر بامتيازاتهم.

وبالتالي فمن المدهش أن يتمكن المجلس الاتحادي المؤلف بأكثريته من ممثلين شخصيين للأمراء، من التصويت على قوانين تلحق أضرارًا مباشرة بمصالحهم.

وفي عالم يتطور كليًا، يعارض الزعماء الإقطاعيون، بيأس، كل تبدل، وإذ يشعرون بأنهم في خطر ينكفئون على الدفاع: ومن هنا رصيد الاتحادية الرديء جدًا.

ولم تنقطع أكثرية القادة الوطنيين في عدن من التشهير بالديكتاتورية التي أقامها الأمراء، ومن مكافحة نظامهم. ومع ذلك فإن الخطر الحاسم الذي يهدد هذا النظام هو أحداث الثورة المسلحة في صميم الأرض الاتحادية. وتتفاقم الأزمة مع تزايد التوتر على طول الحدود مع اليمن.

٣)- اقتراحات حزب العمال:

واعيًا لواقع أن تهديد الاتحاد غير ناجم عن الخارج وإنما عن ضعفة الداخلي. ولواقع أن التحرير هو موازن ثقل وجذب أكثر من الانجذاب نحو اليمن، فقد عزم حزب العمال على المباشرة بمراجعة السياسة البريطانية في هذه المنطقة من العالم.

اقترحت وزارة ويلسون[1]:

- إنشاء دولة مستقلة موحدة ستضم كل إمارات الاتحاد الحالي،

---

(١) بلاغ من وزير المستعمرات: لندن في ٧ و٨ ديسمبر ١٩٦٤.

- تنظيم هذه الدولة على أساس ديموقراطي قوي يضمن الاعتراف بحقوق الإنسان،
- الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري في لندن، مخصص لتحديد الأسس التي ستقوم عليها الدولة الجديدة.

بتقديمها لهذه الاقتراحات، كانت الحكومة البريطانية تأمل في المصالحة مع القوميين دون أن تغضب، مع ذلك، القادة التقليدين. ولا يكنّ القوميون العداء للفكرة القائلة بحل الإمارات في كيان واحد. إلا أنهم كانوا يطرحون عددًا من الشروط الأولية لاشتراكهم في المحادثات المنادى بها:

- إلغاء حالة الطوارئ السارية المفعول منذ عدة سنوات،
- تنظيم انتخابات حرة،
- الموافقة على مبدأ الجلاء عن القاعدة،
- وإعادة العلاقات بين اليمن وإنجلترا.

أعلن حزب العمال أنه مستعد لإرضائهم بالنسبة للقسم الرئيسي من الشروط. وبالتالي كان من المقرر، بعد اجتماع "الطاولة المستديرة" تأسيس حكومة مؤلفة من "الفنيين"[١] ستكلف بتحضير المشاورات الشعبية التي ينبغي عليها أن تؤدي إلى استقلال الكامل. وأما فيما يتعلق بالقاعدة فقد جرى الاتفاق على أن مباحثات ستدور على أثر الانتخابات، لتقرير مصيرها. وهكذا فإن مبدأ الجلاء مقبول ضمنيًا وإن كان "الكتاب الأبيض" الصادر عام ١٩٦٥ يلح على ضرورة بقائها.

(١) الأوبزرفر, ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤.

٢. التخلف

ليس لليمن الجنوبي حاليًا اقتصاد وإنما اقتصادان لهما مميزات متباينة غاية التباين.

أولًا، اقتصاد تقليدي متأخر ذو أشكال بدائية للغاية هذا هو مجال الاستهلاك الشخصي للمنتوجات الأولية الضعيفة جدًا التي لا تسبب تبادلًا إلا لمقايضات تتم بفصل معاملات نقدية عابرة. وتتجه حياة المجتمعات التي تعيش في ظل هذا النظام الاقتصادي نحو أشكال المعيشة المباشرة.

يرتكز هذا الاقتصاد على الزراعة وصيد الأسماك وتربية المواشي، وإلى حد ما على الحرفية فقط. وحيث يهيمن هذا الاقتصاد يصطدم تطوير السكان بالإمكانيات النقدية المحدودة لدى المستهلكين أكثر مما يصطدم بالصعوبات الطبيعية. في كثير من الحالات، لا تكون المشكلة الكبرى في ضعف الإنتاج (صيد الأسماك) بالنسبة إلى الحاجات، وإنما تكون في الفقر الواسع جدًا الذي يمنع السكان من إشباع حاجاتهم.

وتكون المناطق المعنية بالأمر خلايا تعيش، بصفة أساسية، من ذاتها تقريبًا أي في شبه تقشف. وهي تقاوم بكل قواها الجمودية، والتغلغلات الخارجية التي تحاول أن تضرب توازنها.

بالرغم من هذه المقاومة، يرى الاقتصاد المغلق نفسه مجبرًا، عن طيبة خاطر أو بالقوة على الانفتاح على التجارة والتداول النقدي اللذين يعتبران ركائز النموذج الآخر من الاقتصاد بالذات الذي يعرفه البلد في نفس الوقت.

إن المقصود في هذه الحالة الأخيرة هو اقتصاد من الطراز الرأسمالي ليس من صنيع العناصر التجارية وحدها بالضرورة، بل يساهم فيه كذلك المزارعون، الذين يتخصصون بالزراعات السوقية.

ولا ينجم تأصل هذا الاقتصاد، في قسمه الأساسي، عن مسار تاريخي داخلي؛ فقد أدخل من الخارج في صميم مجتمع تقليدي عن طريق ضغط في المجالين الاقتصادي والسياسي. ولم ينتشر هذا الاقتصاد أبدًا في كل البلد، وإنما تركيزًا في مدن الساحل الرئيسية التي تعتبر عدن مثلًا نموذجيًا عنها. وهو يشمل فاعليات متباينة تحييها معاملات كثيفة نوعًا ما وتؤدي إلى جني مداخيل هامة جدًا؛ (فوائض تجارية، أجور، مداخيل المنتوجات الزراعية المصدرة، إلخ...).

وإلى جانب هذا الاقتصاد الحديث الذي يهيمن عليه القطاع الخاص، توجد الوظيفة الحكومية التي ينعم العاملون فيها برواتب مستقرة ومرتفعة نسبيًا.

بعبارات أخرى، إننا أمام اقتصاد يشكل جزيرة صغيرة ذات أبعاد بشرية (ديموجرافية) محدودة، وذات وسائل مالية مهمة نسبيًا.

هكذا يبين وجود نظامين اقتصاديين، الأول بدائي والثاني في تطور كامل، يبين على نحو واضح اتساع التخلف في اليمن الجنوبي.

حتى يتزايد دخول الاقتصاد الحدي في الاقتصاد الحديث وحتى تتم تحريك موارد البلد المتواضعة مع الحد الأعلى من الفعالية؛ فإن وضع سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة يفرض نفسه. وينبغي على هذه السياسة أن ترمي إلى:

- إصلاح البنى،
- إناطة البلد بجهاز مراقبة اقتصادية،
- وتحديد أهداف أولية للخطة الجديدة.

وعندما تتحقق هذه الأهداف تصبح التنمية ممكنة عندئذ.

أ)- إصلاح البنى:

ليس هناك شيء مفاجئ بهذا الصدد لأن كل البلدان المتحررة حديثًا تشعر تقريبًا بالحاجة إلى تغيير البنى الاقتصادية التي خلفها النظام الاستعماري،

وعلى درجة أدنى تشعر بالحاجة إلى تغيير البنى الاجتماعية. وفي ذلك، من جهة أخرى، أحد التناقضات الكبرى في سياسة البلدان الناشئة.

يتوقف مدى الإصلاح على القرارات السياسية التابعة بدورها لأيديولوجية الفئة الحاكمة. من الآن فصاعدًا، يمكن القول إنه لا يمكن التواصل بواسطة إجراءات ناقصة إلى إعطاء حلول عميقة لمشاكل اليمن الجنوبي؛ نظرًا لتعقد المشاكل التي تطرح عليه. سينبغي المباشرة بإصلاحات جذرية بغية إلغاء العيوب التي يشكو منها الاقتصاد إلغاء سريعًا وكليًا. وعلى هذا النحو سيضمن للاقتصاد نموًا متناسقًا.

أولًا لكي يتاح أمام العالم الريفي مجال الاشتراك في البناء الوطني، ثمة أمر طارئ يقتضي إدخال تعديلات خطيرة على نظام الملكية الأرضية وعلى أساليب استثمار الأرض. ومن الضروري، بصفة خاصة، الإسراع في نقل الفلاحين من التعاونية ذات النوع الأدنى إلى التعاونية ذات النوع الأعلى. وليس بأقل ضرورة من ذلك إنشاء منظمات اتصال وإعانة وتوجيه جديدة ستساهم في التقريب بين الفلاحين وبين السلطات العامة. ولا ينبغي أيضًا تجاهل مكافحة الربا والمضاربة والطفيلية.

ثانيًا، إن سيطرة الدولة على المؤسسات المالية هي شرط لنجاح السياسة الجديدة ويجب أن يرافق هذا الإجراء إنشاء مصرف مركزي وإنشاء مؤسسات مختصة ذات رأسمال حكومي فقط أو مختلط إذا اقتضى الأمر، في نفس الوقت ينبغي وضع نظام ضرائبي جديد يتكيف مع الظروف الجديدة.

ثم ينبغي أن يكون إنشاء وتأصيل المنشآت، في مجال التجارة الداخلية، خاضعًا لقوانين صارمة. كذلك ينبغي التفكير في تصوير قوانين جديدة بشأن التنقيبات والاستثمارات المنجمية.

أخيرًا، يفرض نفسه تنظيم التجارة الخارجية، في موضوع التبادلات مع الخارج، حتى يتم إنقاص الواردات الثانوية وتوفير العملات الصعبة لتمويل الواردات الأساسية لأجل التصنيع[١]. ويتعارض استهلاك بعض المنتوجات المستوردة، في الوقت الحاضر، مع كل تراكم لرأس المال الذي يعتبر مع ذلك أوليًا في التنمية على المدى الطويل. وينبغي للتنظيم أن يكون ذا طابع مؤقت؛ لأن البلد سيرى نفسه عاجلًا أم آجلًا مجبرًا على العمل بحيوية وطاقة أكثر؛ كي يجعل من التجارة الخارجية "أداة في خدمة التنمية والاقتصادية الوطنية بدلًا من أن تكون أداة ارتباط اقتصادي"[٢]. ولتمويل الواردات المتزايدة من سلع التجهيز لن يكون من الصعب الحصول على اعتمادات لمدى طويل.

وبموازاة هذه الإصلاحات ينبغي على الحكومة أن تنيط البلد بجهاز مكلف بالأبحاث والدراسات الاقتصادية.

٢)- إناطة البلد بجهاز مراقبة اقتصادية:

يستلزم التخطيط دراسات عميقة جدًا ومعقدة تستند إلى جهاز إحصائي وجهاز مراقبة اقتصادية ينبغي البدء بإنشائهما.

ليس لدينا حاليًا سوى القليل من المقومات والمعطيات الواضحة فيما يختص بمناطق البلد الداخلية. وكل عمل يشرع به على نطاق واسع يستلزم تحضيرًا دقيقًا جدًا. وهذا المبدأ صحيح دونما جدًا، عندما يتعلق الأمر بوضع سياسة إنمائية[٣].

(١) Gunnar Myrdal: Planifier Pour Developper, "Economie et Humanisme ", Paris 1963, P 187.

(٢) Charles Bettlheim: Planification et Croissance Acceleree "Economie et Socialisme ", Paris, 1964.

(٣) Jan Tinbergen: Planification Du Developpement , "Tiers-Monde", Paris 1962, P.10

كذلك، لمن سطحية الأمور أن نتحدث عن تخطيط بدون مخططين ومحللين وإحصائيين وبحاثين.

بناء على ذلك، ينبغي الاهتمام منذ البداية بتكوين كوادر رئيسية وثانوية تتوافق مع الاحتياجات، وبإنشاء محاسبة وطنية حقيقية.

سيكون على الفنيين أن يجمعوا المعارف وأن يضعوا الإحصاءات الأساسية، وأن يباشروا بعمل تحليلي ويتخذوا القرارات الخليقة بتوجيه وتنسيق التنمية، وسيكون عليهم كذلك أن يضعوا بيانًا بالموارد الطبيعية والبشرية للحصول على استعمال كامل وفعال. وتتسم مشكلة السكان واليد العاملة اللذين ينبغي أن يكونا هدفًا لإحصاء دقيق، بأهمية خاصة جدًا.

وسيسمح تحليل النتائج:

- بإظهار الوقائع ذات المدلولات، المتعلقة بالتقديرات الإجمالية وبالتوزيع والتركيب؛
- بتفحص العوامل المؤثرة على الاتجاهات الحالية،
- بتقدير تطورها المقبل المحتمل،
- وبتقويم تأثيراتها على اختيار السياسة والقرارات التي ينبغي اتخاذها.

سيتمكن المخططون، بواسطة هذه المقومات، من تقويم الموارد والحاجات، ومن توجيه القوة المنتجة مباشرة، وتحديد طبيعة وسعة الأهداف الشمولية بالدقة المطلوبة، ولكنهم سيتمكنون أيضًا من تقوم درجة الدالات الإلزامية لكل وحدة إنتاج (المنشأة).

وأما المحاسبة الوطنية فستسمح بتقديم:

- شكل تجريدي عام لبنية الاقتصاد،

- معلومات ضرورية تتعلق بالتجارة والمالية العامة والصناعة والزراعة والاستهلاك والدخل وتوزيعه ومستوى المعيشة، إلخ...
- وتقدير تقريبي للإنتاج الوطني الخام الذي سيحدد معدل التثمير بالنسبة إليه.
- إن الحسابات الاقتصادية الوطنية ستسهل مهمة المخططين.

وعندما يتم تجاوز هذه المرحلة لن يكون على هؤلاء المخططين سوى أن يبدؤوا بالعمل لوضع الخطة. ويستوجب على الخطة الأولى أن تأخذ بعين الاعتبار النواقص في مجالات:

- المعارف الفنية (التكنيكية)،
- التربية والتجهيز الصحي،
- وسائل النقل،
- والإنتاج؛
- وإن تداويها بمشاريع واسعة، ستكون خليقة بوضع البلد على طريق التنمية.

٣)- تحديد أهداف أولية:

في مرحلة مقبلة، عندما تصبح السلطة السياسية موطدة توطيدًا كافيًا، يستوجب على البرمجة أن تفسح المجال أم التخطيط بالمعنى الصحيح للكلمة.

وسيلي الخطط المحدودة المخصصة لإسباغ منافع مباشرة على فئة اجتماعية محددة، خطط تشتمل على مشاريع طويلة المدى تتضمن خلق قطاع اقتصادي للدولة.

وانطلاقًا من هذه الفترة، ستكون سلطة التقرير بشأن الإنتاج والتوزيع بين أيدي الحكومة وحدها. ولن يكون للسوق أن يلعب سوى دور متمم. وعندئذ سيتوقف الاقتصاد الوطني عن الخضوع للمبادهة الخاصة.

هذا، وسيكون على الخطة الأولى أن تسد النواقص المذكورة سابقًا.

وسيكون تحسين الخدمات الاجتماعية والتربوية، وتوسيع شبكة الطرقات وتزايد الإنتاج في كل أشكاله؛ من بين الأهداف الأخرى للخطة.

بالدرجة الأولى، سيكون الهدف في مجال التربية هو تخريج كوادر مخصصة للمصالح الحكومية، وتحرير العمال والفلاحين من الأمية؛ بقصد ضمان اشتراكهم في التنمية.

ولبلوغ هذا الهدف، سينبغي تعديل نظام التعليم وتكييف مواد التعليم مع حاجات المجتمع بمعناه الواسع ومع متطلبات التطوير. وعدا عن ذلك فإن إنشاء مؤسسات مختصة ومهنية سيساعد على تكوين محلي للفنيين والعمال الماهرين والمعلمين والرواد الريفيين.

سيساهم التعليم كثيرًا في زيادة الرغبة في التنمية، وفي تهيئة مناخ اجتماعي وبسيكولوجي ملائم؛ لأنه كما يقول "ألفرد سوفي": "ليس المال هو عصب التنمية ولا الرساميل هي عصب التنمية، وإنما الثقافة واستعداد الناس لحسن الإفادة من ثرواتهم الطبيعية"[(١)].

وبالدرجة الثانية سينبغي على المجهودات في المجال الصحي أن تتناول معًا الوقاية والطب الاجتماعي والتربية. وبعبارات أوضح سينبغي:

- مكافحة الأوبئة السارية،
- كشف الأمراض واتقاؤها،
- إنشاء مستوصفات ريفية تقدم مساعداتها لسكان الأرياف،
- توسيع المعالجة في المستشفيات،

---

(١) جريدة ليموند الصادرة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٤.

- تقديم تعليم صحي أساسي،
- وزيادة المساعدة الاجتماعية.

ولا يمكن أن يكون هناك تقدم بدون توسيع وتحسين الجهاز الصحي وبدون نشر التربية الشعبية والتعليم التقني والعالي. ومن جهة أخرى، ستتوقف وتيرة تنفيذ الخطط على هذه العوامل كما ستتوقف على عنصر المواصلات.

وبالدرجة الثالثة، تشكل المواصلات والنقل بالنسبة لبلد يريد الالتزام بسياسة إنمائية، عنصرًا أساسيًا بدون شك. فلا يزال اليمن الجنوبي مفتقرًا إلى هذه البنية التحتية التي تعتبر في أساس كل تحسين للرخاء الجماعي.

بفضل توسيع شبكة الطرقات ستتمكن مناطق كثيرة من الخروج من جمودها. بمقتضى ذلك، سينبغي على المواصلات أن تحتل مكانة مختارة في الخطة. فإنشاء الطرقات سيقرب المنتوجات من استخداماتها النهائية وسيعزز حركة السلع والأفكار، كما سيعزز الاحتكاك بين عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة.

إن هذه العوامل القوية للتقدم ستنشئ الشعور الوطني الذي لا يزال مبهما على أسس صحيحة وثابتة. أخيرًا، سيساهم تطوير وسائل النقل مساهمة كبيرة في توثيق الروابط الإدارية والسياسية.

وبالدرجة الرابعة سينبغي تسيير تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد الإنتاج الصناعي في آن واحد. وسيكون هذا المجهود من شأن السلطات العامة بقدر ما سيكون من شأن الأفراد.

لا تزال الزراعة جديرة بتوسيع وامتداد كبير بواسطة استصلاح مساحات جديدة أم تحسين النوعيات والإنتاجيات، وكذلك بواسطة تحولات خليقة بتأمين استخدام أفضل وبتقدم المزيد من المنتوجات الغذائية والمواد الأولية للاستهلاك الداخلي أو للمبادلات مع الخارج.

للتوصل إلى ذلك سينبغي الشروع بإنجاز أكبر عدد من الأشغال المائية الصغيرة (تخزين المياه ونقلها)، وبتحسين الجهاز الآلي وبزيادة الإنتاجية. كذلك سينبغي تطوير تربية المواشي وصيد الأسماك.

في نهاية بذل مجهود كهذا سيكون البلد قادرًا على مد سكانه المتزايدين في النمو بالأغذية بطريقة أيسر، وتقديم المزيد من الأعمال للأجيال الصاعدة في الأرياف، وتأمين مستوى معيشة يليق بالفلاحين.

هكذا ستجلب زيادة عامة للمداخيل الحقيقية في الزراعة "دافعًا وحافزًا هامًا لإنشاء صناعات جديدة حديثة لا بدَّ منها في مرحلة الانطلاق"[(١)].

فإمكانيات توسيع الفاعليات الصناعية هي حقيقية. فليس ثمة افتقار للمواد الأولية وللمنتوجات التي ينبغي تحويلها، وليست مسألة الطاقة غير قابلة للحل؛ فموقع اليمن الجنوبي الجغرافي على أكثر الطرق البحرية ارتيادًا في العالم أي على البحر الأحمر يبرر تصنيعه.

سيكون على التصنيع أن يسد قسمًا من الاحتياجات إلى سلع استهلاك وأن يعزز تحويل المواد الأولية الزراعية وسواها حتى يخرجها من دوامة تقلبات السوق العالمية. ومن جهة أخرى، سينشط استثمار موارد باطن الأرض الفاعلية الصناعية وفاعلية المواصلات، وسيوزع المزيد من الأجور والمداخيل. هكذا سيثير التصنيع الميل إلى العمل والميل إلى الخلق.

وحتى يحد من تأثير ضيق السوق، سيكون من الملائم إنشاء "عدة صناعات

---

(١) W.W.Rostow: Les etapes De La Croissance economique, Senil, Paris 1960, P 38.

ستكون موانة ومستهلكة فيما بينها[١] في آن واحد".

بفضل هذا العمل المتناسق، ستساعد صناعات التحويل المدعومة والمحمية بما فيه الكفاية، على امتصاص العمالة- الناقصة والبطالة، وستنتج المزيد من السلع اللازمة، مخفضة بذلك العجز الدائم في ميزان المدفوعات الذي يدل على الارتباط والخضوع.

ختامًا، إن اليمن الجنوبي على باب تبدلات هامة. وستكون إحدى حسنات تحرره السياسي هي توسيع نطاق علاقاته مع الخارج. وبما أن رفع اقتصاده إلى مرتبة اقتصاد متطور وديناميكي يتضمن خلال وقت محدود، المساعدة المالية والفنية الأجنبية، فإن البلد يستطيع الاعتماد على مساعدة الأمم الصديقة. ونظرًا لضعف مستوى الإنتاج الداخلي فإن القرض الخارجي يبدو هو الطريق الحتمي لإتمام الإمكانيات الداخلية غير الكافية.

ستجمع الدولة، بفضل منتوج القروض الداخلية والخارجية، وبفضل الضريبة وتأميم المنشآت والمصانع ذات النفع العام؛ موجودات هامة تسمح لها بأن تناط بقطاع عام طليعي. وينبغي على هذا القطاع العام أن يعزز تكوين رأس المال على صعيد أوسع نسبيًا؛ وبسبب ندرة الرساميل سيكون عليه أن يستخدم الأموال الموجودة "بكثير من التقتير" بواسطة اختيار دقيق للتثميرات.

وللحصول على حد أعلى من النمو، ينبغي ليس فقط إحلال الأسلوب العقلاني في الاقتصاد محل الليبرالية الفوضوية، بل أيضًا جعل التخطيط أداة وطنية للتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

F. Perroux: Op.Cit, P.27. (١)

إن هذا النموذج المتقدم من التخطيط ينبغي عليه أن يؤدي إلى تحديد المنتوجات تبعا للحاجات وأن يبحث عن توازن دائم بين مختلف القطاعات، وتكون فكرته الرئيسية هي عمل شمولي يضم كل الفاعليات حتى يحقق تنمية عامة.

ملحق

الأحداث السياسية السائدة
في فترة ١٩٦٥-١٩٦٧

إن ميزة هذه الفترة الأكثر بروزًا هي بدون شك الاتساع الذي أخذته الحركة الوطنية للتحرير معرضة بذلك سياسة المملكة المتحدة في اليمن الجنوبي للفشل ومبعدة قادة الاتحاد التقليديين. وقد آل النظام القائم إلى الزوال دون أدنى أسف.

١- مؤتمر لندن في شهر آب (أغسطس)١٩٦٥

في محاولة أخيرة لإنقاذ البناء الذي شيد سنة ١٩٥٩ من قبل المحافظين، دعا العماليون في شهر آب ١٩٦٥ إلى عقد مؤتمر جديد في لندن، اشترك فيه بالإضافة إلى البريطانيين والزعماء التقليديين، ممثلون عن حكومة عدن وسلطنات حضرموت وقادة حزب الشعب الاشتراكي ورابطة الجنوب العربي.

وكان الاجتماع يرمي إلى البحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها التقريب بين المواقف الأحزاب والفئات المتنازعة محليًا بقصد تشكيل "حكومة اتحاد وطني" كانت المملكة المتحدة تنوي تسليمها السلطة في وقت لاحق. وكان قد ظهر على الفور أن الخلافات كانت بالغة العمق، وأن المواقف متباعدة جدًا حتى يكون ثمة أمل بالتوصل إلى حل تقبله كل الأطراف. كان العماليون وأصدقاؤهم يريدون في الحقيقة أن يبقى النظام الاتحادي كما هو، بينما كان ممثلو المعارضة يطالبون بإصلاحات دستورية تتعارض مع مصالح الطرف الأول. ونظرًا لعدم التمكين من إيجاد مجال للتفاهم لم يكن على الحكومة البريطانية إلا أن تتقبل مرة أخرى فشل مجهودها.

وفي عدن، دخلت الأزمة التي تعيش منذ عدة سنوات، في مرحلة جديدة من التوتر؛ فالحكومة العدنية التي كان يرأسها في تلك الفترة عبد القوي مكاوي، عرفت تحولًا وطنيًا واضحًا ورفضت مراعاة الاغتياظات البريطانية التي سببها

الإرهـاب. وبالرغـم مـن شكوى علنية تقـدم بها المندوب السـامي، امتنـع المكاوي عـن إدانـة الهجمات والاعتداءات المرتكبـة ضـد الرعايا البريطانيين وبالأخص اغتيـال رئيس المجلس التشـريعي.

منذ ذلـك الحيـن كانت أيـام وزارة مكاوي معدودة. فبالاتفـاق الضمني مع لندن اتخـذ المنـدوب السـامي في شـهر أيلـول (سـبتمبر) ١٩٦٥ القـرار الخطير القاضـي بتعليـق دسـتور عـدن، وبتنحية حكومـة مكاوي.

كان ذلـك الأمـر نهايـة حقبـة وبداية عهـد جديـد سـتكون ميزتـه الأساسـية التقدم المظفـر للقـوى الوطنية.

٢- نشأة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل Flosy:

بالرغـم مـن المقـدرة علـى المقاومـة بالقـوة، كان عبـد القـوي مـكاوي وقـادة حـزب الشـعب الاشـتراكي لا يزالـون يتحاشـون اللجـوء إلـى القـوة. وفي الحقيقـة كانـوا يحتفظـون بأمـل جـر لنـدن إلـى التعقـل والحكمـة عن طريـق الضغـط والعمل السياسـيين بالضبـط. ولهـذه الغايـة، جزئيًـا، تـم إنشـاء منظمـة التحريـر سـنة ١٩٦٥. وأمـا السـبب الخفـي الـذي أدى إنشـاء هـذه المنظمـة ثـم إلـى إنشـاء "جبهـة تحريـر جنـوب اليمـن المحتـل" فقـد كان، مع ذلـك، رغبـة قـادة حزب الشـعب الاشـتراكي في إنقـاذ الجامعـة النقابيـة "المؤتمـر العمالـي العـدني" التي فوضتهـا جديًـا "الجبهـة القوميـة للتحريـر" التـي توصلـت سـنة ١٩٦٥ إلـى كسـب سـت نقابـات مـن أقـوى نقابـات المنطقـة إلـى جانبهـا.

كانـت منظمـة التحريـر تطمـح منـذ البـدء إلـى تجميـع كل أحـزاب المعارضـة في داخلهـا. وقـد نجحـت في ذلـك نجاحًـا واسـعًا علـى الأقـل في الظاهـر، لأن هـذه الأحـزاب، باسـتثناء رابطـة الجنـوب العربـي، قـد أعجبـت بضـرورة التجمـع

والانضواء، حتى بضرورة الانصهار في منظمة واحدة تدعى من الآن فصاعدًا "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل"(بالإنجليزية Flosy). كذلك وافقت رابطة الجنوب العربي على مبدأ الاتحاد لكنها رفضت أن تنحل في جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل.

إلا أن الحدث الأكثر أهمية وبروزًا كان دخول "الجبهة القومية للتحرير" NLF في المنظمة الجديدة. وحسب أقوال بعض المراقبين، يمكن أن يكون الدخول قد فرضه عليها مع ذلك بعض زعمائها الذين كانوا قرروا، بمبادرتهم الخاصة، إلزام "الجبهة القومية للتحرير" بدون استشارة قيادتها العليا. كذلك لم يكن هذا السراب من التعليل مقبولًا تمامًا. فلم تلبث المنازعات أن ظهرت بجلاء.

كان قادة منظمة التحرير السابقة المتمرسين في العلميات السياسية والميالين قليلًا إلى النضال المسلح الذي كانت "الجبهة القومية للتحرير" تقوده منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥؛ يريدون أن يكونوا رجال سياسة قبل كل شيء، بينما كان قادة "الجبهة القومية للتحرير" يعتبرون أنفسهم كرجال فعل وعمل. هكذا كان مفهوم العمل الثوري الذي ينبغي الشروع به لتحرير البلد من النير الاستعماري يختلف كليًا من جماعة لأخرى.

في البداية كان القادة الوطنيون يبذلون جهدهم للهيمنة على الخلافات نظرًا لما تقتضيه الأحوال. غير أن اختيارات وأمزجة مختلف الأطراف المعنية كانت متعارضة لدرجة أن التحالف كان يعاني منها بشدة. يقول زعماء "الجبهة القومية للتحرير" إنهم كانوا ينوون ليس فقط تحرير البلد وإنما تصفية الماضي أيضًا، بينما زعماء "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" يعطون الأولوية، على ما يبدو، للتحرير السياسي. بعبارة أخرى، كانت الخلافات تدور حول السياسة التي

ينبغي نهجها، بعد طرد الاستعمار والرجعية أكثر مما كانت تدور حول نضال التحرير بمعناه الحقيقي. وتبدو هذه الخلافات كأنها تعبر دومًا عن الفرق الذي يفصل زعماء المنظمتين الوطنيتين المتنازعتين.

لكل هذه الأسباب فسخ التحالف الذي جرى في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ في كانون الأول (ديسمبر) من السنة ذاتها استعادت "الجبهة القومية للتحرير" حرية عملها، وكثفت نشاطها العسكري في مناطق البلد الداخلية، والأعمال الإرهابية في المراكز الحضرية. وفي نفس الوقت وطدت وقوت أوضاعها في الجيش والشرطة والنقابات وفي صفوف المثقفين والشبان، وازداد تأصلها في الأرياف. ومع تبني هذا الخط القاسي عرفت الحركة الثورية تحولًا حاسمًا.

أما "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" فقد أناطت نفسها بقيادة عسكرية مستقلة (المنظمة الشعبية) عهد إليها برعاية النضال المسلح، وبمكتب سياسي يقع العمل السياسي على عاتقه. وقد ضاعفت مجهودها على الصعيد الداخلي، وبذلت نشاطًا دبلوماسيًا واسع النطاق في الخارج، وبالأخص في هيئة الأمم المتحدة.

٣- بعثة هيئة الأمم المتحدة:

كانت مشكلة اليمن الجنوبي، منذ عدة سنوات، تطرح بانتظام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد بحثتها الجمعية العامة مرة أخرى في دورتها السنوية لعام ١٩٦٦. وفي نهاية تلك المناقشات، صوتت الجمعية العامة على قرار يطلب من الأمانة العامة إرسال بعثة خاصة إلى عدن لدرس رغبات السكان وللتشاور حول إجراءات حصول البلد على الاستقلال. ووعدت المملكة المتحدة بالتعاون مع البعثة.

وفي شهر آذار (مارس) سنة ١٩٦٧، توقف أعضاء البعثة الثلاثة، وهم في طريقهم إلى عدن، وفي لندن والقاهرة وجدة للاتصال بالسلطات الرسمية وبممثلي المعارضة. استقبلتهم القاهرة استقبالًا باردًا. وكانت "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" و "الجبهة القومية للتحرير" تتهمان البعثة علنًا بأنها تلعب لعبة الاستعمار والرجعية، وقررتا تجاهل وجودها في عدن. ولدى وصولها إلى منطقة عدن، قامت الجبهتان بموجة إضرابات ومظاهرات وصعدتا الأعمال الإرهابية ضد الجيوش الإنجليزية حتى تظهرا للبعثة عداء السكان لها وتبرهنا لها على قوتهما.

ومن جهة أخرى كانت "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" تطالب، قبل البدء بأية محادثات، باعتراف البعثة بها كممثلة وحيدة لشعب اليمن الجنوبي.

وأما "الجبهة القومية للتحرير" التي لم تكن تنعت نفسها بتفرد كهذا، فقد قاطعت البعثة ورفضت كل مزاعم "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل". وخلال الإقامة القصيرة لممثلي هيئة الأمم المتحدة في عدن، كان خط قيادتها فطنًا حقًا ولكنه صارم.

أخيرًا لم تكن رابطة الجنوب العربي، التي كان موقفها مشبوهًا وضعيفًا منذ قضية تفجير القنابل في حضرموت، في وضع يسمح لها بمجابهة التيار المعادي للبعثة وحتى بالإعراب عن وجهات نظرها لأعضاء البعثة. وبكل وضوح، تجاوزتها الأحداث تجاوزًا كاملًا.

ومن الجانب البريطاني بذلت سلطات عدن كل ما في وسعها لعزل ممثلي هيئة الأمم المتحدة، بقصد إفشال مهمتهم. وكان التكتيك المتبع يقوم على جعل المنظمة الدولية تعترف بعدم مقدرتها على حل المشكلة وعلى جرها

للاعتراف بشرعية النظام الاتحادي. ومع ذلك لم تخف نوايا هذا التكتيك على أعضاء البعثة ولا على المواطنين. فأماط أعضاء البعثة والوطنيون اللثام، بنجاح عن مؤامرة السلطات الاستعمارية.

وبالتالي، تنبهت البعثة بسرعة إلى أن وعود حكومة لندن ونواياها الحسنة كانت كاذبة. وأعطي لها الدليل على ذلك عندما قامت السلطات الاتحادية، الخاضعة مع ذلك للمندوب السامي، بمنع رئيس البعثة من الظهور على شاشة التلفزيون ليتحدث إلى السكان وإلى ممثليهم الفعليين، ومنع قراره وبيانه بحجة أنه تجاهل الحكومة الاتحادية. عندئذ قام بمسعى آخر لدى المندوب السامي للإذن للبعثة بذلك، غير أن هذا الأخير رفض أن يتدخل. فأنذرته البعثة بنتائج رفضه غير أن الإنذار لم يؤخذ بعين الاعتبار. ولم يكن أمامها آنذاك إلا أن تغادر عدن. وقد أثار سفرها المفاجئ ضجة كبيرة في العالم. وقد ضايقت الفضيحة حكومة ويلسون التي وجدت في شخص المفوض السامي المسؤول كبش محرقة ممتازًا. ومع ذلك فهو لم يقم إلا بتنفيذ الأوامر التي تلقاها. وهكذا تمكنت الوزارة من إنقاذ ماء وجهها.

كان يظن في البداية أن لندن كانت تتظاهر بالرد لتغرر بالرأي العام البريطاني والعالمي فقط، في الحقيقة كانت عازمة فعلًا على وضع حد نهائي لمشكلة اليمن الجنوبي.

٤- سياسة لندن منذ سفر البعثة المفاجئ:

في شهر نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٧، قامت لندن بتعيين اللورد شاكلتون ليتفحص الوضع عن كثب، وفي شهر أيار (مايو تم تعيين مندوب سامي جديد ليقوم بتنفيذ التوجيهات المعطاة له. والمندوب السامي السير هامفريتريفليان هو دبلوماسي محترف يعرف العالم العربي معرفة جيدة.

مشاهدًا فشل سياسة حكومته، أوصى المبعوث الخاص بتزايد واضطراد المسار الاستقلالي، نظرًا لأن قاعدة عدن لم تعد لها أهمية بالنسبة لإنجلترا منذ أن تقرر الجلاء عنها في شهر شباط (فبراير)١٩٦٧. وأسرعت لندن في تبني توصيات الوزير المكلف وأعطيت الأوامر للسير هامفريتريفليان لوضع حد، في أسرع وقت ممكن وبكل الوسائل، للوجود البريطاني في اليمن الجنوبي.

وأول قرار جرى اتخاذه كان تحديد تاريخ استقلال البلد. وقد تم اختيار التاسع من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨كيوم حصول اليمن الجنوبي على السيادة لدولية.

من الآن فصاعدًا، ستمضي الأحداث السياسية في الاضطراد على وتيرة غير معتادة. فقد بدأ تفكك النظام الاتحادي على أثر تمرد ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وكمحاولة أولى أشار المندوب السامي على المجلس الاتحادي الأعلى أن يعين حسين بيومي، وزير الإعلام، لتشكيل حكومة جديدة ينبغي عليها أن تضم عناصر يتقبلها الوطنيون. وكانت مهمة كهذه معرضة للفشل مسبقًا لأنه لم يكن من الوارد أن يؤيد الوطنيون حكومة تترأسها شخصية من النظام الاتحادي. ومن جهة أخرى، عندما قدم بيومي لائحته، رفضها المجلس الأعلى دونما تردد؛ لأنها كانت تضم شخصيات جامحة لا يوافق عليها حتى الزعماء التقليديين دون أن نتحدث عن موافقة المنظمات الوطنية عليها.

وللنطق بالحقيقة، لم يكن رفض التشكيلة في الواقع سوى السبب الظاهري لفشل مهمة بيومي، كان السبب الحقيقي هو الاقتراح الذي قدمه بيومي مع موافقة البريطانيين إلى سلاطين لحج والفضلي والدول والإمارات الأكثر اقترابًا من عدن. لقد اقترح عليهم، في الحقيقة، إنشاء دولة موحدة تضم بالإضافة إلى عدن، سلطنتي العوذلي والفضلي. وليجعل مشروعه جذابًا أكثر، أعلمهم إن

الحكومة البريطانية كانت مستعدة للاعتراف بالدولة الجديدة ولإناطتها بمساعدة مالية وعسكرية. بعبارات أخرى، طلب منهم أن يعلنوا انسحاب إماراتهم من الاتحاد، وضمن لهم دعم المملكة المتحدة سياسيًا وماليًا. وعندما اطلع القادة الآخرون في الاتحاد على هذه المؤامرة الموجهة ضدهم ألغوا تكليف بيومي وشهروا به علنًا. إلا أن إجهاض هذا المشروع ذي الإيحاء البريطاني ورطهم.

وأتاح وصول بعثة هيئة الأمم المتحدة إلى جنيف في شهر آب (أغسطس) فرصة ممتازة أمام المندوب السامي ليتخلص بصورة نهائية من الزعماء التقليديين المضايقين. وبناء على طلبه سافرت أكثريتهم إلى سويسرا لمقابلة أعضاء البعثة. وبعد أن استمعت البعثة إليهم سافرت إلى بيروت والقاهرة على أمل التمكين من رؤية ممثلي "الجبهة القومية للتحرير" و "جبهة تحرير جنوب عدن المحتل".

ووافقت الجبهة الأخيرة التي بدأت تظهر دلائل ضعفها، على مقابلة البعثة، بينما أنكرت "الجبهة القومية للتحرير" حق البعثة في مناقشة مشكلة اليمن الجنوبي. عندئذ توجب على البعثة أن تعود إلى نيويورك لتقدم تقريرها إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة.

وفي البلد، سلكت الأحداث منحى دراماتيكيًا. ففي عدن تدهور الوضع بسرعة وبدأت "الجبهة القومية" في داخل البلد بزحفها على الإمارات. وفي آخر لحظة استنفر المجلس الأعلى الجيش لإنقاذ الاتحاد من الفوضى، فرفض الجيش أن يتدخل ورد بجفاء طلب رئيس المجلس الأعلى الذي طلب منه أن يتم تسليم السلطة بلا شرط ولا استثناء. ولم يلبث النظام الاتحادي أن سقط تاركًا وراءه فراغًا كاملًا ومطبقًا.

وعلمت الحكومة البريطانية بهزيمة السلطة الاتحادية فتوجب عليها أن تعترف رسميًا في بيان مهم، بالقوى الوطنية كالممثل الوحيد لشعب اليمن الجنوبي. وفي

نفس الوقت دعا المندوب السامي الزعماء الوطنيين إلى التباحث حول شروط تسلّم السلطة. وحسب مصادر مطلعة بوجه عام، نبههم أيضًا إلى أنهم إذا لم يعزموا على إجراء المباحثات المطلوبة خلال شهرين من ٣ أيلول (سبتمبر) إلى ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، فإن حكومته ستتخذ الإجراءات اللازمة. إلا أنهم منحوا مهلة أسبوع للتفكير قبل أن تتخذ تلك الإجراءات.

وتعني لندن، على ما يبدو، بالقوى الوطنية الجبهة القومية للتحرير وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل. وأما نداء المندوب السامي فقد اعتبر بوجه عام موجهًا لزعماء المنظمتين. وفي كل حال ستحاول كل منظمة منذ الآن فصاعدًا أن تقوي وضعها محليًا على حساب المنظمة الأخرى في أغلب الأحيان، بقصد التباحث انطلاقًا من وضع قوي. وفي هذا السباق مع الزمن، توصلت "الجبهة القومية للتحرير"، التي سبقت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل منذ شهر تموز (يوليو)، في وقت قياسي إلى نشر نفوذها على معظم دول الإمارات في الاتحاد وكذلك على حضرموت.

واستجابة لرضا السلطات الاستعمارية والعسكرية البريطانية، أدى هذا التسابق، إلى اصطدامات دموية بالأخص في لحج ودار سعد والشيخ عثمان التي صارت أخيرًا تحت إشراف الجيش العربي.

نصب الجيش بادئ ذي بدء حكمًا بالرغم منه، ثم ظهر كقوة ثالثة. وهكذا تم دخوله إلى المسرح السياسي، الأمر الذي يعرضه لمخاطر الانقسام ويجعل منه هدفًا سهل المنال من قبل هجومات وانتقادات الفئات الأولى والفئات الأخرى.

كانوا يقولون إنه كان من الأفضل أن يظل الجيش بعيدًا عن المشاحنات السياسية والصراعات التحيزية. ولكن هل كان للجيش أن يختار في الواقع؟

في اختلاطها، سارعت السلطات البريطانية في إخلاء المدن والقرى التي جلت عنها جيوشها، أمام الجيش الوطني. وكان على الجيش عندئذ أن يعمل على استتباب الأمن في هذه المراكز المعرضة كثيرًا للإرهاب والرعب. وكيف كان يمكنه رفض القيام بهذه المسؤولية الأولية. فبانتظار عقد المصالحة الوطنية، كان الجيش وحده، في الحقيقة، في وضع يسمح له بمواجهة المشاكل التي كان يطرحها استتباب النظام والأمن. وكان الوطنيون، مع وعيهم لخطورة وضعهم لا يبحثون من جهة أخرى عن التعارض معه حتى يتجنبوا إراقة الدماء ويوفروا على المواطنين آلامًا إضافية لا تجدي.

٥- صعود الجبهة القومية للتحرير:

تأسست الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل في ١٤ تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٦٣، وكانت المحرك الحقيقي للتمرد المسلح في قبائل ردفان ولأحداث الثورة بوجه عام.

وحتى نشأة "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" كانت "الجبهة القومية للتحرير" تتمتع بدعم الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تقدم لها مساعدة مادية لا تقدر. ومنذ ذلك الحين سيتجه تأييد الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب "جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل" وحدها. وأخذت "الجبهة القومية للتحرير"، تبتعد قليلًا عن القاهرة غير أنها حرصت على عدم قطع علاقاتها مع مصر وعلى عدم مهاجمتها.

وأدى تبدل التحالفات إلى إضعاف وضعية "الجبهة القومية للتحرير" بالأخص في الخارج حيث يتمتع خصمها بشهرة واسعة. مع ذلك، عرفت "الجبهة القومية للتحرير" أن تعوض عن هذه الخسارة بتقوية وضعها في الداخل.

ومنذ عام ١٩٦٥، نجحت في التغلغل في الحركة النقابية وفي الجيش. ويعود صعودها إلى هذه السنة بالضبط. وحتى عام ١٩٦٦ كان تقدمها بطيئًا ولكنه متواصل. غير أن عام ١٩٦٧ كان حاسمًا. فتمرد الجنوب والشرطة الذي حدث في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧والذي جعل "الجبهة القومية للتحرير" وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تسيطران على مدينة كريتر طيلة أسبوعين تقريبًا، قوي مجددًا نفوذ "الجبهة القومية للتحرير". غير أن إخلاء العائلات المسيطرة، فجأة عن إقطاعاتها منذ شهر آب هو الذي فرض "الجبهة القومية للتحرير" بصفة نهائية وجعل منها المتباحث الأكثر قوة مع الحكومة البريطانية.

كما كان ينتظر، آثار صعود "الجبهة القومية للتحرير"، المفاجئ الصاعق تعليقات وتوقعات مغرضة لا تعد. فقد اشتبه أولًا بالجبهة القومية للتحرير، ثم اتهمت علنًا بالتعاون والتآمر مع السلطات الاستعمارية. وكانت هذه الحملة ترمي إلى التشكيك بالجبهة القومية للتحرير أمام السكان والعالم العربي وإلى إذكاء الحرب الأهلية؛ وهكذا ألقت زيتًا على النار.

في الحقيقة يمكن تفسير سقوط الأنظمة الإقطاعية واعتبارًا من ذلك تقدم المظفر الذي أحرزته "الجبهة القومية للتحرير" في داخل البلد بالأمور التالية:

(أ)- عندما قرر البريطانيون سحب جيوشهم من داخل البلد في بداية عام ١٩٦٧، حكموا بالموت الأكيد على أنظمة الأمراء. فقد تخلى عن الأمراء أصدقاؤهم الإنكليز، كما تخلت عنهم قبائلهم الخاصة بهم. هكذا سقطت إماراتهم كأوراق الخريف بلا قتال تقريبًا.

(ب)- وأما رفض الجيش الاتحادي إغاثة الأنظمة الأميرية المهلهلة، فلم يكن أمرًا مفاجئًا؛ لأن وضع الأمراء والشيوخ كان قد أصبح غير مقبول، ولأن قسمًا كبيرًا من الضباط كان يعطف على الحركة الوطنية.

(ج)- أخيرًا، ثمة حدث مهم يستحق الذكر هنا. والمقصود بذلك هو التنظيم المرموق في "الجبهة القومية للتحرير" وتأصلها الصلد في الأرياف. إن فعالية ونفاذ جهازها هي التي كونت ولا تزال تكون قوة الجبهة.

وهكذا، فمن جلي الأمور هو أننا لا نستطيع أن نتجاهل هنا الإشراف شبه الفعلي الذي تمارسه "الجبهة القومية للتحرير" على القسم الأعظم من اليمن الجنوبي. بفضل هذا الإشراف، خضع البلد، لأول مرة في التاريخ، لسلطة واحدة.

٦- تأثير النكسة العربية في حزيران ١٩٦٧ على تطوير الوضع في اليمن الجنوبي.

إن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في شهر آب (أغسطس) ١٩٦٧ قد كرس انتصار الاعتدال العربي؛ وكان المؤتمر إحدى النتائج لنكسة حزيران التي ضربت الحركة التقدمية في الشرق الأوسط.

وقد تضررت الجمهورية العربية المتحدة تضررًا خطيرًا من العدوان الإسرائيلي فأصبحت مجبرة على التعاون مع الأنظمة المعتدلة، ومقابل المساعدة المالية من العربية السعودية والكويت وليبيا توجّب عليها أن تنسحب من جهات متعددة. ومن بين الدلائل الكبرى لهذا الانسحاب، لن نذكر هنا سوى بالدلائل المتعلقة مباشرة بالجنوب العربي. فمن جهة انسحاب القوات المصرية اللامشروط تقريبًا من اليمن (اتفاق جمال عبد الناصر- وفيصل) ومن جهة أخرى المجهود الذي تبذله جامعة الدول العربية في سبيل المصالحة الوطنية في اليمن الجنوبي. إن نهاية الوجود العسكري المصري ومحاولة التنظيم العربية كان لهما نتائج تتعارض مع أوضاع القوى الوطنية في الجنوب اليمني.

(أ)- المجهود الذي بذلته الجامعة العربية في سبيل المصالحة:

تحت ضغوطات مجتمعة من جانب الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية، عينت الجامعة العربية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، لجنة خاصة مؤلفة من

خمسة أعضاء مهمتها درس الوسائل لتحقيق الوحدة الوطنية في اليمن الجنوبي. وأخذت اللجنة الخماسية على عاتقها الاستماع لكل الأحزاب والفئات بما في ذلك الأمراء المخلوعين، والعمل بغية تشكيل حكومة اتحاد وطني.

وبالطبع كانت العناصر المعتدلة التقليدية التي تحميها العربية السعودية والتي كانت تقدم لها الجامعة العربية آخر خط في البقاء، هي أول من سافر إلى القاهرة. واتخذت "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" موقفًا تصالحيًا ووافقت على الاشتراك في محادثات اللجنة الخاصة. وأما الجبهة القومية للتحرير فقد رفضت بتاتًا توسط جامعة الدول العربية الذي اعتبرته، بحق، مؤامرة موجهة لحرمانها من النصر. بالإضافة إلى ذلك فقد كانت مستعدة كحد أقصى لمقابلة زعماء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، ولهذا السبب لم تحقق أعمال اللجنة الخاصة أدنى تقدم. ومن جهة أخرى أدى فتح باب المحادثات بين جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وبين الجبهة القومية للتحرير إلى توقف تلك الأعمال.

(ب)- أفول نجم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل:

كانت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل قد بدأت تفقد سرعتها وتطورها منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ فضعف الجمهورية العربية المتحدة الناجم عن الحرب العربية الإسرائيلية والتقدم الهام الذي حققته الجبهة القومية للتحرير في داخل البلد، وجها لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ضربة قاسية، وعبثًا حاولت جبهة التحرير أن تستعيد توازنها إلا أن الأوان قد فات.

في الحقيقة كانت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تبحث عن الاستيلاء على الدول الأميرية غير المتحررة بعد. فاصطدمت بالجبهة القومية للتحرير في إمارات الضالع ولحج وتوصلت فقط إلى نشر نفوذها على بعض القبائل

العوذلية. وفي سلطنتي الواحدي والكثيري أعلنت العناصر التقليدية حتى تكون في مأمن من هجمات الجبهة القومية للتحرير، انتماءها إلى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل دون أن تكون مع ذلك من الأنصار المقتنعين بهذه الأخيرة. وحصلت الاصطدامات الخطيرة في عدن وبالأخص في القرى والضواحي. سقطت عدن الصغرى في أيدي الجبهة القومية والمنصورة تحت إشراف جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل بينما كان الشيخ عثمان عرضة لتقسيم حقيقي بين المنظمتين.

سببت هذه الاصطدامات الحزن المبرح العام، واستاءت منها كل قطاعات السكان بالإجماع. وشرع رجال الدين والعسكريون بمساعي عديدة لدى الزعماء الوطنيين والرئيس جمال عبد الناصر لوقف التصادم الأخوي القاتل. وفي هذه الظروف المأساوية وافقت المنظمتان على إجراء محادثات فيما بينهما.

٧- محادثات القاهرة:

بعد أن فشلت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (جبهة التحرير) في تصحيح الوضع لصالحها، توجب عليها أن تلين مواقفها السابقة. فقد انقطعت عن اعتبار نفسها الممثل الوحيد لشعب اليمن الجنوبي وتخلت عن مشروعها الرامي إلى تشكيل حكومة في المنفى. وعدا عن ذلك، ظهرت موافقة على بعثة هيئة الأمم المتحدة وعلى اللجنة الخاصة الموفدة من قبل الجامعة العربية. باختصار، أعطت عدة دلائل على ضعفها. إلا أنه ظل بيدها عدد لا ينكر من المقومات أهمها: جهازها العسكري ونفوذها في عدن من جهة، وتأييد الجمهورية العربية المتحدة والعطف الدولي من جهة أخرى.

وهكذا كانت أوضاع الجبهتين غير متعادلة عشية بدء المحادثات في القاهرة. كان ميزان القوى يميل بكل وضوح لصالح الجبهة القومية للتحرير. إن حالة الدونية هذه التي كانت فيها جبهة التحرير ستضغط بثقل على المحادثات.

(أ)- بدء المحادثات.

بدأت المحادثات في أول تشرين الأول بحضور عبد القوي مكاوي وقحطان الشعبي، الأول رئيس وفد جبهة التحرير، والثاني رئيس وفد الجبهة القومية. وكانت النقاط التي ينبغي على الموفدين مناقشتها تدور حول:

- تشكيل حكومة مؤقتة،
- وضع دستور مؤقت أيضًا،
- ووضع برنامج عمل.

منذ البداية، أحيطت المحادثات بتكتم شديد. وكان يظن أنها ستكون قصيرة جدًا وحاسمة بسبب استمرار التوتر المحلي. وخاب أمل الجميع، لأنهم ظلوا يتباحثون طيلة أسبوعين تقريبًا بدون أية نتيجة مجدية.

وخلال ذلك الوقت استولت الجبهة القومية على حضرموت وهددت إمارتي العولقي والواحدي اللتين كانتا قد أعلنتا، مع ذلك، ولاءهما لجبة التحرير. غير أن الجبهة القومية قررت تحرير هذه الدول؛ لأنها كانت تعتبرها كآخر بؤر مقاومة لدى الإقطاعيين.

وفي هذا الجو المتوتر أذاع الضباط المنتمون إلى جبهة التحرير بيانًا شهيرًا في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) يتهمون فيه السلطات البريطانية وبعض رفاقهم في الجيش بمعاونة الجبهة القومية لخنق مقاومة أنصار جبهة التحرير. وبهذا التغيير المفاجئ حصل ما لا يمكن إصلاحه. فالجيش الذي تعرض بذلك لناقضات

السياسة انقسم إلى كتلتين متخاصمتين. وشبت حرب بيانات تتهم الجبهة القومية وجبهة التحرير بعضهما البعض بهجومات واستثارات مقصودة، بينما كان زعماء الجبهتين في القاهرة يظهرون سكوتًا مدهشًا. واستمرت الوضعية الداخلية في التدهور. وكان من الضروري فرض قرار طارئ لتخفيف التوتر وللإجابة على المندوب السامي الذي يكاد إنذاره أن ينتهي.

أعلنت لندن، لإخضاع الزعماء الوطنيين، أنها ستذيع بيانًا هامًا جدًا في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر). وكانت ردة فعل الزعماء الوطنيين سريعة للغاية؛ فقد أعلنوا في١ تشرين الثاني عقد اتفاق أولي ولكنهم لم يعطوا أي توضيح بشأن محتواه. غير أن المحادثات دخلت في طورها الأخير؛ وقد استقبل الاتفاق في عدن بسرور عظيم.

وفي ٢ تشرين الثاني أعلن وزير الخارجية في مجلس العموم أن حكومته قد قررت تقديم تاريخ استقلال الجنوبي هذا، إلى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ بدلًا من ٩ كانون الثاني (يناير)١٩٦٨. وأدى إعلان رحيل البريطانيين القريب إلى تصعيد التوتر من جديد.

(ب)- تدهور الوضعية:

في ليلة الثاني من تشرين (نوفمبر) عادت المنازعات بعنف في عدة نقاط من عدن وأدت إلى سقوط بضع عشرات من الضحايا. وهيمن الخوف واليأس على العائلات في الشيخ عثمان، وبسرعة دب الهلع في باقي عدن حيث دارت معارك ضارية. وتدخل الجيش، دونما نجاح، للتوصل إلى توقف المعارك وأخيرًا اضطر للأمر بوقف أطلاق النار على الفور وفرض منع التجول في المناطق المضطربة.

وفي ٤ نوفمبر وجه زعماء الجبهة القومية وجبهة التحرير نداء مؤثرًا من القاهرة إلى أنصارهم يدعونهم فيه إلى وقف الاقتتال. وبعد هدنة دامت بضع

ساعات، عادت الصدمات إلى الظهور برعب، وكانت نتيجتها تسميم الجو أكثر مما كان عليه. واتهمت الجبهة القومية جبهة التحرير بانتهاك وقف إطلاق النار، وطلبت من وفدها في القاهرة أن يوقف المباحثات وأن يعود إلى البلاد.

على أثر هذه الأحداث الدامية، حمل الجيش جبهة التحرير مسؤولية الرجوع إلى المخاصمات. بناء على ذلك، قرر المندوب السامي في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الاعتراف بالجبهة القومية كممثل شرعي وحيد الشعب اليمني الجنوبي بينما كان يعتبر، قبل أسبوع فقط، الجبهة القومية وجبهة التحرير هما الممثلان للشعب. وفي ذات الوقت طلب الجيش من الجبهة القومية ومن الحكومة البريطانية أن تبدأ المحادثات في أقصر فترة. إن موقف الجيش قد حل الصراع بشكل نهائي لصالح الجبهة القومية وتسبب هكذا في إفشال مباحثات القاهرة التي أصبحت غير مجدية ومتجاوزة. وبادرت جبهة التحرير إلى اتهام الجبهة القومية بالتآمر مع المملكة المتحدة ومع الجيش.

خلف كل هذه الأحداث والاصطدامات نجد بكل تأكيد الصراع من أجل السلطة في عدن والرغبة في التباحث مع لندن بوضع قوي. بالتالي، كان من الجلي جدًا أن المنظمتين كانتا تعتمدان قليلًا على مباحثات القاهرة وتعطيان أهمية رئيسية للاستيلاء على عدن.

هيمنت الجبهة القومية على كل البلد تقريبًا ووجدت أنه من غير الطبيعي أن تفلت عدن من نفوذها. وأما جبهة التحرير فقد كانت عدن بالنسبة إليها ذات أهمية حياتية. فالإشراف على منطقة عدن كان أهم بكثير من السيطرة على مناطق البلد الداخلية. وهكذا كان الاستيلاء على عدن مسألة حياة أو موت بالنسبة لجبهة التحرير.

وبعد عدة أيام من المعارك الطاحنة خسرت جبهة التحرير معركة عدن؛ وعلى الفور بدأت مطاردة أتباعها ومناضليها. وتبع ذلك تطهير الجيش والشرطة والإدارة.

٨. سقوط النظام الاستعماري:

إذن خرجت الجبهة القومية منتصرة من التصارع الدموي الذي دام من ١ إلى ٦ تشرين الثاني (نوفمبر)؛ وبسقوط عدن صار البلد كله تقريبًا تحت إشرافها؛ وسقط النظام الاستعماري كقلعة من الورقة. إن وجود المندوب السامي وتوقف الجيوش هما ظواهر السلطة الاستعمارية الوحيدة والأخيرة. وأما الإدارة البريطانية فقد تلاشت بسرعة.

بحثت الجبهة القومية، بسرعة، عن سد الفراغ وذلك بحلولها محل السلطة الاتحادية في عدن وفي داخل البلد.

ولأول مرة في التاريخ الاستعماري تتخلى المملكة المتحدة عن القيام بمسؤولياتها. وفي فلسطين بالذات كان ينبغي عليها أن تبقى سلطتها حتى يوم الرحيل النهائي. إن حلول سلطة الجبهة القومية مكان النظام الاستعماري تستحق أن يشار إليها بشدة. فلم تقبل السلطة الاستعمارية في أي مكان من العالم، بأن تقوم بتلاش واختفاء مماثل قبل تسليم السلطة وإعلان الاستقلال. ومع ذلك هذا هو ما حدث في اليمن الجنوبي. وفي هذه الظروف إذا كان للمباحثات بين الحكومة البريطانية من جهة وبين الجبهة القومية من جهة أخرى، المقررة في ٢٠ (نوفمبر) تشرين الثاني في جنيف؛ لها معنى ما، فهو إناطة الدولة اليمنية الجنوبية بصلاحيات السيادة الخارجية وتحديد مقدار المساعدة المالية البريطانية للدولة المستقلة الجديدة.

وكل شيء يبدو مشيرًا إلى أن البلد سيحصل في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) على الاستقلال في الصفاء والوحدة. مع ذلك، سيطرح الحصول على الاستقلال مشاكل بالغة التعقيد تستلزم وقتًا طويلًا لحلها. ولا يمكن لتغير ولو جزئي في البنى الموروثة من الماضي ولإنشاء بنى جديدة أن يتم دفعة واحدة؛ نظرًا لأن ظروف الانطلاق ستكون غير مواتية بصفة خاصة.

عدن- في تشرين الثاني، (نوفمبر) ١٩٦٧.

فهرست

المحتوى	الصفحة

المحتوى **الصفحة**